

د. رؤوف عباس

مشيناها خطى

سيرة ذاتية



د. رءوف عباس

مَشِينَاهَا خُطَى

سيرة ذاتية

طبعة مزيدة ومنقحة بـ
(القضايا - الآراء - الحوارات)

تحرير: عبادة كُحيلة

الدار المصرية اللبنانية

عباس ، رءوف .
مشينها خطى / د. رءوف عباس
ط 1. - القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2008
408 ص ؛ 24 سم .
تدمك : 3 - 389 - 427 - 977
1 - عباس ؛ رءوف - المذكرات
أ - العنوان 920

©

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة .
تليفون: 202 23910250 +
فاكس: 202 23909618 + - ص.ب 2022
E-mail: info@almasriah.com
www.almasriah.com
رقم الإيداع : 11256 / 2008
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
الطبعة الأولى : رجب 1429 هـ - يوليو 2008 م

بسم الله الرحمن الرحيم

رءوف عباس

«الخالدون.. لا تتوقف خطاهم»

قرأت له، وقرأت عنه وسمعت من محبيه وزملائه وتلاميذه، باعتبارى الناشر لمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وشغله لمناصب متعددة فى هذه الجمعية، ثم رئاستها له.. ووقر فى نفسى يقيناً ثابتاً - بحكم عملى كناشر - أن أتعاون معه فى نشر أعماله؛ فقد وضح لى - منذ الوهلة الأولى - أننى أمام قيمة كبيرة وقمة شاذة على المستويين الإنسانى والعلمى..

وقد واثنتى الفرصة الطيبة، عندما تقابلت مع الدكتورة نيللى حنا، الأستاذة بالجامعة الأمريكية، لنشر أول أعمالها مع الدار المصرية اللبنانية ومكتبة الدار العربية للكتاب، وقد كان بصحبته الأستاذ الدكتور رءوف عباس؛ إذ إنه كان قد ترجم كتابها «تجار القاهرة فى العصر العثمانى» من الإنجليزية إلى العربية... ولأنه كان ينشد العلم قبل أى شىء آخر، عرفت فيما بعد أنه قد تنازل لها عن حقوقه فى الترجمة العربية.. وقد تكرر الموقف نفسه مرة أخرى، فى كتابها الثانى «ثقافة الطبقة الوسطى فى مصر العثمانية».. وهذا ليس غريباً على من نذر نفسه للعلم والمعرفة، فهذا قدر الكبار ودأبهم.

وانطلاقاً من هذه المحبة الخالصة والتقدير الكبير لشخصه الجليل، قامت الدار المصرية اللبنانية ومكتبة الدار العربية - من فورهما - بإصدار عدد تذكارى للدكتور

رءوف عباس، بمناسبة بلوغه الستين، تضمن دراسات من محبيه وتلاميذه وزملائه، احتفاءً بما يمثلهم من قدوة ونموذج، من الصعب أن يتكرر ثانية..

وقد دارت بيننا في اللقاءين، أحاديث كثيرة في الشأن العام وفي التاريخ والثقافة وسائر ألوان المعرفة، وأبدت رأيي بأنه لدى الأجيال الحالية اضطراب وتشوش كبيرين في معرفة تاريخ مصر؛ خاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين، نظرًا لكثرة الكتابات التي تمنح إلى الهوى أو عدم الدقة وغالبًا التزييف.. وقلت له إنني أرى أنه خير من يكتب عن هذه الفترة؛ لأمانته العملية والخلقية وجديته في البحث العلمي.. وتلقيت منه وعدًا بإنجاز هذا العمل؛ ليكون كلمة حق للأجيال الحالية والمستقبلية.. ومضت خمس سنوات بعدها، تشاغل كلانا بهوموم الحياة ومتاعبها.. وحدث بيننا لقاء تليفوني بخصوص استعجاله إصدار عدد جديد من المجلة التاريخية، فقلت له وقتها: إنني لن أصدر هذا العدد قبل أن أتسلم منه ما اتفقنا عليه من قبل بخصوص تاريخ مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين.

بل إنه عندما أوعز إليه صديقه: الأستاذ الدكتور / أيمن فؤاد السعيد والأستاذ الدكتور / عباده كحيلة أن يعيد نشر سيرته الذاتية «طبعة ثانية، بعد صدور طبعتها الأولى من دار الهلال»، في طبعة جديدة بعباء وتاريخ الأستاذ الدكتور رءوف عباس، تصدرها الدار المصرية اللبنانية ومكتبة الدار العربية للكتاب، مذيلة ومزودة، بما أثير حولها من تعليقات وحوارات ومحاضر التحقيق التي نشرت بعد الطبعة الأولى، وأثرت جدلاً واسع النطاق في الحركة الثقافية بمصر، لتناول بعض الأشخاص.

... أقول إنه رغم استلامى الكتاب، فقد عاودت الكرة في اشتراطى الحصول على كتاب يتناول تاريخ مصر - كما أشرت من قبل - أساساً لإصدار الطبعة الثانية من السيرة الذاتية «مشيناها خطى».

إلا أنني علمت بالمرض العضال الذي ألم بالدكتور رءوف.. الأمر الذي ساءنى كثيراً وتأثرت به أكثر.. فرأيت أن أقل شئ، يمكننى أن أقدمه له، هو أن أسرع بإصدار سيرته الذاتية في ثوبها الجديد.. ولكن شاءت إرادة الله - جل وعلا - أن تسبقنا الأقدار، وتحتطفه من بيننا، تاركاً خلفه كل هذا الكم الكبير من المحبة والإيمان والعطاء لمصر، عشقه الجارف والكبير.

إن الدار المصرية اللبنانية ومكتبة الدار العربية للكتاب وهى تستشعر وطأة الفقد والرحيل لعلم من أعلام فكر مصر ورموز ثقافتها، ليهما أن تذكر بأن هناك واجباً علينا جميعاً فى أن نحمل معانى سيرته بداخلنا، وأن نترسم ما فيها من إصرار وصمود وتحدي، يكفل لنا الحياة وفهمها على الوجه الأمثل.. وأن هناك واجباً آخر فى أن يستكمل تلاميذه وزملاؤه ومحبه ما كان يتمنى د. رءوف عباس - رحمه الله - أن يؤديه نحو مصر، حبه الأثير، من شهادة للتاريخ فى تاريخ مصر، فى القرنين التاسع عشر والعشرين،... حق الأجيال الحاضرة والمستقبل.

رحم الله د. رءوف عباس وأجزل له العطاء عما قدم من عميق الفكر وخالص الحب وجزيل العطاء.

الناشر

محمد رشاد

إهداء

إلى الشباب
عساهم يجدون فيه ما يفيد
وإلى الذين يسممون أمامهم الآبار
لعلهم يتعظون

الفهرس

7	إهداء.....
13	تقديم.....
18	استدعاء الماضي.....
21	على شط القناة.....
25	عزبة هرميس.....
34	تلميذ بين أربع مدارس.....
46	التسلل إلى الجامعة.....
63	مراجع الحسابات.....
74	في مفرق الطرق.....
87	في بلاد الشمس.....
105	بين القاهرة والدوحة.....
120	موعد مع الرئيس.....
133	تحت القبة وهم.....
148	خارج الجامعة.....
157	ميلاد جديد للجمعية التاريخية.....
172	ماذا بعد؟.....
175	وقع الخطي (المراجعات - الحوارات - القضايا).....
184	فواصل.....

187	مبنيها خطي (المؤرخ حين يكتب تاريخه الشخصي).....
190	سيرة أستاذ جامعة.....
191	قضايا.....
194	كتاب في كلمة كلمة في كتاب.....
197	ناصية.....
199	إطلالة.....
200	تأملات.....
202	كيف يكتب المؤرخ سيرته الذاتية.....
206	جدارية مصرية تشع حباً وأملًا وحرية.....
210	رءوف عباس بين سيرة الوطن وسيرة المؤرخ.....
220	صفحة من سيرة أستاذ جامعي محترم.....
226	بورتريه.....
228	رحلة شاقة إلى نهاية الجامعة المصرية.....
232	خطي رءوف عباس.....
235	خطي مشاهيها المؤرخ.....
240	رءوف عباس في سيرته الذاتية.....
249	ضمير مؤرخ.....
251	رمضان وعباس والرئيس.....
254	رءوف عباس .. سيرة عظيمة لأستاذ جليل.....
258	ومبنيها خطي.....

260	ومشيناها خطى... شهادة يجب التوقف أمامها.
265	مذكرات وذكريات.
275	خطى نعتز بها.
278	صفر الجامعة وشهادة أستاذ التاريخ.
281	تاريخ أستاذ التاريخ.
283	مشيناها خطى كتبت علينا.
286	رءوف عباس صحاب الوجه العلماني.
295	مرايا.
297	المؤرخ والبطل التاريخي.
301	وطنى مصرى فى أواخر عهد مبارك يستيقظ متسائلاً : ماذا حدث لنا؟!
307	بل هى خطى مشاها خطأ.
315	وقفة الحيران فى أحوال «رمضان».
322	أخلاقيات عباس.
332	ثقافة أم شلاصيمو.
336	حوار مع مجلة «المصور».
345	حديث مع جريدة «نهضة مصر».
351	حوار مع جريدة «آفاق عربية».
357	حديث مع جريدة «الخليج» الإماراتية.
368	بسم الله الرحمن الرحيم.
378	بناء عليه.

384 بناء عليه.
389 بناء عليه.
391 الموضوع.
395 الطلبات.
396 محكمة مدينة نصر « بسم الشعب ».
399 بسم الشعب: محكمة الجيزة الابتدائية (الدائرة 16 مدنى / حكم).
406 حكم بسم الشعب: محكمة شرق القاهرة.

تقديم

لا أدري لماذا كلما طالعت كتاب "رءوف عباس حامد" "مَشَيَّئِهَا خُطَى" - وقد طالعتة غير مرة - تُطَوِّف بخاطري أبيات تسلت إلى حافظتي في شبابي الغارب ؛ أولها :

أرى تَحَلَّلَ الرماد وميض نارٍ وأخشى أن يكون لها ضرامٌ
قالها عربي كان يخشى على قومه العرب من قومه العرب، لكن هؤلاء العرب جَدُّوا معه ما سبق أن حذرهم منه جدُّ له، فلم يصفوا إليه، ولما وقعت الواقعة قال ذاك الجدد :

أمرتهم أمري بِمُنْتَرَجِ اللَّوى فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد
تُطَوِّف بخاطري كذلك تلك الأبيات من رائعة "أمل دُنْقُل" "البكاء بين يدي زرقاء اليمامة"

أيتها العرافة المقدسة

ماذا تفيد الكلمات البائسة

قلت لهم ما قلت عن قوافل الغبار

فاتهموا عينيك يا زرقاء بالبور

قلت لهم ما قلت عن مسيرة الأشجار

فاستضحكوا من وهمك الثَّرثار

وحين فوجئوا بعد السيف قاibusوا بنا

والتمسوا النجاة والفرار

.....

عرفت "رءوف عباس" قبل سنوات وسنوات، فعهده فارسًا في زمان غاب عنه الفرسان، وصار الميدان يعجُّ بالخصيان، ومن ليس لهم في المكان مكان.

وأعترف بأنني طالعت الكتاب، فُيِّل أن يدفع به صاحبه إلى المطبعة فاستبد بى الدَّهْش، لما راعني فيه من جرأة تجاوزت الحدود، في عالم من السدود والقيود، وأشفقت عليه من وَخْش الأرض وهوامها، وذباب الصحراء وطغامها، واقترحت عليه أن يستأنس برأى من يراه من أهل الذكر، فربما كان لهم مع رأيه رأى... لكنه أبى، فسلمت أمرى إلى الله.

كانت المفاجأة أن الكتاب - وقد صدر في نهايات العام - صار كتاب العام، ونفذ قبل أن يغيب ذلك العام، فأعيد طبعه ونفذت طبعته في أيام، فعبر البحر إلى بلاد الشام، لتظهر له طبعة ثالثة رائعة، وما أنا أحوز الفضل في تحرير طبعة رابعة ورائعة.

هذه الطبعة تختلف عن سابقتها، فهي تضم إلى جانب الكتاب مقالات عن الكتاب ومقابلات مع الكاتب، ومحاضر للقضايا التي رفعت ضده، والقضية التي رفعها ضد أحدهم، والأحكام التي أنصفتها، والتي تشي بأنه ما يزال في بلادنا قضاء، وتشى كذلك بأن الغد أجمل من اليوم، وربما يأتي زمان غير الزمان، فيستريح " آرثر الملك " أينما كان، لأن ما كان يتطلع إليه من سلام، لا بد وأن يتحقق في قابل من الأيام.

كنت أتمنى أن أدرج على ما درج عليه أسلاف لنا، فأكتب حاشية على الكتاب أو ذيلًا أو صلة فالحديث ذو شجون.... آه من تلك الشجون!!، لكنني رأيت أن أرجئ ما كنت أتمنى إلى مستقبل أراه قريبًا.

.....

سعدت بما كتب عن الكتاب، فقد لمس أوتارًا في نفوس شرفاء، أجمعوا على شرفه وشرف كاتبه، وأجمعوا على أنه حجرٌ ألقي في بركة أسنة..... كم هي تلك البركة أسنة!!.

الكثرة الغالبة من هؤلاء الشرفاء كان تركيزهم على الجامعة، وما يجري داخل الجامعة، وهذا في ذاته صحيح، لكن الكتاب - أحسب - أكبر من أن يكون كتابًا عن أزمة جامعة... إنه كتاب عن أزمة وطن، والجامعة في القلب من هذا الوطن. والكاتب إذ يروي سيرته، فهو يروي سيرة وطن عبر خمسين سنة من عمر هذا الوطن، ويصور ما آلت إليه حاله من عَسَق إلى قَلَق، ومن هذا الفلق إلى غسق آخر ثم عتمة فمغيب، يكاد ينتهي به إلى بحر الظلمات.

ملاحظة أخرى مهمة هي إن غالب هؤلاء الشرفاء، أعطوا مضمون الكتاب عنايةً تفوق عنايتهم بشكله الفني، وأعطى لهذا المنحى تفسيرًا، خلاصته إن حال الجامعة وحال الوطن تردتا على الأصعدة كافة إلى هاوية أخشى أن تكون سحيقة... هذه الحال هي التي حفزت هؤلاء لأن يكتبوا ما كتبوه.

اليسير من هؤلاء عنوا بشكله الفني عنايتهم بمضمونه، وأزعم إنني أحدهم... يشاركني على نحو أو آخر "عبد المنعم رمضان" و"حلمي سالم" و"أحمد الخميسي" و"نصار عبد الله" و"سليمان حُرَيَات"... فالكتاب عنوان لمرحلة جديدة في فن السيرة الذاتية، وهو جنس أدبي

بدأه في عصرنا الحديث "طه حسين"، وبلغ قامةً عاليةً عند "لويس عوض"، وبلغ قامةً أخرى عاليةً عند "رؤف عباس".

ملاحظة أخيرة؛ هي أن معظم من كتبوا عن الكتاب لا يعرفون صاحب الكتاب، أو أن معرفتهم به يسيرة، وهذا من شأنه ترجيح كفة صدقه، فليس ثم وراء، ربما تشويه منافع ومنازع وأهواء، ولن أنوّه إلى ما قالوه... إنها أتى بقطوف مما قالوه.

"جدارية مصرية تشع حباً وأملًا... وحرية" أسامة عرابي

"واحد من أروع كتب السيرة الذاتية في تاريخ الكتابة العربية" نصار عبد الله

"شفاف كندى الفجر الوديع... قوى كصخور المقطم المطلة على القاهرة في حنو... عنيد كمن تجرى في شرايينهم دماء الجنبوب الساخنة الطيبة، وديع... وعاصف ساخر والمعى" أسامة عفيفي

"ترك شهادةً أخلاقيةً رفيعة عن دور المثقف في الدفاع عن الحق، ومحاربة الفساد"

فيصل دراج

"سيرة مذهشة أخطأت في تأجيل قراءتها عدة أشهر" سعيد الشحات

"ما هذا الشلال النقي الذي هطل علينا يا دكتور رؤف، ونحن نقرأ لك هذا الكتاب المخلص الشجاع" سهر إسكندر

"هذه مصر وأنت ابنها فتدققاً ممّا، فكلّاكم نهر" عبد العال الباقوري

.....

واحد فقط ممن كتبوا عن الكتاب، تفرد عن سائر الكتاب، فكان لحنا نشازاً على سيمفونية جميلة... هذا الكاتب هو "عبد العظيم رمضان" - رحمه الله - فقد نشر مقالين يحفلان بشغرات أجل من أن تحصى، ولن أدافع عن "رؤف عباس"، فقد تكفل هو بالدفاع عن نفسه، كما أن القضاء المصرى التزبه أنصفه. لكننى أنوّه إلى مثال واحد على تلك الثغرات، فهو يشكك في أرقام توزيع الكتاب، ولو كان - رحمه الله - على قيد الحياة، لأشرت عليه بمراجعة جريدة الأهرام (الأربعاء 29 من ديسمبر 2004) وكان قد مر أربعة وعشرون يوماً فقط على صدور الكتاب، ليتضح له أن هذا الكتاب في طبعته الأولى نقد، وأن بعض الكتاب يعتبرونه - رغم صدوره في نهايات العام - كتاب العام.

يبقى بعد ذلك أن نتذكر أن رمضان وصحبه (وهم أربعة وليسوا ثمانية كما يدعى) رفعوا دعوين ضد "رؤف عباس" يطالبون بسجنه، فضلاً عن تعويضهم مديناً، في حين رفع رؤف دعوى ضد "رمضان"، لكنه لم يطالب بسجنه، لموقف مبدئي له من الدعاوى السالبة للحريات... أنا - إذاً - اتخذ مكانى إلى جوار "محمد الغيطى" (راجع مقاله) فأرفع له القبة.

.....

أنوقف عند هذا الحد، وأعاود حال الوطن، وحال الجامعة التى تنتمى إلى هذا الوطن، أما عن الوطن فيكفينا مراجعة تقارير التنمية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، خصوصاً تقريرها عن العام 2004 وتقارير منظمة العفو الدولية (أمستى) وغيرها من تقارير توضح أن مصر التى عرفتها في شبابه الذاهب لم تعد هى مصر التى أعرفها اليوم، وليس يلوح في الأفق بارق، يجعلنا نتفاءل بمستقبل واعد.

أما عن الجامعة... وما أدراك ما الجامعة... فقد تخلت عن دورها كقاطرة للمجتمع إلى عالم لا يقيم وزناً لمن لا يقيم للعلم - أى الجامعة - وزناً وآتى هنا بمقتبس من مقال "عصام العريان" رواية عن العالم الكبير "محمد القصاص".

"أقامت كلية العلوم بجامعة القاهرة مرصد القطامية، وكان الثالث في العالم قبل أمريكا الشمالية، كان ذلك عام 1950.

ساعد الاتحاد السوفيتى مصر في إقامة المفاعل الذرى جنباً إلى جنب الهند عام 1954.. أين الهند الآن وأين المشروع النووى المصرى، الهند لديها أسلحة ذرية وهيدروجينية، ومصر تحول المشروع النووى في الضبعة إلى منطقة سياحية

"كان ترتيب قسم الكيمياء بعلوم القاهرة عام 1960 تقريباً العاشر على مستوى العالم، الآن ليس له ترتيب تقريباً".

انتهى المقتبس.. وليس لدى من تعليق سوى أن الجامعة المصرية صارت صفراً كبيراً ربما يضارع في جُرمه صفراً آخر كبيراً هو صفر المونديال.

لكن.. والحال هذه.. هل ثم جدوى من إصلاح الجامعة، نعاود مقتبساً آخر لكاتب آخر هو "عبد المنعم سعيد"، اختلف معه، ويختلف "رؤف عباس" معه في توجهاته الفكرية، لكننى أنفق معه ويتفق "رؤف عباس" معه في وصف ما قام به "صاحبنا" من إصلاح في قسم

التاريخ بأنه " كان جملة اعتراضية على واقع ممتد، مالبثت الفضائل فيه أن ذرعتها الرياح، لأن التطبيقات المؤسسية للنظرية الاجتماعية، لم تكن لها أن تقرر إلا دماراً أخلاقياً وعلمياً "

ما يقوله " عبد المنعم سعيد " هنا قريب مما قاله "عبد الرحمن بن خلدون " قبله بقرون مديدة، فهو لا يفصل بين حال العلم في زمان ما ومكان ما وحال المجتمع الذى أفرزه؛ إذ إن مؤسسة العلم في جملة مؤسسات المجتمع تنهض بنهوضه وتهبط بهبوطه، أى إن هناك علاقة عضوية بين هذا وذاك.

إصلاح العلم - إذا - رهْنُ بإصلاح المجتمع، وصلاح العلم - إذا - رهْنُ بصلاح المجتمع. وسيرة " رءوف عباس " الذاتية موجهة إليهما معاً.

.....

في النهاية يكون الشكر واجباً لكتيبة من النبلاء، تضم هؤلاء الذين حضروا " رءوف عباس " إلى كتابة ما كتب، وفي طليعتهم "عبد العال الباقورى" و"إيمان يحيى" و"أحمد غزلان"، كما تضم النبيل "مصطفى نبيل" الذى جازف بنشر كتاب، لا يقدم على نشره إلا من كان في شجاعة كاتبه ونبالة كاتبه.

الشكر واجب كذلك لكتيبة أخرى من النبلاء، تضم "أحمد نبيل الهلالى" و"صلاح صادق" و"محمد الدماطى" .. هؤلاء الذين ترافعوا عن موكلهم، دون أن يتقاضوا منه ما هو حق لهم، فطوبى لهم ثم طوبى لهم ثم طوبى لهم.

ما يحزننى أن أثلثت حوالى، فأجد "الهلالى النبيل" قد فارق دارنا هذه دار الفناء إلى دار الحق والبقاء، وهو الذى كان يملأ حياتنا حباً وأملًا وحرية... مات قبل أن تُكتحل عيناه بمرأى الحكم الذى كان يتطلع إليه، تطلع "رءوف عباس" نفسه إليه.

أما الصديق النبيل كسابقه من الأصدقاء النبلاء "محمد رشاد" صاحب "الدار المصرية اللبنانية" فليس بغريب منه أن يقدم على نشره جديدة لهذا الكتاب، وهو الذى أقدم قبل سنوات على نشره لكتاب آخر عن ستينية رءوف، فأضاف مكرمةً إلى مكرمة.. جعله الله سباقاً إلى ما فيه خير الوطن وخير الشرفاء من أبناء هذا الوطن.

والشكر إليه تعالى في الأخير.. هو نعم المولى ونعم النصير

أبو أدهم

استدعاء الماضي

جلس الشيخ في حديقة منزله بعدما انقضى احتفال عائلي صغير بمناسبة وداع خمسة وستين عاما من عمره، ساد الصخب الذي تشهده مثل هذه المناسبات في الأسرة المصرية، فتشابكت الأحاديث بين بعض الأطراف في تقاطع مع أحاديث أخرى دارت بين بعض الأطراف الأخرى. موضوع واحد اشتركت فيه هذه الأحاديث على اختلاف مداخلها هو ما يذكره المتحدث أو المتحدث من ذكريات عن المحتفى به. والشيخ يشارك في الحديث تارة، ويكتفى بالمناجاة تارة أخرى، مبحراً بفكره في بحر الذكريات، حتى إذا فرغ البيت من المحتفين، وعاد السكون يرعى سدوله على المكان، وآوت الزوجة المتفانية التي قطعت مع الشيخ رحلة الأربعين عاما الأخيرة من عمره، آوت إلى فراشها طلباً للراحة بعد عناء خدمة الضيوف من الأهل. جلس الشيخ في حديقة المنزل الذي سكنه منذ أربع سنوات في مدينة العاشر من رمضان، بعدما تخفف من أعبائه الجامعية، وراح ينشد الهدوء بعيداً عن صخب العاصمة التي لم تعد مكاناً مناسباً للتأمل والإنتاج الفكري، بعدما فقد حي مدينة نصر - الذي اقتطع ثلاثة عقود كاملة من عمره - هدوءه في عصر "الانفتاح" أو "الانفلات"، فازدحم الحي (بالمولات) والمقاهي، وأصبحت شوارعه ساهرة حتى الصباح، ولم يعد هناك أمل في الراحة وسط هذا الصخب، ففضل الشيخ ترك القاهرة إلى مدينة لا تبعد عنها كثيراً، تتيح له ولزوجه أن يعيشها ما بقي لهما من عمر بمنأى عن معاناة الحياة القاهرية.

راح الشيخ - في جلسته تلك - يسترجع ما قطعه على طريق الحياة الطويل من خطوات لم تكن تمثل -دوماً- خطأً ممتداً على استقامته، أو خطأً صاعداً إلى هدف مرسوم معلوم، بل كانت خطأً فيه من التعاريج والانحناءات أكثر مما فيه من الاستقامة والوضوح. ولم تكن تلك الطريق ممهدة خالية من العثرات إلا نادراً، كما لم يكن بين يديه دليل يحدد خطواته على تلك الطريق، فكان عليه أن يقطعها بما حباه به الله من خصائص جمعت بين العناد والإصرار والصبر، فاقت في حجمها أحاسيس الإحباط والعجز، وخيبة الأمل.

وما هو ذا وهو يتأمل طريقاً قطعها على مر كل تلك السنين، يكاد يلمح آثار أقدامه على تلك الطريق التي اختلفت مواقعها، ولكنها تسجل تجربة الشيخ الذاتية بكل ما فيها من إيجابيات وسلبات، وراء كل أثر منها قصة تُروى شهادها بعيني عابر السبيل تارة، وعيني رفيق الطريق تارة أخرى، وكان بطل القصة تارة ثالثة. وكثيراً ما كان يروى بعض تلك القصص لأهله، وذويه، وتلاميذه وباقية الصحاب الذين ارتاح إليهم في العقدين الآخرين.

ولم تكن الرواية مقصودة في ذاتها، ولكنها كانت دائماً تأتي استجابةً لتداعي الذكريات بمناسبة ما يدور بينه وبين هؤلاء وأولئك من أحاديث ذات شجون. وكثيراً ما ألح عليه أولئك الصحاب أن يسجل تلك الحكايات على الورق، لظنهم أنها لا تخلو من فائدة لمن يقرأها من أبناء الجيل التي لم يعيش تلك الحياة التي عاشها صديقهم الشيخ، ولم يعرف تجربة ارتياد الطريق الذي ارتادها صاحبهم الذي ينتمى إلى جيل مخضرم تفتحت عيونه على الدنيا في عهد الملك فاروق، واكمل وعيه بهيم الوطن وهو -بعد- لم يبلغ الحلم، وشهد مولد ثورة يوليو 1952، وعاصر صعودها، وانتصاراتها، وكبواتها وإخفاقاتها، وقدر له أن يمتد به العمر ليشهد أقول نجمها، وتصفية المشروع القومي العربي، وعودة الوطن العربي مرتعاً لأخطر أشكال الهيمنة والاستعمار.

تجربة غنية يمرها وحلوها رسمتها آثار أقدام صاحبهم الشيخ على طريق الحياة الممتدة المتعرجة، المليئة بالانحناءات ونقاط الصعود والهبوط، فكثرت مطالبتهم له بتدوينها، بل تبرع أحدهم: إيمان يحيى أستاذ الطب، المفكر عاشق التاريخ أن يلتبس فضلاً من وقته يجلس فيه إلى صديقه الشيخ، يستمع إلى حكاياته ويدونها بنفسه. وشارك في تحريره على الكتابة صديقه الكاتب الكبير عبد العال الباقوري، وصديق عزيز آخر هو المثقف المناضل الوطنى أحمد غزلان. لقد أفرط الصحاب في حسن الظن بصاحبهم، وربما بالغوا -إلى حد ما- في الاعتقاد بقيمة ما تركه الرجل من آثار أقدام على طريق الحياة.

طاف ذلك كله بذهن الشيخ وهو يسترجع آثار خطواته على طريق الحياة، وراح يستعيد مبررات إحجامه عن تدوين خلاصة تجربته معها: فلم يكن الرجل من ذوى السلطان، ولم يتصل بأهله يوماً ما من قريب أو بعيد، ولم يكن في موقع ما في أى حزب سياسى بما في ذلك التنظيم السياسى في عصر الثورة، والأحزاب التي خرجت من عباته، أو قامت على أطرافه، ولم يكن عضواً بأى من التنظيمات السياسية الذى تعدها السلطة "خارجة عن إطار الشرعية"، بل كان الرجل مستقلاً، وإن كان بحكم انتمائه الفكرى أقرب إلى يسار الحركة السياسية، مؤمناً بإيماناً

لا يتزعزع بالقومية العربية. ولكن شتان بين من كان له دور فعال في الحركة السياسية، ومن عاش على هامشها لا تتجاوز مشاركته فيها حدود ما كان متاحاً لغيره من المواطنين ممن يتمتعون إلى "الأغلبية الصامتة".

ولكن الصحاب لم يقتنعوا بتلك المبررات، وكثيراً ما أكدوا أن تجربته تروى قصة التحول الاجتماعي في مصر في نصف القرن الماضي -على أقل تقدير- كما تلقى أضواءً كاشفةً على بدايات تجربة القطاع العام، والجامعة، والعمل الأهلي. وهي النقاط الذي عبرت بها طريق حياته، وتركت أقدامه آثارها عليها. وأن ما عاناه من تجارب عند تلك المنعطفات لا يخلو من فائدة للجيل الجديد ممن يعنيهم أمر التحولات التي شهدتها مصر على يد ثورة يوليو، والحياة الجامعية بإيجابها وسلباتها، ومصاعب العمل الأهلي في مصر ومعوقاته. ورأى الصحاب في تلك التجارب ما قد ينفع من يشدون الخبر لهذا الوطن، ومن يعنيهم أمر النهوض به. وخاصة أن صديقهم الشيخ يروي حكاياته لهم بشيء من التفصيل جعلهم يرون فيه "حكاة" متميزاً، يستطيع أن ينقل المستمع -ومن ثم القارئ- إلى جو الزمن الذي تدور حوله حكايته، فلماذا يضمن الرجل على أبناء أجيال لم يدركوا ما أدركه من ظروف وتجارب بالوقوف على رؤيته للحياة المصرية في زمانه؟.

استعرض الشيخ ذلك كله في تلك الأمسية الفريدة من شهر أغسطس من العام الخامس والستين من حياته، واستقر رأيه على أن يحدد على الورق آثار أقدامه على طريق الحياة، تلبيةً لرجاء أصدقائه واقتناعاً برأيهم، وأداءً لواجب نحو أجيال غاب وعيها بتاريخ وطنها، وتطور مجتمعاتها، لظروف لم يكن لهم يد في صنعها. ولكن قصة حياته واجبا يلتزم به أمام الشباب. عندئذ أحس الشيخ بالراحة، وأوى إلى فراشه، وقد عقد العزم على أن يروي حكايته، حكاية مواطن كان نتاجاً لتحولات مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، وحاول -ما وسعه الجهد- أن يكون نافعاً لوطنه وأمنه. حكاية مصري عاش أحداث وطنه العربي: آمالها وآلامها. ولم يكن مجرد "مراقب" لثورة يوليو، بل كان من صنائعها، وواحدًا من جواهرها.

وهو إذ يروي حكايته لا يتقيد إلا بما رآه، وسمعه، وعاشه، وكان شاهد عيان له، دون مبالغة في الوصف، أو تزيين، أو تزيف، التزاماً منه بأمانة الكلمة مهما كانت دلالتها، ومهما كان وقعها.

على شط القناة

ولد صاحبنا في الرابع والعشرين من أغسطس 1939 في أحد مساكن عمال السكة الحديد ببورسعيد، وتقع بالقرب من كوبرى الرسوة الذى يعبر عنده الخط الحديدى ترعة الإسماعيلية عند طرفها الشمالى فى الطريق إلى مدخل محطة بور سعيد، وإلى الشرق من تلك المساكن يقع معسكر القوات البريطانية ببورسعيد، وتفصل بينه وبين مساكن عمال السكة الحديد مساحة واسعة طولها يزيد عن الكيلو متر وعرضها نحو النصف من ذلك، كانت تستخدم ساحة للتدريب على بعض الحركات العسكرية، والممارسة الرياضة لجنود الاحتلال البريطانى.

كان هذا الوجود البريطانى فى منطقة القناة، فيما عرف "بقاعدة قناة السويس"، هو كل ما استطاع الساسة المصريون تحقيقه بعد مفاوضات مضنية دارت حلقاتها المتتابعة مع الإنجليز منذ حصلت مصر على استقلال اسمى فى تصريح 28 فبراير 1922، الذى اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأبقى أمور الدفاع، والمواصلات، والأجانب والأقليات، والسودان لتكون موضوع مفاوضات تدور بين (الحكومة المصرية) وحكومة (صاحب الجلالة البريطانية) للتوصل إلى تسوية بشأنها. وانتهى المطاف إلى توقيع معاهدة 1936 التى عقدت (تحالفًا) بين البلدين، أصبحت مصر بموجبها ملزمة بالدفاع عن بريطانيا ومساعدتها ضد أعدائها فى حالة وقوع حرب، وتعهدت بريطانيا بأن تفعل مثل ذلك مع مصر، واتفق على أن يتركز الوجود البريطانى فى منطقة القناة بعد وفاء مصر بالتزاماتها لتيسير سبيل تركيز الإنجليز بالقناة، وهى إنشاء معسكرات على حسابها وفق متطلبات القوات البريطانية لتنتقل القوات البريطانية إليها، وإنشاء شبكة طرق تربط قناة السويس بمصر لتسهيل حركة القوات البريطانية فى حالات الطوارئ. وقد ظل الوجود البريطانى العسكرى فى طول البلاد وعرضها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية فتم تركيزهم فى منطقة قناة السويس بعد العام 1946.

وشاء القدر أن يولد صاحبنا فى هذا الموقع بالذات فى ظروف أزمة دولية أشعلت نار الحرب العالمية الثانية. وعندما أصبح شابًا كان يتندر بهذا التوافق الغريب بين مولده وقيام الحرب العالمية

الثانية، ومولد والده في أغسطس 1914 وقيام الحرب العالمية الأولى، وكثيراً ما كان يبدي إشفافاً على العالم من أن يتسبب زواجه وإنجابهِ في وقوع الحرب العالمية الثالثة، وعندما رُزق بولده الوحيد في 24 من أكتوبر 1966 ظل يعرب في سخرية عن قلقه على مصير العالم، ولم تمض نحو سبعة شهور حتى وقعت هزيمة يونيو 1967، ولا يعنى ذلك أن عائلته كانت حقاً نذير شؤم على العالم ومصر. فلا علاقة بين مولد طفل برئ ووقوع حادث جلل بهذا الحجم المفزع، ولكنه يعبر عن حالة نفسية مزاجية تلخص معاناة السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمره.

فقد ولد صاحبنا لأسرة فقيرة شأنها شأن السواد الأعظم من المصريين عندئذ. كان والده عاملاً بالسكة الحديد يشغل أدنى درجات السلم الوظيفي الخاص بالعمال، في وقت كان فيه العاملون بالسكة الحديد ينقسمون إلى شريحة ضئيلة العدد من الموظفين، وقاعدة عريضة من العمال. وكان جده لأبيه عاملاً أيضاً بالسكة الحديد، نزح من قريته بجرجا من صعيد مصر إلى القاهرة حوالى عام 1910 في ظروف ظلت مجهولة، قيل إن أخاه الأكبر استولى على نصيبه من ميراث والده، فغضب وترك القرية والأسرة طلباً للرزق في وقت كانت ظروف العمل فيه متاحة أمام من يعرف القراءة والكتابة في السكة الحديد. وكان الرجل قد تعلم القراءة والكتابة وأنهم حفظ القرآن في كتّاب القرية، فاستطاع أن يلتحق بالعمل في السكة الحديد، ثم تزوج من قاهرة تنحدر عائلتها من المنيا، وكانت نتيجة هذه الزيجة مولد والد صاحبنا عام 1914 وشقيقة له عام 1916، ثم وضع الجد نهاية لهذا الزواج عندما طلق الجدة، وترك القاهرة، كما ترك قريته من قبل، ونُقل إلى بور سعيد وتزوج مرة أخرى، وترك ولده مع طليقته بالقاهرة التى تزوجت بدورها، فعانى الصبي (والد صاحبنا) ما يعانيه من كان مثله من الأطفال الذين يعيشون مثل تلك الظروف، فاضطر إلى ترك الكتّاب والنزول إلى سوق العمل ليعول نفسه، وانتقل للعيش مع والده ببورسعيد عندما بلغ السادسة عشر من عمره، فعانى من سوء معاملة زوجة الأب بأكثر مما عاناه من زوج الأم، حتى استطاع والده أن يلحقه بالعمل ضمن فئة العمال المؤقتين حوالى عام 1933، ولم يتم تربيته في العمل إلا عام 1936 الذى كان نقطة تحول في حياته، كما كان نقطة تحول في حياة مصر كلها.

فقد تزوج في ذلك العام من أم صاحبنا، فتاة بورسعيدية من أصول دمياطية، يعمل والدها "بامبوطى" وهى مهنة معروفة في بور سعيد، يشتغل صاحبها ببيع التذكارات الشرقية (من منتجات خان الخليلي) على ظهر قارب يسير بجوار السفن عند دخولها القناة، وبييع بضاعته

للركاب والبحارة بكل العملات المعروفة، ويتفاهم معهم بعدة لغات. نموذج مصري تقليدي لزيجات الفقراء ممن يعملون بوظيفة حكومية دائمة، فيسعون للزواج من شريحة اجتماعية أحسن حالاً، وإن كانت تقع ضمن طبقة الفقراء. وأتاح الزواج لوالد صاحبنا حق الحصول على مسكن من مساكن العمال، وهى مساكن ذات نمط واحد يتكون كل منها من غرفتين وصالة، ومرحاض، لا يدفع العامل إيجاراً لها، ويرتبط بقاؤه فيها باستمراره في العمل. وجاء مولد صاحبنا في واحد من تلك البيوت. واقتضت ظروف الحرب التوسع في خدمة السكة الحديد للمجهود الحربى للحلفاء في قناة السويس، فنقل والد صاحبنا للعمل في محطة المعجروود بين الإسماعيلية والسويس، وظل هناك مع أسرته الصغيرة حتى عام 1943 عندما نُقل إلى القاهرة فلم تستطع الأسرة الحياة فيها بالراتب الضئيل الذى يتقاضاه الأب، الذى حُرِم من السكن المجانى شأنه في ذلك شأن من يعملون بالقاهرة، فسارع بطلب النقل إلى الريف، فكان من نصيبه العمل بمحطة أوسيم بمحافظة الجيزة عام 1944 على خط المناشى (مديرية التحرير فيما بعد). وظلت الأسرة هناك حتى عام 1951 عندما رُقى الأب إلى وظيفة "ملاحظ بلوك" ونُقل إلى طوخ- قليوبية. ومع هذه التقلات تأثرت أحوال صاحبنا تأثراً شديداً. فمنذ أواخر عام 1943 عاش بالقاهرة مع جدته لأبيه. كان الأب يحس بالذنب تجاهها لتركه لها (رغم ما عاناه من زوجها) وخاصة أن طلاقها من زوجها الثانى جعلها في حاجة إلى رعاية ولدها الوحيد لها، فقد كانت تكسب عيشها من الاشتغال بالخياطة لجيرانها من سكان المنطقة الشعبية التى كانت تقطنها بشبرا.

رفضت الجدة أن تترك القاهرة وتعيش مع أسرة ابنها، فقد كانت تكره زوجته (أم صاحبنا) لأنها كانت من اختيار طليقها (والده)، فخصص لها نجلها ربع دخله المحدود، وأصرّت على أن تحتفظ بصاحبنا (الطفل) معها ليلتحق بكتاب مشهور بشبرا بأرض البداروى التى تقع مقابل مدرسة التوفيقية على شارع شبرا. وكانت فاتحة الإقامة مع الجدة، سقوط صاحبنا (الطفل) من الطابق الثانى من فوق درج البيت (الذى كان بلا سياج) ليهوى على رأسه في صحن البيت. وظل صوت ارتطام رأسه بالأرض يدرى في أذنيه عدة سنوات، وظل لمدة سنتين (بعد الحادث) يهب من نومه مذعوراً يبكى لساعات. ويذكر أن الجدة وجيرانها ترددوا به على عدد من المشايخ، كان آخرهم بمشتهر، صنع له "حجاباً" ظل معلقاً في رقبته نحو العامين، ولم يعد يستيقظ بعدها في منتصف الليل مذعوراً. وذات يوم دفعه الفضول لمعرفة ما يحتويه الحجاب، فمزق غلافه من القماش ليجد بداخل الكيس ورقة مطوية عدة طيات فيها حروف متفرقة، ورسم كهيشة الطير وسيف عُطى نصله بالكتابة، فمزق الورقة، وادعى لجدته أن الحجاب سقط منه دون أن يدري.

ولم يكن الاستيقاظ في منتصف الليل في حالة هلع وذعر شديد هو كل ما ترتب على الحادث المروع من نتائج، فقد أصيب صاحبنا بكسر في الفك الأيسر لم يثبه إليه أحد إلا بعد نحو خمس سنوات من الحادث، ترتب عليه عدم استطاعته فتح فمه باتساع يزيد عن نحو واحد ونصف سنتيمتر. وأورثته هذه العاهة (التي لازمتها حتى اليوم وستصحبها إلى قبره) متاعب نفسية شديدة في فترة المراهقة على وجه التحديد. فكان لا يتناول طعاماً أمام غرباء عنه حتى لا يشير فضولهم السؤال عن سبب تناوله الطعام بطريقه غريبة عن المألوف. بل جعلته هذه العاهة يحرص على أن يكون آخر من يدخل مطعم المدرسة الابتدائية، ويتلصقاً في تناول وجبته حتى ينصرف من حوله على المائدة، عندئذ يسرع بالتهام الطعام. وأورثته تلك العاهة، وحياته بعيداً عن أسرته وإخوته الذين كان يزورهم يوم الخميس بعد انتهاء اليوم الدراسي، ويعود من عندهم مساء الجمعة، أورثته الميل إلى الانطواء، وحذراً شديداً في الاختلاط مع أقرانه، وحرصاً شديداً في اختيار من يتخذه صديقاً. وصاحبه الكثير من أعراض تلك الحالة النفسية حتى التحاقه بالجامعة، فبدأ يتخلص -تدرجياً- منها، فلم يبق منها إلا الحرص الشديد في انتقاء الأصدقاء.

عزبة هرميس

كانت الحدة تقيم بعزبة هرميس، التى كانت تقع فى نهاية شارع الرافعى، الذى يعد امتداداً لشارع الجيوشى، المتفرع من شارع الترعة البولاكية بشبرا. ولم تكن عزبة هرميس التى وقعت عند سور مدخل الخط الحديدى إلى محطة مصر منطقة زراعية بل كانت منطقة سكنية خاضعة للتنظيم من حيث التخطيط إلى شارع رئيسى تتفرع منه حوارى وتتفرع منها دروب. وكان ارتفاع المباني فيها لا يتجاوز الثلاثة طوابق، تشترك معظمها فى خلوها من المياه والصرف الصحى، فكانت هناك "حنفية عمومي" ضخمة أشبه ما تكون بصنبور الإطفاء (الآن) بجوارها "كشك" يجلس فيه العامل الذى يقوم بتحصيل ملزم واحد على كل قرية ماء أو أربع صفائح مياه. وكان يتولى خدمة المنطقة سقاءان، لعلهما كانا كل ما بقى من حرفة قديمة فى تلك المنطقة. أما من لم يكن باستطاعتهم استخراج السقا، فكان عليهم أن يدبروا أمر الحصول على الماء بأنفسهم. وكان السقا يتقاضى من الحدة خمسة قروش شهرياً. وكان لكل بيت خزان خاص تحت الأرض يتجمع فيه الصرف حتى إذا امتلأ استأجر السكان عربة كسح لنقل محتويات الخزان لقاء أجر بسيط. أما الكهرباء فظلت اختراعاً مجهولاً لا يعرفه سكان العزبة، فكانت البيوت تنار بلمبات "الجاز". فإذا كان هناك عرس أو مأتم أضاءت "الكلوبات" الشارع الرئيسى حيث ينصب المراقب عادة.

كان ملاك البيوت التى يتكون منها هذا المربع السكنى من أصحاب الحرف الذين حولوا مدخراتهم البسيطة إلى عقارات متواضعة، تؤجر بالغرفة الواحدة أو الغرفتين المتجاورتين المتصلتين ببعضهما البعض، أما الصلاة التى تقع عليها تلك الغرف، فكانت مشاعاً للسكان، وكذلك المرحاض الذى يقع فى كل طابق من طوابق المبنى. أما الحمام فاخترع مجهول عند سكان الحى البائس، فالجميع يستحمون فى "الطشت" داخل غرفهم. وكان سكان تلك البيوت شركاء للملاك فى السكن والفقر، فلم يكن الملاك أفضل حالاً من مستأجرهم، منهم من كان يشغل بأحد المصانع أو بورش الصيانة التابعة للجيش البريطانى، واستطاع أن يبنى بيتاً بأبيه وأهله، يؤجر بعض غرفه لطلاب السكن ليزيد من دخله. وعندما فقد أولئك أعمالهم بعد الحرب بسبب

البطالة الناجمة عن إغلاق بعض المصانع التى ازدهرت زمن الحرب، وتسريح عمال ورش صيانة الجيش البريطانى، لم يعد لأولئك التعماء مصدر للرزق سوى ما يحصلونه من إيجار ممن يمرون بالظروف ذاتها.

وما يزال صاحبنا يذكر حوادث المشاجرات التى كانت تقع بين الملاك والمستأجرين، والتى تختلط فيها السباب بالعتاب، والتهديد بالطرد من السكن بالذرع بالصبر انتظارًا لما يأتى به الغد، ولكن ذلك الغد لم يحمل معه الكثير من الأمل. فيضطر المستأجر إلى الاستئذنة ليسدد للمالك جانبًا من الإيجار، ليقينه أن تلك القروش المكدودة ضرورية لسد رمق عائلة المالك فى تلك الأزمة الخائفة.

وكانت الحياة فى تلك البيوت تقيم نوعًا من الروابط الاجتماعية بين سكان البيت الواحد، بل وسكان الحارة والحى، فهم يعرفون تفاصيل حياة بعضهم البعض، تنقل النسوة الأخبار من بيت لبيت، كما ينقلها حلاق الحى الأسطى عبد العظيم الذى كان ينحدر من أصل يمنى، وافتتح دكانًا على طرف العزبة، ولعب دور وكالة أبناء المنطقة فهو يجمع المعلومات عن تشاجر مع جيرانه، ويعرف لماذا غضبت زوجة فلان وعادت لأهلها، ومن تعطل عن العمل، ومن بات فى الحبس بتهمة "التشرد"، إضافة إلى من خطبت ومن عُقد قرانها، ومن مرض، ومن تخرج من الحى ليلاً تحت أستار الظلام فلا تعود إلا فجراً، إلى غير ذلك من أخبار لم يكتف بجمعها من زبائنه، بل كان يستوقف المارة أمام محله ليستفسر منهم عن بعض التفاصيل التى غابت عنه.

كان سكان عزبة هرميس فى معظمهم من أهل الريف الذين نزحوا إلى القاهرة طلبًا للرزق، وفراغًا من الفقر إلى البؤس والشقاء. جاء معظمهم من قرى المنيا، ولا بد أن يكون هناك من لعب دور الريادة فى اختيار المكان للسكنى، واجتذب وجوده بها أبناء جلدته وقريته، فتجمع المنياويون فى هذا المكان. ولعل أصول جدة صاحبنا المنياوية كانت وراء اختيارها الإقامة هناك حتى وفاتها عام 1963.

وكان سكان العزبة موزعين توزيعًا متساويًا بين الإسلام والمسيحية فى بعض البيوت، بينما كان المسلمون أقلية فى البعض الآخر من تلك البيوت. ولعل تجمع الأقباط المنياويين الفقراء فى هذا المكان يعود إلى قربهم من كنيسة مارى جرجس التى تقع فى نهاية شارع الجيوشى. وكان فناء الكنيسة مرتعًا لأطفال العزبة من المسلمين والأقباط، فيذكر صاحبنا تلك الأيام التى شارك فيها أتربه اللعب فى فناء الكنيسة، وتناول معهم لقمة القربان من يد "أبونا" القمص. ويذكر

"عمته" أم جرجس، جارة جدته التي كانت تناديا "يا أمي"، وكانت تخاطب والد صاحبنا عند زيارته لأمه "يا أخويا"، وظل صاحبنا حتى بلغ الثامنة من عمره، يعتقد أن "عمته" أم جرجس شقيقة لوالده وابنة لجدته، وخاصة أن أبا جرجس كان ينادي الجدة "يا حامي"، وعندما كان يحدث سوء تفاهم بين أبوي جرجس كانت الجدة تعتف الزوج، فيسترضيها ويقبل رأسها.

لذلك كانت عزبة هرميس "مصر الصغرى"، عاش سكانها معاً وكأنهم أسرة واحدة يأكلون معاً من طبق واحد، فرغم فقرهم الشديد كانوا يتبادلون أطباق الطعام والحلوى. ولم تكن أيام صيام الأقباط العديدة عائقاً أمام استمرار هذه العادة، بل كان الجميع مسلمين وأقباطاً صائمين معظم العام بالمفهوم القبطي للصيام، لا تعرف "طبايهيم" اللحوم إلا في المواسم والأعياد. وكانت النسوة المسلمات والقبطيات يتبادلن إرضاع أطفال بعضهن البعض، بل ورعاية أطفال بعضهن البعض إذا اضطرت إحدى الأمهات إلى السفر إلى قريتها فجأةً لأمر طارئ. والجميع لا يفوته واجب عيادة المرضى، وتقديم التهاني في الأفراح، والتعازي في الأتراح.

ثلاثة بيوت فقط عاشت بمنأى عن هذا المجتمع الخاص لسكان عزبة هرميس، وقامت تلك البيوت على أطراف العزبة بشارع الرافعي أحدها بيت الشيخ الرافعي القاضي الشرعي الذي سُمي الشارع باسمه، وكان بيته من طابقين خصص لسكنى عائلته وأبنائه، لا يعرف سكان الحي عنهم شيئاً، فهم يعيشون بمعزل تماماً عن أهل تلك الجيرة الفقيرة. وأقام الشيخ الرافعي بجوار منزله زاويةً كانت مقصد سكان الحي لأداء الصلاة، وكان صاحبنا يحرص على أداء الصلوات بتلك الزاوية، والاستماع إلى دروس الشيخ الرافعي بعد صلاة العصر في رمضان حتى يُرفع أذان المغرب، فيفطر على تمر يوزعه الشيخ على المصلين، ويؤدي صلاة المغرب ثم يعود إلى البيت لتناول طعام الإفطار.

أما البيت الثاني فكان بيت أبي خالد الشامي ويجاور بيت الشيخ الرافعي، ويعلم عنه طابقاً واحداً، صاحبه يقال فلسطيني نزح إلى مصر في الثلاثينيات، وشيد البيت له ولأبنائه، وكان له محل واسع نسبياً أسفل البيت يبيع البقالة لسكان المنطقة بما في ذلك سكان عزبة هرميس، يضع على باب المحل عبارة "الشكك ممنوع والزعل مرفوع والرزق على الله". وكانت هذه الأسرة تعيش بمعزل تماماً عن أهل تلك الجيرة، فلا يعرف أحد شيئاً عنهما، حتى الأسطي عبد العظيم اليميني الحلاق رغم مهارته الفائقة في اصطيد المعلومات، كل ما استطاع التوصل إليه من أخبار أن أبا خالد الشامي افتتح محلاً أكبر بشارع الترعة البولاقية.

أما البيت الثالث فكان من طابق واحد، ويقع قبالة بيت الشامي، هو بيت المعلم محمد عمر، فنان الزواج المعشوق الذي ورث المهنة عن جده الرابع، وتعلمها منذ نعومة أظفاره، وصقلتها الموهبة عنده. كان بيته الوحيد الذي تظل سطحه سقيفة من اللبلاب، حوّلها الرجل إلى "أنيلييه" خاص يعد فيه نأذج مصغرة لنوافذ وأبواب وقياب المساجد والكنائس والقصور التي أسندت إليه عمارتها. وكان صاحبنا يرتاد بيت المعلم محمد عمر في صحة جدته التي كانت صديقة الست دولت زوجة المعلم، ولم يرزق الزوجان أطفالا فبنى المعلم ابنتى شقيقه زوجته التي ترملت في "عز شبابها"، ثم تزوجت، وتركت البنتين لأختها. كانت أكبرهما "رشيدة" التي تكبر صاحبنا بعامين، أما الصغرى فكانت "خديجة". وكاتنا تناديان المعلم "أبى" وخالتهما دولت "أمى" وأمه الأصلية "خالتي".

واشتركت تلك البيوت الثلاثة في حسن العمارة، والانتباه إلى العصر، فكانت مزودة بالماء والكهرباء والصرف الصحي لوقوعها عند آخر نقطة وصلتها تلك الخدمات بشوارع الرافعى. ورغم دخول عزبة هرميس نطاق "التنظيم" الحضري إلا أن فقر ملاك مساكنها جعلهم يعجزون عن توفير المال اللازم لمد تلك الخدمات إلى بيوتهم، فظلت النظرة إلى البيوت الثلاثة أشبه ما تكون بالنظرة إلى التخوم التي تفصل العزبة عن مجالها الحضري.

كان لهذه البيئة الشعبية الفقيرة البائسة، أبلغ الأثر في تكوين صاحبنا فقد عاش بعزبة هرميس حتى عام 1954 عندما قرر والده أن يتقله من مدرسة شبرا الثانوية إلى مدرسة طوخ الثانوية بسبب رسوبه في الفرقة الأولى، وعاد إليها عام 1957-1958 عندما التحق بالجامعة، وشهد ثلاثة أرباع العزبة يختفي من الوجود ليفسح الطريق لشق طريق أحمد حلمى المجاور للسكة الحديد. كان ذلك عام 1961 عندما نُزعت ملكية تلك البيوت الفقيرة وبدأت معاول الهدم تسويها بالأرض، من بينها البيت الذى أورثه عاهة مستديمة عندما سقط من طابقه الثانى، والبيت الذى انتقلت إليه الجدة (بعد الحادث)، وبيت ثالث انتقلت إليه الجدة بعدما رغب صاحبه في الحصول على غرفتها لسكنى ولده المتزوج حديثا. هذه البيوت الثلاثة التى طويت تحت (أسفلت) طريق أحمد حلمى شهدت طفولة صاحبنا وصباه.

كان الكتاب هو التعليم الذى حصّله جده وأبوه، فقد حلم الجد والأب بالدراسة في الأزهر، والحصول على "العالية". فالأزهر كان المؤسسة التعليمية المتاحة للقراء الذين تقعدهم رسوم الدراسة بالمدارس (التي لم تتوافر إلا للطبقة الوسطى) عن الالتحاق بالمدارس. وإذا كانت

ظروف الجد والأب العائلية قد حالت دون تحقيق أى منها آماله في التعليم، فقد علق الأب أمله على صاحبنا ليحقق حلمه في أن يصبح والدًا لعالم من علماء الأزهر.

التحق الطفل ابن الرابعة بكتّاب يحمل اسم "مدرسة الفتوح الجديدة الأولية" يقع في شقة بالدور الأرضي بأرض البدراوى التى تقع في ظهير شارع شيكولانى المتفرع من شارع شبرا أمام مدرسة التوفيقية الثانوية (وقد أصبح اسم الشارع مستشفى كشنر، ثم "المستشفى" بعد الثورة)، وكانت الشقة مكونة من حجرتين وصالة، تقيم صاحبة المدرسة (أم جلال) بإحدى الغرف، وهى أرملة صاحب الكتّاب، تولت إدارته بعد رحيل زوجها، واستعانت بائنتين من الفقهاء من قراء القرآن الذين حصلوا تعليمًا دينيًا محدودًا لا يرقى إلى مستوى الأزهر، كان أحدهما الشيخ محمد أبو السعود نصف كفيف أو نصف مبصر، والآخر الشيخ محمد حسان. كانت مهمة الأول تحفيظ القرآن، وكانت مهمة الآخر تعليم الصبية القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، أما أم جلال فكانت تتولى تعليم الأبجدية للتلاميذ الجدد، رغم أميتها، فلم تكن تعرف سوى الأبجدية.

ويذكر صاحبنا يومه الأول بالكتّاب، عندما سأله الشيخ عن اسمه، فقال: "رؤوف" ففزع الشيخ واستعاذ بالله، وأمره أن يفتح يده ليضربه بقطعة من جريد النخل، ثم قال له: "الرؤوف هو الله... أما اسمك فعبد الرؤوف... اسمك إيه" فرد الطفل بصوت خنقه البكاء: "عبد الرؤوف"

كانت البداية منفرة، جعلت الطفل يكره الكتّاب. لم يجد الطفل صعوبة في تعلم القراءة والكتابة وقواعد الإملاء والحساب في السنوات الثلاث التى قضاها بالكتّاب، ولكنه وجد صعوبة بالغة في حفظ آى الذكر الحكيم. كان التلاميذ يجلسون أمام الشيخ يرددون وراءه الآيات التى عليهم حفظها ويتم "التسميع" في اليوم التالى، الشيخ يجلس أمام التلاميذ وقد افترش الجميع الحصير، وفي يده عصاه التى قُدّت من جريد النخل، تهوى كيفما اتفق على التلميذ الذى يخطئ في "تسميع" الآيات، وقد تهوى العصا على رأسه أو كتفه، فإذا كرر الخطأ تم مده؛ فيجلس على "دكة" خاصة لذلك مُسنَدًا ظهره إلى الحائط ماذا رجليه على الدكة، ويجلس تلميذ آخر أكبر سنًا وأثقل وزنا على ركبتي المعاقب ويكتف يديه، وينهال الشيخ على القدمين بجريدته حتى يدميها.

مر صاحبنا بهذه التجربة المريعة أربع مرات، كانت اثنتان منها عقاباً له لخلطه بين الآيات، أما الآخرين، فكان عقابها أشد، لأنه تجرأ وقال للشيخ إنه لا يستطيع الحفظ إلا إذا فهم معنى ما يحفظ، فعد الشيخ ذلك "جداً في كلام الله" وسام الطفل سوء المذاب. وكانت النتيجة مرور ثلاث سنوات لم يستطع خلالها سوى حفظ "العشر الأخير" من القرآن الكريم.

لم يقتصر الأمر على ما لقيه الطفل من عذاب على يدى الشيخ، بل كان والده يقرعه كل أسبوع عندما يراه لا يحقق التقدم المأمول في الطريق إلى حفظ القرآن واستظهاره تمهيداً لدخوله الأزهر، وكانت جدته تروى لجيرانها قصة "خيبة الأمل إلى راكية جبل"، فأحس الطفل بالكرهية للشيخ ولأهله، بل ولنفسه، وزاده ذلك إحساساً بالاغتراب وميلاً إلى الانطواء، والانعزالية بعيداً عن أقرانه.

كان للأب زميل في العمل وصديق يدعى محمد أبو زيد وكان رجلاً طيباً لم يُرزق أبناء، كما كان فتناً مرهف الحس ينجح العزف على العود. وعندما ضاق الأب ذرعاً بخيبة الأمل في ولده، عبر لصديقه عن رغبته في أن يدفع بولده إلى إحدى الورش عساه يتعلم "صنعة تنفعه" طالما كان لا يصلح للتعليم. فهال ذلك الأمر صديقه محمد أبو زيد وطلب منه أن يتذرع بالصبر ويعطيه فرصة لسماح وجهة نظر الطفل، فقبل الأب على مضض.

جلس محمد أبو زيد، وإلى جانبه زوجته نعيمة، وأمامهما صاحبنا الذي رفض تناول الكعك الذى قدماه له رغم سيل اللعاب الذى يتلعه بين الحين والآخر، فقد تحكمت فيه عقدة عدم تناول الطعام في حضور الآخرين، و"دندن" عمه أبو زيد على العود قليلاً ثم سأل الطفل عن الأسباب التى جعلت شيخ الكتّاب يجار منه بالشكوى، ولماذا لم يحقق تقدماً في حفظ القرآن، فأجابه بأنه يريد أن يفهم معنى ما يحفظه، وأن يحس بأنه يُعامل معاملة البشر وليس معاملة الحمار، فيضرب كلما طالب الشيخ بشرح معانى الآيات.

نصح محمد أبو زيد والد صاحبنا بأن يصرف النظر عن حكاية الأزهر، وأن يعطى ولده فرصة أخيرة قبل أن يزوج به إلى إحدى الورش، فتيقن له فرصة التقدم لامتحان القبول بإحدى المدارس الابتدائية، فإذا نجح في الامتحان، شق طريقه في التعليم العام، وإذا لم يوفق كان من حق الوالد أن يحدد مسار مستقبله كيفما شاء. قبل الوالد النصيحة، وقدم أوراق ابنه لمدرسة السيدة حنيفة السلحدار الابتدائية التى تقع بشارع زنازيرى أمام المحكمة الشرعية بأول شارع شبرا. وجاء اختياره لهذه المدرسة، وليس مدرسة شبرا الابتدائية الأقرب موقفاً من عزبة هرميس حيث

يقيم مع الجدة، لأن المدرسة السيدة حنيفة السلحدار وقفاً خاصاً للإنفاق على المدرسة التي خصصتها صاحبة الوقف لتعليم أبناء فقراء المسلمين، فكان الاختيار مرتبطاً بما توفره هذه المدرسة من ميزة تحمل الوقف الخاص بالمدرسة لثلثي رسوم الدراسة.

أدى صاحبنا امتحان القبول في الحساب والإملاء، وذهب إلى المدرسة برفقة والده لاستطلاع النتيجة عند سكرتير المدرسة، فعلم منه أن النجاح كان من نصيبه، وأنه قُبل بالمدرسة، ولكن القبول لا يعد نهائياً إلا إذا أحضر "كارت" توصية من أحد "البكوات" موجهاً إلى "حضرة صاحب العزة محمد بك الكاشف ناظر المدرسة". خرج الوالد من المدرسة مكتئباً، يائساً، يصب جام غضبه -طوال الطريق إلى باب الحديد، وطوال رحله القطار إلى أوسيم- على ولده المسكين قائلاً: "أدى آخره كلام عمك أبو زيد... فاكرك بنى آدم. ماله الكُتّاب... ده من توبنا... لكن تقول إيه للخية... تقدر تقوللى أجب لك كارت (بك) إزاي؟! لازم ترجع الكُتّاب وتحفظ القرآن في سنة واحدة... أو أبعتك ورشة تتعلم صنعة ما دمت فقري".

هذه الحمل، وتقاسيم أخرى تتصل بسياقها كانت سهاماً تدمى فؤاد الطفل البائس الحائر ابن السابعة الذي نجح في امتحان القبول، وبقي التحاقه بالمدرسة المناسبة لوضعه الاجتماعي مرهوناً بعملية "الفرز" الاجتماعي التي قد تتيح لأبناء العمال تجاوز حدودهم الطبقية، أو تحول بينهم وبين ذلك. كان صاحبنا مطأطأ الرأس طوال الوقت، يتنابه إحساس عميق بالظلم من والده جعل الدموع تحتبس في مآقيها. وعندما وصل صحبة والده إلى محطة أوسيم، كان من واجب الوالد صرف تذاكر السفر للركاب. أجلسه معه بمكتب التذاكر، وراح يتسلى بتوبيخه بما لا يخرج عن السياق سالف الذكر، وهو يبيع التذاكر للجمهور. ودخل المكتب فجأة شيخ معمم مهيب الطلعة، استقبله الأب بالترحاب، كان الشيخ عمدة قرية سقيل القريبة من محطة أوسيم على خط المناشى "مديرية التحرير الآن". وعاد الأب إلى معزوفة التوبيخ في حضرة العمدة فسأله الرجل عن السبب، وعندما علم أن "كارت" توصية من بك يحل المشكلة، نصح الأب بحسن معاملة ولده، وسأل عن اسم الولد واسم ناظر المدرسة. كان العمدة في طريقه لمقابلة البك صاحب العزة في قريته، ورغم أنه لم يذكر ذلك لوالد صاحبنا عندما سمع منه القصة كاملة، عاد مساء اليوم نفسه حاملاً كارت التوصية. وبذلك وجد صاحبنا نفسه تلميذاً في مدرسة السيدة حنيفة السلحدار، وبدأ التحس الذي لازمه منذ الرابعة من عمره يتقشع، وتحول الكُتّاب وقسوة الشيخ، وساديته في تعذيب التلاميذ إلى مصاف الذكريات الحزينة.

وإذا كان النحاس قد فارقه عند هذا المنعطف من حياته، فإن ذلك لم يضع نهاية لعقده النفسية، فممنذ وعي، كان يسمع جدته تحتتم صلواتها (التي تحرص عليها) بالدعاء على أمه سائلة الله أن "يحرق قلبها على أولادها" وكانت تعامله بجفاء شديد، فتمننه من الخروج من الغرفة محدودة المساحة إلى الشارع، ولم يستطع أن يتمتع بها يتمتع به أترابه من حرية اللعب إلا بعد التحاقه بالمدرسة، فكان لا يعود إلى البيت كل يوم إلا قبيل الغروب، يتوقف أثناء العودة بملاعب التوفيقية الثانوية للفرجة على تدريبات الملاكمة والمصارعة والجمباز، ثم يتوقف في فناء كنيسة مارجرجس.

وحرصت الجدة على أن تكلفه بأمور لا تفسر لها سوى إرهابه انتقامًا من أمه في شخصه، فلا تتراح إلا إذا أرسلته إلى حقول منية السرج ليقطع المسافة في ساعتين ذهابًا وإيابًا ليستري من هناك بخمسة مليات الملوخية والطاطم ويحصل على الفجل والجرجير (فوق البيعة)، حتى إذا عاد من تلك الرحلة المضنية، صبت عليه وعلى أمه اللعنات لأنه تأخر في مشوار هو مجرد "فركة كعب". وإذا احتاجت لشراء الخبز أرسلته إلى مخبز يقع على مسيرة ساعة ذهابًا وإيابًا رغم توافر الخبز عند بقال الحى. وكانت ترى أن وجبة العشاء مضرّة ولا تنفعه لأنه صغير وتناول العشاء قبل النوم يؤثر على قدرته على الفهم، وتتناول وحدها العشاء وهو يرقبها حتى تعود ذلك، فحذف من قاموسه مصطلح العشاء. وإذا طبخت لحًا أكلته وحدها (لأنها مريضة والحكيم وصفه لها)، وعندما تجرأ وأكل - سرًا - قطعة من اللحم ظنًا منه أنها لن تكتشف الأمر، اتضح أنها تحمل معها (محضر الجرد) فاكشفت السرقة، ولعته وأمه لأنه (مفجوع) مثلها، وتوعدته أن ينال من الله جزاء السارق، فيصلى نازًا موقدة. أما الإفطار فلا مكان له سوى أيام الكُتّاب، أما بعد الالتحاق بالمدرسة فلم تعد هناك حاجة إليه لأن المدرسة تقدم وجبة ساخنة أيام السبت والأحد والثلاثاء والأربعاء، ووجبة جافة يومي الاثنين والخميس، وتناول وجبة الإفطار يؤثر على قدرته على التحصيل. فكان عليه أن يذهب إلى المدرسة في الصباح سيرًا على الأقدام لمدة ساعة يوميًا، دون أن يتناول طعامًا منذ ظهر اليوم السابق.

غير أن تطورًا خطيرًا عوضه عن الحرمان من الإفطار، فقد رفع والده مصروفه اليومي من مليم واحد (أيام الكُتّاب) إلى خمسة مليات دفعة واحدة عندما التحق بالمدرسة، وكانت الجدة ملزمة بإعطائه المصروف يوميًا لأن والده يعطيها أمامه مصروف الشهر ويحدد قيمة مصروفه اليومي، فكان يصر على الحصول على الخمسة مليات يوميًا، يشتري بها سندوتش أحيانًا، ويشتري بها مجلة "البعكوكة" أسبوعيًا، وعندما اكتشف وجود مجلة "سندباد" كان يشتريها من

بائع الصحف بالتفسيط، فيدفع له خمسة ملييات لمدة أربعة أيام متتالية، وظل يشتري "البعكوكة"، وبذلك لم يتبق له إلا مصروف يوم واحد. شكا حاله لأمه يوماً عند زيارته لأسرته في نهاية الأسبوع، فبكت وهي تستمع إلى شكواه، وحرصت على أن تعطيه (سراً) ثلاثة قروش أسبوعياً حتى يشتري مجلاته المحببة، ويحتفظ بالمصروف اليومي لشراء سندوتش ولكنها لم تنقل الشكوى للأب الذى كان يتقمص في البيت شخصية "سى السيد" التى أجاد تصويرها نجيب محفوظ. ولم تجرؤ على البوح بما يتعرض له ولدها من سوء المعاملة إلا عندما رسب بالفرقة الأولى الثانوية، وفكر الأب في إنهاء تعليمه عند هذا الحد، فیلحقه بعمل حتى يبلغ الثامنة عشر، عندئذ يسعى إلى تعيينه بالسكة الحديد بوظيفة كتابية، فانفجر غضب الأم الصبور الطيبة دوماً، وحكت للأب كل ما يعانیه ابنه، وتعرض الولد لاستجواب طويل من جانب الأب الذى كان يجهل تماماً حقيقة ما يجرى لولده، وعلى ضوء ذلك قرر نقله إلى مدرسة طوخ الثانوية (حيث كان يعمل هناك)، فأحس صاحبنا لأول مرة بدفء الحياة الأسرية، وتعرّف على إخوته واندمج بينهم، وفتحت بذلك صفحة جديدة من حياته، كان لها أثرها في تكوينه النفسى، فتلاشى الشعور بالاضطهاد الذى لازمه طوال حياته بعزبة هرميس. وتخلص تدريجياً من الانطواء، وتحسن أداؤه الدراسى كثيراً. كما تحسنت أحواله الصحية. ولكنه لم يتخلص من كراهيته للجدّة رغم اضطرابه لزيارتها مرة كل أسبوع تنفيذاً لأوامر أبيه، ويحرص على العودة في اليوم نفسه بعدما تُسمعه معزفتها المعتادة في نقائص أمه، وتنمى عليه ما أصابه من زيادة الوزن مما يدل على أن أمه (تخسر) له الطعام، فيؤدى ذلك إلى (تخن) مخه وخيبته في الدراسة (بإذن واحد أحد) !!

لم يعد الفتى يلقى بالاً لهذا الهراء، طالما كانت الزيارة قصيرة روتينية. وعندما طلب منه والده ان يقضى إجازة الصيف مع جدته بعزبة هرميس، جرؤ -لأول مرة- على رفض طلب أبيه، ولكنه برر ذلك برغبته في العيش مع إخوته لأنه يشعر أنه يُعامل معاملة (المنبوذ) دون مبرر. واكتفى الأب بتسديد نظرة قاسية نحوه، وقد كست ملامح الغضب وجهه، ولكنه لزم الصمت. وانتهى الأمر عند هذا الحد.

تلميذ بين أربع مدارس

كان أول عهد صاحبنا بالمدارس التحاقه بمدرسة السيدة حنيقة السلحدار الابتدائية الأميرية على نحو ما سبق ذكره، وأتاح له ترده اليومي على المدرسة فرصة التعرف على شبرا بتكوينها المختلط الغريب، مقارنةً بعالمه المحدود في عزبة هرميس، بل كان الانتقال من البيت إلى المدرسة بمثابة ارتياد كوكب آخر من بيئة تختلف تمامًا عن بيئة عزبة هرميس. كانت المدرسة تقع في شارع زنانبري بأول شارع شبرا من ناحية النفق العتيد. وكان على التلميذ الجديد أن يقطع المسافة من البيت إلى المدرسة سيرًا على الأقدام في نحو الساعة، فيغادر البيت في السادسة صباحًا حتى يصل إلى المدرسة في السابعة ليحظى بفرصة اللعب في فئتها مع أقرانه حتى يبدق الجرس مؤذنًا ببداية اليوم الدراسي بطابور الصباح. وكان يقطع في مسيرته الطويلة تلك من البيت إلى المدرسة شارع مستشفى كشنر من طرفه الشرقي عند السكة الحديد إلى مصبه غربًا في شارع شبرا، ثم يتجه جنوبًا في شارع شبرا حتى يصل إلى المدرسة.

كانت شبرا عندئذ تعكس واقع مصر كلها، فكان شارع شبرا الرئيسي حيث خط الترام وكذلك شارع مستشفى كشنر، وجانب من شارع الترعة البولاقية، مقر إقامة الأجانب في العمارات الواقعة على جانبي هذه الشوارع، وهم جميعًا من الطبقة المتوسطة الصغيرة ومن العمال وباعة المحلات الكبرى. كان اليونانيون يمثلون الأغلبية بين الأجانب من سكان شبرا يليهم الأرمن (تقريبًا)، نظرًا لتناقص حجم الجالية الإيطالية أثناء الحرب العالمية الثانية، وإن بقي لهم وجود ملموس في مهن ميكانيكا السيارات والكهرباء، ونجارة الأثاث. وكان الأرمن يشتغلون بالتجارة والمهن الفنية وبعض الحرف، فكان منهم الترزى والساعاتى والإسكافى وغيرهم من أرباب الحرف.

وكانت محال شبرا تحمل لافتات باللغة الفرنسية، وقليلًا ما كانت تجمع إليها العربية، ويكتسى شارع شبرا حلة من الزينات التي تقيمها المحلات على جانبي الشارع احتفالًا بعيد الميلاد المجيد، فتضع المحال تماثيل صغيرة أو كبيرة لبابا نويل، وعبارات "عام سعيد" "عيد ميلاد سعيد" باللغة الفرنسية غالبًا وباللغتان والأرمنية في بعض الأحيان ولم تكن تضاف إليها

العربية إلا في المحلات القليلة التى كان يملكها مصريون (معظمهم من الأقباط). وكانت المحال ترفع على أبوابها - بهذه المناسبة - أعلامها الوطنية وإلى جانبها (أحياناً) علم المملكة المصرية الأخضر بتوسطه الهلال الأبيض والنجوم الثلاثة البيضاء.

وكان بشارع شبرا خمسة أو ستة محال جزارة خصصة للحم الخنزير، كما كانت هناك نحو الأربع حانات، تمثل الوجود الوطنى إلى جانبها فى محل كبير لصناعة "البوظة" وبيعها على شارع شبرا فى مواجهة شارع على بك النجار الذى يقع لديه مدخل المدرسة، وكانت "البوظة" تجتذب حشداً كبيراً من الزبائن منذ الصباح، وقد تسمر صاحبنا فى مكانه عندما رأى ذات يوم "عربجى" حنطور يجلس على حافة رصيف الشارع، وبين يديه "قرعة" (وعاء) البوظة يشرب منه ويسقى الحصان معه من الوعاء نفسه.

أما الوجود المصرى بين سكان شارع شبرا وشارع مستشفى كشنر، والمدخل الجنوبي لشارع الترة البولاقية، فكان يقع فى ظهير الشوارع الرئيسية، وكان التباين كبيراً بين الطرز المعمارية على الشوارع الرئيسية وتلك التى تقع فى ظهيرها. كما كانت الخدمات المتاحة لسكان "الشوارع الخلفية" محدودة، وخاصة إضاءة الشوارع ليلاً بمصابيح الغاز، فتجد الجزء الملاصق للشوارع الرئيسية منازراً لمساحة لا تزيد عن خمسين متراً، ثم يسود الظلام بقية الشارع. وكان شارع شبرا يتمتع بأكبر نصيب من النظافة، فيكنس وتغسله تماماً "عربات الرش"، بينما الشوارع الخلفية تبدو وكأنها فى قارة أخرى. وكنت ترى فقراء الأجانب يطوفون شوارع شبرا وغيرها من أماكن سكنى الأجانب يلعبون "البيانولا" ويؤدون بعض الألعاب الهزلية، ويمر المهرج بالبيوت يلتقط فى الدف الذى يحمله بين يديه قطع العملة الفضية التى يقذفها "الخواجات" من الشرفات إليه. أما ألعاب الحواة وعروض الأراجوز فى الشوارع الجانبية فكانت وفقاً على المصريين.

كان صاحبنا يتأمل هذا العالم الغريب فى رحلة الإياب من المدرسة، لأن معظم المحلات لاتفتح أبوابها قبل الثامنة أو التاسعة صباحاً فيها عدا خبزين "أفرنجى"، كان يشتري من أحدهما "سميطة" بمصرفه اليومى ويتنحى جانباً ليأكلها قبل أن يستأنف الرحلة إلى المدرسة. أما عند الانصراف عصرًا فكان يتسكع أمام المحلات يتفرج على معروضاتها وعلى هذا الخليط الغريب من البشر، ويتفرج على لاعب "البيانولا" وغير ذلك من مظاهر الحياة التى لا تمت بصلة إلى عالمه المحدود. وكان يدخر (أحياناً) مصرفه اليومى (نصف القرش) فلا يفرط يوماً ليشتري بها "الآيس كريم" من محل أحد "خواجات" شارع شبرا ليستمتع بمذاق هذه البدعة التى تختلف

تماماً عن "الجرنيدة" التى كان يسرح بها بائع متجول يمر بعزبة هرميس. وشتان بين ما كان يدفع فيه ملياً واحداً، وما يدفع فيه خمسة مليات بالتمام والكمال من حيث الكم والنوع والمذاق.

بدعة أخرى لفتت نظره هى دور السينما، فلم يكن حتى دخوله المدرسة (عام 1947) قد شاهد فيلمًا سينمائيًا، وهكذا كان يطيل الوقوف لدى مدخل سينما "دولى" يتفحص الصور المعروضة فى المدخل للمقطات من الفيلم المعروض، وغَيَّر طريق العودة خصيصًا ليمر بشارع التربة البولاقية، ويشاهد دور سينما "روى" (وكانت تعرض الأفلام الأجنبية)، و"فريال" ثم "شبرا بالاس" فيتفحص مجموعات الصور هنا وهناك. ورأى أن الفرجة من الخارج لا تجدى نفعًا، فقرر يومًا أن يستثمر بعض القروش الثلاثة التى تعطيتها له أمه فى نهاية الأسبوع (سراً، بعدما تقتصد هذا من مصروف البيت)، فاختار حفلة بعد الظهر بأحد أيام الاثنين حيث تنصرف المدرسة فى الواحدة والنصف، واشترى تذكرة "ترسو" (درجة ثالثة) بخمسة عشر ملياً بالتمام والكمال، وتفرج على أول فيلم فى حياته، لعله كان أحد أفلام فريد الأطرش ومعه (فى العرض نفسه) فيلم أمريكى آخر. وشغل ذهنه فى طريق العودة للبيت بالبحث عن مبرر لهذا التأخير الشديد غير المعتاد لبرويوه لجدته، ولكنه لم يحتاج لذلك لأنها كانت فى زيارة لبعض أقاربها، وعادت إلى البيت بعده، ولم تهتم بسؤاله عما كان من شأن يومه. فنام ليلتها قريح العين منتشياً بما حقق من أمل. وكأنه "جباب الديب من ديله".

أفاق أخرى أتيحت له، تمثلت فى حركة الطلبة وإضرابات المدارس، التى كانت تبدأ من التوفيقية الثانوية ثم تزحف على بقية مدارس الحى، محاصرها، وتطلب مشاركتها، وكان ناظر مدرسة السيدة حنيفة السلحدار يخشى ما قد يترتب على رفض السباح لتلاميذ المدرسة بالخروج للمشاركة فى المظاهرة من قذف الطلاب (الكبار) للمدرسة بالطوب من الخارج، فيتحطم زجاج النوافذ وتلحق الإصابات ببعض التلاميذ، كما حدث ذات مرة. لذلك كان يسارع بفتح أبواب المدرسة وصرف التلاميذ قبيل وصول المظاهرة الكبرى إلى المدرسة، مع توصية التلاميذ بالعودة إلى منازلهم. فكان صاحبنا يقضى سحابة اليوم مشاركاً فى المظاهرات، فتفتح وعيه منذ حرب فلسطين (1948) على هموم الوطن شأنه شأن غيره من أطفال مصر من أبناء ذلك الجيل الذى أنفضجته هموم الوطن قبل الألوان.

وأضافت المظاهرات منطقة قلب القاهرة إلى عالمه، فعرف -لأول مرة- الطريق إلى قصر عابدين، وحى الدواوين حيث رئاسة مجلس الوزراء والبرلمان. فقد كان المتظاهرون يوجهون

الترام وجهة أخرى في الاتجاه إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير الآن)، ومن هناك تتحرك المظاهرات إلى مقصدها حتى يشتتها جنود "بلوكات النظام" بعصيهم الغليظة، فيهرب الطلاب إلى الشوارع الجانبية حتى إذا انقضى الجمع، عاد صاحبنا من قلب القاهرة إلى عزبة هرميس سيراً على الأقدام ليصل إلى هناك بعد الغروب، فستقبله جدته باللعنات لأنه يسير في طريق الضياع باشتراكه في المظاهرات مع "العيال البطالين" وتتوعده بإبلاغ أبيه. وكان حاضراً ذات مرة وهي تقص على الأب ما حدث من ولده، فاستمع الأب إلى القصة ثم قال لولده: "أهم حاجة عندي إنك تأخذ الابتدائية، وبعدها كله بأمر الله". فاعتبر هذا تصريحاً من والده بالموافقة (ضمناً) على اشتراكه في المظاهرات، وخاصة أن الأب كان وفدياً حتى النخاع، ويرى أن النحاس باشا "زعيم الأمة" بلا منازع، ويعتز بمصافحته للزعيم على رصيف محطة بور سعيد عام 1936، وحضوره بعض المناسبات التي خطب فيها.

كانت مدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية أربع سنوات، أما المرحلة الثانوية فكانت خمس سنوات. وتنتهى المرحلة الابتدائية بالحصول على شهادة الابتدائية التى تحشر صاحبها في زمرة "الأفندية"، أما الثانوية فلها شهادتان أولاًهما بعد الرابعة هى شهادة الثقافة وهنا يستطيع من لايملك أسباب الالتحاق بالجامعة أن ينهى دراسته، حاملاً مؤهلاً متوسطاً يؤهله للعمل بوظيفة إدارية، قد توصله إلى أعتاب الإدارة العليا إذا حصل على فرصة للترقى عن طريق المحسوبية أو الرشوة، وكاننا وسيلتين معتمدتين للترقى في وظائف الدولة. أما من يواصل الدراسة الثانوية حتى نهايتها فيحصل على "التوجيهية"، وكانت تنقسم إلى شعبتين: أدبية وعلمية. عندئذ يستطيع التقدم بأوراقه إلى الكلية التى يرغب الالتحاق بها بالجامعة.

كان بمدرسة السيدة حنيفة السليحدار الابتدائية ثمانية فصول: فصلان لكل فرقة من الفرق الأربع يضمهما جميعاً القصر (الذى تحول إلى مدرسة) إضافة إلى مكتب الناظر وحجرة الموسيقى، واحتلت حجرة الأشغال مكاناً تحت شرفة الدور الأول للقصر تم تحويله إلى حجرة بقواطع وفواصل خشبية ذات نوافذ زجاجية. أما بدروم القصر فتحول إلى مطعم للتلاميذ. واقتطع جانب من الفناء أقيمت فيه حجرة الرسم ومكتب السكرتير، وحجرة "ضابط المدرسة" وهو مدرس التربية الرياضية. واحتل ملعب كرة السلة فناء المدرسة، أما شرفة القصر فوضعت بها طاولتان لكرة المضرب (البنج بونج). وفي ركن قصى من الفناء المظل على شارع زنايرى كانت هناك مزرعة للدواجن حيث الدجاج والبط والأوز والأرانب.

كان عدد تلاميذ الفصل الواحد في الفرقة الأولى 32 تلميذاً وعندما وصل صاحبنا إلى الفرقة الرابعة كان عدد تلاميذ فصله 24 تلميذاً، وكان عدد تلاميذ المدرسة لا يصل إلى 250 تلميذاً. وشملت برامج الدراسة بالإضافة إلى اللغة العربية والحساب والتاريخ والجغرافيا والعلوم للفرقتين الأولى والثانية يضاف إليها الإنجليزية للفرقتين الثالثة والرابعة، شملت برامج الدراسة الرسم حيث ينتقل الفصل إلى حجرة الرسم، فيشرح المدرس قواعد الرسم ويمر على التلاميذ ليوصلهم ويصحح أخطاءهم، ويولي اهتماماً بمن يلمس لديه بعض الاستعداد فينمى موهبته، وجرت العادة على إقامة معرض في نهاية العام لرسم التلاميذ. ويحدث الشيء نفسه في حصة الأشغال فيتعلم التلاميذ تشكيل الطين الصلصال، والزخرفة بمواد مختلفة، والأعمال الخشبية ويهتم المدرس -أيضاً- بذوى المواهب الخاصة من التلاميذ ليزدان بإنجازهم معرض نهاية العام. أما حصة الألعاب فكانت تربيةً بدنيةً بحق. وكانت حجرة الموسيقى بها بيانو وآلات وترية وطبول، وكان التلاميذ يُدرَّبون على النوتة الموسيقية تدريجياً، ويختار من بين الطلاب الموهوبين فريق الموسيقى الذي يعزف في طابور الصباح أثناء إلقاء النشيد الوطني، وكذلك في الحفل السنوي في ختام العام الدراسي.

ولم يكن للمدرسة زى موحد، ولكن اشترط ارتداء البنطلون القصير (شورت) والجوارب الطويل الذي يصل إلى ما تحت الركبة، مع ضرورة لبس الطربوش الذي تسبب في تعرض صاحبنا للعقاب في الأسبوع الأول من الدراسة، عندما نسيه في الفصل ونزل إلى "الفسحة" عارى الرأس فلملحه الناظر، وأمر الفرائش "بعبطه" ثم ضربه على مؤخرته عدة ضربات بكر باجه الصغير.

كان الضرب أساسياً في عملية التعليم، وكان المدرس يدخل الفصل حاملاً خيزرانة، وانفرد بمدرس اللغة العربية بحمل "مقرعة" عبارة عن يد جلدية كيد الكرباج تنفرع منها نحو خمسة سيور جلدية صغيرة. ولكن المقامات الاجتماعية كانت تُراعى عند توقيع العقاب؛ فالمدرس يحرص في بداية العام على سؤال كل تلميذ عن "وظيفة" والده، فإذا كان موظفاً اهتم بالسؤال عن درجته، فإذا كان ولي أمر التلميذ موظفاً "عترما" حظى بعقاب متوسط، وإذا كان الوالد برتبة "بك" اكتفى المدرس بقرص أذنه، أما غالبية التلاميذ من أبناء العمال والحرفيين فكانوا يُضربون ضرب الإبل. وكان صاحبنا من تلك الفئة التي يُشجع المعلمون فيهم ميوهم السادية. ويبلغ عقاب التلميذ ذروته عندما يُستدعى ولي أمره ليتولى عقابه بنفسه أمام جميع طلاب المدرسة

في طابور الصباح، فيعلن ناظر المدرسة ما ارتكبه التلميذ من جرم، ثم يتولى ولى الأمر مراسم العقاب بقسوة بالغة، بل قال أحدهم لناظر المدرسة "أرجعه لي مكسوراً في قفة وأنا مسئول عن تحبيره، وأعيده لك مرة أخرى لتكسر عظامه مرة أخرى!"

كانت المدرسة أشبه ما تكون بشكنة عسكرية تقوم على النظام والانضباط التام. وكان المدرس مهاتبا، يحظى بقدر كبير من الاحترام، فلم تكن هناك دروس خصوصية خارج المدرسة، وكان التلميذ الذى يدبر له أهله دروساً خصوصية خارج المدرسة على يد أحد مدرسى المدارس الخاصة، يخفى ذلك عن زملائه، ولا يبوح به إلا لصديق حميم، لأن التلاميذ كانوا "يعايرون" من يتلقى دروساً خصوصية، ويعتبرونه نموذجاً للغباء.

وهكذا تمتع صاحبنا في مدرسة السيدة حنيفة السلحدار بترية لم تكن لتتاح له في غيرها، وكان يحصل دائماً على درجات متوسطة لأنه كان يعتمد تماماً على المدرسين، وكان يفضل أداء واجباته المنزلية في طريق العودة إلى المنزل في ركن من حديقة مدرسة شبرا الابتدائية المتسعة الجميلة. فلم يكن هناك ما يحفزه على بذل جهد أكبر، لأن والده كرر عدة مرات أمامه أنه لن يستطيع تحمل مصروفات المدرسة الثانوية حتى بعد أن قررت وزارة الوفد مجانية التعليم، وكان التلاميذ يدفعون فقط رسوماً رمزية بلغت في التعليم الثانوى نحو الثلاثة جنيهات وهو يتجاوز القدرات المالية لوأله.

وأثناء وجوده بالفرقة الرابعة، أقطع جانب من فناء المدرسة أقيمت عليه بناية ضمت تسعة فصول وزعت على ثلاثة طوابق لتصبح المدرسة ابتدائية ثانوية، ولذلك عندما حصل على الابتدائية عام 1951، نُقل مباشرة إلى الفرقة الأولى بالقسم الثانوى، وعندما وصل إلى الفرقة الثانية (العام الدراسى 1952/ 1953) كان العهد قد تغير، وتولى إسماعيل القباني وزارة المعارف في أول وزارة في عهد الثورة، وتقرر "إصلاح" نظام التعليم -على الطريقة الأمريكية- ليتكون من ثلاث مراحل: الابتدائي (الأساسي) ومدته ست سنوات، والإعدادى ومدته ثلاث سنوات، والثانوى ومدته ثلاث سنوات، وتحول تلاميذ الفرقة الثانية الثانوية بالنظام القديم إلى طلاب الشهادة الإعدادية وتحولت مدرسة السيدة حنيفة السلحدار إلى مدرسة إعدادية. ولم تلتزم حكومة الثورة بشروط الوقفية، فقبلت المدرسة تلاميذ من الأقباط لأول مرة عام 1952/ 1953 كما عُيِّن للتدريس بالمدرسة مدرسان قبطيان أحدهما للرياضة والآخر للغة الإنجليزية. واختفى محمد بك الكاشف ناظر المدرسة الذى اتسم بالصرامة والشدّة، وجاء ناظر آخر بدلاً منه.

وبعد الحصول على الإعدادية عام 1953، نُقل صاحبنا وجميع زملائه بالسيدة حنيفة السلحدار إلى مدرسة شبرا الثانوية المقامة بقصر الأمير عمر طوسون بآخر الشارع المسمى باسمه والمتفرع من شارع شبرا، ليجد نفسه في بيئة تعليمية جديدة تمامًا، تختلف عن بيئة السيدة حنيفة السلحدار. كانت مدرسة السيدة حنيفة السلحدار صغيرة الحجم، وكانت فصولها محدودة وكذلك عدد تلاميذها والتعليم فيها نموذجيًا، والنشاط الرياضي والفني والثقافي يشارك فيه جميع التلاميذ، حتى الرحلات العلمية إلى المتاحف والآثار كانت جزءًا من الدراسة تغطي تكاليفها الوقفية الخاصة بالمدرسة.

كذلك كانت تلك المدرسة -عند صاحبنا- نافذةً أطل منها على عالم أوسع، فقرأ في مكتبتها كتبًا مختلفة مثل أعمال جرجي زيدان وخاصة رواياته في تاريخ الإسلام، كما قرأ لسلامة موسى، وطه حسين، وبعض أعمال عبد الرحمن الرافعي في تاريخ الحركة الوطنية، وشارك في المظاهرات التي شهدتها القاهرة في أواخر الأربعينيات وبلغت ذروتها في فترة الكفاح المسلح في قناة السويس، وخاصة المظاهرة الكبرى التي شهدها ميدان عابدين في 25 من يناير 1952، وهدف فيها المشاركون بسقوط الملك فاروق، وهي التي تكررت في اليوم التالي في غضون حادث حريق القاهرة. وشارك في المظاهرة الكبرى التي شهدها الميدان نفسه بعد عودة محمد نجيب إلى السلطة أثناء أزمة الصراع عليها في مارس 1954، والتي شاركت فيها كل القوى المؤيدة للديمقراطية.

كانت شبرا الثانوية مدرسةً كبيرةً بها ما يزيد على العشرين فصلًا، وعندما نُقل إليها الناجحون في الإعدادية من السيدة حنيفة السلحدار كان عددهم 32 تلميذًا، بُعثوا على ثلاثة فصول من فصول الفرقة الأولى ثانوي، وكان موقع صاحبنا بالفصل الخامس مع أربعة فقط من زملائه السابقين. وكانت نوعية تلاميذ شبرا الثانوية (عام 1953 / 1954) مختلفة تمامًا من حيث الأصول الاجتماعية، جاءت غالبيتهم من الشرائع المتوسطة والدنيا من الطبقة الوسطى: أبناء تجار، وأطباء ومحامين ومحاسبين وموظفين من مختلف درجات الإدارة العليا والوسطى بالحكومة، وكان أبناء الكادحين الفقراء يمثلون أقليةً ضئيلة الحجم في تلك المدرسة عندئذ، مما جعل صاحبنا يشعر بالفرة هناك.

نوعية المدرسين أيضًا كانت مختلفة، فبعد أن كان المدرس يعرف أسماء تلاميذه في السيدة حنيفة بعد أسبوع واحد من بداية العام الدراسي نظرًا لصغر حجم الفصول. كانت فصول الفرقة الأولى السبعة بشبرا الثانوية لا يقل عدد الطلاب في كل منها عن 48 طالبًا، ولم يكن هناك

اهتمام من جانب المدرس بمتابعة أداء كل تلميذ، على نحو ما كانت عليه الحال فى السيدة حنيفة. وكان أصعب ما واجهه صاحبنا دروس الرياضة واللغة الفرنسية. كان أمين قسطندى مدرس الرياضة يبدأ الدرس بشرح بعض النماذج للمسائل، ثم يكتب على السبورة رؤوس المسائل الخاصة بواجب الحصة التالية، حتى إذا جاءت تلك الحصة بدأها بكتابة حل مسائل الواجب على السبورة، ويطلب من التلاميذ أن يصححوا كراساتهم بالرجوع إلى السبورة، ثم يجمع الكراسات ويضع على كل مسألة علامة صح، ثم يضع توقيعه الكريم. ولم يكن يقبل أن يسأله التلميذ، وعندما تجرأ صاحبنا وقال له إنه لم يفهم شيئاً عما شرحه سخر منه أمام زملائه قائلاً: "يكفى أن يكون بالفصل أربعة حوائط.. لا حاجة لنا إلى حيلة خامسة" وطرده من الفصل، فلم يعد إليه طوال العام، وكان يترك درس الرياضيات، ويتسلل بالفرجة على تدريبات التنس والجهاز. فقد كان الانضباط منعزلاً فى تلك المدرسة الكبيرة، لا يسأل الطلاب فيها عما يفعلون.

أما مدرس الفرنسية فكان الميسو ميشيل الفرنسى الجنسية، ضعيف الشخصية لا يستطيع السيطرة على الفصل، يرجمه بعض أشقياء التلاميذ بنبال الورق على قفاه كلما استدار للكتابة فينجر بالشتائم بالفرنسية، وقد يغادر الفصل احتجاجاً. وكان معظم تلاميذ الفصل يلجأون إلى الدروس الخصوصية فى مادتي الرياضيات واللغة الفرنسية أو يعتمد الفقراء منهم على بعض أقربائهم لمساعدتهم فى فهم المادتين أو إحداهما، وهو ما لم يتوافر لصاحبنا، فقد سدد أبوه بالكاد (280 قرشاً) قيمة رسوم الدراسة، وكان يعطيه ربع جنيه شهرياً كمصروف شخصى، ويدفع لجدته مصروفًا قدره أربعة جنيهات شهرياً كانت تعادل ثلث راتبه -عندئذ- فلم يكن بوسعه تحمل نفقات الدروس الخصوصية، وهو الذى تورط فى إدخاله التعليم الثانوى لأن مدرسة السيدة حنيفة نقلت من حصولوا على الإعدادية منها إلى شبرا الثانوية، وكان يفضل إلحاقه بمدرسة متوسطة فنية أو بمعهد المعلمين (كانت مدة الدراسة به خمس سنوات بعد الإعدادية) لذلك كله لم يستطع صاحبنا أن يجد حلاً لمشكلته إلا بالاستعانة المحدودة ببعض زملائه. وكان من الطبيعى أن يرسب فى المادتين فى نهاية العام، وتطوع بعض المتعاطفين معه من معارف والده لمساعدته على اجتياز امتحان الملحق دون جدوى، فقد رسب فى الملحق، وأصبح باقياً للإعادة. وكان هذا الرسوب نقطة تحول فى حياته، فقد نقله الأب إلى مدرسة طوخ الإعدادية -الثانوية لينعم للمرة الأولى بحو الحياة الأسرية بين أخوته ووالديه.

كانت مدرسة طوخ بالقرب من محطة السكة الحديد، تقع مقابل مساكن عمال المحطة، فلافصلها عن تلك المساكن سوى شريط القطار. وكانت بها ثلاثة فصول للفرقة الأولى الثانوى لم يزد عدد التلاميذ في كل منها عن 36 تلميذا، وكانت إدارة المدرسة حازمة تحرص على الانضباط، أما المدرسون فكانوا على مستوى عال من الكفاءة. ولما كان صاحبنا (باقيا للإعادة)، فقد كان لاما بين تلاميذ فصله في معظم المواد، حتى الرياضة تعلمها جيدا على يد مدرس كان بارعا في شرحه للدرس، لا يترك نقطة دون أن يتأكد من فهم الجميع لها، ويجمع كراسات الواجب ليصححها بنفسه، ويحدد لكل تلميذ موطن الخطأ عنده، ويكلفه بواجب إضافي ليتأكد من استيعابه التام للدرس، تماما كما كان يحدث في مدرسة السيدة حنيفة السلحدار، فاستطاع الأستاذ محمد حسن أن يصلح ما أفسده أمين قسطندي. أما الأستاذ ملاك عبد المسيح معلم الفرنسية فكان - أيضا - على درجة عالية من المقدرة على جذب التلاميذ إلى تلك اللغة الجديدة عليهم، لا يمل تكرار تصويب نطق الكلمات وشرح قواعد اللغة، وأولى صاحبنا عناية خاصة عندما ذكر له تجربته السابقة مع المدرس الفرنسي، فاستطاع أن يحوله إلى محب للغة الفرنسية، فحصل على درجة عالية فيها في امتحان آخر العام.

وعندما نُقل إلى الفرقة الثانية كان عليه اختيار شعبة التخصص، فاختار القسم الأدبي، لأنه كان ميالا إلى الدراسات الأدبية وإلى علم التاريخ على وجه الخصوص، واستكمل قراءة جميع ما كتبه عبد الرحمن الرافعي في تاريخ الحركة الوطنية في مكتبة مدرسة طوخ، كما قرأ بعض مؤلفات سليم حسن في تاريخ مصر القديم. وكان مستواه في اللغة الإنجليزية فوق المتوسط بفضل الأستاذ محمد شمس الدين أول من علمه الإنجليزية بمدرسة السيدة حنيفة السلحدار، فكان نظيرا لمعلمه ملاك عبد المسيح في طريقة التدريس والاهتمام بسلامة النطق وتدريب التلاميذ على القراءة والكتابة وقواعد اللغة. وهكذا اختار صاحبنا القسم الأدبي تخصص تاريخ، فكان يدرس طلاب كل تخصص مادة إضافية فيه لعلها كانت في الفرقة الثانية مادة تاريخ الشرق الأدنى القديم، وكان اختياره للتخصص في التاريخ تعبيرا عن عشق لهذا العلم وتأثره البالغ بما كان يقرأ في الصحف -عندئذ- عن اكتشاف عالم الآثار أحمد فخري هرم ستفرو، وتمنى أن يصبح يوما واحدا من علماء الآثار، ولذلك اهتم بقراءة أعمال سليم حسن وبعض الأعمال المترجمة التي وجدها بمكتبة المدرسة.

كان تلاميذ مدرسة طوخ الإعدادية - الثانوية أقرب إلى تلاميذ السيدة حنيفة السلحدار من حيث الأصول الاجتماعية، فأغلبيتهم جاءت من أبناء الفلاحين وصغار الملاك والحرفيين والمهال، وكان بينهم أقلية ضئيلة من أبناء التجار الكبار وأبناء الموظفين. وجاء معظم التلاميذ من قرى مركز طوخ، يأتون إلى المدرسة سبراً على الأقدام، ويحرمون على الدرس والتحصيل. وكان النشاط الرياضى والفنى والثقافى بالمدرسة متواضعاً، فمعظم المدرسين يقيمون بالقاهرة ويحضرون إلى المدرسة بالقطار يومياً، واليوم الدراسى الكامل ينتهى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، فيعود المدرسون إلى القاهرة وتنتج مجموعات التلاميذ كل إلى قريته، فلا تجد بها أحداً بعد الثالثة مساءً. ولكن صاحبنا كان حريصاً على المشاركة فى النشاط الثقافى، فيلقى من حين لآخر كلمة قصيرة بالإذاعة المدرسية عن الفراعنة مينا، ورسيس الثانى، وإخناتون، وعن أحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد، إضافةً إلى "حكمة اليوم". وشجعه مدرس اللغة العربية محمد البيجرمى على إصدار مجلة حائط أسماها "الضياء" صدرت منها نحو الخمسة أعداد، كان يحمر معظم مادتها، ويجتهد فى إخراجها ورسمها.

لقد أكسبه ما حققه من نجاح بمدرسة طوخ الثقة بالنفس، وخلصه من عقده النفسية القديمة، فأصبح أكثر ميلاً للاندماج مع زملائه، ومناقشة المدرسين الذين كانوا لا يصدونه أو يسفهون أفكاره، بل يوجهونه ويشجعونه. وما كاد ينجح فى الفرقة الثانية، ويتنقل إلى الفرقة الثالثة حتى نُقل والده إلى قرية طنوب مركز الشهداء منوفية، وانتقلت الأسرة إلى طنوب، والتحق صاحبنا بمدرسة الشهداء الإعدادية الثانوية.

كانت مدرسة الشهداء أدنى مستوى من مدرسة طوخ من حيث مستوى التدريس ونظام الدراسة. وجاء العدوان الثلاثى عام 1956 فى مطلع العام الدراسى، فشغل صاحبنا بهذه القضية وتطوع فى الحرس الوطنى، وأتم التدريب السريع على استخدام البندقية الآلية والمدفع الرشاش واستخدام القنابل اليدوية. وبعد انتهاء التدريب قابل قائد المعسكر طالباً منه إرساله إلى بور سعيد للاشتراك فى الدفاع عنها ضد العدوان، فقال له القائد (وكان من ضباط الاحتياط): "يابنى انت واخذ الحكاية جد؟ دا الحكومة عازية تلهى الشباب بالتدريب" فبادت الأرض تحت قدميه، وانفجر فى الضابط يتهمه بالخيانة والمهالة للاستعمار، وأكد له أنه سيرسل بريقة إلى عبد الناصر بما دار معه من حديث. انزعج الرجل ومعه ضابط صغير برتبة ملازم وباشجاويش المعسكر فالتفوا حول المتطوع الغاضب يتحدثون معه بأسلوب لين، فذكر الضابطان أنها مدرسان فى الأصل، وأنها يعاملاته كأحد أبنائهما، والحكومة لاشك تقدر للشباب حماسه

وحرصه الدفاع عن الوطن، ولكن ما تلقاه الشباب من تدريب لا يكفي لإرسالهم إلى قتال عدو مدجج بالسلاح، وأنه عندما ذكر القائد ما ذكر إنها أراد أن يعبر عن عدم وجود تعليمات لديه بإرسال المتطوعين إلى بور سعيد. ولم يكتف الرجل بذلك، بل علم من المدرسة مكان عمل والده، واتصل به تليفونياً طالباً تدخله لمنع ابنه من التهور وتقديم شكوى ضده للرئيس.

وإذا كان صاحبنا قد عدل عن شكوى قائد المعسكر، فقد أحس في أعماق نفسه بالهزيمة، ذلك الإحساس الذى لازمه كلما رأى جنود الاحتلال البريطانى يتدربون في ساحة الجولف أمام مساكن عمال محطة بور سعيد (حيث ولد) ويجوسون خلال المدينة، عندما كان يزور أخواله في إجازة الصيف بصحبة أسرته، ومضت فترة الأزمة وهو مهموم بالبحث عن سبيل للتسلل إلى بور سعيد، والبحث عن الفدائيين الذين علم بنشاطهم من الصحف، وحسدهم على نيلهم شرف الدفاع عن الوطن. وعندما استؤنفت الدراسة، كانت متابعة الأحداث السياسية تطفئ عليه معظم الوقت، وتغنى لو أنه كان بالقاهرة لوجد السبيل لأداء الواجب نحو وطنه.

وبعد أن استقرت الأمور واقترب موعد الامتحان جلس إلى والده للتعرف على رأيه في الخطوة التالية بعد حصوله على الثانوية العامة، فقال له والده إن ما حصله من تعليم حتى هذه الفترة كاف تماماً لتحديد مستقبله، فهو يستطيع الحصول على وظيفة بالكادر المتوسط بالدرجة الثامنة الكتابية، وهى درجة لا يحلم أبوه بالوصول إليها. وذكره أن عيب إعالة الأسرة التى أصبحت مكونة من الوالدين وثمانية أبناء (هو أكبرهم) قد ناء به كاهله، وأنه آن الأوان لكى يؤدي صاحبنا دوره في مساعدة والده على تربية إخوته حتى يبلغوا ما بلغ، وعندما قال له صاحبنا إنه يعلم أن نزوله إلى ميدان العمل مسألة ضرورية للأسرة، ولكنه يتمنى أن ينتسب إلى الجامعة إلى جانب العمل حتى يحقق أمله في أن يصبح عالم آثار. اعترض الأب على ذلك بأسلوب منطقى (وإن كان صاحبنا لم يرتح له عندئذ) وذكره بأن الجامعة قد تستنزف جانباً كبيراً من راتبه لتغطية مصاريف الدراسة والكتب مما يجعله غير قادر على تقديم مساهمة ذات قيمة في إعالة الأسرة. وحذر الأب ابنه من الإفراط في التطلع إلى ما "ليس من ثوبه" وأن "القناعة كنز لا يفنى" و"للضرورة أحكام".

لم يُصدم صاحبنا لهذا الموقف من جانب الوالد فهو يقدر تحمل الرجل له كل تلك السنوات، ويعلم أن مرتبه الضئيل لا يكفي لتوفير مستلزمات الحياة الضرورية لأسرة كبيرة العدد، ويعلم أن من واجبه أن يرد الجميل لأبيه، ويساعد إخوته على تحقيق ما عجز هو عن تحقيقه، وليترك

مسألة الانتساب إلى الجامعة لما تأتى به الأيام. غير أن همته فترت في السعي للحصول على مجموع مناسب للالتحاق بكلية الآداب شأنه شأن زملائه، فإذا يجدى المجموع إذا كانت الطريق إلى الجامعة لا تتقاطع مع طريقه في الحياة الذي رسمها لها وضعه الاجتماعي؟! فلم يهتم كثيراً سوى بالنجاح والحصول على "الشهادة". وهكذا حصل على الثانوية العامة القسم الأدبي بمجموع بلغت نسبته 61.5٪ وكان أول الخريجين قد حصل على 76٪، فلم تكن الجامعات الفلكية التي صاحبت تدنى مستوى التعليم معروفة في ذلك الحين، وكان طبيعياً أن تحمل الجريدة المسائية التي دأبت على نشر نتيجة الشهادات أسماء عديد من المدارس وتحتها عبارة "لم ينجح أحد". وكان ترتيب صاحبنا بهذا المجموع الصغير رقم 996 من مجموع الناجحين بالقسم الأدبي الذين تجاوزوا المائة والعشرين ألفاً.

التسلل إلى الجامعة

شغل من حصلوا معه على الثانوية العامة عام 1957 بالتقدم إلى مكتب التنسيق (الذي كان من جهود ثورة يوليو الإصلاحية لضمان عدالة توزيع الطلاب على الجامعات) فلم يعد القبول مرهونًا بالوساطة والمحسوبية كما كانت الحال في العصر الملكي. أما صاحبنا فأعد كل أوراقه لغرض آخر: البحث عن عمل، فإلى جانب شهادة الثانوية العامة وشهادة الميلاد، هناك شهادات أخرى لا بد من تجهيزها أيضًا هما شهادة الجنسية المصرية وشهادة حسن السير والسلوك، وهما توقعان من اثنين من الموظفين لا يقل مرتب كل منهما عن عشرين جنيهًا، ولما لم يكن والده يعرف أحدًا من أصحاب هذه الرواتب (الكبيرة)، لجأ إلى البديل وهو عمدة قرية طنوب الذي تولى مهمة إعداد الشهادتين من مركز كفر الزيات عن طريق المأمور. هذه الأمور التي تبدو تافهة اليوم، لا مبرر لها، كانت من المعضلات التي تواجه الفقراء في تلك الأيام.

كانت البلاد تمر -عندئذ- بفترة ركود اقتصادي فلم تكن هناك وظائف متاحة بالحكومة. سأل الوالد كل معارفه بالسكة الحديد والتلغراف، فكانت الوظائف المتاحة تتطلب سلامة الإبصار (6/6) أما قوة إبصار صاحبنا فكانت (6/18)، وكان يستخدم نظارة طبية منذ العاشرة من عمره، وبذلك لا يصلح للالتحاق بمدرسة الحركة والتلغراف التي كانت تابعة لمصلحة السكة الحديد، ومدة الدراسة بها تسعة شهور، يُعين الطالب بعدها بوظيفة معاون محطة أو معاون تلغراف. فلم يتبق إلا البحث عن العمل بإحدى الشركات. ودل بعض أهل الخير الوالد على موظف بشركة مصر للتأمين يقيم بحي العباسية بالقاهرة، فتوجه صاحبنا لزيارته بمنزله في أقرب يوم جمعة.

كان عبد الحكيم أفندي رجلًا طيبًا عنده خمسة أولاد حصل أكبرهم على الثانوية العامة القسم الأدبي في العام نفسه بمجموع نسبته 52٪، وعندما ألقي نظرة على استمارة النجاح في الثانوية العامة الخاصة بصاحبنا، قال له: "يا بني خسارة تضعف فرصة دخول الجامعة، دا انت مكانك فيها مضمون"، وراح يشرح له الظروف الاقتصادية الراهنة، وكيف أن الشركات "توفر" الموظفين، وأنه نفسه في وضع غير مستقر (على كف عفريت)، ونصحه بتقديم أوراقه إلى مكتب التنسيق

يوم السبت، قبل أن يغلق أبوابه يوم الاثنين فتضيع الفرصة من يده ربما إلى الأبد. أما الحصول على عمل فسوف يستغرق وقتاً طويلاً بسبب الأزمة، ويمكنه مواصلة البحث عن عمل أثناء الدراسة وتغيير حالته من طالب نظامي إلى طالب منتسب عندما يحصل على عمل.

وراح صاحبنا بشرح للرجل ظروفه العائلية البائسة التي تجعل حصوله على عمل هدفاً أساسياً، وأنه إذا قبلت أوراقه بالجامعة، فمن أين يستطيع أن يدفع مصروفات الجامعة التي كانت تبلغ ثمانية عشر جنيهًا ونصفًا، فهو مبلغ يزيد عن راتب والده بحوالى خمسة جنيهات، ثم إن مامعه من نقود يقل عن الجنيه الواحد، فكيف يدبر الجنيهات القليلة لرسوم التقديم والدمغات وكان يقترب من الثلاثة جنيهات؟!

أطرق الرجل ملياً، وحوقل عدة مرات، ثم قام من مجلسه وترك الغرفة، وعاد بعد دقائق ليضع فوق أوراق صاحبنا مظروفاً صغيراً فيه ثلاثة جنيهات، فرفض صاحبنا قبول المبلغ، وهب للانصراف كمن لدغه ثعبان، فسد الرجل الباب بظهره وهو يردد: "صدقة.. تقول إنك لا تقبل الصدقة، هذا قرض حسن أقدمه لك اليوم لترده لي حين مسرة"، وأقسم بالطلاق ألا يسمح له بالانصراف إلا إذا قبل "القرض"، فاضطر للقبول، وانصرف حزيناً باكياً، غارقاً في إحساس عميق بالعجز وقلة الحيلة، يؤنب نفسه لتخاذله أمام الرجل وقبول "قرض" لا يعرف متى يرده إلى صاحبه وكيف.

بات ليلته بعزبة هرميس، فلم يطور النوم جفنيه إلا قبيل الفجر، فقد انتابته الهواجس طوال الليل، ألا يعنى تقديم أوراقه غداً لمكتب التنسيق توريثاً لوالده العاجز عن تدبير ضرورات الحياة لأسرته، وما فائدة التقدم إلى الجامعة وهو يعلم أن مصروفاتها بعيدة عن متناول أيدي أمثاله من أبناء الفقراء، حتى لو حصل على عمل فلن يتجاوز راتبه عشرة جنيهات، فكيف يساعد والده ويعيش ويغطي نفقات الدراسة في الجامعة؟! ثم يستعيد حديث عبد الحكيم أفندي معه، وهكذا حتى نام نوماً قليلاً لسويعات محدودة.

وفي الصباح الباكر ركب ترام 30 من شارع شبرا في الطريق إلى الجزيرة حيث مكتب التنسيق، واشترى الدمغات والاستمارات وقدم أوراقه، وعاد إلى باب الحديد ليركب القطار إلى منوف ومنها إلى طنوب حاملاً معه إيصال مكتب التنسيق، وطوال الطريق يفكر فيما يكون من رد الفعل عند أبيه.

بدأ حديثه مع والده بما دار بينه وبين عبد الحكيم أفندى من حديث الأزمة الاقتصادية وتمعذر العثور على عمل في المنظور القريب، ثم انتقل إلى حديث الرجل حول ضرورة تقديم الأوراق إلى مكتب التنسيق ثم يبحث عن عمل، فقاطعه الأب: "قصره، قدمت ورقك للجامعة؟" فهز رأسه بالإيجاب، فقال الأب: "إن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها.. لا شأن لي بك، حسبي الله ونعم الوكيل (كررها ثلاث مرات)".

كانت ليلة حزينة في البيت تداخلت فيها أسباب الحزن، فالأم ومن يعى من الأخوة حزاني لموقف الأب دون إدراك حقيقة يؤسه التي كان صاحبنا يعيها جيداً، ويقدر للأب موقفه، أما الإخوة الصغار فهم حزاني لأن جو البيت تسوده الكآبة بمجرد غضب الأب على أحد أفراد الأسرة. ونام صاحبنا ليستيقظ فزعاً على حلم مفزع رأى فيه الأب يسقط بين يديه ميتاً، وهو يتدب حظه العاثر. قرر بينه وبين نفسه أن يلتحق بأى عمل مهما كان شأنه ليعول نفسه حتى يجد عملاً ثابتاً يستطيع مساعدة والده عن طريقه في تحمل أعباء الأسرة.

وفي صباح اليوم التالى طلب من أمه أن تحبّر أباه اعترامه السفر إلى القاهرة (وكان يعمل أبوينه مجانى يُصرف لأبناء العاملين بالسكة الحديد)، فقد جرت العادة أن يقطع الأب من بغضب عليه عدة أيام. فلم يرد الأب بما يفيد الرفض أو الموافقة، بل نظر إليها ولزم الصمت، واعتبر صاحبنا أن هذا السكوت لا يعنى الرفض على أقل تقدير، فسافر تَوّاً إلى القاهرة وراح يبحث عن مقرضه من أقاربه حتى يجمع المبلغ المطلوب لرسم الدراسة فلم يجد ترحيماً من أحد، حتى من كان باستطاعتهم مساعدته منهم امتنع بحجة عدم جدوى ذلك لأن أمامه مرحلة طويلة، والبلد حالته الاقتصادية سيئة والبطالة تتزايد، فلا أمل لمن يتعاون معه في استرداد ما دفع، سيدة واحدة هى ابنة خالة أبيه قدمت له خمسة جنيهات كاملة، وطلبت منه أن يبقى الأمر سراً بينهما لأن تلك الجنيهات من مبلغ ادخرته للزمن لا يعرف عنه أحد شيئاً، فكانت هذه مكرمة لم ينسها أبداً لها حتى رحلت عن عالمنا في أوائل التسعينيات.

كان المجموع الذى حصل عليه صاحبنا في الثانوية العامة يكفل له الالتحاق بكلية الآداب جامعة القاهرة، وكانت جامعة القاهرة تتميز بقبول الطلاب الأعلى مجموعاً تليها جامعة عين شمس ثم جامعة الإسكندرية، فلم يكن هناك سوى هذه الجامعات الثلاث في مصر، وكانت جامعة أسبوط في مرحلة الإنشاء. ولكنه اختار آداب عين شمس رغبة أولى تليها آداب القاهرة، ولم يذكر أى كلية أخرى. وعندما أعلنت نتيجة القبول وجد اسمه الثالث بين المقبولين بآداب

عين شمس، وجاء اختياره لجامعة عين شمس مرتبطاً بظروفه الشخصية، فكلية الآداب كانت في شبرا، وبذلك يستطيع السفر يومياً إلى الجامعة بالأبوابية المجاني، ويصل إلى الكلية سيراً على الأقدام حتى لا يضطر إلى الإقامة مع جدته مرة أخرى لذلك كانت سعادته بالغة عندما قُبل بأداب عين شمس.

عندما ذهب إلى الكلية لأول مرة فوجئ بأن من حق من يحصل على 60٪ فما فوق من غير القادرين على سداد المصروفات أن يتقدم بطلب للحصول على المجانية مشفوعاً ببحث اجتماعي عن حالته من وحدة الشؤون الاجتماعية التابعة لمحل إقامته، فقام بإعداد الأوراق المطلوبة وتقديمها، وأعلنت كشوف أسماء من حصلوا على المجانية بعد ثلاثة أسابيع، فلم يدفع سوى 360 قرشاً رسوماً للقيّد بدلاً من المصروفات التي كانت تبلغ ثمانية عشر ونصف جنيهاً فيما يذكر. ولم تكن مجانية التعليم قد امتدت إلى التعليم العالي إلا في يوليو 1963، ورغم ذلك بنت حكومة الثورة سياستها على التوسع في منح المجانية لمن يطلبها، وكان المستند الوحيد الذي يبرر الإغفاء (البحث الاجتماعي) يتم بمجرد تقديم الطلب، فيسأل الطالب عن وظيفة أبيه وراتبه الشهري، وعدد أفراد الأسرة، دون مطالبة بأي مستندات دالة على صحة البيانات، ويتم تحرير البحث الاجتماعي وتسليمه لطلابه بعد ختمه بخاتم الدولة. وأغلب الظن أن أولئك الموظفين بالشؤون الاجتماعية كانت لديهم تعليمات بالتساهل مع طلاب المجانية، فكان عدد من يُعفون من المصروفات بالكلية سنوياً يزيد قليلاً عن نصف جملة عدد الطلاب، وكان الاحتفاظ بالمجانبة يقتضى الحصول على تقدير "جيد" على الأقل كل عام، وهو ما حصل عليه صاحبنا. واستطاع عن طريقه متابعة الدراسة حتى التخرج بفضل القواعد التي وضعتها ثورة يوليو للقبول بالجامعات التي ركزت على التحصيل الدراسي، وأسقطت من اعتبارها الخلفية الاجتماعية للطلاب، ويفضل التوسع في منح المجانية لغير القادرين على سداد المصروفات. ففتحت باب التعليم الجامعي أمام فئات اجتماعية لم تكن تحلم في عهد الملكية بالوقوف أمام باب الجامعة فضلاً عن الالتحاق بها. وكان صاحبنا من ضمن هؤلاء.

كانت السنوات من 1957 (تاريخ التحاقه بالجامعة) حتى 1961 (تاريخ تخرجه) سنوات عجاظاً في تطور مصر الاقتصادي، فرغم الإغراءات التي قدمتها حكومة الثورة لرأس المال من خلال الدراسات الجاهزة التي أتاحها المجلس القومي للإنتاج والمجلس القومي للخدمات من مشروعات استشارية في المجالين، ورغم تقديم ظرف تاريخي نادر وملائم للتنمية الرأسمالية عندما صدرت قرارات تمصير الشركات والبنوك الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية وغيرها من

الشركات التى سيطرت على الاقتصاد المصرى، وطُرحَت أسهمها للمصريين، لم يقبل رأس المال الوطنى على الاستثمار، كما لم تكن تلك الخطوة مشجعة لرأس المال الأجنبى. وكانت تلك الأزيمة الاقتصادية الحائقة التى لم تجد الحكومة مخرجاً منها إلا بالتحويل نحو القيام بأعباء التنمية بنفسها، فكانت قرارات يوليو 1961 (الاشترائية).

كان لهذا الركود أثره البالغ طوال السنوات الأربع على سوق العمل، فكانت الفرص محدودة، ويحتاج الحصول عليها إلى وساطة، وكان التعيين فى الحكومة مركزياً يتم من خلال مسابقات ديوان الموظفين التى كانت تكلف المتقدم نحو العشرة جنيهات، ثم يتم ترتيب الناجحين، ويتم التعيين بالدور من بين الناجحين فى المسابقة حسب الترتيب، ومن لم يصبه الدور فى السنة المالية التى دخل فيها المسابقة؛ كان عليه التقدم للمسابقة الجديدة. وكانت إعلانات ديوان الموظفين قصراً على حملة الشهادات المتوسطة، فاضطر حملة المؤهلات العليا إلى التقدم إلى هذه المسابقة للحصول على وظيفة كتابية أو فنية أملاً فى تسوية أوضاعهم وفق مؤهلاتهم العليا فيما بعد. ولم يزد عدد من يحصلون على فرصة التعيين بالحكومة (المجال الوحيد المتاحة) عن 20-25٪ من جملة عدد الناجحين فى تلك المسابقة.

انعكس ذلك كله على صاحبنا، فلم يوفق فى الحصول على فرصة العمل التى تملقت بها آمال أسرة كاملة، ولم تتوافر له الأسباب المادية للمغامرة فى التقدم إلى مسابقات ديوان الموظفين، وكان بعض زملائه بالجامعة يتقدمون لها كل عام ولكن لا يصيبهم الدور للتعين، ولم ينل بعضهم تلك الفرصة إلا فى الشهور القليلة السابقة على تحرجه بعد طول انتظار. وظل صاحبنا يبحث عن عمل دون كلل، وكاد يحقق أمله مرتين: الأولى وهو بالفرقة الثالثة عندما ساعده أحد المعارف فى الحصول على وظيفة بأسوان، فلم يقبلها لأنها كانت وظيفة مشرف مقيم بإصلاحية الأحداث، تبدد أمله فى التخرج، والوظيفة الثانية كانت مؤقتة فى قسم التسويق بإحدى شركات التأمين، يُجدد الأجر فيها تبعاً للإنتاج، وهو قدرته على بيع بوالص التأمين فى ظل اقتصاد راكد، فمضى شهر ونصف الشهر دون أن يتمكن من بيع بوليصة واحدة وترك العمل (الذى لم يكن عملاً جدياً).

استطاع صاحبنا أن يسترضى والده عن طريق وساطة بعض أهله وأصدقائه، فقبل الرجل بأمر واقع لا يملك له دفعةً. وحرص صاحبنا على أن لا يكلف الرجل أكثر مما يطيق فكان يبارس بعض الأعمال فى إجازة الصيف يوفر منها مبلغاً محدوداً استطاع أن يسد منه ديونه فى السنة الأولى، وأن يدفع رسوم الدراسة البسيطة فى كل عام ويشترى مستلزمات الدراسة من الكشاكيل والأقلام، والقليل والضرورى مما يحتاجه من ملابس.

كان لا بد له من قضاء العام الدراسي الأول بعزبة هرميس عند جدته، ولكنه اتخذ من المكان مهجعاً فكان يظل بمكتبة الكلية حتى موعد إغلاقها في السادسة مساءً أو يقضى اليوم بدار الكتب المصرية بباب الخلق، ويكتفى من الطعام بما يقيم الأود. وكان اضطرابه للإقامة مع الجدة مرة أخرى يعود إلى صعوبة الوصول إلى القاهرة من طنوب يومياً قبل الظهر، مما يعنى حرمانه من المحاضرات الصباحية وكان عليه (في حالة السفر يومياً) مغادرة القاهرة الساعة الثالثة بعد الظهر، مما يعنى حرمانه من المحاضرات المسائية.

وهياً القدر لضيقه هذا الوضع خرجاً فنقل الوالد -ومعه الأسرة- في العام التالي إلى محطة الحامول منوفية، فاستطاع السفر يومياً، وكان يضطر إلى السير على الأقدام من الحامول إلى محطة منوف مسافة خمسة كيلو مترات للحاق بالقطار السريع القادم من شبين الكوم والمتجه إلى القاهرة (وكان لا يتوقف بالحامول) ويغادر محطة منوف في الساعة صباحاً. ولما كان هذا القطر يمكنه من حضور المحاضرات الصباحية التي تبدأ في التاسعة، كان عليه أن يلحق به مرتين أسبوعياً (على الأقل)، وكان يضطر للعودة بالقطار الذي يغادر القاهرة في السادسة والنصف مساءً مرة واحدة (على الأقل) أسبوعياً فيصل إلى منوف في الثامنة إلا ربعا، ثم يقطع صاحبنا مسافة الخمسة كيلومترات ليصل إلى البيت حوالى التاسعة مساءً. أما كل تنقلاته بالقاهرة من باب الحديد إلى الكلية بشبرا، أو إلى أماكن البحث عن عمل، فكانت تتم سيراً على الأقدام. واستمر على هذه الحال حتى تخرجه عام 1961، دون أن يضيق بواقعه البائس، أو يجمل أحداً من زملائه يعرف عنه شيئاً، بل كان حريصاً على أن لا يبدو مظهره مختلفاً عن زملائه. وجاءت ملاعبه الصارمة وجدته في الدراسة لتجعل زملاءه الذين يقتربون منه أو يقترب منهم يعاملونه بقدر ملحوظ من الاحترام، وخاصة أنه كان لا يتوانى عن تقديم العون العلمى لكل من يلجأ إليه من الزملاء.

كان اختياره لأداب عين شمس -الذى دفعته إليه الظروف- اختياراً موفقاً بكل المعايير لأنها تميزت عن جامعة القاهرة في كل شيء: برامج الدراسة، أسلوب التدريس، نظم الامتحانات وتقييم الأداء. افتتحت الجامعة عام 1951 باسم "جامعة إبراهيم باشا الكبير"، بعد نحو ستة أعوام من افتتاح جامعة الإسكندرية التي حملت اسم "جامعة فاروق الأول". ولعبت جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول عندئذ) دوراً مهماً في تزويد الجامعتين الوليدتين بالأساتذة. وكان هناك نوع من الحافز (في الحالتين) لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الانتقال إلى جامعة الإسكندرية أو جامعة عين شمس، هو إمكانية شغل كراسى الأستاذية المنشأة حديثاً بتلك الجامعات بالنسبة للأساتذة المساعدين الذين كان عليهم الانتظار سنوات لا يعلم عددها إلا الله

للترقية إلى درجة أستاذ عندما يغلو الكرسي برحيل شاغله إلى رحاب الله أو بلوغه سن المعاش، فحظيت كل من الجامعتين الوليدتين بعناصر متميزة من هيئة التدريس بجامعة القاهرة، انتقلت برغبتها، أو أجبرت على الانتقال للتخلص من جو الصراعات التي كانت الغيرة المهنية (وليس التنافس العلمي) أبرز أسبابها، وأبرز مثال لذلك حالة الدكتور عزيز سوريال عطية الذي اقتلع من جامعة القاهرة ونُقل إلى الإسكندرية، ليلمع هناك ويكون مجموعة من أبرز المتخصصين في العصور الوسطى فأثار على نفسه غيرة زملائه فسموا الأبار أمامه، واضطر الرجل إلى الهجرة إلى أمريكا، وذاع صيته في الغرب وكون مدرسة كبيرة هناك. وحالة عزيز سوريال عطية ليست فريدة في نوعها، فتاريخ جامعة القاهرة مملوء بنزيف الكفاءات العلمية بسبب فساد الجو الأكاديمي في تلك الجامعة العريقة.

اجتذبت جامعة عين شمس من أساتذة التاريخ القديم الدكتور إبراهيم نصحي بك الذين كان أول عميد لكلية الآداب وقد عزلته الثورة من العادة بسبب صلاته بالقصر الملكي، فقد كان أخوه حسن حسنى باشا سكرتيراً للملك فاروق، وظل إبراهيم نصحي رئيساً لقسم التاريخ والآثار حتى أحيل إلى المعاش عام 1966، وظل يدرس بالجامعة حتى وفاته عام 2004 عن عمر يناهز الثامنة والتسعين. وكان الدكتور أحمد بدوى -أيضاً- ممن كسبهم جامعة عين شمس من أساتذة التاريخ القديم، وقد أعادته الثورة إلى جامعة القاهرة مديراً للجامعة. وشغل الدكتور عبدالحامد شعيرة كرسى تاريخ العصور الوسطى، كما شغل الدكتور أحمد عزت عبد الكريم كرسى التاريخ الحديث. وكل واحد من هؤلاء الأساتذة وضع نصب عينيه أن يحقق في الجامعة الجديدة ما لم يتح له أن يحققه في الجامعة الأم، ولم تختلف الأقسام الأخرى كثيراً عن قسم التاريخ والآثار.

وإلى جانب من تم نقلهم من الأساتذة المساعدين وترقيتهم إلى الأستاذية، أوفدت الجامعة الوليدة بعثة من أوائل خريجي جامعتي القاهرة والإسكندرية من حملة الماجستير إلى لندن وباريس للحصول على درجة الدكتوراه، وعاد هؤلاء لتولى مهمة التدريس بالجامعة عامي 1956، 1957 وكان من بين هؤلاء بقسم التاريخ والآثار الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى مدرس التاريخ الحديث، والدكتور حسن حبشى مدرس التاريخ الوسيط وزميله الدكتور عبد المنعم ماجد، أما الدكتور زينب عصمت راشد أستاذ التاريخ الحديث المساعد فكانت من بين من نُقلوا من جامعة القاهرة.

وكانت برامج الدراسة بآداب القاهرة تختلف عنها في آداب عين شمس، فهي تقدم للطالب خليطاً غير متناسق من مواد من مختلف عصور التاريخ، وضعت تلبيةً لرغبات ومصالح أساتذة التخصص في تاريخ كل عصر من تلك العصور، فتحدث مزاحمة بالمناكب من أجل زيادة حصة كل عصر على حساب الآخر، بلغ هذا التراحم ذروة المأساة عندما قُسم تاريخ العصور الوسطى إلى كرسين (أى تخصصين) الإسلامى والعصور الوسطى. وبلغت المأساة ذروتها عندما شغل كرسى التاريخ الإسلامى وكرسى التاريخ الوسيط متخصصان في تاريخ الممالك؛ مما يعنى غلبة المصالح الشخصية على الهدف الأسمى، وهو التكوين العلمى للطالب.

أما في جامعة عين شمس، فقد صاغ الأباء المؤسسون برامج الدراسات على نسق السوربون بباريس، فأخذت بنظام "الشهادات" الذى يبدأ بشهادة إعدادية، يدرس الطالب فيها اللغات والمنهج ومقررات تمهيدية في العصور القديمة والوسيلة والحديثة. وكان من المنطقى أن تخصص الشهادة الأولى في التخصص للعصور القديمة، ولكن نظراً لكون أستاذ التخصص يشغل وظيفة رئيس القسم وعميد الكلية، فقد أُرجئت إلى الفرقة الرابعة دون مبرر علمى لذلك، كما تسبب في عجز قسم التاريخ عن تخريج من يحصلون على تقدير "جيد جداً" ويصلحون للتقدم لوظيفة "المعيد"، على عكس الأقسام الأخرى بالكلية نفسها التى أفرزت كوادرها الأكاديمية من بين خريجيها. وهكذا جاءت "شهادة العصور الوسطى" تاليةً للشهادة الإعدادية (الفرقة الثانية) و"شهادة العصر الحديث" في الفرقة الثالثة.

ولم تعرف آداب عين شمس - الستينيات - المذكرات والكتب الدراسية، فقد تأخر وصول هذا الوباء إليها إلى أوائل الستينيات، فكان الأستاذ يعرف الطلاب في محاضراته الأولى على مكونات المقرر، ويحدد ما يتولى تغطيته في المحاضرات، وما يتركه ليعده الطلاب بأنفسهم بالرجوع إلى قائمة المراجع التى يزودهم بها، فإذا لم يجدها الطالب في مكتبة الكلية كان عليه أن يبحث عنها بدار الكتب المصرية. وكان الكثير من المراجع الأساسية بالإنجليزية، مما يجعل الطالب ملزماً باستخدامها. وكان الاهتمام كبيراً بالجانب التطبيقي، فعلى الطالب أن يعد ما لا يقل عن بحثين في الفصل الدراسى الواحد على يد من يتولى تدريس "مادة البحث"، وكانت تلك المادة تؤخذ من جانب الأساتذة مأخذ الجد، فهناك متابعة أسبوعية لدى تقدم الطالب من إعداد المقال العلمى الذى كلفه به الأستاذ، وهناك تصحيح دقيق لكل مقال، وإلزام الطالب بإعادة كتابته إذا لم يكن مناسباً، وهناك حد زمنى معين على الطالب الالتزام به وعدم تجاوزه لتقديم

المقال، ومعنى ذلك أن الطالب يُدرب على كتابة مقال علمي في تخصص معين (عصر محدد) أربع مرات في العام الدراسي الواحد، وكانت نتيجة "أعمال السنة" تعلن قبل موعد الامتحان التحريري بأسبوعين، ويحرم الراسب فيها من دخول امتحان الفصل الدراسي. فكان الرسوب فيها يعنى الرسوب في أربع مواد مما يعنى وضع مصيره في كف القدر فإذا لم يحصل على درجات مناسبة في الفصل الدراسي الآخر تؤهله للحصول على تقدير "ضعيف"، فُصل من الجامعة، لأن اللاتحة كانت تنص على فصل كل من يحصل على تقدير "ضعيف جداً"، أما من يحصل على تقدير "ضعيف" فله حق الإعادة فيما رسب فيه.

وهكذا كانت مكتبة الكلية مكتظة بالطلاب طوال اليوم من التاسعة صباحاً إلى السادسة مساءً، وانتشر طلبة آداب عين شمس في قاعات دار الكتب المصرية. أما طلاب الانتساب. فكانوا يكلفون بدراسة موضوع معين في كل فصل دراسي يحدد له أربعة مراجع على الأقل، يؤدون فيه امتحاناً تحريراً قبل موعد الفصل الدراسي بشهر، فإذا لم ينجح الطالب المنتسب في تلك المادة حُرِم من دخول امتحان الفصل الدراسي، وتعرض لما يتعرض له الطالب المنتظم من مخاطر.

ولا عجب أن تجد طلاب الفرقة الأولى عام 1957 (الذين كان من بينهم صاحبنا) يبلغون نحو 275 طالباً (200 منتظماً + 75 متسبباً) تتم تصفيتهم ليصبح عدد خريجي قسم التاريخ عام 1961 (الدفعة العاشرة التي ينتمى إليها صاحبنا) 68 خريجاً فقط؛ مما يعكس مدى جدية الدراسة، ودقة تقويم أداء الطلاب، ونوعية تكوين الخريج. وكفى للدلالة على ذلك كله أن أربعة من بين خريجي هذه الدفعة تابعوا دراستهم العليا حتى حصلوا على الدكتوراه، واحتلوا مكانهم ضمن هيئات التدريس بالجامعات، كان صاحبنا واحداً منهم.

وكان من بين شباب الأساتذة (عندئذ) الذين درس عليهم صاحبنا: مصطفى الشكعة في الأدب العربي، وحسين مجيب المصرى في اللغة الفارسية، ويوسف أبو الحجاج ودولت صادق ومحمد رياض في الجغرافيا، وحليم تادرس في اللغة الإنجليزية (وكان منتدباً من خارج الكلية). ومن بين أعضاء هيئة التدريس بأداب الإسكندرية درّس له تاريخ الشرق الأدنى القديم رشيد الناضوري، والنظم اليونانية وحضارة مصر في العصر البطلمي محمد عواد حسين، ومن أعضاء هيئة التدريس بأداب القاهرة درّس له تاريخ اليونان ومصر في عصر الرومان عبداللطيف أحمد على، وتاريخ مصر الفرعونية أحمد فخري، وتاريخ أوروبا في العصور الوسطى سعيد عاشور. وقد ترك بعض هؤلاء أثراً ملحوظاً في تكوينه، ومر آخرون منهم في حياته مروراً عابراً دون أن

بتأثر بهم. وكان هم أحد السكندريين بيع كتابه، يحمله معه من الإسكندرية في حقيبة كبيرة، ويوزعه بنفسه على طالبي الشراء (وكان هذا غريباً على جامعة عين شمس) أما الآخر، فكان يملئ المحاضرات على الطلاب بيطء شديد، كلمة كلمة على طريقة مدرس اللغة العربية بالمدرسة الابتدائية عبارات إنشائية مليئة بالترادفات، فكان صاحبنا يجلس (على غير عادته) في الصف الأخير من قاعة المحاضرات ويستمع إلى ما يملئه الأستاذ ثم يقوم بكتابة الأفكار الرئيسية التي جاءت بالمحاضرة، ويهرع إلى المكتبة بعد المحاضرة ليراجع الموضوع بأحد المراجع الإنجليزية مسترشداً بالنقاط التي جاءت بمحاضرة الأستاذ، ويصوغ لنفسه نصاً آخر، وكان من عادة الأستاذ المرور بين صفوف مقاعد الطلاب أثناء إملائه للنص الهزيل بصوت جهوري، فلمح صاحبنا جالساً في آخر القاعة لا يكتب، فاقرب منه وسأله: "لماذا لا تكتب يا ولد؟" فرد عليه بقوله: "إنني استوعب ما يرد بالمحاضرة من معلومات اكتفى بتلخيصها". وتناول الرجل الكشكول ليجد أن ما كتبه الطالب حوالى عشرة سطور بعدما يزيد على ساعة ونصف من الإملاء، فغذف الكشكول في وجهه، وطرده من الفصل، ولم يشأ صاحبنا أن يعود إلى حضور محاضرات هذا الرجل مرة أخرى. فقد عُرِف بقسوته في معاملة الطلاب وتنكيله بمن يجرؤ على مناقشته. وكان صاحبنا في الفرقة الرابعة على وشك التخرج، فكان الاحتكاك بهذا الرجل فيه خطر شديد على مستقبله، لذلك فضل الاختفاء من قاعة الدرس، فلم يكن يستفيد شيئاً من ذلك الأستاذ على كل حال.

وهناك آخر من آداب القاهرة كان له كتاب يفرضه على الطلاب (وهو أمر شائع في آداب القاهرة)، ويحفظ الكتاب عن ظهر قلب، ومحاضرته عبارة عن استظهار (تسميع) للكتاب الذى يحفظ نصه عن ظهر قلب، وكأنه من وحى السماء. استمع إليه صاحبنا مرتين فقط، ثم فضل أن يستثمر وقته في قراءات حول الموضوع بالمكتبة واكتشف -مصادفة- أن فصول الكتاب عبارة عن ترجمة لبعض فصول موسوعة كامبردج في تاريخ ذلك العصر!!

مدرس شاب أثر تأثيراً بالغاً في صاحبنا هو الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، ابن سوهاج، الذى كان عائداً لنوه من البعثة التى حصل بها على الدكتوراه من جامعة لندن، درس عليه مناهج البحث بالفرقة الأولى، ولم يدرس عليه مرة أخرى سوى في الفرقة الثالثة، ولكنه ارتبط به منذ المحاضرة الأولى التى سمعها منه، فهذا المدرس الشاب كان يحث التلاميذ على التفكير، ونبذ المسلمات ما لم يقم الدليل العقلى على صحتها، وأن الحقيقة التاريخية ليست كاملة، وأن الموضوعية مسألة نسبية. كان هذا الكلام جديداً على صاحبنا لا في موضوعه فحسب، بل وفي طريقة طرحه،

وأسلوب عرضه. وبعد المحاضرة سار صاحبنا بجوار أستاذه الشاب يناقشه في بعض ما سمعه منه، وطرح عليه سؤالاً معيناً، فإذا به يفاجأ بالرجل يقول له إنه ليس متأكداً تماماً من الإجابة، واقترح على التلميذ أن يبحث عن الإجابة في كتاب معين، وأن يلتقى به إذا وجد نفسه في حاجة إلى الإيضاح.. لقد أراد بذلك أن يعود التلميذ المبتدئ البحث عن المعلومة بنفسه أولاً قبل الرجوع إليه.

كان صاحبنا عندما اختار الالتحاق بقسم التاريخ والآثار يظن أنه يستطيع التخصص في الآثار، ويحقق حلمه في أن يصبح من علماء الآثار. ولكنه علم بعد فترة وجيزة من التحاقه بالقسم أن شعبة الآثار لم تفتح بعد، فاستقر رأيه على أن يتخصص في التاريخ القديم. غير أنه لم يجد فيمن درسوا له بالفرقة الأولى من مدرسى التاريخ القديم من يحفزه إلى اختيار هذا التخصص، أو يقدم له القدوة المناسبة التي تجعله يختار السير على الدرب.

وعندما جلس إلى أحمد عبد الرحيم مصطفى وجد فيه القدوة التي يشدها، واتخذها مثلاً أعلى له، وتمنى (بينه وبين نفسه) أن يصبح مثله. ومنذ ذلك اليوم حدد هدفه الأساسى في الحياة، وهو العمل على أن يتخصص في التاريخ الحديث، وأن يتعلم على يد هذا الرجل.

كان الأساتذة يحرصون على ترك مسافة واسعة بينهم وبين الطلاب، حفاظاً على "هبة" الأستاذ، القليل منهم يسمح للطلاب بمناقشته في أضيق الحدود، وغالبيتهم لا يسمحون بذلك، ويضيقون ذرعاً بمن يطرح سؤالاً أثناء المحاضرة. أما أحمد عبد الرحيم مصطفى فكان إنساناً عظيمياً، ومربيّاً عبقرياً، قبل أن يكون أستاذاً، التحم بتلاميذه، ولم يترك مسافةً بينه وبينهم. ذهب صاحبنا يوماً إلى لقائه بحجرة الأساتذة بالكلية، وكانت قاعةً واسعةً بها مكتبة، ومكاتب كل من عبد المنعم ماجد، وزينب عصمت راشد، وحسن حبشى، وأحمد عزت عبد الكريم. وكانت هذه الغرفة أشبه ما تكون بقدس الأقداس في المعهد الفرعونى، لا يدخلها إلا أعضاء هيئة التدريس. ولذلك عندما صرح له أحمد عبد الرحيم مصطفى بالحضور إلى المكتب متى شاء إذا احتاج لسؤاله عن شئ، أحس بالرهبة وتردد قليلاً، ثم طرق باب الغرفة، وفُتح الباب، فإذا بعبد المنعم ماجد ينهره، ويطلب منه إغلاق الباب، فراجع خطوةً إلى الوراء لسمع صوت أحمد عبد الرحيم مصطفى يأمره بالدخول ويجلسه على كرسي بجوار مكتبه، ويستمع إليه، ويتناقش معه دون اعتبار لضيق ماجد وزينب عصمت راشد التي تصادف وجودها، بما يُقدم عليه هذا المدرس من خرق للتقاليد.

وعن طريق أحمد عبد الرحيم مصطفى عرف صاحبنا الطريق إلى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فيها بعد، فكان يلتقيه (بعد التخرج) هناك، أو في نادى أعضاء هيئة التدريس، أو في منزله بشبرا، وكانت مكتبة هذا الأستاذ متاحة له، يعبره صاحبها المراجع الإنجليزية التي لا يجدها في مكتبة الجامعة، ويفيض عليه بعلمه الغزير، فيفتح له أفقا معرفية جديدة، فتبعه كما يتبع المريد شيخه.

أما أحمد عزت عبد الكريم فقد تأثر به في مرحلة الدراسات العليا، وليس قبلها، ولعب هذا الأستاذ العملاق دورا بارزا في تكوينه، ولا غرابة في ذلك، فقد كان أستاذاً لأحمد عبد الرحيم مصطفى في مرحلتى اللسانس والماجستير بجامعة القاهرة قبل أن يوفد في بعثة لحساب جامعة عين شمس، ويُعين مدرسا بها. كان أحمد عزت عبد الكريم محاضرا متميزا يستقرئ المادة التي يقدمها في صورة تساؤلات يستخلص منها الإجابات المحتملة، جاعلا من موضوع المحاضرة قضية، يتفحص شواهدا مع طلابه، ويبحث معهم عن دلالاتها. يسمح بالناقشات في حدود إذا كان السائل يطرح سؤالا وجيها يعكس درجة استيعابه لما سمعه من الأستاذ، ولكنه كان يحرص على اتساع المسافة بينه وبين طلاب مرحلة اللسانس. وبدأ الأستاذ ينتبه إلى صاحبنا من أسئلته خلال الدرس، فقد وعى جيدا نضائع أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى، فكان يعد نفسه للمحاضرات قبل حضورها بقرارات مركزة في المراجع المهمة ويجهز أسئلته، وبعدما يستمع للمحاضرة يبحث عن إجابة للتساؤلات التي لم تجب عليها المحاضرة، أو يسأل الأستاذ رأيه فيها قدمه الآخرون من تفسير لبعض النقاط. وعندما درس على أحمد عزت عبد الكريم مادة "نصوص تاريخية بالإنجليزية"؛ بدأ الأستاذ درسه الأول بتكليف أحد الطلاب قراءة النص، فهاله حجم الأخطاء في النطق الصحيح لمخارج الألفاظ، وأسكت القارئ بأسلوب جراح غاضب، وطلب غيره ممن يجيد القراءة، فتقدم صاحبنا، وقرأ النص قراءة صحيحة، فكلفه الأستاذ بأن يقرأ النص في كل محاضرة حتى نهاية الفصل الدراسي، فكان يقرأ النص ويتولى الأستاذ شرحه من حيث المصطلح والمضمون. وكان الفضل في تميز صاحبنا على أقرانه ما لقيه من حسن التربية على يد مدرس الإنجليزية في المدرسة الابتدائية، وما حظى به من حسن التدرب على يد مدرس الإنجليزية بمدرسة طوخ الثانوية، كذلك حرصه على اتباع نضائع أساتذته بالجامعة باستخدام المراجع الإنجليزية.

وبلغ من حرصه على تنمية مهارته اللغوية التفكير في ترجمة كتاب اشتراه من سور الأزيكية بقرشين عن أبراهام لنكولن الرئيس الأمريكى الذى حرر العبيد، وواجه الحرب الأهلية، وأطلع

أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى على الكتاب فامتدحه وزكّى ترجمته، ووعد به مراجعة الترجمة. ولما كان الكتاب يقع في حوالى 400 صفحة، فقد اقتسمه مع زميله وصديقه الحميم عاصم الدسوقي، واتفقا على الانكباب عليه في إجازة الصيف (1960). ورغم انشغال صاحبنا بأعمال شاقة يكتسب منها بعض الجنيهات لتعينه على التركيز على الدراسة في الفرقة الرابعة، إلا أنه استطاع أن يترجم حوالى مائة صفحة، وعاد من إجازة الصيف ليلتقى بزميله في بداية العام الدراسى، ويكتشف أنه صرف النظر عن الموضوع، فلم يترجم شيئاً.

ومن الأساتذة الذين أثروا في صاحبنا، ولعبوا دوراً غير مباشر في تكوينه عبداللطيف أحمد على، أستاذ كرسى علم البردى وكرسى التاريخ القديم بكلية الآداب جامعة القاهرة ورئيس قسمى التاريخ والدراسات القديمة بها، ثم عميد الكلية فيما بعد. درس عليه التاريخ اليونانى والحضارة اليونانية، وتاريخ مصر في عصر الرومان. كان محاضراً رائعاً يشرح الدرس بأسلوب مسرحى، فيجمل الطالب يكون صورة ذهنية درامية للأحداث التى يعرضها الأستاذ؛ فيسمع قعقة السلاح، وتنبأ الخطباء، ويرى مجتمع أثينا ومناقشات مواطنيه، ويشهد غبار المعارك نجيم على الجيوش. فالأستاذ يقدم وصفاً لا يقتصر على الكلمات بل يلوح بيديه، ويعبر عن الحدث بقسمات وجهه، يتشم عندما يقع طرف في فخ نصبه له الآخر، ويقطب جبينه وهو يتحدث عن حيرة طرف من كيفية التعامل مع طرف آخر. ويظل الطلاب مشدودين إليه، يستمعون بانتباه دون ملل مدة ساعتين كاملتين. وبهذه الطريقة الفريدة يستطيع الطالب النابه أن يستفيد كثيراً من شرح الأستاذ، ومناقشته لأراء المؤرخين، ونقده لها. أما الطالب الذى يركز على حركة الأستاذ جيئةً وذهاباً وحركات ذراعيه وتعابير وجهه متسلّياً بها فيخرج صفر اليدين.

ومن هؤلاء الأساتذة الذين لعبوا دوراً غير مباشر في تكوينه عالم الآثار العظيم أحمد فخرى الذى درس عليه تاريخ مصر الفرعونية. كان أحمد فخرى هو الأستاذ الوحيد الذى عرفه صاحبنا قبل أن يجلس إليه جلسة التلميذ من الأستاذ، فقد بهرته كشوفه الأثرية التى كانت تتحدث عنها الصحف عندما كان تلميذاً بالمدرسة الثانوية، وقدر له أن يراه عن قرب، ويتعلم على يديه، كان كتابه "مصر الفرعونية" بسيطاً بديعاً، ولكنه حذر الطلاب من الاعتماد عليه وحده وحثهم على قراءة عديد من المراجع. وكان أسلوبه في المحاضرة تقديم الشواهد الأثرية، وبناء تصوره للحدث التاريخى استناداً إليها بعدما يفند آراء غيره من العلماء؛ فيرجح رأياً معللاً لأسباب هذا الترجيح، ويستبعد رأياً آخر عارضاً أسباب الاستبعاد، ولكن حديثه يشى دائماً بعشق نادر لمصر القديمة، واعتزاز بمساهماتها في الحضارة الإنسانية، وخاصة في الفكر الدينى. ورغم مكانته

العلمية الرفيعة لم يتردد في الموافقة على اصطحاب طلاب الفرقة الرابعة في زيارة لمنطقة سقارة. وبمجرد وصول الطلاب إلى هناك ووجوده بينهم، هرع تلاميذه من مفتشى الآثار مرحجين به، عاتبين لأنه لم يبلغهم "بشريفه" وعرضوا أن يتولوا عنه الشرح للطلاب، فرفض وصر فهم إلى أعمالهم، وحظى الطلاب بأندر وأعظم شرح لآثار المنطقة على يد هذا العالم الجليل.

غاب أحمد فخري عن محاضراته الأسبوعية على غير عادته وتكرر غيابه في الأسبوع التالي، سألوا إدارة الكلية عن سبب الغياب، فقليل لهم إن الأستاذ مريض، فقرر أربعة منهم (كان صاحبنا أحدهم) التوجه إلى بيت الأستاذ حاملين معهم باقة ورد صغيرة اشتروها بقروش معدودة، وذهبوا هكذا دون موعد أو اتصال تليفوني شأنهم في ذلك شأن القرويين البسطاء من آبائهم، وطرقوا باب الشقة التي تقع في عسارة على شارع النيل بالجيزة بالقرب من كوبري الجامعة، ففتحت الباب سيدة أجنبية طويلة القامة فسألوها عن الأستاذ، فاعتادهم إلى حجرة المكتب، حيث كان العالم الجليل مسترخياً على أريكة، يقرأ كتاباً، رحب الأستاذ بتلاميذه بأبوة حانية، وقدم لهم زوجته الألمانية، وشكرهم على حرصهم على زيارته وجاءت الزوجة بالشاي والكعك، وأفاض الأستاذ في حديث متع عن تجاربه في الحفائر الأثرية التي سببت له حساسية في الصدر تحولت إلى الربو الذي يلزمه البيت من حين إلى آخر، وامتد الحديث إلى نحو الساعتين، كلما استأذن الطلاب في الانصراف استيقاهم، مؤكداً أنه شفى تماماً عندما رآهم، وعند انصرافهم اعتذر لهم عن عدم قدرته على توديعهم، وصحبتهم زوجته إلى الباب مكررة الشكر.

خرج الطلاب الأربعة مهوورين بأبوة الرجل وإنسانيته، ولم يستطيعوا إغفال المقارنة بينه وبين أستاذهم إبراهيم نصحي (بك) رئيس قسمهم، وأول عميد لكلية الآداب، كان إبراهيم نصحي يعامل الطلاب بتأفف واشمئط، يبدأ محاضراته في التاسعة صباحاً بنظرة بمسح بها وجوه الحضور ذات اليمين وذات اليسار، ثم يرسم على وجهه علامات التقزز، ويقول: "الجامعة برطشت"، ويبدأ بعد ذلك الدرس. مراسم تتكرر في كل محاضرة، وكأنها مقدمة للعرض. والويل لمن يجرؤ على طرح سؤال على الأستاذ الذي يسرف في توبيخه، ويمسح الأرض بكرامته.

كان "الاتحاد القومي" (التنظيم السياسي للشورة) ينظم مظاهرات طلابية في بعض المناسبات، فيجمع الفراشون سيارات التاكسي سعة الخمسة راكب من شارع شبرا، وتقدم إدارة رعاية الطلاب 25 قرشاً لكل خمسة من الطلاب بعد ركبهم التاكسي، على أن يتوجه الجميع إلى ميدان التحرير حيث تبدأ المظاهرة. فكان الطلاب عادةً ما يدفعون لسائق التاكسي خمسة قروش

بعد الخروج من الكلية ببضعة أمتار، ويقتسمون الباقي فيما بينهم أو يصرفونه في المقهى. أما الكلية فكانت تعطل الدراسة فيها تماماً وتغلق المكتبة أبوابها في مثل هذا اليوم.

حدثت واحدة من تلك المظاهرات الساذجة يوم محاضرة إبراهيم نصحي في خريف عام 1960، وخشى الطلاب من مغبة غضب الأستاذ إذا جاء ولم يجد أحداً، فقد يترتب على ذلك ترسيب الدفعة كلها في مادتيه، وكانت تُروى قصص عنه من هذا القبيل. لذلك حرص الطلاب وكان عددهم حوالى الأربعين، على الانتظار في فناء الكلية عند المكان المخصص لوقوف سيارة نصحي (بك) الشيفروليه الفارهة. وبعد بضع دقائق وصل الرجل، وأوقف السيارة في مكانها، ولاحظ تجمع الطلاب هناك، وكان صاحبنا يقف (مصادفة) أمام شباك الباب الأيمن الذي فتحه الأستاذ أوتوماتيكياً (وكانت هذه بدعة جديدة لا يعرفها من برطشوا الجامعة بتسللهم إليها)، وقال الأستاذ للطلاب باشمتراز: "عَقْبِن على العربية كده" (أى إنهم كالذبابة الذي يعف على الشيء)، فقال له صاحبنا إن الطلاب خرجوا في مظاهرة، وإنهم ينتظرونه هنا لأن قاعات الدرس مغلقة، ليأمر بفتح إحداها للإلقاء درسه. فأغلق شباك السيارة، واتجه إلى باب الخروج دون أن يقول شيئاً لقطيع "الذبابة" الذي كان بانتظاره!

قارن الطلاب الأربعة بين حفاوة أحمد فخرى بهم في بيته الذي قرعوا بابه دون استئذان، وكيف عاملهم معاملة إنسانية أبوية نبيلة، وبين من يعاملهم دائماً باشمتراز واحتقار، وعدهم من فصيلة "الحشرات". ولا يرجع ذلك إلى موقفه من نظام ثورة يوليو الذي ألغى الرتب المدنية، وأزاحه من عبادة الكلية، وفتح أبواب الجامعة أمام من كانوا (في نظره) من أولاد "الرعا"، بقدر ما يرجع إلى أصوله التركية، وترفعه على "أبناء الفلاحين" فقد كان يعامل طلابه بازدراء - أيضاً - عندما كان بجامعة القاهرة.

وفي سن السبعين، تغير إبراهيم نصحي تماماً، فأصبح يمزح مع الطلاب، ويقبل بأن تناديه الطالبات بـ "جدو إبراهيم"، ويعد أن ظل يوصد باب الدراسات العليا في تخصصه ما يزيد على العشرين عاماً، فتحه على مصراعيه أمام كل من هب ودب، وسبحان مغير الأحوال.

انتهى العام الدراسي الرابع، وانتهت باتنهائه بالنسبة لصاحبنا سنوات التوتر والشقاء (أو هكذا ظن). وأعلنت نتيجة الليسانس، فلم يتجاوز عدد من حصلوا على تقدير جيد خمسة طلاب، كان ترتيبه الثالث بينهم وعلى الدفعة كلها. وحصل نحو الأربعين طالباً على تقدير "مقبول"، وتوزع الباقون بين من رسب في مادتين وله حق دخول دور يناير 1962، ومن بقى للإعادة لحصوله على تقدير "ضعيف".

استاء صاحبنا من هذه النتيجة، وخاصة أنه بذل جهداً مضاعفاً في إعداد موادّه واستيعابها. وعندما اطلع على النتيجة اتضح انه حصل على جيد جداً في ثلاث مواد، وجيد في باقى المواد، ومقبول في مادتي إبراهيم نصحي (تاريخ البطالة، وتاريخ الرومان) وعجب لذلك، فقد بذل في المادتين جهداً كبيراً، واستخدم عدداً من المراجع المهمة في إعداد مادته واستوعبها جيداً، ولكن تبين له أن أحداً لم يحصل في المادتين عما يزيد على "مقبول"، وأن نسبة النجاح في المادتين لم تتجاوز 50٪، وأن عشرة طلاب على الأقل نجحوا في إحدى المادتين بالتعويض (حسب قواعد الرأفة) وأن الرسوب تركّز في المادتين، وفي بعض المواد الأخرى. أما صاحبنا فقد حصل على عشر درجات فقط (من عشرين درجة) في تاريخ البطالة، و11 درجة في تاريخ الرومان. وألقى نظرة على كشف النتيجة ليجد أن الدرجات التي وضعها الأستاذ لمن رأى في إجاباتهم ما يبرر نجاحهم، لم تزد عن 10 أو 11 درجة.

على كل. كان ما استطاع تحقيقه يفوق توقعاته، فلم يكن يضمن استمراره في الدراسة، ويتحسب لما قد يعترض طريقه من عقبات، فإذا به يصل إلى نهاية المرحلة الجامعية الأولى، ويصبح خريجاً حاملاً درجة الليسانس في الآداب. ولكن المئات غيره من الخريجين كانوا يعانون البطالة منذ العام 1957، وازداد حال الأسرة بؤساً في وقت أصبح ينتظر فيه أن يلعب دوراً إيجابياً لمساعدتها.

تلطّم صاحبنا في بعض الأعمال البسيطة التي أصبحت شحيحة بسبب وفرة أعداد طالبي العمل، كانت المدارس الخاصة تدفع للمدرس خريج الجامعة راتباً لا يتجاوز خمسة جنيهاً شهرياً. وتقدم صاحبنا لمسابقة القبول بكلية التربية للحصول على درجة الدبلوم العامة في التربية. وكانت الكلية لا تقبل سوى العدد الذي تحتاجه وزارة التربية والتعليم من المدرسين، لذلك كان الحصول على تقدير "جيد" شرطاً للتقدم إلى كلية التربية. وبلغ عدد المتقدمين بقسم العلوم الاجتماعية عام 1961/ 1962 (التاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، والاجتماع) نحو 270 متقدماً، تمت تصفيتهم في امتحان شفوي رأسه الدكتور صلاح قطب عميد الكلية، فتم قبول عشرة طلاب من كل تخصص، كان صاحبنا واحداً منهم. وانتظم في الدراسة في الفصل الأول قدر الطاقة، حتى أعلن فجأة عن تعيين جميع الخريجين، وكانت الطلبات تُقدم إلى مكتب بوزارة التربية والتعليم، وعندما أعلنت النتيجة كانت سعادته بالغة عندما وجد أمام اسمه "المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية"، وعندما تسلّم خطاب التعيين اتضح أن مكان المؤسسة بشارع قصر النيل بالقاهرة،

فتوجه إليها لاستلام العمل. وبعد فترة انتظار حوالى الساعة، تسلم خطابًا لاستلام العمل فورًا بالشركة المالية والصناعية المصرية بكفر الزيات.

وإذا كان هذا التعمين قد فتح صفحةً جديدةً فى حياته، وبعث عنده وأسرته الأمل، فقد زوده العمل فى شركة صناعية من الشركات التى تم تأميمها فى يوليو عام 1961 بتجارب وخبرات جديدة، كان لها أثرها فى تكوينه، بل وفى تحديد حقل دراسته العليا (التي بدأها عام 1962/1963).

مراجع الحسابات

كانت الشركة المالية والصناعية المصرية شركة مساهمة يملك قسطاً كبيراً من أسهمها بعض كبار الرأسماليين من أمثال على أمين يحيى (الذى كان رئيساً لمجلس الإدارة قبل التأميم) والبدرأوى وسراج الدين، وغيرهم. وكان مديرها العام الدكتور محمد شفيق حنطور يحمل درجة الدكتوراه في الزراعة، ويقترب من السبعين، وقد أصبح رئيس مجلس الإدارة بعد التأميم. وتخصصت الشركة في إنتاج حامض الكبريتيك بمختلف درجاته، وإنتاج سباد السوبر فوسفات. وكانت تستورد الكبريت الخام من الخارج، أما الفوسفات فيأتى من المناجم التابعة لها بمنطقة "السباعية" غرب أسيوط. ورغم وجود المصانع بكفر الزيات، كان المركز الرئيسى للشركة بالإسكندرية، وكانت مكاتب الإدارة بكفر الزيات تضم قسم الحسابات وقسم المراجعة، وقسم المخازن والتوريدات وقسم المشتريات. أما عدد العمال فبلغ 1500 عاملاً، استفاد نحو 1250 عاملاً منهم بالقانون الذى جعل الحد الأدنى للأجر اليومى للعامل خمسة وعشرين قرشاً، فارتفعت أجورهم اليومية من ثمانية قروش إلى 25 قرشاً، وشملتهم مظلة التأمينات الاجتماعية. أما الإداريون فانقسموا إلى قسمين: فئة الموظفين ذوى الرواتب الشهرية، وكانت فئة متميزة يبدأ الراتب الشهري لصاحب المؤهل المتوسط بستين جنيهاً شهرياً (أى خمسة أصناف مرتب زميله بالحكومة) ولم يكن بالشركة من بين الموظفين حملة المؤهل العالى سوى أربعة من المهندسين، أما الإداريون فكانوا من حملة دبلومات التجارة والصناعات، وكانت هناك شريحة أخرى من الموظفين تُعامل بالأجر اليومى، فكانت بداية تعيين حملة المؤهلات المتوسطة من هذه الفئة جنيين يومياً عن كل يوم عمل، فلا يجتسب الأجر عن أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية.

هبط على الشركة، نتيجة القانون الجمهورى بتعيين الخريجين، أربعة موظفين جدد دفعة واحدة تسلموا العمل في فبراير 1962، منهم ثلاثة من خريجي الآداب فلسفة (1957)، وجغرافيا (1957)، وتاريخ (1961)، وخريج حقوق (1958). كان صاحبنا أحدث الخريجين المعينين بالشركة، وعده زملاؤه الثلاثة من المحظوظين، فقد تقلب ثلاثتهم بين مختلف الأعمال، فكان خريج الفلسفة يعمل كاتباً باليومية بشركة مياه غازية من مارس إلى أكتوبر ويعانى البطالة من

نوفمبر حتى فبراير. وحصل خريج الجغرافيا بعد بطالة دامت عامين على إحدى وظائف المؤهلات المتوسطة عن طريق مسابقات "ديوان الموظفين" فكان كاتباً بمصلحة الأنار، أما خريج الحقوق، فقد أنهى فترة التدريب بمكتب أحد المحامين لم يتقاض عنها أجرًا، وسجل اسمه في جدول المحامين، وكان أحسن الأربعة حالاً، لم يعان الفاقة مثلهم لأن والدته الثرية كانت تنفق عليه ببذخ لكونه وحيداً.

لم يتضمن القرار الصادر من المؤسسة للشركة بتعيين الخريجين الأربعة أى إشارة إلى الراتب الذى يتقاضاه كل من هؤلاء "الدخلاء" الأربعة (هكذا كان يُنظر إليهم)، فلم يكن هناك كادر محدد للشركة أو غيرها من الشركات، وإنما كان تحديد الراتب متروك لتقدير رئيس مجلس الإدارة الذى قرر أن يكون الراتب 26 جنيهاً شهرياً، وكان هذا مبلغاً محترماً، لأن من عُيّنوا بالحكومة حصلوا على خمسة عشر جنيهاً، ولكنه كان يعدل ثلث الراتب الذى كان يحصل عليه من يُعين بمؤهل متوسط قبل التأميم.

بقيت مشكلة أخرى هى تحديد وظائف أولئك "الدخلاء" فلا علاقة بين مؤهلاتهم ومجال العمل بالشركة الذى يتطلب الهندسة والعلوم والتجارة، فتم اختيار حجرة كانت مخصصة لمراقب الشحن والتفريغ، وضعت فيها أربع طاولات وأربعة كراس. كانوا يجلسون فيها معاً من الثامنة حتى الثالثة بعد الظهر دون عمل، يتندرون على ما يصل إلى أساعهم من أحاديث العمال بشأنهم: "دول بتوع الحكومة بعناهم يراقبوا البوظان اللى فى الشركة" أو "دول تبّع الباحث جابهم حنطور لجل يلجّم العمال" .. إلى غير ذلك من تخمينات، ولم يكن أولئك العمال التعمساء ليدرون أن هؤلاء "الأفندية" لا يقلون عنهم من حيث قلة الحيلة، وأن التحاقهم بالعمل بالشركة جاء بعد طول معاناة.

بعد مرور أسبوعين تحددت وظيفة خريج الحقوق فأصبح محققاً بإدارة شئون العاملين، وبعد أسبوع آخر تحددت مواقع خريجي الآداب، فأصبح الفيلسوف موظفاً بقلم الأجور بالإدارة نفسها، والجغرافى مساعداً للخواجة بنى (البونانى الجنسية) المتخصص فى استيراد الكبريت، وأصبح صاحبنا مراجعاً بالإدارة المالية، وهى الوظيفة التى شغلها 62 شهراً حتى استقال من الشركة فى أبريل عام 1967.

كان قسم المراجعة مختصاً بمراجعة المستندات المالية قبل الصرف، ومراجعة سجلات الأجور، ومستندات المخازن والمشتريات، وكلها أمور لا علاقة لها بالتاريخ، ولكن لا علاقة لها -

أيضاً- بأى تخصص آخر، فيما عدا المراجعة الحسابية، ولم تكن تشكل صعوبة كبيرة مع وجود الآلة الحاسبة (وكانت يدوية). امتنع الفيلسوف عن العمل لمدة أسبوع طالباً أن يكون رئيس القسم، وانضم إليه المحامى الذى طلب أن يكون رئيساً للقانونية، أما الجغرافى فارتاح إلى العمل مع الخواجة بنى، الذى لم يتجاوز إعداد المحررات العربية التى تُرسل إلى المؤسسة وغيرها من الجهات الرقابية بشأن ما تستورده الشركة من مستلزمات الإنتاج، وكانت تلك المحررات محدودة. أما صاحبنا فكان حريصاً على أن يثبت أقدامه فى عمله الجديد، وأن يبارسه بطريقة سليمة. ولذلك عكف على دراسة كل الإجراءات الإدارية والمالية التى عليه أن يتولى مراجعتها، ولم يمض شهر واحد حتى كان قد ألم بكل أصول الصنعة التى لا تتطلب ممن يقوم بها سوى حسن البديهة.

كان قسم المراجعة يضم رئيساً (دبلوم تجارة) من الفئة المتميزة من الموظفين، يعمل معه اثنان أحدهما شاب (دبلوم تجارة) والآخر لاعب كرة معتزل (ابتدائية قديمة) وهما من عمال المياومة، فكان صاحبنا الموظف الثانى بالقسم من حيث الترتيب الإدارى، ولكنه جاء فى الترتيب الثالث من حيث الأجر الشهري، فقد كان اللاعب المعتزل يحصل على ما يزيد قليلاً عن ضعف أجره. وكان الزملاء الثلاثة على مستوى راقى فى تعاملهم معه، خاصة أن رئيس القسم كان مرشحاً لعضوية مجلس الإدارة عن الموظفين متحالفاً مع عامل نقابى ضد رئيس المخازن، وعامل آخر كانا مرشحى رئيس مجلس الإدارة، فكان رئيس القسم -بذلك- ينتمى إلى المعارضة، وشديد الإعجاب بعبد الناصر.

كان بالشركة مطعم يقدم وجبة غذاء مدعمة مكونة من اللحم أو الدجاج والأرز والسلطة وثمرة فاكهة مقابل اشتراك شهرى قدره (175 قرشاً)، فاشترك صاحبنا وذهب إلى المطعم لأول مرة ليلاحظ وجود مكان خاص للموظفين (وكانوا جميعاً من المعينين باليومية) فى طرف قاعة المطعم بعيداً عن العمال رغم أن الوجبة واحدة، فاختار أن يتجه بالصينية الخاصة به إلى مكان العمال وجلس وسطهم، فلاحظ توقفهم عن الحديث والتزامهم الصمت وتبادلهم النظرات، فقدم لهم نفسه، وقال لهم إن جده كان عاملاً، وأبوه ما يزال عاملاً، وأنه يحس "بالونس" بينهم، فلماذا يتهيبون منه؟ فردوا بالاعتذار والترحيب لأنهم لم يتعدوا أن يجلس بينهم موظف (لله فى الله) فلا يحدث ذلك عادة إلا إذا كانت الإدارة تدبر لهم أمراً. قال لهم صاحبنا إن الشركة الآن ملك الشعب فهم من أصحابها، وإن الإدارة لا تستطيع أن تفعل بهم ما كانت تفعله فى الماضى.

وشيثاً فشيئاً ذاب الجليد بينه وبينهم، وبدأ يتعرف على ما كان يدور في الشركة من خلاهم. قص عليه أحدهم ما عاناه العمال من ضعف الأجور وغياب الرعاية الصحية وإجراءات الأمن الصناعي، فالكثير منهم يعانون من الربو، ويتعرضون للحرق المميتة عندما يتفجر أنبوب في وحدة إنتاج حامض الكبريتيك القديمة، وأنهم يريدون تحسين ظروف العمل. وعندما سأله عن دور نقابة العمال في ذلك كله، قالوا له إن النقابة الموجودة من صنع أصحاب الشركة قبل التأميم بالانساق مع الشئون الاجتماعية والداخلية، وأسّر إليه أحدهم أنهم بدأوا يجمعون التوقيعات لإسقاط مجلس النقابة القديم، ودعاه لحضور اجتماع بهذا الخصوص في أحد المقاهي التي تقع على أطراف البلدة.

حضر صاحبنا الاجتماع، كان الحضور خمسة من العمال الفنيين (الأسطوات) واثنين من رؤساء الورديات (حملة دبلوم الصنایع). أما رواد المقهى فكانوا من الفلاحين الذين يأتون إلى كفر الزيات لقضاء مصالحهم، ويتظرون وسيلة مواصلات تحملهم إلى قراهم. عرض الحضور نص عريضة المطالبة بإسقاط مجلس إدارة النقابة، فأعمل صاحبنا قلمه في النص يصلح من صياغته، وارتاحوا إلى النص الجديد، وطالبوه أن يساعدهم في صياغة العرائض التي سيقدمونها للسلطات المعنية، فرحب بذلك، ولكنه اعترض على الطابع السري للاجتماعات، واقترح عليهم أن يتخذوا من مقر النقابة مركزاً لنشاطهم، لأن مجلس الإدارة لا يملك المقر، فهو ملك لجميع الأعضاء، ويمكن اللجوء إلى السلطات إذا منعهم مجلس النقابة من ذلك.

أعجبته الفكرة، وعُقد اجتماع أوسع بساحة النقابة التي كانت تحتل شقة واسعة تمثل الدور الأرضي بإحدى بنايات وسط المدينة، بها فناء يتسع لحوالي ثلاثين مقعداً. وحضر صاحبنا الاجتماع، وبهره ذلك القدر من الوعي الذي لمسه عند المتحدثين من العمال البسطاء، وتم نسخ عشرات الصور لنص العريضة، كتب عشرًا منها بخطه. وتم جمع التوقيعات عليها خلال نوبات العمل (الوَرْدِی)، ثم عُقد اجتماع آخر تم فيه فرز العرائض (وكانت من صورتين)، فحرر صاحبنا خطاباً موجهاً إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وآخر موجهاً إلى وزير العمل، ووضعت كل صورة في مظروف وتم تسجيلها للجهة الموجهة إليها. ولم يحدث حتى ذلك الحين - أي احتكاك بين المجلس القديم ومن تزعّموا هذه الحركة والعمال الذين شاركوا فيها.

ولكن رئيس مجلس إدارة الشركة الذي كانت له عيونه بين منظمي الدعوة لإسقاط مجلس إدارة النقابة (وكان أحد رؤساء الورديات)، أصدر قراراً بإلغاء اشتراك الموظفين في المطعم بحجة أن الدعم للعمال وحدهم، وبذلك لم يعد هناك مبرر لوجود صاحبنا في المطعم. وبعد صدور ذلك

القرار بأسبوع تلقى اتصالاً من ضابط المباحث العامة بمرکز كفر الزيات يدعو إلى الالتقاء به في نادى الموظفين الذى يقع على فرع رشيد أمام المركز مساء " للتعرف عليه " فالتقاء هناك ليجد معه رئيس الوردية الذى كان حاضراً اجتماع المقهى مع زميل آخر له، وقال الضابط إنه نُقل حديثاً إلى كفر الزيات، وأنه يريد التعرف إلى الموظفين الشباب، وأن ذلك الشخص اقترح عليه التعرف إليه لأنه يجب إقامة روابط الصداقة مع المثقفين. وباسم التعارف وجه حزمة من الأسئلة إلى صاحبنا الذى ضاق ذرعاً بها وسأله عن مغزى كل تلك الأسئلة، وهل هى للتعارف أم أسئلة تحرُّ وتحقيق؟ فضحك وتعلل "بحكم" المهنة. وفي نهاية اللقاء قال الضابط: أرجو أن نظل أصدقاءً، وألا يحدث ما يشوب هذه الصداقة، وصمت برهة ثم قال: "ياريت تبعد عن الجماعة إياهم.. إنت مش قد البهدة".

بعد أيام معدودة قال زميله الجغرافى الذى يعمل مع بنى (وكان يشاركه السكن) إنه علم من الخواجة بنى أن شفيق بك حنطور (رئيس مجلس الإدارة) سينقله إلى المناجم بالسباعية عندما يرى آخره "الموجة" التى شارك فيها. وقال إن الخواجة بنى مستعد لترتيب مقابلة مع "البك" ليعتذر له، عندئذ يصرف النظر عن نقله إلى المناجم.

كان صاحبنا قد بادر مساء اليوم نفسه الذى التقى فيه ضابط المباحث العامة، بادر بزيارة الأسطى منصور عبد النبى (أحد قادة حركة جمع التوقيعات) في بيته ليخبره باختصار بما دار بينه وبين الضابط، ويحذره من رئيس الوردية عميل الإدارة والمباحث. وفي اليوم التالى كان العمال جميعاً قد علموا بحقيقة رئيس الوردية، وعاملوه معاملة المنبوذ، وعزلوه تماماً عن كل ما اتصل بنشاطهم. ولذلك فهم صاحبنا الرسالة التى حملها زميله من بنى على أنها تصعيد للتهديد، بعدما أحس رئيس مجلس الإدارة بعدم جدوى تهديد ضابط المباحث العامة، بعدما قاطع العمال جاسوسه واحتقروه.

ولكن لم تمر بضعة أيام حتى وصل مسئول كبير من وزارة العمل التقى بالعمال وزعمائهم بمقر نقابتهم، واستمع إلى مبررات طلبهم إسقاط مجلس الإدارة القديم. وبعد أسبوع واحد صدر قرار حل مجلس النقابة، وتعيين لجنة إدارية لإدارة أعمال النقابة لحين تحديد موعد انتخابات التشكيل النقابى ونظامه على مستوى الجمهورية. وكان أعضاء اللجنة الإدارية من بين التسعة الذين وردت أسماؤهم في العرائض التى وقع العمال عليها. وجاءت بعدها انتخابات عضو مجلس الإدارة عن العمال والموظفين، ففاز فيها الأسطى منصور عبد النبى عن العمال وفاز محمد سلام (رئيس المراجعة) عن الموظفين.

وهكذا، وجد صاحبنا نفسه في زمرة المغضوب عليهم من الإدارة. وعلم من بعض العمال أن ثلاثة أوناش شوكة صغيرة اشترتها الشركة ذهبت إلى عزبة "البك". وبعدها بأيام عُرضت عليه أوراق العملية لمراجعتها: محضر الشراء بالممارسة من أحد تجار وكالة البيع، محضر الاستلام، وإذن إضافة المخزن للأوناش كمهددة، والفاشورة بالقيمة. والأوراق على هذا النحو سليمة وكاملة، ولكنه لم يكتف بها بل راجع أذن الصرف الخاصة بالمخازن ليكتشف أنها صرفت في يوم الإضافة نفسه لحساب "عملية دمنهور"، ولم يكن هناك عملية بهذا الاسم، فأعد صاحبنا مذكرة وافية بالموضوع طالباً التأكد من جهة الصرف، لأنه يرجع أن عملية الشراء كانت وهمية مما يعرض أموال الشركة للضياع. وأقنع رئيسه (عضو مجلس الإدارة المنتخب) برفع الأمر إلى رئيس الشركة.

في اليوم التالي استدعاه رئيس الشركة، وسأله: "إنت اللي كتبت المذكرة دي؟" فرد بالإيجاب. فقال الرجل: "إنت قدامك مستندات سليمة.. إيه دخلك في خطة التشغيل؟" فرد عليه قائلاً: "ماليش دخل إزاي... دانا صاحب مصلحة" فتعجب الرئيس وسأله: "مصلحتك إيه بقى إن شاء الله؟" فقال: "الشركة ملك الشعب، وأنا واحد من الشعب، ومن حقى أن أحافظ على مصلحة الشعب". هنا ثار الرئيس قائلاً: "يابنى انتم بتصدقوا الكلام الفارغ اللي يقولو عبد الناصر؟ دا عاوز بس يضحك على الناس... امشى شوف شغلك وخيلك في حالك".

عاد صاحبنا إلى المكتب ليجد وجه رئيسه محققاً، كان من الواضح أنه لقي الكثير من التأييد. وأبلغه أن مراجعة فواتير المشتريات أصبحت من اختصاص زميل آخر. فغلى الدم في عروقه، وسارع بكتابة شكوى إلى جمال عبد الناصر ذكر فيها الموضوع باختصار، وركز على ما قاله رئيس مجلس الإدارة عن عبد الناصر.

بعد حوالى ثلاثة أسابيع استدعاه رئيس مجلس الإدارة، ورفع في يده المذكرة التى أرسلها إلى الرئيس عبد الناصر بعينها، وسأله: "خطك ده؟" فرد بالإيجاب. قال: "عرفت إن عبد الناصر بيضحك على المغفلين اللي زيك؟! إحنا ردينا بأن الشكوى كيدية لأنك موظف مهممل.. وعلى فكرة مخصوم منك خمسة أيام وعندك حرمان من العلاوة الدورية.. ابقى خلى عبد الناصر ينفعل".

ما كان يجمله صاحبنا أن محمد شفيق حنطور (رئيس مجلس الإدارة) كان من أخوال شمس بدران، وأنه كان "مسنوداً". وكان ذلك النموذج المؤسف بارزاً في القطاع العام، فتحولت معظم شركاته إلى "عزب" لرؤسائها.

رأى صاحبنا رأى العين الرشى المادية والعينية التى تقدم لمفتشى مؤسسة الصناعات الكيماوية، ومفتشى أجهزة الرقابة الأخرى، وأمور وضباط مركز كفر الزيات، وكيف كانت تتم تغطية ذلك كله بمستندات صورية أو تحت بند "الإكراميات". ورغم التوسعات التى شهدتها الشركة على يد القطاع العام، وتأسيس مصنع آخر بأسبوط إلا أن الفساد الإدارى على مستوى المؤسسة، وغياب الرقابة الشعبية بتحجيم دور الحركة النقابية، كان بمثابة السوس الذى ينخر فى عظام القطاع العام.

ولعل ذلك كان من أسباب نفور صاحبنا من "منظمة الشباب" واعتذاره مرتين عن عدم حضور دورة تدريبية بحجة انشغاله بالدراسات العليا. فقد كان يرى البون شامعاً بين الشعارات المرفوعة، وما يراه ماثلاً أمامه على أرض الواقع. فبعد عام واحد من حل اللجنة النقابية القديمة بدأت انتخابات التنظيم النقابى فتم توقيع العزل السياسى على العناصر الناشطة الواعية من النقابيين الناصريين، وترك الحبل على الغارب للعناصر الانتهازية التى سيطرت على التنظيم السياسى والتنظيم النقابى معاً.

كان صاحبنا قد أنهى السنة التمهيدية للماجستير بالنجاح بتقدير جيد جداً. وقبل أن ينتهيها شغل باله الموضوع الذى سيعد فيه رسالة الماجستير، وحسنت التجربة التى عاشها بين عمال كفر الزيات اختياره. فقد لاحظ أن أولئك العمال الذين نجحوا فى إسقاط اللجنة النقابية وراءهم خبرة نضالية لم تأت من فراغ. وراح يبحث عن كتاب فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر، فلم يجد سوى كتابات لا تغنى ولا تسمن، ووجد عشرات الكتب الإنجليزية عن الحركة العمالية فى أوروبا عامة وبريطانيا خاصة، فمعد العزم على دراسة الحركة العمالية منذ نشأتها حتى قيام ثورة يوليو 1952.

استشار أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى فرحب بالموضوع ولكنه اعتذر عن عدم الإشراف (رغم أنه كان قد أصبح أستاذاً مساعداً)، وفضل أن يعرض صاحبنا الموضوع على أحمد عزت عبد الكريم، فإذا قبله ورأى إسناد الإشراف إليه كان بها، وإذا تولى هو نفسه الإشراف، فإنه يتوقع من أحمد عبد الرحيم مصطفى كل عون ممكن.

عرض صاحبنا الموضوع على أحمد عزت عبد الكريم فى سمناره العتيق فى أكتوبر 1963 فطلب منه الحضور إلى منزله بمنشية البكرى فى العاشرة من صباح الجمعة، فذهب فى الوقت المحدد، وسأله الأستاذ عن دوافع اختياره لهذا الموضوع بالذات، فشرح له كيف كانت تجربته بكفر

الزيات وراء الاختيار. وسأله الأستاذ مرة أخرى سؤالاً مباشراً عما إذا كان هناك اتجاه سياسي معين وراء الاختيار، فنفي الطالب ذلك، وأكد أن دوافعه علمية صرفة. وعندما سأله عن مصادر الدراسة الوثائقية، قال للأستاذ: سوف أبحث عنها حتى أجدها، فقال الرجل: "على بركة الله"، ووقع على الأوراق بالموافقة، وبعد التسجيل بعدة شهور بدأ أمين عز الدين ينشر بالطليعة سلسلة مقالاته الشهيرة عن فجر الحركة النقابية في مصر. فاطمان الأستاذ إلى سلامة الاختيار.

كان لابد من التقاط طرف الخيط الذي يوصل إلى المصادر، وعلم من بعض قراءاته الأولية أن النبيل عباس حليم كان له دور في الحركة النقابية، وتحري عن مكان وجوده فلم أنه مقيم بالإسكندرية، ورجع إلى دليل تليفون الإسكندرية ليقع على رقم عباس حليم، فاتصل به فإذا ولكنه المتحدث تبدو أجنبية، وحدد له موعداً الثامنة صباح الجمعة، فسافر صاحبنا إلى الإسكندرية مساء الخميس حيث استضافه محمد الخولى أحد أصدقائه من موظفي شركة المبيدات بكفر الزيات، ووصل إلى شوتس برمل الإسكندرية في السابعة والنصف صباحاً ليبحث عن البيت، فوجد أمام محطة الترام قصرًا قديمًا يحمل الرقم الذي يبحث عنه فجلس على مقعد المحطة نحو ريع الساعة ثم قرر استكشاف المكان.

كان القصر قديمًا كالحا، والحديقة جرداء إلا من بعض الأشجار المعمرة، وبوابة القصر مفتوحة على مصراعها لا يجرسها أحد. تلفت صاحبنا ذات اليمين وذات الشمال وهو يتقدم عبر البوابة في اتجاه القصر، فوجد كلبًا ضخماً يرقد تحت إحدى الأشجار، هذه الكبر، رفع رأسه ليرمق الزائر الغريب بنظرة ثم أغمض عينيه من جديد، وكأنه رأى أن المسألة لا تستحق النباح. فمضى صاحبنا في طريقه باتجاه القصر، فإذا برجل عجوز يطل من نافذة زجاجية بالدور الأول بناديه: "عباس أفندي؟" فرد بالإيجاب، فقال الرجل: تفضل، فصعد الدرج حتى باب السلامك لتفتح الباب له خادمة عجوز ردت على تحية الصباح، الرد المحب لديه "يسعد صباحك"، قادته إلى المكتب حيث كان "أفندينا" النبيل عباس حليم يقف أمام المكتب. وبعد تبادل التحية، قال له: "قبل أن نتكلم سوياً أريد أن أريك أولاً ما فعله (المعرضين) بالعمال" ووضع أمامه عدد "المصور" الذي غطى إعدام البقرى وخميس وحكماً بالسجن على عدد من عمال كفر الدوار في الشهور الأولى للثورة. وسأله رأيه في هذا المشهد، فأجاب "إنها نقطة سوداء في تاريخ النظام ما في ذلك شك". قال "أفندينا" الذي كان يتحدث العربية على طريقة الخواجات: "هل تحب أن نتحدث بالإنجليزية أم الفرنسية"، فاختار صاحبنا الإنجليزية.

كان النبيل عباس حليم يحتفظ باليوميات ضخمة تضم قصاصات الصحف التي تحمل أخباره وأخبار النشاط العمالي، جمعت بعناية، وألصقت بالألبومات وفق تسلسلها الزمني. ولما علم أن صاحبنا موظف بكفر الزيات وأنه يقيم هناك وافق أن يعيره في كل أسبوع ثلاثة ألبومات، فكان يلتقيها كل أسبوع على مدى شهرين يناقشه فيها قرأ، ويعيد ما استعاره ويحمل معه الدفعة التالية حتى تجمعته لديه في النهاية مادة كانت تحتاج إلى ما يزيد على العام لو جمعها بنفسه من الدوريات المودعة بدار الكتب المصرية.

تردد اسم محمد حسن عمارة سكرتير عام "اتحاد نقابات عمال القطر انصرى" الذي رأسه عباس حليم، وكان الرجل في الوقت نفسه رئيساً لنقابة الحلاقين. وعندما سأل عباس حليم عنه صب عليه اللعنات واتهمه بسرقة جميع أوراق الاتحاد، فأصبح العثور على الرجل على درجة بالغة من الأهمية. فانجبه صاحبنا إلى شارع كلوت بك حيث كان قد لاحظ وجود صالون حلاقة قديم علقت على بابه برطمانات دود العلق، فذهب إلى هناك، وسأل صاحب المحل عن "عم الأسطى محمد حسن عمارة" فأجاب الرجل: "عاوزه ليه يا أفندي؟" رد بقوله: "أصله كان زوج المرحومة عمتي، وعاوزه علشان مسألة عائلية" وفكر الرجل ملياً ثم طلب من "الأفندي" أن يعود إليه بعد صلاة المغرب.

وقد كان... وجد أمامه محمد حسن عمارة كما رآه في الصور التي شاهدها عند النبيل عباس حليم، ولكن بعد إضافة عوامل الزمن، استطاع أن يرتب معه لقاءات أيام الجمعة بمقر إقامته بالمطرية، وعندما كسب ثقته بعد عدة زيارات جر من تحت السرير حقيبة سفر جلدية قديمة، كانت تضم مجموعة هامة من وثائق اتحاد العمال وغيره من التنظيمات النقابية التي شارك فيها محمد حسن عمارة، فاشتغل صاحبنا بنسخ ما وجده مهتماً لدراسته.

وعن طريق محمد حسن عمارة، سمع عن سيد قنديل رئيس نقابة عمال الطباعة في الثلاثينيات والأربعينيات، واستطاع العثور عليه عن طريق بعض المطابع القديمة التي كانت تقع حول حديقة الأزبكية، وحصل منه على سجل محاضر "حزب العمال الاشتراكي". كما استطاع الاتصال بالنقابيين الماركسيين: محمد يوسف المدرك، ومحمود العسكري، وأحمد طه عن طريق زميله وصديقه سعد صمويل الفيشاوى. وحصل منهم ومن غيرهم على بعض الأوراق المهمة، والدوريات العمالية المجهولة، واستعان بخطيبته سعاد الدميرى في تجميع بعض ما احتاجه البحث من مادة الدوريات من دار الكتب المصرية. وبذلك اكتملت المادة التي أعد منها رسالته التي نوقشت في نوفمبر 1966.

وفي خط مواز للدراسات العليا، سار مشروع زواج صاحبنا من زميلته في مرحلة الليسانس سعاد الدميري التي خفت قلبه بحبها وهو طالب في الفرقة الثانية وظل يحبها (من بعيد) ليقينه أن من كان في مثل ظروفه لا أمل له في التفكير في ذلك. وفي الشهور التي أعقبت التخرج وأثناء تروده على أحد سمسارة التشغيل بالمدارس الخاصة، طلب منه الرجل مساعدته في العثور على خريجة تعمل مدرسة مواد اجتماعية حتى يجد له مكاناً في مدرسة خاصة. فذهب إلى الكلية حيث كان لها أختان بقسم اللغة الإنجليزية فوجدها معها مصادفة، وصحبها والدها في اليوم التالي إلى السمسار. وعندما علم أنها عُينت بأحد البنوك بالقاهرة كتب لها وقابلها (في 23 مايو 1963) وصارحها بحبه واتفق معها على الزواج وباركت أسرته هذه الخطوة، فعقد القرآن في فبراير 1964، وتم الزواج بعد ذلك بأربعة شهور. ولما لم يكن للبنك فرع بكفر الزيات، نُقلت إلى فرع طنطا، وأقامت معه بكفر الزيات حتى صيف 1966 عندما نُقلت إلى القاهرة تمهيداً لولادة نجله حاتم (24/ 10/ 1966) واستطاع صاحبنا أن يعثر على شقة بحدائق شبرا قرب بيت صهره، ونقل مقر إقامته إلى هناك، وظل يسافر يومياً بالقطار إلى كفر الزيات حتى استقال من خدمة الشركة في أبريل 1967.

وللاستقالة قصة تستحق أن تُروى، فقد حصل صاحبنا على الماجستير بتقدير ممتاز، وزكَّى الدكتور محمد أنيس (عضو اللجنة) نشر الرسالة عند الأستاذ محمود العالم، رئيس هيئة الكتاب عندئذ، واستُقبلت الرسالة استقبالاََ حسناً. وسجل موضوعاً لرسالة الدكتوراه "الملكيات الزراعية الكبيرة وأثرها في المجتمع المصري 1837 - 1914" وهو موضوع يقتضي العمل على الوثائق المودعة بدار المحفوظات العمومية ودار الوثائق القومية، فكان لابد من التفرغ للدراسة، وقال له أستاذه أحمد عزت عبد الكريم إنه قد دبر له منحة تفرغ يمكنه الحصول عليها إذا وافقت جهة العمل على تفرغه.

كتب صاحبنا طلباً لرئيس الشركة شفيق حنطور يطلب منه إجازة تفرغ لمدة عام للحصول على الدكتوراه. ولما كان يعلم أن الرفض هو القرار المتوقع، فقد كتب أيضاً خطاب استقالة حمله معه عند مقابلة شفيق حنطور الذي قرأ الطلب المرفق به شهادة تفيد الحصول على الماجستير وأخرى تفيد تسجيله للدكتوراه، قرأ رئيس مجلس الإدارة طلب إجازة التفرغ ثم سأله: "تاريخ إيه اللي رايح تاخده فيه دكتوراه؟ هي دي حاجة تستحق الدكتوراه". وجد صاحبنا الفرصة مواتية لتلقي الرجل درساً لعلة لا ينسأه، فقال له: "لو أنا مابفهمش كنت قلت لسيادتك دكتوراه في الزراعة إيه دي اللي انت واخدها، والفلاح المصري اخترع الزراعة من آلاف السنين،

والفلاحين طول عمرها بتزعم من غير دكتوراه، لكن الزراعة علم، والتاريخ كمان علم، والتخصص في كل منهما يستحق الحصول على درجة الدكتوراه.. " فاحتقن وجه الرجل وقال: "طبعا مش موافق لأن الشركة مالهش مصلحة في التاريخ، إمشى يا أفندى على مكتبك وشوف أكل عيشك". فضحك صاحبنا، وقال له: "هذا طلب آخر لا تملك رفضه". وسلمه الاستقالة. فبهت الرجل، وأطرق مليًا، ثم قال: "أنت عيبك إنك ما بتقدرش العواقب.. شاب مندفع، متعرفش مصلحتك فين". ووقع على الاستقالة بالقبول.

ورغم أن صاحبنا مدين للشركة من حيث كونها فرصة عمل كانت بالنسبة له طوق نجاة من الشقاء، كان الفضل لحكومة الثورة في حصوله عليها، ورغم الخبرات العملية التي كسبها، والتي استثمرها في حياته العملية ونشاطه الأهلي خير استثمار، ونجاحه في تحقيق أمله في الدراسات العليا، وفي الزواج بمن أحب، إلا أنه كان يحس أن بقاءه في الشركة سوف يعوق حصوله على الدكتوراه، ويبدد أمله في أن يسير على درب أحمد عبد الرحيم مصطفى. كان القرار نوعًا من المغامرة لأن المنحة الدراسية محدودة المدة تتوقف على وجود الوفرة في الميزانية لتمويلها. ولكنه أقدم عليها دون تردد، على أمل أن يولد له مستقبل آخر جديد.

في مفرق الطرق

عاد صاحبنا إلى أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى حاملاً ما يفيد تركه العمل مستقياً، فلم يستحسن ذلك الموقف، ولم يستهجنه، وإنما اهتم بسؤال تلميذه عما إذا كان مرتاحاً في قرارة نفسه بهذا القرار، وعندما ردّ بالإيجاب، قال له إن أهم شيء أن يكون قرار المرء في مثل تلك الأمور المصرية نابغاً من اقتناعه الشخصي بعد إمعان التفكير فيه، وليس نابغاً من الاندفاع وعدم تقدير الأمور. كان ذلك دائماً شأن هذا الأستاذ العظيم مع تلاميذه، ينمى فيهم روح المبادرة، ويشجعهم على الإقدام على ما يقتنعون به، ولا يقف منهم موقف الواعظ.

ولكن عندما قابل صاحبنا أستاذه أحمد عزت عبد الكريم، وأبلغه بأنه قد أصبح متفرغاً تماماً للدكتوراه بعد استقالته من الشركة، لاهمه للإقدام على هذه الخطوة "المتسعة"، ولقت نظره إلى أن المنحة قد لا تمتد إلى عام آخر لأن الأمر يتعلق بمدى توافر تمويلها من فوائض بنود ميزانية الجامعة، ولكنه عاد فالتمس له العذر لأن التفرغ ضروري، فدراسة موضوع الدكتوراه تقتضي التواجد في القاهرة حيث دار المحفوظات العمومية ودار الوثائق القومية، وسأل تلميذه عما سيفعل عندما تنقطع المنحة، وهل فكر في ذلك الاحتمال عند اتخاذ القرار؟ فرد التلميذ بأن في إمكانه العمل بالتدريس بالمدارس الخاصة أو أداء أي عمل لا يعوق دراسته.

أقلقه موقف أستاذه أحمد عزت عبد الكريم، فقد رأى فيه دلائل عدم ارتياح الأستاذ لتصرفه، وخشى أن يسئ الرجل فهم موقفه، فيظن الاستقالة توريطاً له في ضرورة ضمان استمرار المنحة الدراسية. كان هذا شأن صاحبنا دائماً في كل أموره فهو يقلب الأمر على مختلف جوانبه، ويتحسب دائماً لأسوأ الاحتمالات، ويضع "السناريوهات" المناسبة لكل منها ويجهد ذهنه في البحث عن مخرج من كل منها، وبعد مقابلة الأستاذ قرر بينه وبين نفسه أن يبحث عن عمل بالقاهرة في أي مجال اعتباراً من اليوم التالي. وعندما التقى أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى بعد بضعة أيام، فوجئ عندما علم منه أن الدكتور أحمد عزت عبد الكريم معجب بحرصه على التفرغ للدراسة إلى حد التضحية بوظيفة تدر عليه دخلاً يزيد على المنحة بمقدار النصف تقريباً، رغم أنه متزوج وأب لطفل ما يزال في الشهور الأولى من عمره، وأن الأستاذ الجليل قدر للطالب عدم ارتكابه التام إلى المنحة الدراسية.

كان أحمد عزت عبد الكريم يتعامل مع طلابه بأسلوب جيل الآباء في ذلك الزمان، فهم لا يكتشفون حقيقة مشاعرهم تجاه الأبناء، حتى لا تفسدهم عبارات الإطراء والمدح. ويذكر صاحبنا أثناء إعدادة الماجستير، وتقديمه الفصول التي يكتبها للأستاذ لمراجعتها وينتظر قلقاً لساع رأيهِ وتوجيهاته، ويقدم رجلاً ويؤخر أخرى وهو في الطريق إلى لقاء أستاذه لمعرفة رأيه فيها كتب، كان يتلقى بعض الملاحظات الشكلية منه، فإذا سأله عن تقديره لما كتب، رد الأستاذ بقوله: "نصف العمى... أهو والسلام... على قد حالك". فيفزع صاحبنا ويسأل الأستاذ عن موطن التقصير وكيفية علاجه، فيقول له "أكمل للآخر وبمدين تشوف شغلك ينفع ولا لا". يشعر صاحبنا بالإحباط، ويضرب أخماساً في أسداس حتى يلتقى بأستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى فيفاجأ بقوله: "عمك (يقصد الدكتور أحمد عزت عبد الكريم) مبسوط منك خالص، ومعجب بمنهجك وأسلوبك في معالجة الموضوع، ويقول الولد ده حيطلع مؤرخ متميز". وعندما يروى له التلميذ ما سمعه من الأستاذ الجليل، يرد أحمد عبد الرحيم مصطفى بقوله: "كان دايمًا يقول لى كده واكثر... هو بيخاف لو عبر عن ارتياحه لشغل الطالب أن يركبه الغرور... ويرى أن هذا الأسلوب يحفز الطالب على بذل أقصى طاقته لتقديم أفضل ما عنده".

حصل صاحبنا على المنحة، وأعاد ترتيب أموره والتزاماته العائلية بما يتوافق مع الوضع الجديد، مع عدم المساس بما كان يساعد به والده، والاقتصاد في أمور معاش أسرته الصغيرة. وحدث ما كان يتوقعه، فتوقفت المنحة بعد ثلاثة شهور لنفاذ البند، فأعاد أستاذه تمويلها (وكان قد أصبح مديرًا للجامعة). وتصادف في الشهر الثالث من تفرغه للدراسة أن نُشر إعلان بالصحف عن شغل وظيفة معيد تاريخ حديث بكلية الآداب جامعة القاهرة، نُص فيه على تفضيل من يحمل درجة الماجستير في التخصص، فسارع صاحبنا بتقديم أوراقه إلى كلية الآداب، بعد أن سأل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى الرأى، فنصحته بالتقدم ظنًا منه أنها إحدى مفاجآت الدكتور محمد أنيس (أستاذ التاريخ الحديث بآداب القاهرة) وكان عضوًا بلجنة مناقشة رسالة الماجستير وأبدى إعجابه بالطالب إلى حد استهلال مناقشته للطالب بالقول "لقد قُدر لهذه القاعة أن تشهد مولد مؤرخ جديد من المدرسة الاجتماعية". فاعتبر أحمد عبد الرحيم مصطفى أن الإعلان عن الدرجة في هذا التوقيت لابد أن يكون مقصودًا، واستطرد قائلاً "ده أسلوب محمد أنيس، لا يكشف لأحد عما عقد العزم عليه". وهكذا تقدم صاحبنا إلى الكلية بأوراقه معتمدًا على وجهة نظر أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى، وعندما التقى أستاذه أحمد عزت عبد الكريم في سمناره الشهير (يوم الخميس من كل أسبوع)، وذلك بعد ثلاثة أيام من التقدم

للوطفة، زف إلىه النبأ، ففوجى به بغضب وبلومه لتقديمه الأوراق دون الرجوع إليه. ولم يشأ أن يقول له صاحبنا إنه استشار أحمد عبد الرحيم مصطفى، الذى كان حاضرًا، ولم يعلق على كلام الأستاذ، الذى أطرقت مليًا، ثم قال للطالب بلهجة حازمة "لازم أشوفك بكرة الساعة العاشرة صباحًا".

وفى العاشرة من صباح الجمعة كان يجلس إلى الأستاذ الجليل فى منزله بمنشية البكرى، الذى بادره بالقول: "إنت فاكرك الحكاية إيه؟ هى وكالة من غير بواب؟ إزاي نخش إعلان مش بتاعك؟" فرد صاحبنا "يا افتندم دا إعلان عن وظيفة خالية منشور فى الصحف يعنى مفتوح لأى مواطن مصرى، ولما كنت مواطنًا مصريًا، رأيت من حقى أن أتقدم طالما كانت الشروط تنطبق على". وأطرق مليًا ثم استطرد قائلاً: "أنا فاهم غامًا أن الجامعة يحكمها قانون يحدد طريقة فرز وتقييم المتقدمين، ولا بد أن يكون هو واحدًا بين مجموعة من المتقدمين، قد يكون بينهم من يفضل، ولكنه لا يجد ميرزا يمنعه من التقدم للوظيفة". هنا قال الأستاذ: "الإعلان ده نازل لواحد معين، ودخولك معاه يسبب لنا الحرج، ومفيش حل غير إنك تروح بكركه تسحب ورقك"

بهت صاحبنا، ونفر عرقه الصعبدى (كما يفعل دائمًا عندما يحس أن ثمة شبهة مساس بكرامته) وقال للأستاذ: "يا افتندم أنا مواطن لى نفس حقوق من نزل الإعلان خصيصًا له... والصالح العام يقتضى أن تُعطى الفرصة للأفضل، فإذا كان يفضلنى فهذا حقه، أما إذا كنت أفضله فلن أتنازل عن حقى... ولا أرى فى ذلك ما يسبب الحرج لسيادتكم".

تهدد الأستاذ وسادت فترة صمت مطبق، فهم الطالب منها أنها دعوة للانصراف، فاستأذن فى الانصراف، وهنا قال الأستاذ: "ما فكرتش تتصل بالدكتور محمد أنيس وتستأذنه قبل التقديم"، فأجاب بالنفى لأنه ظن أن الإعلان دعوة عامة للمتقدمين، لا يتطلب استئذان أحد، وأنه سوف يتصل بالدكتور محمد أنيس إذا رأى الأستاذ ذلك، فنصحته الأستاذ بالاتصال به، وأن يبادر بسحب أوراقه إذا أبدى أنيس استياءً من دخوله الإعلان أو عدم الترحيب به.

خرج صاحبنا من بيت الأستاذ ليتصل بالدكتور أنيس من أول تليفون صادفه، وعندما ذكر اسمه رحب به الدكتور أنيس وقال له أنه كان على وشك الاتصال بالدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ليكلف صاحبنا بالاتصال به، لأنه زكى نشر الرسالة عند محمود العالم رئيس هيئة الكتاب، وطلب منه الاتصال بالأستاذ العالم، وأعطاه أرقام تليفوناته بالمكتب والمنزل، ولم يشر إلى الإعلان عن وظيفة المعيد من قريب أو بعيد، فأبلغه صاحبنا بما أقدم عليه، فقال: "كويس أنك قدمت.. هائل". وانتهت المكالمة بالشكر على تدبير فرصة النشر.

اتصل صاحبنا بأستاذه أحمد عزت عبد الكريم، وأبلغه بتفاصيل ما دار بينه وبين محمد أنيس في المكالمات التليفونية فقال: "إعني تعلق أمل على الكلام... لأن معنى كده تجميد الإعلان... على كل شوف شغلك، وشيل الموضوع ده من دماغك".

كان صاحبنا يحلم بأن يجد لنفسه مكانًا بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ظلًا منه أنها المؤسسة المثل في البلاد باعتبارها تضم صفوة عقول الأمة، وظلًا منه أنها المؤسسة الوحيدة بمصر التي تجدد موقع الفرد فيها حسب قدراته العلمية، وأن العطاء العلمي هو معيار التقييم في الجامعة، فكانت تلك البداية لا تبشر بالخير.

وفي الأسبوع التالي التقى أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى، وعلم منه بتفاصيل الموضوع كما سمعه من الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ومن الدكتور محمد أنيس، فالدرجة أعلن عنها خصيصًا لسكرتير مدير جامعة الإسكندرية الذي حصل على درجة الماجستير من قسم التاريخ بآداب الإسكندرية بتقدير ممتاز. وطلب رئيس الجامعة من رئيس قسم التاريخ هناك أن يعلن عن درجة معيد خالية بالقسم ليُعين عليها السكرتير، فرفض رئيس القسم. ولما كان السكرتير أنيرًا لديه، فقد طلب من صديقه الحميم عبد اللطيف أحمد علي (عميد آداب القاهرة) أن يؤدي له خدمة بتعيين السكرتير معيّدًا بآداب القاهرة، ثم يتم نقله بعد ذلك بدرجة إلى آداب الإسكندرية، وهو إجراء يدخل في سلطة مدير الجامعة، ولا يملك رئيس قسم التاريخ بآداب الإسكندرية الاعتراض على النقل، ولما كان عبد اللطيف أحمد علي رئيسًا لقسم التاريخ (في الوقت نفسه) فقد اتخذ قرار الإعلان دون الرجوع إلى الدكتور محمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث، ومن هنا جاء ترحيب أنيس بتقديم صاحبنا إلى الدرجة، لأنه يتميز في درجات اللسانس عن الشخص الذي نُشر الإعلان من أجله، وبذلك يحبط مساعي العميد، فيضطر إلى تجميد الإعلان وينتهي الموضوع عند هذا الحد.

عجب صاحبنا للطريقة التي تُدار بها أمور التعيين في سلك أعضاء هيئة التدريس، وشعر بخيبة الأمل والمرارة لأنه رأى في هذه الواقعة لونًا من الفساد أخطر مما رآه في الشركة التابعة للقطاع العام التي استقال منها. وزاده هذا الموضوع إصرارًا على التمسك بموقفه. وعندما أبلغ أستاذه أحمد عبد الرحيم بذلك قال له: "كيفك... بس لو اضطرروا يعينوك حيحطوك في دماغهم، وعبد اللطيف أحمد علي لن يغفر لك"، ووجه انتباه صاحبنا إلى أن المنحة الدراسية التي خصصها له الدكتور أحمد عزت عبد الكريم هي مقدمة لتعيينه معيّدًا بآداب عين شمس، وأن عليه التذرع

بالصبر، وأن يستجيب لنصيحة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ومسحب أوراقه. فأصر صاحبنا على موقفه، وأكد لأستاذه أن خوض التجربة حتى نهايتها ضرورى بالنسبة له حتى يرى مدى التناقض بين الشعارات المرفوعة والمبادئ المعلنة، وبين الممارسة على أرض الواقع.

كان صاحبنا يتميز على المتقدم الآخر فى الماجستير باقتران تقدير الامتياز بالتوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة، وفى اللىسانس بزيادة مجموع درجاته عن درجات المتقدم الآخر، فاتخذ مجلس كلية الآداب قرارًا بأن يكون معيار تحديد الأصلح للوظيفة هو درجات التاريخ الحديث باللىسانس، وطالب المتقدمين بتقديم شهادات معتمدة بدرجات التاريخ الحديث. ولما كانت درجات صاحبنا فى التاريخ الحديث تزيد فى مجموعها أكثر من عشر درجات عن المتقدم الآخر، فقد أسقط فى يد العميد، لأنه وجه مجلس الكلية إلى الأخذ بمعيار لم يعد هناك مفراً من الالتزام به، فقرر المجلس تعيين صاحبنا فى الوظيفة.

وهكذا، قُدر لصاحبنا أن يصبح معيدًا للتاريخ الحديث بقسم لا يرغب فى انضمامه إليه، ويعتبره دخيلًا، فهو من عين شمس، وكان أستاذة جامعة القاهرة تملكهم عقدة استعلاء على جامعة عين شمس، وفجع كثيرًا عندما وجد العقدة نفسها عند محمد أنيس.

فى أول لقاء معه بعد تسلم العمل بالكلية فاجأه محمد أنيس بطلب تحويل الإشراف على رسالته للدكتوراه إلى آداب القاهرة، متعللاً باختلاف المستوى فى جامعة القاهرة عنه فى عين شمس، ولابد من الاطمئنان إلى سلامة تكوينه العلمى حتى يُعين مدرسًا بآداب القاهرة بعد حصوله على الدكتوراه، أما إذا حصل على الدكتوراه من عين شمس، فقد يظل معيدًا إلى الأبد!!

أحس صاحبنا بالامتهان، ونفر العرق الصعبدى عنده من جديد، وقال للأستاذ المرموق: "إننى مندهش لسماح هذا الكلام منكم، فلم يمض على اشتراككم فى مناقشى رسالتى للماجستير سوى عام واحد، ولأزال الجميع من حضروا المناقشة يذكرون امتداحكم للرسالة وصاحبها، فهل كان ذلك مجرد مجاملة لآل عين شمس، أم كان تعبيرًا عن قيمة العمل؟ إننى لو طلبت منكم نقل الإشراف على الدكتوراه إليكم لوجب عليكم احتقارى ورفض طلبى، لأننى لو أدرت ظهرى اليوم لأساندتى الذين لعبوا دورًا كبيرًا فى تكوينى، كان ذلك دليلًا على انتهازيتى ونكرانى للجميل، وكان معناه أئنى سوف أبيعكم عندما تسنح لى أول فرصة... إن ما تطلبه منى مستحيل التحقيق لأنه يتناقض مع خلقى". فأدار له الأستاذ ظهره وانصرف غاضبًا، وظل يهمله تمامًا نحو أربعة شهور، ثم ذاب الجليد بين الطرفين تدريجيًا، ولكن ظل صاحبنا طالبًا للدكتوراه بآداب عين شمس، حيث حصل على الدكتوراه فى يناير 1971.

كان قسم التاريخ بأداب القاهرة مقسماً إلى شيع وأحزاب، لا علاقة للعلم ومدارسه بها، بل كان العلم لا يظهر على السطح إلا لخدمة غرض شخصي إن إيجاباً أو سلباً. ولكن البحث العلمي، والمنافسة في مجاله، كانت بعداً غائباً في ذلك القسم، أحقاد وإحن وصراعات قديمة بدأت بين جيل الرواد، أورثها كل منهم لتلاميذه الذين أجادوا الزلفى والملق حتى يستطيعوا الحياة في ذلك المناخ غير الصحي، فالويل كل الويل لمن يكتشف أستاذه أن له صلةً بمعسكر خصمه، وكما يحدث في الخصومات السياسية، كان كل طرف يقرب إليه من ينقل أخبار الطرف الآخر، وأجاد بعض هؤلاء لعبة "العمليل المزدوج" حتى يضمن مساندة الجميع له بحساباته من أتباعهم، فإذا كُشفت لعبته كان في ذلك نهايته.

ساعد على إشاعة تلك السلبيات بين طلبة الدراسات العليا بالقسم، أنه كاد يخلو من المعيدين، فلم يكن به (حين تسلل صاحبتنا) سوى أربعة معيدين، واحد في كل فرع من فروع التخصص الأربعة: قديم، وإسلامي، ووسيط، وحديث. وكان صاحبتنا الخامس بين المعيدين والثاني بين معيدي التاريخ الحديث. وظلت الحال على هذا المنوال حتى أواخر عقد السبعينيات عندما حصل كل المعيدين على الدكتوراه (فيها عدا معيد تاريخ حديث استقال لمرور خمس سنوات دون حصوله على الماجستير) ولم يعد هناك معيد واحد. ولم يفتح رئيس القسم عندئذ الباب لتعيين معيدين جدد، بل واره قليلاً لتعيين بنت أحد أساتذة القسم التي حصلت على الليسانس من الكويت أثناء وجود أبيها بالإعارة هناك، ثم عُينت بضعة شهور بأداب المنيا، لتُنقل إلى آداب القاهرة، أما المعيدة الأخرى التي تم تعيينها فكانت ابنة أحد أصدقاء رئيس القسم. فلم تكن تربية الكوادر من اهتمام ذلك القسم، والكثير من أقسام الكلية الأخرى، بحجة الحاجة إلى التدقيق في الاختيار، ونادراً ما كان ذلك الاختيار يصيب أصحاب الكفاءة، فإذا أصاب بعضهم كانت الزلفى للأستاذ الباب الذي يوصله إلى نيل حقه.

وهكذا ظل التطلع إلى التعيين يراود طلاب الدراسات العليا (وهو تطلع مشروع ما في ذلك شك)، ولكن السعي لتحقيقه جعل الكثيرين يتخذون مواقعهم في أحد المعسكرات التي وجدت بالقسم، مع محاولة استئثار عطف أحد المعسكرات الأخرى خفية. جو خائف غريب واجهه صاحبتنا، ذلك الدخيل الذي هبط على القسم دون استئذان. حاول في البداية أن يقيم علاقة طبيعية مع الجميع، فلم يلق استجابة سوى من الدكتور سعيد عاشور الذي درس عليه في مرحلة الليسانس بأداب عين شمس، أما عبد اللطيف أحمد على الذي درس عليه أيضاً وتأثر به - علمياً - تأثراً كبيراً فكان لا يطبق رؤية ذلك المعيد الذي أفسد عليه فرصة تقديم خدمة لصديقه

مدير جامعة الإسكندرية، حاول -ذات مرة- إهائته أمام الملأ بعد إحدى المحاضرات بمقر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، فناداه: "إنت يا.. إنت" فلم يرد عليه وتجاهله، فكرر النداء "إنت يا عباس... إزاي تكون بتشتغل عندي وما بتجيش الكلية؟!" فرد عليه بصوت جهورى: "أنا مش شغال عند سيادتك أنا معيد بجامعة القاهرة ورئيس المسئول عن متابعة عملى هو أستاذ التخصص"، فرد العميد: "لكن عليك واجبات للقسم لازم تعملها، تعالى قابلنى بكرة الساعة عشرة".

كان صاحبنا حريصاً على ملازمة الدكتور أنيس يوم وجوده بالكلية، وكان لا يحضر سوى يوم الخميس لإلقاء محاضراته على طلبة الليسانس، حيث كان مشغولاً بمهام موقعة في الاتحاد الاشتراكي بأمانة الدعوة والفكر، بالتدريس بمعهد الدراسات الاشتراكية، وحيثما وجد أنيس بالكلية أحاط به الأصدقاء والمريدون: صحافيون، بعض أساتذة الجامعة، وغيرهم، فكانت حجرة التاريخ الحديث تزدهم بهم يوم الخميس، وتصبح قاعة صفصفا بقية أيام الأسبوع. وكان صاحبنا يحضر في التاسعة صباحاً، لأن الأستاذ يلقى محاضراته في الثامنة وينتهيها في التاسعة (بدلاً من العاشرة)، ثم يقضى الوقت حتى الواحدة أو الثانية بعد الظهر في أحداث تتناول الشأن العام، يطرح فيها على زواره تحليله للمواقف السياسية، ويردها إلى أصولها التاريخية بأسلوب منهجي أخاذ. وكانت مواظبة صاحبنا على حضور تلك الجلسة (رغم تجاهل أنيس له لمدة ثلاثة شهور أو أربعة على الأقل)، ومشاركته في المناقشات، وطرح رأيه فيها يتم النقاش حوله، سبباً في إذابة الجليد وجسر الفجوة التي حرص الدكتور أنيس على وجودها خلال فترة التجاهل، وتحولت العلاقة إلى ود وصداقة كادت تصل إلى مستوى علاقته بأستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى.

وفي مجلس أنيس تعرف صاحبنا إلى أحمد عباس صالح، وسعد زهران، وإبراهيم صقر، وحسام عيسى، وحلمى شعراوي، وجلال السيد. وعرف عن طريقه كامل زهيرى، وعمود العالم، وغيرهما. فكان لهذه الجلسات دورها الأساسى في تكوينه الفكرى والمنهجى. كما أنشأ محمد أنيس له فرصة الكتابة بمجلة "الكاتب" (وكان عضواً بمجلس تحريرها)، كما أشركه في "قسم الأبحاث" الذى أقامته جريدة الجمهورية رداً على إقامة جريدة الأهرام لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (وكان التنافس على أشده عندئذ بين دار التحرير والأهرام) فكان أنيس مشرفاً على القسم، يعمل معه جلال السيد، وفتحى عبد الفتاح، وأميمة أبو النصر (من محررى الجمهورية) إلى جانب بعض المتخصصين من الخارج يذكر منهم جمال نوير، وآخرين من المتخصصين في الاقتصاد والتخطيط والعلوم السياسية، انتقام الدكتور أنيس من بين تلاميذه

بالمعهد الاشتراكي، إضافة إلى صاحبنا الذي انضم إلى القسم كخبير بشئون العمل والعمال والنقابات. واتجه جل نشاط القسم إلى معالجة قضايا التنمية بمختلف أبعادها: الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والبحث في أسس تهيئة المناخ لنجاح التجربة الاشتراكية. وكانت البحوث تُنشر على صفحة كاملة من "الجمهورية" بعدد الخميس (الأسبوعي)، ولكن بعد أن تخرج من تحت يد الرقيب، ويذكر صاحبنا أنه قدم دراسة عن أوضاع العمال في القطاع العام ليُنشر على صفحة كاملة فحوّلها الرقيب إلى ربع صفحة، لا يستطيع القارئ -مهما بلغ من الذكاء- أن يفهم منها شيئاً، فقد حُذفت فقرات كاملة متتالية، هنا وهناك، ثم أعيد صف ما بقي من فقرات بعضها وراء البعض، دون أن تُعاد صياغتها. وترك أنيس قسم الأبحاث بعد خلاف مع فتحي غانم (رئيس التحرير عندئذ) وأصبح فتحي عبد الفتاح مشرفاً على القسم، فاشترك صاحبنا معه في المجموعة التي تدرس أوضاع القطاع العام في صياغة ما بقي من حلقات الدراسة، وجاء النشر مهيناً لكل من يحرص على سمعته، بعدما أطاح مقص الرقيب أو قلم رئيس التحرير بمعظم الفقرات التي تكشف السليبات المترتبة على أسلوب إدارة القطاع العام، فأثر ترك القسم.

كذلك أشرك الدكتور أنيس صاحبنا معه في "مركز تاريخ مصر المعاصر" التابع لدار الكتب والوثائق المصرية منذ تأسيسه على يديه حتى قبيل تنحيه عن الإشراف عليه، فعمل صاحبنا معه مشرفاً على الباحثين إلى جانب بعض أعضاء هيئة التدريس، وشهدت فترة العمل بالمركز فتور العلاقة ثم توترها لأسباب تتعلق بشخصية صاحبنا، وحساسيته الشديدة لما يرى فيه استغلالاً ماساً بكرامته، ورغم أنه واجه الأستاذ القدير بموقفه صراحة، وجهاً لوجه دون أن يشرك في ذلك طرفاً ثالثاً، لم يقبل الأستاذ بذلك وبالف في موقفه، فكان يصف صاحبنا -كلما سمع اسمه- بأنه كان "عميلاً للمباحث" دُس عليه دساً.

ورغم ذلك يبقى فضل محمد أنيس على صاحبنا عميقاً فقد تعلم منه الكثير، رغم أنه لم يكن تلميذاً مباشراً له، وكان له فضل إتاحة الفرصة أمامه لنشر رسالته للمماجستير التي استُقبلت استقبالاَ حسناً من الوسط الثقافي، وحظيت بثلاثة عروض في مصر وعرض بسوريا وآخر بالمغرب، في أهم الدوريات الثقافية والسياسية، فإذا أضفنا إلى ذلك فرصة النشر في "الكاتب"، وفي "الجمهورية" أيام قسم الأبحاث، أدركنا أن الذبوع النسبي لاسم صاحبنا في الوسط الثقافي الوطني على نحو لم يتحقق لمن برز من أقرانه إلا بعد عدة سنوات، يعود الفضل فيه لمحمد أنيس دون أدنى شك. ويحرص صاحبنا في كل مناسبة عامة أو خاصة على تأكيد أنه مدني في تكوينه

العلمي لثلاثة من أعظم أساتذة التاريخ الحديث في مصر والوطن العربي هم: أحمد عزت عبد الكريم، وأحمد عبد الرحيم مصطفى، ومحمد أحمد أنيس. وسيظل هذا موقعه إلى أن يلقاهم جميعاً في رحاب الله، عندما تفرغ كأس الأجل.

ورغم أهمية دور أحمد عبد الرحيم مصطفى في تكوين صاحبنا واتساع نطاقها، إلا أن دور أحمد عزت عبد الكريم كان تأسيسياً تطبيقياً، فإذا كان قد تعلم المنهج من عبد الرحيم وأنيس، فقد تعلم أصول الكتابة، وفن تحرير الأعمال العلمية المشتركة، وتنظيم الندوات العلمية وإدارتها، وأصول الترجمة، تعلم ذلك كله على يد أحمد عزت عبد الكريم، وظل يتعلم منه حتى قبيل رحيله عندما ساعده في تحرير الكتاب الذي ضم بحوث ندوة "البحر الأحمر في التاريخ والسياسة المعاصرة" الذي قُدم للطبعة قبل وفاة الأستاذ الجليل بأسبوع واحد، وصدر عقب وفاته.

وما تعلمه صاحبنا من منهج ومهارات علمية على أيدي أولئك الأساتذة المعلقة الثلاثة، كان بمثابة العمود الأساسي التي قام عليها بناء قدراته العلمية، وحياته الأكاديمية. والكثير من القيم الخلقية الأكاديمية التي التزم بها، تعود إلى تأثير أحمد عزت عبد الكريم وأحمد عبد الرحيم مصطفى في تكوينه.

ولعزت عبد الكريم مكرمة لا تُنسى يدين له بها صاحبنا، عندما نصب رجال المباحث العامة شباكهم حوله وهو في مفرق الطرق عشية حصوله على المنحة الدراسية، فقد كان محمد يوسف المدرك من بين المصادر التي اعتمد عليها أثناء إعداد رسالة الماجستير عن الحركة العمالية في مصر، وكان نقابياً شيعياً، وقيادياً على مستوى الحركة العمالية الدولية، تم اختياره عام 1946 عضواً بمجلس إدارة اتحاد النقابات الدولي، وقد التقاه صاحبنا غداة خروجه من المعتقل بعد خمس سنوات ونصف قضاها بسجن أوردي أبو زعبل ومعتقل الواحات، وقدم لصاحبنا مادة مهمة. وبعد انتقال صاحبنا للإقامة بالقاهرة عام 1966 في أعقاب حصوله على الماجستير استمر على صلة بمحمد يوسف المدرك. فكان المدرك يزوره كل يوم جمعة بمنزله بحدائق شبرا، ويقضي سحابة اليوم معه، يصلان الجمعة معاً، ويتناول الغذاء مع أسرته الصغيرة، وينصرف حوالى الخامسة أو السادسة مساءً. وكان هذا الوقت يُقسم بين مناقشة تدور حول الحركة الشيوعية، ودور العمال فيها. وحول ذكرياته التي كان يصوغها صاحبنا في سلسلة من المقالات تُشر بنشرة الثقافة العمالية باسم المدرك لقاء خمس جنيهاً عن كل مقال من المقالات الذي بلغت عشر مقالات، لم يُنشر منها إلا حوالى خمسة، حصل المدرك نظيرها على 25 جنيهاً في وقت لم يكن يملك فيه قوت يومه، وكان لعاصم الدسوقي (صديق عمره) فضل المساعدة على نشر

المقالات، التي ربما جاء توقف نشرة الثقافة العالية عن نشرها لأسباب تتصل بما تعرض له صاحبنا.

كان المدرك تحت رقابة المباحث العامة الذي رصدت تردده على بيت صاحبنا. وتلقى الأخير استدعاء من المباحث لمقابلة النقيب أحمد إدريس في السادسة من مساء اليوم التالي، فذهب إلى هناك ليلتقى ذلك الضابط الصغير المغرور الذي "لطعه" ساعتين قبل أن يستقبله ليبدأ معه ما كان شبيهاً بالتحقيق بحضور كاتب يسجل كل كلمة، وبعد نحو الساعة من الأسئلة الغريبة عن تاريخ حياته وعلاقاته وأقاربه وأصدقائه، سأله أحمد إدريس عن اسم لم يرد في إجاباته هو محمد يوسف المدرك. ورد عليه صاحبنا بقوله: "ياه.. كل الهيصه دى عشان المدرك... ده حطام إنسان.. ولو كان في بلد ثانية لنال ما يستحق من تكريم... يتعمل له تمثال". فأصاب السعار أحمد إدريس، وطلب من الكاتب تسجيل كل تلك الكلمات. وانتهى التحقيق حوالى التاسعة مساءً طالباً منه ألا يذكر هذا اللقاء لأحد، وأن يقيه سرّاً حرصاً على مصلحته.

وبعد أسبوعين تلقى استدعاء آخر لمقابلة الضابط حسن المصيلحي (رئيس قسم مكافحة الشويعه) في السادسة من مساء اليوم التالي، ولم يستيقه المصيلحي سوى نصف ساعة قابله بعدها، ودار معه حديث حول المدرك بدأه المصيلحي بقرأة العبارات السابقة التى ذكرها صاحبنا في التحقيق الذى أجراه أحمد إدريس معه. واتجه صاحبنا في ترير استمرار صلته بالمدرك بالعطف على رجل في حاجة للمساعدة، مؤكداً أن الوقت الطويل الذى يمضيه في بيته يتحدث فيه عن ذكرياته. واحتج على طريقة الاستدعاء التى تجعله موضع الشبهات عند جيرانه، وعرض على المصيلحي أن يبقى عندهم حتى يتأكدوا من سلامة موقفه، فضحك المصيلحي قائلًا: "دا احنا ضيافتنا صعبة، ربنا يكفيك شرها"، وبعد أن تصفح نسخة من رسالة الماجستير المنسوخة على الآلة الكاتبة (ولم يكن الكتاب قد ظهر بعد) وأبدى بعض الملاحظات حول ما وقعت عليه عينه من معلومات، واحتفظ بالنسخة لديه، وطلب من صاحبنا أن يتصل به تليفونيا (وأعطاه الرقم) بعد أسبوعين ليحدد له موعداً يتناقش معه فيه حول ما جاء برسالته. وانتهى اللقاء حوالى الساعة الثامنة والنصف مساءً.

ولما كان صاحبنا قد ذكر للمصيلحي أن موضوع الماجستير من اختيار الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، فقد حرص على إبلاغ ذلك لأستاذه حتى يكون على علم بما ذكره بهذا الخصوص، فاتصل به تليفونيا فور خروجه من المباحث العامة بلاطوغلى، و طلب مقابلة عاجلة معه، فسأله عن المكان الذى يتحدث منه، فقال له: "لاطوغلى"، فطلب منه الحضور على الفور، ووصل إلى

منشية البكري حوالى العاشرة مساء، ووجد الأستاذ الجليل في انتظاره في شرفة منزله. وأطلعه على جليلة الأمر، فاستحسن ما ذكره للمصيلحي من نسبة اختيار الموضوع إليه، ونصح تلميذه بقطع علاقته بالمدرّك، وطلب منه أن تتولى زوجته الاتصال بالأستاذ تليفونيا إذا تعرض للاعتقال في أى وقت مساء اليوم نفسه أو صباح اليوم التالى للاعتقال، وطلب منه الحضور إلى مكتبه بالجامعة العاشرة صباحا.

قضى صاحبنا ليلة قلقة لم يذق فيها طعم النوم إلا عند الفجر، وهُرع في الصباح إلى مكتب مدير الجامعة بقصر الزعفران حيث التقى أستاذه في العاشرة، فقال له ألا يذهب إلى لقاء أحد من ضباط المباحث العامة إذا استدعوه، وأن يتصل به فور تلقيه أى استدعاء، وأكد له أن الموضوع انتهى ولكن عليه قطع صلته بالمدرّك، وكان ذلك أشق الأمور على نفسه، ولكنه استجاب لطلب أستاذه الذى أنقذه من التعرض لمتابعب لا قبل له بها، كان أبسطها الاعتراض على تعيينه بالجامعة الذى تم بعد أربعة شهور من تلك الواقعة، فكان موقف أحمد عزت عبد الكريم أبونا نبيلًا وشجاعًا.

حصل صاحبنا على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة، وذلك في يناير 1971، وتقدم إلى رئيس قسم التاريخ بأداب القاهرة (الدكتور محمد جمال الدين سرور) بطلب -للإعلان عن درجة مدرس- يفيد حصوله على الدكتوراه، مرفقًا به شهادة من جامعة عين شمس، فقال له رئيس القسم: "لا يا سيد.. إنت من عين شمس ومكانك مش هنا.. كمان الدكتور أنيس مش عايزك". فنفر العرق الصميدى مرة أخرى، ورد صاحبنا على رئيس القسم بقوله: "يادكتور أنا مش شغال في طابونة، تقولى مش عاوزينك خد حسابك وروّح.. ولا أنا خدام عندك ولا عند الدكتور أنيس أنا أعمل في مؤسسة يحكمها قانون، وقد قدمت لك طلب مكتوب فرد علىّ كتابة بالرفض إن شئت، وسوف أحصل على حقى شتتم أم أبيتم". فقال الرجل: "يابنى أنا ماليش ذنب، لا القسم عاوزك، ولا أستاذ التخصص عاوزك وأنصحك ترجع للدكتور عزت عبد الكريم".

كان الدكتور محمد أنيس قد أغير لجامعة قسطنطينية بالجزائر عندما دعتّه ظروف خاصة إلى الاعتماد عن مصر مدة عام. وقبل إنه قبل سفره طلب من يحيى هويدى (عميد الكلية) ورئيس القسم (محمد جمال الدين سرور) ألا يتم الإعلان عن وظيفة مدرس عند حصول صاحبنا على الدكتوراه إلا بعد عودته من الإغارة، ولم يكن القانون يسمح عندئذ بالترقية من وظيفة إلى أخرى بغير طريق الإعلان، بقصد إتاحة الفرصة أمام الجامعة للحصول على أفضل وأكفأ العناصر.

ولكن هذه الآلية أسيء استخدامها لإذلال من يحرص على كرامته ويأبى التزلف للأساتذة، فتُعطى الإجراءات لتستغرق شهوْرًا بالنسبة لوظيفة مدرس، أو يتم الإمعان في إذلال المعيد الذى يعلن له عن وظيفة مدرس بتحريض بعض حملة الدكتوراه لمنافسته في الإعلان، وقد يُعين آخر من الخارج، ويُهدر حق المعيد في التعيين. ويزداد استخدام الإعلان أداة لإذلال من يستحق الترقية لوظيفة أستاذ مساعد أو أستاذ، وقد تُستخدم معايير التقسيم المزدوجة لتعيين متقدم من الخارج لأسباب لا يدخل العلم طرفاً فيها. وإذا كان قانون تنظيم الجامعات الحالى قد حاول حل تلك المعضلة، ففُضى بتكليف أوائل الخريجين معيدين بأقسامهم وفق شروط معينة، ونص على ترقية عضو هيئة التدريس في حالة إجازة لجنة الترقّيات لأعماله، بطريقة آلية دون الحاجة إلى إعلان، فإن هذا (الإصلاح) حوّل الجامعة إلى مصلحة حكومية، وملأها بالموظفين الذين يحملون درجات الأساتذة، دون أن تكون لهم مقوماتها وخصائصها.

ذهب صاحبنا إلى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ليحده على علم بالتفاصيل عن طريق يحيى هويدى (عميد الكلية) ومحمد جمال الدين سرور (رئيس القسم). ونصحه الأستاذ بصرف النظر عن المطالبة بالتعيين بأداب القاهرة والانتظار إلى أبريل (بعد ثلاثة شهور) ليتم الإعلان عن درجة مدرس بأداب عين شمس يتقدم لها، ويعود بعد ذلك إلى بيته العلمى بعد الاغتراب، فرفض صاحبنا التنازل عن حقه الذى كفله له القانون، وعندما سأله الأستاذ عن السبب، "هل لأن جامعة القاهرة لها قبة وجامعة عين شمس مالهاش؟" أجاب صاحبنا "إن ذلك يعنى عنده الإهانة والانكسار، وهو لا يقبل بهما". فعاد الأستاذ الجليل النبيل يلفت نظره إلى أن إصراره على التعيين سيؤدى في النهاية إلى تعيينه، ولكن الإجراءات ستأخر شهوْرًا طوال، فإذا عُين مدرسًا سيقبى كذلك إلى الأبد، لأنهم لن يعلنوا له عن وظيفة أستاذ مساعد عندما يستحق الترقية. فقال صاحبنا لأستاذه: "سوف أتبع حكمة جمعا عندما قبل مهمة تعليم الحसार الكلام" ضحك الرجل، وقال له (للمرة الأولى في حياته): "يعجبني فيك الاعتداد بالنفس، والتمسك بحقك، حاول معاهم فإذا لم توفق، مكانك محفوظ بأداب عين شمس".

عاد صاحبنا لمقابلة رئيس قسم التاريخ بأداب القاهرة وأبلغه انه أقتنع الدكتور عزت بوجهة نظره، ولذلك يطلب ردًا مكتوبًا على طلبه السابق، فوعده الرجل خيرًا. وبعد أسبوع عُقدت الجلسة الشهرية لمجلس القسم واتخذت قرارها "بإنشاء" درجة مدرس، وأبلغه رئيس القسم شفهيًا بالقرار. وعندما ذهب إلى إدارة شئون أعضاء هيئة التدريس للاستعلام عما تم أحالوه إلى مدير الميزانية (محمود غباشى) الذى أفهمه أن القرار يقصد به تعطيل تعيينه لمدة عامين لأن إنشاء

الدرجة يقتضى موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وهى إجراءات تستغرق عاما، ولا يتم إنشاء الدرجة إلا فى ميزانية السنة التالية لها. أما القرار المناسب فهو "تدبير" درجة، لأن هناك 300 درجة مدرس بكل جامعة بقرار من جمال عبد الناصر منذ مؤتمر المبعوثين الذى عُقد بالإسكندرية فى منتصف الستينات لىتم الإعلان عن الدرجة فوراً عند عودة المبعوث أو حصول أحد المعيدين بالداخل على الدكتوراه. وعندما استعلم مدير الميزانية من بعض المصادر الخاصة به عن سبب موقف القسم والكلية من هذا المعيد، وتأكد من أن المسألة مجرد الرغبة فى إذلاله، تعاطف معه وأعد مذكرة لرئيس الجامعة مستخدماً كلمة "تدبير" درجة، وحصل على موافقة رئيس الجامعة فى الحال، وحمل بنفسه خطاب الرد على طلب الكلية وسلمه بنفسه إلى العميد.

استمر القسم فى لعبة المماطلة، فاتخذ بعد شهر قراراً بتخصيص الدرجة للتاريخ الحديث، وفى الشهر التالى له اتخذ قراراً بالإعلان عن الدرجة، وهى آلية التأخير المعتادة التى تحول قراراً يمكن اتخاذه فى جلسة واحدة، إلى ثلاثة قرارات. فإذا أضفنا شهراً للإعلان وشهرين للفحص استغرقت العملية كلها ستة شهور، وهى تتم اليوم فى ظل القانون الحالى فى شهر واحد.

بعد سبعة شهور من الحصول على الدكتوراه عُين صاحبنا مدرساً، ولم يُتخذ القرار إلا بعد عودة محمد أنيس من الإعارة، وظل منبوءاً حتى سفره إلى اليابان فى مهمة علمية، فكان نصيبه من أعباء التدريس مادة واحدة (تاريخ مصر الحديث) لطلبة ليسانس المكتبات، وعندما عاد من اليابان قام بتدريس المادة ذاتها مدة عامين حتى أُعير إلى قطر. ولم ينل فرصته كاملة للتدريس بالقسم إلا بعد عودته من الإعارة، وكان قد أصبح أستاذاً مساعداً.

في بلاد الشمس

بعد مرور شهر واحد على حصوله على الماجستير تعرف صاحبنا إلى باحث ياباني، كان يقضي عامين بمصر لجمع المادة العلمية والكتب والاتصال بالأساتذة، وكان نشاطه العلمي بالقاهرة تحت إشراف الدكتور محمد أنيس، الذي أعلمه برسالة صاحبنا ومن ثم فقد حرص على لقائه، ورتب اللقاء سيد سالم -أحد تلاميذ أنيس- في بيته بالسيدة زينب، حيث دار حديث بالإنجليزية بين الطرفين على مدى ساعتين. أما الباحث الياباني فهو إيتاجاكي يوزو الذي كان يعمل -عندئذ- بمعهد لغات وثقافات آسيا وإفريقيا التابع لجامعة طوكيو للغات الأجنبية، وقد انتهت مهمته العلمية بعد هذا اللقاء بثلاثة شهور (مارس 1967).

في أبريل (1969)، جاء باحث ياباني آخر إلى القاهرة في مهمة علمية مدتها عامين هو هاياشي تاكيشي، وينتمي إلى "معهد اقتصاديات البلاد النامية" بطوكيو، وكانت لديه معلومات سابقة عن صاحبنا من زميله إيتاجاكي ولم يطل بحثه عنه، فقد التقاه بصحبة محمد أنيس بمركز تاريخ مصر المعاصر. وتولى صاحبنا مهمة الإرشاد العلمي للباحث الزائر -الذي كان مهتمًا بالتاريخ الاجتماعي- لمدة عام لأن مهمته العلمية كانت مقسمة بين القاهرة ولندن يقضي في كل منهما عامًا. وقبل ختام مهمته بالقاهرة فاتح صاحبنا في أمر دعوته زميلًا زائرًا بمعهد لمدة عشرة أشهر للاشتراك في حلقة بحثية لدراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر واليابان في القرن التاسع عشر، يشارك فيها مجموعة من الباحثين اليابانيين المتخصصين في تاريخ الشرق الأوسط وتاريخ اليابان. وطلب صاحبنا إرجاء الدعوة إلى ما بعد حصوله على الدكتوراه وشغله لوظيفة مدرس. وتلقى الدعوتها فور حصوله على الدكتوراه في يناير 1971 فطلب إرجاءها لمدة عام، وهو ما تم بالفعل، فسافر إلى طوكيو في أبريل 1972 في مهمة علمية مدتها عشرة أشهر.

كانت هذه المهمة العلمية فتحًا جديدًا بالنسبة لصاحبنا بكل المعايير، فضلًا عن كونها المرة الأولى في حياته الذي يستخدم فيها ذلك الاختراع المسمى بالطائرة، وفي أطول الرحلات الجوية، والمرة الأولى الذي يحتك فيها بمجتمع أجنبي له ثقافته المتميزة، أتاحت له تلك المهمة العلمية في "معهد اقتصاديات البلاد النامية" فرصة الاحتكاك بمجموعة من الباحثين اللذين استضافهم

المعهد ذلك العام، جاءوا من أمريكا، وبريطانيا، والبرازيل، وتايلاند، والهند، ولم يكن النقاش الذى يدور فى هذا المناخ العلمى المتميز يتناول الوظائف وأعمال الامتحانات، ونوادى الصراعات بين أجنحة الأقسام كما كانت عليه حال آداب القاهرة حين تركها، بل كان الحوار بين أولئك الباحثين بعضهم البعض يدور حول القضايا المنهجية، والتنمية بمختلف أبعادها فى العالم الثالث فى ظروف الحرب الباردة. ولما كان معظمهم من المتخصصين فى الاقتصاد والعلوم السياسية والاجتماع، وكان صاحبنا المؤرخ الوحيد بينهم، فقد كان النقاش الدائم مع الزملاء فى السمناوات ووقت تناول الغداء أو الشاي يفتح أمامه آفاقاً واسعة جديدة، دعمها بالتوسع فى القراءة حول المنهج، والتنمية وقضاياها، وأحوال بلاد العالم الثالث من منظور مقارن.

ولم يكن كل ما عرفه صاحبنا فى تلك البيئة العلمية الجديدة (بالنسبة له) جديدًا على الحياة الأكاديمية العالمية بقدر ما كان جديدًا بالنسبة له، فتكوينه المنهجى فى القاهرة كان قاصرًا، مقيدًا بحدود الوسط العلمى الذى تربى فيه، يقف عند ما وصل إليه الفكر العالمى فى هذا المجال عند نهاية الحرب العالمية الثانية ومطلع الخمسينيات، صحيح أن الفكر الماركسى عندما تعرف إليه فى مصر فتح له آفاقًا جديدة أفادته فى دراسته للدكتوراه، ولكنه تعرف إلى هذا الفكر بعمق فى طوكيو، كما تعرف إلى الفكر النقدي الماركسى كما قدمه موريس دوب، وحرص على نقل كتابه "دراسات فى تطور الرأسمالية" إلى اللغة العربية (نُشر بالقاهرة 1979). وتعرف إلى فكر كل من فيتفوجل حول تطور المجتمعات النهرية، وروستو حول "مراحل التطور الاقتصادى" التى عارض بها الماركسية، كما تعرف إلى فكر ماكس فيبر. ولم يكن تعرفه إلى تلك الأفكار مجردًا، بل كان مقترنًا بقراءة دراسات اهتمت بتطبيق بعض هذه الأفكار، وأخرى عنت بنقدها. فحظى صاحبنا بقدر كبير من المعرفة، كان له أعمق الأثر فى تكوينه العلمى، وفى إنتاجه العلمى فى العقدين التاليين.

لا عجب - إذًا - أن يجيب صاحبنا عن سؤال طرحه عليه زميل له بالقسم بعد عودته من اليابان عما كان يفعله هناك بقوله: "كنت أبذل الجهد لمحو أمتى المنهجية"، فضحك الزميل من أعماق قلبه وقال: "كويس إنك اعترفت بأمتك" وضحك ضحكةً بلهاء. ولكن شتان ما بين السائل والمستول.

أما الحلقة البحثية التى دُعِيَ من أجلها إلى طوكيو للمشاركة فيها بها له من خبرة (محدودة) بتاريخ مصر الاجتماعى، فكان إيتاجاكى يوزو وزميله ميكى واطارو (وهما من جامعة طوكيو)

وراء تنظيمها، واشترك فيها أعضاء هيئة تدريس وباحثون من مختلف الجامعات ومراكز الأبحاث اليابانية عددهم نحو العشرين عضواً وباحثاً. وكانت استضافة "معهد اقتصاديات البلاد النامية" للحلقة وتبنيه لها تعود إلى توافر الموارد المالية الكافية لتحمل نفقات الخبير الأجنبي (صاحبنا) ونفقات سفر من يأتون من خارج طوكيو للمشاركة في أعمال الحلقة، وكذلك مكافآت ثلاثة من كبار الأساتذة اليابانيين المتخصصين في التطورات الذي شهدتها اليابان في عصر مايجي (1868-1912). ولعب هياشي تاكيشي دور المنسق والمقرر للحلقة بحكم كونه من كبار الباحثين بالمعهد المضيف. ولما كان موضوع الحلقة على مدى الشهور العشرة هو التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر واليابان في القرن التاسع عشر من منظور مقارن، فقد حرص صاحبنا في الأسبوع الأول من مهمته العلمية أن يكتف قراءته حول تاريخ اليابان في تلك الفترة، مستعيناً ببعض الكتب المنشورة بالإنجليزية لتكوين قاعدة معرفية أولية، تساعد على فهم ما يُطرح على مائدة البحث في الاجتماع الأول. وانطلاقاً من تلك القاعدة المعرفية المتواضعة تشعبت قراءاته وتعمقت في تاريخ اليابان في القرن التاسع عشر، وتأصلت، حتى أثمرت أول دراسة علمية باللغة العربية كانت موضوع كتابه "المجتمع الياباني في عصر مايجي 1868-1912" الذي نُشر بالقاهرة 1980.

كان نصيب اليابان كبيراً في تكوين صاحبنا، وخاصةً أن المهمة العلمية امتدت ستة أشهر أخرى، عندما أحس منظمو الحلقة البحثية بأهمية النتائج التي حققتها في الأشهر العشرة، فقد نشر صاحبنا ثلاث ورقات بحثية بالإنجليزية في سلسلة أعمال الباحثين الزائرين، التي تصدر عن المعهد وبمجلة "الاقتصاديات النامية" التي يصدرها المعهد. ونشر كل عضو من أعضاء الحلقة بحثاً أو بحثين باليابانية، كما نُشر التقرير الأول عن أعمال الحلقة، وما توصلت إليه من نتائج في سلسلة تقارير المعهد (باللغة اليابانية)، متضمناً إشارة بارزة إلى الدور الإيجابي الذي لعبه صاحبنا في أعمال الحلقة موصياً بمدى ستة أشهر أخرى لاستكمال الدراسات الخاصة بالمشروع، على أن تتحمل جامعة طوكيو نفقات استضافته وعندما تمت الموافقة على مد عمل الحلقة، أصبح صاحبنا زميلاً زائراً بمعهد لغات وثقافات آسيا وإفريقيا التابع لجامعة طوكيو للدراسات الأجنبية، وأصبح أحد المشاركين في المشروع العلمي لذلك المعهد عن "الإسلام والتحديث" وكتب في إطاره ثلاث ورقات بالإنجليزية، تُرجمت ونُشرت باليابانية في ثلاث دوريات علمية مختلفة، تناولت فكرة الإصلاح عند محمد عبده، وفكرة تحرير المرأة عند كل من الطهطاوى وقاسم أمين، والإصلاح الاجتماعي عند سلامة موسى، وساعده ثراء مكتبة المعهد وكذلك معهد

اقتصاديات البلاد النامية بالمرجع العربية الأصلية، على إعداد الورقات الثلاث، ودُعى إلى إلقاء محاضرتين عامتين: واحدة بجامعة أوساكا، والأخرى بمركز دراسات الشرق الأوسط التابع للخارجية اليابانية، باللغة الإنجليزية، كانت إحداها عن "أصول القضية الفلسطينية" والأخرى عن "اليهود في مصر". ونشر بالإنجليزية دراسة مقارنة لأعيان الريف في مصر واليابان في القرن التاسع عشر.

وهكذا كانت المهمة العلمية اليابانية انقلاباً في حياته العلمية، ففضلاً عن مساهمتها في تكوينية المنهج، وفي التاريخ المقارن، وتعمقه في دراسة تاريخ اليابان في القرن التاسع عشر، فإنها أكسبته مهارات بحثية جديدة، ومنحته فرصة نادرة للتعامل باللغة الإنجليزية في المجال الأكاديمي، وفي الكتابة بها. كما أتاح له فرصة الاحتكاك بالمجتمع الياباني والتعرف إلى ثقافته، والإلمام بمبادئ لغته.

عندما وصل إلى اليابان في أبريل 1972، كان المعهد قد حجز له في فندق تابع "للمركز الآسيوي باليابان"، وهي هيئة شبه حكومية تتولى شئون الدارسين والمتدربين الأجانب. وكان الفندق سياحياً يجمع إلى جانب شباب الدارسين من مختلف شعوب آسيا وإفريقيا، شباباً من أوروبا وأمريكا اللاتينية، وخاصة فرق الفنانين التي تقدم عروضاً بملاهي طوكيو لمدة تراوح بين الأسبوعين والثلاثة أسابيع. وكان مطعم الفندق يقدم خدماته للزلاء، وغيرهم ممن يرغب في إتياده، وقد لاحظ صاحبنا وجود بعض الأفراد الأجانب من غير نزلاء الفندق يحضرون العشاء باستمرار، رغم أن الأصناف المعروضة لا تتغير ولا تتبدل، ولا يتجاوز الاختيار بين أربعة أطباق لا خامس لها. وكان هناك شخص يحرص على التعرف إليه، قدم له نفسه باسم دافيد ولسون (أو جونسون) زعم أنه رجل أعمال أمريكي، وسأل صاحبنا عن سبب وجوده، فأفرغ ما في جعبته أمامه (بحكم قلة الخبرة). وبعد حوالي ثلاثة أو أربعة لقاءات بدأ دافيد يسأله عن علاقته بالسفارة المصرية، وعما إذا كان له أصدقاء بين العاملين فيها، فاشتم صاحبنا رائحة التجسس في حديث صاحبنا وفي نوع الأسئلة التي يطرحها عليه، فبادره بالسؤال عن علاقته بالسفارة الإسرائيلية، وحمل طبقه بين يديه وغادر المائدة ليجلس إلى مائدة أخرى، ولم ير بعد ذلك هذا الدافيد حتى غادر الفندق بعد أسبوعين.

سثم صاحبنا الإقامة في الفندق بعد شهر واحد، ففضلاً عن افتقاده الخصوصية، كان يمثل بيئة أجنبية تماماً داخل اليابان، وكان معنى ذلك أنه لن تُتاح له فرصة الاحتكاك بالناس والتعرف إلى ثقافتهم عن قرب، ولذلك حزم أمره على الانتقال للسكنى مع أسرة يابانية. وعندما أبلغ

سكرتارية المعهد بذلك، علم منهم أن اليابانيين ليس من عادتهم قبول إقامة أجنبي عندهم، كما أن البيت الياباني محدود المساحة، لا تتوافر فيه التسهيلات والخدمات التي يجدها بالفندق. لكنه لم يفقد الأمل، وطلب منهم نشر إعلان صغير بصحيفة "أساهى" -كبرى الجرائد الصباحية اليابانية- على نفقته الخاصة يضم ما يتخدم الهدف من نشره (أستاذ أجنبي يتحدث الإنجليزية يرغب في الإقامة مع أسرة يابانية- اتصل بتليفون كذا)، ونُشر الإعلان صباح اليوم التالي، وتكلف ثمانين دولاراً (20 ألف ين) ولدهشة سكرتارية المعهد، اتصلت إحدى العائلات في العاشرة صباحاً تبدى استعدادها لقبول إقامة هذا الأستاذ عندها بشرط مقابلته أولاً ثم اتخاذ القرار بعد المقابلة، وتحدد الموعد في الثالثة من بعد ظهر اليوم التالي.

ذهب صاحبنا بصحبة أحد أفراد السكرتارية في الموعد المحدد ليجد البيت كبير الحجم يصل إلى ثلاثة أضعاف حجم البيت الياباني المتوسط، مكوناً من طابقين (على شكل فيلا)، وصاحبه أستاذة اقتصاد منزلي متخصصة في الطهى، لديها مدرسة صغيرة ملحقة بالبيت لتعليم الطهى للبنات المقبلات على الزواج، ولها سلسلة كتب منشورة (باليابانية طبعاً) عن صنوف الطهى في العالم، كما كان لها برنامج تليفزيوني بإحدى القنوات الخاصة، يقيم معها بالبيت ولدان أحدهما مهندس متزوج، والآخر طالب هندسة على وشك التخرج. وفي حديقة المنزل كانت هناك فيلا صغيرة مكونة من دور أرضي للمعيشة وحجرتين نوم لسكنى ابنتها الوحيدة المتزوجة من مهندس كهرباء.

وقد ارتاحت الأستاذة أوكاماتسو كيكو -ربة الأسرة- لصاحبنا لأنه مصرى (واليابانيون يعرفون عن مصر تاريخها القديم وجمال عبد الناصر)، ولأنه أستاذ جامعي (والأستاذ عند اليابانيين نصف إله). وعلم منها أن الحجرة التي سيقم فيها هي حجرة زوجها الراحل (الذى مات قبل خمس سنوات)، وأن الهدف من قبول إقامته مع الأسرة، أنها تفكر في زيارة الأسرة لأوروبا في الصيف القادم، وأن وجوده بينهم سوف يساعدهم على الحديث بالإنجليزية يوميًا بعض الوقت في مناسبات تناول الطعام وغيرها من المناسبات المتاحة، وهكذا تم الاتفاق على قيمة الإيجار، وأسعار وجبة الإفطار، ووجبة العشاء (في حالة تناولها مع الأسرة). وانتقل صاحبنا للإقامة مع عائلة أوكاماتسو اعتباراً من اليوم التالي لهذه المقابلة. وكانت الإقامة مع هذه العائلة نافذة واسعة أطل منها صاحبنا على الحياة الاجتماعية والثقافة اليابانية، وفرصة نادرة لمشاركة الأسرة نمط حياتها لما يزيد على العام.

فمن خلال عائلة أو كاماتسو تعرّف إلى بعض العائلات الأخرى، وربطته بها علاقة صداقة امتدت سنوات، وزاره بعضهم عندما جاءوا إلى مصر لأسباب تتصل بأعمالهم. وعن طريق عائلة أو كاماتسو تعرّف إلى العادات والتقاليد اليابانية والمتاحف المختلفة والفنون الشعبية في احتفالات المعابد الموسمية (التي تشبه الموالد عندنا). وأتيحت له زيارة بعض المعابد في جبل فوجي، وكان أول أجنبي يُسمح له بدخولها، وشارك في المناسبات العائلية التي لا يُسمح -عادة- لغير أفراد الأسرة وأقربائهم بحضورها.

كانت أم السيدة أو كاماتسو تقيم مع الأسرة، ولا تظهر إلا على مائدة الإفطار، وهى سيدة جاوزت الثمانين، وكانت تتحنى لتحية الضيف الأجنبي، وتتناول الإفطار مع الأسرة، وتحديثه عن بعض ذكرياتها عن عصر مايمى من خلال ترجمة الأسرة، ثم تعود إلى حجرتها، فلا يراها إلا صباح اليوم التالى، ويبدو أنها كانت تكفى بوجبة الغذاء، ثم تنام قبل الغروب. وذات صباح اجتمعت الأسرة حول مائدة الإفطار ومعهم صاحبنا، وكان مقعد "الجدّة" خاليًا، فسأل صاحبنا: "أين الجدّة؟" فردت أو كاماتسو بابتسامة باهتة: "الجدّة ماتت هذا المساء"، فسقطت الملعقة من يده، واضرورت عيناه بالدموع. فاضطرب الجميع وقال له الابن المهندس وزوجته إنهم كانوا يدركون أنها سترحل لأنها امرأة عجوز، وعبروا عن أسفهم لما سببوه له من حزن لا مبرر له (من وجهة نظر الابن الأصغر طالب الهندسة) لأنه ليس من أفراد العائلة.

قال صاحبنا للأستاذة أو كاماتسو إنه لن يذهب إلى المعهد، وأنه سيقضى معهم للاشتراك في تشييع جنازة الجدّة، فأدهشه رفضهم الحاد لأنه لا يجب أن يحضر هذه المناسبة. وشرح له الابن الأكبر الأسباب، فليست هناك جنازة اليوم، بل ستظل الجدّة في فراشها حتى صباح اليوم التالى، وسوف يُستدعى أفراد الأسرة من مختلف المدن لقضاء الليل حول سريرها وهى مسجدة فوقه يتذكرون لها مواقفها معهم، وهم يشربون "الساكى" (نبيذ الأرز) ثم تُنقل إلى المعبّد حيث تُحرق الجثة. وكلها إجراءات قصراً على أفراد الأسرة والأقارب لا يحضرها أى من الأصدقاء حتى اليابانيين منهم. فعرض عليهم أن ينتقل إلى فندق ليفسح مكاناً للأقارب، لكنهم رفضوا تماماً لأن كل قريب عليه أن يتدبر أموره. ورجوه أن ينسى الموضوع برمته وأن يمارس حياته اليومية كالمعتاد.

وعندما ذهب إلى المعهد، قص ذلك كله على زملائه اليابانيين، فاستغرقوا في الضحك من موقفه، وقال أحدهم إن هذه الواقعة لو كتبها مؤلف يابانى في سيناريو فيلم كوميدى للاقت نباحاً كبيراً. وقالوا له إن الطريقة الوحيدة للمراء هى شراء ظرف "الميايكن" (وتعنى نقود

المواساة) يضع فيه مبلغًا بسيطًا من أوراق النقد لا يكون أربعة أو يقبل القسمة على أربعة، لأن علاقة الأربعة بالتركيبة الصينية تعني الفناء، فإذا قدم أحد نقود المواساة على هذا النحو كان ذلك تعبيرًا عن شهادته بالميت وورغبته في فناء روحه، فلا يُعاد خلقها من جديد.

اشترى صاحبنا الظرف ووضع بداخله ثلاثة آلاف ين (12 دولار بسعر التحويل في تلك الأيام) وذهب في الثالثة من مساء اليوم التالي إلى مكان العزاء أمام منزل نجل المتوفاة، فوجد باقة ورد مستديرة كبيرة خلف منضدة صغيرة عليها صورة المتوفاة وإلى جانبها طبقان بأحدهما بعض ثمار الفاكهة وبالأخر بعض الزهور. ووقف متلقو العزاء بجوار المنضدة التي وُضع عليها سجل للتوقيعات، واصطف مقدمو العزاء في طابور طويل وجد صاحبنا نفسه مكانًا فيه، حتى إذا جاء دوره، قلد الآخرين فانحنى أمام صورة المتوفاة واضعًا كفيه تحت ذقنه، ثم وقع في سجل العزاء ووضع ظرف نقود المواساة في العلبة التي وُضعت بجوار السجل لهذا الغرض، (وكان أحد أفراد السكرتارية بالمعهد قد تطوع بكتابة اسم صاحبنا على الظرف بالحروف اليابانية).

ربطت مشاركة صاحبنا في مراسم العزاء بينه وبين نجل المتوفاة "كانامورى" شقيق أو كاماتسو بروابط الصداقة لما يقرب من العشرين عامًا، كان ضابطًا مهندسًا بالجيش الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، خدم بالصين ويجيد اللغة الصينية، ويفهم اللغة الكورية. وبعد استسلام اليابان تم حل الجيش، فأصبح بلا عمل، وذات أسرته الأُمير، وتقلب في عدة أعمال حتى "التقط فرصته" (على حد تعبيره)، فاستفاد من صداقته لأحد الرأسماليين الكبار الذى أسس عددًا من الشركات الصغرى بأسماء أصدقائه حتى يتهرب من الضرائب التصاعدية، كانت إحداها باسم كانامورى الذى استطاع أن يشتريها منه بعد أربع سنوات. وبذلك أصبح منتجًا لبعض قطع الإلكترونيات التى يزود بها المصانع الكبرى، شأنه فى ذلك شأن غيره من صغار المنتجين، لأن الصناعات اليابانية الإلكترونية وشركات صناعة السيارات تعتمد على الصناعات الصغيرة فى سد حاجتها من آلاف القطع التى تدخل فى مكونات تلك الصناعات.

كان كانامورى مهتمًا بالثقافات الشرقية عامة الثقافة الإسلامية خاصة، وكان يتناقش مع صاحبنا كثيرًا حول هذا الموضوع، وحرص على أن يزور ماليزيا وإندونيسيا وباكستان فى شهر رمضان، وأن يخالط المسلمين هناك، وعجب لوجود اختلاف كبير فى طقوس الصيام، وما ارتبط به من تقاليد هنا وهناك، ولمح وجود تشابه بين بعض الممارسات الإسلامية، وما اعتاده البوذيون. لذلك كان لقائه مع صاحبنا حافلًا بالنقاش حول الإسلام، وذلك التلاحم الملحوظ بين حضارتى آسيا وثقافتها.

وعندما دُعي صاحبنا زميلًا زائرًا بمعهد اقتصاديات الدول النامية مرة أخرى عام 1977 لمدة شهرين لتقديم دراسة أعدها بتكليف من المعهد، نُشرت ضمن سلسلة الزملاء الزائرين (بالإنجليزية)، كان موضوعها "قوانين العمل والملكية والتجارة في دول الخليج العربية وأثرها في الأوضاع الاجتماعية". وكانت الزيارة - هذه المرة - لعشرة أسابيع، أقام في بيت كانامورى، لأن السيدة أو كاماتسو أصيبت بتزيف في المخ تم إنقاذها منه، ولكنها كانت تمر بمرحلة النقاهة وكان بيتها مغلقًا لحين شفائها.

تكررت إقامة صاحبنا ببيت كانامورى عندما دُعي عام 1987 أستاذًا زائرًا لجامعة طوكيو لمدة شهرين، واستفاد كثيرًا من هذا الرجل الذى يمثل الجيل الذى تفتح وعيه في فترة ما بين الحربين وشارك في صنع الإمبراطورية اليابانية، وشاهد سقوطها، وساهم مع غيره من مواطنيه في إعادة بناء اليابان من جديد بعد الحرب.

سأل كانامورى صاحبنا يومًا عن قضية ما يُسمى بالصراع العربى الإسرائيلي، وظل الرجل يستمع لشرحه ويستعين بابتته طالبة الماجستير بجامعة واسيدا لترجم له بعض العبارات التى يستعصى عليه فهمها أثناء الشرح، أو ترجم سؤالًا عنَّ له يريد طرحه على صاحبنا. وبعد أن انتهى صاحبنا من الكلام، قام كانامورى إلى مكتبه وأخرج الأطلس، وطلب من صديقه أن يحدد له العالم العربى في خرائط الأطلس، فلما حدده له قال: "ألا تستحون من أنفسكم؟! ... إنكم لو زحفتهم عليهم ستدوسونهم... تقول إنكم حوالى 250 مليونًا؟ ... لو بقى منكم مليون أو مليونان من ذوى النخوة لأعادوا بناء المجد الحضارى القديم. انظر إلينا... لقد هزمتا الأمريكان وأهانوا كرامتنا... فرحنا نبحت عن أسباب القصور عندنا وعالجنا معظمها ولا أقول كلها، ووجدنا أن ميدان الاقتصاد والتجارة هو الذى يمكننا من أن نكون أندادًا للأمريكان، بل ونتفوق عليهم... وقد حدث. إن فائض الاقتصاد اليابانى اليوم يغطى قيمة أراضى أمريكا - لو طُرحت للبيع - مرتين".

وقد سمح كانامورى لصديقه بحضور مراسم خطبة ابنته استجابة لطلبه، وكان ذلك عام 1978. ولكن الأمر تطلب الحصول على موافقة أسرة العريس بعد شرح طويل لتبرير السماح لأجنبى بحضور مراسم تقتصر على أسرته والعروسين ولا يُسمح لأحد بحضورها غيرهم. فأفهمهم كانامورى أن الرجل أستاذ جامعى يدرس الثقافة اليابانية ويريد مراقبة الحدث كحالة للدراسة. ومرة أخرى وافقت أسرة العريس تقديرًا لصاحبنا لأنه أستاذ ومن مصر.

كان العريس باحثًا كجهاويًا بأحد المراكز العلمية تقدم بمعلومات عنه إلى (الحاطبة) وكذلك تفعل العروس وغيرها من طلاب الزواج. فرغم الاختلاط على نطاق واسع بين الذكور والإناث، وعلاقات الصداقة التي تجمع البنات والشباب في "فنادق الحب" التي توجد بكثرة حول الميادين الرئيسية والجامعات، لا يفضل الشباب الزواج إلا عن طريق "الحاطبة"، ثم أصبحت هناك شركات متخصصة في الجمع بين الرءوس في الحلال، تستخدم الكمبيوتر، فيتقدم راغب الزواج -ذكرًا كان أم أنثى- بملخص لتاريخ حياته، وصور متعددة له بالكمبيوتر، والملابس الغربية، والمايوه أيضًا. وتقوم الحاطبة أو الشركة المختصة برشيح اثنين أو ثلاثة للمتقدم أو المتقدمة فإذا وقع القبول على أحدهم، تمت الاتصالات، ورُتب لقاء في مقهى أو نادٍ يحضره كل طرف وأمه. فإذا حدث توافق بدأت عجلة المراسم التقليدية في الدوران.

وهذا ما تم بالنسبة لكيكو بنت كانامورى، فبعد اللقاء غير الرسمي تحدد موعد طلب يد ابنته رسميًا. جلست العائلتان في مواجهة بعضها البعض على أرضية حجرة المعيشة (كما يجلس المسلمون في وضع التشهد أثناء الصلاة)، الأب في مواجهة الأب وخلف كل منهما بخطوة واحدة زوجته (الأم) وجوارها العريس إلى يمينها، أما العروس فجلست متأخرة عن أمها بنصف خطوة إلى يمينها. ووضع والد العريس صندوقًا خشبيًا صغيرًا أمامه، ظنه صاحبنا علبة حلوى، أما والد العروس فلم يكن أمامه شيء، كانت هناك علبة أصغر حجمًا أمام أم العروس. بدأ والد العريس الحديث مستعرضًا نسبه من أيام مايجي (القرن التاسع عشر)، ثم تحدث عن نفسه وزوجته وأولاده، وأهم الأحداث التي مرت على العائلة خيرًا كانت أم شرًا، ثم تحدث عن ابنه وأهم خصاله وعيوبه، وتدرجه الوظيفي ودخله. ويرد والد العروس بالنظام نفسه في ترتيب عرض تاريخي للأسرة حتى يصل إلى الحديث عن ابنته، ويدعو أمها للحديث، فتحنى هامتها وتتكلم وهي مطأطأة الرأس تنظر إلى الأرض. وتعود الكلمة إلى والد العريس، فيطلب يد البنت لابنته وينحنى رافعًا العلبة التي أمامه إلى مستوى الرأس، ثم يسلمها للأب الذي يفتحها وينظر إلى ما بداخلها (وهو سمكة واحدة من نوع معين من السمك المحضف المبروم طول السمكة حوالى عشرين سنتيمتر)، وينحنى ثم يستدير جانبًا فيقدم العلبة للأم التي تنحنى وتسلمها، ثم تتناول العلبة الأخرى التي أمامها وتقدمها للأب الذي يعود إلى جلسته الأولى ويسلمها إلى والد العريس، الذي يفتح العلبة وينظر إلى ما بداخلها (وهو سبيط عجف)، ويتبادل الرجلان كلمة الشكر، ثم يتناول الجميع شراب "الساكي" الذي يحمل معنى الصفاء والود والمشاركة.

كان الجميع قد ارتدوا الكيمونو (الزى اليابانى التقليدى)، وكان صاحبنا يجلس فى ركن قصى من حجرة المعيشة بنظام جلوس الأسرتين نفسه يرقب المشهد الغريب، والمغزى الجنسى الواضح فى الهديتين المتبادلتين الذى فُسر له بعد الحفل بأنه يعنى أن ذكرنا يطلب أنشأكم، فيتسلم السبيط التى ترمز للأثنى، وتعنى قبول الطلب.

وحضر صاحبنا مناسبة زفاف مرتين كان أصحابها من باحثى المعهد والجامعة، والحفل يُقام عادة ظهرًا فى إحدى القاعات، ولا يزيد عدد الحضور عن ستين فردًا على الأكثر، ويختار العريس أحد أساتذته ليتولى المراسم، فيلقى كلمة عن مناقب العريس شبيهة بكلمات التأبين عندنا، وتقدم بعده صديقة العروس (التي تُحدد مسبقًا) فتحدث عن مناقب العروس، ثم تُعطي الكلمة للعريس، فيروى كيف عرف عروسه. وكانت إحدى الزيجتين عن حب، فذكر العريس كيف عرف العروس وعاشرها لمدة عامين دون أن يجمعها سقف واحد، ولما كان المعهد سيوفده فى مهمة علمية إلى الهند اكتشف أنه لا يستطيع الاستغناء عنها فلم يجد مقرًا من الزواج بها.

ثم يطلب أصدقاء العريس الكلمة كل يتحدث فى حدود ثلاث دقائق، ويغنى الحضور أغانى شعبية ذات صلة بالمناسبة ويتناول الجميع الطعام ويشربون الساكى ثم ينفض الحفل بعد ساعتين لينصرف كل إلى حال سبيله، ويُقدم لكل مدعو وردة حمراء المفروض أن يقدمها لفتاة يرغب فى إقامة علاقة معها تمهيدًا للزواج، أو تقدمها الفتاة من المدعوات للغرض نفسه.

حصل صاحبنا على الوردة الحمراء فى أول حفل زفاف حضره، وحملها معه حتى ركب القطار (مترو الأنفاق) فى طريق العودة إلى مقر إقامته، وكانت هناك طفلة فى حوالى الثالثة من عمرها فقدم لها الوردة (دون أن يدري مغزى ذلك فى التقاليد اليابانية) فإذا بكل ركاب العربى يضحكون، أما أم الطفلة فكادت تفتس من الضحك. وعندما عاد صاحبنا إلى الأسرة التى يقيم لديها شرح لهم ما حدث فانفجروا فى الضحك وشرحو له مغزى إهداء وردة الزفاف، والمطب الذى وقع فيه.

كانت المهمة العلمية اليابانية - إذًا - متعددة المنافع من النواحي العلمية والاجتماعية، وقد فتحت الباب أمام تعاون علمى دام حتى مطلع التسعينيات بين صاحبنا ومعهد اقتصاديات الدول النامية وجامعة طوكيو، ورشح صاحبنا للجهتين بعض التميزين من زملائه لزيارة المعهدين، فتمت دعوة عاصم الدسوقي وعبد الرحيم عبد الرحمن معًا عام 1976 لمدة ثلاثة شهور، ودُعى بعدهم بعض الزملاء من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية بحريدة الأهرام. كما توالى حضور شباب المتخصصين في الشرق الأوسط إلى مصر في مهام علمية، كان أبرزهم صديقه نوتاهاارا نوبوواكى الذى تخصص فى الأدب العربى، وقدمه صاحبنا إلى زملائه بقسم اللغة العربية، عبد المنعم تليمة وجابر عصفور. وقد نقل إلى اليابانية عدة أعمال روائية مصرية وعربية منها "الأرض" للشرقاوى، و"تلك الرائحة" لصنع الله إبراهيم، و"عائد إلى حيفا" لغسان كنفانى وغيرها من الأعمال المهمة. وأقامت الحكومة اليابانية فى منتصف الثمانينات مركزاً خاصاً بالقاهرة تابعاً لهيئة "التقدم العلمى" تولى رئاسته عدد من تلمذوا على يد صاحبنا باليابان ومصر، حرص بعضهم على الاسترشاد برأيه فيما يتصل بنشاط المركز.

لم يكن ذلك هو كل ما بذله صاحبنا من جهد لمد جسور التعاون الثقافى بين الهيئات العلمية اليابانية ومصر، بل لعب دوراً متواضعاً فى افتتاح قسم اللغة اليابانية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة، ولذلك قصة تُروى.

فقد اعتاد صاحبنا أن يبدأ يومه بمعهد اقتصاديات الدول النامية بقراءة الصحف اليابانية التى تصدر بالإنجليزية للتعرف على ما جدَّ من أمور المنطقة التى جاء منها، ويطلع على أمور اليابان والعالم. ولفت نظره ذات صباح خبر صغير نُشر على الصفحة الأولى بحريدة "جبان تايمز Japan Times" يفيد أن "مؤسسة اليابان" (وهى مؤسسة معنية بالتبادل الثقافى والتعريف بالثقافة اليابانية تتبع وزارة الخارجية) قد تلقت طلباً من جامعة تل أبيب لإقامة قسم للغة اليابانية بها بتمويل كامل من المؤسسة. وذكرت الجريدة أن الطلب موضع الدراسة، وأشارت إلى أن هناك قسماً للغة اليابانية والثقافة اليابانية موجود بالجامعة العبرية بالفعل، وأنه إذا افتتح القسم الجديد يصبح الثانى من نوعه.

كانت الدعاية الإسرائيلية المعادية للعرب تستمر هزيمة 1967، وتأثيرها السلبى على النظرة إلى العرب فى اليابان، خير استئثار فكلفت (سراً) ثلاثة من أساتذة الأدب العبرى باليابان بإعداد كتاب نُشر باليابانية والإنجليزية معاً بعنوان "اليابانيون واليهود"، ونُسب إلى مؤلف وهمى يدعى أشعيا بن ديسان، وكان صاحبنا قد قرأ النسخة الإنجليزية عندما رآها بإحدى المكتبات. وقد جاء على لسان مؤلفها الوهمى الذى زعم أنه يعيش فى مدينة كوبي منذ ثلاثين عاماً قضاها فى تأمل التشابه الكبير بين اليابانيين واليهود من حيث القدرات الحضارية الفائقة والبراعة فى الأمور الاقتصادية، وبعد أن يشرح ما أصاب اليهود من "اضطهاد" بعد الشتات حتى استطاعوا

أن يعيدوا دولتهم إلى الوجود في فصلين متالين، يختم الكتاب بأن القدر شاء بأن تكون كل من البلدين في ركن بعيد في آسيا، وأن رسالتها نشر الحضارة في ربوع آسيا المتخلفة، ومن ثم لا بد من تعاونها معاً على أداء رسالة، خلقت الشعبان المتميزان من أجلها.

وكان مما يثير ضيق صاحبنا أن الطبعة اليابانية باعت ما يزيد على مائة ألف نسخة من الكتاب في ثلاثة شهور. وكتب عندئذ مقالاً بعنوان "مصلحة اليابان مع من؟" ترجمه صديقه ايتاجاكي إلى اليابانية ونُشر بأكبر مجلة في الشؤون السياسية اليابانية تدعى "كوكساي مونداي" (الشئون الدولية)، انتهى فيه إلى دحض دعاوى ابن ديسان، ويّزن بالأرقام أن مصلحة اليابان مع العرب، وأن سياستها الخارجية يجب أن تستمد توجهاتها من المصالح الحيوية لليابان، ووجه اللوم إلى الحكومة اليابانية لشراؤها البترول المصري الذي سرقة إسرائيل. وقد عقب على المقال صحفي ياباني مغمور بمقال قصير بعنوان "نحن أدرى بمصالحنا" استنكر فيه دعوة "المهزوم" غيره إلى تغيير سياستهم، وكان الأولى ببلاده أن تعي درس الهزيمة، وتعرف قدرها.

كان ذلك في ربيع 1973، وجاءت حرب أكتوبر و"صدمة البترول"، لتغير من وجهة النظر اليابانية تجاه العرب، وتصحح تقويم الصراع العربي الإسرائيلي، وتكشف عمن كانوا وراء كتاب "اليابانيون واليهود"، وأن أشعيا بن ديسان اسم وهمي.

على كل، كان الخبر الذي قرأه صاحبنا عن طلب جامعة تل أبيب إنشاء قسم للغة اليابانية والثقافة اليابانية تال لقراءته لكتاب بن ديسان المزعوم، وسابق على مقاله الذي نُشر باليابانية في "الشئون الدولية".

غلى الدم في عروق صاحبنا عندما قرأ الخبر واتصل بصديقه ايتاجاكي الذي كان قريباً من الخارجية اليابانية وطلب منه ضرورة تدبير مقابلة له مع رئيس مؤسسة اليابان في أقرب وقت ممكن، وذكر له السبب باختصار. فرتب له الرجل لقاء مع السفير واني بوتشي رئيس المؤسسة في اليوم التالي، على أن يكون مفهوماً أن اللقاء ودي، وغير رسمي، وفي الثالثة مساءً وقت استراحة تناول الشاي. وعندما التقاه قال له إن إنشاء قسم ثان للغة اليابانية بإسرائيل لن يخدم المصالح الحيوية للشعب الياباني التي تتطلب مد جسور التفاهم مع الشعوب العربية، وأن الثقافة هي المجال الأرحب لفهم الشعوب لبعضها البعض، وأن إنشاء القسم المطلوب بتل أبيب لن يفيد سوى حفنة من طلاب إسرائيل، بينما لو أنشئ القسم بالقاهرة لكان مفتوحاً أمام جميع الطلاب العرب، ولأصبح نافذة يطل منها العرب على الثقافة اليابانية.

ورد السفير واني بوتشى على صاحبنا بتذكيره مرة أخرى أن هذا اللقاء ودى وغير رسمى لأنه بحكم كونه مدرسا بجامعة القاهرة لا يملك حق الحديث نيابة عن الجامعة، وعن حكومة بلاده. واستطرد قائلاً إنه شخصياً مقتنع بوجهة نظره التى طرحها أمامه، ولكن القرارات فى اليابان لا يصنعها شخص واحد كما هى الحال فى مصر، ولكن تصنعها مؤسسة، وكل ما يستطيع أن يفعله تأخير الرد على الطلب الإسرائيلى مدة شهر، فإذا وصله طلب مماثل من الحكومة المصرية، تم النظر فى الطلبين معاً وترجيح ما ترى فيه المؤسسة مصلحة اليابان. وذكره بأنه إذا تسرب خبر هذا اللقاء، فسيعلن أنه لم يره ولم يسمع شيئاً عن الموضوع، وأنه لا يستطيع أصلاً أن يقابل شخصاً غير ذى صفة رسمية، فطمأنه صاحبنا إلى أن "السرى بير"، ووعدته بأن يعمل على وصول طلب جامعة القاهرة قبل نهاية الشهر، وكان الزمن المحدد للمقابلة ربع الساعة فاستغرق نصف الساعة.

كان واني بوتشى صديقاً شخصياً لـ"ييتاجاكى"، عمل مستشاراً بالسفارة اليابانية بالقاهرة، وكان قبل توليه رئاسة "مؤسسة اليابان" سفيراً فى ليبيا. ولذلك كان على معرفة طيبة بمصر والمنطقة، وأهم من ذلك كان يعلم ببطء إيقاع صنع القرار فى مصر، ولذلك قال لصاحبنا وهو يودعه "الله معك" (قالها بالعربية).

فى التاسعة من صباح اليوم التالى، توجه صاحبنا إلى السفارة المصرية (الأول مرة) طالباً مقابلة السفير، وحاول الموظفون معرفة سبب اللقاء فرفض، وطلب منهم إبلاغه أن المذكور يريد لقاءه لمسألة تتعلق بالمصالح العليا للبلاد، وبعد نحو ربع الساعة قاده السكرتير الثانى (وكان يدعى أبو الغيط، وهو غير أحمد أبو الغيط وزير الخارجية الحالى) إلى مكتب السفير. كان السفير مصرئياً نبيلاً يُدعى صلاح حسن ولا يذكر صاحبنا اسمه بالكامل بعد تلك السنين، وكانت حرمة من عائلة "بدرخان" التى لها باع طويل فى صناعة السينما المصرية، وكان الرجل واسع الأفق، استمع له باهتمام وهو يعرض أمامه فكرة تقدمه نيابة عن الحكومة المصرية بالطلب إلى "مؤسسة اليابان". فرد الرجل بأنه يدرك تماماً أهمية إنشاء هذا القسم فى مصر وفى جامعة القاهرة، ولكنه لا يملك التقدم بأى طلب إلا إذا كان ذلك بناء على توجيه الخارجية وتعليماتها، تنفيذاً لطلب الجهة المعنية، وهى هنا وزارة التعليم العالى، وذكره بأنه لا شك يعرف أن وزارة التعليم العالى لا تتقدم للخارجية بطلب إلا بناء على قرار الجامعة، وأن قرار الجامعة يستغرق شهرين على الأقل، وأن الوقت الذى قد يستغرقه وصول الطلب إلى السفارة قد يصل إلى شهرين أيضاً.

هنا أبلغه صاحبنا بمقابلة أمس مع السفير واني بوتشى، وأن المقابلة كانت ودية بتوسط صديق أستاذ ياباني، وأن الرجل وعد بتأخير الطلب الإسرائيلي شهراً واحداً، فإذا وصله الطلب المصرى خلال الشهر، تم النظر في الطلبين معاً... إلخ.

دُهِش السفير صلاح حسن من جرأة صاحبنا، ولكنه امتدح (بصدق) وطنيته، ويُعد نظره وقال له إنه تقديرًا له، مستعد أن يتقدم بطلب رسمى إلى مؤسسة اليابان إذا وصله خطاب رسمى من عميد آداب القاهرة يفيد طلب الكلية إنشاء قسم للغة اليابانية وآدابها. وسأل صاحبنا: "هل علاقتك جيدة بعميد الكلية حتى يستجيب لك ويرسل مثل هذا الخطاب دون الرجوع إلى الجامعة؟ إن الأمر يحتاج إلى عميد شجاع فهل الرجل لديه الشجاعة الكافية؟" ورد صاحبنا شاكرًا السفير على حسن الاستجابة متهربًا من الإجابة. وعاد إلى المعهد ليكتب خطابًا إلى الدكتور السيد يعقوب بكر عميد الكلية، ولم يكن الرجل يعرفه معرفة شخصية، ولكنه التقاه مرة واحدة أثناء شغله لمنصب الوكيل، ولا يظن أن الرجل قد يتذكر حتى اسمه. كان عزاؤه الوحيد أن السيد يعقوب بكر من علماء فقه اللغات السامية البارزين، وأنه قد يكون أكثر من غيره تقديرًا لأهمية الموضوع.

كتب صاحبنا الخطاب بالتفصيل الكافى إلى العميد شارحًا له كل أبعاد الموضوع، ملمحًا إلى أن أحد رجال الخارجية قد يساعد في دفع الموضوع بتوصية من أستاذ ياباني كبير، ونقل له حرفيًا ما دار بينه وبين السفير المصرى، وطال الخطاب حتى وصل إلى ثلاث صفحات، وأرسله صاحبنا في الحال إلى العميد، وهو يمتنى على الله أن يتسع صدر الرجل لقراءة تلك الرسالة الطويلة وأن يهتم بالرد عليها، ولو بالرفض.

وبعد عشرة أيام تلقى صاحبنا خطابًا بديعًا من العالم الوطنى السيد يعقوب بكر عميد كلية الآداب، وصفه فيه بعبارات جعلته يكاد يذوب خجلًا، ومع الخطاب الشخصى المكتوب بخط اليد، خطاب آخر رسمى على المحررات الرسمية للكلية موجه إلى سفير جمهورية مصر العربية بطوكيو، يحيطه علمًا بأن مجلس كلية الآداب اتخذ قرارًا بإنشاء قسم اللغة اليابانية وآدابها، وأنه يرجوه أن يبذل مساعيه لدى الحكومة اليابانية لتقديم العون العلمى والمادى اللازم لإنشاء القسم، وكان الخطاب مهمورًا بخاتم كلية الآداب الرسمى.

لا يدري صاحبنا كيف وصل بالخطاب إلى العميد، فقد أعمته دموع الفرح وهو يتقبل من مواصلة إلى أخرى حتى وصل إلى السفارة. وقابله السفير على الفور، وتسلم منه الرسالة، وطلب

تحديد موعد لمقابلة رئيس مؤسسة اليابان (السفير وائى بوتشى) فتحدد الموعد بعد يومين، وذهب الرجل حاملاً طلباً رسمياً بموافقة جامعة القاهرة على إنشاء قسم للغة اليابانية وآدابها، ولم تفته الإشارة إلى أن وجود القسم بجامعة القاهرة يجعله في خدمة طلاب جميع بلاد الجامعة العربية.

وبعد شهر تقريباً اتخذت مؤسسة اليابان قراراً بإنشاء قسم للغة اليابانية وآدابها بكلية الآداب جامعة القاهرة (من حيث المبدأ) على أن يسبق ذلك دراسة حرة للغة اليابانية للتأكد من مدى الإقبال على دراسة هذه اللغة، ومن جدوى إنشاء القسم.

بدأت الدراسة الحرة في العام الدراسي 1973-1974 فأرسل أحد المتخصصين في دراسة الشرق الأوسط (كورودا) للتدريس لمعرفته باللغة العربية، وحاول هذا الرجل أن يؤخر تأسيس القسم رسمياً عاماً آخر يتيح له البقاء بالقاهرة عاماً آخر، ولكن صاحبنا استطاع - بمساعدة ايتاجامى وهاناوا (المستشار الثقافى اليابانى بالقاهرة) - أن يقنع "مؤسسة اليابان" بضرورة التحرك لفتح القسم، واقترح أن تقدم المؤسسة أربعة مدرسين منهم ثلاثة من المتخصصين في الشرق الأوسط تاريخاً ولغة وثقافة يتيح لهم عملهم بالقاهرة تعميق دراساتهم التخصصية، وواحد فقط من اللغويين لتدريس الكتابة الصينية (الكانجى). وتبنى هاناوا هذه الأفكار في المذكرة التى رفعها إلى الخارجية اليابانية، فجاء عرض "مؤسسة اليابان" المقدم إلى الكلية في هذا الإطار ودارت العجلة، وأفتتح القسم في العام الدراسي 1974-1975.

وعندما تم الاحتفال بمزور ربع قرن على إنشاء القسم دُعى كل من هب ودب للمشاركة في الاحتفال، ولم توجه الدعوة إلى صاحبنا. ولم يُكَب طلب أستاذ يابانى جامعى جاء من بلاده لحضور الاحتفال، عندما سأل عميد الكلية عن صاحبنا، والتمس مساعدته في الاتصال به، فعاد الرجل دون أن يتمكن من لقائه.

لم يشعر صاحبنا بالمرارة من هذا النكران، فهو عندما ساهم هذه المساهمة المتواضعة في حرمان جامعة تل أبيب من إنشاء القسم، كان يؤدى لبلاده خدمة لم ينتظر مقابلها شيئاً، بل كان البطل الحقيقى هو السفير المصرى الذى دفعته وطنيته إلى تحطيم الروتين وتحمل مسئولية تقديم الطلب الرسمى دون التقيد بالقنوات الدبلوماسية الرسمية. هذا البطل الحقيقى كان الأجدر بالتكريم في تلك المناسبة إذا كان حيّاً، وكانت ذكراه جديرة بالتكريم. كذلك كان السيد يعقوب بكر (رحمه الله) عملاقاً شجاعاً ووطنياً بحق، فلولا له لضاعفت الفرصة على مصر. ولكن أحداً لم يذكره

بمناسبة الاحتفال ولو بكلمة واحدة، ولا شك أن الله جعل هذا العمل في ميزان حسناته، فهو لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

وكان الاهتمام باليابان -عند صاحبنا- يمتد إلى مأساة استخدام السلاح الذرى ضد هيروشيما ونجازاكي في ختام الحرب العالمية الثانية. فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية اليابان وأهلها كحقل تجارب للوقوف على تأثير القصف النووى على البيئة والإنسان. ولا أدل على ذلك من وجود فريق طبى أمريكى كبير، أعد خلال سنوات الحرب للقيام بهذه المهمة بعد تنفيذ الضربة النووية، دخل في تدريبهم إتقان اللغة اليابانية، وكانوا في طليعة القوات الأمريكية التى نزلت إلى هيروشيما ونجازاكي.

حرص صاحبنا على زيارة هيروشيما بترتيب خاص مع قسم التاريخ بجامعةها، فبهره ما رآه في "متحف السلام" المقام على حديقة السلام، والذي يعبر تعبيراً صادقاً عن هول الجريمة التى ارتكبتها "زعيمة العالم الحر" ضد شعب أنهكنه الحرب، وكان يتفاوض من أجل الاستسلام، لمجرد اتخاذها معمولاً لتجربة آثار السلاح الجديد.

ووقع في يد صاحبنا في ركن بيع الكتب في المتحف، الترجمة الإنجليزية ليوميات هاتشيا (مدير مستشفى المواصلات بهيروشيما) عن تلك التجربة الحزينة منذ يوم القصف حتى يوم تسلم الأطباء الأمريكان للمستشفى، كما حصل صاحبنا على كتيب بالإنجليزية يضم بعض شهادات من نجوا من الموت من سكان المدينة وعندما قرأ اليوميات والشهادات، اكتشف أن ما يقال عن آثار السلاح النووى على البيئة والإنسان، يتضاءل أمام حقيقة ما حدث. ولما كانت اليوميات والشهادات قد تُرجمت إلى 17 لغة حية، فقد اعترزم صاحبنا على أن يعمل العربية اللغة الثامنة عشرة التى تُنقل إليها، ليقينه أن القارئ العربى لابد أن يقف على حجم الجرم الذى ارتكبه أمريكيا في حق الإنسانية، وليساهم في كشف الستار عن زيف الدعاوى التى يروجها البعض عنها في الوطن العربى.

وحرصاً على صدور الترجمة بصورة دقيقة ووافية، كرر صاحبنا زيارته لهيروشيما، وراح يتتبع المواقع التى ورد ذكرها باليوميات، وزار أحد المراكز الطبية التى تؤوى الجبل الثانى من ضحايا الإشعاع الذرى. وانتهى من ترجمة الكتاب (اليوميات والشهادات) عام 1975، تم طبعها على نفقته الخاصة (1500 نسخة). واختار أن يهديها: "إلى أصدقاء أمريكا... عظة وعبرة". ولكن صاحب المطبعة نصحه بحذف الإهداء حتى لا تعترض الرقابة على صدوره. وبعد إتمام الطباعة

تعاقد مع توزيع الأهرام على توزيعه. وحرص صلاح الغمري مدير توزيع الأهرام أن يلفت نظره إلى أن الوقت غير مناسب لصدور مثل هذا الكتاب، فأصر على موقفه.

بعد أسبوعين فوجئ صهر صاحبنا بعربة توزيع الأهرام تصل إلى منزله حاملةً النسخ كلها (فيها عدا 25 نسخة). وظل الكتاب يشغل غرفة من شقة صهره حتى عاد من قطر عام 1978، وراح يطوف على المكتبات يعرض عليها توزيع الكتاب، فاكشف أن هناك تعليقات شفهية من المباحث العامة بعدم طرح الكتاب للبيع. وأخيرًا دله صديقه عبد الرحيم عبد الرحيم على مكتبة الخانجي التي قبلت الكتاب لتصديره إلى "دول جبهة الرفض" (العراق - سوريا - ليبيا - الجزائر). وكانت القواعد المعمول بها تقتضي إرسال نسخة (أو عدد محدد من النسخ) إلى البلد المعنى للحصول على موافقة الرقابة. ومن عجب أن الرقابة في البلاد الأربعة رفضت السماح بدخول الكتاب، فطلب محمد الخانجي (صاحب المكتبة) من صاحبنا أن يسحب الكتاب معتذرًا عن عدم استطاعته طرحه في السوق.

وهكذا وجد صاحبنا نفسه من "ضحايا" هيروشيا، واكتشف زيف تشديق النظم العربية "التقدمية" بشعارات معاداة الإمبريالية، ومدى ارتباط أجهزتها الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية. ولكن صاحبنا ظل يتذرع بأمل العثور على موزع يقبل الكتاب، فسلمه لدار الثقافة الجديدة، وقال لصاحبها (محمد الجندى) إنه يريد أن يصل الكتاب إلى الناس، ولا تهمه المادة.

وانتهت صلته بالكتاب الذي كان يُعرض على استحياء في ركن الدار بمعرض الكتاب، ولكنه حزين لأن الرسالة التي قصدها من وراء هذا الجهد لم تصل لأصحابها.

ولعل أهم ما بهر صاحبنا في اليابان، ذلك التلاحم الوطني الغريب بين أبناء الشعب على اختلاف مواقعهم الاجتماعية، دفاعًا عن المصالح اليابانية، وذلك التضامن التام في اتخاذ المواقف الحاسمة والالتزام الكامل بالمقاومة السلمية (الموجة) للضغوط الأمريكية على بلادهم.

ففي العام الأخير الذي قضاه صاحبنا أستاذًا زائرًا بجامعة طوكيو (1989-1990)، كانت اليابان تتعرض لضغوط شديدة من جانب الولايات المتحدة لإصلاح الميل الشديد في الميزان التجاري بين البلدين لصالح اليابان، الذي خلف عجزًا كبيرًا جعل أمريكا مدينة لليابان بعدد هائل من مليارات الدولارات. وألحت أمريكا على الحكومة اليابانية للتوقف عن إنتاج الأرز اكتفاءً باستيراده من أمريكا لسد جانب من العجز في الميزان التجاري، وكذلك التوسع في استيراد المصنوعات الأمريكية.

ورغم أن الخزانة اليابانية تتحمل مبالغ طائلة لدعم زراعة الأرز فتزود الفلاحين من زراع الأرز بدعم يعادل نصف تكلفة الإنتاج، رغم ذلك كان سعر بيع الأرز للمستهلك مرتفعاً. وعندما ازداد الضغط على الحكومة اليابانية، فتحت الباب لاستيراد الأرز الأمريكي في مطلع العام 1990، فظهرت فجأة بالأسواق كميات هائلة منه كان سعرها يقترب من نصف سعر الأرز الياباني.

وعندما كان صاحبنا وزوجه يشتريان متونتهما من أحد محال البيع بطوكيو، تنهت الزوجة إلى وجود الأرز الأمريكي ماركة "أنكل رين"، فقد سبق لها استخدامه أيام الإقامة في قطر، فحمل صاحبنا كيساً منه وضعه على عربة المشتريات، وبدأ التحرك في اتجاه ركن آخر من المحل، عندما اعترضت طريقه سيدة يابانية مسنة، وسألته باليابانية: "أيتها الأجنبية.. من أى البلاد جئت؟" فأجابها بلغتها، وقدم لها نفسه باعتباره أستاذاً زائراً بجامعة طوكيو فقالت: "أنت تفهم اليابانية وتكلمها، وأستاذ بجامعة طوكيو، معنى ذلك أنك صديق لليابان، ومصرى من بلد عبد الناصر، فكيف تأكل أرزاً أمريكياً؟!". كاد الخجل أن يقطع أنفاس صاحبنا، فاعتذر للسيدة زاعماً أنه لم يكن يدرك ذلك، وأعاد الكيس اللعين إلى الكومة الهائلة التى حمله منها، والتقط كيساً من الأرز الياباني وضعه على عربة المشتريات، فإذا بكل زبائن المحل يصفقون تصفيقاً حاراً وينحنون تحية.

عجيب أمر هذا الشعب الذى نظم مقاطعة صامتة للبضائع الأمريكية، حرصاً على مصالح بلاده الوطنية، دون أن يتوقع أمراً من أحد، ولكن ربات البيوت في مختلف الأحياء كن وراء هذه المقاطعة التى كان لها أثرها البالغ في دعم موقف حكومتهم.

بين القاهرة والدوحة

فضل صاحبنا أن تكون عودته من طوكيو إلى القاهرة عبر لندن، ليتوقف هناك أسبوعين يطلع فيها -لأول مرة- على الوثائق البريطانية بدار المحفوظات العامة هناك، ولكنه تبين له أن الاطلاع موقوف حتى منتصف أكتوبر لإضافة الوثائق التي رُفِع عنها حظر الاطلاع وخرجت عن نطاق السرية إلى فهارس الوثائق التي تُتاح للاطلاع. فقضى أسبوعًا واحدًا، صرفه في زيارة المتاحف والاطلاع على مكتبة المتحف البريطاني وجامعة لندن، ثم عاد مساء 5 أكتوبر 1973 لتغير أحوال المنطقة، ويهتز العالم كله بعد أقل من 24 ساعة من عودته إلى أرض الوطن بقيام حرب السادس من أكتوبر، العاشر من رمضان، يوم العيد الكبير عند اليهود "عيد الغفران" (يوم كيور). وتعنى لو كان في اليابان عندئذ لاستطاع أن يجدم بلاده في هذا الظرف التاريخي بدلًا من وقوفه موقف المتابع والمفزع وهو بالقاهرة مكتوف اليدين.

عاد إلى الجامعة في فترة رئاسة الدكتور محمد أنيس للقسم ليجد نفسه ما يزال متبوءًا مهمتها، أسندت إليه مهمة تدريس مادة واحدة فقط بقسم المكتبات، وظل اسمه مجهولًا عند طلاب قسم التاريخ. ولذلك اقتصر حضوره على يوم واحد أسبوعيًا هو يوم تدريس المادة التي أسندت إليه يوم الاثنين من كل أسبوع، وكان اختياره لذلك اليوم يعود إلى كونه يوم انعقاد الجلسة الشهرية لمجلس القسم حتى لا يتحمل عناء الحضور خصيصًا يوم اجتماع القسم. وذلك رغم أن تعليمات الجامعة كانت تقضى بضرورة الحضور أربعة أيام على الأقل أسبوعيًا. وعندما نبهه رئيس القسم إلى ذلك مهددًا باتخاذ إجراء ضده، طلب منه أن يسرع باتخاذ هذا الإجراء حتى تُتاح له فرصة إعلان موقفه من تركه بلا عمل، وانتهى الموضوع عند هذا الحد.

وزاد من حدة توتر العلاقة مع رئيس القسم الدور الذي لعبه صاحبنا في الكشف عن قيام مدرس مساعد بالقسم بسرقة المراجع المهمة والنادرة من مكتبة القسم، وبيعها للباحثين الأجانب، وكشف التحقيق الذي أجرته الجامعة مع ذلك المدرس أنه كان يعرض على أولئك الطلاب الأجانب تقديم خدمات جنسية، وانتهى الأمر بصدور قرار مجلس التأديب بفصله من الجامعة. وكان صاحبنا عندما اكتشف الموضوع قد لجأ إلى رئيس القسم طالبًا اتخاذ إجراء فأهانته،

واتهمه بأنه إنما ينفذ "تقليفاً" من "المباحث" باعتباره "عميلاً" لها، لأن المشكو في حقه "تقدمي". فلم يجد صاحبنا مفراً من اللجوء إلى العميد (السيد يعقوب بكر) ودارت عجلة التحقيق الذي انتهى بفصل المدرس المساعد.

سافر الدكتور محمد أنيس بعد هذا الحادث بشهور إلى العراق مُعازراً إلى جامعة بغداد، ثم انتقل منها إلى اليمن للتدريس بجامعة صنعاء، ثم إلى أبو ظبي مستشاراً لمركز الدراسات التاريخية هناك. وتحلل ذلك فترة عام ونصف العام قضاها بالقاهرة أستاذاً غير متفرغ بقسم التاريخ عندما كان صاحبنا رئيساً للقسم. وانتقل أنيس إلى رحاب الله عام 1986 دون أن تتاح لصاحبنا فرصة إقناع الرجل بسلامة موقفه. ولعل أحداً لم يحزن على الرحيل المبكر لهذا الأستاذ الكبير مثلما حزن هو، فألقى محاضرة بنادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يبين فيها فضله على الدراسات التاريخية في مصر وعلى صاحب المحاضرة وأبناء جيله. كما كان في مقدمة المتحدثين في الحفل التابئين الذي أقامته كلية الإعلام تكريماً لذكراه وذكرى أحمد حسين الصاوي، مبرراً دور الفقيد في تكوين بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام، متوهماً بما له من فضل عليه، وتم تكوين مجموعة من تلاميذه لإعداد كتاب يُشر على شرف الفقيد إحياء لذكراه، وأسند التحرير إلى محمد جمال الدين المسدي، فلم يكن الاختيار موفقاً، لأنه لم ينجز ما أسند إليه، رغم إصراره على القيام به.

بدأ العام الدراسي التالي للعودة من اليابان (1974-1975)، وصاحبنا ما يزال منبوءاً مُهمماً، ولكنه كان مشغولاً بأمر أخيه صلاح الذي كان معيذاً بالمعهد الصناعي بالمنيا ثم نُقل إلى المعهد الفنى بشبرا، وعندما أوشك على الانتهاء من إعداد رسالته للماجستير في الهندسة الميكانيكية هاجر المشرف إلى كندا، وتعت رئيس القسم بهندسة عين شمس معه، ورفض نقل الإشراف إلى مشرف آخر، وطالبه بإعداد موضوع جديد، ولما كانت مدة الخمس سنوات التي لا بد أن يحصل المعيد على الماجستير قبلها قد أوشكت على الانتهاء. كان لابد من البحث عن مخرج حتى لا يفقد وظيفته الأكاديمية ويتحول إلى وظيفة فنية. ونجح في الحصول على قبول من جامعة ليستر ببريطانيا للدراسة على نفقته الخاصة، على أمل أن يأتي الله بالفرج عندما يذهب إلى هناك، فيجد عملاً يساعده على تغطية نفقات الدراسة. وتقدم بطلب إلى وكيل وزارة التعليم العالي لشنون المعاهد للحصول على إجازة دون مرتب للدراسة بالخارج.

طلب وكيل الوزارة ما يثبت وجود مصدر للإنفاق على الطالب أثناء وجوده بالخارج، وضرورة أن يكون لأحد أقارب الدرجة الأولى حساب بالعملة الصعبة، ولما كان صاحبنا -بعد

عودته من اليابان - من أصحاب الحسابات بالعملة الصعبة، فكان لديه حساب به ألف ومائتا دولار بالتهام والكمال، فقد زود أخاه بسند من البنك يفيد ذلك، غير أن وكيل الوزارة لم يقتنع وطلب أن يكون للقريب مصدر دائم بالعملة الصعبة، كأن يكون مُعَارًا بالخارج. وأسقط في يد صاحبنا وأخيه، ثم اتضح أن الموافقة يمكن أن تتم لو تم دفع خمسمائة جنيه لسعادة وكيل الوزارة، وهو ما لم يكن متوافراً لديهما.

وسط الانشغال بهذه "المعضلة" تلقى صاحبنا استدعاءً من عميد الكلية (السيد يعقوب بكر) فذهب إلى مقابلته، وبادره العميد بعتاب أبوى، لأنه تعاقد مع قطر للعمل بكلية التربية دون أن يُعلمه بذلك. فدهش صاحبنا لأنه لم يتقدم بأى طلب إلى أى جهة بهذا الخصوص، وبالتالي لم يتعاقد مع أحد، وقال للعميد إن المعلومات التى وصلته غير دقيقة، فربما كان المقصود شخصاً آخر. فأطلعته العميد على خطاب موجه إليه من وزير التعليم بقطر يطلب إعارة صاحبنا لكلية التربية بالدوحة على وجه السرعة. وظن صاحبنا أن أستاذه أحمد عزت عبد الكريم ربما كان وراء تزكيته لأنه كان عضواً بلجنة ثلاثية من مديري الجامعات المصرية، كلفتها حكومة قطر بإعداد مشروع إقامة جامعة، وقد نصحت هذه اللجنة حكومة قطر بأن تكون البداية إنشاء كلية للتربية، ولكن عندما استعلم من أستاذه عما إذا كان قد رشحه للعمل هناك، نفى الرجل ذلك تماماً.

قال صاحبنا للعميد إنه لا يفكر فى الإعارة، ولا يعرف عن قطر سوى موقعها على خريطة الخليج، وليس حريصاً على الذهاب إلى هناك. فسأله العميد عما إذا كان لديه أبناء، فأجابه بأن له ولداً واحداً، فقال له "يبقى ده رزق ابنك، وعلى العموم إنت تشرف الجامعة فى أى مكان". وكان مجلس الكلية سوف يُعقد فى اليوم نفسه، فحمل العميد الخطاب معه وحصل على موافقة رئيس القسم (أحمد السيد دراج) وعُرض الموضوع على المجلس وتمت الموافقة عليه. وتبقى الحصول على موافقة الأمن على الإعارة (وكانت أساسية)، وقد تستغرق ما يزيد على الشهر (كما حدث عند سفره إلى اليابان)، ولما كانت الإعارة قد سمعت إليه فى وقت دقيق حرج بالنسبة لتحديد مستقبل أخيه، فقد اعتبرها صاحبنا حلاً إلهياً لمشكلة وقف أمامها عاجزاً محبطاً، وتذكر صديقه عادل غنيم الذى كان مديراً لمكتب مدير جامعة عين شمس، ثم أصبح مديراً للمكتب وزير التعليم العالى (إسماعيل غانم)، فتوجه إليه حتى يساعده فى الحصول على موافقة الأمن فى أقصر وقت ممكن. وحكى لصديقه سبب الحاجة إلى العجلة، فروى له قصة أخيه مع وكيل الوزارة لشئون المعاهد العليا.

استمع عادل غنيم إلى القصة كلها، دون أن يبدى رأياً، وعندما استأذن صاحبنا للانصراف، وعده أن يبذل جهداً للدفع بإجراءات الأمن، وطلب منه العودة بعد أسبوع. وعندما ذهب إليه في الموعد أبلغه صديقه أن موافقة الأمن شملت بالفعل للكلية منذ يومين وأنه يستطيع السفر متى شاء. وأطرق ملياً ثم ابتسم قائلاً: "وموضوع المهندس صلاح خلص أيضاً ويمكنه السفر متى شاء"، وقص عليه أنه نقل ما دار على لسانه إلى الوزير الذي استدعى وكيل الوزارة وأمره بالموافقة على الطلب، ثم نجاه عن موقعه كمستول عن المعاهد، وجعله مستشاراً.

وهكذا فرج الكرب، وكانت أبواب السماء مفتوحة على مصراعها، فجاء خطاب الإعارة في وقت الشدة، وكانت الخدمة التي أداها الصديق عادل غنيم له ولأخيه عملاً لا يقدم عليه إلا من كان على هذا المستوى من الخلق الكريم. وبعد أسبوع واحد سافر صاحبنا إلى قطر، وبعده بنحو أسبوعين، سافر صلاح إلى بريطانيا بعد استكمال الإجراءات.

كانت الدوحة -عندئذ- قرية حضرية، قرية الشبه ببعض مراكز الأقاليم بمصر، ولا تصل إلى مستوى بنها أو طنطا، أو المنيا، أو أسوط من الناحية العمرانية، ليس فيها من معالم "الدولة" سوى الديوان الأميري والوزارات، وقصر الأمير. وكانت جميع شوارعها الفرعية غير مرصوفة. ولم يكن بها من الفنادق سوى فندق الخليج (خمس نجوم) وفندق الواحة (ثلاث نجوم)، وفندق الدوحة (نجمتان).

أما "كلية التربية للمعلمين والمعلمات"، فكانت تقع في مواجهة حي شعبي يسكنه غالبية من الفلسطينيين يسمى "فريق غزة" يقع على بعد 12 كيلو متراً من مدينة الدوحة على طريق الشمال، وتتكون الكلية من مبنى مدرستين إعداديتين (في الأصل) إحداهما للبنين والأخرى للبنات تقع على بعد كيلو مترين من المبنى الأول على طريق فرعي يؤدي إلى كلية البنات وينتهي عندها.

وكانت الإدارة ومكاتب الأساتذة بكلية البنين ومكاتب عضوات هيئة التدريس بكلية البنات، ولكن كان أعضاء هيئة التدريس من الذكور يقومون بالتدريس بكلية البنات، ولهم فيها غرفة استراحة، ولم يكن هناك مرحاض خاص بالرجال. وقد تغير هذا الوضع تدريجياً، فأصبحت هناك مكاتب للأساتذة بكلية البنات، وتُخصص لهم مرحاض لاستخدامهم.

التقى صاحبنا عميد الكلية الدكتور محمد إبراهيم كاظم (الذي أصبح مديراً للجامعة فيما بعد). وعلم منه أن الذي رشحه له هو صلاح العقاد (أستاذ التاريخ الحديث بكلية البنات) عندما

اتصل به تليفونيًّا لهذا الغرض يسأله أن يدلّه على عضو هيئة تدريس، لا توجد عوائق قانونية تحول دون موافقة جامعته على إعارته، ولم تمض 48 ساعة على هذا اللقاء حتى اصطدم بالعميد، ولذلك قصة تُروى.

ذهب صاحبنا لإلقاء محاضراته الأولى على الطالبات مرتديًا بدلةً كاملةً ورباط عنق (تنفيذًا للتعليمات) رغم حرارة الجو في نوفمبر. وكان عدد الطالبات حوالي 24 طالبة قدم لهن أنفسه، ثم بدأ إلقاء درسه الأول، فإذا بالطالبات يتهايمن ويضحكن وهن ينظرن إليه، فظن صاحبنا أن ثمة عيبًا في هندامه، فولى وجهه شطر السبورة وتأكّد من أن الأمر لا علاقة له بهندامه، فقال للطالبات: "هل هذا صف طالبات قسم العلوم الاجتماعية؟" فأجبن بالإيجاب، فقال صاحبنا: "ظننت أني دخلت حمام السيدات بطريق الخطأ، ما هذه الوقاحة؟ إن قاعة الدرس لها قداسة قاعة الصلاة، ومثل هذا التصرف يجعلني أنظر إلى أصحابه نظرة احتقار". ساد السكون التام حتى انتهى الدرس. وانتقل بعد ذلك إلى كلية البنين لإلقاء درسين آخرين وانتهى اليوم.

في صباح اليوم التالي، فوجئ صاحبنا بسكرتير العميد ينتظره أمام الكلية، ويخبره بأن العميد يطلبه، فذهب إلى مكتب العميد الذي كان جالسًا إلى مكتبه، وإلى جانبه يجلس محمد الشيبني (مدير مشروع اليونسكو)، فألقى التحية عليها، فإذا بالعميد لا يرد التحية، ويقول له بحدة "عملت ايه إمبارح في كلية البنات؟"، فقص عليه ما حدث حرفيًا، فثار وقال إن هذا التصرف غير لائق وغير مقبول، وإذا تكرّر سيكون له شأن آخر. وهنا أحس صاحبنا أن كرامته قد جُرحت فقال للعميد إنه لا يقبل منه هذا الكلام، ولا يشرفه الاستمرار في العمل معه، وأنه لم يتقاضى مليًّا من الكلية بعد، ويطلب تزويده بتذكرة سفر للعودة إلى القاهرة حيث ينتظره هناك طلاب يحرصون على حضور محاضراتهم، قصر في حقهم بقبوله العمل في مكان لا يعرف الفرق بين الجامعة والكُتّاب. وطلب من العميد أن يدبر أمر إصدار التذكرة في موعد أقصاه ظهر الغد، وأنه لن يحضر إلى الكلية إلا لتسلم التذكرة. واتجه صاحبنا إلى باب المكتب، فهب عميد إبراهيم كاظم واقفًا، وكذلك فعل محمد الشيبني، وطلبا منه الجلوس (ولم يكن قد طُلب منه ذلك من بداية المقابلة)، واعتذر العميد عما يكون قد أسى فهمه من كلامه، وسأل صاحبنا عن مكان السكن الذي أُعطي له، وقال له إنه سيزوره الساعة الرابعة بعد الظهر، فأكد صاحبنا أنه متمسك بموقفه، وأنه يفضل ألا يكلف العميد نفسه عناء الحضور إليه، وأن يكتفى بإرسال التذكرة فحسب، وسوف يقدم لحاملها تمهيدًا بسداد قيمتها بسفارة قطر بالقاهرة.

كان صاحبنا قد استقر رأيه على العودة فعلاً، فجو العمل بالكلية لا صلة له بالجو الجامعي من قريب ولا من بعيد، والطلاب ضعاف المستوى، ومناخ البحث العلمي ملبد بالغيوم، كما أنه لا يقبل أن يُعامل معاملة الخدم. جمع أغراضه في حقيته، وقرر مغادرة الشقة في الثالثة حتى يقطع على العميد فرصة الضغط عليه إذا جاء لزيارته في الرابعة، فيكون رد فعله تجاهه جارحاً. وما كاد يخرج من باب العمارة حتى وجد العميد بسيارته المرسيديس أمامه، وقال له تفضل يا دكتور، فاعتذر صاحبنا له لارتباطه بموعد آخر، فابتسم الرجل وقال له إنه على استعداد لتوصيله. ركب إلى جانبه، وكرر الرجل اعتذاره عن سوء التفاهم الذي حدث في الصباح، ثم وجده يتوقف أمام الفيلا سكنته ويدعوه إلى الدخول، وقدمه لزوجته أستاذ علم النفس الدكتور صفاء. ودعا لتناول العشاء مع الأسرة في الخامسة بعد ساعتين من حديث ودي، شرح له فيه ظروف قطر، والوضع الحساس لمجرد وجود كلية جامعية للبنات، خاصة موقف وزير التعليم الشيخ جاسم بن حمد آل ثان (شقيق الأمير الشيخ خليفة) الذي لم يقبل أن يتولى الرجال التدريس للبنات إلا بصعوبة بالغة، وأن من الحكمة أن تُراعى هذه الظروف الاجتماعية، ونضعها في الاعتبار. ولعبت الدكتور صفاء دوراً في تطيب خاطره، وأعاد العميد إلى مقر سكنه مؤكداً له إنه يسعده أن يتعاون مع رجل مثله.

وفي صباح اليوم التالي كان موعد محاضرة البنات، فاستهلها صاحبنا بأن موقفه لن يتغير مع أي محاولة للإخلال بنظام الدراسة، وأنه ليس حريصاً على التدريس لمن لا يستحقون أن يبذل جهد معهم. فوفقت إحدى الطالبات لتعلن له أن طالبات الصف يعتذرن له، وأن من قدم الشكوى ثلاث من الطالبات الفلسطينيات، أبلغن رئيسة القسم كوثر عبد الرسول فطلبت منهن إعداد شكوى مكتوبة وسلمتها إلى العميد... كانت تلك الطالبة مريم بنت خليفة بن حمد (كريمة الأمير).

و طوال السنوات الأربع التي قضاها صاحبنا في التدريس بكلية التربية بقطر، حظي بتقدير تلاميذه وتلميذاته واحترامهم، وخاصةً أنه كان -كعادته دائماً- يعطى لكل ذي حق حقه، فلا يكيل الدرجات لمن لا يستحق من أبناء الأسرة الحاكمة وبناتها، كما كان يفعل بعض زملائه، كما كان يترفع في تعامله معهم ومع غيرهم من أبناء كبار التجار وبناتهم، في وقت كان بعض زملائه يتملقونهم ويلاحقونهم بطلبات عقود العمل للأقارب والمعارف، وغير ذلك من الطلبات التي كانت مثار ضيق العميد الذي اضطر أن يلغى إعارة اثنين من أعضاء هيئة التدريس لهذه الأسباب.

كان عبء التدريس بسيطاً، وقدرة الطلاب على التحصيل محدودة، ولذلك كان لدى صاحبنا متسع من الوقت للبحث، فأعد الجزء الأول من مذكرات محمد فريد للنشر، كما أعد كتاب "الحركة العمالية في ضوء الوثائق البريطانية" للنشر كذلك، طبعه على نفقته في إجازة صيف 1975، ونشر خلال عامين ثلاثة بحوث عن تاريخ اليابان بالمجلة التاريخية المصرية ومجلة مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة عين شمس، وكانت هذه الأعمال وغيرها من بين ما تقدم به من أعمال للترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد بآداب القاهرة عام 1976.

وفي صيف 1976 ذهب صاحبنا بأسرته الصغيرة إلى لندن حيث قضى إجازة الصيف في الاطلاع على الوثائق البريطانية (لأول مرة) على نفقته الخاصة وصور منها مجموعة بالميكرو فيلم والميكرو فيش كانت أساساً لمزيد من البحوث التي أعدها في السنوات التالية، إضافة إلى ترجمته لكتاب موريس دوب "دراسات في تطور الرأسمالية" وكتاب "يوميات هيروشيا" هاتشيبا. وبذلك حول فترة الإعارة إلى ما يشبه "الإجازة الدراسية"، فأنجح خلالها من الأعمال التي نُشرت بالعربية والإنجليزية ما أتاح له التقدم إلى الترقية لدرجة أستاذ مساعد، ثم لدرجة أستاذ بمجموعة من الدراسات والأبحاث المبتكرة، بفضل استثماره الجيد لفترة الإعارة. فنشر آخر مآلعه من أبحاث أثناء تلك السنوات عام 1980 بعد عودته من الإعارة بعامين، وحصل على درجة الأستاذية -بجدارة- في ديسمبر 1981.

وعندما عاد من الإعارة عام 1978 كانت حال قسم التاريخ بآداب القاهرة تدعو إلى الرثاء، فقد خرج معظم أساتذة القسم في إعارات إلى الكويت والسعودية واستقال بعضهم من خدمة الجامعة حتى يستطيع التغلب على قواعد الإعارة والبقاء إلى ما شاء الله في تلك البلاد، واضطر هؤلاء أن يعينوا على عجل بعض من لم يكتمل تكوينهم العلمي بعد مثلبا فعل أستاذ العصور الوسطى للتغلب على مشكلة نسبة الإعارة، فكلّف مدرّساً بمساعدة المعيد على صياغة ما لديه من مادة خلال شهر، وناقش الرسالة، وحصل على الدكتوراه، وهو لا يعرف المبادئ المنهجية للبحث العلمي، وتدرج في السلك الأكاديمي حتى وصل إلى الأستاذية دون أن يحسّن مستواه العلمي، ودون أن يقدم عملاً مبتكراً، بل كانت كل أعماله إعادة إنتاج لموضوعات قُلت بحثاً. وهكذا جنى الأساتذة على القسم بعدم اهتمامهم بتربية الكوادر لدعم تخصصاتهم، وعندما تركوا القسم، وسعوا في منابك الجامعات الخليجية أصبح القسم قاعاً صفصفاً، فكان لا وجه للمقارنة بينه وبين قسم التاريخ بجامعة عين شمس ولا نظيره بجامعة الإسكندرية.

ولم يكن بالقسم -عند عودته- سوى أستاذ واحد للتاريخ الحديث يتولى رئاسة القسم (السيد رجب حراز) وأستاذ مساعد للعصور الوسطى نُقل من معهد الدراسات الإفريقية (محمد محمد أمين) لإتاحة فرصة الإعادة لزميل آخر وأستاذ تاريخ إسلامي (محمد أمين صالح) وأستاذ مساعد تاريخ قديم (السيد الناصري)، ولم يكن به سوى معيدين.

مارس صاحبنا صلاحياته كأستاذ مساعد كاملةً من حيث التدريس لمرحلة الليسانس وللدراسات العليا، وتولى رئاسة لجنة امتحان الفرقة الرابعة عام 1979-1980، ولجنة رصد الدرجات، وعند إعلان النتيجة ثار رئيس القسم لوجود ثلاثة أوائل حصلوا على تقدير جيد جداً، ولأم صاحبنا على إظهاره النتيجة على هذا النحو، وعدم إبلاغه قبل إعلانها، وعندما استفسر منه عما كان يمكن عمله، طالما أن الطلاب استحقوا هذه التقديرات بجهدهم، كشف رئيس القسم "المستور" فقال إن رئيس لجان الرصد في السنوات السابقة (أستاذ مساعد العصور الوسطى الذي أُعير إلى السعودية) كان ينهه دائماً في حالة وجود طلاب يستحقون النجاح بتقدير جيد جداً، بأن يتم إنقاص درجات أعمال السنة بالقدر الذي يحول دون حصول أولئك الطلاب على تقدير يؤهلهم للتعين في وظيفة معيد. وتساؤج صاحبنا، وسأل رئيسه عن الحكمة في هذا الغبن، وحرمان الطلاب من حقهم، قال إن مستواهم العلمي لا يؤهلهم ليكونوا معيدين، فرد صاحبنا بأن ذلك يعني أن ثمة خطأ ما في التدريس أو التنظيم أو هما معاً، ولكن ذلك لا يعنى حرمان هؤلاء من فرصة إثبات قدراتهم، وفي قانون تنظيم الجامعات ما يكفل التخلص من المعيد الذي لا يستطيع المضي قدماً في طريق الدراسات العليا، والمعيد -كطالب دراسات عليا- مجرد خامة يستطيع الأستاذ الجاد أن يصنع منه باحثاً إذا توافر لديه الاستعداد لذلك، فقال رئيس القسم: "دول ولاد... خسارة التعب معاهم!"

وهكذا شمر صاحبنا عن ساعديه لحوض غمار معركة جديدة في هذا القسم التعميس، فقدم طلباً لرئيس القسم لعقد جلسة عاجلة لمجلس القسم للنظر في تكليف المعيد، فاستجاب له وعقد الجلسة، ولكن بعد أن رتب أموره مع الأعضاء. وعند طرح الموضوع اتجه إلى طرح سؤال على صاحب كل تخصص عما إذا كان في حاجة إلى معيد؟ وكان الرد بالرفض، ولما كان رئيس القسم هو أستاذ التاريخ الحديث فقد أعلن أيضاً عدم حاجة التخصص لمعيد، كان صاحبنا يرقب الموقف ويعانى من الغيظ والاشمئزاز، وعندما تكلم طلب من رئيس القسم أن يثبت بالمحضر تحفظه على قرار عدم تكليف معيدين من خريجي الدفعة، واحتفاظه بحقه في تقديم مذكرة بهذا الشأن إلى عميد الكلية وإلى رئيس الجامعة.

أسقط في يد رئيس القسم الذى عُرف عنه تعلق الرؤساء والخوف منهم، فالتخذ النقاش وجهة أخرى وتحول إلى مساومة، فأبدى استعداداه لتعيين اثنين بشرط أن تُكلف الأولى في الترتيب في فرع التاريخ الإسلامى، عندئذ لا مانع عنده من تكليف الثانى معيذاً للتاريخ الحديث. وبعد تمنع لعدة دقائق، هدد فيها صاحبنا بأنه على استعداد لخوض المعركة إلى النهاية، وقضح أسلوبهم ونشر القديم والجديد على الملأ، ثم اتخذ القرار بتكليف الاثنين، وصرف النظر عن تكليف الثالث في الترتيب الذى حصل على فرصة للتعيين بأداب المنيا من خلال الإعلان.

كان هذا الحدث على بساطته بادرة تحول في مسيرة القسم. فعندما مات رئيس القسم فجأة في أبريل 1982، أصبح صاحبنا رئيساً للقسم. وتولى خلال السنوات الست التى تولى فيها هذا المنصب العلمى إعادة بناء القسم بالكامل بفضل تعاون محمد محمود الجوهري (عميد الكلية) معه، وتوفير كل ما طلبه من درجات، فتم تعيين خمسة مدرسين من حملة الدكتوراه بطريق الإعلان، وثلاثة عشر معيذاً منهم اثنان بطريق الإعلان، وتم نقل أستاذ تاريخ إسلامى من آداب المنيا، وأستاذ مساعد تاريخ إسلامى من فرع الجامعة بالخرطوم. ودعم التاريخ القديم بعضو بعثة عاد من بريطانيا عام 1980. وتغلب صاحبنا على تعسف أستاذ التاريخ القديم، فسمح لمن عينهم معيدين بالتسجيل للدراسات العليا بآداب عين شمس.

وتصادف أثناء رئاسته للقسم أن قرر مجلس الكلية تطوير لائحة الدراسة، فوضع برنامجاً جديداً للقسم التاريخ اهتم بإعداد الطالب إعداداً عصرياً، فتم التركيز على العلوم الإنسانية اللازمة لتكوين طالب التاريخ: الاقتصاد، والاجتماع، وفلسفة التاريخ، وأعطى المنهج اهتماماً خاصاً، كما تم تحديد المقررات التاريخية بما يحقق التكامل والتواصل بمختلف فروع التخصص. وكان هذا البرنامج يتسق تماماً مع المبادئ العامة التى أقرها مجلس الكلية، وطلب من الأقسام مراعاتها عند إعادة النظر في مقرراتها الدراسية. وكان صاحبنا عضواً باللجنة المنبثقة عن مجلس الكلية لهذا الغرض، والتى تولت مراجعة مقترحات الأقسام وصياغة مشروع اللائحة على مدى ما يقرب من نصف العام.

ولكن معظم رؤساء الأقسام لم يرتاحوا لتلك اللائحة التى أنقصت من عدد ساعات التخصص لتفسح مكاناً للمواد المساعدة، واعتبر المفرضون من أعضاء هيئة التدريس أن ذلك عدوان مبین على سلطات الأقسام، واستُخدم "العلم" و"المستوى العلمى" كملتى حق قصد بها باطل، فأعيد النظر في اللائحة عام 1989 أثناء وجود صاحبنا أستاذاً زائراً لجامعة طوكيو لمدة

عام انتهى في 1990. فألفت كل المواد المساعدة وقُلصت المواد المنهجية، وحلت محلها مواد وضعت لتخدم المصالح الشخصية لأعضاء هيئة التدريس وتضمن لهم توزيع كتبهم ومذكراتهم. ولم يراع أحد (بالنسبة لقسم التاريخ على الأقل) مبدأ التكوين العلمى لطالب التاريخ. وهى لائحة يتحمل وزرها وكيل الكلية -عندئذ- حسين ربيع.

وحاول صاحبنا أن يوجد لقسم التاريخ مكانًا فى الوسط الأكاديمى الوطنى والعربى والدولى، ويقضى على ظاهرة "الدكاكين" و"الشلل" التى سادت قسم التاريخ على مر السنين، فوضع خطة ذات اتجاهين: أولها، تنظيم "سيمنار للتاريخ" يجمع بين مختلف فروع التخصص على صعيد واحد، يعقد مرتين فى الشهر، وتُدعى إلى الاشتراك فيه باقة من أصحاب الاختصاص بمختلف الجامعات، ويُدعى إليه كذلك الزائرون الأجانب والعرب، ويشجع شباب الباحثين على المشاركة فيه. وعندما حقق السيمينار قدرًا ملحوظًا من النجاح، أصبح أسبوعيًا. أما الاتجاه الثانى فعقد ندوة على مدى ثلاثة أيام كل عامين، كانت أولاهما عن "مصر وعالم البحر المتوسط" حضرها مشاركون من أوروبا والوطن العربى، وكانت الثانية أوسع وأكبر حجماً عن "العرب فى إفريقيا" شارك فيها عدد أكبر من العرب والأجانب، إضافةً إلى نخبة متميزة من المصريين، أما الموضوع الثالث فكان "العرب وآسيا" وتم عقد الندوة بعد ترك صاحبا لرئاسة القسم بشهور. وتم نشر أعمال ندوة البحر المتوسط، وندوة العرب فى إفريقيا فى كتابين، ضم كل منهما البحوث التى قدمت إلى الندوتين.

وقبل انتهاء مدة رئاسته الثانية للقسم، أصدر مجلة "المؤرخ المصرى"، وصدر العدد الثانى منها قبل نهاية مدة رئاسته للقسم. التى كانت نهاية لسيمنار التاريخ، لأن خلفه فى رئاسة القسم لم يرتح لهذه "البدعة"، التى تمثل تبديلاً للجهد "دون عائد مادى"!! واختفت الندوات السنوية بعدما أصابها الهزال، واستخدمت لتملق السعوديين والخليجيين ووجهت لخدمة المصالح "المادية" الشخصية لمنظمتها. ولكن حافظ رئيس القسم على مجلة "المؤرخ المصرى" بعدما تحولت إلى مصدر للكسب، تُنشر فيها بحوث أعضاء هيئة التدريس السعوديين والخليجيين مقابل مبالغ معينة تُدفع بالدولار. كما أصبحت المجلة تُفرض فرضًا على الطلاب، وتدهورت قيمتها العلمية بعدما أصبح التحكيم فيها شكليًا.

واهتم صاحبنا أثناء رئاسته للقسم برعاية المعيدى وشباب الباحثين، ومعاملتهم معاملة أبوية، وبث قيم التنافس والتعاون العلمى بينهم، والاعتزاز بالكرامة، والتمسك بالتقاليد العلمية

الجامعية المتعارف عليها، والحرص على التعبير عن الرأي بحرية حتى أن بعض زملائه اتهمه بخرق القاعدة الذهبية التي تقول بضرورة الاحتفاظ بمسافة واسعة بين الأستاذ وتلاميذه، وحذره من سوء عاقبتها على "هياة الأستاذية"!

ولكن صاحبنا شعر بالأسى والأسف، لأن معظم أولئك الذين رباهم على تلك القيم قبلوا أن يُعاملوا بامتهان وإذلال دون احتجاج، واتخذ معظمهم موقعه في لعبة التشردم والتحزب التي عادت إلى القسم في عهد خلفه، حتى من كوّنهم في تخصصه لم يحقق الكثير منهم أمله فيهم، فتحولوا إلى باعة للمذكرات والملخصات، وملخصات الملخصات، ونياذج الأسئلة والإجابات، رغم أن بعضهم قضوا سنوات طوّالاً في الإعارة، كفتهم مثونة الحاجة إلى التكسب عن طريق مجارة الفساد.

فالعبرة -على ما يبدو- بالمناخ الذي عاشته الجامعة في العقد الأخير من القرن العشرين، وخاصة النصف الثاني من ذلك العقد، من حيث تدرى مستوى الأداء بين أعضاء هيئة التدريس، وتفكك الروابط الجامعية، وتحول الجامعة إلى "مدرسة" عليا، واختلال معايير تقييم أعضاء هيئة التدريس بلجان الترقيات. أو بعبارة أخرى، انعكاس الفساد الذي تفشى في المجتمع على الجامعة، هذه كلها عوامل بددت حلم صاحبنا في أن يقدم للجامعة كوادرنوع جديد، قادرة على مواكبة التطور العلمي في عالم سريع التغير، فقد شددت منظومة التخلف الذي عانته الجامعة أولئك الكوادرنوع إلى دائرتها المفرغة، وغلب نداء المصالح الشخصية الآنية على مبدأ الصالح العام، بل اختلطت الأوراق فأصبح العمل من أجل المصلحة الشخصية يُبرّر باعتباره "خدمة" للصالح العام.

قليل ممن دخلوا القسم على يديه تنزهوا عن الغرض، وسلموا من وباء الانتهازية، وتمسكوا بالقيم الجامعية الأصيلة، والتفاني في خدمة وطنهم من خلال أدائهم لرسالتهم الجامعية، على رأسهم عبادة كُحيلة. ولكن هؤلاء عانوا من الاغتراب في مناخ ملوث بالفساد، وصبروا على ماتعروضوا له من متاعب، وكافحوا من أجل الإصلاح، وخسروا الكثير من المزايا المادية التي جناها المنافقون الانتهازيون الذين حددوا مواقفهم حسب البوصلة، التي تحدد اتجاه العناصر التي أدارت القسم والكلية والجامعة.

لم يكتف صاحبنا بإعادة هيكلة القسم في السنوات الست التي أدار فيها شئونه، بل استعان ببعض الأساتذة البارزين بالجامعات الأخرى للتدريس في السنوات الأولى من فترة رئاسته لسد

الفراغ الناشئ، عن تقلص هيئة التدريس للأسباب سائلة الذكر. وكان الحرس القديم الذى ترك القسم مستقيلاً للعمل بجامعات الخليج، والذين تجاوز غياب بعضهم خمسة عشر عاماً، استبد بهم القلق لما شهده القسم من بناء جديد لهيكلة الأكاديمي، فقد كان أملهم أن يلعب القسم بالنسبة لهم دور المؤخرة التى يتقهقرون إليها عندما تستغنى تلك الجامعات عن خدماتهم، بحجة وجود "حاجة" شديدة إليهم لعدم وجود أعضاء هيئة تدريس بالقسم تكفى لتحمل أعباء التدريس به. ولذلك حاولوا -غير مرة- إحباط مساعى صاحبنا لاختيار بعض العناصر التى كان القسم فى أمس الحاجة إليها، ولكنه نجح - فى معظم الحالات وليس كلها- فى إحباط مساعيهم.

رغم ذلك لم يغلق أبواب القسم أمام من عاد منهم طالباً التعين كأستاذ غير متفرغ، فسارع إلى تلبية طلباتهم، وحرص على أن ينال كل منهم الاحترام الواجب. وتحمل بصبر جميل التصرفات غير اللائقة التى بدرت من بعضهم. فقد كان يدرك تماماً أن عجلة التطور قد دارت إلى الأمام، ولا يملك أحد إيقافها. ورغم كل السلبات التى بدت بعد تركه لرئاسة القسم، وعودة الأمراض القديمة مرة أخرى بمساعدة الحرس القديم، إلا أن شكل القسم تغير -نسبياً- بصورة واضحة.

وهكذا كانت جهود صاحبنا لإعادة بناء الهيكل العلمى للقسم تلقى درجات مختلفة من المعارضة الصريحة والخفية على حد سواء؛ أى محاولة وضع العقبات أمام صنع القرار فى مجلس القسم، أو حشد بعض العناصر من أعضاء مجلس الكلية لإعاقة اتخاذ المجلس لقرار أفلت من حصارهم فى مجلس القسم نتيجة موافقة الأغلبية عليه، وهى صعب أكسبت صاحبنا قدرة على المناورة التى وظف فيها معرفته الدقيقة بالقوانين واللوائح الجامعية، واستخدام السوابق المناظرة حتى لو قدم بها العهد.

ولكن أغرب ما واجهه صاحبنا المعارضة المستميتة من جانب بعض عناصر الحرس القديم لانتداب أستاذ مرموق فى تخصصه للتدريس بالقسم هو الدكتور يونان ليبب رزق لكونه قبطياً، وبلغ الاعتراض حد الصدام بين صاحبنا وعبد محمد أمين الذى هاج وقال لصاحبنا إن الله لن يغفر له هذا الجرم، لأن الأستاذ سوف يكيل الدرجات للمسيحيين على حساب المسلمين. وكان صاحبنا شديد الصرامة فى مواجهة عنصرية هذا الزميل ومن كان يساند من طرف خفى، على طريقة "وماله... مفيش داعى نمكر جو القسم... فيه غيره كثير... ليه نخسر بعض على مسألة زى دى"، فأعلن صاحبنا لهما بوضوح أنه لا يقبل التمييز بين المصريين، وأنه مستعد أن يخسر القسم كله، ولا يضحى بمبادئه التى تربى عليها.

وفى نهاية العام الدراسى، حرص محمد محمد أمين على المطالبة بأن تُسند إليه لجنة رصد درجات الامتحان للفرقة التى قام يونان ليبب بالتدريس فيها، وعندما فرغت اللجنة من عملها، جاء إلى صاحبنا معتذراً عما بدر منه من اعتراض على انتداب الأستاذ، لأنه اكتشف أن معيار تقييم الطلاب عنده لم يختلف عنه عند غيره. ولم يقبل صاحبنا الاعتذار، بعدما لقن الرجل درساً فى الأخلاق.

وتكررت المشكلة نفسها بصورة أخرى، فقد كان بين أوائل الخريجين بدفعة 1986 طالبة قبطية كان ترتيبها الثانى بين ثلاث خريجات حصلن على تقدير جيد جداً. وكان صاحبنا يتولى التدريس للفرقتين الأولى والرابعة، فيهتم فى الفرقة الأولى باكتشاف العناصر المبشرة بين الطلاب من خلال مناقشاتهم معه، وأدائهم. واعتباراً من الفرقة الثانية يتابع كلاً منهم، فمن استمر واعدًا فى الفرقة الرابعة يهتم بتشجيعه ورعايته. وكانت الخريجات الثلاث من بين من تابعهم ورعاهم من طلاب الدفعة، واطمأن إلى أنهن يمثلن خامسة جيدة تصلح للتكوين العلمى، فتقدم إلى مجلس القسم باقتراح تكليف الطالبات الثلاث معيدات بالقسم، على أن تكون الأولى والثانية فى فرع التاريخ الحديث والثالثة فى فرع التاريخ الإسلامى.

وهنا اعترض حسنين ربيع (أستاذ تاريخ العصور الوسطى ووكيل الكلية عندئذ) على تعيين معيدتين بالتاريخ الحديث طالباً الاكتفاء بواحدة، وعندما نبهه صاحبنا إلى أنه أستاذ التخصص وهو الأدرى بحاجته، انفض ربيع وقال إن القسم تخلص من هؤلاء قبل ما يزيد عن خمسين عاماً، فلا يجب أن يُسمح لهم بدخوله على يدى صاحبنا، وكان يقصد التخلص من عزيز سورىال عطية عام 1944، بنقله إلى آداب الإسكندرية وعندما ضاقت به السبل هناك، هاجر إلى أمريكا، وأصبح من أعظم علماء العالم ويعد برنارد لويس (أستاذ ربيع) نكراً مقارنة بعزيز سورىال عطية. ولم يكن باستطاعة صاحبنا أن يدع الأمور تأخذ هذا المجرى دون وقفة حازمة بين فيها مدى الخسارة التى لحقت بالقسم نتيجة التخلص من عزيز سورىال عطية، وتدهور التخصص على أيدي من خلفوه. وأن المعروض تعيين معيدة يحتاج إعدادها إلى ما قد يصل إلى عشر سنوات لتصبح مدرسة بالقسم، وأنه لو وجد أستاذاً قبطياً يرغب فى النقل إلى القسم سوف يحارب من أجل ضمه للقسم إذا كان على درجة كافية من الكفاءة. وعند التصويت على قرار التكليف وافق الجميع ولكن ربيعاً لزم الصمت، فلم يعترض ولم يوافق.

تحسّب صاحبنا لموقف ربيع، فهو يعرفه جيداً منذ وطأت أقدامه القسم معيداً بالمجستير، وكان ربيع -عندئذ- مدرساً عاد لتوه من البعثة بلندن، ويعرف أيضاً طريقه فى الدس، وحشد

بعض من هم على شاكلته من أعضاء مجلس الكلية لإحباط مساعى صاحبنا لتطوير القسم. وكان يدرك -تماماً- أنه بحكم موقعه كوكيل للكلية سوف يدبر مكيده ما لمنع قرار تكليف الطالبة القبطية.

وقبل انعقاد مجلس الكلية بيوم واحد اتصل صاحبنا بمديرة مكتب عميد الكلية يسألها عن جدول أعمال المجلس، وعما إذا كان قد أدرج فيه تكليف المعيدين، فردت بالإيجاب، فسألها عن أسماء من رشحهم قسم التاريخ، فذكرت اسمين فقط، ليس من بينها الطالبة القبطية، ولما سألها عن سبب عدم إدراج اسمها تنفيذاً لقرار القسم المبلغ رسمياً للعميد، قالت إن الدكتور ربيع ذكر أن القسم يرجئ ترشيحه لمزيد من دراسة الموضوع، فاستجاب العميد له.

كان هذا التصرف من جانب العميد مخالفاً تماماً للقانون، لأن قرار مجلس القسم يجب عرضه على مجلس الكلية كما هو دون تغير أو تبديل، ولمجلس الكلية وحده سلطة الاعتراض مع بيان أسباب موضوعية لذلك، كما أن التقاليد الجامعية تقتضى بأن يراجع العميد رئيس القسم إذا شاء فى أى قرار يصله من القسم فإذا تمسك رئيس القسم بقرار القسم، وجب عرضه على مجلس الكلية كما هو.

كان الموقف دقيقاً للغاية، فإذا مرت جلسة مجلس الكلية دون تكليف الطالبة المعنية، كان من الصعب تدارك ذلك فى جلسة أخرى بعشرات الحجج، منها ما أثاره ربيع بمجلس القسم من الاكتفاء بمعيد واحد فى التخصص، فتضيع القضية المبدئية التى يراها أساسية، وتخفى العنصرية والتعصب وراء ستار "الصالح العام".

هنا قرر صاحبنا أن يلقن العميد (عبد العزيز حمودة) درساً قاسياً، فكتب على الفور خطاب استقالة "من خدمة جامعة مبدأها التمييز بين المصريين على أساس الدين، ودينها التعصب الأعمى" وأوضح أن استقالته إنها جاءت احتجاجاً على تلك الواقعة، وطلب من العميد رفع الاستقالة إلى السلطات الجامعية. وأرسل خطاب الاستقالة إلى مكتب العميد دون وضعه فى ظرف، ليُسلم على "السركى". وكان القصد من ذلك أن يقرأه كل من هب ودب قبل أن يقرأه العميد نفسه، وأن تُطَرَّ "وكالة أنباء النعمة" الخبر بين ربوع الكلية. فإذا رفعت الاستقالة إلى السلطات الجامعية لا يمكن قبولها - بحكم القانون - إلا بعد إجراء تحقيق فى الأسباب الواردة بها.

بدأ صاحبنا يجمع أوراق مكتبه استعدادًا لمغادرته، ولم تغض أكثر من نصف الساعة حتى وجد عبد العزيز حمودة أمامه ويده خطاب الاستقالة، وقال لصاحبنا "إنت عاوز تودينى فى داهية، أنا مالى... إن شاء الله تعين عشرة أقباط، أنا ما عنديش مانع" ومزق خطاب الاستقالة، وذكر له أنه فهم كلام ربيع معه عن هذه الحالة أنه تطور نال لقرار القسم، وأنه تحدث بناء على تكليف من صاحبنا.

ومر الموضوع بمجلس الكلية، وأصبحت هناك معيدة قبطية بقسم التاريخ لأول مرة فى تاريخه، أصبحت مدرّسًا بالقسم بعد حصولها على الدكتوراه بعدما بذل صاحبنا جهدًا فى تكوينها وإعدادها. ورغم أن ربيعًا تسلق مناصب الجامعة، فكان عميدًا للكلية ثم نائبًا لرئيس الجامعة، إلا أنه لم ينس لصاحبنا ما فعله بالقسم من "تشويه" (من وجهة نظره)، وظل يتخذ دائمًا فى كل مسألة الموقف المعارض له. فعندما فضح صاحبنا حامد زيان، وضفوفه على أعضاء هيئة التدريس أثناء رئاسته للقسم لتحصل ابنته على أعلى الدرجات ويتم تعيينها معيدة، كان الموقف الطبيعى لربيع فى صف الفساد، ولعب الدور الأكبر فى الحيلولة دون فتح تحقيق فى الموضوع الذى كانت أدلته واضحة، مستغلًا فى ذلك صلته الشخصية بنجيب الهلالى جوهر رئيس الجامعة الذى اتخذ منه مستشارًا له، فتم تعيين ابنة رئيس القسم، ولم يعد أمام صاحبنا والعناصر الشريفة من أساتذة القسم سوى اللجوء إلى القضاء.

كذلك حرص ربيع على إعادة ترتيب أقدميات الأساتذة بما يمكنه من الهيمنة على القسم من خلال من ساق إليها التلاعب بالأقدميات رئاسة القسم. فاستغل رئاسته للجنة العلمية لترقيات الأساتذة والأساتذة المساعدين، وكانت لجنة سباعية عين أعضاءها وحدد شخص رئيسها وزير التعليم العالى. من ذلك تعطيل البت فى ترقية عبادة كُحيلة إلى درجة أستاذ (رغم ورود تقارير الفاحصين بجدارته للترقية) عدة أشهر بحجة استيفاء شرط النشر لأحد الأبحاث المقدمة، وهى حجة غير صحيحة حتى تمت ترقية ليلي عبد الجواد التى تقدمت بعده بما يزيد على الشهر، وبذلك أصبحت الأقدم وتأهلت لرئاسة القسم. على حين حُرِم عبادة كُحيلة من حقه الطبيعى ظلمًا وعدوانًا، بفضل تواطؤ بعض أعضاء اللجنة مع ربيع، وسلبية البعض الآخر.

موعد مع الرئيس

كان صاحبنا من أبناء الجيل الذي عاصر احتضار العصر الملكي، وعاش ثورة يوليو العظيمة بوعيه التام. شارك وهو بالمدرسة الثانوية في مظاهرات 1954 المطالبة بالديمقراطية، وتطوع في الحرس الوطني مرتين: أيام عدوان 1956، وعشية هزيمة يونيو 1967. وشارك في المظاهرات المعادية للأحلاف والمؤيدة للحياد الإيجابي أيام الدراسة بالجامعة، ومظاهرات التأييد للوحدة المصرية السورية، والمظاهرة الكبرى التي شهدتها القاهرة عشية الانقلاب على الوحدة، وهي التي سار فيها على الأقدام من شبرا إلى جامعة القاهرة، ووقف عبد الناصر بخطب في الطلاب على سلم مدخل إدارة الجامعة، وكان من حظ صاحبنا أن موقعه كان لا يبعد عن الزعيم الصامد سوى ثلاثة أمتار تقريباً. ومشى مع الجماهير التي فجعت بهزيمة 1967 وتنحى الرئيس، مظاهرات 9، 10 يونيو 1967، فسار من شبرا إلى مجلس الشعب، وكان من المبهتهجين باستجابة الرئيس لنداء الجماهير، بقدر ما أصابه الهم والحزن عندما بدأت المحاكمات تكشف القصور الخطير في القوات المسلحة، فضلاً عن سوء إدارة الأزمة التي أدت إلى وقوع مصر في فتح الهزيمة. ولم يحزن على أقرب الناس إليه مثلما حزن على وفاة عبد الناصر. وتابع يقلق شديد سياسات السادات الداخلية والخارجية، وانتشى فرحاً بما حققته القوات المسلحة من ثأر لهزيمة 1967، بقدر ما اكتأب عندما وقعت الثغرة. واستشرف الخطر وهو يتابع الطريقة التي أدار بها السادات الأزمة، وتمنى لنفسه الموت قبل أن يرى رئيس مصر معتلياً منصة الكنيست بالقدس، واضعاً (99٪ من أوراق اللعبة) بيد القوة الإمبريالية المساندة للصهيونية.

لم يكن صاحبنا نموذجاً فريداً في ذلك كله، فهو شأنه شأن غيره من السواد الأعظم من الشعب المصري من الفلاحين والعمال، كان صنيعة ثورة يوليو، ومن أصحاب المصلحة الحقيقية في نجاح برنامجه. ولكنه لم يكن من "دراويش" الثورة الذين ينخرطون في "أذكار" المناقب، بل كان ممن ينظرون نظرة نقدية إلى الممارسات السياسية، فيقدر ما كان إيجابياً منها. وتوجس خيفة على إنجازات الثورة، والاستفتاءات التي حولت هذه الآلية الديمقراطية إلى مهزلة حقيقية، وتعاضم دور الأجهزة الأمنية وتعددتها، وكبت كل صوت ناقد باعتباره معارضاً خارجاً على النظام. والنزج بالفصائل السياسية المعارضة في المعتقلات حيث تهدر آدميتهم، وتشرذم عائلاتهم.

ورغم ما كان يكتنه من إعزاز وتقدير لعبد الناصر كزعيم وطني، ومناضل عظيم ضد الاستعمار، وبطل للتحرر الوطني، هاله مفهوم عبد الناصر للحرية السياسية والذي طرحه في خطابه الذى ألقاه بمناسبة المظاهرات الطلابية والعمالية التى قامت احتجاجاً على أحكام الطيران، ونادت بالحرية السياسية "عاوزين حكومة حرة... العيشة بقت مرة"، وذلك بعد أقل من عام على مظاهرات 9، 10 يونيو التى خرجت فيها الجماهير نفسها تعلن تمسكها بعبد الناصر. فقد استنكر الزعيم في خطابه المطالبة بالحرية، واعتبر أن الحرية تعنى تكافؤ الفرص، وإتاحة فرصة التعليم والعمل والسكن أمام المواطنين، أى إنه ليس من شأن الجماهير مناقشة أى قرار سياسى فضلاً عن أن يكون لهم حق المشاركة فيه. وكان صاحبنا يرى أن عبد الناصر أهدر ظرفاً تاريخياً جلبته الهزيمة كان باستطاعته الاستفادة منه بإجراء إصلاح سياسى حقيقى تخلص فيه البلاد من فساد التنظيم السياسى، والمؤسسات البيروقراطية، وتوحش أجهزة الأمن، ويصحح مسار التجربة كلها.

لقد كان عبد الناصر منحازاً تأمناً للفقراء، وقدم لهم من المنجزات ما لم يتحقق في تاريخ مصر من قبل ولا من بعد. ولكنه كان شديد الحذر من الاعتدال السياسى على الجماهير، وتنظيمها سياسياً ومشاركتها في صنع القرار، مكتفياً بها له من شعبية عندهم، وهى وحدها لا تكفى لحماية النظام وقت الخطر، وهى نفسها الثغرة التى نفذ منها السادات لتصفية ثورة يوليو وإهدار إنجازاتها التنموية، وإثارة مناخ التعصب الدينى الناجم عن إفساح الساحة أمام التيار الإسلامى السلفى الرجعى الذى عرض الوحدة الوطنية للخطر، وأهدر أو كاد ما حققته الوحدة الوطنية من منجزات منذ ثورة 1919.

ورغم انتهاء صاحبنا إلى ثورة يوليو قلباً وقالباً، وإلى الطبقة الاجتماعية التى ردت لها الثورة اعتبارها، وحفظت كرامتها، وفتحت أمامها أبواب الحراك الاجتماعى، إلا أنه عزف عن الانتهاء إلى تنظيماتها السياسية من "هيئة التحرير" مروراً "بالاتحاد القومى" إلى "الاتحاد الاشتراكي العربى". فقد رأى رأى العين العناصر الوطنية الشريفة التى كانت على أتم استعداد للتضحية بحياتها دفاعاً عن الثورة تعرض للعزل السياسى، وتفقد حقوقها في المشاركة في العمل السياسى والنقائى بسبب التقارير التى كان يكتبها الاتهازيون الذين لبسوا لباس حماة الثورة، وكانوا - في حقيقة الأمر - معاول هدم لها. وهكذا غلب على التنظيم السياسى مواكب النفاق والانتهازية من القاعدة إلى القمة. ولا أدل على ذلك من اشتراك هذه العناصر ذاتها في تصفية منجزات الثورة على مر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

وهكذا كان صاحبنا يتخذ لنفسه مكاناً بين "الأغلبية الصامتة"، ولكنه يخرج عن صمته في محاضراته إلى تلاميذه وفي بعض المقالات التي كان يكتبها هنا وهناك، ناقداً لسياسة القطاع العام، أو معبراً عن رأيه في القضايا العامة، أو محذراً من المساس بالوحدة الوطنية، القاعدة الصلبة للشخصية المصرية، والضمان القوي لتناكس المجتمع المصري. وكان له شرف الاشتراك مع نخبة من كبار المثقفين في تأسيس "الجمعية المصرية للوحدة الوطنية" في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

ولم يقدر لصاحبنا الاحتكاك بأهل السلطة إلا في عهد السادات، وكانت نتيجة ذلك الاحتكاك سلبية. فبعد عودته من قطر، وذات صباح من منتصف نوفمبر 1978، تلقى مكالمة تليفونية بقسم التاريخ بأدب القاهرة قدم له المتحدث نفسه على أنه من رئاسة الجمهورية، وأخبره أنه "مكلف" بحضور اجتماع بعد غد له صفة سرية، وأن عليه أن يحضر معه ما يكفيه من ملابس لمدة ليلتين أو ثلاث ليال. وعندما قال صاحبنا لمحدثه إنه قد لا يتمكن من الحضور لمشاغل وارتباطات أخرى، قال محدثه إن التعليقات التي لديه عدم قبول أى اعتذار، وانتهت المكالمة.

دُهِش صاحبنا من هذه المكالمة، وخاصةً أنه لا صلة له بمؤسسات السلطة، كما كان غائباً عن البلاد لمدة أربعة أعوام، ولم تكن له روابط بأى "شلة" داخل الجامعة أو خارجها. وقدر أن المكالمة ربما كانت مقلباً سخيفاً دبره شخص ما على سبيل الدعابة "السخيفة"، واستعرض في ذهنه أسماء الأصدقاء الذين قد يكون صاحب المكالمة منهم فلم يجد بينهم من يقدم - في تقديره - على مثل تلك الصفات. وهداه تفكيره إلى الاتصال بصديقه الدكتور جمال زكريا قاسم عميد آداب عين شمس، ليستعلم له عن الموضوع عن طريق صهره الذى كان ضابطاً برتبة لواء في الحرس الجمهورى. وعندما اتصل بجمال زكريا، اتضح أنه تلقى مكالمة مماثلة، وأنه - أيضاً - يشكك في صحتها. فلما اقترح عليه صاحبنا الاتصال بصهره لاستطلاع جلية الأمر، أعجبته الفكرة وقام بتنفيذها، وعاد الاتصال بصاحبنا ليبلغه بصفة الأمر وجدته، واحتمال أن يكون هناك اجتماع بالإسكندرية، أما موضوعه فغير معروف.

عندما وصل صاحبنا إلى مكان التجمع بمعهد الدراسات الاشتراكية بمصر الجديدة في الثامنة صباحاً وجد حشدًا من أساتذة الجامعات في تخصصات: الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصاد، والتخطيط، والتاريخ الذى كان يمثلته جمال زكريا ومحمود متولى وصاحبنا. ورغم أن وجودها

كثيرة بين الحضور كان لا يعرفها صاحبنا، إلا أنه أدرك أن الاختيار كان -على ما يبدو- عشوائياً، روعى فيه التركيز على من لم تكن لهم صلات بالاتحاد الاشتراكي، وإن كان اختيار محمود متولى ضمن هؤلاء يشي بعدم دقة المعلومات لدى من قام بالاختيار. فقد كان الرجل من العناصر التي هوت التسلق على كل تنظيمات الثورة، وله كتاب ضخيم نُشر في منتصف الستينيات بعنوان "الاتحاد الاشتراكي وعاء الديمقراطية"، وكان زملاؤه يفضلون دائماً أن يستبدلوا بكلمة "وعاء" كلمة "طشت" كلها ورد ذكر الكتاب على لسان أحد، وكان رجلاً بريئاً من شبهة "القدوة" فكان وجوده (على ما هو معروف عنه) يوحي بعدم الاطمئنان إلى من لا يعرفهم صاحبنا وصديقه جمال زكريا بين ذلك الحشد، الذين اتضح -بعد قليل- أن نصفهم تقريباً كانوا من ضباط المخابرات الذين دسوا بين أعضاء هيئة التدريس المدعوين.

سُحِن القوم في ست سيارات ميكروباص تتبع إحدى شركات السياحة (تبين أنها تابعة للمخابرات)، وكان بكل سيارة شخص يادر الركاب بتحية الصباح معلناً أنه "مندوب الرئاسة" وأن وجهة الركب الإسماعيلية. وعندما وصل الركب إلى الإسماعيلية وجدوا أنفسهم أمام المبنى القديم لإدارة شركة قناة السويس، وكان في استقبالهم عثمان أحمد عثمان، ومنصور حسن (وزير الثقافة) الذي كان من أئناء الحزب الوطني الديمقراطي الذي أسسه السادات بدلاً للحزب الذي أسسه في إطار تحويل الاتحاد الاشتراكي إلى منابر ثم أحزاب، وحمل اسم "حزب مصر العربي الاشتراكي"، ثم عندما أسس السادات "الحزب الوطني الديمقراطي" هرع أعضاء حزب مصر الاشتراكي إلى حزب الرئيس، وتركوا حفنة من الأعضاء يحملون لافتة حزب مصر الاشتراكي ممن كان انضمامهم بدافع مبادئهم وليس نفاقاً لحامل ضو لجان السلطة.

صافح عثمان أحمد عثمان ومنصور حسن المدعوين ورحبوا بهم، وعندما دخلوا وجدوا أنفسهم في قاعة اجتماعات تتسع لحوالي ثمانين شخصاً، صفت مقاعدها في نحو ثمانية صفوف بكل منها عشرة مقاعد، تتصدها منصة عريضة بجوار المدخل، تتسع لأربعة أو خمسة أفراد. واتخذ المدعويون مقاعدهم، ولاحظ صاحبنا أن جيب سترة الجالس بجواره بها جهاز لاسلكي ينقل إشارات متبادلة مع الأمن، وضع الرجل فمه داخل الجيب الداخلي للسترة للرد عليها. وسرعان ما اكتشف أن الجلوس رُتب على أساس أن يجلس في كل صف ستة من أعضاء هيئة التدريس بينهم أربعة من ضباط المخابرات، واحد منهم على كل طرف، واثنا بين الجلوس. وبعد نصف ساعة تقريباً دخل السادات القاعة يتبعه محمد حسنى مبارك (نائب الرئيس)، واتجه السادات عبر الممر الجانبى للقاعة إلى الصف الأخير وصافح الجميع فرداً فرداً (بها في ذلك ضباط

المخابرات) حتى وصل إلى الصف الأول ثم جلس إلى المنصة وعن يمينه نائب الرئيس، وعن يساره عثمان أحمد عثمان يليه منصور حسن. وخلت القاعة من رجال الصحافة والتلفزيون وكاميرات التصوير، فقد حرص منظموه على عدم وصول أخباره إلى الإعلام.

ساد الصمت القاعة بعدما اتخذ الرئيس مجلسه وكانت أنظاره متجهة إلى سقف القاعة، أما النائب فكان نظره على القاعة، وقد ضم يديه إلى بعضهما البعض فوق المنصة، وظل كذلك حتى نهاية الاجتماع، بينما كان عثمان أحمد عثمان مبتسمًا يتبادل حديثًا هامسًا مع منصور حسن. وقطع الرئيس الصمت قائلاً: "فين الغليون بتاعى؟"، فقام أحد الجلوس في الصف الأول ليقدم للرئيس غليونه والطباق، وأخذ الرئيس يحشو غليونه بالطباق باسترخاء وهذوء، ثم أشعل وأذن لمنصور حسن في الكلام.

غادر منصور حسن المنصة إلى ميكروفون كان موضوعًا على بعد مترين في مواجهتها إلى الجانب الأيسر منها، وبدأ كلمته بالإشارة إلى أنه بناء على توجيهات الرئيس، جمع له هذه المجموعة من أساتذة الجامعات الذين روعى في اختيارهم التميز العلمي، والوطنية المتدفقة، وأنهم جاءوا ليستمعوا إليه، وهم على استعداد تام لأداء واجهم الوطنى الذى يكلفهم به الرئيس. وبدأ هذا الكلام غريبًا لا يبعث على الطمأنينة، بل يوحى (لصاحبنا) أنه في طريقه للتورط في عمل يحده السادات، وأصبح همه التفكير في مخرج من المأزق. ولاحظ أن منصور حسن رفع الكلفة تمامًا بينه وبين الرئيس، فلا يستخدم عبارات جرى العرف على استخدامها في مثل هذه المناسبات، فيقول له: "إنت طلبت كذا" و"إنت كلفتني بكذا"، وكأنه يخاطب زميلًا أو رجلًا في مستواه نفسه. وأعلن في ختام كلمته القصيرة إن "الكلمة الآن للسيد الرئيس".

صفق الحضور وساد القاعة صمت مطبق من جديد حتى سحب الرئيس عدة "أنفاس" من غليونه، ثم تتنح، وبدأ الكلام بحديث طويل عن الكفاح الوطنى ضد الإنجليز، واشترك الشباب فيه، وارتفع مستوى الوعي السياسى عندهم، وأن مبعث قلقه على مصر أن الشباب أصبح سلبياً لا يأبه للمشاركة في العمل العام، لأن مراكز القوى في الاتحاد الاشتراكي المنحل لم يقدموا له القدوة والمثل، كما أن الكتاب ورجال الصحافة لم يهتموا بالشباب، وبذلك لا يبقى للعمل العام سوى جيله هو وجيل الوسط، وهما جيلان "أصابعهما العفن"، ولا أمل فيهما في إعادة بناء مصر التى يحلم بها. وضرب مثلاً بمصطفى أمين، فقال إنه يعلم تمامًا أنه "وسخ" وأنه أخرجه من السجن، وأعادته إلى العمل بالصحافة ليتصدى "للأوساخ" الذين يسمون أنفسهم

"الناصرين" وعبد الناصر برئ منهم، فهم ينسبون إليه أفكارًا لم تدبر بخلده. ولكنه صُدم عندما كتب ذلك "الوسخ" مقالًا بعنوان "أهلًا بالوفد". تخرج صوت الرئيس عند هذا الحد، وقال: "ماشفتوش وساخة أكثر من كده؟!"، فضجت القاعة بالتصفيق! صمت الرئيس برهة، ثم قال بنبرة حازمة وهو يلوح بسبابته إلى الحضور "علشان كده جمعتكم، لأنكم نجوتم من (الوساخات)، ولأنكم (فخر) مصر، علشان تربوا لمصر جيل (نظيف) قوى يعيد لها مجدها الذي أضاعه (أصحاب الشعارات). عاوز شباب وطني مستعد لبقاء الوطن بروحه، شباب قادر على حل المسئولية في المستقبل، على أن تكون الوطنية والسمعة الطيبة هي معيار اختيار هؤلاء الشباب، الذين سيتم تنظيم دورات تثقيفية لهم "بمعهد الدراسات الوطنية" الذي كان يسمى "معهد الدراسات الاشتراكية"، يتعلم فيه الشباب (الكلام الحنجوري)، والآن يريد أن يعلمهم حب مصر". وأنه اختارهم ليكونوا هيئة التدريس بهذا المعهد، وسوف يلقيهم بعد ظهر الغد ليطلعوه على برنامج الدراسة، الذين عليهم إعداده الليلة، ليُعرض عليه في الصباح قبل حضوره الاجتماع.

وبعد انصراف الرئيس وصحبه، استبقى منصور حسن المدعوين في مقاعدهم، ووقف مرة أخرى ليؤكد أن الأمل معقود عليهم، ويلغفهم بمكان اجتماعهم مساءً لوضع برامج الدراسة، والأسس التي يجب مراعاتها عند وضع مواد الدراسة في أقسام المعهد الأربعة: التاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والعلوم السياسية. كان هم صاحبنا وصديقه جمال زكريا البحث عن مخرج لهذه الورطة، وقاما بوضع تصور لمواد الدراسة. وكانت ليلة حالكة السواد بالنسبة لصاحبنا، لم يطق النوم فيها جفونه إلا عند الفجر. وهرع الجميع إلى نادى المحافظة حيث الموعد الذي اتفق عليه في المساء لطرح البرامج على منصور حسن، وتسليم مسوداتها له لتكتب بشكل لائق قبل تقديمها للرئيس. وحوالي الثانية بعد الظهر انتقل الجميع إلى مبنى شركة قناة السويس القديم للالتقاء بالرئيس في مكان اجتماع الأسس، وبدأت مراسم الاجتماع بالطريقة بنفسها من حيث ترتيب الجلوس في القاعة بين ضباط المخابرات وعلى المنصة، وطلب الغليون وتميته وإشعاله، ثم إعطاء الكلمة لمنصور حسن الذي أعلن للرئيس أن الجميع أدركوا المهمة التي كُلفوا بها، وأنهم بدأوا اجتماعهم المسائي باستلهم الأفكار الأساسية -التي وضعوها نبراساً أمامهم- من خطابه، ثم أعطى الكلمة لكل من رؤساء الأقسام الأربعة الذين تم اختيارهم مساء اليوم السابق، فألقى جمال زكريا كلمة رئيس قسم التاريخ، مشيداً "بالجلس التاريخي عند الرئيس" مستعرضاً عناوين المقررات، واعداً بموافاة المعهد بتفاصيلها وأسماء من يقترحهم

للتدريس. وفعل بقية رؤساء الأقسام الشيء نفسه، ثم ختم الرئيس الاجتماع بكلمة قصيرة (حوالي ربع ساعة) هنا فيها الجميع على "الإنجاز الرائع" الذى حققوه فى زمن قياسي، وأن فكرة دعوتهم إلى الإسماعيلية كانت فكرة صائبة حتى يُتاح لهم التفرغ للمهمة بعيداً عن أعباء أعمالهم.

بعد انصراف الرئيس وبطانته، استبقى منصور حسن الحضور فى أماكنهم، ليعلم ضرورة تسليم جداول الدراسة وأسماء من يتم اختيارهم للتدريس له شخصياً بمكتب وزير الثقافة بالزمالك فى تمام السابعة مساء السبت (أى بعد 48 ساعة)، على أن يحضر هذا الاجتماع رؤساء الأقسام الأربعة، فاعتذر جمال زكريا للوزير عن عدم الحضور لأن لديه اجتماعاً آخر بالجامعة لا يستطيع التغلف عن حضوره، وأنه يفوض صاحبنا لحضور الاجتماع نيابة عنه، فوافق الوزير.

ذهب صاحبنا إلى مكتب الوزير فى الموعد المحدد، ليجد الدكتور عبد الملك الذى اختير رئيساً لقسم العلوم السياسية قد سبقه إلى هناك بدقائق، وكان الوزير جالساً إلى مكتب صغير (نسيئاً) ويجواره رجل متوسط القامة يهمس للوزير بحديث بدا من رد فعل الوزير أن هذا الرجل قد يكون سكرتيره أو أحد صفار موظفى مكتبه. وفضل الوزير أن يرى ما فى جعبة الرجلين اللذين حضرا فى الموعد بادئاً بقسم التاريخ، فعرض صاحبنا المواد، وأسماء من يقترح القسم إسناد تدريسهما إليهم. وكان من بين من ذكرهم يونان ليب رزق، واسحق تاو وروس عبيد، وكل منها كان حجة فى الموضوع الذى اختير من أجله.

ما كاد صاحبنا يصل إلى ذكر الاسمين حتى قاطعه الرجل الجالس بجوار الوزير قائلاً: "مش لازم دول شوفوا حد تانى.. الأساتذة كثر". فرد عليه صاحبنا بقوله: "لا شأن لك بهذا، فأنا لأوجه الحديث إليك وإنما إلى سيادة الوزير". فتدخل منصور حسن قائلاً: "الله.. هو إنت متعرفش الدكتور مصطفى السعيد، ده زميلك فى جامعة القاهرة، ثم لماذا الإصرار على هؤلاء؟" هنا لاحظت لصاحبنا فرصة ذهبية للخروج من مأزق التعاون مع نظام السادات، فرد على الوزير قائلاً: "يظهر سيادتكم نسييت الدرس العظيم اللى قدمه لنا الرئيس من يومين بس.. الرجل قال إنه يريد إعداد شباب جديد لمصر، يتدفق بالوطنية، وأكد على ألا يكون هناك تمييز، وكلام سيادتكم غريب ومتناقض مع ما تعلمناه من الرئيس. هل معنى هذا أن من يُختارون للدراسة لن يكون بينهم أقباط؟". فنفى الوزير ذلك، واستطرد صاحبنا: "إذا كان كلامك صحيح، وإن كانت الشواهد تدل على غير ذلك، فما معنى الاعتراض على اثنين من الأساتذة الأكفاء الوطنيين المصريين دون سبب سوى ديانتهم؟، إننا نتمسك بما قدمناه من أسماء".

وهنا قال الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الملك عودة "وأنا انضم إلى قسم التاريخ في هذا الموقف فلدى زميلان من الأقباط اخترتهما للتدريس ولست على استعداد لاستبدال أى منهما بآخر، لأنهما حجة في مجالهما." فقال الوزير: "على العموم يأخذ الدكتور مصطفى السعيد الجدول منكم للنظر فيها وسوف يتم الاتصال بكم فيها بعد".

ولم يتلق صاحبنا ولا عبد الملك عودة اتصالاً من أحد، وتأخر افتتاح برنامج تدريب الشباب بالمعهد نحو ستة شهور، ليتم على أيدي عناصر أخرى غير تلك التى سبقت لمقابلة السادات بالإسماعيلية على ذلك النحو الغربى. ويكشف موقف منصور حسن وتابعه مصطفى السعيد عن المنزلق الذى قاد السادات إليه مصر، فليس من المنطقى أن يكون موقف الوزير مغايراً للتعليقات التى يتلقاها من الرئيس، بل كان خطأ عائماً التزمه النظام، والدليل على ذلك التجربة المبررة التى مر بها صاحبنا نفسه، وكان له فضل فضحها أمام رأى العام.

فقد كان صاحبنا يضع امتحانات الثانوية العامة في السنوات 1982-1987 لمادة التاريخ، وكان حريصاً على أن يكون الامتحان في مستوى الطالب المتوسط، مع جعل نصيب الأسئلة التى تحتاج إلى تفكير لا تسميع لا يقل عن 60٪، كما كان حريصاً على الإفلات من النمطية حتى لا تتحول الأسئلة إلى شكل ثابت يساعد مافيا الدروس الخصوصية على "توقع" ما تأتى به كل عام، حتى ضاق صاحبنا ذرعاً بما تسبب له هذه المهمة من توتر وقلق، فاعتذر عن عدم وضع أسئلة عام 1988 بحجة أن ابنه أخيه بالثانوية العامة ذلك العام، ورفض أن يضع امتحان السودان أو امتحان غزة، ونفض يديه من هذه المهمة المزعجة.

وعندما كان معاراً للجامعة الأمريكية بالقاهرة، اتصل به عام 1992 مستشار المواد الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم يستأذنه في أن يتولى وضع امتحان الثانوية العامة ذلك العام، فاعتذر صاحبنا عن عدم القبول لأن جدول لا يسمح له بفراغ يجتمع أثناءه باللجنة الثلاثية ليرجع إلى رأيها، ثم يضع الامتحان وحده، ولا يسمح لهم إلا بوضع توقيعاتهم في المكان المخصص لذلك مبالغة في الحفاظ على السرية، كما درج على ذلك طوال السنوات السابقة التى وضع فيها الامتحان.

وبعد ترج وتبين سألته مستشار المواد الاجتماعية أن يرشح له أحد الأساتذة لوضع الامتحان، فاقترح على الفور اسم يونان لبسب رزق، فضحك الرجل على الطرف الآخر من الخط وقال: "هوه سيادتكم مش عارف إن الأمن مانع أهل الذمة من وضع الامتحانات؟"، فاستنكر

صاحبنا ذلك، وأرجع ذلك إلى موقف شخصي من محدثه فأقسم "بربة أبوه" أن تلك تعليقات معروفة للجميع، ولا يملك أحد الخروج عنها. وطلب اسماً آخر، فرشح له صاحبنا عاصم الدسوقي، فقال: "لا لأ ما هو ده اللي عمل مشكلة للوزارة السنة اللي فاتت لأنه وضع امتحان التاريخ وجاب فيه سؤال عن فلسطين". وعندما استغرب صاحبنا أن يكون الجزء الخاص عن فلسطين في المقرر قد حُذف، فرد عليه بأنه موجود، ولكن اتفاقيات التطبيع تمنع ذلك، وأن وجود سؤال عن فلسطين في العام الماضي "وضع الوزارة في موقف بالغ الحرج". هنا لم يملك صاحبنا سوى أن يلعن آباء محدثه وجدوده، ويتهمة بالعمالة، ويتوعدة بأن يبلغ ذلك للوزير. الغريب أن الرجل تلقى الإهانة براحبة صدر ولم يقل أكثر من "الله يسامحك يا بك.. وزير إيه؟ إنتت فاهم الوزير يقدر يكسر كلام الأمن؟".

فكر صاحبنا في أن يكتب للوزير طالباً المقابلة، أو أن يكتب له مذكرة تفصيلية بما حدث من محمد فوزي مستشار المواد الاجتماعية (الذي لا يعرفه معرفة شخصية). ولكنه استعاد كلام الرجل معه، وقلّبه على مختلف الوجوه، فوجد أن رجلاً في هذا المركز الذي يعادل وكيل وزارة أول لا يمكن أن يورط نفسه في حديث من هذا النوع، إلا إذا كان وثاقاً من أن يد الوزير لن تطوله، لأن المسألة تتعلق بالأمن. واستقر رأي صاحبنا على فضح ذلك العفن الذي أصاب الإدارة المصرية، بكتابة خطاب مفتوح للوزير يُنشر بالأهرام. فأعد الخطاب موجّهاً للوزير كزميل (يحكم كونه أستاذاً) باعتبار أن الأستاذية هي الأبقى وأن الوزارة عرض زائل، لا يبقى منه إلا ما قدمه الوزير لبلاده، وبعد تناول القضية، أعتبر الوزير مسئولاً أمام الرأي العام عن إيضاح أسباب هذا التردى الذي وقعت فيه الوزارة بضرب الوحدة الوطنية والتكرار لقضية فلسطين خدمة للتطبيع.

اتصل صاحبنا بالمستول عن صفحة الرأي في الأهرام يسأله عن إمكانية النشر، وعندما علم الرجل بالموضوع اعتذر عن عدم إمكانية ذلك بحجة أن "تقاليد" الأهرام تمنع من ذلك. وكان صاحبنا على موعد اللقاء الأسبوعي مساء كل سبت مع صديقه جلال السيد ومجموعة من الأصدقاء، على رأسهم عبد العال الباقوري الذي كان (عندئذ) رئيساً لتحرير الأهل. وعندما استعلم الأصدقاء من صاحبنا عن سر تجهمه أخبرهم بالأمر، فأبدى عبد العال الباقوري استعداده لأن ينشر المقال على الصفحة الأولى بالأهل، وقد كان.

ويعمرد صدور الأهالي صباح الأربعاء، طلب حسين كامل بهاء الدين اجتمع لجنة التعليم بمجلس الشعب، فاجتمعت اللجنة على عجل، ووقفت منى مكرم عبيد تهاجم صاحبنا وتهمه "بالعبث" بالوحدة الوطنية وهو موقف فهمه صاحبنا جيداً لأنه كان مشرفاً مشاركاً لمحمد محمود الجوهرى على رسالة منى مكرم عبيد للدكتوراه في منتصف الثمانينيات وقام وزميله بإسقاط قيدها لعدم جديتها في الدراسة، فرأت في القضية مناسبة لتوجيه ضربة لصاحبنا، ومعاملة الوزير. واتخذت اللجنة قراراً بالتحذير من اتخاذ التعليم أداة للصراع السياسى !.

نُشر قرار اللجنة بصفحة أخبار الدولة بالطبعة الأولى بجريدة الأخبار، وأُسقط من باقى الطبعات، كما لم يرد له ذكر بالأهرام ولا غيره من الصحف القومية وغيرها، فقد صدرت تعليقات شفهية من سلطة السيادة بمنع إثارة موضوع قرار لجنة التعليم، ورد وزير التعليم الأسبوع التالى موجهاً اللوم لصاحبنا لأنه "وهو المؤرخ لم يتحر الدقة"، وأخذ كلام شخص غير مسئول مأخذ الحقيقة. فرد عليه صاحبنا بمقال فند فيه مزاعمه، ولامه لإسقاط النقطة الخاصة بقرارات التطبيع من رده، وأكد له أن لديه معلومات تؤكد أن تعليقات منع الأقباط من وضع الامتحانات تمتد إلى تأليف الكتب الدراسية أيضاً، وأنه إذا لم تكن هناك يد أعلى من يده في الوزارة فعليه أن يفسر ذلك أمام الراى العام.

كانت جهة "سيادية" قد نهت على "الأهالى" بالوقوف بالموضوع عند هذا الحد، ويؤكد ذلك أن نازراً كانت وراء الدخان، وخاصة أن صاحبنا تلقى رسالتين من اثنين من قادة الأقباط في المهجر يمتدحان موقفه، ودفاعه عن "زميله القبطى"، فرد عليها صاحبنا على الفور مبيّناً أن القضية تتعلق بالمبادئ لا بالأشخاص، وذكر لهم موقف منى مكرم عبيد ضده في لجنة التعليم بمجلس الشعب، وأن 90٪ ممن اتصلوا به مؤيدين كانوا مصريين مسلمين، وأن الحرص على مصر كان وراء كل ما حدث.

نجا صاحبنا من ورطة التعاون مع نظام السادات وحزب خدم السلطان، ليواجه مأزقاً جديداً، عندما دُعى للعمل خادماً لآل بيت السادات. فقد استدعاه عميد الكلية يوماً لمقابلته، وعندما التقاه انتحى به جانباً وقال له: "السيدة جيهان السادات عاوزة تشوفك". فسأل صاحبنا عن السبب، فقال العميد إنه يبدو أنها تريد استشارته في مسألة تاريخية تتصل بدراستها، وأن بعض من تثق بهم زكاه لها، ولذلك عليه الحضور لمقابلتها يوم الثلاثاء (وهو اليوم الذى تلقى فيه درساً في اللغة العربية على طلاب الفرقة الأولى قسم اللغة الألمانية بحكم كونه معيداً بقسم اللغة

العربية). رد صاحبنا على العميد بأنه لا يحضر إلى الكلية إلا أيام السبت والاثنين والأربعاء، وأنه أستاذ مساعد يجب أن يسمى المعيد إليه لا أن يسمى هو إلى المعيد، وأن السيدة جيهان إذا كانت بحاجة إلى استشارته تستطيع مقابله في مكتبه في أحد تلك الأيام الثلاثة كما يفعل غيرها من المعيدين، وأدار ظهره للعميد وانصرف.

كان لقاؤه بالعميد يوم السبت، وكرر العميد استدعاه يوم الأربعاء، ففهم أن لذلك علاقة بالموضوع الذى حدثه بشأنه، فذهب للقاءه. استبقاه العميد حتى صرف من كان بحضرته، ونبه على السكرتارية وساعى المكتب بعدم السماح لأحد بالدخول، حتى إذا خلا الجو، راح العميد يكرر ما قاله من قبل، مضيقاً إليه أنه أبلغ السيدة جيهان بتعذر حضوره لمقابلتها يوم الثلاثاء، واستعلم منها عن الموضوع الذى تريد الاستعانة به فيه (لاحظ الفرق بين "الاستشارة" و"الاستعانة") فاتضح أن الأمر يتصل بابتنتها التى تدرس الماجستير فى تاريخ الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية، وأنها تنتظر منه أن يحدد اليوم موعداً يزور فيه بيت الرئيس برفقة أحد رجال الرئاسة الذى سيحضر سيارته لاصطحابه من الجامعة إلى هناك، فرفض صاحبنا ما طرحه عليه العميد، وكرر ما قاله له من قبل أنه على استعداد للقاء من يريد استشارته في مكتبه بالقسم في الأيام التى يتواجد فيها بالكلية، وأدار ظهره -مرة أخرى- للعميد وانصرف.

وفى يوم السبت التالى استدعاه العميد فى الحادية عشرة، وعندما دخل إلى مكتب العميد، كانت هناك فتاة سمراء نحيفة القوام قدمها له "السيدة نهى السادات"، ثم غادر حجرة المكتب وتركها معها. قالت ابنة الرئيس إنها تدرس الماجستير بالجامعة الأمريكية، وأنها تعد بحثاً عن "حزب الوفد" وأنها بحاجة إلى استشارة أستاذ متخصص، والجامعة الأمريكية ليس فيها من يمكن اللجوء إليه، وأنها استشارت بعض معارفها فأوصوها باللجوء إلى صاحبنا باعتباره صاحب الاختصاص فى الموضوع. فقال لها إن المعلومات التى وصلتها خاطئة، لأنه متخصص فى التاريخ الاجتماعى وليس السياسى، وأنه ينصحها باللجوء إلى عبد العظيم رمضان أو يونان لبيب أو هما معاً، فهما المختصان بهذا المجال. وراح يعد لها كتب ودراسات الأساتذيين. فسكتت برهة، ثم قالت إنها متأكدة أنه أنسب المتخصصين لمساعدتها. فاعتذر لها عن عدم إمكانية قيامه بهذا، وأوصاها بالاستعانة بالوالدها "لأنه الوحيد فى مصر الذى يعرف حقيقة حزب الوفد". وتركها فى حجرة العميد وانصرف.

وبعد نحو ساعتين، بينما كان يتأهب للانصراف، استدعاه العميد، وذهب للقائه، فوجد الغرفة خالية (على غير العادة) إلا منه، وشكره العميد على لقائه بالسيدة نهى (الذى لم يكن هناك مفر منه)، وتردد قليلاً قبل أن يقول على استحياء، إن اختيارها لك يعود إلى أنك الوحيد الذى له كتابات بالإنجليزية، وأنها في حاجة إلى من يكتب لها البحث.

هب صاحبنا واقفاً من هول ما سمع، وانفجر في العميد قائلاً: "إنت عارف قاعد فين، قاعد على كرسي طه حسين، ويتشتغل نخاس، بتبيع أساتذة الكلية في سوق العبيد!!" وخرج من الغرفة صافحاً الباب خلفه.

حدث هذا في ربيع 1981، وكان صاحبنا يتأهب لتقديم أوراقه للجنة الترقية للحصول على درجة الأستاذية. وكان قياس الأمور بمعايير "المصلحة" الشخصية يسوقه إلى مهادنة العميد، وليس إهانته إلى هذا الحد، وخاصة أن زميله حسن حنفي تأخرت ترقيته لما يقرب من العامين لأنه اعترض في مجلس الكلية على حصول جيهان السادات على درجة الليسانس بتقدير ممتاز، رغم أنها لم تظهر بقاعات الدرس إلا أياماً معدودة طوال العام الدراسى. ولكن شيئاً من هذا لم يدخل في حسابه، فقد أحس هو نفسه بذروة الإهانة عندما طلب منه العميد أن يكتب البحث لبنت الرئيس.

ومضت الشهور، وجاء سبتمبر 1981، ونُكِت كلية الآداب بنقل عدد من خيرة أساتذتها خارج الجامعة في هجمة سبتمبر الشهيرة. وفي أول مجلس كلية يُعقد بعد هذه الكارثة بأسبوع واحد، عُرض على مجلس الكلية طلب مقدم من السيدة جيهان أنور السادات (البنت الصغرى للرئيس) المعيدة بكلية التربية فرع الفيوم - قسم اللغة الإنجليزية، تطلب فيه نقلها إلى قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب "لقربها من مكان منزلى". فاستشاط صاحبنا غضباً (وكان عضواً بالمجلس عن الأساتذة المساعدين)، وقال للعميد إن عرض هذا الموضوع فيه امتحان للمجلس وأعضاء هيئة التدريس بالكلية، واستفزاز لمشاعرهم، والأحرى بالمجلس أن يرجى النظر فيه لأجل غير مسمى، فرد العميد بأن مجلس قسم اللغة الإنجليزية وافق على الطلب، ونحن أمام حالة روتينية متكررة، ولا يجب أن تزر وزارة وزر أخرى. فأصر صاحبنا على طرح الموضوع للتصويت وفي مثل هذه الحالة تؤخذ أصوات الموافقين أولاً، ثم يليهم غير الموافقين، ففوجئ صاحبنا بموافقة الأغلبية على الطلب!!

كانت أوراق ترقية صاحبنا إلى الأستاذية بين يدى اللجنة المختصة، وكانت هناك شائعة قوية بأن هناك قراراً آخر سيصدر بعد احتفالات السادس من أكتوبر بإبعاد آخرين خارج الجامعة،

وأضحى صاحبنا يعانى الحسرة والاكتئاب، ويرى أن جو الجامعة قد سعمه الفساد، والتلذذ للسلطة، وأنه لو بقى بالجامعة أو طُرد منها سيان، وإذا رُقى أو لم يرق، فلن يغير ذلك من الحقيق المرة شيئاً.

اغتيل السادات فى السادس من أكتوبر، وعاد الزملاء المُبعدون إلى أعمالهم، واستقالت - فى بعد- جيهان السادات وابنتها من الكلية، وبدأت العناصر الانتهازية تعيد ضبط مواقفها على بوصلة الحاكم الجديد، فأصبح هناك جو صالح نسبياً. وحصل صاحبنا على الأستاذية فى ديسمبر واختاره العميد نفسه رئيساً للقسم فى أبريل 1982 بعد وفاة رئيس القسم، رغم كونه أحدث الأساتذة الثلاثة الموجودين بالقسم، لاعتبارات رأى فيها الرجل أن من مصلحة القسم أن تُسند أموره إليه.

وبعدما ترك الرجل العمادة، جمعه بصاحبنا فرصة لقاء منفرد، عندما استجاب لطلب العميد الجديد فخصص لسلفه مكتباً يقسم التاريخ، وكان فى استقباله عند وصوله إلى المكتب مرحباً، وقدم له سكرتيرة القسم وقال له إنها فى خدمته أولاً، ثم فى خدمة القسم إذا توافر لها فضل من وقت. وفى هذه المناسبة انفرد الأستاذ الجليل بصاحبنا وقال له إنه مدين له بالاعتذار عن واقعة بنت الرئيس، فرد صاحبنا بأنه هو الذى يجب أن يعتذر عن الطريقة التى رد بها عليه. وظلت علاقته بالأستاذ الجليل وديةً إلى أبعد الحدود.

تحت القبة وهم

كانت الجامعة عند صاحبنا حلتًا ورديًا، بعد أن قُدر له أن يكون من طلابها، وكانت صورة الجامعة عنده هي تلك التى عرفها في آداب عين شمس: الاهتمام بتكوين الطلاب علميًا، ورعايتهم. كان مثله الأعلى أحمد عبد الرحيم مصطفى الأستاذ القدير الذى يصادق تلاميذه، وأحمد عزت عبد الكريم الذى يعامل تلاميذه معاملة الأبناء، ويرعاهم، ويوفر الحماية لهم. حقًا كانت هناك ناذج أخرى مختلفة إلا أنها كانت خروجًا على القاعدة، فقد كان أساتذة عين شمس - عندئذ - يحرصون على أن يرقوا بمستوى خريجيهم، في تنافس واضح مع جامعتى القاهرة والإسكندرية.

وعندما داعبت صاحبنا أحلام الانتماء إلى هيئة التدريس بالجامعة، كانت صورة المناخ العلمى بآداب عين شمس هي النموذج الذى يتوقع وجوده بالجامعة. ولكن التحاقه بقسم التاريخ بآداب القاهرة، وما واجهه من مناخ مغاير تمامًا، هز صورة الجامعة عنده، فاهتمامات الأساتذة في جلساتهم الخاصة بالتمجيد، وتناقل أخبار "معسكر الأعداء" داخل القسم هي السائدة. أما القضايا العلمية والمنهجية، فلم يجدها إلا في مجلس محمد أنيس، وكان ذلك نادرًا.

كذلك أدى استوزار الثورة لأساتذة الجامعات، والتركيز على جامعة القاهرة في هذا الصدد، إلى تآكل استقلال الجامعة، نتيجة تملق أعضاء هيئة التدريس للسلطة، وقبولهم لما فرضه القانون الخاص بالجامعات من ضوابط قيدت الحريات، وأخضعت الجامعة لسلطان أجهزة الأمن، فكان طه ربيع مدير إدارة الأمن بوزارة التعليم العالى يمارس نفوذًا على الجامعات يفوق سلطات الوزير نفسه، وتسابق المتنافقون لتملقه، فهو الذى يملك السماح لهذا بالسفر، وتعطيل سفر ذلك، ويملك تبديد فرصة الإعارة لمن يشاء. وبلغ التملق ذروته عندما حصل الرجل على درجة الدكتوراه من إحدى كليات الآداب. وتكرر نموذج "دكترة" مدير أمن التعليم العالى، بل ومديرى أمن الجامعات.

هان الأساتذة على النظام، عندما هانت عليهم أنفسهم. فلم يستطع الحريصون على استقلال الجامعة وتقاليدها تنظيم حركات احتجاجية على ما يجرى للجامعة. وإذا لم يكن هذا المناخ

محسوساً بأدب عين شمس، فليس معنى هذا أن جامعة عين شمس سلمت من هذا التلوث فصرعان ما انتقلت إليها العدوى بعد تشكيل الاتحاد الاشتراكي. وبدأت منذ ذلك الحين تظهر حمى التنافس في غير المجال العلمي. فتملئ قيادات التنظيم السياسى، والتطوع للتعاون مع أجهزة الأمن (كتابة التقارير عن الزملاء) كانت الطريق التى سلكها الانتهازيون للحصول على المكافآت: مناصب المستشار الثقافى بالسفارات المصرية بالخارج، ومناصب الهيئات الدولية، وانتظار "حلول الدور" لتولى منصب "الوزير"

ولن ينسى صاحبنا حرص أساتذة معينهم على التواجد بالكلية أيام التعديل الوزارى، وتعليقاتهم بعد تشكيل الوزارة الجديدة، فهم عند كل تعديل يحاولون فى أحاديثهم استشفاف ما قد يكون لدى الطرف الآخر من معلومات؛ خاصة إذا بدت عليه علامات الاطمئنان. وحدث يوماً أن أسر أستاذ مساعد بقسم التاريخ بأدب القاهرة لطالب دراسات عليا من تلاميذه، أنه حظى بلقاء طويل مع الرئيس عبدالناصر، أصر فيه الرئيس على توليته وزارة التعليم العالى، وأنه ظل يتمتع حتى أقمته الرئيس بأنه الأنسب لتولى المنصب، ولما كان ذلك الطالب قريباً لأحد محررى أخبار اليوم، فقد أسر إليه بما سمع من أستاذه، فلم يتحرر الصحفي الدقة، وسارع بنشر الخبر فى مكان بارز. وتعمد صاحبنا الحضور إلى الكلية يوم نشر الخبر، فقبول باستقبال الفاتحين، وحظى بوصلات تملق، وهو يرد عليها بالتأكيد أنه فوجئ مثلهم بما نُشر. ولم يكن الرجل مرشحاً، ولم يكن هناك أساس للقصة كلها.

حدث يوماً أن ذهب صاحبنا إلى القسم بعد التشكيل الوزارى الذى جاء فيه عبد العزيز حجازى وزيراً للمالية، فوجد تجمعاً من الأساتذة الذين يحتلون مواقع بالتنظيم السياسى، وهم يعبرون عن غضبهم لأن الرجل الذى نال الوزارة "ليبرالى رجعى" لا علاقة له بالاتحاد الاشتراكي، كما أنه أحدث منهم عهداً بالحصول على الدكتوراه. وأضاف أحدهم فى تعداده لمبررات ما حدث من "تجاوز"، بأن عبدالعزيز حجازى كان لا يعرف شيئاً عندما وصل إلى لندن مبعوثاً للحصول على الدكتوراه، وأنه (المتحدث) كان على وشك الحصول على الدكتوراه، فكان لا يحسن التصرف إلا بمساعدته، وأنه كان ضعيفاً فى اللغة الإنجليزية، فاستعان بموظف إنجليزى بالمكتب الثقافى المصرى لكتابة الرسالة له، فكيف يستطيع من كان مثله أن يدير مالية البلاد؟! والعجيب أن الجلسة انتهت بكتابة كل منهم بريقة تهنت للوزير "بالثقة الغالية" وأرسلوا ساعى القسم إلى مكتب التلغراف لإرسالها!

وشهد صاحبنا ما حدث أثناء الحملة الانتخابية لوحدة الاتحاد الاشتراكي بالكلية، عندما وقف أحد المرشحين من الأساتذة على السلم الرئيسى المؤدى إلى مكتب العميد، يعرض برنامجهم في خطبة عصماء (ركز فيها على المطالبة بتحسين الأوضاع المادية لأعضاء هيئة التدريس) وأنهى خطابه بتحذير "الزملاء" من إعطاء أصواتهم لعميد الكلية يحيى هويدى، لأن أخاه (أمين) كان رئيساً للمخابرات. ورد عليه العميد من الشرفة المطلّة على السلم قائلاً بصوت جهورى "يادكتور (فلان) أنا لى الشرف أن يكون أخى رئيس المخابرات، لكن نحب أقول للناس دى مين اللى بيكتب تقارير عن زمايله للمخابرات وغيرها من أجهزة الأمن؟!". ولم ينس صاحبنا بيت شفة، واختفى عن الأنظار.

وبلغ ثملق أعضاء هيئة التدريس للسلطة مدهاء فى عصر السادات، فعدلت قواعد القبول بالجامعات لتسمح لحملة الـ GCE وهى شهادة التعليم العام البريطانية التى تعادل الإعدادية (من حيث المستوى العام) حتى يتسنى لزوجة الرئيس وبناتها الالتحاق بالجامعة، فكانت الآداب وجهتهن، وكال الأساتذة الدرجات هن. وكانت رسالة الماجستير التى تقدمت بها زوجة الرئيس، فصلاً محزناً فى تاريخ الجامعات المصرية. أذيعت المناقشة كاملة بالتليفزيون المصرى، وأعيدت إذاعتها مرة أخرى، فقد حضرها الرئيس. وجاء على لسان أحد أعضاء اللجنة (بعد أن ألقى قصيدة مدح من نظمه) أن الرسالة تستحق عن جدارة درجة الدكتوراه وليس الماجستير، ونمى على القانون قصوره فى هذه الناحية، واضطرت سهر القلهاوى أن تتدارك الموقف، وتفسر ما قاله الأستاذ المناق فى بأنه شكل من أشكال التعبير عن الإعجاب بالرسالة.

كانت جيهان السادات بعد تخرجها بامتياز قد عُينت معيدة بقسم اللغة العربية، وكانت تدرس مادة اللغة العربية لطلبة الفرقة الأولى بقسم اللغة الألمانية وتخصصت إحدى عضوات هيئة التدريس (وكانت بدرجة أستاذ مساعد) من قسم اللغة الألمانية فى استقباليها عند حضورها إلى الكلية، وإعداد القهوة لها بنفسها، وكوفت بعد ذلك على تلك "المهمة الوطنية" بتولى منصب المستشار الثقافى بسفارة مصر بألمانيا. وتسابق أعضاء هيئة التدريس فى تقديم الالتهامات إلى المعيدة "السيدة الأولى"، فهذا يطلب تعيين ابنته فى وظيفة مهمة، وذاك يطلب "شفقة" لكل من ولديه، إلى غير ذلك من طلبات. وتولى بعض أساتذة قسم اللغة العربية التدريس لها فى منزل الرئيس، وكوفى منهم من كوفى بمناصب المستشار الثقافى، والمراكز الرئيسة فى حزب السلطة. ولكن ذلك لا يبلغ ما بلغته مكافأة عميد الكلية الذى صعد إلى منصب نائب رئيس الجامعة، ثم كان أول رئيس لمجلس الشورى، وكوفى رئيس الجامعة بتولية رئاسة مجلس الشعب.

وعندما حصلت جيهان السادات على الماجستير عُينت مدرّسا مساعداً، وكان الإجراء المتبع في الجامعات المصرية تطبيقاً لقانون الجامعات هو اعتماد الدرجة العلمية بمجلس القسم ومجلس الكلية، ثم اتخاذ قرار التعيين بالجلسة التالية (بعد شهر)، ولكن تم تغيير الإجراء في الجامعة كلها، فأصبح اعتماد الدرجة يتم في البند الأول من جدول أعمال المجلس، ثم يتم التعيين في البند الأخير بالجلسة نفسها، وأصبحت تلك البدعة الإجرائية هي الإجراء المتبع حتى اليوم في تعيين المدرسين المساعدين والمدرسين.

ولعل جيهان السادات لم تطلب ذلك، فأغلب الظن أنه جاء بمبادرة من جانب العميد، أقرها رئيس الجامعة. ولا أدل على ذلك مما لقيه العالم الجليل حسن حنفي من تنكيل الرجلين (العميد ورئيس الجامعة) به لمجرد اعتراضه على حصول جيهان السادات على درجة "ممتاز" في اللسانس، واحتجاجه على فساد ذم من كالواها الدرجات، فتأخرت ترقية الرجل (رغم أن تقرير اللجنة العلمية أوصى بترقيته عن جدارة) حتى رحل عميد الكلية ورئيس الجامعة ليربعا على مقاعد المجلسين النيابيين. فقام الدكتور إبراهيم بدران بعرض التقرير على مجلس الجامعة، بعدما أفهمه بعض الشرفاء من أساتذة الجامعة حقيقة الموقف. وشتان بين هذا الرجل وسلفه، فقد كان عالماً جليلاً منصفاً، لا يخشى في الحق لومة لائم.

ولم يكن الأخذ بمبدأ انتخاب العميد (الذي نص عليه قانون تنظيم الجامعات وألغى فيما بعد) أداة فعالة للإصلاح ولتمتع أعضاء هيئة التدريس بحق اختيار رئاستهم العلمية. يرجع ذلك إلى النص على أن يختار رئيس الجامعة من بين الثلاثة الأول من يُعين عميداً. ولم يُنص على مبدأ الترشيح، بحيث يتقدم من يرغب في ترشيح نفسه للمهاده بطلب بهذا المعنى، فتكون هناك فرصة لأعضاء هيئة التدريس للاطلاع على برنامج كل مرشح والمفاضلة بين المرشحين حسب تاريخهم الشخصي، وما يمكن أن يؤديه كل منهم للكلية. وقيل في تبرير ذلك إن الترشيح سيؤدي إلى تراقب المرشحين بالكلمات وكشف عورات كل منهم أمام أعضاء هيئة تدريس الكلية، مما يجعل موقف من يقع عليه الاختيار ضعيفاً. واقتصر على أن يشترك أعضاء مجلس الكلية والأساتذة فقط من غير أعضاء مجلس الكلية في اختيار العميد؛ أي إن القاعدة العريضة من أعضاء هيئة التدريس (المدرسين والأساتذة المساعدين) لا صوت لهم في ذلك الانتخاب.

ولكن كان من يرغب في المنصب يتصل بهذه الدائرة المحدودة من أصحاب الأصوات فرداً فرداً، ويعد هذا بأن يستبعد فلاّما من بين من يختاروهم لمنصب الوكيل (لأن صاحب الصوت على خصومة معه)، أو يعد شخصاً بعينه (قد يكون صاحب الصوت أو من يركبه للمنصب) ليصبح

أحد الوكيلين. ووصل الأمر إلى حد زيارة البيوت، وطلب القسم على المصحف للتأكد من الحصول على الأصوات. وهي مهزلة بكل المعايير لا علاقة لها بالديموقراطية من قريب ولا من بعيد. فقد كان من له حق التصويت أن يختار ثلاثة أسماء من بين القائمة التي تضم أسماء أساتذة الكلية حسب أقدميتهم، ثم تُحصر الأصوات، ليكون هناك في النهاية ثلاثة أسماء يُبين أمام كل منها عدد ما حصل عليه من أصوات، وتُرتب أسماء الفائزين ترتيباً تنازلياً (أول- ثان- ثالث) ثم تُرسل إلى رئيس الجامعة ليختار واحداً منهم ويصدر القرار بتعيينه، وهو (عادة) ما يختار من لا يعترض الأمن على اختياره.

فقد كانت لأجهزة الأمن الكلمة العليا في الترشيح للمناصب الإدارية الجامعية عامة، ومنصب العميد خاصة، نظراً لأهمية منصب العميد في تحديد أسلوب التعامل مع الطلاب، و"طبخ" انتخابات اتحاد الطلاب على مستوى الكلية التي كانت دائماً قضية "أمن" بالدرجة الأولى. لذلك وقع اختيار رؤساء الجامعات - في بعض الحالات - على من جاء في الترتيب الثالث وحصل على أصوات لا تزيد عن 10٪ من مجموع أصوات الناخبين. ناهيك عن حرص المتطلعين إلى المنصب على حسن تقديم أنفسهم للأمن (من خلال من لهم صلة بالأمن من مؤيديهم). ولما كان منصب العميد بداية الصعود إلى مناصب القيادة بالجامعة (نائب الرئيس والرئيس) وهي مناصب لا يناها إلا من لا يعترض عليه الأمن، فقد كان معظم عمداء المنتخبين يننون علاقة "حمية" مع أجهزة الأمن، تبدأ بحسن الأداء في عملية "طبخ" انتخابات اتحاد الطلبة، والاستجابة لطلبات الأمن بهذا الخصوص لمنع طلاب بعينهم من الترشح. وهنا تتجلى قدرات العميد المهم، فيُحيل الطلاب (الذين يطلب الأمن إبعادهم) إلى التحقيق بأي تهمة، ولكن تهمة "الإخلال بنظام الدراسة" هي أبرز تلك التهم، ويمتد التحقيق إلى انتهاء موعد الترشيح، وحبذا لو استمر إلى ما بعد الانتخابات، ثم توقع على الطلاب عقوبات نافذة بعد أن ينتهي الغرض الذي حولوا للتحقيق من أجله.

أما العميد "المُقر" الخادم المخلص للأجهزة الأمنية، فيوحي إلى أعضاء هيئة التدريس بالإعلان لطلابهم أنه لن تكون هناك محاضرات يوم الانتخابات، فإذا امتنع أحدهم عن القيام بذلك، فهناك عشرات من زملائه يتمنون رضا العميد عنهم لتسهيل مصالحهم الشخصية. وتكون النتيجة عدم وجود الحد الأدنى من الناخبين يوم الانتخاب، مما يعطى الحق القانوني للعميد المهم أن يعين أعضاء اتحاد الطلبة. وقائمة الأمن جاهزة دائماً.

فإذا رفض العميد الاستماع إلى "التصائح الملزمة" التي يقدمها له رجال الأمن، فإنه بذلك يغامر بمستقبله الإداري، فعليه أن لا يتوقع ترشيحه لمنصب نائب رئيس الجامعة الذي يضعه كل عميد نصب عينيه أثناء أدائه لعمله. كما أن مطالب الكلية - في عهده - لن تلقى استجابة من رئيس الجامعة (إذا لم يكن على شاكلة إبراهيم بدران). فلا يستجيب رئيس الجامعة لطلبات الكلية في المسائل المالية ولا الإدارية، وتتعرض قرارات مجلس الكلية في الاعتماد من رئيس الجامعة أو من مجلس الجامعة.

فإذا أصبح العميد نائباً لرئيس الجامعة، وضع نصب عينيه التربع على "الكرسى الكبير" أي رئاسة الجامعة، فيزيد من إبراز "ولائه" لأجهزة الأمن بتقديم "خدمات" عامة أو خاصة في مجال اختصاصه. ولكن الأمل الأكبر هو "الكرسى العالى" أي الوزارة، التي تتطلب تحركات من نوع آخر خارج الجامعة، مع المتنفذين من رجال حزب الحكومة، ومع من يتيح له قربه من الرئيس اقتراح بعض من يُختارون لمناصب الوزارة.

أما اختيار رئيس الجامعة فيتم من خلال تركية أجهزة الأمن لأحد المرشحين الثلاثة الذين يتقدم وزير التعليم العالى بأسمائهم إلى الرئيس. وأحياناً يأتي القرار بتعيين شخص لم يرد اسمه بين المرشحين، كما حدث عند تعيين مفيد شهاب رئيساً لجامعة القاهرة. لذلك كان رئيس الجامعة أحرص الجميع على التفانى في خدمة أجهزة الأمن، ولا يرفض لأحد من كبار ضباطها طلباً "شخصياً". وتجاوز أحدهم حدود إبداء الولاء للأمن بعدم تطبيق القاعدة القانونية التي جرى اتباعها، وهي بقاء من يتولى منصباً إدارياً من الأساتذة في ممارسة أعمال منصبه حتى نهاية العام الدراسي (آخر يوليو) في حالة بلوغه سن الستين قبل هذا التاريخ. فقام رئيس جامعة القاهرة بتعيين عميد للتجارة بديلاً للعميد القديم فور بلوغه الستين (في منتصف العام الدراسي) لأنه رفض طلب الأمن الذي أبلغه له رئيس الجامعة بالعمل على استبعاد مجموعة من الطلاب من الترشح لانتخابات اتحاد الطلاب. ولما نبه رئيس الجامعة إلى أنه "موظف حكومي" وأن عليه أن يطيع "أوامر الحكومة"، رد عليه الرجل بأنه "أستاذ جامعي - أولاً وأخيراً - وأن ضميره لا يسمح له بأن يتردى إلى هذا المستوى في التعامل مع طلابه".

رئيس الجامعة هذا طلب من عميد الآداب في اليوم الأول لتوليته منصبه رفع اسم أحد أساتذة قسم التاريخ (وكان رئيساً سابقاً للقسم) من جدول التدريس بمرحلة الليسانس، ولما كان قرار تعيين ذلك العميد أول ما اتخذته الرئيس الجديد من قرارات فقد وعده خيرًا. وعندما اطلع

صاحبتنا على طلب رئيس الجامعة (وكان صاحبتنا وكيلاً للدراسات العليا) حذر العميد من التورط في هذا العمل غير القانوني، لأنه لا يجوز وقف عضو هيئة تدريس عن العمل إلا بناء على قرار سلطة التحقيق في حالة ارتكابه مخالفة جسيمة من تلك المنصوص عليها بالقانون. ولما كان الأستاذ المطلوب رفع اسمه من جداول الدراسة يتعرض بذلك للوقوف عن العمل دون مبرر، فإن ذلك يعرض العميد نفسه للمتابع من جانب أعضاء هيئة التدريس بالكلية، كما أنه يعطي للأستاذ المعنى الحق في مقاضاته شخصياً، لأنه يتحمل وحده وزر منع زميله من العمل، دون أن يكون هناك قرار رسمي مكتوب من رئيس الجامعة بهذا الصدد.

وقع العميد الجديد في حيص بيص، ثم اقترح على صاحبتنا وزميله (وكيل شؤون الطلاب) أن يصحباها لمقابلة رئيس الجامعة وتسوية الأمر معه. وذهب ثلاثهم إلى المكتب الذي كان غاصاً بالمهنتين، فطلب صاحبتنا من رئيس الجامعة أن ينتحي بهم جانباً لأمر مهم، وعندما استجاب الرجل، سأله صاحبتنا عن أسباب طلب منع الأستاذ إياه من التدريس، فأجاب رئيس الجامعة: "ده عامل قلق للدولة المصرية" فقال صاحبتنا: "هل رسب عنده أحد أبناء أو بنات مسئول في المخابرات؟". فرد الرئيس "طب ما انت عارف أهو.. أنا قلت ما يدرشش يعني ما يدرشش" قال صاحبتنا للرئيس: "سيادتلك تجلس الآن على كرسي أحمد لطفى السيد، مدير الجامعة الذي رفض المساس باستقلالها، ولا يجب أن تقدم على تصرف مخالف للقانون". فقال: "ما وجه المخالفة للقانون"، فشرح له حكم القانون في وقف عضو هيئة تدريس عن العمل. ونصحه باستشارة المستشار القانوني للجامعة (وكان عميداً لكلية الحقوق)، فإذا أيد موقفه، فعليه أن يصدر قراراً مكتوباً يوجه لعميد الكلية للعمل بموجه. وانصرف الثلاثة، واتصل رئيس الجامعة بالعميد في صباح اليوم التالي، ليعلمه بعدم وجود داع لرفع اسم الأستاذ من الجدول، وأن يبقى الحال كما هو عليه. وهذه الواقعة بالغة الدلالة على مدى تفاني بعض رؤساء الجامعات في إرضاء نزوات كبار ضباط الأمن.

ولعل أبرز دليل على اختلال معايير اختيار رؤساء الجامعات، ما اكتشفه صاحبتنا بعد عدة شهور، من أن رئيس الجامعة نفسه الذي ذكره بأنه يجلس على كرسي أحمد لطفى السيد، لم يكن يعلم من هو أحمد لطفى السيد الذي كانت قاعة اجتماعات مجلس الجامعة تحمل اسمه!

فقد كان صاحبتنا عضواً بلجنة موسعة شكلها رئيس الجامعة للأعداد لاحتفالية ضخمة بالعيد التسعين لجامعة القاهرة، ضمت معظم عمداء الكليات ونواب رئيس الجامعة وبعض

وكلاء الكليات، وبعض الأساتذة الذين لتخصصاتهم علاقة بالاحتفالية. وكانت اللجنة تنعقد مرة كل أسبوعين برئاسة رئيس الجامعة لمدة عام دراسي كامل، فقد كان رئيس الجامعة حريصاً على أن يجعل من المناسبة "حملة علاقات عامة" يروج فيها لنفسه تطلعاً إلى "الكرسي الكبير" (الوزارة). وفي أحد تلك الاجتماعات كان صاحبنا يعرض على اللجنة قائمة كُلف بإعدادها عن رؤساء الجامعة السابقين لينم تكريم الأحياء منهم بهذه المناسبة وتكريم ذكرى من رحلوا منهم. وكانت هناك نسخة من القائمة بيد كل عضو من أعضاء اللجنة يتصدرها اسم "أحمد لطفي السيد" تليه أسماء من تولوا رئاسة الجامعة بعده، وقد سبقت أسماؤهم المختصر الدال على "أستاذ دكتور (أ.د.)"، ففوجئ صاحبنا برئيس الجامعة يستوقفه ويقول: "لقد وجدنا غلطة لفلان بك... من فضلكم ضعوا أ.د. أمام اسم أحمد لطفي السيد". فإذا بالكل يشرعون أقلامهم ويضعون الإضافة، مما أصاب صاحبنا بالانزعاج، فقد يكون رئيس الجامعة يجهل أحمد لطفي السيد، فهل شاع الجهل بين العمداء والكلاء ونواب الرئيس، والأعضاء من الأساتذة، أم أنه النفاق؟ واعترض صاحبنا بقوله: "يا ريس، أحمد لطفي السيد لم يحمل الدكتوراه، ولم يحصل على درجة الأستاذية، فقد كان أعلم ممن حملوا الدكتوراه، وكان أستاذاً لأجيال متعاقبة من المصريين"، فضحك الرئيس (وضحك لضحك الجميع)، وقال موجهاً الكلام لصاحبنا: "يعنى عملوه مدير جامعة لأن ما كانش عندهم غيره" !!! ولا تعليق.

استن النظام منذ عهد السادات سنة قُدر لها أن تدوم، وهي اختيار عناصر متقاة معروفة بولائها للنظام أو محسوبة على أحد أركانه لتتولى رئاسة كل مؤسسة من القطاع العام إلى الوزارات إلى الجامعات، واعتبار معيار الولاء هو المحدد الأساسي في الاختيار، وترك كل من يتولى أمر مؤسسة يديرها وكأنها "عزبته" الخاصة، يفعل بها ما يشاء دون حسيب أو رقيب. بل لم يعد للأجهزة الرقابية تلك الهيبة التي كانت لها قبل عهد السادات، فالعبرة برسوخ أقدام المستول، وقوة الشخصية التي يستند إليها، أو يُعبد من محاسبيها. وانعكس ذلك على اختيار رؤساء الجامعات في معظم الحالات فإذا أقلت أحد ممن اختير رئيساً لجامعة من تلك المواصفات، وأوقف جهده لإصلاح شأن الجامعة دون اعتبار لضغوط أجهزة الأمن ومحاسيب النظام، كان عرضة للإزاحة من منصبه، كما حدث مع محمد محمود الجوهري الذي كانت عيادته لكلية الآداب عهد إصلاح وإعادة هيكلة الأداء الأكاديمي بالكلية، وعندما أصبح نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون فرع القويم، حل على عاتقه -بأمانة- مهمة استكمال منشآت الفرع ووضع هيكله الأكاديمي، وعندما أصبح رئيساً لجامعة حلوان، قدم نموذجاً يُحتذى لبناء جامعة من بين كليات

ومعاهد متناثرة، ويضع هيكلها الأكاديمي، ويدعم هيئة التدريس بأكثر العناصر كفاءة، ويكمل منشآت الجامعة بأنسب الشروط في زمن أصبح الفساد فيه هو القاعدة والمصلحة العامة هي الاستثناء. ولكن أداء الجوهرى كان "نشاراً" وسط جوقه أصحاب "العزب"، فتناهشته الذناب، وأزيع عن منصبه لعجزه عن إرضاء مصالح صنّاع الفساد ونزواتهم.

ولم يكن أسلوب اختيار القيادات الجامعية وحده أبرز مظاهر الفساد الجامعى الذى بدأ مع عهد السادات، وترعرع بعده واستشرى واستوحش، فقد ابتدعت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين آليات للفساد هي: دعم الكتاب الدراسى، والصناديق الخاصة، ولجان الممتحنين.

ودعم الكتاب الجامعى يبدو أمراً إيجابياً وحيوياً، وخاصة أن النظام قد قطع شوطاً طويلاً في إلغاء الدعم على السلع التى يستهلكها السواد الأعظم من الشعب، فالإبقاء على دعم الكتاب الجامعى يُعد -من هذه الناحية- استثناءً إيجابياً. غير أن تمويل دعم الكتاب الجامعى تقدمه هيئة المعونة الأمريكية، وهى -على أرجح الأقوال- صاحبة الفكرة، تتخذها سلاحاً ذا حدين، تهدئة الأمور بين الطلاب لمصلحة النظام، فيكون دعم الكتاب -على هذا النحو- بمثابة صمام الأمان، وإثارة المتاعب للنظام -من ناحية أخرى- في حالة التوقف عن تمويل دعم الكتاب الجامعى فجأة كسلاح للضغط السياسى.

على كل، مبدأ دعم الكتاب الجامعى له جانبه الإيجابى، وخاصة إذا وصل الدعم لمستحقه، ولكن ما يحدث فعلاً هو تحديد عدد محدد من الكتب تُعطى للطلاب بنسبة تخفيض عالية، يتم اختيارها بما يجند مصالح أساتذة بعينهم في كل قسم لضمان توزيع كتبهم في زمن قصير، وتحصيل عائدها المادى. هذا فضلاً عن الحالة المتردية التى وصلت إليها الكتب الجامعية (في معظمها) من حيث المحتوى وأسلوب المعالجة، والتخلف عن مواكبة الجديد في التخصص، واتخاذها سبلاً للتكسب على حساب طلاب طحتهم وذوهم الأزمة الاقتصادية. ويمجد الطالب نفسه مضطراً إلى شراء كتاب، لا نفع فيه بسبب الأساليب الدينية التى يتبعها معظم أعضاء هيئة التدريس لضمان تصريف الكتب والمذكرات. بل أصبح بعضهم يبيع المذكرة، ثم ملحفاً لها يضم بعض الأسئلة النموذجية وإجاباتها، ثم يطرح للبيع قبيل الامتحان ملخصاً للمذكرة التى تعد - في حد ذاتها - عرضاً ملخصاً للمادة. وترتب على ذلك انحطاط المستوى الدراسى بالجامعة من ناحية، وخلل العلاقة بين الأستاذ والطالب من ناحية أخرى، حين يتحول الأستاذ إلى شخص يتطلع إلى ما في جيوب تلاميذه، ولا يعنيه أمر ما قد يكون في عقولهم.

ولو كانت المصلحة العامة هي المعيار، لاستخدم دعم الكتاب الجامعى فى تحسين مستوى التأليف، والتشجيع على التأليف الجماعى لمراجع معتمدة فى المقررات الدراسية، مقابل مكافأة محددة، على أن يتولى قسم النشر بالجامعة (المطبعة) نشر تلك الكتب ويبيعها بأسعار معتدلة. كما يمكن أن يتم تزويد مكتبة الكلية بنسخ كافية منها ليستعيرها غير القادرين على اقتناء الكتب.

والبدعة الثانية "الصناديق الخاصة" وهى لا تقل أهمية عن دعم الكتاب الجامعى من حيث الشكل، ولكنها أكثر فساداً من حيث المضمون. فلما كان التعليم مجانياً بجميع مراحلها وفقاً للدستور، اخترع المجلس الأعلى للجامعات مبدأ أن يكون بكل كلية "صندوق خاص" يتم تمويله من مبالغ إضافية يدفعها كل طالب إلى جانب الرسوم المحددة بحكم القانون. وأُطلق العنان لتحديد المبالغ الإضافية التى قد تصل إلى ما يتراوح بين 30-50 ضعفاً من قيمة رسوم القيد. ووزعت هذه المبالغ بشكل يضمن حصول إدارة الجامعة على حوالى الربع وتحتفظ الكلية بالباقى الذى يصل إلى ما يقرب من عشرة ملايين جنيهاً فى الكليات ذات الأعداد الكبيرة، من المفروض أن تُصرف على الخدمات التعليمية، أى توفير ما تحتاجه الكلية من وسائل تعليمية وأجهزة وأدوات معملية إلى غير ذلك من مستلزمات، كما يتم منها رعاية الطلاب. ولما كانت هذه المبالغ التى تمول الصناديق الخاصة، لا تُعد من موارد الخزينة العامة للدولة لأنها لم تُفرض بقانون باعتبارها "رسوماً"، فهى لا تخضع للمراقبة المالية التى تخضع لها حسابات الجهات الحكومية، ولا تُدرج فى الميزانية الخاصة بالكليات أو الجامعة باعتبارها أموالاً "خاصة" وليست "عامة". ولذلك لا يراجعها أو يراقبها "الجهاز المركزى للمحاسبات"، كما أن الصرف منها من سلطة العميد (على مستوى الكلية) ورئيس الجامعة على مستوى الجامعة.

كان من الممكن أن تُستخدم هذه الأموال الطائلة لدعم البحث العلمى، وتمويل مشروعات بحثية فى مختلف التخصصات، أو دعم المعامل بأحدث الأجهزة العلمية، وإنشاء ما ليس موجوداً منها. كذلك كان من الممكن استخدامها فى دعم النشاط الثقافى والرياضى للطلاب. غير أن هذه الأموال صارت تُستخدم -فى الغالب- لخدمة مصالح من لهم حق التصرف فيها، وليس سراً أن الكثير من رؤساء الجامعات يمنح مكافآت شهرية من تلك الصناديق لبعض المحاسبين من الأساتذة الذين يُقدم لهم مبالغ شهرية تحت مُسمى "مكافأة مستشار"، ولرئيس الجامعة الحق المطلق فى تحديد أرقام تلك المكافآت، وينال بعض الصحفيين منها نصيباً تحت مختلف المسميات لزوم "تلميع" صورة رئيس الجامعة على صفحات صحفهم، كما تُمول منها الهدايا العشبية التى يقدمها رئيس الجامعة فى بعض المناسبات للشخصيات التى يبنى الجسور معها، والكثير من رؤساء الجامعات يتعامل مع الصناديق الخاصة وكأنها إيراد "العزبة" يعبثه كيف شاء.

حقاً استخدم بعض العمداء هذه الأموال في تجديد المباني وترميمها وتجهيزها بالوسائل السمعية وتزويد المدرجات بأجهزة التكييف، ولكن ذلك كان يتم أيام أن كان "الحزب الوطنى الديموقراطى" يعقد مؤتمره السنوى بحرم الجامعة، فيتم إيقاف الدراسة بالجامعة لمدة أسبوع، وتُعد المدينة الجامعية لسكنى الأعضاء، ويتم تجديداتها وتزويدها بوسائل الراحة، التى حُرم منها الطلاب، على حساب الطلاب أنفسهم من أموال الصناديق الخاصة. واتجه بعض العمداء إلى تجديد أثاث مكاتبهم فاستبدلوا به أثاثاً "مستورداً"، إلى غير ذلك من مظاهر تبديد تلك الأموال التى لا حسيب عليها ولا رقيب، والتى تُعد باباً واسعاً للفساد والإفساد.

أما الآفة الثالثة، فهى "لجان המתحنين" وهى آلية تقرر العمل بها فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، تعطى للعميد حق تشكيل لجنة برئاسته أو رئاسة وكيل الكلية لشئون الطلاب، للنظر فى نتيجة المادة التى يقل مستوى النجاح فيها عن 50٪ فتقرر اللجنة إضافة رقم محدد من الدرجات إلى الدرجة التى حصل عليها كل طالب فى تلك المادة، بما يكفل رفع نسبة النجاح إلى ما يصل إلى 50٪ أو يتجاوزها قليلاً.

وأخذاً فى الاعتبار لنتائج الفساد السائد فى تلك الجامعة، يبدو أن تلك "البدعة" وضعت لخدمة أبناء بعض أهل الحظوة الذين تمسروا فى بعض المواد، لأن تطبيقها فى السنوات التى عاصرها صاحبنا كان المهدف منه خدمة أبناء بعض الأساتذة، أو المسئولين الكبار، أو كبار ضباط الأمن. وقيل فى تبرير تلك الجريمة إن رسوب الطلاب فى مثل تلك المواد يؤدى إلى اكتظاظ الكلية بالطلاب المتخلفين، وتوجد صعوبة فى تدبير أماكن لهم بلجان الامتحان.

تم هذه العملية فى الغالب دون الرجوع إلى أستاذ المادة إذا كان من ذوى المكانة، فنتج من وراء ظهره، أما إذا كان صاحب المادة ممن يسهل الضغط عليهم فإنه يقوم بإجراء التعديل بنفسه حتى لا يغضب العميد، فيضع العقوبات فى طريق إعارة أو ترقية ينتظرها، وهو لا يتأخر عادة عن الاستجابة للطلب، طالما كان من حق العميد أن يعدل النتيجة عن طريق "لجنة המתحنين".

أخطر ما فى الأمر، أن الدرجات تضاف لجميع الطلاب فلا تساعد الراسب فقط على النجاح، ولكنها ترفع تقدير الناجح ليصبح "جيد جداً" بدلاً من جيد أو "ممتاز" بدلاً من "جيد جداً"، فيؤثر هذا التعديل على فرص خريج معين فى التعيين فى وظيفة معيد. وهو ما يتم عادةً لصالح طلاب بعينهم، ويفسر المستوى المتدنى للخريجين عامة والمعيدين خاصة.

وامتد الفساد ليتناول تعديل شروط الإعارة للجامعات الأخرى المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات. كان القانون السابق عليه يميز الإعارة لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى، فجاء القانون الحالي ليجعلها لمدة عامين قابلة للتجديد مرة واحدة (أى أربع سنوات)، ولعضو هيئة التدريس الحق في الإعارة لمدة تبلغ مجموع سنواتها عشر سنوات خلال مدة الخدمة.

وحدث أن كانت سيدة تشغل درجة الأستاذية بإحدى كليات جامعة القاهرة معارة للسعودية، وطلبت مد إعارتها لمدة ثلاثة (ست سنوات)، ولما كانت تلك السيدة شقيقة رئيس الوزراء، فقد حصل حسن حمدى رئيس الجامعة على موافقة مجلس الجامعة على إعارتها برغم من رفض مجلس الكلية لذلك، واستند رئيس الجامعة إلى فتوى فصلها له المستشار القانونى للجامعة باعتبار أن تقدير مدى ضرورة مد الإعارة من صلاحيات رئيس الجامعة وحده.

وظن رئيس الجامعة أن المسألة ستوقف عند هذا الحد، ولم يدرك أنه سببماطلته لرئيس الوزراء وكسره القانون - قد وضع سابقة لا فكك منها. فقد شاع خبر المد الاستثنائى لمدة عامين إضافيين بين المعارين فى السعودية والخليج، وحصل الكثير منهم على موافقات من جهة الإعارة على المد عامين آخرين، أو حتى عام واحد (خامس). وأمطرت مجالس الأقسام بطلبات المد، فكان يتم رفضها، ثم تُعرض على رئيس الجامعة فيوافق عليها. وعندما تفاقمت الظاهرة حولها مجلس الجامعة إلى قاعدة عامة، فأصبح من حق كل مُعار أن يتغيب عن الجامعة ست سنوات كاملة، بل تفنن بعضهم، وبحث لزوجته عن عقد عمل، ليستمر موجوداً فى الجامعة التى يعمل بها بحجة "مرافقة الزوجة"، ليظل بذلك عشر سنوات بعيداً عن الجامعة، يتم ترقبته خلالها إلى الدرجات الجامعية الأعلى، وقد يعود إلى الجامعة أستاذًا بعد أن تركها مدرّساً.

وامتداد الفساد إلى تعديل شروط الإعارة بالمخالفة للقانون مسئول عن تردى المستوى العلمى لأعضاء هيئة التدريس، واختلال معايير تقييم أعمال المتقدمين للجان الترقية نتيجة خراب ذم بعض مقرررى وأعضاء تلك اللجان، وسهلت قواعد عمل هذه اللجان، بما حوته من ثغرات، حصول الكثير من المتقدمين على ترقية لا تؤهلهم لها الأعمال التى يتقدمون بها للترقية، مما ينعكس سلبياً على أدائهم الجامعى: تدريساً وإشرافاً. فإذا كان التقدم للترقية إلى درجة جامعية أعلى من أهل الخطوة أو من أصحاب "النفحات" اختار له أصحاب الذم الخربة من بعض الميسطرين على لجان الترقية، لجنة ثلاثية لفحص أعماله، تناسب المقام (عن هم على شاكلتهم)، فتجعل من التبن تبراً، ومن الحصى لؤلؤاً. أما إذا كان من غير هؤلاء، اختيرت له لجنة ثلاثية من الأساتذة "المشددىين" (وهو المصطلح الذى يطلقونه على الأساتذة الشرفاء)، ولما كان هؤلاء أساتذة بحق، فهم لا يرقون إلا من كانت أعماله تؤهله للدرجة المتقدم إليها.

فإذا تقدم عالم رفيع القدر في تخصصه، تحظى أعماله العلمية باعتراف دولي، لوظيفة الأستاذية من خارج الجامعة، حرصوا على إبعاده عن الجامعة، حتى لا يغطي وجوده عليهم، ويكشف حقيقة مستواهم العلمي. حدث هذا مع العالم الجليل أيمن فؤاد سيد عندما تقدم إلى وظيفة أستاذ في التاريخ الإسلامي أعلنت عنها جامعة حلوان. وكانت اللجنة العلمية (عندئذ) مكونة من سبعة أعضاء كان رئيسها وأربعة على الأقل من أعضائها من فصيلة الموظفين بدرجة أستاذ ذوى الإمكانات العلمية المتواضعة، فاختاروا له لجنة فحص من أناس لا يصلحون للتتلمذ على يديه، رأوا عدم صلاحيته للأستاذية. وبعد ست سنوات من التقاضى رد القضاء العادل له حقه، ولكن بعد أن حُرمت الجامعة من وجوده فيها طوال تلك السنوات.

ولا يمكن أن يتوقع المرء أن يكون أداء الدراسات العليا في جامعة غالبية أساتذتها من الموظفين الذين يحملون درجة الأستاذية، والقلة منهم هم أساتذة بحق على مستوى يليق بأسماء الجامعات العربية، أو يكون مستوى البحوث فيها (في قطاع الإنسانيات على الأقل) مواكباً للتطور العالمى في مجالات تلك العلوم. فلا توجد مشروعات بحثية عند أساتذة التخصصات، يوجهون تلاميذهم إلى اختيار نقاط البحث في إطارها حتى إذا تكاملت محاور المشروع، كان إضافة علمية معرفية لها قيمتها. بل يترك الأمر للصدقة، ولدى قدرة الطالب على الاختيار أو استعانتهم (من وراء ظهر أساتذته) بأحد الأساتذة المتميزين ليساعده على الاختيار. وهم الأستاذ (من أولئك الموظفين بدرجة أستاذ) أن يجمع تحت إشرافه أكبر عدد من الرسائل حتى وصل العدد عند بعضهم 25 رسالة (في أحد فروع الطب) ناهيك عن الدراسات الإنسانية التى زاد عدد الرسائل المسجلة عند البعض إلى أكثر من أربعين رسالة. وإن دل ذلك على شيء، فإننا بدل على الابتذال والفوضى، فلا يظن صاحبنا أن ذاكرة الأستاذ تسع لمثل هذا العدد من أسماء الطلاب المسجلين تحت إشرافه، ناهيك عن موضوعات رسائلهم التى لابد أن يكون كل منها "قضية" في حاجة إلى متابعة دقيقة من الأستاذ، خاصة في مرحلة الكتابة، ولا بد أن يكون الأستاذ عبقري زمانه حتى تسع ذاكرته ذلك الكم الهائل من "القضايا"، فما بالناس لو كان تكوينه العلمى هشاً على نحو ما تقدم!

نتج عن ذلك أن تعامل الأساتذة مع الطلاب باعتبارهم مجموعة من الأفتان. كان أحد أساتذة التاريخ (من تسلقوا مناصب الإدارة العليا) يعامل المعيدىن معاملة الخدم، يكلف أحدهم مثلاً بالوقوف في طابور خزينة كلية الهندسة ليسدد الرسوم بدلاً من نجله، ويكلف المعيد بجمع مادة علمية لطلاب سعوديين يعملون تحت إشرافه، ويبقى المعيد في كل رسالة سبع سنوات وربما أكثر

بينما لا تستغرق المدة التي يحصل فيها الطالب الخليجي معه أكثر من عام بالنسبة للمجاستير من تاريخ التسجيل وعامين بالنسبة للدكتوراه. فإذا سُئل عن أسباب تأخر المعيد، زعم أنه بذلك يريد "إنضاج" المعيد خدمةً للتخصص. وهو - في حقيقة الأمر - ينشد إذلاله، وإبقاءه مطية له لأطول فترة ممكنة.

ولن ينسى صاحبنا تلك المعركة التي دارت بين أستاذين يقسمه تنافسا على الإشراف على طالب تقدم لتسجيل للدكتوراه من آل ثان (حكام قطر)، وعندما وجه أحد أهل التخصص انتقاداً لمشروع الرسالة الذي تقدم به الطالب، صرخ أحدهما قائلاً: "يكفيني أن سعادته اختار قسمنا للدراسة فيه... شرف كبير والله العظيم".

وعندما وضعت مجالس الدراسات العليا بالجامعات حدًا أعلى لعدد الرسائل التي يشرف عليها الأستاذ جعلتها جامعة القاهرة عشر رسائل، ثم فُتح باب الاستثناء لخمس أخرى. وجعلتها عين شمس خمسة عشر رسالة مع إمكانية الاستثناء بحجة "ندرة" التخصص. فعندما كان صاحبنا وكيلًا للكلية للدراسات العليا وعضوًا بمجلس الدراسات العليا بالجامعة، عُرض على المجلس النظر في استثناء أستاذ بطب القاهرة لديه 25 رسالة من قيود التسجيل حتى يمكن أن يسجل رسائل لتسعة طلاب جدد من الطلاب العرب بحجة ندرة التخصص. وعندما اتجه المجلس إلى رفض الطلب لتجاوزه الحد المسموح بخمس عشر رسالة فإذا سجل التسعة أصبح التجاوز 24 رسالة، أرجأ رئيس المجلس (نائب رئيس الجامعة) التصويت إلى الجلسة التالية (بعد شهر). وفي بداية الجلسة الموعودة، أخطر الأعضاء أن رئيس الجامعة (الذي تولى بعد ذلك منصب وزارة التعليم العالي) قد اقنع بما قدمه الأستاذ من حجج، ووافق له وأن هذا من حق رئيس الجامعة!!

وعندما كان صاحبنا وكيلًا للدراسات العليا، أُنقِص مجلس الكلية بضرورة تطوير الدراسات العليا بالكلية، وشُكلت لجنة لهذا الغرض استمر عملها عدة أشهر. ووضعت مشروعًا يرفع من الضوابط والقيود ما يكفل رفع مستوى الدراسات العليا، ومواكبتها لإيقاع التطور في المجال الأكاديمي العالمي بقدر الإمكان. ولقى مشروع اللجنة عند العرض على مجلس الكلية من الحذف والإضافة ما أفقده 50٪ من قيمته، وعندما أُجيز بعد عام آخر، كان هم الأقسام الأساسي التحايل للالتفاف حول الضوابط التي وضعتها اللائحة الجديدة، ولم يرتع لهم بال إلا بعد إلغاء العمل بها عام 2003.

هذا غيـض من فيض عايشه صاحبنا تحت قبة الجامعة، التى ظنـها يوماً مثـالاً للنزاهة والنقاء
خلت من الآفات التى يعانىها المجتمع. كان يظن أن الجامعة "بيت الحكمة"، العقل المفكر الذى
يرسم للأمة خطاها، فاكشف أنه كان واحماً، وتبين له أن الجامعة خلية من خلايا المجتمع، تتأثر
بما يصيب بقية الخلايا من عطب، ومن أمراض. وأدرك أن الجامعة مرآة تنعكس على صفحتها
صورة المجتمع بما فيه من تناقضات، وما تعانى من علل وأوجاع.

خارج الجامعة

امتدت ساحة النشاط العلمي لصاحبنا خارج الجامعة، فكان له دور أساسي في أبرز المراكز البحثية منذ عام 1979 (تاريخ عودته من الإغارة إلى قطر). ويأتي "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام" في مقدمة تلك المراكز. تلقى صاحبنا خطاباً رقيقاً من السيد يس (مدير المركز) يدعو للانضمام إلى أسرة المركز (فبراير 1979) وتولى رئاسة وحدة الدراسات التاريخية به، فلبى الدعوة، وأعد مشروعاً مبدئياً لدراسة تطور المجتمع المصري، على أمل تكوين "مجموعة بحثية" تشغل به على مراحل، بحيث ينتهي العمل في بحر ثلاث سنوات، مستفيداً في ذلك من خبرته بالتجربة اليابانية في تنظيم المجموعات البحثية وإدارتها. ولكنه لم يضع في حسبان أنه صيغة العمل في إطار "الفريق" غريبة على المجال الأكاديمي المصري، وخاصة في العلوم الإنسانية، فلم يلق استجابة جادة ممن اتصل بهم من زملاءه لتكوين المجموعة البحثية. الغريب أن أحداً لم يرفض الانضمام، ولكن لم يلتزم أحد بالترتيبات والتكليفات التي تم اقتراحها. ولذلك صرف صاحبنا جهوده إلى إعداد كتاب صدر عام 1981 بمناسبة الذكرى الثوية للثورة المصرية التي سُميت "بالعراية" حشد له أعلام المتخصصين من ثلاثة أجيال: جيل أساتذته، وجيله، وجيل تلامذته، واختار له عنوان "مصر للمصريين - مائة عام على الثورة العربية"، ولم يشأ أن يضع اسمه كمحرر على غلاف الكتاب حياة، لأن أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى كان في مقدمة المشاركين.

وتوالى بعد ذلك المشروعات البحثية ذات الموضوع المحدد التي يسهل حصر من يصلحون للمشاركة فيها وتكليفهم بكتابة فصولها مثل: "المصريون والسلطة"، وهو كتاب ضاعت أصوله بالمركز. ولم تكن لدى صاحبنا نسخة منها، و"الحركة الوطنية في مرحلتها الأخيرة"، و"الأحزاب السياسية المصرية"، و"حرب السويس بعد أربعين عاماً"، "ثورة يوليو بعد أربعين عاماً"، وكلها كتب طُبعت في مطلع التسعينيات، أما مشروع البحث في "الثقافة السياسية في مصر" فلم ير النور بعد.

ولما كان المركز يولى جمع وثائق مصر بالأرشيف البريطاني أهمية خاصة، وكان حسن يوسف باشا قد بدأ جمعها لتغطية الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية، فقد حرص السيد يس على استكمال هذا العمل، فأوفد صاحبنا في مهمتين علميتين لحساب المركز للاطلاع على الأرشيف البريطاني بلندن وتصوير مجموعة مختارة من الوثائق، التي تم ترتيبها ترتيباً زمنياً وموضوعياً، واستخدم بعضها في البحوث سألقة الذكر، وكانت حجر الزاوية في تكوين المكتبة الوثائقية التي أضافت إليها هدى جمال عبد الناصر مجموعة الوثائق الأمريكية عن الفترة ذاتها عندما تولت تأسيس وحدة تاريخ الثورة ورئاستها.

كانت اجتماعات مجلس خبراء المركز - أيام رئاسة السيد يس - جلسات خصبة من حيث طرح الموضوعات، وما يدور حولها من حوار، شارك فيها خبراء المركز من هيئة التدريس بالجامعة: على الدين هلال، محمد السيد سليم، سعد الدين إبراهيم، وصاحبنا. إضافة إلى الخبراء من شباب الباحثين بالمركز: محمد السيد سعيد، وعبد المنعم سعيد، ومجدي حمادة، وأسامة الغزالي حرب، ونبيل عبد الفتاح. وكان السيد يس يدير الحوار بكفاءة واقتدار، وشهدت تلك الاجتماعات طرحاً جريئاً لأفكار وتحليلات سياسية لا تجد منبراً لها في الوسط الأكاديمي المصري سوى مركز الدراسات السياسية، وكان يحضر بعض تلك الاجتماعات بطرس غالي لمناقشة عملية التفاوض مع إسرائيل، وأسس السلام المرتقب. ويذكر صاحبنا أن شباب الخبراء كانوا يحتاجون بطرس غالي بقدر كبير من "الحدة والتطرف" معبرين عن التحسب لما قد يترتب على هذا الاتجاه من تهديد الأمان القومي، وتآكل دور مصر الإقليمي. وكان أكثر هؤلاء تشدداً من أصبحوا بعد ذلك من مهندسي "مجموعة كوبنهاجن" ومؤسسي "جمعية القاهرة للسلام" التي مانت في المهدي، وسبحان مغير الأحوال.

وعندما ترك السيد يس رئاسة المركز ليتولى أمانة متدى الفكر العربى بعينان، حافظ أسامة الغزالي حرب (الذى قام بعمل الرئيس) على الوحدة التاريخية وكان عوناً لصاحبنا على نشر مآثر نشره من أعمال، وعلى إصدار الدراسة الخاصة بثورة يوليو ولكن بعد أن صدرها بمقدمة تضمنت "ضمناً" الاعتذار عما ورد بالكتاب من إنصاف للثورة، فقد هذه الدراسات تمثل "وجهة نظر" تقابلها وجهات نظر أخرى، رغم أن الكتاب لم يغفل تحليل السليبيات وإيرازها.

وضعت علاقة صاحبنا بالمركز عندما أصبح عبد المنعم سعيد رئيساً له، وخاصة بعد مسألة "كوبنهاجن"، ولاحظ صاحبنا من بعض المؤشرات أن رئيس المركز لا يقسح مكاناً لوحدة

الدراسات التاريخية التي ما تزال موجودة على الورق، وما زال اسم صاحبنا يُذكر على موقع المركز بالشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) كرئيس للوحدة التاريخية.

ساحة أخرى شهدت جانبًا من النشاط العلمي لصاحبنا هي "دار الكتب والوثائق القومية" التي ارتبط بها ارتباطًا وثيقًا بحكم اهتمامه بإصلاح شأن دار الوثائق القومية لترقى إلى المستوى العالمي للأرشفات التاريخية، بحكم كونها مستودع ذاكرة الأمة، فكتب العديد من المقالات بالصحف ومجلة "الهلال"، مطالبًا بالحفاظ على الوثائق، وحمايتها وجعل دار الوثائق هيئة قائمة بذاتها تتبع سلطة السيادة، لتعزيز صلاحياتها القانونية في التعامل مع الجهات المنتجة للوثائق.

وكان لدور صاحبنا بدار الوثائق القومية ثلاثة أبعاد: أولها رئاسة "لجنة الضم والاستثناء" وهي لجنة بالغة الأهمية تضم في عضويتها أحد أساتذة الوثائق ومستشارًا من مجلس الدولة، ورئيس دار الوثائق، ومدير إدارة الضم. وتعرض على اللجنة القوائم الواردة من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والتي تتضمن الوثائق التي انتهت مدة حفظها بتلك الجهات وفق لائحة المحفوظات الحكومية، وتقوم اللجنة بفحص ناهج متقاة من تلك الوثائق، فإذا رأت أن في بعضها قيمة تاريخية، قررت ضمها للدار، وإذا رأت غير ذلك، رخصت للجهة المعنية بالاستثناء عنها، وعادةً ما يتم ذلك ببيمها لشركة صناعة الورق لإعادة تدويرها. وهنا تكمن خطورة هذه اللجنة وضرورة اتخاذها القرار المناسب، وإلا تم إهدار وثائق مهمة في حالة الاستثناء عنها، أو ازدحام مخازن الدار بمجموعات من الوثائق ليست لها قيمة تاريخية. وقد استمرت رئاسة صاحبنا لهذه اللجنة قرابة العشرين عاما.

ونظرًا لهذه الخبرة بالوثائق، والمعرفة بأحوال دار الوثائق القومية، اختير صاحبنا عضوًا بلجنة مصغرة شكلها رئيس الهيئة (محمود فهمي حجازي) للنظر في تطوير دار الوثائق وتحديثها، وإعداد مشروع قانون جديد للمحافظة على الوثائق وحمايتها. ومارست اللجنة عملها لمدة 18 شهرًا وضعت خلالها مشروعًا متكاملًا لتطوير الدار، كما وضعت مشروعًا لقانون حماية الوثائق استرشدت فيه بدراساتها لقوانين الأرشفات: الإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، وقرارات المجلس الدولي للأرشفة، وقوانين الوثائق ببعض الدول العربية. ولكن عندما قدمت الحكومة مشروع القانون -بعدما يزيد على العامين- لمجلس الشعب، جاء المشروع غريبًا للأمال، فقد قام "ترزية" القوانين بحذف بعض المواد المهمة التي جاءت بمشروع لجنة التطوير، وعُدلت بعضها الآخر بالقدر الذي بدد الهدف الذي قصدته اللجنة من ورائها.

كذلك تولى صاحبنا الإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر التابع لدار الكتب المصرية، عندما تولى جابر عصفور رئاسة الهيئة إلى جانب موقعه كأمين عام للمجلس الأعلى للثقافة مدة ستة شهور. وكان المركز تحت إشراف عبد العظيم رمضان لعدة سنوات، لم ينتج فيها شيئاً سوى ما كان ينشره من مذكرات سعد زغلول التى كان يتولى أحد موظفى المركز كتابتها على الآلة الكاتبة نقلاً عن الأصل الذى كتبه سعد زغلول بخطه (وهو خط تصعب قراءته)، فكان ذلك الموظف (محمد حجازى) يجتهد فى قراءة النص، ويتولى رمضان كتابة مقدمة لكل جزء بعدما أعاد ترتيب المادة بصورة تختلف عن الأصل، وتخل بقواعد التحقيق والنشر. كما توقفت على يديه السلسلة التى تولى الإشراف عليها يونان ليبب بعنوان "مصر المعاصرة" وكانت تنشر بحوثاً دون خطة محددة، فكل من لديه بحث يسعى لنشره يلجأ إلى المشرف على السلسلة، فيختار من بينها ما يمكن نشره. وكانت علاقة الباحثين بعبد العظيم رمضان على درجة كبيرة من السوء بسبب ترك معظمهم بلا عمل، وحرمانهم من بعض المزايا العينية لمجرد معارضتهم له فى الرأى.

لذلك كله، كلف جابر عصفور صاحبنا بالإشراف على المركز، فأعاد تنظيمه، ووضع خطة بحثية وافق عليها مجلس الإدارة، من بينها مشروع تجميع المقالات السياسية لطله حسين ونشرها، ومشروع إحياء سلسلة بحوث المركز مع توجيهها لتغطية قضايا محددة، ومشروع إصدار مجلة تهدف إلى نشر الثقافة التاريخية، تخاطب الشباب وتعمل على تنمية وعيه بالتاريخ القومى.

ما كادت فترة التنظيم تنتهى، ويبدأ العمل بصورة متوازية فى المشروعات البحثية التى وافق عليها مجلس الإدارة، حتى انتهت مدة إشراف جابر عصفور على دار الكتب والوثائق القومية وعُيِّن ناصر الأنصارى رئيساً لها. فانتظر صاحبنا ما يقرره الرئيس الجديد بشأن من يفضل التعاون معهم، وامتنع عن متابعة عمله بالمركز ودار الوثائق. وبعد شهر كامل استدعاه الأنصارى، وطلب منه الاستمرار فى الإشراف على المركز بعد أن استمع منه إلى تقرير عما تم فى الشهور السابقة، وقدم له مجموعة الأساتذة الذين أسند إليهم الإشراف على مشروعات بحثية بالمركز. وبعد حوالى شهر كان صاحبنا فى حاجة إلى عرض بعض الأمور المتصلة بالعمل على ناصر الأنصارى لضرورة الحصول على قرار منه بتذليل بعض الصعوبات التى كانت تعترض فريق العمل فى جمع مقالات طه حسين السياسية، فاتصل بمكتب رئيس الهيئة طالباً مقابلاته، فأمهله السكرتير نصف ساعة للرد. وعندما اتصل بالسكرتير بعد ساعة، كرر الاعتذار لأن الرئيس لديه ضيف من ضباط البوليس (زملائه القدامى)، وأنه أمر بالأيّز عجه أحد. استاء صاحبنا، وانصرف من المركز وأثناء خروجه من باب دار الكتب التقى ليلى حميدة رئيسة الإدارة

المركزية لدار الكتب عائدة من مكتب ناصر الأنصارى، وعلم منها أن الرئيس الجديد وضع تعليمات تقضى بأن يتقدم من يريد مقابله من مسئولى الدار بطلب المقابلة وموضوعها قبل الموعد المطلوب بثلاثة أيام على الأقل، ويترك لمكتب "الباشا" الحق فى استدعائه للمقابلة (السامية) عندما يقرر "الباشا" ذلك.

ولما كان هذا الأسلوب لا يتفق مع متطلبات العمل فى مجال البحث، وخاصة أن الرئيس الجديد لا يفرق بين الموظفين والأساتذة الذين يخدمون الهيئة بدافع وطنى وليس نفعياً (ولم يكن صاحبنا قد تقاضى أية مكافآت لمدة سبعة أشهر، كما لم يطالب بتحديد مكافأة له)، قرر صاحبنا أن ينسحب من الإشراف على المركز بعد تلقى الأنصارى درساً فى الأخلاق، فأرسل له رسالة بالفاكس فى اليوم نفسه جاء فيها: "احتجاجاً على أسلوبك غير اللائق فى التعامل مع الأساتذة ذوى القامات العلمية العالية، لا يشرفى استمرار التعاون معكم مشرفاً على مركز تاريخ مصر المعاصر وغيره من أعمال".

بعد إرسال الفاكس بنحو ريع الساعة، تلقى صاحبنا اتصالاً تليفونياً من سكرتير الأنصارى يخبره فيه أن "معاليه" على استعداد للقاء، فقال له إن علاقته بالهيئة انتهت، وأن قراره بهذا الصدد نهائى. وتسرب خبر استقالة صاحبنا من الإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر إلى مجلة روز اليوسف فنشرته فى مكان بارز، واتصل حلمى النمنم بصاحبنا ليتأكد من الخبر فأكد له وأبلغه بنص الفاكس، فنشره بالمصور، بعدما أضاف إليها ما صرح له به ناصر الأنصارى من أن الدكتور (فلان) قُبِلت استقالته لأنه لم ينجز شيئاً!

ومن المفارقات المحزنة والغريبة أن صاحبنا فوجئ بصديقه الحميم يونان لبيب رزق يبلغه أن ناصر الأنصارى دعاه للقاء، وكلفه بالإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر، وأنه قبل المهمة على أن يتم تشكيل لجنة علمية يتولى رئاستها لهذا الغرض، وعرض على صاحبنا التعاون معه عضواً باللجنة "حرفاً على المركز من التعرض للأنبياء"! طبعاً رفض صاحبنا، وتعجب من قبول صديقه التعاون مع الأنصارى فى هذه الظروف، فلو كان الوضع معكوساً، ودُعى صاحبنا ليتولى مسئولية لفظها يونان دفاعاً عن كرامته، لما قبل هو ما لم يقبل به صديقه.

ومضت الشهور، وقفز الأنصارى إلى منصب مدير معهد العالم العربى بباريس، وتولى سمير غريب رئاسة دار الكتب والوثائق القومية. وبعد نحو الشهر من توليه المنصب الذى صاحبه ضجة أثارتها "الأخبار" حول هذا التعيين، تلقى صاحبنا مكالمة تليفونية من سمير غريب (ولم

يكن له به سابق معرفة) يستأذنه في اللقاء به، ويطلب منه أن يحدد المكان والزمان. فاعتذر صاحبنا بحجة انشغاله بارتباطات طوال ساعات النهار، فقال له سمير: "على كل.. مساء أفضل، تحب أقابل سيادتك فين؟"، فلم يجد صاحبنا مفرًا من الموافقة على لقائه بمكتب رئيس دار الكتب في الثامنة من مساء اليوم نفسه.

كان اللقاء ودّيًا، علم من سمير غريب أنه بدأ عمله بقراءة ملفات أعمال لجنة التطوير، وتبين له أهمية دور صاحبنا في اللجنة وعمق خبرته بالوثائق، كما تبين له أن لجنة الضم والاستغناء لم تجتمع منذ قطع علاقته بالدار، وأن رئيس الإدارة المركزية للدار عرض عليه مذكرة يطلب فيها تعيين رئيس بديل للجنة، فاطلع على جداول أعمالها وأدرك أهمية عملها. لذلك يرجوه أن يكون مستشاره فيما يتصل بشئون دار الوثائق، فاعتذر صاحبنا بعدم قبوله الارتباط بعلاقة إدارية مع رئيس الدار، ويذكر أن سمير غريب قال له أثناء محاولة إقناعه بالقبول أن لديه قدرات إدارية كبيرة ولكنه فنى حاجة إلى من يرشده إلى الطريق السوي، وهو لا يجد هذا الإرشاد إلا من أهل الخبرة من كبار الأساتذة، لذلك يحتاج إلى عونته. فقبل صاحبنا أن يستأنف عمله بلجنة الضم والاستغناء على الفور، وهنا قال له سمير غريب إنه يرجوه أيضًا أن يقبل الانضمام إلى اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر، ليتولى استئناف الإشراف على مشروع جمع المقالات السياسية لطله حسين ونشرها، فقبل ذلك أيضًا.

بعد بضعة شهور من هذا اللقاء شكل سمير غريب اللجنة العلمية لدار الوثائق القومية برئاسة صاحبنا وعضوية بعض الزملاء الذين أوصى بضمهم إلى عضوية اللجنة. كذلك لجأ إليه سمير غريب لترشيح أستاذ تاريخ أو وثائق يتولى رئاسة الإدارة المركزية لدار الوثائق فرشح له الدكتور محمد صابر عرب الذي أسندت إليه المهمة بالفعل، كذلك طلب من صاحبنا أن يرشح له أستاذًا من كلية العلوم، له معرفة بالعلوم الإنسانية ليتولى رئاسة الإدارة المركزية للمراكز العلمية التي تضم تحقيق التراث، ومصر المعاصر، ومركز الترميم، ومركز الطفولة، فرشح له الدكتور حامد عبد الرحيم عيد، وتولى هذه المهمة حتى تركها ليشغل منصب المستشار الثقافي بالمغرب.

وهكذا نجح سمير غريب بأسلوبه الجميل وإدارته الذكية في أن يستثمر خبرة صاحبنا استثنائيًا جيدًا، ولم يحدث أن رفض له اقتراحًا من الاقتراحات التي قدمها له. وعندما حصل صاحبنا وزميله محمود فهمي حجازي على جائزة الدولة التقديرية عام 2000، لم تحتفل بهما كلية

الأداب التي أعطتها كل منها خلاصة جهده، ولكن كرمها سمر غريب في احتفال مهيب في دار الكتب تقديرًا منه لفضلها على الدار. واختار سمر غريب صاحبًا مقررًا للندوة الدولية التي ظل يعد لها نحو ثمانية شهور احتفالاً بالعيد الذهبي لثورة يوليو، وكان غريب صاحب فكرة الاحتفال بهذه المناسبة الجليلة على المستوى القومي. فشكل لجنة للإعداد ضمت بعض كبار الأساتذة والباحثين، عملت طوال تلك الشهور على إخراج الندوة على المستوى اللائق. وترك سمر غريب رئاسة دار الكتب قبل انعقاد الندوة، فتمت في عهد رئاسة صلاح فضل لدار الكتب، ولم يحضرها سمر غريب، ولم يرد له ذكر إلا في الكلمة الافتتاحية للندوة التي ألقاها صاحبنا بالمرح الصغير بالأوبرا، والكلمة التي كتبها في مقدمة الكتاب الذي نُشر ليضم أبحاث الندوة التي يُعزى الفضل في إقامتها إلى ذلك "الغريب" في زمانه.

ولم يكن صلاح فضل أقل تقديرًا له، وتعاونًا معه من سمر غريب، فقد ساند مشروعاته البحثية في إطار اللجنة العلمية لدار الوثائق القومية، وكذلك مشروع المجلة العلمية لدار الوثائق القومية التي صدر المجلد الأول منها "الروزنامة" في أواخر عهده برئاسة الهيئة.

كذلك امتد النشاط العلمي لصاحبنا إلى مركز الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية (CEDEJ) الفرنسي بالقاهرة، فشارك في ندواته، وفي موسمه الثقافي محاضرًا أكثر من مرة، ونظم سمنارًا استمر ثلاث سنوات حول "منهجيات البحث التاريخي" في إطار التعاون بين المركز والجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

أما عن المجلس الأعلى للثقافة، فنشاطه فيه يمتاز بالتنوع ولكنه يتم في إطار التعاون مع أمانة المجلس وليس "لجنة التاريخ" التي يرأسها "عبد العظيم رمضان" منذ سنوات، ورغم تعدد الكفاءات فيها، وأدائها رئيس اللجنة، فتحولت اللجنة على يديه إلى ذيل قائمة لجان المجلس من حيث النشاط العلمي والثقافي، كما تحولت إلى "مكلمة" يمضي الأعضاء فيها الوقت في الاستماع إلى "أبحاث" رئيس اللجنة الذي يحشر في كل مناسبة حديثًا مزعومًا دار بينه وبين رئيس الجمهورية، بما يُشعر المستمع بمدى قرب رئيس اللجنة من رئيس الجمهورية الذي يستمد الحكمة منه دائمًا. فإذا تقدم أحد الأعضاء بفكرة لا تروق له بديلًا لاقتراح تقدم به هو، حرص على التمسك برأيه. لذلك لم يطق صاحبنا صبرًا فكان يجأجى رمضان دائمًا، حتى وجد أن من البعث تضييع الوقت فيها لا يفيد. فكتب إلى جابر عصفور معتذرًا عن عدم الاستمرار في عضوية اللجنة ما بقي عبد العظيم رمضان رئيسًا لها.

لذلك يقتصر تعاون صاحبنا مع المجلس الأعلى للثقافة على الأمانة العامة للمجلس سواء في تنظيم الندوات والمشاركة فيها، أو المساهمة في المشروع القومي للترجمة، أو غير ذلك من الأنشطة العلمية والثقافية المتعددة التي يقوم بها المجلس الذي أصبح قاعدة للعمل الثقافي في الوطن العربي بفضل جهود جابر عصفور، وفريق العمل المتميز من الشباب الذي يتعاون معه.

بالإضافة إلى نشاطه العلمي وعلاقاته بالجامعات اليابانية التي امتدت عشرين عامًا أو نحوها، اتسع مجال النشاط العلمي لصاحبنا في الخارج ليمتد إلى غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فدعاه دومينيك شيفالييه للحديث في سمناره بجامعة باريس الرابعة (السوربون)، كما دعاه الكسندر شولس للتدريس لمدة ثلاثة أسابيع بجامعة إسن Essen بألمانيا، ونظم له جولة محاضرات غطت جامعات كييل وهامبورج وفرايبورج، إضافة إلى جامعة برلين الحرة. وتكررت دعوته لكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا عدة مرات للمشاركة في ورش العمل والندوات والمؤتمرات التي قدم فيها بحوثًا نُشرت بالإنجليزية، وتُرجم أحدها إلى الألمانية ونُشر بها.

وفي أواخر 1989، تلقى صاحبنا من "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" (MESA) وهي أكبر الجمعيات العلمية المتخصصة في الغرب، تلقى ما يفيد أن مجلس إدارة الجمعية قد اختاره "ضيف الشرف" في مؤتمره السنوي الذي يُعقد في سان أنطونيو بولاية تكساس في نوفمبر 1990. وكانت الجمعية قد قررت توجيه الدعوة إلى أحد الأساتذة البارزين ليكون ضيف الشرف في المؤتمر السنوي كل عام، تتحمل الجمعية نفقات سفره وإقامته، ويتم تكريمه على هامش المؤتمر الذي يُدعى لحضوره، وتُنظم له جولة محاضرات ببعض الجامعات الأمريكية التي تقبل استضافته. وكان أول الضيوف برنارد لويس، ثم جاك بيرك، ثم ألبرت حوراني، وكان صاحبنا الرابع في سلسلة ضيوف الشرف، والأول من بين من يتنمون إلى الشرق الأوسط. وعلم فيما بعد أن بعض أعضاء مجلس إدارة "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" اقترح اسمه، بينما اقترح آخرون اسم أمنون كوهين المؤرخ الإسرائيلي المتخصص في تاريخ فلسطين في العصر العثماني، وأن نتيجة التصويت بمجلس الإدارة حول من توجه إليه الدعوة جاءت لصالحه بفارق ثلاثة أصوات عن عدد الأصوات التي ساندت دعوة أمنون كوهين.

لذلك كان حضور صاحبنا المؤتمر يعد انتصارًا لمن فضلوه على كوهين، ولم يحضر الحفل الذي أُقيم له في سان أنطونيو أحد من المدعوين اليهود، ولاحظ وجود عشرة على الأقل من أعضاء

هيئة التدريس العرب بالجامعات الأمريكية بين من حضروا المحاضرة التى ألقاها بالمؤتمر عن "عوامل قيام الحركة الإسلامية السياسية بمصر".

وإضافةً إلى أيام المؤتمر الأربعة، نظمت الجمعية له جولة محاضرات غطت أربع جامعات بكاليفورنيا وجامعتى ستانفورد وجورجيا على مدى أسبوعين أزهق فيهما صاحبنا إرهاقاً شديداً، فلم ير خلال الأسبوعين سوى أسفلت الطرق السريعة وعمرات المطارات، وقاعات المحاضرات. ولكن سعادته بما لقي من تكريم على هذا المستوى الدولى، وتقديرًا لجهده المتواضع فى مجال تخصصه، شحنه بقوة معنوية كبيرة أعانته على تحمل مشاق الرحلة.

رغم عما يُفترض أن يضيفه الحصول على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية على صاحبنا من شرف، إلا أنه لم يشعر عند حصوله على الجائزة عام 2000 بذلك القدر من السعادة الذى شعر به عندما حظى بشرف اختياره كأول أستاذ من الشرق الأوسط ليكون "ضيف الشرف" فى المؤتمر العلمى لجمعية دولية مرموقة. وخاصةً أن حصول بعض من لا يرقى عطاؤهم العلمى إلى مستوى جائزة الدولة التقديرية على هذه الجائزة أضر ضرراً بالغاً بمن حصلوا عليها عن جدارة واستحقاق، كما أضر بالقيمة الأدبية للجائزة. لذلك يحرص صاحبنا على ذكر تكريم "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" له فى سيرته العلمية، ويعتمد إهمال ذكر حصوله على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية.

ميلاد للجمعية التاريخية

انضم صاحبنا إلى عضوية الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام 1966، عندما استقر بالقاهرة بعد تركه العمل بكفر الزيات وتفرغه للدراسة في مرحلة الدكتوراه، وكانت الجمعية تعيش عصرها الذهبي في ظل رئاسة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذي خلف أحمد بدوى. وكان بدوى مشغولاً عن الجمعية بإدارته للجامعة، فترك أمورها للدكتور مصطفى زيادة الذي لم يستطع إدارة النشاط العلمى والثقافى للجمعية على نحو ما كانت عليه الحال أيام محمد شفيق غربال.

تأسست الجمعية عام 1945 بموجب مرسوم ملكى أصدره الملك فاروق باسم "الجمعية الملكية للدراسات التاريخية"، وكان وراء تأسيس الجمعية حسن حسنى باشا سكرتير الملك، وشفيق إبراهيم نصحي قاسم، وكان حاصلًا على الدكتوراه في التاريخ، ومعنيًا بتحسين صورة مليكه، فأوحى إليه بأن يؤسس جمعية علمية للدراسات التاريخية تتولى إبراز تاريخ مصر في عهد الأسرة العلوية. وقد منح الملك للجمعية عند تأسيسها عشرة آلاف جنيه مصرى، كما أفسح لها مكانًا "بالجمعية الزراعية الملكية" بأرض الجزيرة (موقع الأوبرا الآن)، ولم يُشيد لها بناءً خاصًا تتخذة مقرًا لها. لذلك عندما قامت حكومة ثورة يوليو بإنشاء "هيئة المعارض الدولية" التى اتخذت من مباني الجمعية الزراعية مقرًا لها، طردت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية من مكانها، فاستأجرت طابقًا من بناية بشارع البستان عام 1958، بإيجار شهرى قدره 59.5 جنيهًا. ويبدو أن صاحب المقار (وهو محام آل إليه المبنى عام 1956 وكان مملوكًا لموكل أجنبى)، قد أبرم العقد مع الجمعية بهذه القيمة التجارية المرتفعة كبديل عن الحل، لأنه اتضح - فيما بعد - أن إيجار الطابق بسجلات العوائد اثنا عشر جنيهًا شهريًا.

كان الطابق يتكون من شقتين بكل منهما خمس غرف وصالة، أُزيل الحائط الفاصل بين حجرتين متجاورتين بكل شقة ليتحول في واحدة منهما إلى قاعة للمكتب، وفي الثانية إلى قاعة للمحاضرات وتُركت ثلاث غرف لمكتب الرئيس، وحجرة اجتماعات مجلس الإدارة، وحجرة السكرتارية، وشُغلت بقية الغرف بدواليب المكتبة واستخدمت قاعة الشقة الأخرى للمحاضرات ولم تزد سعتها على 35 مقعدًا. أما الصالة فاتخذت مكانًا لاطلاع المترددين على

المكتبة، وتُخصّصت إحدى الحجرات مخزنًا للمطبوعات.

ومنذ تأسيس الجمعية عام 1945 وحتى عام 1961 تاريخ وفاة محمد شفيق غربال، أصدرت الجمعية عدة كتب عن جهود محمد على وإبراهيم وإسماعيل، كما أصدرت "المجلة التاريخية المصرية" التي بدأت نصف سنوية، ثم أصبحت سنوية عندما عجزت موارد الجمعية المالية عن إصدار عددٍ في السنة الواحدة. ونظرًا لعدم وجود جهة تتولى توزيع تلك المطبوعات تكبدت بحجرة المخزن وتعرضت للتلف.

رغم بؤس المكان وتواضعه، شهدت منصة قاعة المحاضرات كبار مؤرخي مصر يلقون محاضراتهم في المواسم الثقافية للجمعية، كما شهدت بعض كبار المؤرخين الأجانب مثل أرنولد تويني، وجاك بيرك، ودومينيك شيفالييه وأندريه ريمون، وغيرهم. وبلغ النشاط الثقافي والعلمي ذروته في عهد رئاسة أحمد عزت عبد الكريم (1966-1976) فانتسح حجم النشاط، وزاد الإقبال على المحاضرات فكان الوقوف ضعف عدد الجلوس في بعض المناسبات. وأصبحت الجمعية تعقد ندوات كل عام بالاشتراك مع المجلس الأعلى للفنون والآداب (الذي أصبح فيما بعد المجلس الأعلى للثقافة) تناولت كبار مؤرخي العرب من ابن عبد الحكم إلى على مبارك، نُشر معظمها في كتب.

وشهدت انتخابات مجلس الإدارة إقبالًا شديدًا في عهد عزت عبد الكريم، وبدأ الشباب من الأعضاء يتسربون إلى المجلس الذي كان احتكارًا لكبار الأساتذة. ويرجع ذلك إلى غلبة الشباب في القاعدة العريضة من أعضاء الجمعية العمومية. كما شهدت اجتماعات الجمعية العمومية نقاشًا جادًا حول النشاط العلمي والثقافي للجمعية، لعل أهمه ما أثاره محمد أنيس في الجمعية العمومية للعام 1969 من اعتراض على دعوة برنارد لويس لإلقاء محاضرة بالجمعية، وإشادة من ترأس جلسة المحاضرة (سميد عاشور) به ويفضله على العالم العربي، وعد ذلك "انحرافًا خطيرًا" وخروجًا على إجماع الأمة على مقاطعة الصهيونية، نظرًا لما عُرف عن برنارد لويس من مشايعة للصهيونية ومناصرة الكيان الصهيوني، واستهانة بالثقافة العربية. وأيد محمد أنيس، عبد الكريم أحمد. ورد عزت عبد الكريم بأن لويس كان مدعومًا من الدولة للمشاركة في الاحتفال بألفية القاهرة، فإذا كانت الدولة قد دعت، والتقى به عبد الناصر فلا يضير الجمعية أن توجه الدعوة إليه. وعرض عزت عبد الكريم على الجمعية العمومية اقتراحًا بحق رئيس الجمعية في توجيه الدعوة لمن يشاء لإلقاء محاضرة بالجمعية دون حاجة إلى الرجوع لمجلس الإدارة، فوافقت الأغلبية على القرار، وغضب محمد أنيس وعبد الكريم أحمد وغادرا الاجتماع.

وساهم صاحبنا (أيام رئاسة عبد الكريم) في إعداد البيلوجرافيا التي نُشرت لأول مرة بالمجلة التاريخية المصرية عن رسائل الماجستير والدكتوراه في التاريخ التي أجازتها الجامعات المصرية منذ بداية الدراسات العليا في كل منها فاختص بالجانب الأكبر منها، إذ كُلف بإعداد الجزء الخاص بجامعة القاهرة. واختير صاحبنا أكثر من مرة أميناً لجلسة اجتماع الجمعية العمومية ليتولى تسجيل ما يدور من مناقشات في محضر الجلسة.

وشجعه الدكتور احمد عزت عبد الكريم على الاشتراك في الموسم الثقافي للعام 1972، فألقى أول محاضرة عامة في حياته أمام جمهور نصفه من كبار الأساتذة. كما شارك في موسم "جمال عبد الناصر الثقافي" الذي أقيم عقب وفاة عبد الناصر وخُصص لموضوع "الأرض والفلاح عبر العصور"، وتم طبع أعماله في كتاب على درجة عالية من القيمة.

لم يدخل صاحبنا مجلس إدارة الجمعية عضواً إلا عام 1979، عندما أُنعم فريق من زملائه بترشيح نفسه ففاز بالعضوية بعدد من الأصوات فاق ما حصل عليه بعض كبار الأساتذة، وكانت رئاسة المجلس للدكتور إبراهيم نصحي قاسم. وكان من بين أعضاء المجلس (عندئذ) بدر الدين أبو غازي (وزير الثقافة الأسبق) وأحمد عبد الرحيم مصطفى، وصالح العقاد، وعبد العزيز صالح، وجمال زكريا قاسم.

كان عزت عبد الكريم يستثمر مكانته العلمية وعلاقاته الشخصية في دعم موارد الجمعية المالية، وفي إبراز نشاطها الثقافي، وهو ما كان يفتقر إليه إبراهيم نصحي الذي اعتمد في إعداد الموسم الثقافي وتنظيمه على صلاح العقاد، ولم يحسن اختيار من يتولون الإعداد للندوة السنوية، فتقلص النشاط الثقافي تدريجياً وقل اهتمام الأعضاء بحضور محاضرات الموسم الثقافي حتى أن أحد المحاضرين لم يجد من الجمهور سوى ثلاثة أفراد، فجمع أوراقه وانصرف.

وعبثاً حاول صاحبنا -وأبناء جيله من أعضاء مجلس الإدارة- إقناع رئيس المجلس بموضوع معين بديل لتدور حوله محاضرات الموسم الثقافي، على نحو ما تم عمله في موسم "الأرض والفلاح" فكان يرفض مثل هذه المقترحات، ويتعمد السخرية من صاحبنا وهو يعلم تماماً أن صاحب الاقتراح من تلاميذه، ومن الجيل الذي تربى على احترام الأستاذ واعتباره والذا، وكانت إدارته للجلسة بعيدة تماماً عن الديمقراطية، فهو يسأل أمين المجلس عما لديه من أوراق، فيعرضها الأمين، ثم يعلى عليه الرئيس القرار والكل جلوس حول المائدة يرقبون دون كلام، فإذا تكلم أحدهم رد عليه الرئيس بضيق معترضاً على مداخلته. وعندما نجح أحد المدرسين الشباب

في الانتخابات وانضم إلى المجلس، وكان تلميذًا مباشرًا للدكتور نصحي أعد الدكتوراه تحت إشرافه، كان يعتمد تجربته في كل جلسة حتى اختفى من المجلس بعد ثلاث جلسات.

وحاول أعضاء المجلس إدارة أمور الجمعية بقدر الإمكان دون المساس بالدكتور نصحي باعتباره أستاذًا لثلاثة أجيال من الأساتذة ممثلين بالمجلس. فكان أمين الصندوق ثم الأمين العام من الشباب، يتصرفون في مواجهة الصعاب التي تعانيتها الجمعية قدر طاقتهم، فإذا احتاج الأمر الكتابة إلى وزير الثقافة (مثلًا) لطلب الجمعية معونة مالية، رفض نصحي توقيع الخطاب حتى لا ينزل إلى مستوى ذلك الوزير!

وعندما أصبح من يُدعون إلى إلقاء المحاضرات في الموسم الثقافي يجتمعون عن الإقبال على إلقاء المحاضرات تدهور مستوى ما يتم تقديمه من عناصر متواضعة. وحاول رئيس الجمعية شغل الفراغ بإقامة أربع حفلات تأبين في عام واحد لأعضاء هيئة تدريس ماتوا خلال العام لم يكن بينهم سوى اثنين أعضاء بالجمعية، فاعترض صاحبنا (وكان أمينًا عامًا)، وهدد بالاستقالة إذا ما تم تحويلها إلى (قاعة عزاء)، ولم ينقد الموقف سوى عبد العزيز صالح (نائب الرئيس) الذي أقنعه بالعدول عن ذلك.

تعثرت المجلة أيضًا، ولم يكن حساب الجمعية بالبنك يغطي إصدار عدد واحد منها، وكان العرض الذي قدمته الدار المصرية اللبنانية لإصدار المجلة طوق نجاة للجمعية ومجلتها، فقد تمت الموافقة على أن يقوم الناشر بطبع المجلة على أن يقدم للجمعية 250 نسخة من كل عدد ويدفع (500 جنيهًا) نقدًا. واشترى حق إعادة طباعة الأعداد القديمة بمبلغ 16500 جنيهًا. كما اشترى كمية من مخزون المطبوعات لدى الجمعية بمبلغ 14000 جنيهًا. ووافق الدكتور نصحي بعد جهد جهيد على تلك الصفقة التي تولى أمرها الأمين العام (جمال زكريا)، وأمين الصندوق (صاحبنا).

وكان الأعضاء يفكرون في البحث عن بديل لنصحي لرئاسة مجلس الإدارة، ولكن المشكلة كانت في البحث عمن يجزئ أن يربط الجرس في ربة القط. فقد كان نصحي بعد كل انتخاب يجلس في مقعد الرئيس ويقول: "أنا عارف انكم متمسكين بي، وأنا قبلت الرئاسة عشان أعفيكم من الحرج"، ثم يسأل عمن يُنتخب نائبًا، وأمينًا عامًا، وأمينًا للصندوق، فكان الاتجاه دائمًا إلى إبقاء الحال على ما هي عليه.

وحاول صاحبنا أن يكسر الجليد في إحدى هذه المناسبات (عند اختيار هيئة المكتب)، وكان أمينًا عامًا، فقال إن من بقي في موقع ثلاثة أعوام من الأفضل أن يتيح لغيره فرصة خدمة الجمعية

في هذا الموقع، ولذلك يعتذر مقدّمًا عن عدم استمراره أمينًا عامًا. وعندما ألح الأعضاء على صاحبنا في الاستمرار قال نصحي: "بردون.. هو بالعافية.. الراجل شايف نفسه ما يستفعل يستمر، أوكيه شوفوا غيره، وأنا شخصيًا موافق على الاستمرار". وعاد صاحبنا إلى هيئة المكتب مرة أخرى نائبًا للرئيس مدة عامين عقب وفاة عبد العزيز صالح.

واستطاع صاحبنا أن يحول منصب نائب الرئيس إلى أداة فعالة للعمل على النهوض بالجمعية بالتعاون مع أيمن فؤاد سيد (أمين الصندوق) وعبد المنعم الجميى (الأمين العام) وغيرهما من أعضاء مجلس الإدارة. فعملوا عامي 1997، 1998 على مواجهة أزمة تضخم القيمة الإيجارية للمقر نتيجة صدور قانون تأجير الأماكن غير المخصصة لأغراض السكنى. وتم الحصول من وزير الثقافة على دعم مالى سنوى قدره عشرة آلاف جنيه للمساعدة في تسديد الإيجار الذى عجزت مالية الجمعية عن تحمله.

وخلال ذلك العام، والعام السابق عليه حاول صاحبنا إقناع جمال زكريا قاسم بالترشح لمجلس الإدارة تمهيدًا لاختياره رئيسًا بديلاً لنصحي، فرفض الترشيح. كذلك حاول صاحبنا إقناع يونان لبيب رزق ترشيح نفسه لرئاسة المجلس مع ترتيب الأمور في المجلس لتأييده (وكان ذلك عام 1999)، فلم يحضر الجمعية العمومية حتى لا يتورط في حضور جلسة مجلس الإدارة لاختيار هيئة المكتب، فقد كانوا رغم وصولهم إلى الأستاذية، وما تمتعوا به من مكانة علمية، يشعرون بالخرج الشديد من مواجهة نصحي.

وقد فوجئ صاحبنا في هذا الاجتماع (1999) بعضوات مجلس الإدارة: نللى حنا ولطفية سالم ومنى بدر يدبرن انقلابًا صامتًا. فبمجرد جلوس إبراهيم نصحي في مقعد الرئيس قالوا: "إننا عاوزين فلان (أى صاحبنا) يتولى رئاسة المجلس ونقترح أن تكون سيادتكم رئيس فخري للجمعية". فاستاء صاحبنا لهذه المفاجأة التى لم يتوقعها، وترك قاعة الاجتماع غاضبًا. وبعد حوالى ربع الساعة جاءه سعيد عاشور وعادل غنيم، وقالوا له إن المجلس قد اختاره رئيسًا بالإجماع مع اختيار نصحي رئيسًا فخريًا. وعاد صاحبنا إلى الاجتماع ليوّجه الشكر إلى الجميع، وسأله نصحي عما إذا كان يدرك أهمية رئاسة الجمعية وخطورتها، فأجابته بأنه سيستفيد بما تعلمه منه، ثم تساءل نصحي عن تكون له رئاسة جلسات مجلس الإدارة عند انعقاده، فرد الجميع في صوت واحد: "فلان الذى انتخبناه"، فغضب وانصرف، ولحق به أحد الزملاء لتوصيله إلى بيته.

انتاب صاحبنا شعور من الخوف من ثقل العبء الذى ينتظره، فالجمعية فى طريقها إلى الإفلاس، وصاحب العمارة رفع قضية يعترض فيها على طريقة حساب القيمة الإيجارية ويطلب بمأخر 57 ألف جنيه ولم يكن الرصيد بحساب الجمعية بالبنك إلا ما يزيد قليلاً عن عشرة آلاف جنيه. كما أن تنحية إبراهيم نصحي على هذا النحو قد يفهم منها أن له يداً فى تدبير ما حدث.

ولكن الدكتور إبراهيم نصحي نفسه كفاه مئونة تأنيب الضمير، فقد اتصل به تليفونياً فى اليوم التالى، وقال له إن الانتخابات التى تمت باطلة، وأنه سيتقدم بشكوى لوزارة الشئون الاجتماعية، ويمكن أن يتسبب ذلك فى "أذية" صاحبنا، وأنه إذا فضل الحكمة والتعقل يضمن له أن يظل نائباً للرئيس، بشرط إعادة الانتخابات مرة أخرى.

أحس صاحبنا بالارتياح الشديد، وعبر عن ذلك صراحةً لمحدثه، وقال له إن الشئون الاجتماعية أبلت بالفعل بالأسس بالتشكيل الجديد، والاجتماع قانونى لأن جميع أعضاء المجلس كانوا حاضرين باستثناء يونان لبيب. وأنه إذا أراد الشكوى فهذا حقه، ولكنه ينصحه - تقديرًا له - ألا يتورط فى ذلك قبل استشارة من يفهم فى القانون.

حضر إبراهيم نصحي أول اجتماع لمجلس الإدارة رأسه صاحبنا (بعد شهر من انتخاب هيئة المكتب)، وهو الاجتماع الذى طرح فيه الرئيس الجديد الظروف الحرجة التى تمر بها الجمعية، وتعرضها لفقد المقر إذا كسب مالك العقار القضية. وطلب من المجلس الموافقة على توكيل المستشار الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف المحامى لتمثيل الجمعية (وقد قبل أن يتولى القضية دون أتعاب، بل تبرع أيضًا للجمعية بثلاثة آلاف جنيه)، كما اقترح أن تلجأ الجمعية إلى الشخصيات المعروفة برعاية الثقافة فى العالم العربى لبناء مقر خاص للجمعية أو التبرع للجمعية بمبالغ تكفى لإقامة مقر خاص، أو شراء مقر خاص، حتى لا تقع الجمعية فى مأزق مطاردة ملاك العقارات. واقترح الكتابة إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والسلطان قابوس، والشيخ سلطان بن محمد القاسمى أمير الشارقة الذى تبرع لجامعة القاهرة ببناء مكتبة لكلية الزراعة تكلفت 12 مليوناً من الجنيهات، وأعد صيغة للخطاب قرأها على الأعضاء، فوافقوا عليها فيما عدا إبراهيم نصحي الذى هاله أن تلجأ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية إلى "أولئك البدو" تطلب عونهم ومصر هى التى كانت تفيض عليهم بخيراتهم. ورأى فى تنفيذ هذا الاقتراح "إهانة لاتغفر" ندل على عدم تقدير القيمة الأدبية للجمعية. وغادر الاجتماع غاضبًا، ولم يحضر غيره من اجتماعات مجلس الإدارة التالية له، بعدما امتدت رئاسته للجمعية 23 عامًا (1976 - 1999).

ولما كانت غالبية أعضاء المجلس قد وافقت على إرسال الخطابات الثلاثة، فقد تم إرسالها مساء اليوم نفسه بالبريد المسجل من مكتب البريد الأهلي أسفل المبنى نفسه، ولم يفكر أحد في اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية، أى سفارات دول من وجه النداء إليهم، تحيياً للشبهات، وإبقاء الموضوع في حدوده الخاصة.

ولا يعنى ذلك أن مجلس الإدارة راهن تمامًا على مساعدة أحد رعاة الثقافة، أو علق الآمال على أن يكون للجمعية يومًا مقر ملك لها، ولكنها كانت محاولات مبعثها اليأس والقلق على مصير الجمعية. وركز المجلس - في الوقت نفسه - على طلب العون من الشخصيات المحلية من رجال الأعمال بفضل الجهود التي بذلها يونان ليب مع زملائه في مجلس الشورى من رجال الأعمال، فحصل على تبرع بعشرة آلاف جنيه من محمد فريد خميس، وخمسة آلاف من كل من لويس بشارة وإحدى شركات الأدوية (آمون)، كما أقتع سعد فخرى عبد النور بالتبرع بسداد إيجار الجمعية، فظل يدفعه كل ستة شهور لمدة ستين. كذلك حصل يونان ليب من الأمير طلال بن عبد العزيز على وعد بالتبرع سنويًا للجمعية بمبلغ 36 ألف جنيه مصرى لمدة خمس سنوات، وتم الوفاء بهذا الوعد.

مضى نحو الشهر على إرسال الخطابات الثلاثة إلى مسقط وأبو ظبي والشارقة، وذات مساء اتصل سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة بالجمعية طالبًا الحديث مع رئيس الجمعية، فزوده موظف الجمعية برقم تليفون منزل صاحبنا الذي فوجئ بالاتصال.

بدأ الرجل العظيم حديثه بالاعتذار لصاحبنا، لأن الرسالة وصلت قبل ثلاثة أسابيع، وأنه لم يطلع عليها إلا يومها نظرًا لوجوده خارج بلاده، وأبدى قلقه على ما تعانیه الجمعية. وشرح له صاحبنا المشكلة، وتصور مجلس الإدارة لحلها باقتناء مقر يتبرع به أحد رعاة الثقافة العربية أو يتعاون عدد من الرعاة في تمويله، وأن التصور هو شراء فيلا مساحة مبانيها لا تقل عن 500 متر لسكنى الجمعية ومكتبتها. فاعترض سمو الشيخ على هذه المساحة، وقال إنه يعلم أن بالجمعية مكتبة قيمة وأنها وحدها تحتاج إلى مثل هذه المساحة لو لم يوضع التوسع في الاعتبار. ولكنه أبدى استعداده لشراء المقر وإعداده لسكنى الجمعية وتأثيثه، ثم تقديمه للجمعية على سبيل الهبة. وزود صاحبنا بأرقام هاتفه الخاص والفاكس الخاص، وطلب إليه أن يراعى في اختيار المكان القرب من المواصلات وسهولة الوصول إليه من أى مكان بالقاهرة لأنه يعلم أن طلاب الدراسات العليا يستخدمون مكتبة الجمعية. وقال سموه إنه لا يجب ترك الجمعية دون مساعدة حتى يتم تدوير المقر، وتساءل عما إذا كان بإمكانه المساعدة بمبلغ بسيط في حدود مائة ألف درهم؟.

شكره صاحبنا، وأثنى على ما يقدمه من عطاء لمصر، ذاكراً تبرعه لجامعة القاهرة بمكتبة كلية الزراعة (التي تخرج فيها الشيخ). فاستنكر الرجل وصف ذلك بالفضل، وقال إن فضل مصر على العرب كبير، وأنه يسأل الله تعالى أن يعينه على أداء بعض ما لمصر من دين. وعندما أشار صاحبنا إلى هذا الحديث في الكلمة المرتجلة التي ألقاها في حفل افتتاح المقر الجديد بمدينة نصر (23 مايو 2001)، بحضور الشيخ ووزير التعليم العالي وبعض كبار رجال وزارة الثقافة، لاحظ عند اطلاعه على شريط الفيديو بعد الاحتفال أن عيني الشيخ اغرورقتا بالدموع عندما وصل صاحبنا في حديثه إلى ذكر هذه العبارات المخلصة النادرة التي تكشف عن أصالة هذا الرجل العظيم وعمق تقديره لمصر والمصريين.

وبعد أن تم العثور على ثلاث فيلات بمدينة نصر أخطر سمو الشيخ بذلك لتكليف من يمثله بالقاهرة لفحصها واختيار ما يراه منها صالحاً لسكنى الجمعية، وإعداده وتأثيثه. لكن ممثل سموه وجد أن شراء أى فيلا وتجهيزها يساوى من حيث التكلفة شراء قطعة أرض لهذا الغرض وتصميمها بما يتفق مع متطلبات الجمعية ليصبح مقراً لائقاً بها. وبالفعل تم شراء الأرض بمعرفة ممثل الشيخ وصدر تصريح البناء باسمه وتم افتتاح المبنى في 23 مايو 2001 في الأسبوع نفسه الذى تم فيه افتتاح مكتبة كلية الزراعة.

ولكن مكرمة سمو الشيخ سلطان القاسمى لم تتوقف عند هذا الحد فقد تلقت الجمعية منه تبرعاً بمبلغ 92 ألف جنيه مصرى (بها يعادل 100 ألف درهم) بعد أسبوع من مكالمته مع صاحبنا (أبريل 1999)، كما تبرع بعد ذلك بعام (يوليو 2000) بمبلغ 90 ألف جنيه مصرى. فقام مجلس الإدارة بتجميع هذه التبرعات مع ما تلقتة الجمعية من الأمير طلال بن عبد العزيز (72 ألفاً على عامين) وقام بربط وديعة مصرفية بربع مليون جنيه يُصرف منها على نشاط الجمعية، وفي يناير 2004 تبرع سمو الشيخ الدكتور سلطان القاسمى للجمعية بمبلغ نصف مليون درهم لتحويل إلى وديعة بالجنيه المصرى بلغت قيمتها 830440 جنيهاً، وبذلك أصبح لدى الجمعية وديعة قدرها مليون وحوالى 200 ألف من الجنيهات تدر ريعاً سنوياً يتراوح بين 80 - 85 ألف جنيه (حسب سعر الفائدة) وبذلك استقرت الأحوال المالية للجمعية في حدود المصر وفات الفعلية بأسعار العام 2004.

وجدير بالذكر أن مجلس إدارة الجمعية لم يفقد الأمل في أن يدرك من أفاء الله عليهم بنعمة الشراء من المصريين أهمية الرسالة التى تقوم بها الجمعية، فيوفرون لها من الرعاية المادية ما يتيح لها المضى قدماً في أداء رسالتها، فطرقوا أبواب الكثيرين دون جدوى. كما لم يفقدوا الأمل في دعم مؤسسات الدولة لنشاط الجمعية، كوزارات الثقافة والتعليم العالي، والبحث العلمى، والشباب.

وبعد افتتاح المقر الجديد بشهر واحد (تقريباً)، رتب أحمد الجبال -الكاتب المعروف وعضو الجمعية- لقاءاً لأربعة من أعضاء مجلس الإدارة مع الأستاذ محمد حسين هيكل بناءً على طلبه. وتم اللقاء بمكتبه الخاص على شارع النيل. وحضر مع صاحبنا، عاصم الدسوقي، وجمال زكريا، ومحمد صابر عرب، وأيمن فؤاد سيد. وفي هذا اللقاء أبدى "الأستاذ" اهتمامه برسالة الجمعية، وقال إن الشيخ سلطان القاسمي يُشكر على مكرمه، ولكن رعاية الجمعية مادياً يجب أن تكون من واجب المصريين. وبعد أن اطلع على تصور مجلس إدارة الجمعية الذي كان يتجه إلى تكوين وديعة في حدود المليون جنيه يتم تجميعها من تبرعات أثرياء المصريين، وقال إن هذا التصور لا يوضع في اعتباره التضخم، وأن الوديعة يجب أن تصل إلى خمسة ملايين على الأقل. ولما كان الحصول على مليون أو أكثر من التبرعات من الصعوبة بمكان نظراً للركود الاقتصادي الذي تعانيه البلاد، رأى "الأستاذ" أن تكون هناك مجموعة من "الرعاة" المصريين في حدود العشرة أفراد، يتبرع كل منهم للجمعية بمبلغ عشرين ألفاً من الجنيهات سنوياً، ولمدة خمس سنوات حتى تعطى الجمعية دفعةً قويةً لخدمة تاريخ مصر. ووعد بأن يتولى بنفسه مجموعة من "الرعاة" وأن يكون أول المتبرعين.

سعد القوم باقتراح (الأستاذ)، وشكروه بحرارة، وطلبوا منه أن يلقي محاضرةً في الموسم الثقافي القادم (أكتوبر 2002 - مايو 2003) في موضوع يختاره. فأبدى موافقته من حيث المبدأ، محذراً من أن ذلك قد يجبر المتابع على الجمعية. فظمانوه إلى أن الجمعية هيئة علمية أهلية مستقلة، وهي حريصة تماماً على استقلال قراراتها وإدارتها. وعندما فتح (الأستاذ) موضوع الوثائق التاريخية التي يحتفظ بنسخ منها، ويريد إيداعها هيئة خاصة يطمئن إليها، أبدى ممثلو الجمعية استعدادهم لقبول تخصيص مكان لها بمكتبة الجمعية، بعدما تشرف الجمعية بزيارته ليطمئن بنفسه على صلاحية الجمعية لهذا الغرض.

وفي اليوم التالي للمقابلة، حمل صاحبنا مجموعة من مطبوعات الجمعية وخطاب شكر هيكل على المقابلة، سجل فيه كل ما تم الاتفاق عليه، وختمه بطلب تحديد الموعد الملائم "للأستاذ" للقاء محاضره بالجمعية وموضوع المحاضرة. وسلم الرسالة والكتب المهداة (بنفسه) لسكرتير هيكل.

وبعد نحو الأسبوع، تلقى صاحبنا مكالمة تليفونية من هيكل شكره فيها على الكتب المهداة، وقال إن لدى سؤالاً مهماً حول الجمعية، قد يبدو تافهاً، ولكنه مهم بالنسبة له: "هل لمن يسمى عبد العظيم رمضان علاقة بالجمعية؟" فقال له صاحبنا إن رمضان كان عضواً بالجمعية منذ

سنوات، ولكن سقطت عضويته لانتقطاعه عن سداد اشتراكات العضوية، وذلك منذ رسب مرتين في انتخابات مجلس الإدارة، وأنه لا هم له إلا الهجوم على الجمعية وخاصةً صاحبنا. فقال هيكل: "يعني مش سايب حد... على العموم شكرًا، دي معلومة مهمة بالنسبة لي". وانتهت المكالمة عند هذا الحد.

وظل صاحبنا يتصل بمكتب هيكل على فترات متباعدة (يوليو - سبتمبر 2001) فكان يتلقى ردًا بأن "الأستاذ" غير موجود، أو أنه نبه إلى عدم إزعاجه. وفي كل مرة كان صاحبنا يترك اسمه وأرقام تليفوناته، ورسالة مؤداها أن الجمعية بانتظار رده (الكريم) على دعوته. ولكن يبدو أن الرجل لم يكن جادًا فيها وعده به من "رعاية"، أو أنه أعاد حساباته فوجد أن من مصلحته أن ينأى بنفسه عن الوقوع في هذه "الورطة". فلم يسمع صاحبنا منه!!

وهكذا كانت استجابة سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي لنداء مجلس إدارة الجمعية، وتشييده لمبنى المقر الجديد بمدينة نصر الذي أقيم بتكلفة قدرها 3.5 مليون جنيه مصري دفعها من ماله الخاص، كانت بمثابة ميلاد جديد للجمعية المصرية للدراسات التاريخية من الناحية المادية، وبقي التعبير عن هذا الميلاد الجديد من الناحية العلمية والثقافية. كانت الجمعية في مقرها القديم تقدم خدماتها للأعضاء من الرابعة إلى الثامنة مساءً فقط، أما الآن فأصبحت مؤسسة تعمل من التاسعة صباحًا حتى الثامنة مساءً تقدم خدماتها للأعضاء والمجتمع كله. وتطلب ذلك وضع تنظيم إداري جديد، حمل صاحبنا عبأه بحكم خبرته القديمة بالمسائل الإدارية والمالية منذ شبابه الباكر، أيام عمله بكفر الزيات، وسانده مجلس الإدارة بإقرار ما وضعه من نظام إداري بعد شرحه المستفيض لأعضاء المجلس لكل صغيرة وكبيرة.

ووجدت مكتبة الجمعية مستقرًا لها في طابقين من المبنى الجديد متصلين ببعضهما البعض، وخُصص بها مكان للمكتب النادرة والمصادر التي تعود طبعاتها إلى القرن التاسع عشر بمختلف اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية. واتباع نظام المكتبة المفتوحة، حيث يتنقى الباحث الكتب من فوق الرفوف وينقلها إلى طاولة الاطلاع، ثم يتركها في مكانها بعد فراغه منها ليعيدها الأمين إلى موضعها بالرفوف. ولما كان فهرس المكتبة لم يضاف إليه ما ضُم من كتب منذ أوائل السبعينيات بسبب عدم وجود العدد الكافي من الأمناء، فكان لدى الجمعية أمين واحد للمكتبة يعمل مساءً، أصبحت الحاجة ماسةً إلى توفير عدد من الأمناء للقيام بأعمال الفهرسة والتصنيف، وخدمة الباحثين في نوبتين: صباحًا ومساءً، وقدّر صاحبنا حاجة المكتبة بثمانية من الأمناء.

ولكن من أين تحصل الجمعية على هذا العدد من الأمناء ذوى الخبرة، وكيف تتحمل رواتبهم بمواردها التى لا تكاد تكفى تغطية استهلاك المياه والكهرباء والصيانة وأجور عمال النظافة والسكرتارية، والمصرفات الثرية؟ هنا لجأ صاحبنا إلى دار الكتب المصرية، بعد أن علم أن الدار تعبر بعض الأمناء إلى الجمعية الجغرافية ومكتبات بعض الأندية، فالتقى سمير غريب (رئيس دار الكتب) وطلب منه مد الجمعية بشئانية أمناء، فاستجاب الرجل على الفور، وقدم للجمعية (على سبيل الإعارة) العدد المطلوب من الأمناء على أن تتحمل دار الكتب مرتباتهم وحوافزهم، وهن جميعاً من السيدات المقيبات بمدينة نصر. وأحدثهن خدمة تزيد سنوات خبرتها عن عشر سنوات. فقدم سمير غريب بذلك للجمعية خدمة جلية تنم عن إدراكه لأهمية رسالتها، وأصبح ذلك أمراً واقعاً التزم به خلفه صلاح فضل الذى تعاون مع الجمعية بلا تحفظ، وإن ظهرت بوادر التراجع (النسي) لهذا التعاون فى عهد رئاسة أحمد مرسى لدار الكتب، فعندما طلبت أمنتان من الأمناء العودة إلى دار الكتب، ماطل رئيس الهيئة فى تزويد الجمعية بالبديل.

وعلى كل، بفضل هذا التعاون الثمر من جانب دار الكتب، تم الفراغ من تصنيف وفهرسة المقتنيات العربية بالمكتبة على مدى العامين، وبدأ العمل فى فهرسة الكتب المطبوعة باللغات الأجنبية، وقامت الجمعية بتعيين خبيرين بالفهرسة من العاملين السابقين بدار الكتب (المثاقدين) بنظام المكافأة، لدهم فريق العمل بالخبرة المتميزة.

ولما كان المبنى مزوداً بحجرة معدة لتأسيس مكتبة إلكترونية، وهو ما لم يتم توفيره فى إطار الجانب الخاص بتأثيث المبنى، فقد ظلت الحجرة فارغة، وحاول صاحبنا استكمال المكتبة، فلجأ إلى وزارة الاتصالات ووزارة الشباب، دون جدوى. وأخيراً قدم الدكتور فطين أحمد فريد الأستاذ المساعد بجامعة قناة السويس وعضو مجلس إدارة الجمعية (وكان ضابطاً سابقاً برتبة العميد) قدم مساعدة جلية بدفع طلب الجمعية لتأسيس مكتبة إلكترونية فى قنات وزارة الدفاع، فصدر قرار وزير الدفاع بمنح الجمعية التجهيزات اللازمة لإقامة المكتبة، وتم ذلك بالفعل فى ربيع عام 2004، واستكمالاً لتحديث الخدمة، قامت الجمعية بإقامة شبكة للحواسب الآلية ربطت بين المكتبة الإلكترونية ومكتبة الجمعية بما تطلب ذلك من أجهزة ومعدات، وبذلك بدأ إعداد فهرس إلكترونى (رقمى) لمقتنيات المكتبة.

وبعد إقامة المكتبة الإلكترونية، توافرت للمتدربين على مكتبة الجمعية خدمة الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وقام الدكتور صبرى العدل (عضو الجمعية) بتصميم موقع للجمعية

على الشبكة الدولية يضم المعلومات الأساسية عنها وعن نشاطها، والإعلان عن برنامجها العلمي والثقافي، وسوف يضاف إليه الفهرس الرقمي لمقتنيات مكتبة الجمعية عند اكتماله.

أما عن إعادة تنظيم النشاط الثقافي للجمعية فقد اضطلع به عاصم الدسوقي، ثم عبادة كُحيلة. وكان لكل منهما فضل الارتقاء بمستوى الخدمات الثقافية التي تقدمها الجمعية بالإعداد الجيد للموسم الثقافي كل عام، وفتح منبر الجمعية أمام أصحاب الرؤى الجديدة من مختلف المدارس والتوجهات، دون تمييز (سوى بين الفث والتمين). كما نجح كل منهما في الإعداد الجيد لندوات الجمعية، فنظم عاصم الدسوقي ندوة "المصريون والسلطة" وندوة "الدين والدولة في الوطن العربي"، ونظم عبادة كُحيلة ندوة "التقاء الحضارات في عالم متغير حوار أم صراع؟"، وندوة "الثورة والتغيير في العالم العربي"، كما تعاون معه عاصم الدسوقي في تنظيم ندوة "تطور الفكر العربي" وكلها ندوات أعادت للجمعية حيويتها ونشاطها الذي افتقدته منذ ترك رئاستها أحمد عزت عبد الكريم. ووضعها هذا النشاط في موقع متميز على ساحة الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط على المستوى العالمي، فأصبح نشاطها العلمي يحظى بالمتابعة والمشاركة من جانب متخصصين متميزين من أوروبا وأمريكا. كما أدرجت مجلتها العلمية في الدليل الدولي للمجلات العلمية.

ولم يتوقف النشاط العلمي على الموسم الثقافي الذي تُلقى فيه محاضراتان شهرياً (من أكتوبر - مايو)، والندوة السنوية التي تستمر عادة على مدى ثلاثة أيام كاملة، بل هناك سمنار الباحثين الشبان في التاريخ العثماني الذي أنهى العام 2004 عشر سنوات من عمره، ونُشرت أربعة كتب تضم جانباً من أعماله، ونُظم في العام 2004 ثلاث سمنارات أخرى شهرية في التاريخ القديم (اليوناني - الروماني) والتاريخ الإسلامي والوسيط، ثم التاريخ المعاصر.

وتقدم هذه السمنارات بحثاً متميزة يتم فيها التواصل بين التاريخ والعلوم الإنسانية الأخرى، وتولى قضايا المنهج اهتماماً خاصاً. ويرجع الفضل في تنظيمها وإدارتها إلى ناصر أحمد إبراهيم ونللى حنا (التاريخ العثماني)، وأبو اليسر فرح (القديم)، وعلى السيد على (الإسلامي والوسيط). وتعتمد الجمعية أن تعمل على نشر أعمال هذه السمنارات الثلاثة الأخيرة في كتب تصدرها من خلال التعاون مع دور النشر المختلفة.

وهكذا تحولت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية -بفضل مكرمة الشيخ الدكتور سلطان القاسمي- إلى مركز ثقافي علمي متميز، ومناورة للعمل العلمي الذي لا يهدف سوى لخدمة تاريخ

هذه الأمة، ومعهدًا للإعداد العلمي للكوادر العلمية. وما حدث -على هذا النحو- من تطور شهادته الجمعية، ليس بعنًا لها، وإنما كان ميلادًا جديدًا، لأن نشاط الجمعية الآن -كما وكيفًا- غير مسبق في تاريخها منذ تأسيسها عام 1945.

ولكن ذلك لا يعنى أن تأسيس المقر الجديد كان نهاية للمتعاب، أو أن مناخ العمل كان معتدلًا، ساعد مجلس الإدارة برئاسة صاحبنا على قيادة الجمعية دون التعرض للأنواء. فهناك متاعب لا حصر لها واجهتها الجمعية من إدارة الجمعيات بالشئون الاجتماعية. وعندما كانت الجمعية تعاني المصاعب المالية، ولا تقدم سوى نشاط شكلي محدود، حظيت برضا إدارة الجمعيات، فلم تكن أعمالها تتعرض للمضايقات من جانب موظفي تلك الإدارة التي تعد نموذجًا فذاً للفساد البيروقراطي في الإدارة المصرية. فعندما تلقت الجمعية أول تبرع من الشيخ سلطان القاسمي، بدأت سلسلة المتاعب مع الإدارة المذكورة؛ لأن قانون الجمعيات الأهلية يقضى بضرورة الحصول على إذن وزارة الشئون قبل التصرف في مليم واحد من التبرعات التي تتلقاها الجمعيات من الخارج. ويتطلب ذلك تقديم ملف كامل من المستندات يلحق بالطلب، وتأخرت الموافقة لما يزيد على ستة أشهر، وعندما راجع أمين عام الجمعية الإدارة المعنية قالوا له صراحة إنهم لا يمكنهم أن يعفوا موقف المتفرج من هذا التبرع دون أن ينالهم نصيب! وعندما تلقت الجمعية تبرع الأمير طلال بن عبد العزيز، ثم التبرع الثاني من الشيخ سلطان القاسمي، ازدادت المتاعب مع الإدارة، فعلقت الموافقة على مراجعة مستندات الجمعية وسجلاتها، وبعد ستة أشهر تمت المراجعة، فقال مفتشهم إنهم اكتشفوا أن مجلس الإدارة باطل لأن عدد الأعضاء بالسجلات يزيد على 1200 عضوًا، ولكن من وجهت لهم الدعوة لحضور الجمعية العمومية التي انتخبت مجلس الإدارة كانوا 190 عضوًا هم أولئك الذين سددوا الاشتراكات منذ أعوام. لذلك لا بد من إسقاط المجلس بالكامل ودعوة جميع الأعضاء المسددين وغير المسددين لانتخاب مجلس جديد. وأن على المجلس أن يصفى أولاً مشكلة العضوية، فيسقط عضوية من لا يقبل سداد الاشتراكات المتأخرة. وهمس كبير المفتشين في أذن المدير الإداري للجمعية بما يفيد أن من مصلحة الجمعية أن يتولى أحد موظفي إدارة الجمعيات (أى شخصه) تسهيل أعمال الجمعية بالإدارة لقاء مكافأة شهرية، وعندما سأله المدير الإداري عن كيفية تسوية مبالغ المكافأة حسابيًا قال "أى حاجة... مصاريف نفرة، أو اعملوا بند إكراميات.. على العموم لو قبل رئيس مجلس الإدارة الاقتراح أنا أحل كل شيء".

وهنا انجهم مجلس الإدارة إلى العمل في اتجاهين: حل مشكلة العضوية بعد توجيه خطابيات للأعضاء غير المسددين لاشتراكهم وترك مهلة زمنية لهم للسداد (30 يوماً) ثم إسقاط عضوية من لم يسدّدوا. وتكليف صاحبنا بالشكوى إلى هيئة الرقابة الإدارية بشأن إبتزاز إدارة الجمعيات، والسماح الذي أصاب موظفيها طلباً لرشوة شهرية ثابتة لقاء أن (يمشى الحال).

وأعيد انتخاب مجلس الإدارة بالكامل، واختار أعضاء المجلس (الذي دخلته بعض عناصر الشباب) صاحبنا رئيساً للمجلس، وصدرت موافقات إدارة الجمعيات (بضغط من الرقابة الإدارية) على مدى عام بما في ذلك الموافقة على قبول هبة سمو الشيخ (الدكتور سلطان القاسمي) وهي أرض ومبنى المقر الجديد وأثاثه، ونقلت تبعية الجمعية من إدارة غرب القاهرة التي تضم حيتان إدارة الجمعيات إلى إدارة شرق مدينة نصر التي تعد نموذجاً طيباً غريباً على وزارة الشؤون الاجتماعية، ولكن ما تزال إدارة الجمعيات بوكالة الوزارة بمحافظة القاهرة تماطل في الموافقة على التبرعات التي تلقتها الجمعية أخيراً، فلا تأتي الموافقة إلا بعد عام كامل من التقدم بالطلب. وقد يش صاحبنا من اللجوء إلى المسؤولين الكبار، فلم يُجده نفعاً الشكوى لوزارة الشؤون الاجتماعية، ولا إلى محافظ القاهرة، وكذلك هيئة الرقابة الإدارية. فهذه الشكاوى تنتهي دائماً إلى المشكو منه، فيرد بإجابة تكفي المسئول مشقة التحقق من صحتها، فيزداد الموظفون الأوغاد توحشاً وفجوراً.

وبعدما أميت صاحبنا الشكاوى، لجأ إلى بعض عتاة من أهل الخبرة ممن يتولون أمور الجمعيات الخيرية (التي تخضع للقانون نفسه) يسأل عن كيفية تعاملهم مع الشؤون الاجتماعية، وكيف يتصرفون مع زبانتها، فعلم أن كل جمعية من تلك الجمعيات تخصص مبلغاً شهرياً تدفعه لمن يحدده رئيس إدارة الجمعيات، وأن المبالغ كلها تتجمع عند المدير ليعاد توزيعها على موظفي الإدارة. وعندما سأل صاحبنا عن كيفية تسوية هذا المبلغ حسابياً، علم أن هذه الجمعيات تجنب بعض ما تحصل عليه من تبرعات أهل الخير في شهر رمضان لتغطية هذه "النفقات غير المنظورة"، فلا يُدرج هذا المبلغ في السجلات المالية للجمعية أصلاً. ثم تنبه مسئول الجمعية إلى أنه تحدث مع صاحبنا بما يتجاوز حدود الأمور، فسأله: "هو جمعيتكم بتدفع مبلغ بسيط عشان كده بضايقوكم؟ أحسن ليكم تسألوهم عاوزين كام وتريجوهم". رد صاحبنا بأن الجمعية التاريخية لا تدفع شيئاً لمفتشى إدارة الجمعيات، ولا لمفتشى الجهاز المركزي للمحاسبات (وقد جاء في حديث الرجل أنهم أيضاً يحصلون على مبلغ سنوي عند التفتيش على سجلات الجمعية الخيرية). فالجمعية التاريخية موارد محدودة ومعلومة، وليس لديها "صندوق زكاة" أو "ملجأ أيتام" تجمع الأموال تحت غطاءه ليتصرف فيها "العاملون عليها" دون ضمير أو وازع خلقى أو

دينى. المهم أن صاحبنا كان يدفع زكاته لثل هذه الجمعيات، فأصبح بعد هذا الحديث في حيرة من أمره، وبدأ يفهم السر وراء انتشار وزيادة عدد الجمعيات الخيرية في السنوات الأخيرة. ولم يواجه صاحبنا متاعب التعامل مع إدارة الجمعيات بالشئون الاجتماعية والجهاز المركزى للمحاسبات وحدهما بعد هذا التطور الذى شهدته الجمعية، بل واجه موجة من شائعات أطلقتها من وصفهم طه حسين في إهدائه لكتاب "المعذبون في الأرض"، وهم: "الذين لا يعملون ويضربهم أن يعمل غيرهم". كان القصد من تلك الشائعات التأثير على الناسخين لإبعاد صاحبنا، أو الحيلولة دون حصوله على أعلى الأصوات. واستخدم هؤلاء وضعهم في لجان ترقيات أعضاء هيئة التدريس، ومالهم من سلطة ونفوذ على طلبة الدراسات العليا، وتعاون معهم بعض أعضاء مجلس الإدارة الذين ساءهم عدم انقياد صاحبنا لرغباتهم الشخصية التى تتعارض مع مصلحة الجمعية. ورغم ذلك أُعيد انتخاب صاحبنا، ولم يستطع أحد من تلك الزمرة الفاسدة أن يتسرب إلى مجلس الإدارة، بفضل وعى أعضاء الجمعية ومعرفتهم بسجل أولئك الأفراد الخافل بكل مظاهر الفساد، وليقينهم أن استمرار تلك المجموعة التى نقلت الجمعية من الجمود إلى الحركة، ومن هامش الحياة الثقافية إلى قلبها، من أمثال: عادل غنيم وعبد المنعم الجمعى وأيمن فؤاد سيد ونللى حنا وعبادة كحيلة وعاصم الدسوقي ومنى بدر، وغيرهم من الشباب الذين دخلوا المجلس من أمثال نجوى كبره، وأحمد زكريا الشلق، وأحمد الشربيني، ويحيى محمد محمود، ويقينهم أن هؤلاء هم الأقدر على استمرار مسيرة الجمعية على طريق التقدم والازدهار.

ولا معنى ذلك أن صاحبنا، وتلك النخبة النبيلة من الزملاء الذين يتعاونون معه، يؤمنون باحتكار إدارة أمور الجمعية، ولكنهم يعملون بدأب على تدريب الكوادر الشابة، وتشجيعها على التقدم لعضوية مجلس الإدارة، حتى يكتسبوا خبرة إدارة مثل تلك المؤسسة العلمية، وتنتقل إليهم مسئولية قيادتها وتوجيه نشاطها بما يخدم أهداف الجمعية، ويدعم رسالتها في خدمة تاريخ الأمة. ومن المأمول أن يكون للشباب الأغلبية في عضوية المجلس قبل انتهاء دورته الأولى (2009)، لتحقق للجمعية إدارة ذات فكر متطور، يواكب العصر، ويضع الجمعية على طريق النمو والازدهار. وعندما يحتفل أعضاء الجمعية باليوبيل المئوى لها عام 2045، قد يذكرون تلك النخبة التى لعبت دورها بتجرد، وأمانة، وإنكار للذات، وفى مقدمتها الرجل العظيم الذى لولا رعايته الكريمة للجمعية، لما كان هذا الميلاذ الجديد (سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمى)، يومها سيكون الجميع في رحاب من يفتقد الجزاء على من أحسن عملاً، ولكن أرواحهم سوف تشمر بالطمأنينة عندما تظل ثمرة عملهم يانعة، تزداد شباباً بمرور الزمن.

ماذا بعد ؟

قطع صاحبنا هذه المسيرة على طريق الحياة، خلفاً وراءه آثار أقدام—هنا وهناك— تقف شاهداً على ما استطاع أن يحققه خلال تلك السنوات، وما عجز عن تحقيقه. وهو في تقديمه لما مر به من تجارب، يحرص على ذكر تلك التى يقوم عليها شهود معاصرون (مد الله في أعمارهم)، حتى لا يظن أحد أن بعضها أملته الأوهام وأحلام البقطة وتصفية الحسابات، فكلها وقائع ثابتة، اكتفى بالإشارة إلى مناصب أصحابها أحياناً، وذكر بعضهم بالاسم أحياناً أخرى، لا بقصد التشهير بهذا أو ذاك، ولكن بغرض دق ناقوس الخطر لمن خدعتهم المظاهر فأخفت عنهم الجوهر.

ولا يعنى ذلك أن صاحبنا كان دائماً حكيمًا، خاليًا من العيوب والأخطاء، فلا يوجد قديسون بين البشر، بل جميعهم خطاءون. وكثيرًا ما يتأمل صاحبنا هذه المواقف التى مرت به، ويعيد تقييمها فيأخذ على نفسه أنه بالغ في سوء الظن بمواقف أطراف أخرى بعينها. ولكن ليس كل الظن إثمًا على أى حال، حسب أنه لم يتخذ موقفًا سيوًا ما—بدافع شخصى محض، وكثيرًا مايكتشف أنه وضع ثقته في غير أهلها، وظن أن كل ما يلمع ذهبًا.

ولو أطلق صاحبنا العنان لقلمه لتحول هذا العمل المتواضع إلى سفر ضخيم، أو إلى عدة كتب، لعل أخطرها وأكبرها حجمًا ما يتصل بتجربته الجامعية التى اكتفى هنا بالحديث عن العلل والأمراض التى تعانى منها الجامعة محاولاً تشخيصها، دون أن يتطرق إلى علاجها، فلديه - بحكم خبرته وتجاربه ومعرفته بأكبر جامعات العالم - وصفات كثيرة للعلاج، لم يجد من الحكمة أن يفرد لها مساحة هنا.

كذلك لو أطلق صاحبنا العنان لقلمه، لكتب الكثير والكثير عن الشخصيات التى عايشها، واحتك بها على طول طريق الحياة: المقمورون منهم والمعروفون على السواء، شخصيات عبرت عن قسائم المجتمع المصرى من الفلاحين والعمال والحرفيين، والمثقفين، وبعض من اقتربوا من السلطة. ولعله يستطيع يومًا ما أن يخص تلك الشخصيات بعمل قائم بذلته، إذا امتد به الأجل، ونجت ذاكرته من أمراض الشيخوخة. ولم يتناول صاحبنا—أيضًا— بعض من عرفهم من المثقفين وأساتذة الجامعات في أسفاره وزياراته الخارجية، ولا انطباعاته عن المؤسسات العلمية في الغرب،

فقد حرص هنا على التركيز على التجارب المتصلة بوطنه ومجتمعه، وأن يكون حديثه "عامًّا" وليس "خاصًّا"، يخاطب القراء جميعًا، ولا يركز على "النخبة" وحدها. فالرجل لم يحسب نفسه يومًا على تلك النخبة، وإن انتسب إليها بحكم موقعه، فهو -دائمًا- يجد نفسه بين بسطاء الناس، يطيب له الجلوس إليهم، ويوقف عمله العام على خدمتهم والدفاع عنهم، أداءً لحق واجب في عنقه لمن خرج من بينهم، وورث عنهم حكمة المصرى القديم.

وكم يتمنى صاحبنا أن يختم حياته بتقديم الأعمال العلمية التى خطط لها، وأعد مادتها، ولكن جرت مشاغله العلمية إلى إرجائها. ويتطلع إلى اليوم الذى يستطيع فيه أن يخلو إلى نفسه، بعدما يتخلص من كل التزاماته، وفي مقدمتها رئاسة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ليعكف على إخراج ما في جعبته من أفكار في عمل شامل من عدة مجلدات، يغطى تطور المجتمع المصرى فى العصر الحديث من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، يختم به حياته العلمية.

وآخر الأمنيات أن يموت كالأشجار واقفًا، وألا يسقط القلم من يده، وأن يظل قادرًا على التفكير والإبداع حتى يجود بالنفس الأخير.

ولله الأمر من قبل ومن بعد، وهو على كل شىء قدير.

وقع الخطى

(المراجعات - الحوارات - القضايا)

عندما كتب "صاحبنا" سيرته الذاتية، كان يرمى إلى أداء حق واجب الأداء لوطنه العزيز وأمه، فقد أعطاه الوطن الكثير، وشرفته أمته بالانتماء إليها. أراد أن يحكي للشباب سيرة مواطن في إطار قصة الوطن، وأن يلفت النظر إلى ما كان إيجابياً دافعاً إلى الأمام، وما كان سلبياً يعوق حركة الوطن، ويحول دون تحقيق آمال الأمة.

كانت رؤية "صاحبنا" - على اتساع نطاق تجربته الذاتية - تركز على "الموضوعي"، لا "الذاتي"، على الظواهر وليس الأفراد. فالظواهر بخيرها وشرها تعبر عن هوم الوطن ومشاكل الأمة، أما الأفراد - مهما علا قدرهم - فزائلون، وأما الوطن فباق. لذلك عندما أشار "صاحبنا" إلى بعض الوقائع اللاحقة للنظر مقرونة بذكر أساء أبطاها، إنها كان يرمى التنبيه إلى أن عمل الإنسان - خيراً كان أم شراً - يظل قرين اسمه، فمن جنتح إلى الخير ذكره الناس له، ومن جنتح إلى الشر حسبه الناس عليه.

ولم يكن السلوك الفردي محور اهتمامه؛ يقوم ما أعوج منه، ويثيب من أحسن، طالما كانت العصمة لله وحده، وطالما كان الخطأ والصواب من خصال البشر (الذين يتمتع صاحبنا إليهم). ولذلك عندما أشار إلى صاحب سلوك معوج، إنما أراد بذلك أن يوصل رسالة إلى كل من يمارسون السلوك نفسه، تنذرهم باليوم الذي تنكشف فيه أفعالهم، لعلهم يرتدعون. وكان ذلك كله في إطار النقد المباح، البعيد تماماً عن القذف والسب، فليس من خلق "صاحبنا" استخدام هذا النهج، كما إنه يمتق كل من يلجأون إليه. كان الشأن العام مرءاء ومبتفاه، وليس الشأن الشخصي، وخاصة أنه توجه بسيرته إلى الشباب عساهم ينتفعون بها، وجعلها نذيراً لمن يسممون الآبار أمامهم لعلهم يتعظون.

لم يدر بخلده عندما صدر الكتاب (طبعة دار الهلال) في الخامس من ديسمبر 2004، أنه سوف يلتقى كل هذا الاهتمام من الوسط الثقافي المصري والوسط الثقافي العربي، ومن الرأي العام على السواء. فقد اهتمت الجامعات الثقافية بعقد ندوات لمناقشة الكتاب، شارك فيها كبار المثقفين، كانت أولاهما في "أنتيله القاهرة" مساء الثلاثاء 21 من ديسمبر 2004، حضرها نحو الثمانين من الكتاب والأدباء والشعراء والفنانين، وكشف الحوار الذي دار بالندوة عن أن معظم الحضور كانوا قد قرأوا الكتاب بالفعل رغم مرور أسبوعين فقط على صدوره. وكانت الندوة الثانية بصالون النديم الفكرى مساء السبت 30 من ديسمبر 2004 بتقابة الصحفيين، حضرها نحو الستين من المثقفين والكتاب وأساتذة الجامعات. وعقدت الندوة الثالثة بكلية الآداب جامعة المنصورة يوم السبت 23 من إبريل 2005 بمدرج أحمد لطفي السيد، حضرها نحو المائتين من

الطلاب والأساتذة، وكشف الحوار الذى دار فيها عن أن الرسالة قد وصلت إلى الشباب بالفعل، فقد عبرت أسئلتهم وتعليقاتهم عن معرفة بالكتاب. وجاءت الندوة الرابعة بدعوة من مجلة "أدب ونقد" التى تصدر عن حزب التجمع، وعقدت مساء يوم الأربعاء 18 من مايو 2005، وحضرها جمهور من المثقفين والمناضلين السياسيين وأساتذة الجامعات والشباب. أما الندوة الخامسة، فنظمها نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا يوم الاثنين 6 من يونيو 2005.

وعلى عكس ما توقع "صاحبنا" اهتم جهاز الإعلام المسموع والمرئى بالكتاب، واحتفى به احتفاءً كبيراً فخصصت إذاعة الشباب والرياضة سهرة مساء الثلاثاء 21 من ديسمبر 2004 لمناقشة الكتاب، واستطلاع رأى بعض الكتاب من مختلف الأعمار فى الكتاب على الهواء مباشرة، كما استضافت قناة النيل الثقافية "صاحبنا" وباقة من المثقفين فى سهرة الأربعاء 20 من إبريل 2005 برنامج "قمر النيل" الذى يث مباشرة عبر الأقمار الصناعية إلى مختلف البلاد العربية، كما يستقبل فى مصر على الإرسال الأرضى.

وفىما بين تاريخ صدور الكتاب (5 من ديسمبر 2004) وآخر مايو 2005، نشر نحو خمسة وثلاثين مقالاً عن الكتاب بالصحافة المصرية، ونشرت بعض الصحف مقالين أو ثلاثة مقالات عن الكتاب بأقلام كتاب مختلفين، فنشرت الصحف القومية: أخبار الأدب، والقاهرة، والأهرام، وصباح الخبر، والإذاعة والتليفزيون، عدة مقالات. ونشرت الصحف الحزبية: الأهالى، والعربى، والموقف العربى، والوفد، وآفاق عربية، عدة مقالات أيضاً. ونشرت الصحف المستقلة: المصرى اليوم، ونهضة مصر، وصوت الأمة، ووجهات نظر مقالات متفرقة.

وقد أشاد جميع من تناول الكتاب بجرأة صاحبه فى إلقاء الضوء على مواطن الفساد فى مختلف المواقع التى قطعها خطاه، واعتبر معظمهم الكتاب علامة فى أدب السيرة الذاتية، ولم ترد إشارة إلى ما أخذ فى الكتاب سوى ما اتصل بذكر أسماء بعض الشخصيات، فعلى حين رأى فيها البعض شجاعة تحسب للكاتب، نظر إليها السيد يس باعتبارها نوعاً من تصفية الحسابات (وهو ما لم يهدف إليه صاحبنا على الإطلاق)، وتمنى على الكاتب أن يستخدم الحروف الأولى بدلاً من الأسماء.

كاتب واحد فقط شذ عن الجميع هو عبد العظيم رمضان، وكأنه أوتى الحكمة وحده، فرأى فى الكتاب ما لم يره غيره، إذ نشر مقالاً فى مجلة "أكتوبر" فى 19 من مارس 2005 اختار له عنوان "بل هى خطيٌ مشاها خطأ!" أكد فيها أن الكتاب لا يتوهم إلا على أكاذيب، وأعرب عن حزنه الشديد، لأنه ليس من حق المؤرخ أن يكذب. واتهم "صاحبنا" إلى جانب الكذب،

بالافتقار إلى الوطنية، والعمالة لجهات أجنبية، لأنه أقدم على ما لا يستطيع أن يقدم عليه أستاذ إسرائيلي، وأن كل ما جاء بكتابه محض افتراءات، وطلب من علماء النفس والأجناس أن يكشفوا له عن طبيعة "صاحبنا"، فافهمه - بذلك - بالخلل العقلي، وأخرجه من زمرة الإنسانية، وعرض بأصله الاجتماعي، فلأنه جاء من قاع المجتمع، فلا عجب أن "ينضح كل إناء بما فيه". وقدم رمضان أمثلة من الكتاب تتصل بمن وردت أسماؤهم صريحة. وما لم ترد أسماؤهم على الإطلاق، فترجع عبد العظيم رمضان بالكشف عنها والتشهير بها.

ولما كانت مقالة رمضان حافلة بالقذف الصريح، والسب المقذع، والاتهام الخطير، فلم يكن من المناسب النزول إلى هذا المستوى المتردى للرد عليه، اكتفاء باللجوء إلى القضاء. ولكن بعض أهل الخبرة في التعامل مع هذه الشخصيات، نصحوا "صاحبنا" بالرد عليه، فإذا لم تنشر "أكتوبر" الرد كان من حقه مقاضاة رئيس تحرير المجلة أيضاً، فكتب ردّاً بعنوان: "وقفة الحيران في أحوال رمضان" تأخرت المجلة في نشره لمدة ثلاثة أسابيع (بخلافه بذلك نص قانون الصحافة) فشرته يوم السبت 14 من مايو 2005 كما نشره "صاحبنا" بجريدة "العربي الناصري" يوم الأحد 15 من مايو 2005 وجاء النشر في أكتوبر مقروناً بما سمي ردّاً من عبد العظيم رمضان على مقال "صاحبنا" اختار له عنوان "أخلاقيات عباس" أضاف فيه إلى ما رمى به "صاحبنا" من تهم، ما يمس شرفه وذمته المالية، وبذلك تردى عبد العظيم رمضان إلى مستوى "الرّذح"، فلجأ صاحبنا إلى القضاء ليلقن رمضان درساً في أدب الحوار.

وكان من الواضح أن بعض من تناول الكتاب دورهم في فساد الجامعة - ممن ذكروا بالاسم ومن ذكرت أفعالهم دون الإشارة إلى أسماؤهم - قد حاولوا استعداد أجهزة الأمن ضد "صاحبنا"، وعندما لم يجدوا استجابة حاولوا تحريك السلطات الجامعية، فلم يتم الاستجابة لهم أيضاً، لأنه غداة صدور الكتاب، وفي شهر يناير 2005 تحديداً نشر التقرير الدولي عن الخمسةائة جامعة ذات الاعتبار في العالم فلم تكن أى جامعة عربية من بين تلك الجامعات، على حين كانت هناك ثلاث جامعات في إسرائيل، و 17 جامعة في الهند، و 21 جامعة في الصين، وجامعتان بجنوب إفريقيا (على سبيل المثال لا الحصر)، مما جعل لكل ما جاء بسيرة "صاحبنا" عن الجامعة كمؤسسة أكاديمية ناقوس خطر أخذ يدوى في أرجاء الوطن العربي، فتناولت الكتاب بالعرض صحف خليجية ومغربية وصحف لندنية عربية، بل تناوله أحد كتاب الأعمدة في الجارديان الإنجليزية.

وفضلاً عن ذلك نشطت حركة 9 مارس المطالبة باستقلال الجامعات للمطالبة بكف يد الأمن عن التدخل في الجامعة، وضرورة إصلاح التعليم الجامعي والنهوض بالبحث العلمي، وكلها أمور تناوها "صاحبنا" في "مشتبها خطي". لذلك لم نجد محاولات من أرادوا استعلاء سلطات الأمن وسلطات الجامعة ضد "صاحبنا"، فاستفادوا من مركب العظمة عند عبد العظيم رمضان الذي نصب نفسه حامياً لهم، ورأى أن الفرصة قد حانت له ليصب أحقادهم على "صاحبنا" بعد أن كشف ممارساته السلبية في مركز تاريخ مصر المعاصر، ولجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة، مستخدماً أحظ أساليب القذف والسب.

وما يكشف عن الصلة بين حملة رمضان وزمرة الفساد، تلك القضية التي رفعها حسنين ربيع وحامد زيان وزبيدة عطا (التي لم ترد أي إشارة إليها بالكتاب)، وإيوان عامر (التي تبنّاها صاحبنا منذ أن كانت معبدة، درست عليه الماجستير والدكتوراه، وبذل معها أقصى الجهد حتى قدمت رسالة الدكتوراه وتمت ترقيتها مدرسةً على يديه) وتولى رفع الدعوى في 21 من مارس 2005 أستاذ في القانون.

وبعد رفع الدعوى الرباعية بشهر، رفع المحامي نفسه أستاذ القانون بالجامعة دعوى أخرى باسم عبد العظيم رمضان ضد صاحبنا بزعم أن ما جاء بالكتاب من وقائع جاء محض افتراء، وقذف يتر في حق المدعى، وتضمنت كل من الدعويين المطالبة بتوقيع عقوبة السجن على صاحبنا، وإلزامه بالتعويض المدني لهم، كذلك طلبوا توقيع العقوبة ذاتها، والتعويض المدني على الأستاذ مكرم محمد أحمد بصفته رئيس مجلس إدارة دار الهلال (التي نشرت الكتاب في طبعته الأولى).

لم يكن باستطاعة صاحبنا أن يترك عبد العظيم رمضان ومجلة أكتوبر التي استخدمها منبراً للساب والقذف في حق صاحبنا، وتحقيره، واتهامه بالخيانة والكذب وتحجيره من الوطنية، وإخراجه من زمرة البشر، ونسبته إلى مخلوقات أدنى منزلة، لم يكن باستطاعته أن يتركها دون قصاص عادل. ولكن "أخلاقيات عباس" لم تسمح له بالهبوط إلى مستوى من قاضوه، فلم يقيم على عبد العظيم رمضان ومجلة أكتوبر جنة مباشرة لطلب توقيع عقاب جنائي عليه طبقاً لنصوص المواد المتعلقة بذلك من قانون العقوبات، رغم أنه رفع دعواه قبل انقضاء فترة الشهور الثلاثة على تاريخ نشر عبد العظيم رمضان للمقالات التي ورد ذكرها، ولكنه أثار اللجوء إلى القضاء المدني، إيماناً منه بضرورة إلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر، بل يرى أن المواد التي تنص على ذلك في قانون العقوبات يجب إسقاطها، اكتفاء باللجوء إلى القضاء المدني.

وهكذا دخل "مشيناها خطي" ساحة القضاء المصري العادل، فتم النظر دعوى اللجنة (الرباعية) أمام محكمة جناح مدينة نصر على مدى سبع جلسات بالدرجة الأولى (من 18 مايو 2005 إلى أول مارس 2006) التي أصدرت حكماً بالإدانة، ثم أمام محكمة جناح مستأنفة مدينة نصر على مدى ثلاث جلسات (من 9 مايو إلى 25 يوليو 2006)، فأصدرت حكمها العادل بإلغاء الحكم الابتدائي، وبراءة المدعى عليه (صاحبنا) مما نسب إليه، ورفض الدعوى المدنية.

أما بالنسبة للجنة المباشرة التي أقامها عبد العظيم رمضان ضد صاحبنا، فقد نظرت أمام محكمة جناح مدينة نصر على مدى خمس جلسات (من 27 يونيو 2005 إلى 30 يناير 2006)، وصدر فيها الحكم برفض الدعويين الجنائية والمدنية. كذلك نظرت محكمة الهرم المدنية دعوى صاحبنا ضد عبد العظيم رمضان على مدى خمس جلسات أيضاً (من يوليو 2005 إلى 26 نوفمبر 2006)، وأصدرت حكمها بإدانة عبد العظيم رمضان ورئيس تحرير "أكتوبر" وإلزام كل منهما بالتعويض المدني وأتعاب المحاماة.

ولا يستطيع صاحبنا أن يخفى ما أصابه من ضيق وقلق عندما وجد نفسه منتهكاً يساق إلى محكمة الجناح، لأنه لم يشأ أن يكون "شيطاناً آخرس"، يدق الطبول للباطل، وينكر الحق. غير أنه لم يشك - لحظة واحدة - في عدالة "الحق" سبحانه وتعالى، أو في نزاهة القضاء المصري العظيم.

لم يسبق لصاحبنا أن وقف أمام القضاء مدعياً أو مدعى عليه إلا عندما استأنف حكماً غيائياً صدر ضده عام 1975 في جنة إصابة خطأ، وهو ما قد يمر به - عادةً - كل من يقود سيارة في شوارع المحروسة. ولم يعرف الطريق إلى مكاتب المحاماة، لذلك لجأ إلى أحد الأصدقاء من أهل القانون يعد من المؤرخين البارزين في مصر، يسأله أن يدلّه على محامٍ ضليع يعينه على مواجهة ما تحيكه له زمرة السوء، فاقترح عليه الصديق اسم محام كبير معروف له نشاط ثقافي وسياسي واسع، ويحتل منصباً قيادياً في منظمة إسلامية دولية، وذكر له أنه أنسب من يستطيع إبراء ساحته. غير أن صاحبنا أبدى خشية من أن يستصغر ذلك المحامي الكبير شأن هذا النوع من القضايا فيؤكده إلى بعض صغار المحامين، وخاصةً أن الرجل كثير الأسفار، مشغول دائماً بالكتابة في الشأن العام، والظهور في القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، فلا يكاد يمر أسبوع دون أن يطل علينا على الشاشة الصغيرة، أو نقرأ له مقالات في أكثر من صحيفة. ولكن الصديق أكد لصاحبنا أن هذا المحامي الكبير لن يتردد في قبول المهمة تقديراً له.

لم يقتنع صاحبنا بما سمعه من مبررات خشية أن تقع قضاياها على هامش اهتمامات الأستاذ الكبير، فإذا بصديق عزيز آخر يقترح عليه - مصادفةً - اللجوء إلى المحامي نفسه، وأكد له أنه صديق قديم له، وأنه سمع منه شخصيًا تقريبًا للكتاب، وبدد مخاوف صاحبنا من أن تلقى قضاياها الإهمال، لأن الأستاذ الكبير يكن له كل التقدير.

اتصل صاحبنا بالأستاذ الكبير الذي أفاض في التعبير عن تقديره الشديد للكتاب وصاحبه، وأشاد به، واعتبر اللجوء إليه مكرمةً، وحدد موعدًا للقاء بمكتبه بمصر الجديدة، وقبل أن تنتهي المكالمة سأل صاحبنا عن أسماء المدعين واسم محاميهم، فذكرهم له.

ويوم اللقاء، تصادف أن كان صاحبنا على موعد مع صديقه إيهان يحيى، فذهبا سوياً للقاء الأستاذ الكبير، ووصلا إلى المكتب الفخم في الموعد المحدد تمامًا، ولكن الأستاذ لم يستقبلهما إلا بعد فترة انتظار طالت. وعندما تمت المقابلة كان حديث الأستاذ مختلفًا تمامًا عما سمعه صاحبنا منه في المحادثة الهاتفية، فراح يؤكد له أن موقفه في القضية حرج للغاية، وأن حكمًا بالإدانة لا بد أن يصدر بحقه، وأنه يريد أن يجنبه ذلك، ولحسن الحظ تربطه صداقة حميمة وزمالة قديمة بمحامي المدعين، وأنه سيحدثه في أمر الصلح حتى لا يتعرض أساتذة الجامعة لتبادل "المهاترات" أمام المحاكم. على أن يتضمن الصلح طريقة يتفق عليها لإعلان اعتذار صاحبنا عما أورده في الكتاب من حديث طال المدعين من قريب أو بعيد.

بالطبع رفض صاحبنا تمامًا أن يعتذر عن كلمة حق قالها، وقال للأستاذ الكبير إنه يقبل مواجهة القضاء ويثق في عدالته، فإذا بالأستاذ الكبير الشهير يقول له: "لاحظ إن هجوم عبد العظيم رمضان عليك بداية حملة واسعة ضدك، وقد يجدون فتاة تدعى أنك تتحرش جنسيًا بها، أو طالبًا يدعى عليك بالتلاعب في درجات امتحانه... لا تغلق باب الصلح وسوف أتصل بالأستاذ الصديق محامي الخصوم وأبلغك النتيجة الليلة، فإذا كنت مصرًا على المضى في القضية فسوف أدلك على محامين (أو ساخ) لأن هذا النوع من القضايا لا يقبله إلا هؤلاء".

غادر صاحبنا وصديقه المكتب وهما لا يصدقان ما سمعاه، ويعجبان لهذا التهديد الصريح، والمستوى المحزن للحوار الذي دار. قال له الصديق: "لا تحزن فسوف نعرض على أحمد نبيل الهلالى الأمر، ونطلب منه أن يتولى القضية".

قبل المحامي العظيم والمناضل الوطنى الكبير أحمد نبيل الهلالى دعوة الأصدقاء وعندما سألوه عن الموعد الذى يستطيع صاحبنا أن يقابله فيه، أصر على أن يتقبل هو إليه وبصحبته الأستاذ

عبدالمحسن شاش المحامى، وكوّن ذلك الرجل العظيم فريق دفاع ضم ثلاثة من أقطاب المحاماة الوطنيين الشرفاء هم، أحمد نبيل الهلالى والأستاذ الدكتور صلاح صادق، والأستاذ محمد الدماطى، تطوعوا جميعاً للدفاع عنه دون مقابل، بل أصر الأستاذ الدكتور صلاح صادق أن يدفع رسوم الدعوى المدنية التى رفعها ضد عبد العظيم رمضان من جيبه الخاص.

جاءت هذه التطورات لتكشف لصاحبنا عن معادن الرجال، تأثر كثيراً بما أحاطه به أصدقاء أعزاء من حذب ورعاية، إلى حد تفكير البعض فى تشكيل "لجنة مناصرة" تكون فريق دفاع عنه يتحملون عنه أتعابها، ولم يقتنع الأصدقاء بالعدول عن الفكرة إلا عندما تأكدوا من وجود ذلك الفريق الرائع من كبار الأساتذة المحامين، الذين حرصوا على حضور جميع الجلسات، وتقديم المذكرات والمرافعات بأنفسهم، ولم يتخلف "قديس الوطنية" نبيل الهلالى إلا عن مرافعة الاستئناف، وكان يتابع ما يدور فى المحكمة مع الأستاذين الدكتور صلاح صادق ومحمد الدماطى، وهو على فراش المرض قبل أن يتقل إلى رحمة الله بساعات.

وكان لتطوع الكثير من الزلاء لمد صاحبنا بكل ما تحتاجه الدعوى من أدلة ثبوتية تؤكد صحة ما أوردته بالكتاب إضافة إلى ما بين يديه منها، واستعداد الكثيرين للشهادة أمام المحكمة إذا طلب منهم ذلك، كان له أبلغ الأثر فى دعم إيمانه بالحق، ورسوخ قيم العدل والخير، ويقينه أن الرسالة التى حملها على عاتقه فى سيرته قد وصلت لأصحابها، ولم يندم لحظة على كلمة جرى بها قلمه. كما أكسبته التجربة صداقات غالية جديدة يدين لها بالفضل: المرحوم نبيل الهلالى، والدكتور صلاح صادق، والأستاذ محمد الدماطى، ويسأل الله أن يجزيهم على جميل صنعهم خير الجزاء.

ولعل من حق أصحاب الفضل جميعاً، ومن حق من أولوا صاحبنا وخطاه اهتمامهم أن ننضم إلى هذه الطبعة من "مشتبها خطي" المقالات التى تناولت الكتاب (ماعدًا سبع أو نحوها مقالات ظهرت فى أبواب عروض الكتب ببعض الصحف المصرية والعربية قدم محورها نبذاً عن الكتاب). وكذلك "غزوة" عبد العظيم رمضان وردود صاحبنا عليها، ونصوص عرائض الدعوى القضائية والأحكام، ثم بعض الحوارات المهمة التى أدارها بعض الكتاب مع صاحبنا لما فيها من إضافات مهمة إلى خطاه. ليكتمل بهذا الملف الضاق إطار قضية شغلت الرأى العام وجمهور المثقفين والجامعيين، لعلها تضيف إلى حياتنا الثقافية أبعاداً يذكرها التاريخ.

فواصل (*)

عبد العال الباقرى

.. وكتب صاحبنا مذكراته، وروى سيرته الذاتية "مشتيها خطي" (كتاب الهلال، ديسمبر 2004) وجاءت كالمعهد به: صريحة واضحة، تفيض بساطة وعمقا وجديّة وعطاءً ونبلًا. وهذه معالم شخصية الإنسان المصرى. وهذا هو رءوف عباس الطفل ابن عامل السكة الحديد (وهو يفاخر بذلك، على عكس ما يفعله البعض في أيامنا هذه)، والتلميذ المكافح، والباحث الجاد، والأستاذ الجامعى (من طراز خاص)، والمؤرخ الكبير. ومن خلال سيرته، وعلى وقع الخطى والأقدام، وعبر الأيام والسنين يقدم صورة متكاملة المعالم تنبض حيوية، وتفيض حبًا عن مصر، ونهوضها، وتطورها، وصمودها وهبوطها، وثورة يوليو وأيادها عليه وعلى أمثاله من أبناء العمال والفلاحين والعامة وبسطاء الناس، ولذلك لا يخفى انتهاء لها، دون جمعة أو صوت عال، ودون إخفاء للسلبات والأخطاء. ولعل في حياة رءوف عباس وسيرته وقصة حياته دفاعا عن هذه الثورة وأجسادها التى فتحت الأبواب واسعة لأبناء مصر وأبناء البسطاء من الناس كى يحتلوا المكانة اللائقة بهم فى سلم الحياة.

وهنا، ستجد الآلاف وعشرات الآلاف ممن حظوا بذلك وتمتعوا به، ولم ينكروا له، ولكنك فى كل الأحوال وفى جميع الحالات لن تجد إلا رءوف عباس واحدًا، صاحبنا، الحكاء بامتياز، والكاتب بمهارة، والمؤرخ بموضوعية وبأستاذية، والذي تتدفق كتاباته كحياته وأعماله وأياديه البيضاء على زملاء وتلاميذ، تتدفق بساطة جميلة، وتفوح جمالًا بسيطًا، وتنتشر عطرًا يرد الروح فى لحظات اليأس. فمن يقرأ بعض فصول هذه المسيرة، ومن يتوقف عند حديث صاحبنا عن الجامعة وما دب ويدب فيها من فساد وإفساد، قد يصاب بخيبة أمل، أو لفحة يأس، فقد وصل الفساد إلى النخاع. ولكن مواقفه هو وتلاميذه وزملائه دفاعًا عما هو صحيح ونبل، والانتصارات البسيطة التى أحرزوها لابد أن تنعش فينا روح الأمل فى ظل سواد اليأس وطوفان

الفساد. كيف لا ترقص أرواحنا فرحاً ونحن نقرأ عن أعمال بل وأجناد الأساتذة الدكاترة أحمد عزت عبد الكريم، أحمد عبد الرحيم مصطفى، محمد أنيس وغيرهم، أو عن الأساتذة والدكاترة عادل غنيم، وعبادة كحيلة، وحسن حنفي، وسهير غريب.. وغيرهم وغيرهم.

لقد أتيت لي أن أعرف الدكتور رءوف عباس منذ وقت مبكر من ستينيات القرن الماضي، حينما جيء به إلى قسم الأبحاث في جريدة الجمهورية الذي أنشأه وأداره سنوات الدكتور محمد أنيس. وهذه في ذاتها قصة طويلة لم تكتب كاملةً وبصدق بعد. ولكن الأيام باعدت بيننا، إلى أن عدنا والتقينا من جديد في بداية تسعينيات القرن الماضي من خلال الصديق الجميل الراحل الذي لا ينسى الصحفي المؤرخ والمؤرخ الصحفي جلال السيد، ومنذ ذلك الوقت توثقت علاقتي وصداقتي مع الأستاذ المؤرخ الكبير الذي قدم لي يد العون صادقةً حينما توليت رئاسة تحرير الأهالي، وقد أشار مشكوراً إلى بعض كتاباته التي أثارت أصداءً واسعة، وكنت قد بدأت استكتاب الأساتذة الكبار في الصفحة الأولى وأسهم في هذا صاحبنا وأستاذي الدكتور عبد العظيم أنيس.

وإلى جانب هذا قدم على صفحات الأهالي دراسات تاريخية عميقة وكتب يوميات جميلة، اكتشف من خلالها قدرته في الحكمي البسيط الجميل، من خلال التقاط أحداث عادية ولكنها زاخرة بالمعاني. ولعل هذا، وغيره، كان دافعي ودافع أصدقاء عديدين في الإلحاح على صاحبنا كي يكتب مذكراته ويروي الأحداث التي شارك فيها أو عاشها. وكان يبدو زاهداً، يتصوف العالم القدير، عن ذلك، وكلما ازداد الإلحاح عليه كان يتساءل: هل تظنون أن هذا الكلام يستحق التسجيل؟ ولم تكن نتردد لحظة في تأكيد أن لديه ما يستحق الكتابة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الإلحاح لم أكن أتصور أن صاحبنا سيفرغ من كتابة مذكراته بسرعة، فاجأتني وفاجأت أصدقاءه الآخرين، ولكنها أسعدتنا. وإن كنت - بيني وبين نفسي - أظن أنه فرغ من كتابتها بسرعة، فقد حدث هذا في الصيف الماضي، في رحلة يقوم بها سنوياً إلى ابنه الوحيد في إحدى دول أوروبا.

وحيث فرغت من قراءتها، والتمت صفحاتها، وعشت بعض ما رواه شفاهاً وهو مكتوب على الورق أحسست بمتعة، تمنيت معها لو أنه أمتعنا أكثر، وباح بكل ما لديه، وأفاض في مواقف رواها بسرعة شديدة، مثل الفصل الخاص ببناء مبنى جمعية الدراسات التاريخية، وهي قصة عشت وصحبه معه كثيراً من فصولها، وهي فصول جدية بأن تكتب حرفاً حرفاً، لأن كتابتها

نفصيلًا ستقطع الطريق على كثير عما يمكن أن يقال، خاصةً أن المتقولين كُثُر، وناكرى الجميل، ومن ينسون الأيادى أكثر وأكثر.

لقد أصبح النص - الشهادة بين أيدينا، ويجب أن نتعامل معه كوثيقة أو شهادة على العصر، أو عمل أدبى من طراز رفيع.. أما الإضافة إليه والتوسع فيه فمهمة أخرى.

وهنا يجب أن أذكر بالتقدير الصديق القديم أيضًا الأستاذ مصطفى نبيل رئيس تحرير الهلال وكتاب الهلال، الذى سارع إلى إصدار هذه المذكرات الجميلة، التى تأخذ مكانها المرموق فى هذه السلسلة العريقة: إلى جانب المذكرات الجميلة، التى صدرت فى السنوات الأخيرة، مثل مذكرات الدكتور يحيى الجمل والراحل الكبير عصمت سيف الدولة وغيرهما.. وإن كنت آخذ على هذه الطبعة كثرة الأخطاء النحوية، وعهدى بالدكتور رءوف أنه يجيد قواعد النحو، فكيف تسريت الأخطاء إلى مذكراته؟

لو كان الأمر بيدي، لفرضت على رءوف عباس اعتكافًا علميًا إجباريًا، كى يتحفنا بالعمل الشامل الذى وعد به، والذى يقع فى عدة مجلدات، ويقطى تطور المجتمع المصرى فى العصر الحديث من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ولو أن فى هذا البلد جهة أو هيئة أو مؤسسة تهتم بها هو جاد وأصيل لزودت صاحبنا بفريق من الباحثين الذين يعينونه فى إنجاز مهمته العلمية والوطنية.. التى نحن فى أشد الحاجة إليها، إلى جانب العديد من أعماله الأصيلة ابتداءً من رسالته للمهاجستير عن الحركة النقابية، وصولًا إلى مشيناها خطى.. وننتظر المزيد.

صديقى العزيز الذى أعطى لسنواتى طعمًا ومذاقًا: هذه مصر، وأنت ابنها، فتدققا، فكلاكما نهر.

مسيناها خطى

المؤرخ.. حين يكتب تاريخه الشخصى (*)

محمود خير الله

بلغ أدب "السيرة الذاتية" اليوم مرحلة متقدمة في الأدب العربي، دليل ذلك شواهد عدة: تزايد حجم ما تطبعه المطابع العربية من سير ذاتية ينتمى كاتبها إلى مناحي المعرفة كافة، وتزايد إقبال المثقفين إلى تقديم رؤاهم حول ذواتهم فيها يشبه صرخة احتجاج ضد بعض المفاهيم السائدة، فضلاً عن تزايد إقبال القراء على قراءة التجارب الواقعية للشخصيات البارزة في المجتمع، وإمعان النظر في بحار المعاناة، التي كان على أصحاب هذه السير خوضها وصولاً إلى تحقيق طموحاتهم الكبيرة.

إلى هذا اللون الغنى ينتمى كتاب "مسيناها خطى" للدكتور والمؤرخ الكبير رءوف عباس - أستاذ التاريخ الحديث والمؤرخ المعروف - والصادر حديثاً عن "كتاب الهلال" التي سبق أن قدمت سيراً ذاتيةً بالغة الأهمية، وربما لهذا تضمنت قصة حياته دروساً وعبراً في التاريخ المصري الحديث، وكان يجب عليه أن يكتبها "إلى الشباب عساهم يجدون فيه ما يفيد وإلى الذين يسممون أمامهم الآبار لعلهم يتعظون" على نحو ما عبر إهداء الكتاب ببراعة.

كان الطالب رءوف عباس يعاني من المشكلات الجسيمة التي شهدها الواقع التعليمي المصري حين كانت الثورة المصرية في 1952 تخطو أولى خطواتها الناجحة، لقد مشى سنوات الشهادة الإعدادية حتى حصل عليها في 1953، فيما كانت مصر كلها تأهل لتحصل على شهادة استقلالها الكامل وإصلاحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبجملة واحدة، كانت حياة الدكتور رءوف عباس في هذا الكتاب جزءاً لا يتفصل عن تاريخ مصر الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين.

(*) الإذاعة والتليفزيون - 25 من ديسمبر 2004

انزلت قدم مؤرخنا الكبير ذاتاً بين تناقضات شتى، بدا وكأنه ولد خصيصاً ليوثق بينها، بدوره كأستاذ تاريخ حديث في أرقى الجامعات المصرية والعربية، فهو عاش صعوبات "العصر الملكي" واستغلاله، على الرغم من أن المدرسة الأولى في حياته كانت وفقاً للسيدة "حنيفة السلحدار" .. وتلقى فيها تعليماً لا بأس به، وهو ثانياً استفاد من إصلاحات المرحلة الناصرية ومجانبة تعليمها، لكنه ظل شاهد عيان على ما في نظام القطاع العام من مفاسد سببها بعض المتلاعبين بالقوانين الذين سادوا عصوراً مديدة في التاريخ المصري، وكان عليه وهو المؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص أن يخوض حروباً ضد هؤلاء "المتلاعبين" الذين يسمون الآبار التي يشرب منها شباب هذا الوطن في الجامعة، الأمر الذي جعله هدفاً بارزاً لفتن أساتذة الجامعة وحروبهم الصغيرة ومؤامرتهم البعيدة عن كل علم، وذلك هو الداء الذي ينتشر في جامعات الوطن العربي والذي دفع مؤرخنا الكبير إلى امتشاق حسامه في عدة معارك مدوية.

التحق الدكتور رءوف عباس بجامعة القاهرة مدرساً في قسم التاريخ بكلية الآداب أواخر ستينيات القرن العشرين، بعدما كان طالباً مجتهداً في جامعة عين شمس ومنها حصل على الماجستير ثم الدكتوراه، ولهذا ظل يعمل كدخيل في جامعة القاهرة، وعين هكذا بعد قصة مطولة كاد فيها ألا يحصل على حقه بسبب قانون "الواسطة" الذي كان يوسع مكاناً لأحد المحاسبين، فإذا بالشباب الجسور يقاتل فيحصل على حقه، ويعانى سنوات من اضطهاد رئيس القسم وعميد الكلية على السواء.

شهادة الدكتور رءوف على الواقع الأكاديمي المتردى مثلت لب سيرته الذاتية، ولم لا وهو لا يكاد يشبه أحداً من أساتذة الجامعات في هذا العصر الرجراج، فقد ظل الرجل نسيج وحده من الكفاءة والوطنية والوعي، ولم يكن يقبل في الحق لومة لائم، لم يجامل طالباً ولا طالبة حتى لو كان هذا الطالب أو هذه الطالبة نجلاً لأهم الشخصيات، وهو ممن يدافعون عن حق الفقراء في التعلم ليس لأنه كان طالباً فقيراً ذات يوم فحسب، بل لأنه يدافع عن مبادئ جامعية عريقة، بغض النظر عن الأساء والمناصب.

عبر الكاتب عن الحالة الأكاديمية المصرية مشيراً إلى ما أساءه "نزيف الكفاءات العلمية" ومنها في جامعة القاهرة حالة الدكتور عزيز سوريال عطية الذي تعرض لاضطهاد متعدد الأسباب والأشكال فهاجر من جامعة القاهرة إلى جامعات العالم حتى أصبح عمدة على المستوى الدولي في مجال تخصصه، الأمر الذي لا يمكن فهمه بغير الاصطلاح الذي صكه مؤرخنا الكبير

"نزيف الكفاءات العلمية" .. رحل الدكتور رءوف إلى اليابان لعدة أعوام، وهناك أقام صلات وثيقة مع المجتمع العلمى الأكاديمي، ولم يكن بحاجة إلى التراخى حين علم أن إسرائيل - خلال السنوات الأولى في عقد السبعينيات - تستعد لافتتاح قسم اللغة اليابانية في جامعة تل أبيب، فكان أن هب الدكتور رءوف للاتصال بالجامعة المصرية وتعديل المشروع ليفتح القسم اليابانى في جامعة القاهرة، لتزيد مساحة التواصل بين الشعبين اليابانى والمصرى العربى عبر هذا القسم لتتزايد فيها بعد التلاحقات بين الثقافتين.

تحية للمؤرخ الكبير ولأصدقائه الذين دفعوه إلى رواية سيرته، وتحية لسلسلة "كتاب الهلال" التى قدمت إلى أدب السيرة الذاتية العربى ما يستحق التقدير ..

سيرة أستاذ جامعة (*)

علاء عريبي

منذ سنوات لم أقرأ مذكرات بقوة وأهمية ما كتبه د. رءوف عباس الكاتب وأستاذ التاريخ بأداب القاهرة، هذه المذكرات صدرت هذا الشهر عن دار الهلال، تحت عنوان " مشيناها خطي.. سيرة ذاتية " لفت انتباهي لأهمية هذه المذكرات وخطورتها أستاذي وصديقي د. مجدي الجزيري أستاذ الفلسفة بأداب طنطا، ما إن تبدأ في قراءة السطور الأولى، لا تستطيع أن تتركها حتى النهاية، ترجع أهميتها إلى أن صاحبها المؤرخ د. رءوف، كان يعمل أستاذًا بالجامعة وله اهتماماته الثقافية، وهو فيها يكشف بمشرط جراح، الفساد والتجاوزات التي تنخر في الجامعة والمجتمع، وصل بكشفه هذا إلى حد قد يسأل عنه، وما بلغت الانتباه في بداية السيرة، المعاناة التي واجهها منذ طفولته، وما تكبده من عناء وضميم لكي يستكمل تعليمه، خاصة الفترة التي قضاه في منزل جدته، تلك السيدة التي كانت تحرمه - بخلًا - من وجتي الصباح والمساء، وقد صور صاحب السيرة هذه الفترة من حياته، باقتدار وبلاغة عهدناها في كتاباته، ومع خطورة هذه الفترة وتأثيرها في تشكيل شخصيته، ومع أنك تجد نفسك متعاطفًا معه إلى حد البكاء ومنتظرًا منه المزيد، ينقلك بسرعة وسهولة إلى حياة الجامعة تلميذًا فقيرًا، ثم طالبًا للدراسات العليا، ثم معيدًا بالقوة في كلية الآداب جامعة القاهرة، وخلال الفترة الجامعية، بدايةً من طلبه للدراسات العليا، وحتى وصوله لدرجة الأستاذية، يضع يدك على كم من الفساد لا حل له، ويرسم بمشرط الجراح صورة واقعية للعديد من الشخصيات التي كنت تعتقد أنها ليست في هذا الإطار، الدكتور رءوف عباس ينقلك داخل الجامعة من واقعة فساد إلى أخرى، موضوعًا الأسباب الحقيقية وراء هذا الفساد، كيفية إدارة هذه المؤسسة، ابتداءً من رئاسة الجامعة وانتهاءً بمجلس القسم.

وقد أشار في سيرته هذه إلى العديد من الوقائع بأسماء أصحابها، سواء وقائع الاضطهاد أو وقائع الشللية، أو وقائع الفساد والاستجابة للحكومة، الصورة التي كشف عنها د. رءوف عباس في هذه المذكرات في الحقيقة صورة واضحة لواقع مؤلم، أفسده الساسة والجشع وحب المال والسلطة، صورة توضح وتشير إلى الأسباب الحقيقية وراء الانهيار العلمي والتعليمي في مؤسساتنا التي نسميها علمية وتعليمية، سيرة رءوف عباس، ابن العامل في السكة الحديد، الذي أصبح مؤرخًا وأستاذًا في الجامعة. يجب أن نقرأ بعناية.

قضايا

أحمد الجمال

كتب الدكتور رءوف عباس مذكراته، وعندما يكتب مؤرخ وأستاذ تاريخ عما يتصل بحياته فإننا أمام احتمالين: أحدهما أن يستخدم "حرفته" أى إجادته الأكاديمية وخبرته فى صوغ مذكراته ليأتى منهج كتابتها محكماً، وتأتى عباراتها وكلماتها مخنّاةً بدقة، وتسرى أفكارها وموضوعاتها بسلاسة، وهذا كله جميل غير أن القارئ لا يجد فرصةً ينفذ منها إلى فهم علاقة صاحب المذكرات بذاته وبأهله ومجتمعه وبالعالم، ولا يستطيع أن يتبين مواقف الكاتب مع من، وضد من ولماذا وكيف، وأين ومتى؟!!

وكثير ممن يكتبون هذا اللون من الكتابة تمجدهم بارعين فى التملص من كل مسئولية وينسحبون من واقعهم كما انسحاب الشعرة من العجين، الذى هو انسحاب سهل وسريع ولكنه صورة تثير الغيان بأكثر مما تثير شيئاً آخر.

أما الاحتمال الثانى، الوارد عندما يكتب مؤرخ مذكراته هو أن يوظف كل طاقته النفسية والعقلية، ويشحذ أدواته العلمية والمنهجية، لتأتى كلماته صورةً حيةً تمجد ما ينبغي أن تكون عليه شهادة المصادر الأصلية من أمانة ودقة، لتكون الشهادة معيّنًا للباحث عندما يأتى دوره ليبحث ويكتب المرجع.

وفى ظنى أن المؤرخ الدكتور رءوف عباس قد عمد إلى أن يضع مواطنًا مصريًا تصادف أن اسمه رءوف عباس وأخذ يتعامل معه كظاهرة وحالة دراسة، تعامل خبير فى علم النفس، وعلم النفس الاجتماعى، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد حتى اكتملت "التمشيقية" بين المواطن رءوف وبين أسرته وفتته الاجتماعية والاقتصادية، وبيته المحيطة ومراحل نموه الزمنى المتواكب مع مراحل التطور الاقتصادى الاجتماعى والسياسى والثقافى فى وطنه. وكانت النتيجة رصدًا

تاريخيًا متمسكًا استخدمت فيه كل العلوم المساعدة لعلم التاريخ.

ولأننا بصدد مؤرخ يتعامل مع مصدر حتى يحاول أن يستنتق شهادته لتصبح مكتملة كمادة أولية فإن الأمر جاء خلواً من المحسنات من أى لون. فلا محسنات بديعة، ولا مساحيق لتجميل أى قبح كان، ولا لتزويق أية واقعة وتزييف أى واقع، سواء اتصل بالمصدر نفسه (المواطن رءوف عباس) أو اتصل بمن هم في موقع أعلى منه، كالجدة والأب وأساتذة المدرسة والجامعة ثم الزملاء تحت القبة الجامعية، وصولاً إلى الوزراء وكبار المسؤولين حتى رأس الدولة!

ذلك أن المؤرخ وهو يستنتق مصدره كان يعلم - ولا بد له أن يعلم - أن الأصل في الشهادات - سواء في المجالس العرفية أو في المحاكم القضائية أو في ساحة التاريخ - هي أن تقول الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة، لأن عقاب الشاهد المزور هو النبذ والاحتقار والغرامة عرفيًا، والسجن قضائيًا، والإعدام تاريخيًا، ومن هنا فإن الأمر العجيب هو أن يتواتر استياء البعض وخاصة من أهل "الأكاديمية" من صراحة المواطن رءوف عباس عندما اعتصره المؤرخ رءوف عباس ولم يترك له فرصة المراوغة أو الغفمة في شهادته، سواء فيما يتصل بعلاقته "بحلة اللحم" التي كانت جدته تحصى قطعها، أو يتصل بموقفه تجاه طليخ الجامعة "الحمضان" الذي كان يطبخه أساتذة وعمداء ورؤساء، وبه قفز بعضهم من تحت قبة إلى أسفل قبة أخرى. وكان الأجدر هو أن يبدا الرضا عن أمانته، وأن تصله التحية على شجاعته، وأن يتوارى الفاسدون المفسدون.

ولو كان كاتب هذه السطور مكان القائمين على أمر الحياة الأكاديمية في جامعات ومراكز أبحاث هذا البلد، لتوجهت إلى وضع ما جاء في شهادة رءوف عباس مع ما جاء في شهادات أخرى كان لها الشجاعة والأمانة نفسها، واستخلصت مما فيها من وقائع دروساً تفيد الجامعة ويتعلم منها الناشئون من الباحثين والمعبدن وغيرهم، وأول درس يتعلمونه هو أن النفاق والانتهازية والجبن والمكسب الرخيص وامتهان أستاذ الجامعة لنفسه، أمور لا يمكن أن تتوارى أو تحجب مهما اجتهد صاحبها في إخفائها، أو اجتهد في التعلل بأنها كانت رغم أنفه وخارج إرادته، وأن الأستاذ مهما كان حجةً في تخصصه، إلا أن هذا لا يعصمه من الزلل والذل ما لم تكن عصمته بيده.

ثم إن ما أشار إليه الدكتور عباس حول وقائع للتمييز بين المواطنين المصريين بسبب من الدين أو الاتجاه السياسى يصلح هو الآخر لكى يضعه المهتمون المهومون بشجون هذا البلد أمام أعينهم، وهم يحاولون العمل على عدم اتساع الشروخ التي أصابت بلدنا وأصابتنا في مقتل،

حيث لم تفلح تحديات أخرى كالحروب والحصار الخارجى فى إحداث هذه الشروخ وتلك الإصابة.

وإذا كان من نقد يوجه فى هذا المقام فإنه يوجه إلى رءوف عباس، الأستاذ والمؤرخ، الذى أهمل لسنين طويلة فى استخلاص ما لدى المواطن رءوف عباس من إمكانات وخبرات وذكريات ومواقف، يبدو أنها أكبر وأعمق وأوسع وأكثر جذرية مما ورد فى تلك الشهادة التى جاءت فى صفحات محدودة من القطع الصغير.

ثم تحية إلى فارس من طراز خاص يقف من وراء الإصرار والدأب على مطاردة أصحاب تلك الرؤى والمواقف ويتحمل بشجاعة أن يعبروا عن أنفسهم بحرية كاملة، هو الفارس مصطفى نبيل رئيس تحرير الهلال... الذى أطمئنه هو والمؤرخ والمواطن أنسى وغيرى جاهزون لتوصيل العيش والحلاوة.

كتاب فى كلمة... كلمة فى كتاب^(*)

علاء الديب

قدم المؤرخ الدكتور رءوف عباس كتابًا فريدًا فى صراحته. صراحةً عن نفسه، وعن وطنه، وعن أذغال الفساد التى خاض فيها. حدثنا عن قوة الفقراء وعزمهم، عن إصرارهم على العلم وتمسكهم بالكرامة ورفضهم للمهادنة.

فى "أيام طه حسين" حديث عن فقر الصعيد الشمالى، وعن صراع "صاحبنا" مع فقره وكف بصره، أما الدكتور رءوف عباس فهو يقدم لنا فى الفصول الأولى من هذا الكتاب المتمتع صورة للإساعيلية وعشوائيات القاهرة (عزبة هرميس، التى تقع عند مدخل الخط الحديدى إلى محطة مصر - عشوائية قديمة مكونة من الأقباط والمسلمين النازحين من المنيا - كان يرى فيها مصر الصغرى).

كان فقيرًا، فقيرًا جدًا.. الوالد عامل فقير فى السكة الحديد. الملايم محسوبة، والطعام شحيح. الانتقال من المدينة إلى الريف طبقا لعمل الوالد. المشى هو السبيل الوحيد، والمسافات على الأقدام بالكيلو مترات سواء فى المدينة أو الريف. سقط الطفل من الدور الثانى فى ليلة فقيرة ظلماء، ولم يكتشف أحد أن فكه قد كسر إلا بعد 5 سنوات خلفا له عاهة خلقت منه انطوائيًا منعزلاً، لأنه لم يكن يستطيع أن يفتح فمه للطعام أو للكلام سوى سستيمترات قليلة، بإصرار العزيمة وقوة الفقر (استطاع أن يتخلص من عاهته تدريجيًا، ولم يبق منها إلا الحرص الشديد فى انتقاء الأصدقاء).

مشى خطى بلا عدد، وقطع مسافات كأنها من الأرض إلى السماء، قاوم الفقر والحظ السيئ، وهرب من التعليم الأزهرى ومن الأمية، ليصبح واحدًا من أعلام "مدرسة التاريخ الاجتماعى"، ونموذجًا نادرًا للأستاذ الجامعى، فى زمن عز فيه من يستحق هذا اللقب.

(*) جريدة القاهرة - العدد 248 - 11 من يناير 2005

مع ثورة يوليو كان قد مشى مئات الأميال ليجد له مكانًا في جامعة "عين شمس" التى كانت قد فتحت أبوابها فى الناحية الشمالية للقاهرة، فى مقابل جامعة القاهرة "صاحبة القبة" فى جنوب القاهرة - الجيزة. هناك فى الجامعة الشابة التى تحاول إثبات نفسها، درس التاريخ على يد الأساتذة العظام أحمد فخرى وأحمد عزت عبد الكريم، وأحمد عبد الرحيم مصطفى. كما قابل هناك أنواعا أخرى من المدرسين والأساتذة (وقد ذكرهم بالاسم) كانوا بذرة الفساد الذى شاع واستشرى فى مؤسسة "النخبة" ومصنع العلم والعلماء.

مع أحلام ثورة يوليو التى قدمتها للفقراء وقع رءوف عباس فى الجانب الآخر المظلم للثورة: بدايات التنظيمات السياسية المريضة (القومى، والاشتراكى، والوطني) كما رصد فترة أشار إليها الدكتور إيهان يحى فى مقاله فى العدد السابق من "القاهرة" (الدكتور إيهان أستاذ طب وواحد من تلاميذ المؤرخ الكبير وأصدقائه) هى الفترة ما بين عامى 57 إلى 61، وهى فترة من أعقد فترات الثورة، حيث كانت الأزمة الاقتصادية طاحنة. وكان الادعاء بالقوة والنصر والافتخار بالإنجاز فى أعلى درجاته. ولعل هذا التناقض هو الذى ولد الكذب والادعاء والانتهازية والفساد الذى أصاب قلب الثورة الأبيض النبل، ونخر الأرض من تحت أقدام الزعيم الحقيقى صاحب المبادئ والمثاليات الثورية، التى كان من الممكن أن يغير وجه مصر.

عمل صاحبنا فى شركة من شركات القطاع العام - وهو المؤرخ - فى وظيفة مراجع حسابات، ولأنه كان فقيرًا، وكان صاحب شرف وكرامة، ولأنه أدرك مبكرًا علاقة التصرف الفردى بالمصلحة العامة، فقد كشف لنا صورةً بشعةً لحال القطاع العام والحرب الذى أكل اللحم.. وهناك ارتبط بالعمال ليقدم لنا فيها بعد واحدًا من أهم مراجع تاريخ الحركة العمالية فى مصر. كان رءوف عباس باحثًا وطنيًا وأكاديميًا نزيهاً، ومع ذلك لم ينج من قمع أجهزة الأمن التى كانت تطارد وقتها كل من يحارب الفساد، بتلك التهمة التى ظلت لسنوات جاهزة تهمة "الشوعية".

من أقطع فصول الكتاب فصل "تحت القبة وهم" والقبة هنا قبة الجامعة أما الوهم فهو ذلك الفساد العنكبوتى الذى التف حول هذه المؤسسة العريقة، التى كان يجب أن تقوم فوق المجتمع لتقدم له أدوات الفهم والعلم والتقدم، فتحولت إلى "مفرخة" للفساد والمفسدين، والتجار والمتاجرين بالعلم وبالعلم الوطنى.

د. رءوف عباس يروى هنا بأقصى درجات الصدق والصراحة حالة الجامعة من أكبر رأس إلى أصغر فراش أو طالب، وخذ مثلا هذه النكتة المبكية: فى اجتماع على أعلى مستوى فى الجامعة

لتنظيم احتفال كان من المطلوب ترتيب كشف بمن شغلوا منصب رئيس الجامعة: فكتب الكشف وفي أوله "لطفى السيد"، ولكن رئيس الجامعة تدخل لإصلاح الكشف واضعاً أ. د.: قبل اسم لطفى السيد ووافق جمع المتنافقين.

الجهل، والفساد، والتجارة مقدمة هنا بصوت من لا يريد شيئاً ولا يحاول استرضاء أية جهة. إنه يضع أمامنا حال الجامعة. مرآة فاضحة (أعتقد أنه من الضروري نشر هذا الفصل على أوسع نطاق، وطرحه للنقاش). ويصل في نهاية الفصل إلى تركيز المصائب الأربع التي أصابت الجامعة: الأولى اختيار القيادات (يلعب فيها الدور الأكبر أجهزة الأمن).

أما المسألة الثانية فهي مسألة دعم الكتاب الدراسى (تتولاه هيئة المعونة الأمريكية)، والثالثة هى الصناديق الخاصة: التى يصرف منها بفساد وسفه، والمصيبة الأخيرة هى لجان المتحنيين التى تعامل على أنها عزبة من عزب المفسدين.

كل صفحات الكتاب التى تبلغ 336 صفحة تقدم صرخة من أجل الإصلاح، وتؤكد أن بقاء الحال على ما هو عليه فى الجامعة أمر يشبه الانتحار أو شرب السم. يذكر الأستاذ بالخير تلاميذ وأصدقاء له: د. إيمان يحيى، والأستاذ الكاتب عبد العال الباقورى. والمناضل أحمد غزلان. كما يذكرنا المؤرخ الكبير بعدد من كتبه المؤلفة والمترجمة: تاريخ الحركة العمالية. يوميات هيروشيما (اليوميات والملاحظات)... وغيرها التى يجب أن يعاد طبعها لتكون مع هذه السيرة الرائعة فى يد الشباب الذى أهدى لهم كتابه قائلاً: "إلى الشباب، عساهم يجدون فيه ما يفيد، وإلى الذين يسمون أمامهم الآبار لعلهم يتعظون."

نافية^(*)

أحمد النقيسي

النص المكتوب واحد، إلا أن قراءته تختلف بحيث تصبح هناك عشرات النصوص بعدد القراء. البعض سيرى في كتاب د. رءوف عباس "مشيناها خطي" (كتاب الحلال) كشفًا للفساد في الجامعات وتردى أحوال العلم، وقد يجد البعض أن الكتاب يعكس بشكل ما رحلة مصر الاجتماعية والثقافية منذ ثورة 1952 إلى يومنا متبلورة في رحلة د. رءوف عباس ذاته وحياته الخافلة بالعطاء العلمي. لكن الجانب الذي لفت نظري في الكتاب هو شخصية الكاتب، الذي كلما اعتصرته أزمة تمس كرامته "نفر في جبينه العرق الصعيدي" على حد تعبيره الذي ورثه من جده النازح من جرجا إلى القاهرة. والده عامل بالسكك الحديدية، أنجبه في ظل الفقر والحاجة، ومن أجل تحصيل العلم كان د. رءوف عباس يمشي مسافات طويلة إلى أبعد المدارس، ويقضي سنوات من طفولته بلا عشاء، ويشتري بالملايم التي يوفرها من مصروف طعامه مجلات مختلفة، ولولا المصادفة التي تدخلت مرتين في حياته، ولولا الشوق للمعرفة، ما أكمل تعليمه ليصبح أحد مؤرخي مصر البارزين. قادته صور النساء المسلمات والقبليات وهن يتبادلن عند الحاجة إرضاع أطفال بعضهن البعض إلى إيمان عميق بالوحدة الوطنية، والدفاع فيما بعد عن حق معيدة قبطية في العمل بقسم التاريخ بالجامعة ومناهضة كل أشكال التفرقة الدينية. وهكذا وجد رءوف عباس نفسه في الناحية الأخرى من المجتمع حيث تحتشد الغالبية العظمى فاختر أن يعد أول رسالة له عن الطبقة العاملة، ثم مذكرات محمد فريد، ثم الحركة العمالية من جديد في ضوء الوثائق البريطانية، ثم ترجمة دراسات في تطور الرأسمالية، ومع حبه الغامر لثورة يوليو ولعبد الناصر إلا أنه لم ينضم إلى أي من منظماتها السياسية لإدراكه أنها مجرد أشكال فرغت من محتواها الشعبي. وخلال وجوده في الجامعة يرتطم رءوف عباس بإصرار نهى ابنة الرئيس السادات الطالبة بالجامعة الأمريكية على أن يتولى هو ذاته كتابة الرسالة الجامعية لها نظرًا لإتقانه اللغة الإنجليزية! ويرفض. ثم يعرض لقصة إعداد جيهان السادات لرسالة ماجستير قائلًا إنها كانت

(*) أخبار الأدب - 9 من يناير 2005

"فصلاً محزناً في تاريخ الجامعات المصرية" تحت إذاعة جلسة مناقشتها كاملةً مرتين في التلفزيون كأنها من جلسات مجلس الشعب ! وفي المقابل نكلت إدارة الجامعة بالذكور حسن حنفى لأنه اعترض على حصول جيهان على تقدير "ممتاز" ! وينتطرق د. رءوف لما أساءه د. محمد أبو الغار إهدار استقلال الجامعات، ويبين كيف تصعد سلم الترقى فقط تلك الكوادر العلمية التي تتفاهم مع أجهزة الأمن، وتتعاون معها في إجهاض أى تحرك سياسى طلابى. وهناك واقعة يستشهد بها د. رءوف تعرى مدى التدهور الذى لحق بالتعليم وذلك حين تقدم طالب من أبناء أسرة حاكمة في قطر لتسجيل رسالة دكتوراة، وتنافس على الإشراف على الرسالة أستاذان، فلما انتقد أهل التخصص مشروع الرسالة صاح أحد الأستاذين: يكفينى أن سعادته اختار قسمنا "قسم التاريخ" ليدرس فيه.. شرف كبير والله العظيم.

ثم يكشف كيف أن سؤالاً في الامتحانات وضعه الدكتور عاصم الدسوقي عن فلسطين سبب لوزارة التعليم حرجاً شديداً، لأن اتفاقيات التطبيع تمنع ذلك !

يقول د. رءوف عباس في مقدمة كتابه " مشيناها خطى " إنه كان مستقلاً. بينما تشهد حياته كلها، وكتابه هذا، وأعماله أنه أفنى حياته في الانحياز إلى قضايا المجتمع المصرى، والوطنية، وكتابه مصر بعيون فقرائها، دون أن يفارقه خلال تلك الرحلة الطويلة شعوره الشديد بكرامته، الأمر الذى يجعله يصدق الثناء على من يحب مثل جابر عصفور وحاكم الشارقة وسمير غريب، أو يصب غضبه على من أساء إليه، أو على الأوضاع التى لا ترضيه.

قدم د. رءوف عباس إلينا سيرةً ذاتيةً ممتعة، تكاد في بعض صفحاتها أن تقترب من الكتابة الأدبية، أهم ما فيها أنها تشكيل لذلك النهم الغريزى للمعلم الذى يتميز به العقل المصرى في أشق الظروف، فيجعله يشق طريقه بإرادة وصبر مذهل نحو النور.

إطلاة (*)

ماجدة الجندي

مثل عديد من السير الذاتية التى صدرت فى السنوات الأخيرة، تأتى خطى المؤرخ الدكتور رءوف عباس التى مشاها، سيرة حياة مواطن.. ووطن.. هكذا عايشت وعشت " مشيناها خطى " الصادرة عن دار الهلال، فكأنها خطى الوطن تكافح الفقر والظلم وشطف العيش، نفتش عن مخرج وميلاد، غنى نفسها بالمستقبل وأحلام البناء، فإذا بالمسافة بين الحلم والحقيقة، والانفصال بين الفكر والواقع، وإذا بالتحويلات والخلخلة لمؤسسات الوطن، والحيرة والمقاومة، ومحاولة النجاة بأبسط الخسائر من زمن سيادة أخلاق السوق..

الظروف الأولى لصاحب السيرة هى البحر المتلاطم الذى يحاول أغلب المصريين العوم فيه.. كان الأمر كذلك وربما تغير، لكن ظلت " المكابدة " هى أهم المعالم.

وصاحب السيرة عندما يهدىها إلى الشباب من ناحية وإلى من يسمون أمامهم الآبار، يختزل ويضخم طرفى المعادلة غير المتكافئة فى تاريخ مصر الأخير.. الناس والشباب بطاقتهم وأحلامهم وحقهم فى بلدهم.. وفئة سممو الآبار التى تعدد تنوعاتها وتتلون أشكالها من محبطين وسارقين ومفسدين ومخربين وجهلاء ومتحكمين وكذابين و.... و.... هؤلاء الذين يسمون الآبار بعد أن ابتلعوا ما استطاعوا.. التفاصيل فى السيرة فى كل مرحلة من مراحلها على قدر تميزها باعتبارها تخص مواطناً بعينه تترك فى الظروف العامة مع سير عديدة عانت هى الأخرى من " مسمى " الآبار.. وإذا كان لكل سيرة حقلها أو مسرحها الذى مكنها من التوقف عند تفاصيل تخص هذا الحقل بعينه، فإن المواطن رءوف عباس - وليأذن لى الأستاذ المؤرخ - كان مسرح سيرته الجامعة المصرية، والتفاصيل يعرفها القاصى والدانى، والخلخلة بلغت ذلك المدى الذى تحكى عنه أحوالنا، فانظر من حولك جيداً ترى محصلة الخطى التى مشاها د. رءوف عباس وتجاوزها كمواطن، أما الوطن ففى انتظار إرادة شباب الذى أهدى إليهم كتابه وحذرهم من مسمى آباره.

تأملات (*)

السيد يس

ما زالت أصداء السيرة الذاتية للمؤرخ المعروف الدكتور رءوف عباس تتردد في الأوساط الثقافية. ولذلك تفسيرات متعددة. لعل أهمها أنه حكى بكل صراحة عن أصوله الطبقية، وأبرز أنه كان ينتمى إلى أسرة مصرية فقيرة مكافحة. غير أن هذه الأسرة ساعدته بقدر استطاعتها على إكمال تعليمه الأساسى. وناضل هو لكى يستكمل تعليمه الجامعى، إلى أن استطاع أن يحصل على درجة الدكتوراه في التاريخ ويعين في الجامعة، لكى يصبح من بعد أستاذًا ومؤرخًا مرموقًا.

سيرة كفاح ترددت ربما آلاف المرات مع مئات من المثقفين والأكاديميين المصريين الذين ينتمون في غالبيتهم العظمى إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة. ومن هنا يمكن التأكد أن سلالة هاتين الطبقتين على مر الزمن هي التى منحت مصر المحروسة عقلها الحديث والمعاصر.

ولعل هذا ما دعانى ونحن نناقش كتابًا للدكتور بطرس غالى أسرف فيه في بيان أصول طبقته الأرستقراطية، ووصف قصر آل غالى في شبرا والذى كان يتكون من أربعين غرفة، أن أقول له لم تكن محتاجًا يا دكتور بطرس إلى تأكيد أصولك الطبقية الرفيعة، لأن ما وصلت إليه كأستاذ جامعى مرموق، ورئيس تحرير مجلة " السياسة الدولية "، ومن بعد أمينًا عامًا للأمم المتحدة لم يكن بفضل انتمائك الطبقي، ولكن بفضل موهبتك المبدعة، وحرصك على التميز عن أقرانك من أهل الطبقات الغنية الفارغة!.. ودليل ذلك أن عقول مصر المبدعة في الفكر والأدب والفن، جاءت من معين الطبقات الفقيرة والمتوسطة التى تعكس بصدق أصالة الشخصية المصرية، غير أن إحدى ميزات رءوف عباس - كما تظهر من سيرته - أنه كان يجب الاستقامة على المستوى الفردى والمجتمعى. ولذلك دخل في معارك شتى منذ صدر شبابه.

غير أن سيرته تصور الفساد الأكاديمى في الجامعة أبلغ تصوير. وميزة هذا الشق من السيرة أنه يكشف الحقيقة التى مؤداها أن الإنسان الأكاديمى ليس بالضرورة هو الإنسان المبرأ من العيوب، والخلل من العقد، والمحصن ضد الفساد!

وليس هذا غريباً على كل حال. ففي كل مهنة من المهن صالحوون وفاسدون. هكذا هو الأمر في مهنة الطب ومهنة المحاماة ومهنة الهندسة ومهنة الصيدلة. ولذلك ينبغي حين التعرض لقضية الإصلاح الجامعي - كما فعلت مكتبة الإسكندرية في مؤتمرها الشامل عن إصلاح التعليم - لا يجوز الظن أن الإصلاح مهما بذل من الجهد في سياساته سيمر ببساطة!.. وذلك لأن هناك أساتذة وأكاديميين فاسدين، وليست لهم أي مصلحة في الإصلاح؛ لأنهم أنفسهم هم زعماء الفساد في الجامعة. ونحن نعرف تزايد حالات السرقات العلمية والتي لم يحاسب مقترفوها الحساب الصارم، الذي كان يقضى بفصلهم نهائياً من الجامعة، لأن بعض العمداء وبعض الذين وصلوا إلى مناصب رؤساء الجامعات سبق لهم أن مارسوا السرقات العلمية، وبقوا على أساسها!

غير أن هذا شيء، وذكر المفسدين الأكاديميين بأسئلتهم الحقيقية شيء آخر!.. وأنا في الواقع ضد هذه الممارسة على طول الخط؛ لأنها قد تختلط بمسألة تسوية الحسابات بعد أن انتهت المسيرة أو كادت، وقد تصبغ العوامل الذاتية أحكام صاحب السيرة وتنال من موضوعيته، ويصبح احتمال التشويه غير المبرر لبعض الشخصيات قائماً. هذا هو اجتهادي.. والله أعلم!

كيف يكتب المؤرخ سيرته الذاتية (*)

إيمان يحيى

لا شك أن أدب السيرة الذاتية يتمتع بشعبية كبيرة بين القراء في المجتمعات كافة بلا استثناء، ورغم أن ذلك الأدب مازال شحيحاً في مجتمعاتنا العربية، وما يزال أيضاً عاصراً بتقليدية تناول، والابتعاد عن الصراحة، والحذر من الانزلاق إلى وقائع واضحة تتعلق بشخصيات معروفة قد تبرز سلباتها، إلا أن كتب السيرة الذاتية ينتظرها قراء العربية بفارغ الصبر ليروا الجانب الخفى من وجوه ساطعة في مسرح الحياة، وليعيشوا خبرات وتجارب عاشها الآخرون.

يبدو " مشيناها خطى " للدكتور رءوف عباس متميزاً ومنفرداً في هذا السياق. لقد تعود القراء كتب السيرة الذاتية لشخصيات سياسية أو أدبية. أما " مشيناها خطى " فيعرض لرؤية مؤرخ مرموق لحياته، ولمسيرة أكثر من نصف قرن من التحول الاجتماعى والسياسى والاقتصادى في مصر. ترى كيف يكتب المؤرخ سيرته الذاتية؟! وهل تختلف ذاكرته وعينه الباصرة عن ذاكرة الآخرين وعيونهم؟! والجدلة في هذه السيرة أن صاحبها من أبرز رموز مدرسة التاريخ الاجتماعى العربية، وهى مدرسة حديثة في مجتمعاتنا ساهم في تدشينها العملاقان الدكتور أحمد عزت عبد الكريم والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، ويبرز التساؤل هنا: إلى أى مدى أثرت تلك المدرسة على صاحبنا في سرد سيرته الذاتية وسيرة مجتمعه؟!

يتمتع رءوف عباس بعين طازجة ترصد الحوادث والتفاصيل التى نقابلها يوميا وقد لا نلتفت إلى مغزاها، فيلتقطها ويضعها في إطار كاشف من الظروف المحيطة والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويضعها على الورق بنفس روائى أخاذ، فعلى سبيل المثال يكشف د.رءوف عن الفترة ما بين عامى 1957 و1961 تلك التى شهدت ركوداً اقتصادياً عمم المجتمع المصرى، والتى لم يتوقف أمامها الكثيرون. كانت تلك السنوات سنوات عجافاً في تطور مصر الاقتصادية، عندما تقاعست الرأسمالية المصرية عن انتهاز فرصة " قرارات التمسير " للقيام

بتمنية وأسالية كان رجال الثورة يصبون إليها، انتشرت البطالة وعانى خريجو الجامعة فضلاً عن حملة الشهادات المتوسطة منها، ولم يبق أمامهم سوى التعيين في الحكومة من خلال ديوان الموظفين ومن خلال مسابقات تكلف المتقدم في كل مرة من تقدمه عشرة جنيهات بالتمام والكمال، ولم يزد عدد من يحصلون على فرصة التعيين ساعتها عن 20 - 25٪ من حملة التاجحين في تلك المسابقات، اهتم رءوف عباس بتلك الأزمة التي طالته أيضاً، وهو الطامح للتعين بشهادته المتوسطة حتى يساعد والده في كفالة العائلة، وحتى يستمر في دراسته خلال المرحلة الجامعية.

وبعد قرارات يوليو الاشتراكية وإنشاء القطاع العام يغطي رءوف عباس بوظيفة ليست لها علاقة بالتاريخ بالمرّة، وهي وظيفة "مراجع حسابات" بالشركة المالية والصناعية المصرية بكفر الزيات، وعبر احتكاكه بعمال الشركة وموظفيها من ناحية وإدارتها العليا ممثلة بمديرها العام الدكتور "حنطور"، يرصد الكاتب أمراض القطاع العام التي ولدت معه فحولت معظم شركائه إلى "عزب" خاصة تحكم فيها أهل "الثقة"، ويمحكي الكاتب كيف قام بإرسال شكوى إلى الرئيس عبد الناصر ضد رئيس مجلس إدارة الشركة ونجاوياته بل وتعديه على عبد الناصر شخصياً!! وكيف أنه بعد ثلاثة أسابيع استدعاه رئيس مجلس الإدارة وفاجأه بالشكوى في يده سائلاً "خطك ده؟" فرد بالإيجاب فقال له: عرفت إن عبد الناصر يضحك على المغفلين اللي زيك! وخصم من راتبه خمسة أيام وحرمه من العلاوة الدورية قائلاً: "ابقى خلى عبد الناصر ينفك". يذكر الدكتور رءوف كيف كان بريئاً لدرجة السذاجة، فلقد كان المدير من أحوال شمس بدران المسنودين. إنها ملاحظة صائبة ودقيقة عن الطبقة البيروقراطية من العسكريين التي أحاطت بعبد الناصر وعزلته عن الشعب وعن مؤيديه الحقيقيين.

ومن خلال ذكريات د. رءوف عباس ومسار حياته نكتشف تقييم المؤرخ الموضوعي لثورة يوليو، هذا التقييم الذي لا يغفل سلبياتها ولا يقلل من إنجازاتها، ولعل كفاح رءوف عباس من أجل الحصول على حقه في التعليم هو خير ميزان لتقييم تلك الثورة. لقد ولد في أسرة متواضعة يعمل فيها الأب عاملاً بالسكة الحديد، بينما كان أقصى ما يراود طموحه أن يجمل صاحبنا يحصل على تعليم أزهرى من خلال الكتاب، وتتدخل يد القدر أكثر من مرة لتغير من مصير مؤرخ المستقبل، فيلتحق بالمدرسة الابتدائية بفضل "كارت توصية" من أحد البكوات ساقته الصدفة إلى يد والده، ويبدأ مسيرة طويلة من الجوع والحرمان من أجل الإمساك بفرصته الوحيدة في التعليم.. مسيرة شبيهة بقصة كفاح على باشا مبارك التي رواها عبد الرحمن الرافعي في كتابه عصر إسماعيل. مرة أخرى تتدخل يد القدر لتتخذ صاحبنا من مصير مظلم كان يرثيه له والده، فيتولى

إسماعيل القبانى وزارة المعارف فى أول وزارة فى عهد الثورة فىتم إنشاء التعليم الإعدادى فىلتنحق به صاحبنا لتنفذه "وقفية" المدرسة من المصاريف، أما حلم دخول الجامعة فىتنحق بمعجزة على يد رجل مصرى بسيط ذهب إليه صاحبنا ليساعده على الحصول على عمل، فهال الرجل أن يرى نبوغ صاحبنا معرضاً للضياغ، فأقرضه ثلاثة جنيهات كرسوم تقديم ودفنات لمكتب التنسيق ! ثلاثة جنيهات فقط أنقذت د. رءوف من مجاهل النسيان، ليصبح بعد ذلك مؤرخاً مرموقاً، وجاء تساهل حكومة يوليو مع طلاب المجانية فى التعليم الجامعى ليفسح طريقاً للطلاب المتفوقين الفقراء ويستطيع صاحبنا إنهاء تعليمه الجامعى.

تلك المرحلة الحافلة بالصراع من أجل التعلم هى خير ميزان لتقييم ثورة يوليو وإنجازاتها الاجتماعية، تلك التغيرات التى أحدثتها الثورة قد انعكست على حياة رءوف عباس، وظهرت فى سيرته الذاتية لتصدر حكماً نزيهاً على تلك المرحلة من حياة مصر، دون استخدام كلمات كبيرة أو شعارات براقة ولكن عبر أحداث من لحم ودم، وصراع يعيشه بطننا مع الجوع والحرمان من أجل الحصول على حقه فى الحياة.

فى الوقت نفسه يرصد المؤرخ رءوف عباس اليد الفظة لتدخل مؤسسة "الأمن" فى الحياة المصرية فى نصف القرن الماضى، وخاصة فى العشرين عاماً الأخيرة. وتبدو تلك اليد الثقيلة فى خلفية الأحداث طول الوقت لتظهر جلية ظاهرة فظة فى بعض اللحظات الكاشفة، يصطدم صاحبنا بها وهو موظف بشركة القطاع العام عندما يقتررب من لجنة العمل النقابى فى كفر الزيات، وعندما يحضر رسالة الماجستير عن الحركة العمالية فى مصر تستدعيه المباحث العامة مرتين، ثانيتهما تقابل فيها مع حسن المصيلحى رئيس قسم مكافحة الشيوعية، ولم ينقذ صاحبنا من تلك المطاردة سوى أستاذه أحمد عزت عبد الكريم الذى أصبح مديراً للجامعة عين شمس آنذاك. وتلقى مرة أخرى بذلك الظل الثقيل أثناء عمله للجامعة، فهى تحكم فى تعيين العمداء وفى الانتخابات الطلابية وفى المناصب الإدارية العليا. ويبدو ذلك التدخل واضحاً أوضح ما يكون فى اختيار رؤساء الجامعات، بل وفى حرمان بعض الأساتذة من القيام بالتدريس ورفههم من الجداول.. عديد من الوقائع والقصص المرة يروها الكاتب عن معاشية شخصية وحقيقية بالأسماء والتواريخ، فى مكاشفة هى الأولى من نوعها لما يحدث فى الجامعة المصرية الآن.

ويروى د. رءوف عباس شهادته عن عصر الرئيس السابق السادات ومحاولاته استغلال أساتذة الجامعة فى الصراع السياسى ضد خصومه.

وفي فصل خاص بعنوان "موعد مع الرئيس" يروي المؤلف بحبكة درامية، وبرواية روائية حكاة، كيف جمع الرئيس السادات بعض أساتذة الجامعات تحت ستار سرية تامة في الإسمايلية ليكونوا هيئة تدريس بمعهد "الدراسات الوطنية" ولتعلموا الشباب الوطنية، ويكمل د. رءوف حكايته وكيف تابع تلك التكاليفات كل من منصور حسن ود. مصطفى السعيد، وكيف انهارت تلك المحاولة على صخرة العقلية الطائفية التي سادت في عصر السادات، عندما اقترح الدكتور رءوف والدكتور عبد الملك عوده محاضرين أقباطاً ليكونوا ضمن هيئة تدريس ذلك المعهد!

وتمثل الجامعة وما يدور في أروقتها الجزء الأغلب من "مشيناها خطى" ويبرز الفساد الذي بدأ يضرب في هيئاتها في السبعينيات، وانتشر مستشرياً هذه الأيام، ويعرض لقصته مع "نهي السادات" التي حاول عميد كلية الآداب آنذاك أن يجبره على كتابة رسالتها للماجستير عن "حزب الوفد" في الجامعة الأمريكية، فرفض بإباء وشمم غير خائف من مصير شبيه بها حدث مع الدكتور حسن حنفي عندما تأخرت ترقية عامين لاعتراضه في مجلس الكلية على حصول السيدة جيهان السادات على درجة الليسانس بتقدير ممتاز.. وتتوالى العديد من القصص والوقائع بالأسماء والتواريخ عن الفساد المستشري في مؤسسة الجامعة، وعن الأساتذة الشرفاء الذين يواجهونه قابضين على الجمر. ويبدو "الكتاب" أكثر من مجرد "سيرة ذاتية" لمؤرخ فهو تعرية كاملة لما يحدث في الجامعة، وإن كان الواقع الحالي أسوأ بكثير مما صوره الدكتور رءوف، وخاصة بعد فتح الجامعات الخاصة والأجنبية التي لم تترك بلداً في العالم صفر أم كبير إلا وارتدت اسمه بدءاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا مروراً برومانيا ونهاية بزامبيا!! ولعل فتح تلك الجامعات الخاصة قد أوجد مجالاً للأكابر أن يحصلوا على ما يريدونه من أي "سوبر ماركت" جامعي.

من يقرأ "مشيناها خطى" يكتشف فوراً جرأة الكاتب على تكسير "تابو" المحرمات، ومنه عدم ذكر أسماء الشخصيات المعروفة والعامّة التي اصطدم بها صاحبنا، ولعل ذلك يعطي سيرته مذاقاً خاصاً لا تنقصه الصراحة التي طالما نفتقدها في أدب السيرة الذاتية في مجتمعاتنا العربية. وتبدو شخصية الكاتب المستقيمة والمحة للمواجهة والمستعدة للنزاع فيما يراه صواباً واضحاً للغاية في "مشيناها خطى".

جدارية مصرية تشع حباً وأملًا.. وحرية (*)

أسامة عرابي

يشغل د. رءوف عباس لا شك موقعًا متفردًا بين أبناء جيله في تاريخ مصر الحديث ودراساته المتشعبة، راح يبحث عن حقيقته في أعطاف التاريخ المهمش والمهمل، وعمد إلى استنطاق المسكوت عنه بمسئولية تدرك موقعها من حركة التاريخ، وتسعى إلى مستقبلها عبر سرديته مكنته من مساءلة ذاكرته الوطنية والمعرفية، ومحاورة الوطن، والوعي الجمعي في درسه العلمي لثمالات الماضي ومشهد الحاضر، وقد عزا الدكتور رءوف عباس الفضل في تكوينه العلمي إلى ثلاثة من أعظم أساتذة التاريخ الحديث في مصر والوطن العربي هم: أحمد عزت عبد الكريم، وأحمد عبدالرحيم مصطفى، ومحمد أحمد أنيس.. فإذا كان قد تعلم المنهج من عبد الرحيم وأنيس، فقد تعلم أصول الكتابة وفن تحرير الأعمال العلمية المشتركة وتنظيم الندوات العلمية وإداراتها وأصول الترجمة على يد أحمد عزت عبد الكريم.. وتعرف على فكر كل من فيتفوجل حول تطور المجتمعات النهرية، وروستو حول مراحل التطور الاقتصادي التي عارض بها الماركسية، كما تعرف على فكر ماكس فيبر. ولم يكن تعرفه على تلك الأفكار مجردًا، فحظي صاحبنا بقدر كبير من المعرفة، كان له أعمق الأثر في تكوينه العلمي، وعلى إنتاجه العلمي في العقدين التاليين، على حد تعبيره في كتابه الأخير الموسوم باسم "مشتياها خطي"، سيرة ذاتية" (ص 139، 153)، الصادر عن دار الهلال، والذي نحاول هنا إلقاء الضوء على بعض جوانبه، بوصفه وثيقة تاريخية حية.. وتأريخًا موضوعيًا دقيقًا لتطور مجتمعتنا العلمية والسياسي خلال ما يربو على خمسين عامًا خلت.. ودعوة جادة إلى الحوار حول حاضر هذه الأمة ومستقبلها..

من هنا، قدم لنا د. رءوف عباس جدارية تلخص في تميرها البليغ مسيرة وطن، وهوم مثقف لم يجد يومًا عن نهجه الذي اختطه لنفسه في الحياة، فوضعنا أمام أسئلة محددة تستأنس بعقل نقدي بمنأى عن التعصب والانغلاق، الأمر الذي يدعوا القاريء إلى قراءة واقعه وما أصابه من

تحويلات وتبدلات بمفردات جديدة، تحرره من إسار رؤيته التجزئية الضيقة، والانطلاق إلى آفاق أكثر شمولاً ورحابة.

غير أن الكتاب دعوة إلى إنقاذ الجامعة المصرية مما يرين عليها من فساد وتحلل وترد أخلاقي وتراجع لدورها المنوط بها، وتحذير وتنبيه من تداعيات ذلك كله الكارثية على المجتمع المصرى، كما فعل د. محمد أبو الغار في كتابه المهم "إهدار استقلال الجامعات". فتاريخ جامعة القاهرة - كما قال د. رءوف عباس - مليء بتزييف الكفاءات العلمية، بسبب فساد الجو الأكاديمي في هذه الجامعة العريقة (ص 75) كما كان قسم التاريخ بأداب القاهرة مقسماً إلى شيع وأحزاب لا علاقة للعلم ومدارسه بها، بل كان العلم لا يظهر على السطح إلا لخدمة غرض شخصي إن إيجاباً أو سلباً. كما كانت برامج الدراسة بأداب القاهرة تقدم للطلاب خليطاً غير متناسق من مواد من مختلف عصور التاريخ، وضعت تلبية لرغبات ومصالح أساتذة التخصص في تاريخ كل عصر من تلك العصور، فتحدث مزاحمة بالمناكب من أجل زيادة حصة كل عصر على حساب الآخر.. وبلغت المأساة ذروتها عندما شغل كرسي التاريخ الإسلامي وكرسي التاريخ الوسيط متخصصان في تاريخ الممالك، مما يعنى غلبة المصالح الشخصية على الهدف الأسمى، وهو التكوين العلمى للطلاب (ص 77). كما اكتشف د. رءوف مصادفة أن فصول كتاب لأحد أساتذة التاريخ بأداب القاهرة عبارة عن ترجمة لبعض فصول كامبردج في تاريخ ذلك العصر!! (ص 83)

ناهيك عن الصراع الدائر بين أساتذة جامعتي: القاهرة وعين شمس، ونظرة الأولى إلى الثانية نظرة لا تخلو من استعلاء وترفع مقيتين.. كذلك استن النظام منذ عهد السادات سنة قدر لها أن تدوم، وهى اختيار عناصر متقاة معروفة بولائها للنظام أو محسوبة على أحد أركانه لتتولى رئاسة كل مؤسسة من القطاع العام إلى الوزارات إلى الجامعات، واعتبار معيار الولاء هو المحدد الأساسى فى الاختيار، وترك كل من يتولى أمر مؤسسة يديرها وكأنها عزبته الخاصة، يفعل بها مايشاء دون حسيب أو رقيب، بل لم يعد للأجهزة الرقابية تلك الهبة التى كانت لها قبل عهد السادات، فالعبرة برسوخ أقدام المستول، وقوة الشخصية التى يستند إليها، أو يعد من محاسبيها. وانعكس ذلك على اختيار رؤساء الجامعات فى معظم الحالات.. كما حدث مع محمد محمود الجوهري الذى كان نشازاً وسط جوقة أصحاب العزب، فتناهشته الذئاب، وأزيع عن منصبه لمعجزه عن إرضاء مصالح صناع الفساد ونزواتهم. ولم يكن أسلوب اختيار القيادات الجامعية وحده أبرز مظاهر الفساد الجامعى الذى بدأ مع عهد السادات وترعرع بعده واستشرى

واستوحش، فقد ابتدعت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين آليات للفساد هي: دعم الكتاب الدراسي، والصناديق الخاصة، ولجان המתحدين (ص 264، 265).

وامتد الفساد ليتناول تعديل شروط الإعارة للجامعات الأخرى المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات (ص 272)، كما حدث مع شقيقة رئيس الوزراء التي أعانها حسن محدي رئيس الجامعة على الإعارة إلى السعودية رغم رفض مجلس الكلية لذلك، واستند رئيس الجامعة إلى فتوى فصلها له المستشار القانوني للجامعة، باعتبار أن تقدير مدى ضرورة مد الإعارة من صلاحيات رئيس الجامعة وحده (ص 272). أما إذا تقدم عالم رفيع القدر في تخصصه، تحظى أعماله العلمية باعتراف دولي لوظيفة الأستاذية من خارج الجامعة، حرصوا على إبعاده عن الجامعة، حتى لا يغطي وجوده عليهم، ويكشف حقيقة مستواهم العلمي.. حدث هذا مع العالم الجليل أيمن فؤاد سيد عندما تقدم لوظيفة أستاذ في التاريخ الإسلامي أعلنت عنها جامعة حلوان، وكانت اللجنة العلمية عندئذ مكونة من سبعة أعضاء كان رئيسها وأربعة على الأقل من الأعضاء من فصيلة الموظفين بدرجة أستاذ ذوى الإمكانات العلمية المتواضعة، فاختاروا له لجنة فحص من أناس لا يصلحون للتلمذة على يديه، رأوا عدم صلاحيته للأستاذية. ولكن بعد ست سنوات من التقاضى رد القضاء العادل له حقه. غير أن ثلاثة الأثافي التي أشاعها نظام السادات وتركها تغول من بعده وتستشري، فكان تسخير أساتذة الجامعات لإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه لزوجات كبار المسؤولين وأبنائهم ليحوزوا المجد من أطرافه، على نحو ما حدث مع زوج الرئيس السابق، وتكرار الأمر مع ابتهاج نبي التي كانت تدرس الماجستير في تاريخ الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية، وطلبت من عميد كلية الآداب جامعة القاهرة أن يدبر لها لقاء مع صاحبنا ليعد لها البحث المطلوب عن حزب الوفد لأنه الوحيد الذى له كتابات بالإنجليزية، وأنها في حاجة إلى من يكتب لها البحث، فهب صاحبنا واقفاً من هول ما سمع، وانفجر في العميد قائلاً: انت عارف قاعد فين، قاعد على كرسي طه حسين، وبتشغل نخاس، بتبيع أساتذة الكلية في سوق العبيد!! وخرج من الغرفة صافحاً الباب خلفه!! إلخ..

إن الكتاب يمثل قصة كفاح مشرقة وملهمة، رواها بشكل سلس عذب، وأسلوب ناصع مشرق، لم يزل من عنفوان جماله ورائق جريانه سوى خطاياہ النحوية الجمعة، غير أن نبيل التزامه العلمى حدا به إلى أن يستهدى وقع خطوات عميد الأدب العربى وصدق توجهه، فلاذ بتيممته اللغوية "صاحبنا" في الأيام.

ويتميز الكتاب بروح الإنصاف التى وسمت مؤرخا كبيرا مثله، وقدرته على أن يلمح الجوهري والثابت الأصيل في نفس من خالطهم والتقى بهم من أساتذة، رغم مما لقيه من عنق ورهق شديدين من بعضهم كالـدكتور محمد أنيس الذى اختلف معه وأساء فهمه، غير أنه حزن على رحيله المبكر، وألقى محاضرة بنادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، بيّن فيها فضله على الدراسات التاريخية في مصر وعلى صاحب المحاضرة وأبناء جيله.

رءوف عباس بين سيرة الوطن وسيرة المؤرخ^(*)

محمود الورداني

تكاد السيرة الذاتية للمؤرخ الكبير رءوف عباس (1939 -) أن تكون سيرة الوطن وأوجاعه وأحلامه التي طالت السماء يوماً، والمعارك التي خاضها على مدى أكثر من خمسين عامًا، تكاد أيضًا أن تكون هي ذاتها المعارك التي خاضها الوطن.

وإذا كان د. عباس متحفظًا - إلى أقصى حد - فيما يتعلق بالجوانب الشخصية الحميمة في حياته، فإنه كان منطلقًا - إلى أقصى حد ممكن - فيما يتعلق بالأحداث والوقائع التي كان طرفًا فيها أو شاهد عيان عليها.

والحقيقة أن القارئ يشعر فور الانتهاء من آخر صفحات سيرته الذاتية التي صدرت أخيرًا في سلسلة كتاب الهلال المصرية في 336 صفحة، يشعر بالانجياز إلى صف هذا الرجل الذي عاش مرفوع الرأس، وواجه عواصف الفساد وأنواءه، وبيع النفوس والضائير وشراءها، بثبات نادر يليق حقًا بتاريخه العلمي وإنجازاته كمؤرخ ومعلم لأجيال من الباحثين والمؤرخين.

لنستمع إلى قصة د. رءوف عباس من البداية، فالوقائع والأحداث التي يسوقها كشاهد عيان أبلغ من أي تعليق، بل إن القارئ يشعر بأن أي تعليق يبدو غير كاف.. فنحن أمام شهادة على عصر كامل، ولا أظن أنني أتجاوز كثيرًا عندما أقول إنها واحدة من بين أهم الشهادات التي صدرت في العقد الأخير إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

من جانب آخر لم تكن طفولة الرجل تنبئ بأي إمكانية لتخطي الفقر والشقاء وتجاوز الظروف الخائفة، فقد ولد في 24 من أغسطس 1939 في أحد مساكن عمال السكة الحديد ببورسعيد، حيث يشتغل والده عاملًا بالسكة الحديد، وعلى حد تعبيره "يشغل أدنى درجات السلم الوظيفي الخاص بالمعال".

ويسبب مشاكل عائلية بين أمه وجدته لأبيه، عاشت جدته وحدها في حى شبرا بالقاهرة مع رءوف منذ أواخر عام 1943 لأن أباه كان يحس بالذنب لتركه لها، بينما عاش الأب مع أسرته في محافظة القليوبية القريبة من القاهرة.

أما عزبة هرميس بحى شبرا التى عاش فيها طفولته، فكانت منطقة فقيرة عشوائية تخلو من المياه والصرف الصحى والكهرباء، نزح أغلب سكانها من القرى المحيطة طلبًا للرزق وفراغًا من البؤس والشقاء، وعلى الرغم من أن المسلمين كانوا أقلية في هذه المنطقة، إلا أن العلاقات بينهم وبين الأقباط سادها الوداد والمحبة كأنهم أسرة واحدة، بل إن النسوة الأقباط والمسلمات كن يتبادلن إرضاع أطفال بعضهم البعض، بل ورعاية أطفال بعضهم البعض، إذا اضطرت إحدى الأمهات إلى السفر لقريتها فجأة لأمر طارئ".

تلقى (صاحبنا) تعليمه في "كتاب" ليتعلم القراءة والكتابة وقواعد الإملاء والحساب، ومن الكتاب إلى مدرسة السيدة حنيفة السلحدار الابتدائية. قدم الوالد أوراق صاحبنا، وبعد أن نجح صاحبنا في امتحان القبول، أخبره المسئولون أن القبول لا يعد نهائيًا إلا إذا قدم توصية من أحد الوجهاء والقبوات "موجهًا إلى حضرة صاحب العزة محمد بك الكاشف ناظر المدرسة".

ولأن الأب فقير وأقاربه فقراء، فقد استعد لسحب أوراق ابنه بعد نجاحه في امتحان القبول لأنه لا يستطيع الحصول على توصية من أحد الوجهاء، وبالمصادفة وبينما كان الأب يحكى ماجرى له أمام عمدة القرية، قام الأخير بمساعدة الأب في صمت وحمل له التوصية من صاحب العزة !!

أما حياته مع جدته فكانت شقاء في شقاء لأنها تكره أم صاحبنا، وتعددت صور شقاء الطفل، فقد كانت تجبره على أن يقطع ساعتين ذهابًا وإيابًا ليشتري مثلًا من حقول إحدى القرى القريبة بخمسة مليات ملوخة وطباطم (!)، بل إنها حرمته من وجبة العشاء لأنها تؤثر في قدرته على الفهم (!) وإذا طبخت لحمًا أكلته وحدها (!)... إلخ.

وإذا كان صاحبنا لا يزور أمه وأباه وإخوته إلا يوميًا واحدًا في الأسبوع، فإن هذا اليوم الوحيد كان يقضى أغلبه في إبلاغ أمه بما يحدث له وما يتعرض له من شقاء ومهانة وكانت الأم والابن أيضًا يخشيان الأب ولا يجترء أحدهما يتعرض له صاحبنا، حتى رسب الأخير في الفرقة الأولى الثانوية، فاتخذ الأب قراره بإنهاء تعليمه عند هذا الحد وإلحاقه بوظيفة كتابية بالسكك الحديدية، لكن الأم انفجر غضبها المكبوت طوال السنين الماضية، ورفعت صوتها للمرة الأولى، وأبلغت

الأب بكل ما تفعله حمايتها في الطفل الصغير.. كتب "صاحبنا": "وتعرض الولد لاستجواب طويل من جانب الأب الذى كان يجهل تمامًا حقيقة ما يجرى لولده، وعلى ضوء ذلك قرر نقله إلى مدرسة طوخ الثانوية (حيث كان يعمل هناك) فأحس صاحبنا لأول مرة بدفء الحياة الأسرية". بطبيعة الحال لم تكن المدرسة هى الشفاء فقط فمن خلالها انفتح أمامه عالم المعرفة، خصوصًا المكتبة ومظاهرات الطلاب، فقد كان انقلاب الضباط الأحرار عام 1952 قد نجح، وشارك صاحبنا في المظاهرة المؤيدة لعودة محمد نجيب عام 1954.

على أى حال نقل صاحبنا إلى مدرسة طوخ الثانوية، وفي الفرقة الثانية كان على كل طالب اختيار شعبة التخصص فاختار القسم الأدبي لأنه كان مبالًا للتاريخ، وكان حلمه الأكبر أن يصبح عالم آثار. وعندما اقترب موعد امتحان الثانوية العامة أتهمه والده بوضوح أنه لا يستطيع أن يستمر بعد ذلك في تعليمه، فعدد أفراد الأسرة تسعة وهو أكبر الأبناء، وعليه أن يلتحق بوظيفة فور نجاحه في الامتحان ليساعد والده.

ولعبت المصادفات وحدها الدور الأساسى في التحاقه بالجامعة، فمثلاً وبسبب ضعف إصابه لم يستطع الالتحاق بالوظيفة المتاحة بالسكة الحديد، وراح صاحبنا يبحث عن عمل هنا وهناك، لكن الظروف الاقتصادية حالت دونه ودون الالتحاق بأى عمل، وساعده بعض البسطاء والفقراء من أقرابه للتقدم بأوراقه لجامعة عين شمس القريبة من بيت جدته في ذلك الوقت ويحكى صاحبنا:

"وعندما ذهب إلى الكلية لأول مرة، فوجئ بأن من حق من يحصل على 60٪ فما فوق من غير القادرين على سداد المصروفات أن يتقدم بطلب للحصول على المجانية مشفوعًا ببحث اجتماعى عن حالته من وحدة الشؤون الاجتماعية التابعة لمحل إقامته، فقام بإعداد الأوراق المطلوبة وتقديمها، وأعلنت كشوف أسماء من حصلوا على المجانية بعد ثلاثة أسابيع، فلم يدفع سوى 360 قرشًا رسومًا للقيّد بدلًا من المصروفات التى كانت تبلغ ثمانية عشر جنيهًا ونصف الجنيه".

ويرسم صاحبنا صورة للجامعة في ذلك الحين تبدو كأنها تنتمي لكوكب آخر، فالأساتذة علماء أجلاء، والطلاب يبحثون ولا يحفظون، ليس هناك مذكرات يحفظها الطالب وينجح، بل أبحاث ومقالات ومكتبات يرجع إليها ومتابعة يومية وامتحانات حقيقية.

وإذا كان صاحبنا عندما التحق بقسم التاريخ كان حلمه أن يصبح من علماء الآثار، إلا أنه اكتشف فيما بعد أن شعبة الآثار لم تفتح أبوابها بعد، فتخصص في التاريخ الحديث بمساعدة

أستاذه د. أحمد عبد الرحيم مصطفى الذى كانت له أياد بيض عليه، فقد احتضنه واهتم به، واكتشف نبوغه المبكر وأعاره مراجعته، وفتح له طريق المعرفة.

وتتعدد أسماء أساتذته الذين يذكر فضلهم عليه مثل د. أحمد عزت عبد الكريم ود. عبد اللطيف أحمد على وعالم الآثار الشهير د. أحمد فخري. فقد أسهم كل منهم فى تكوينه العلمى وفتحوا له آفاقا معرفية جديدة من خلال النقاش العلمى والأبحاث الميدانية والمعكوف على المراجع والمكتبات، وهى أمور - كما يعلم القارئ - افتقدناها تماما، بل وتبدو - كما سبقت الإشارة - وكأنها جرت فى كوكب آخر.

لكن الظروف الاقتصادية فى ذلك الوقت كانت خائفة فقد انتشرت البطالة ولم يجد صاحبنا عملاً يلتحق به، حتى أعلن فجأة عن تعيين جميع الخريجين، فقد صدرت قوانين التأميم عام 1961 وبموجبها انتقلت ملكية كل الشركات والمصانع إلى الدولة، والتزمت الأخيرة بتعيين جميع الخريجين.... وهكذا أنقذ صاحبنا من تشرد كان ينتظره، وتم تعيينه فى أوائل عام 1962 بـ " الشركة المالية الصناعية المصرية ".

استمر الرجل فى وظيفته 62 شهراً حتى استقال عام 1967 بعد أن خاض عدداً من المعارك ضد الرشوة والفساد وسرقة عرق المال مما دفعه لكتابة العرائض والشكاوى... كتب الرجل:

" رأى صاحبنا رأى العين الرشى المادية والعينية التى تقدم لمفتشى مؤسسة الصناعات الكيماوية ومفتشى أجهزة الرقابة الأخرى، ومأمور وضباط مركز كفر الزيات، وكيف كانت تتم تغطية ذلك كله بمستندات صورية أو تحت بند الإكراميات ".

لذلك نفر من الالتحاق بمنظمة الشباب الاشتراكى التى كانت فى ذلك الوقت جواز مرور للتقرب من المسؤولين، واعتذر عن عدم حضور دوراتها التدريبية، وانشغل بدراسة الماجستير واختار أن يبحث فى تاريخ الحركة النقابية، متأثراً بالخبرة الجديدة التى توافرت له، حيث شارك مع عمال الشركة فى محاولاتهم لمواجهة الإدارة الفاسدة.

اختار صاحبنا أن يدرس الحركة العمالية منذ نشأتها حتى قيام ثورة يوليو 1952، وهو جانب مجهول ولم يلتفت إليه المؤرخون فى ذلك الوقت، وأشرف على الرسالة د. أحمد عزت عبد الكريم إلا أنه لفت نظره إلى ضرورة الحصول على وثائق فى هذا الموضوع.

كان أول الخيط فى دراسة صاحبنا هو النبيل السابق عباس حليم الذى لعب دوراً فى صفوف الحركة النقابية قبل 1952، ويحكى صاحبنا الرحلة الشاقة التى كان عليه أن يقطعها ليعثر على

النيل ثم يكتسب ثقته ويسمح بإطلاعها على الوثائق التي في حوزته. وقادته وثائق عباس حليم إلى البحث عن محمد حسن عماره سكرتير عام اتحاد النقابات الذى رأسه حليم. وبعد مغامرات أخرى استطاع الوصول إليه وعمل على اكتساب ثقته حتى نجح وحصل منه على عشرات الوثائق، وهكذا وجد صاحبنا نفسه أمام منجم لم يسبقه إليه أحد، واتصل بعدد من قدامى الماركسيين النقابيين وحصل منهم على مواد جديدة.

في هذه الفترة أيضًا خفق قلبه بالحب حيث تعرف إلى زميلته في الدراسات العليا سعاد الديمري وتزوجا عام 1964، إلا أنه اضطر لأن يغامر بمستقبله بعد أن سجل موضوع "الملكيات الزراعية الكبيرة وأثرها في المجتمع المصرى 1837 - 1914"، والذي يقتضى العمل على الوثائق المودعة بدار المحفوظات العمومية ودار الوثائق القومية مما يستلزم التفرغ الكامل، وهو ما يمكن تدبيره بالحصول على منحة تفرغ إذا وافقت جهة العمل.

وبالطبع لم توافق جهة إدارة الشركة التى سبق له أن اصطدم معها عندما دافع عن حقوق العمال ووقف ضد كبار اللصوص فيها، فقدم استقالته رغم أن المنحة لا تقل فقط عن المرتب بحوالى النصف، بل أيضًا محدودة المدة وتتوقف على الوفرة في الميزانية لتمويلها.

وبعد ثلاثة أشهر توقفت المنحة لنفاد البند، واستطاع أستاذة د. أحمد عزت عبد الكريم تمويلها بعد أن أصبح مديرًا للجامعة، إلا أنه كان من المتوقع أن تتوقف في أى وقت، وتصادف أن نشر إعلان في الصحف عن شغل وظيفة معيد تاريخ حديث بكلية الآداب جامعة القاهرة، فتقدم إليها صاحبنا دون أن يستشير أستاذة، وسرعان ما اكتشف من أستاذة أن الوظيفة أعلن عنها خصيصًا لسكرتير مدير جامعة الإسكندرية بسبب رفض رئيس القسم هناك أن يعلن عن درجة خالية، أى أن الفساد قد بدأ ينخر في جامعات مصر. فرتبيس جامعة الإسكندرية يتحایل على القانون ويطلب من صديقه رئيس جامعة القاهرة تعيين سكرتيره معيّدًا.

وأصر صاحبنا على أن يخوض المعركة حتى النهاية، وبالفعل تم تعيينه في هذه الوظيفة بجامعة القاهرة، بينما كان مسجلًا للدكتوراه في جامعة عين شمس، كما التحق في الوقت نفسه من خلال المؤرخ الراحل د. محمد أنيس الذى كان رئيسًا للقسم في آداب القاهرة بقسم الأبحاث الذى أنشأته صحيفة الجمهورية ردًا على إنشاء الأهرام لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، إلا أنه عانى من مقص الرقيب ورئيس التحرير معًا فيما يتعلق بالدراسات التى كان ينفجها وتقرر نشرها، وعمل أيضًا مع د. أنيس في مركز تاريخ مصر المعاصر التابع لدار الكتب، لكن العلاقات توترت بينها بشدة حتى أن أنيس اتهمه بالمهالة للمباحث !!

وفي هذه الفترة تحديدًا اتهمته المباحث بالشيوعية ومساعدة الشيوعيين!! وكان قد تعرف في أثناء إعداده للمهاجستير على النقيب الشيوعي المعروف محمد يوسف المدرك الذي كان عضوًا بمجلس إدارة اتحاد النقابات الدولي عام 1946، واستمرت العلاقة بينه وبين صاحبنا بتمزاوران ويتناقشان، والمدرك في ذلك الوقت كان رجلًا عجوزًا طاعنًا في السن، وكان قد تعرض للمسجن والاعتقال والتعذيب والتشريد سنوات عديدة، لذلك كانت أحواله الصحية متدهورة ولا يجد قوت يومه.

استدعت المباحث وبالتحديد قسم مكافحة الشيوعية صاحبنا بعد أن رصدت علاقاته بالمدرك، ووصل الأمر إلى مقابلة حسن المصليحي رئيس القسم والمعروف بأعماله الإجرامية ضد الشيوعيين وتمذبيهم. في ذلك الوقت كان للأمن الكلمة العليا في كل شيء، وأطلق العنان لأوامرهم ونواهيهم في التعيين والفصل في مختلف الوظائف، لذلك كان التهديد الخفي الذي وجهه المصليحي لصاحبنا حول رسالة الدكتوراة التي يعدها الأخير معناه أن الأمن بوسعه الوقوف في وجه حصوله عليها، بل واعتقاله إذا لزم الأمر، لكن أستاذه وقف بجانبه بشدة في مقابل وعد واحد أن يقطع صلته بالمدرك، وهو ما اضطر إلى فعله رغم أنه كان من أشق الأمور عليه.

وبعد حصوله على الدكتوراه عام 1971 خاض معركة أخرى من أجل الحصول على حقه وتعيينه مدرسًا، وبعد عام واحد سافر إلى اليابان في مهمة علمية، حيث أتيح له أن يطلع على أحدث المناهج العلمية، ويعمل مع عدد من ألمع المتخصصين في الدراسات التاريخية على مستوى العالم، كما شارك في عدد من الحلقات البحثية، وأنجز كتابًا عن المجتمع الياباني.

امتدت إقامة صاحبنا عددًا من السنوات يعترف بأنها كانت انقلابًا في حياته على المستوى العلمي، ومن جانبه شارك بالكتابة والبحث التاريخي، وفي عقد أواخر الصداقة العلمية مع الباحثين اليابانيين، واكتشف أن أغلبهم لا يعرفون شيئًا عن أسباب الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الأمر الذي صرف جانبًا من جهوده لتحقيقه، ولعل من أهم ما نجح فيه هو قيام مؤسسة اليابان بتمويل إنشاء قسم لدراسة اللغة اليابانية بكلية الآداب جامعة القاهرة، بعد أن كان الأمر قد استقر على إنشاء القسم بإسرائيل، لكن الجهود المتواصلة السرية التي بذلها صاحبنا تكلفت بالنجاح.

المحطة التالية في الدوحة واستمرت أربع سنوات منذ العام الدراسي 1974/ 1975 عندما أعير بكلية التربية القطرية.. كتب د. عباس عن هذه الفترة:

" وطوال السنوات الأربع التي قضاها صاحبنا في التدريس بكلية التربية بقطر، حظى بتقدير واحترام تلاميذه وتلميذاته، وخاصة أنه - كمادته دائماً - يعطى لكل ذى حق حقه، فلا يكيّل الدرجات لمن لا يستحق من أبناء وبنات الأسرة الحاكمة كما كان يفعل بعض زملائه، وكان يترفع في تعامله معهم ومع غيرهم من أبناء وبنات كبار التجار، في وقت كان بعض زملائه يتملقونهم ويلاحقونهم بطلبات عقود العمل للمعارف".

ذات صباح في نوفمبر 1978، بعد عودته من قطر، تلقى صاحبنا مكالمة تليفونية من رئاسة الجمهورية لحضور اجتماع سرى مع الرئيس السادات وأن يحضر معه ما يكفيه من ملابس لمدة ليلتين أو ثلاث.

انتابته الدهشة، فقد كان بعيداً عن السلطة، ولم يعرف عنه الانضمام يوماً لأى من التنظيمات والأحزاب، بل إنه لم ير جمال عبد الناصر في حياته إلا مرة واحدة في المظاهرة الكبرى التي شهدتها جامعة القاهرة عشية الانقلاب على الوحدة، حيث وقف عبد الناصر على سلم مدخل إدارة الجامعة يلقي خطابه في الطلاب.

واضطر لقبول الدعوة وذهب إلى مكان التجمع بمعهد الدراسات الاشتراكية بمصر الجديدة في الثامنة صباحاً، حيث وجد حشداً من أساتذة الجامعات، وبدا له من استعراض من وجهت لهم الدعوة مثله، أن اختيارهم كان عشوائياً، وإن روعى فيه أن يكونوا ممن لم تكن لهم صلات بالاتحاد الاشتراكي.

ركب الجميع في ست سيارات ميكروباص توقفت أمام المبنى القديم لشركة قناة السويس حيث كان في استقبالهم منصور حسن وزير الثقافة وعثمان أحمد عثمان المقاول الشهير وصهر السادات، وانجبهوا إلى قاعة اجتماعات حيث جلس الجميع في صفوف، وكان في كل صف منها ستة من أعضاء هيئة التدريس يزاحهم على الصف نفسه أربعة من رجال المخابرات!

بعد نصف الساعة دخل السادات، وبعد أن صافح الجميع جلس على المنصة وطلب غليونه وحشاه وبدأ يدخن في هدوء واسترخاء، ثم تحدث منصور حسن مشيراً إلى أنه جمع هؤلاء الأساتذة بناءً على توجيهات الرئيس وروعى في اختيارهم " الوطنية المتدفقة " لأداء واجبهم الوطنى الذى يكلفهم به الرئيس.

وهنا أسقط في يد صاحبنا، فهى المرة الأولى التي يتعرض فيها لمثل هذا الوضع.. لم يكن أمامه إلا الإنصات لحديث السادات الذى أشار خلاله إلى ذكرياته عن كفاحه الوطنى ضد الإنجليز،

وأنة يشعر بالقلق لعزوف الشعب عن العمل العام، وحسبها كتب صاحبنا أن السبب يعود "لأن مراكز القوى في الاتحاد الاشتراكي المنحل لم يقدموا له القدوة والمثل، كما أن الكتاب ورجال الصحافة لم يهتموا بالشباب، وبذلك لا يبقى للعمل العام سوى جيله هو وجيل الوسط، وهما جيلان أصابهما العفن ولا أمل فيهما في إعادة بناء مصر التي يحلم بها، ثم قال بنبرة حازمة وهو يلوح بسبابتها إلى الحضور: علشان كده جمعتكم لأنكم نجوتم من "الوساخات"، ولأنكم فخر مصر، علشان تربوا جيل نظيف يعيد لمصر مجدها الذي أضاعه أصحاب الشعارات". وهنا أحيل القارئ إلى ص 231 - 232 ليرى كيف تحدث السادات عن مصطفى أمين مثلاً !!

وهكذا اتضح لصاحبنا أنه تم اختيار هذه المجموعة لتضع برنامجاً وتقوم بتدريسه لمجموعة من الشباب أعضاء الحزب الوطني الذي أسسه السادات. لم ينبج من هذا المأزق إلا فيما بعد عندما قدم المنهج واقترح اسمى أستاذين قبطيين لتدريسه ضمن مجموعة من الأساتذة المسلمين، وعندما رفض منصور حسن، أصر صاحبنا على ضرورة عدم التمييز بين المصريين على أساس ديني، وكانت النتيجة استبعاده تماماً لحسن الحظ.

وصل الفساد إلى الذرى، فكان لأجهزة الأمن مثلاً الكلمة العليا في التعيين في المناصب القيادية، والتدخل في نظام الإعارات، وتحديد مصير شئون الطلاب، وانشغل الأساتذة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة لطلابهم من الأثرياء العرب، ونهبت الصناديق الخاصة واستخدمت أموال الجامعة في الإنفاق على المحظوظين من الأساتذة.

ويورد صاحبنا وقائع محددة يندى لها الجبين ومازال أغلب أبطاها يشغلون أعلى المناصب حتى يومنا هذا، وهنا أحيل القارئ مرة أخرى إلى الصفحات من 242 - 246 فيما يتعلق بحصول السيدة جيهان على الدكتوراه أو دراسة ابتنها السيدة نهي السادات !!

وامتد هذا الفساد إلى خارج الجامعة في دار الكتب ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ولكن صاحبنا نجى بأعجوبة من عشرات المآزق حتى الآن.

وقبل أن ينهى صاحبنا أوراؤه خصص فصلاً للجمعية المصرية للدراسات التاريخية التي انضم إليها عام 1966، وهى جمعية أهلية أسسها الملك فاروق عام 1945 للاهتمام بالتاريخ، وكان آخر مكان استقرت فيه بشارع البستان بالقاهرة حيث استأجرت طابقاً في إحدى البيات. ورغم بؤس المكان وتواضعه وضيقه الخائق، تمكنت من إصدار عدد من الكتب وأصدرت أيضاً المجلة التاريخية المصرية، إلا أن مواردها تدهورت بشدة، فهى جمعية أهلية ولا تحصل إلا على مساعدات بالغة البساطة لا تمكنها من أداء دورها بعقد الندوات والمؤتمرات وإصدار المطبوعات.

يذكر صاحبنا أن أعضاء الجمعية اختاروه رئيسًا لمجلس الإدارة في وقت كانت الجمعية تكاد تلفظ أنفاسها الأخيرة، فلا موارد أو مساعدات، ومقرها ذاته معرض للضياع بسبب مشاكل قانونية من جانب ملاك العقار الذي تستأجر الجمعية أحد طوابقه. واقترح صاحبنا اللجوء إلى الشخصيات المعروفة برعاية الثقافة في العالم العربي لبناء مقر خاص للجمعية، وأرسلت بالفعل رسائل للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والسلطان قابوس والشيخ سلطان بن محمد القاسمي أمير الشارقة، والذي كان قد تبرع بالفعل لجامعة القاهرة لبناء مكتبة لكلية الزراعة (التي تخرج فيها) بتكلفة قدرها 12 مليون جنيه.

كما تم الاتصال أيضًا بعدد من الشخصيات المحلية للحصول على مساعدات تقبل الجمعية من عثرتها، وبفضل الجهود التي بذلها د. يونان لبيب رزق تبرع محمد فريد خميس بعشرة آلاف جنيه، ولويس بشارة وإحدى شركات الأدوية بخمسة آلاف جنيه، وقام سعد فخرى عبد النور بسداد إيجار المقر لمدة ستة أشهر، كما تبرع الأمير طلال بن عبد العزيز بمبلغ 36 ألف جنيه لمدة خمس سنوات.

وبعد شهر من إرسال الخطابات، فوجئ صاحبنا باتصال من الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، وكما كتب صاحبنا:

"بدأ الرجل العظيم حديثه بالاعتذار لصاحبنا لأن الرسالة وصلت قبل ثلاثة أسابيع وأنه لم يطلع عليها إلا يومها نظرًا لوجوده خارج بلاده، وأبدى قلقه على ما تعانيه الجمعية، وشرح له صاحبنا المشكلة، وتصور مجلس الإدارة لحلها باقتناء مقر يتبرع به أحد رعاة الثقافة العربية أو يتعاون عدد من الرعاة في تمويله، وأن التصور هو شراء فيلا مساحة مبانيها لا تقل عن 500 متر لسكنى الجمعية ومكتبتها. فاعترض سمو الشيخ على هذه المساحة، وقال إنه يعلم أن بالجمعية مكتبة قيمة، وأنها وحدها تحتاج لمثل هذه المساحة لو لم يوضع التوسع في الاعتبار، ولكنه أبدى استعداده لشراء المقر وإعداده لسكن الجمعية وتأثيثه، ثم تقديمه للجمعية على سبيل الهبة. زد صاحبنا بأرقام هاتفه الخاص والفاكس الخاص."

"شكره صاحبنا وأثنى على ما يقدمه لمصر، ذاكرًا تبرعه لجامعة القاهرة بمكتبة كلية الزراعة (التي تخرج فيها الشيخ) فاستنكر الرجل وصف ذلك بالفضل وقال: إن فضل مصر على العرب كبير، وأنه يسأل الله تعالى أن يعينه على أداء بعض ما لمصر من دين، وعندما أشار صاحبنا إلى هذا الحديث في الكلمة المرجلة التي ألقاها في افتتاح المقر الجديد بمدينة نصر (23 مايو 2001) بحضور

الشيخ ووزير التعليم العالي وبعض كبار رجال وزارة الثقافة، لاحظ عند اطلاعه على شريط الفيديو بعد الاحتفال أن عيني الشيخ اغروقتا بالدموع عندما وصل صاحبنا في حديثه إلى ذكر هذه العبارات المخلصة النادرة التي تكشف عن أصالة هذا الرجل العظيم وعمق تقديره لمصر والمصريين".

ما سبق مجرد لمحات سريعة من ذكريات د. رؤوف عباس، وهي لا تكشف عن معدن الرجل وطبيعته ودوره، بقدر ما تكشف عن عصر كامل وحافل امتد لأكثر من ستين عامًا من العطاء.

صفحة من سيرة أستاذ جامعي محترم (*)

محمد الباز

تستهويني قراءة الوجوه، وأجد متعة في استطلاع ملامحها والسفر في تفاصيلها، وعندما وضعت صورة د. رءوف عباس أمامي وجدتنى مشدوداً إلى جديته.. وجهه يشى بأنه مقاتل حقيقي وليس مزيفاً.. يعمل في صمت ولا يتاجر بما أنجزه.. يقول رأيه.. ولا يخاف بعد ذلك لأعلى رزقه ولا على منصبه، فكل شيء إلى زوال إلا القيمة التى يمكن أن يجنيها الإنسان من صراعه مع الحياة.. التى تبذل كل جهدها لتجعلنا جميعاً أشباه رجال، ولا ينجو منها إلا من رحم ربي.

أمسكت سيرته الذاتية التى صدرت منذ أيام وقد جعل لها عنواناً قصده بعناية هو " مشيناها خطى " فلم يحب ظنى فيه.. حمل تاريخه على ظهره.. لم يتعب ولم يكل ولم يمل.. لم يكن كاشفاً فقط لكل ما تعرض له في الحياة، ولكن كان فاضحاً كذلك لكل من سقط من رجال وأساتذة جامعة ومؤرخين وسياسيين في صراعهم مع الحياة.. سيرة د. رءوف عباس ليست حكاية للتسلية، ولكنها وثيقة إدانة لعصر فاسد، وبشر فقدوا شرعية وجودهم في الحياة.

يحمل رءوف عباس على كتفيه خمسة وستين عاماً لا يعتبرها كلها في صالحه.. ففى تقييمه لمسيرته وسيرته يرى أنه لم يكن دائماً حكيماً خالياً من العيوب والأخطاء.. فلا يوجد قديسون بين البشر بل جميعهم خطاءون.. معنا إذاً رجل موضوعى في نظرته لنفسه ونظرته للآخرين وهذا ما يجعلنى أرتاح كثيراً لمعظم الحكايات التى علقها في رقبتة ورقية من حوله.. فهو لم يخف شيئاً لآعن عائلته ولا عن زملاء طريقه الأكاديمي.

جذبني بشدة ما رواه عباس عن كواليس العمل الجامعي.. تحدث بصراحة، وتصدقه في ذلك لأنه تحدث عن نفسه بصراحة.. فعندما أقام مع جدته سقط من الطابق الثانى من فوق درج البيت على رأسه.. وظل لمدة عامين يهب من نومه مذعوراً يكيى لساعات.. ترددت الجدة به على عدد من المشايخ.. صنع له آخرهم حجائباً.... ظل معلقاً في رقبتة نحو العامين.. ويعدها لم يستيقظ من

(*) صوت الأمة - 2 من يناير 2005.

نومه مذعورًا.. ولم يكن الاستيقاظ في منتصف الليل في حالة ذعر و هلع شديدين هو كل ما ترتب على هذا الحادث من نتائج.

فقد أصيب رءوف بكسر في الفك الأيسر لم يتبه إليه أحد إلا بعد نحو خمس سنوات من الحادث ترتب عليه عدم استطاعته فتح فمه باتساع يزيد على نحو واحد ونصف سنتيمتر، وأورثته هذه العاهة - التى ماتزال تلازمه حتى اليوم - متاعب نفسية شديدة في فترة المراهقة على وجه التحديد، فكان لا يتناول طعامًا أمام غرباء عنه حتى لا يثير فضولهم بالسؤال عن سبب تناوله الطعام بطريقة غريبة عن المؤلف.. بل جعلته هذه العاهة يحرص على أن يكون آخر من يدخل مطعم المدرسة الابتدائية، ويتلصقًا في تناول وجبته حتى ينصرف من حوله على المائدة، عندئذ يسرع بالتهام الطعام.

لم تؤثر هذه العاهة على طريقة تناول رءوف عباس للطعام فقط ولكنها جعلته يميل إلى الانطواء ويحذر الاختلاط مع زملائه، بل ويحرص بشدة على اختيار من يتخذة صديقًا.. وصاحبه الكثير من أعراض هذه الحالة النفسية حتى التحاقه بالجامعة، فبدأ يتخلص تدريجيًا منها فلم يبق منها إلا الحرص الشديد في انتقاء الأصدقاء.

ولا يخفى رءوف عباس كراهية جدته لأبيه لأنه لأن طليقها هو الذى اختارها لابنه.. وكان يسمع جدته تحتّم صلواتها التى تحرص عليها بالدعاء على أمه سائلة الله أن يحرق قلبها على أولادها، وكانت تعامله بجفاء شديد، تمنعه من الخروج من الغرفة محدودة المساحة إلى الشارع، وحرصت الجدة على أن تكلفه بأمور لا تفسير لها سوى إرهابه انتقامًا من أمه في شخصه، فلا ترتاح إلا إذا أرسلته إلى حقول " منية السرج " ليقطع المسافة في ساعتين ذهابًا وإيابًا لبشرى من هناك بخمسة ملبات الملوخية والطماطم ويحصل على الفجل والجرجير فوق البيعة. حتى إذا عاد من تلك الرحلة المضنية، صبت عليه وعلى أمه اللعنات لأنه تأخر في مشوار هو فرقة كعب.. وإذا احتاجت لشراء الخبز أرسلته إلى مخبز يقع على مسيرة ساعة ذهابًا وإيابًا برغم توافر الخبز عند بقال الحى، وكانت ترى أن وجبة العشاء مضرة ولا تنفعه لأنه صغير وتناول العشاء قبل النوم يؤثر عليه وعلى قدرته على الفهم، وتتناول وحدها العشاء وهو يراقبها حتى تعود ذلك، فحذف من قاموسه مصطلح العشاء وإذا طبخت لحنًا أكلته وحدها لأنها مريضة والحكيم وصفه لها، وعندما تجرأ وأكل سرًا قطعة من اللحم، ظنًا منه أنها لن تكتشف الأمر، اتضح أنها تحمل معها محضر الجرد فاكتشفت السرقة، فلعتته ولعنته أمه لأنه مفجوع مثلها، وتوعدته بأن ينال من الله جزاء السارق فيصلى نازًا موقلة.

هذا الصدق الذى يكاد يكون نادراً يجعلنى أطمئن إلى ما حكاه رءوف عباس عن الجامعة التى كانت بالنسبة له حلماً ورودياً.. كانت صورتها عنده ما رآه في آداب عين شمس حيث الاهتمام بتكوين الطلاب علمياً ووعايتهم.. كان الأساتذة يعاملون الطلاب معاملة الأبناء.. يوفرون لهم الحماية ويحرصون على أن يرقوا بمستوى خريجهم في تنافس واضح مع جامعتى القاهرة والإسكندرية.

وعندما داعبته أحلام الانتهاء إلى هيئة التدريس بالجامعة كانت صورة المناخ العلمى بآداب عين شمس هى النموذج الذى يتوقع وجوده بالجامعة ولكن التحاقه بقسم التاريخ بآداب القاهرة، وما واجهه من مناخ مغاير تماماً، هز صورة الجامعة عنده، فاهتمامات الأساتذة في جلساتهم الخاصة بالنميمة وتناقل أخبار معسكر الأعداء داخل القسم هى السائدة، أما القضايا العلمية والمنهجية فلم يجدها إلا في مجلس محمد أنيس وكان ذلك نادراً.

يبدأ رءوف عباس الحكاية منذ الثورة.. فقد أدى استعانة الثورة بأساتذة الجامعة كوزراء إلى تآكل استقلال الجامعة نتيجة تملق أعضاء هيئة التدريس للسلطة، وقبولهم لما فرضه القانون الخاص بالجامعات من ضوابط قيدت الحريات وأخضعت الجامعة لسلطان أجهزة الأمن. فكان مدير الأمن بوزارة التعليم العالى يارس نفوذاً على الجامعات يفوق سلطان الوزير نفسه، وتسابق المتنافسون لتملقه، فهو الذى يملك السباح لهذا بالسفر وتعطيل سفر ذلك، ويملك تبرير فرصة الإعارة لمن يشاء.. وبلغ التملق ذروته عندما حصل الرجل على درجة الدكتوراه من إحدى كليات الآداب، بل وتكرر نموذج "دكترة" مدير أمن التعليم العالى بل ومدير أمن الجامعات.

وفي كل مرة كان يحدث تعديل وزارى.. كان أساتذة الجامعة يحرصون على التواجد في الكلية يحاولون استشفاف ما قد يكون لدى الطرف الآخر من معلومات؛ خاصة إذا بدت عليه علامات الاطمئنان، وحدث أن أسر أستاذ مساعد بقسم التاريخ بآداب القاهرة لطالب دراسات عليا من تلاميذه بأنه حظى ببقاء طويل مع الرئيس عبد الناصر، أصر فيه الرئيس على توليته وزارة التعليم العالى وأنه ظل يتمتع حتى أقنعه الرئيس بأنه الأنسب لتولى المنصب، ولما كان ذلك الطالب قريباً لأحد محررى أخبار اليوم، فقد أسر إليه بما يسمع من أستاذه فلم يتحرر الصحفي الدقة وسارع بنشر الخبر في مكان بارز وتعتمد الأستاذ الحضور إلى الكلية، غداة نشر الخبر فقبول استقبال الفاعلين وحظى بوصلات تملق وهو يرد عليها بالتأكيد أنه فوجئ بما نشر، ولم يكن الرجل مرشحاً ولم يكن هناك أساس للقصة كلها.

ومن مهازل ما حدث مثلاً أنه أثناء الحملة الانتخابية لوحدة الاتحاد الاشتراكي بكلية الآداب، وقف أحد المرشحين من الأساتذة على السلم الرئيسى المؤدى إلى مكتب العميد ليحذر زملاءه من إعطاء أصواتهم لعميد الكلية يحى هويدى لأن أخاه أميناً كان رئيساً للمخابرات.. ولم تمر سوى لحظة إلا وأطل يحى هويدى من الشرقة المظلة على السلم قائلاً: "يا دكتور أنا لى الشرف أن يكون أخى رئيس المخابرات.. لكن نحب أقول للناس مين اللى بيكتب تقارير عن زمايله للمخابرات وأمن الدولة".. فصمت الدكتور وانصرف.

ثم كانت الكارثة.. حيث بلغ غملى الأساتذة للسلطة مداه فى عصر السادات.. ومن بين مايرويه عباس أن قواعد القبول بالجامعات عُدلت لتسمح لحملة الـ GCE وهى شهادة التعليم العام البريطانية التى تعادل الإعدادية حتى يتسنى لجيهان السادات وبناتها الالتحاق بالجامعة.. دخلت جيهاان كلية الآداب وكان طبيعياً أن يكيل الأساتذة لها الدرجات.

ما حدث فى رسالة الماجستير ومناقشتها كان أمراً مذهلاً، ويصف عباس هذه الرسالة بأنها كانت فصلاً محزناً فى تاريخ الجامعات المصرية.. أذيعت المناقشة كاملةً بالتلفزيون المصرى وأعيدت إذاعتها مرة أخرى، فقد حضرها الرئيس بنفسه، وجاء على لسان أحد أعضاء اللجنة أن الرسالة تستحق عن جدارة درجة الدكتوراه وليس الماجستير، ونعى على القانون قصوره فى هذه الناحية. واضطرت د. سهر القلماوى أن تتدارك الموقف وتفسر ما قاله الأستاذ المناق (وهذا تعبير عباس) بأنه شكل من أشكال التعبير عن الإعجاب بالرسالة.

كانت جيهاان السادات بعد تخرجها بامتياز قد عينت بقسم اللغة العربية، وكانت تُدرس مادة اللغة العربية لطلبة الفرقة الأولى بقسم اللغة الألمانية وتخصصت إحدى عضوات التدريس، وكانت بدرجة أستاذ مساعد من قسم اللغة الألمانية فى استقبالتها عند حضورها إلى الكلية وإعداد القهوة لها بنفسها وكوفت بعد ذلك على هذه "المهمة الوطنية" بتولى منصب المستشار الثقافى بسفارة مصر بألمانيا، وتسابق أعضاء هيئة التدريس فى تقديم الالتباسات إلى المعيدة "السيدة الأولى".. وتولى بعض الأساتذة التدريس لها فى منزل الرئيس.. كوفى منهم من كوفى بمنصب المستشار الثقافى والمراكز الرئيسية فى حزب السلطة، ولكن ذلك لم يبلغ ما بلغته مكافأة عميد الكلية الذى صعد إلى منصب نائب رئيس الجامعة ثم كان أول رئيس لمجلس الشورى، وكوفى رئيس الجامعة بتولى رئاسة مجلس الشعب.. والأساء معروفة بالطبع ولا تحتاج لمزيد من الكشف.

وعندما حصلت جيهاان السادات على الماجستير، عينت مدرساً مساعداً وكان الإجراء المتبع فى الجامعات المصرية تطبيقاً لقانون الجامعات هو اعتياد الدرجة العلمية بمجلس القسم ومجلس

الكلية، ثم اتخاذ قرار التعيين بالجلسة التالية بعد شهر، ولكن تم تغيير الإجراء في الجامعة كلها فأصبح اعتماد التعيين في البند الأخير بنفس الجلسة، وأصبحت تلك البدعة الإجرائية هي الإجراء المتبع حتى اليوم في تعيين المدرسين المساعدين والمدرسين.. ورجع رءوف عباس أن جيهان السادات لم تطلب ذلك.. لكن أغلب الظن أنه جاء بمبادرة من جانب العميد أقرها رئيس الجامعة.

كان لما حصده جيهان السادات في الجامعة ضحايا.. وليس أدل على ذلك مما لقيه د. حسن حنفي من تنكيل على يد عميد الكلية ورئيس الجامعة لمجرد اعتراضه على حصول جيهان السادات على درجة ممتاز في الليسانس واحتجازه على فساد ذمم من كالأولها الدرجات.. فتأخرت ترقية حتى رحل عميد الكلية ورئيس الجامعة ليربعا على مقاعد المجلسين النيابيين.

لم يكن ما فعلته جيهان السادات وحده ما أوجع قلب رءوف عباس.. فقد وجد نفسه وجهًا لوجه أمام استدعائه ليصبح خادماً لآل السادات.. والحكاية وقعت هكذا: استدعاه عميد الكلية لمقابلته وأخبره بأن السيدة جيهان السادات عازية تشوفك، فسأل عن السبب، فقال له العميد: إنه يبدو أنها تريد استشارته في مسألة تاريخية تتصل بدراساتها.. وأن بعض من تثق بهم زكّاه لها، ولذلك عليه الحضور لمقابلتها يوم الثلاثاء الذي تحضر فيه الكلية، فقال له عباس: بأنه لا يحضر إلى الكلية إلا أيام السبت والاثنين والأربعاء، وأنه أستاذ مساعد يجب أن يسعى المعيد إليه لا أن يسمى هو إلى المعيد، وأن السيدة جيهان إذا كانت بحاجة إلى استشارته تستطيع مقابلته في مكتبه في أحد تلك الأيام الثلاثة كما يفعل غيرها من المعيدين، وأدار ظهره للعميد وانصرف.

استدعاه العميد مرة أخرى وأخبره أنه قال للسيدة جيهان: إن د. رءوف لا يستطيع الحضور إلى الكلية يوم الثلاثاء، وإنه سأله عن الأمر فأتضح أن الأمر يتصل بابتها التي تدرس الماجستير في تاريخ الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية، وإنها تنتظر منه أن يحدد موعدًا يزور فيه بيت الرئيس برفقة أحد رجال الرئاسة الذي سيحضر بسيارته لاصطحابه من الجامعة إلى هناك.. فرفض عباس، وكرر ما قاله من أنه على استعداد للقاء من يريد استشارته في مكتبه بالقسم في الأيام التي يتواجد فيها بالكلية، في يوم السبت التالي قابلت ابنة السادات رءوف عباس في مكتبه.. قالت له: إنها تدرس الماجستير بالجامعة الأمريكية، وأنها تعد بحثًا عن حزب الوفد، وأنها بحاجة إلى استشارة أستاذ متخصص، والجامعة الأمريكية ليس فيها من يمكن اللجوء إليه، وأنها استشارت بعض معارفها فأوصوها باللجوء إليه باعتباره صاحب الاختصاص في

الموضوع.. فقال لها: إن المعلومات التي وصلتها خاطئة لأنه متخصص في التاريخ الاجتماعي وليس السياسي، ونصحها باللجوء إلى د. عبد العظيم رمضان أو يونان لبيب رزق أو هما معاً، وراح يعدد لها كتب ودراست الأستاذين. فسكتت ابنة السادات لحظة ثم قالت له إنها متأكدة أنه أنسب المتخصصين لمساعدتها فاعتذر لها، وأوصاها بالاستعانة بوالدها لأنه الوحيد في مصر الذي يعرف حقيقة حزب الوفد.. وتركها وانصرف.. بعد ذلك استدعاه العميد وقال له الحقيقة على استحياء من أن اختياره للمساعدة جاء لأنه الوحيد الذي له كتابات بالإنجليزية، وأنها في حاجة لمن يكتب لها البحث، انفجر عباس في العميد وقال له بالنص: أنت عارف قاعد فين.. قاعد على كرسي طه حسين وبشتغل نخاس، بتبيع أساتذة الكلية في سوق العبيد.. كان لابد أن يلقى رءوف عباس حسابه.. فكان وقتها يتأهب لتقديم أوراقه للجنة الترقية للحصول على درجة الأستاذية، وكان قياس الأمور بمعايير المصلحة الشخصية بسوق عباس لتسيير أموره، ولكنه لم يفعل.

في مذكرات رءوف عباس صفحات كثيرة عن الذين أفسدوا الجامعة وكسبوا من هذا الفساد.. عن قبضة الأمن القوية التي تضع من ترضى عنهم في المناصب المهمة.. وعن تفريغ الجامعة من أساتذتها من أجل جامعات الخليج من أجل حفنة دولارات.. وعن الفساد الذي دخل الجامعة من دعم الكتاب الجامعي ولجان الترقية ولجان الامتحانات.. لكن هذه قصة أخرى.. ربما يأتي أوانها قريباً.

بورتريه (*)

حارس تكافؤ الفرص العنيد

شفاف كندى الفجر الريفي الوديع.. قوى كصخور المقطم المطلة على القاهرة في حنو.. عنيد كمن تجرى في شرايينهم دماء الجنوب الساخنة الطيبة. وديع.. وعاصف، ساخر والمعى.

شكلت تضاريس روحه.. ترانيم كنانس شبرا، وتواشيح الفجر الرمضانية في بورسعيد، وطوخ وكفر الزيات.. ورسمت ملامح كتابات الرافعى، ومحمد عبده، وقاسم أمين، ومحمد فريد، وانتفاضات العمال، ومعاناة المهمشين، وكتابات الاشتراكيين، ومرارة الظلم، وأحلام الفقراء، فأمن بمبادئ ثورة يوليو مبكراً، وجاء إنجازه العلمى المرموق ليؤسس أول مدرسة مصرية في تاريخ الفقراء الاجتماعى، ليس لأنه واحد منهم فحسب، بل لأنه كان وما يزال مؤمناً بحقوقهم الشرعى في الحياة الحرة الكريمة.

لذلك كله انتمى الدكتور رءوف عباس إلى " فريق الأكاديميين " الذين يؤمنون " فعلاً لا قولاً " بحتمية تفاعل الجامعة مع المجتمع، وأهمية الاشتباك مع الواقع الاجتماعى، وضرورة أن يسهم العلماء في توجيه المجتمع، ومعالجة قضايا الكبرى.. فجاءت أبحاثه عن الحركة العمالية. والوحدة الوطنية. وقضايا وهموم الوطن السياسية والعلمية لتشتبك مع الأوضاع والمتغيرات التى شهدتها مصر منذ السبعينيات حتى الآن، ورغم انحياز رءوف عباس للحركة الاشتراكية، وإيمانه بالمروية وحق الفقراء في الحياة الكريمة، لم ينخرط في أى من التنظيمات السياسية، ورغم استقلاله عنها لم ينمزل يوماً في برج الأكاديمية العاجى وظل مستقلاً ومنذباً رغم مؤامرات "مستشارى السلطة" ومحاولات التهميش والاضطهاد.. ووقف بقوة واجتهاد في مواجهة الفساد والبيروقراطية مدافعاً عن القيم الجامعية العليا.. مؤمناً أن دوره الحقيقى هو الدفاع حتى آخر رمق عن مبدأ تكافؤ الفرص الذى حققته ثورة يوليو في مجالات الحياة المختلفة.. مؤكداً أن

(*) مجلة الموقف العربى - العدد 159 - 17 من مايو 2005، انتضح - فنيا بعد - أن كاتبها الأستاذ أسامة عفيفى .

هذا "الإنجاز التاريخي" هو المستهدف حتى الآن من ممثلي الرأسمالية الشرسة، لذا فهو مازال يتعرض للمؤامرات والمحن.

ورغم انتسابه لرجال العلم، والنخبة العلمية المرموقة، فإن رءوف عباس لم يحصر نفسه فيها، فهو دائماً - كما يقول - يجد نفسه بين بسطاء الناس، يطيب له الجلوس إليهم، ويوقف عمله العام على خدمتهم والدفاع عنهم، أداة لحق واجب في عنقه لمن خرج من بينهم، وورث عنهم حكمة العربي المصري القديم.

رحلة شاقّة إلى "نهاية" الجامعة المصرية^(*)

فيصل دراج

احتل التعليم مكاناً متميزاً في تاريخ الاستنارة المصرية، كتب فيه الطهطاوي صفحات طويلة، وكرس له المربي الكبير أحمد لطفي السيد جزءاً من حياته، وسأوى هيكل بينه وبين التطور والارتقاء. أما طه حسين فقد أكد التعليم مرجعاً للحداثة الاجتماعية، فاشتق من المدرسة مجتمع المستقبل، واشتق المدرسة المستقبلية من دولة تؤمن بالتعليم الحديث. ولم يكن يسفره الشهير "مستقبل الثقافة في مصر" كتاباً عن "المتوسطة" والشخصية المصرية، بقدر ما كان كتاباً عن دور التعليم في تحديث العلاقات الاجتماعية. وهذا ما أدرج على لسانه جملة شهيرة تساوى بين التعليم و"الماء والهواء". وربما يكون يقينه - الذي لا تحفظ فيه - هو ما أثار خصوصاً تحدثوا عن احتمال "فساد الماء والهواء"، ذلك أن التعليم، وهو جهاز من أجهزة السلطة، على صورة القائمين على شئونه. وما كتاب رءوف عباس "مشتيناها خطي"، الصادر أخيراً، إلا شهادة نادرة على سطوة الفساد السلطوي، الذي يغير من طبيعة التعليم والماء والهواء معاً.

"مشتيناها خطي" سيرة مجزوءة لإنسان عصامي نموذجي، جاء من صفوف الفقراء، وتسلسل إلى الجامعة، وأصبح علماً في الميدان الذي كرس له اجتهاده، أي "علم التاريخ"، غير أن الكتاب، في بعده المسيطر، هو سيرة "الجامعة المصرية" منذ نهاية الحكم الملكي، تقريباً، وصولاً إلى نهاية القرن العشرين. سيرتان، تتوازيان وتتقاطعان، تكشف إحداهما عن نزاهة فرد، أو أفراد، وتعلن ثانيتهما عن علاقات إدارية سلطوية، تتجاوز نيات الأفراد جميعاً. تتوالى المهود، في صفاتها المختلفة، مؤكدة فكرة "فساد الأزمنة" إذ "الجامعة الملكية"، على مستوى احترام التعليم والكفاءات العلمية، أكثر شرفاً من "جامعة تقدمية" لاحقة، تحتضن بـ "جواهر المحرومين"، وتمنهن الكفاءات، وتمتد بحرمة الجامعة. فإذا كان في السياسة التعليمية المحافظة ما يؤمن "طبقية التعليم"، الذي يعمد لإنتاج "البكوات المتعلمين"، من دون عبث في المعايير الجامعية،

إلا استثناء، فقد غدا العيب بالتعليم في السياسات اللاحقة قاعدة ذهبية لا يمكن كسرها. ففي الفترة الناصرية، التي عاين عباس تناقضاتها بنزاهة كبرى، عرفت الحياة الجامعية المصرية ثلاث ظواهر جديدة، أولاهما: تأكيد موالاة السلطة قيمة معرفية، فالموالي هو العالم الحق والأكاديمي النقدي مشبوه ناقص المعرفة. شجعت هذه الظاهرة، بأشكال لا متكافئة، الضحالة العلمية والهزال الأخلاقي في آن.

أما الظاهرة الثانية فتكشفت في كسر حرمة الجامعة بواسطة "إمبراطورية المخبرات"، التي تجعل من "المخبر الكبير" مسؤولاً كبيراً، ومن الأستاذ النقدي موظفاً صغيراً مرعوباً. وتأتي الثالثة، والحال هذه، محصلة للظاهرتين السابقتين، حيث على التنافس بين الأساتذة الجامعيين، أى معشر العلماء، أن ينتقل من حقل البحوث العلمية إلى سراديب الموالاة، والسؤال هنا: كيف يستقيم البحث العلمى فى دولة وطنية إذا كان القائمون عليه يفتقدون إلى الأخلاقية المعرفية، أو يمتنعون العلم والأخلاق فى آن واحد؟ لهذه الأسباب كان أمراً خطيراً أن يحاور رءوف عباس، وهو يعد رسالة ماجستير عن الحركة العمالية فى مصر، نقابياً شيوعياً قديماً، حوله التعذيب إلى "بقايا إنسان"، لأن إظهار الموالاة أكثر أهمية من التدقيق العلمى. بحث لا حرية فيه أو بحث حر يهدد صاحبه، تمهيداً لعقوبة أكاديمية هجين، ترى فى الأوامر السلطوية قواعد معرفة منهجية.

أسست الفترة الناصرية لتلك الثنائية المهلكة، التى تساوى الموالاة بالحقيقة والتقى بالضللال، محتفظة بفضل مبادئها الوطنية التحررية الصادقة، بما يمكن أن يدعى "بالخوف العقائدى" الذى يأمر الأكاديمى الوطنى المسؤول، وهو حال رءوف عباس، أن يضع المصلحة العامة فوق مصلحته الشخصية، سواء اتفق مع السلطة أو اختلف معها. أفضت هذه السياسة إلى تهديم البحث العلمى، الذى زادت إعاقته "هجرة العقول"، إلى أن دخل فى فترة لاحقة، إلى بوابة الخراب الكبير. فمع بداية سبعينيات القرن الماضى، كان على الظواهر السلبية الثلاث، وقد عرفت تراكمياً كمياً وكيفياً، أن تتوالد فى ظواهر غير مسبوقة: اكتسحت المصلحة الخاصة، فى شكل كبير، مواقع المصلحة العامة وتحولت الجامعة، "مصنع العقول" بلغة قديمة، إلى مسرح عبثى أبطاله الأساسيون السلطة و"خدم السلطان"، بلغة عباس، وما تبقى متفرجون، من دون النظر إلى كفاءاتهم العلمية.

وربما يعطى مآل الراحل الكبير جمال حمدان صورة مأساوية عن هذا المسرح المبذل، تجلئ العنصر الجديد الثانى فى "شخصنة السلطة فى الحياة الجامعية"، إذ قريب السلطان أكاديمى

بالضرورة، وإذ قرية السلطان مركز الحياة الأكاديمية، تغدق عليها الألقاب الرفيعة ويعاقب من يريد أن يكون أميناً، حال حسن حنفى. السلطة الجديدة لم تكثف بـ" إمبراطورية المخابرات " القديمة، فاستقدمت ذاتها مباشرة إلى الجامعة، كى تختار بالمعانة المشخصة " الأكاديميين الكبار"، تغدق عليهم المصالح ويغدقون عليها ألوان الحكمة الكاذبة. حين طلب عميد الكلية من عباس أن " يساعد تلميذة مرموقة " أجابه الأخير: " أنت عارف أنت قاعد فين. قاعد على كرمى طه حسين، ويتشتغل نخاس، بتبيع أساتذة الكلية فى سوق العيد!". كان زمن طه حسين قد رحل، ورحلت معه صورة " جامعة فؤاد"، وبانت بطاقة تقايض الشرف الجامعى برضا السلطة. لا غربة أن يصبح دور التعليم، فى هذا الطور الحفاظ على ديمومة السلطة. ولا يحق لـ" الذمى " أن يسهم فى وضع أسئلة الامتحانات ومن الصعوبة ترفيع " الذمى " أكاديمياً لأنه " سيسارع إلى مسaire نظائره من " الذمين". بعد " الأكاديمى المخبر " يأتى " الأكاديمى الطائفى" ويتكافل الطرفان فى اختزال الجامعة المصرية إلى شكل خارجى فقير يمتنع عليه الخوض فى القضية الفلسطينية، ويسرف فى الحديث عن " مصر الخالدة " وعن: " إذا جنحوا للسلم فاجنح لها"، فى سياسة تلفيقية تعود إلى " المقدس " حيناً وتقفر فوق المقدس حيناً آخر.

فى فصل جميل من فصول هذا الكتاب التزيه عنوانه: " موعد مع الرئيس " يكشف رءوف عباس، بنبرة يختلط فيها الرئاء بالسخرية، عن مدى هوان الجامعة فى " زمن الانفتاح " أو " زمن الانفلات " كما يقول. فرجال المخابرات يختارون "صفوة العلماء " للقاء " المرجع الأعلى "؛ الأمر الذى يفرض جلوس الجميع بتنظيم معين "فى كل صف ستة من أعضاء هيئة التدريس بينهم أربعة من ضباط المخابرات". هكذا يصبح رجال المخابرات، بالمعنى الرمضى، من أعضاء الهيئة التدريسية، بقدر ما يقدو " العلماء " أفراداً فى أجهزة المخابرات، وصولاً إلى جامعة، هى إلى المعتقل أقرب وإلى أساتذة ينحضون إلى التراتب العسكرية (عندها يستطيع الأستاذ أن يطلب من المعيد أن يشتري له حوائج بيته)، وإلى تلاميذ بين السمسة والاعتقال والعلم الزائف والاعتراب الشديد.

بعد جامعة طه حسين تأتى أنقاضها، وبعد الأنقاض يأتى فولكلور حزين، يتضمن تجارة الكراسات و" مافيا الدروس الخصوصية " والعبث بأموال الجامعة " و" الهدايا الأمريكية"، التى لها أكثر من استعمال، والمسؤول الجامعى الكبير الذى لا يعرف اسم أحمد لطفى السيد، وتزوير الانتخابات، والعميد المستورز، وصولاً إلى أستاذ غريب هو سبب "قلق الدولة المصرية"، لأن " أحد أبناء أو بنات مسؤول فى المخابرات رسب فى امتحاناته...". لا غربة أن

يتضمن كتاب " مشيناها خطي " فصلاً بعنوان: " تحت القبة وهم "، يرثى جامعة أصيلة كانت، ويرثى معها أحلام تلاميذ نجباء لم ينسوا بعد معنى الجامعة، كما ينبغي أن تكون. لا يتسلل الفرح إلى سطور الكتاب الأخير إلا حين يذهب كاتبه إلى "بلاد الشمس" حيث الجامعة اليابانية تمحو التجهيل المنهجى الذى تلقته في الجامعة المصرية.

هذا كله في مصر التى أعطت وما تزال، خيرة العقول المبدعة، بدءاً بالطهطاوى، ومحمد عبده وصولاً إلى جمال حمدان ولويس عوض، وانتهاءً بمؤرخ لا يعرف المساومة، ترك شهادة أخلاقية رفيعة عن دور المثقف في الدفاع عن الحقيقة ومعاربة الفساد.

خطي رءوف عباس (*)

فريدة النقاش

كانت كتب المذكرات عبر العصور مصادر لا تنضب، لمعرفة واقعية لعصر من العصور، إذ تتوافر على قدرة لإضاءة زمانها من جوانبه التي يمكن أن تخفى على الباحث والمؤرخ، فما بالنالو كان صاحب المذكرات في حالتنا متخصصاً في التاريخ الاجتماعي، بعد أن كان في صباه وشبابه الأول قد "نلطم" في بعض الأعمال البسيطة في أوائل الستينيات، حتى جرى تعيينه - وهو دارس التاريخ - بالشركة المالية والصناعية المصرية بكفر الزيات، مراجعاً للحسابات، ومع ذلك فقد حسمت التجربة التي عاشها بين عمال كفر الزيات اختياره في دراسة الماجستير، فقد لاحظ أن أولئك العمال الذين نجحوا في إسقاط اللجنة النقيية - الصفراء - وراءهم خبرة نضالية لم تأت من فراغ، وكان موضوع رسالته "الحركة العمالية منذ نشأتها حتى قيام ثورة يوليو 1952" أما الدكتوراه، فكانت عن "الملكيات الزراعية الكبيرة وأثرها في المجتمع المصري"؛ أي إنه غاص بأكثر من أداة في التاريخ الاجتماعي لبلاده، فرآه بعيون الباحث الموضوعي، وعيون الكادحين معاً.

وبوسعنا أن نتصور كيف يمكن أن يتعكس هذا الثراء في كل من التجربة الحياتية والبحثية على مذكرات يكتبها واحد من كبار المؤرخين المصريين، وهو الدكتور رءوف عباس، الذي أعطاها عنواناً دالاً هو "مشتبها خطي"، وأهداها "إلى الشباب، عساهم أن يجدوا فيها مايقيد"، واستطرد: "وإلى الذين يسمون أمامهم الآبار، لعلهم يتعظون". ويمكننا أن نضيف: إنهم يواصلون تسميم الآبار، ولا يتعظون!

انحدر صاحبنا - فهكذا يقدم الراوي نفسه بضمير الغائب، تواضعاً مستعياً بالله من كلمة أنا - من أسرة شديدة الفقر، كان التعليم جنباً إلى جنب مع العناد، والمثابرة الشخصية طريقة إلى الارتقاء الاجتماعي في مناخ عام، وفر مثل هذه الفرصة للآلاف، في ظل ثورة يوليو، التي ما إن قررت مجانية التعليم، إلا واندفع إليه أبناء الفقراء، على أمل الصعود من وهدة الفقر.

ولذلك كله، سوف تلاحظ هذا الإعجاب بثورة يوليو، وزعيمها، والامتنان الذى يشعر به الراوى لجمال عبد الناصر، دون أن يخطر فى باله أن تكون تعبئة العمال أصحاب المصلحة فى الدفاع عن الملكية العامة، سبباً آخر وحتى إضافياً، بل ربما كان أكثر جدوى على المدى الطويل، وباعتبار ذلك سبباً أيضاً إلى انتزاع الديمقراطية وفرض الرقابة الشعبية كآلية لحماية الثورة من الانتهازين والمنافقين، الذين سطوا لا فحسب على شعاراتها، وإنما أيضاً على منجزاتها بعد أن انقلبوا عليها، وكما يقول التعبير الشائع، سار الرئيس أنور السادات على طريق جمال عبدالناصر "بأسنيكة". أما عبد الناصر، الذى انحاز إلى الفقراء، فقد كان شديد الحذر من الاعتماد السياسى على الجماهير، وتنظيمها سياسياً ومشاركتها فى صنع القرار، مكتفياً بما له من شعبية لا تكفى وحدها لحماية النظام وقت الخطر، وهو ما حدث فعلاً حين قام السادات بانقلاب القصر بعد ذلك.

وخبرة سرقة القطاع العام، وإفساده، هى واحدة من الخبرات المريرة فى حياة صاحبا. ولازبد عليها مرارة إلا العملية المنظمة لتسميم المناخ العلمى، وتخطيم التقاليد الجامعية، عن طريق التدخل الأمنى، و"استوزار" الأساتذة، وتحويل أصحاب الحاجات من معيدين وغيرهم إلى خدم، حتى أنه كتب فصلاً بعنوان "تحت القبة وهم"، حيث انتشرت همى التنافس فى غير المجال العلمى، والتجارة فى الكتب والملازم، للتكسب على حساب طلاب طحتهم وذويهم الأزمة الاقتصادية.

أما الطامة الكبرى، فكانت استدعاء العميد لصاحبنا، ليكلفه صراحةً بكتابة بحث باللغة الإنجليزية، للسيدة "نهى" ابنة الرئيس السادات "هَبَّ صاحبنا واقفاً من هول ما سمع، وانفجر فى العميد قائلاً: أنت عارف أنت قاعد فىن؟ قاعد على كرسى طه حسين، وبشتغل نخاس، بتبيع أساتذة الكلية فى سوق العبيد"... وخرج من الغرفة صافياً الباب خلفه.

وكان صاحبنا قد سبق أن رأى رأى العين الرشى المادية والعينية التى تقدم لمفتشى مؤسسة الصناعات الكيماوية، التى كان يعمل بها، مما جعله يكتب الشكوى السابقة الإشارة إليها، ويوجهها لجمال عبد الناصر، وبعد أسابيع استدعاء رئيس مجلس الإدارة، الذى عرف صاحبنا فيما بعد أنه من أخوال شمس بدران، أى أنه كان مستوداً، وسلمه نص الشكوى سائلاً: خطك ده؟ فرد بالإيجاب، فقال له: "عرفت إن عبد الناصر بيضحك على المغفلين الى زيك... احنا ردينا بأن الشكوى كيدية، لأنك موظف مهممل، وعلى فكرة، مخصوم منك خمسة أيام، وعندك حرمان من العلاوة الدورية، ابقى خلى عبد الناصر ينفعك".

ويلتقط صاحبنا جوهر القضية، أى الفساد الإدارى، من جهة، وغياب الرقابة الشعبية بتحجيم دور الحركة النقابية من جهة أخرى، ليتكون "السوس" الذى ينخر فى قطاع الأعمال العام، وهو الوضع الذى ظل قائماً فى مؤسساتنا، حتى بعد تصفية القطاع العام، الذى كان قد شكل - على الرغم من كل شيء - قاعدةً أساسيةً لصناعات متطورة.

تضاف هذه المذكرات الغنية - التى ما إن ننته من قراءتها، إلا ونجد أنفسنا شغوفين لمعرفة المزيد - إلى سجل طويل يبدأ من أيام طه حسين، مروراً بأوراق العمر للويس عوض، وليس انتهاءً بحملة تفتيش أوراق شخصية للطيفة الزيات، التى تشكل جميعاً مصدراً بالغ الخصوبة للمعرفة عن التاريخ الاجتماعى، معرفة يسوقها الفاعلون لا المتفرجون، فما بالناس إذا كان هذا الفاعل هو واحد من أكبر أساتذة المدرسة الاجتماعية فى التاريخ، الذى يعتز أياً اعتزاز بأنه قد نجا من ورطة التعاون مع نظام السادات، وحزب خدمة السلطان، وحكى عن هذا الحزب حكايات دالة، تشين أصحابها.

وعلى الرغم من أنه ساند كل ما أنجزته ثورة يوليو، على طريق التحرر من الاستعمار، ورفع شأن الفقراء، فإن هذا لم يمنعه من توجيه سهام النقد المرير لممارساتها المنافية للديمقراطية، والتى كانت سبباً رئيسياً فى انهيارها.

نرى، هل سيقراً الشباب هذا الكتاب الموجه إليهم ؟!

خطى مشاها المؤرخ (*)

حلمى سالم

"مشيناها خطى" هو عنوان السيرة الذاتية التى أصدرها المؤرخ المصرى الكبير د. رءوف عباس، ضمن سلسلة "كتاب الهلال" بمصر، منذ بضعة أسابيع. ولعل المؤرخ لم يقصد تكملة بيت الشعر العربى القديم الذى يقول "مشيناها خطى" كتبت علينا، ومن كتبت عليه خطى مشاها"، لكى يوضح لنا أن هناك مساحة للإرادة البشرية والإصرار والاجتهاد والعمل، بعيداً عن القدر والمكتوب والجبر.

و"مشيناها خطى" كتاب ثرى بموضوعاته الساخنة، التى تستحق أن يقف عندها كل من يهتم بوطنه ليتدارسها ويتأمل مواقفها وشخصها ويحصد نتائج لها أهميتها فى تاريخ مصر الحديث.

أحداث متلاحقة عاشها وسجلها عاشق التاريخ رءوف عباس مسجلاً تجربته الذاتية بكل مافيه من إيجابيات وسلبيات. وهى تجربة تروى التحول الاجتماعى فى مصر فى نصف القرن الماضى، كما تلقى أضواءً كاشفةً على بداية تجربة القطاع العام والجامعة وغيرها مما مر به فى مساره الخصب.

هذه، إذاً، سيرة هى نتاج لتحولات مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين، وحكاية مواطن عاش أحداث وطنه العربى بما فيها من آمال وآلام، ولم يكن مجرد مراقب لثورة يوليو، بل كان من صناتها ومن صفوفها الفاعلة. ولذلك فهو يهديه "إلى الشباب، عساهم يجدون فيه مايفيد، وإلى الذين يسمون أمامهم الآبار، لعلهم يتعظون".

منذ فترة وجيزة أعلن أحد مراكز البحث العالمية نتيجة استفتاء أكاديمى حول أفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم. وجاءت نتيجة الاستفتاء خاليةً من أى جامعة مصرية أو عربية، بينما وردت اسم جامعتين إسرائيليتين واسم بعض الجامعات الإفريقية ضمن قائمة الخمسمائة جامعة.

ذلك أن هذه السيرة لهذا الأكاديمي الكبير والمؤرخ المعروف حافلة بثبت طويل لألوان الفساد الذي تفشى في الجامعات المصرية و (العربية)، وألوان الحراب السياسي والعلمى والأخلاقي الذي ضرب أركان المؤسسة العلمية العربية.

يلفت نظر قارئ " مشيناها خطى " أربعة أمور أساسية:

الأول: هو الشجاعة الأدبية التي جعلت المؤرخ المرموق لا يتحرج من ذكر منبهه الاجتماعية المتواضع في أسرة بسيطة عاملة، وما واكب ذلك من طموح وكفاح لديه حتى وصل إلى مكانته العلمية والاجتماعية والأدبية العالية الحالية.

هذه الشجاعة الأدبية لا تتم - فقط - عن ثقة عميقة بالنفس، بل تدل كذلك على إدراك اجتماعي رفيع مؤداه أن العمل هو شرف المرء لا الحسب والنسب، وأن الصدق هو درة القلب في الإنسان، سيما كان هذا الإنسان مؤرخاً، سواء أرخ الواقع أو أرخ ذاته. وكما أنه ليس في العلم حرج، وليس في الدين حرج، فإنه - كذلك - ليس في الكد والجهد حرج.

انظر إليه في هذه السطور الشجاعة الفاتنة وهو يحدد الشريحة الاجتماعية البسيطة التي انحدر منها:

" ولد صاحبنا - يقصد نفسه متبعاً استعارة طه حسين في سيرته " الأيام " - لأسرة فقيرة شأنها شأن السواد الأعظم من المصريين عندئذ. كان والده عاملاً بالسكة الحديد يشغل أدنى درجات السلم الوظيفي الخاص بالعمال، في وقت كان فيه العاملون بالسكة الحديد ينقسمون إلى شريحة ضئيلة العدد من الموظفين، وقاعدة عريضة من العمال. وكان جده لأبيه عاملاً أيضاً بالسكة الحديد " .

وإذا عرفت أن الصبي صاحب هذه النشأة البسيطة قد صار مؤرخاً مرموقاً، ورئيساً لقسم التاريخ بجامعة القاهرة، ورئيساً للجمعية المصرية التاريخية، وواحدًا من الذين يضعون أسئلة التاريخ للثانوية العامة في مصر (أى يساهم في تشكيل وعى الأجيال الصاعدة)، أدركت قصة الكفاح والجهد والصلابة التي تقف وراء هذا المسار الشاق.

العجيب أن أحد كبار المؤرخين الرسميين (من نسميهم مؤرخى السلطان) لم يجد في هذا المشوار الكفاحي الذي يستحق التقدير والإجلال، سوى أن يُعَبَّرَ صاحبه (رءوف عباس) بنشأته الفقيرة، كاشفاً بذلك عن منظور متدنٍ لمؤرخ ينبغي ألا يكون متدنياً. لكن عجبنا يزول، إذا علمنا

أن هذا المؤرخ الرسمى السلطوى قد نال في " مشيناها خطى " حصّة وافية من فضح ممارساته السلطوية ونفاقه الساطع واستغلاله العمل العام من أجل المكاسب الشخصية الصغيرة. فكان بذلك نموذجاً صارخاً من نماذج الخراب الذى تعاني منه الحياة الأكاديمية المصرية والعربية.

الثانى: الخط المستقيم الصريح الذى أدى به الكاتب سطوره ورصد وقائعه، بلا مراوغة أو مداورة أو تزيين أو مdahنة، وهو الخط الذى جعل هذه السيرة دامغة تفضح الجوانب العديدة للهاوية التى تردى فيها الحقل الأكاديمى المصرى، كواجهة لتردى المجتمع كله سياسياً واجتماعياً وأخلاقياً. سواء من جانب الطريقة الفاسدة للترقيات التى يتعرض لها النابهون من الأساتذة الناشئين (وعباس نفسه تعرض لها)، بحيث لا يترقى - فى الأغلب الأعم - سوى المحاسيب والأقارب ومنافقى السلطة والمتسلقين.

أو من جانب الجهل الذى يعيش فى أذهان وثقافة الكثيرين من كبار رجال الجامعة المتنفذين، وهو الجهل الذى وصل - فى نموذج صارخ له - إلى درجة أن رئيس جامعة القاهرة - فى سنة من السنوات - لم يعرف من هو أحمد لطفى السيد (أول رئيس للجامعة المصرية)، أو من جانب النفاق الرخيص الذى مارسه أساتذة أجلاء تجاه جيهان السادات ونهى السادات أثناء دراستهما فى كلية الآداب، وهو النفاق الذى رفع أصحابه إلى رئاسة مجلس الشعب ورئاسة مجلس الشورى.

أو من جانب استخدام السلطة السياسية لأساتذة الجامعة كأدوات طيعة فى تنفيذ مخططات السادات فى عمو المناخ الاشتراكى الناصرى السابق، وفى ضرب التيارات اليسارية والإسلامية المناهضة لاتجاهاته الوطنية المهادنة أو اتجاهاته الاجتماعية الانفتاحية. وقد تجلّى ذلك فى الفصل الرابع " موعد مع الرئيس " الذى جمع فيه السادات نخبة من كبار الجامعيين فى استراحته بالإسماعيلية ليكلفهم بتنفيذ هذه " الثورة المضادة ". فانسحب من هذه الخطة المشثومة المحترمون (ومنهم صاحبنا و د. عبد المالك عودة)، واستمر الطباطون والزمارون.

أو من جانب منع الأساتذة التقديمين والأساتذة الأقباط من المشاركة فى وضع أسئلة امتحانات الثانوية العامة، كما حدث - ذات سنة - مع عاصم الدسوقي ويونان لبيب رزق (وهما مؤرخان بارزان)، حين رفضهما الأمن القومى: الأول (التقدمى) لأنه وضع فى عام سابق سؤالاً عن فلسطين، وتسبب بذلك فى مشكلة مع إسرائيل حيث تنص المعاهدة بين مصر وإسرائيل على عدم ذكر فلسطين فى مقررات التاريخ أو مقررات الجغرافيا ! والثانى (القبطى) لأنه غير مأمون !

أو من جانب إدراك صاحب السيرة أن " تحت القبة وهم " إذ ساهمت حكومة الثورة وما بعدها في تدمير الجامعة المصرية. اقرأ هذه الفقرة المريعة:

" أدى استوزار الثورة لأساتذة الجامعات، إلى تآكل استقلال الجامعة، نتيجة تعلق أعضاء هيئة التدريس للسلطة، وقبولهم لما فرضه قانون الجامعات من ضوابط قيدت الحريات، وأخضعت الجامعة لسلطان أجهزة الأمن. فكان مدير إدارة الأمن بوزارة التعليم العالي يمارس نفوذاً على الجامعات يفوق سلطات الوزير نفسه، وتسابق المنافقون لتملقه، فهو الذى يملك السماح لهذا بالسفر، وتعطيل سفر ذاك. ويملك تبديل فرصة الإعارة لمن يشاء. وبلغ التملق ذروته عندما حصل الرجل على درجة الدكتوراه من إحدى كليات الآداب. وتكرر نموذج " دكترة " مدير أمن التعليم العالي ومدير أمن الجامعات. هان الأساتذة على السلطة، عندما هانت عليهم أنفسهم!! "

وعلى الرغم من أسلوب الفضح الثابت في هذه السيرة الصادقة، فإن أمانة الرجل - التى ينبغى أن يتحلى بها المؤرخ النزيه - جعلته دائم ذكر الفضل لأصحاب الفضل على مسيرته العريضة، لاسيما أساتذته الذين علموه وساندوه: مثل المؤرخين أحمد عزت عبد الكريم وأحمد عبد الرحيم مصطفى ومحمد أنيس، ومثل الذين وقفوا مواقف صلبة في هذا المسار: سمير غريب رئيس دار الكتب آنئذ، ود. محمود الجوهري عميد آداب القاهرة آنئذ، ود. عبد الملك عوده أستاذ السياسة الدولية آنئذ، وغيرهم كثيرون، مثل الشيخ سلطان القاسمى، الذى ساهم مساهمة كبرى في إنشاء مقر الجمعية التاريخية المصرية.

الثالث: هو التوجه نحو، " الموضوع " لا نحو " الذات ". فعلى الرغم من أن " مشيناها خطى " هو " سيرة ذاتية " صريحة، إلا أن كاتبها (المؤرخ) لم يؤرخ فيها (نفسه) بقدر ما أرخ (عالمه) المحيط. لقد اعتدنا في سير الكتاب غير الفارقين في ذاتهم غرقاً كلياً. أن يسجلوا " ذاتهم " بصفة أساسية. ثم يعرجون على العالم الموضوعى بالقدر الذى يضيء سيرة الذات ويفسر أطوارها المتعددة. د. عباس خطا خطوة أوسع تناول تطورات الحياة (الجامعية خاصة) بصفة أساسية، ولم يعرج على سيرة ذاته إلا بقدر الذى يضيء الواقع حوله ويفسر لنا حركته الشخصية أو الفكرية فيه. إنها، إذاً، سيرة مجتمع في قلبه شخص، وليست سيرة شخص حوله مجتمع وهنا نتذكر " أيام " طه حسين، و " أوراق عمر " لويس عوض، و " مذكرات " ثروت عكاشة، ولا ريب أن هذه الآلية الرقيقة قد أضفت على العمل علواً على علو وقيمة على قيمة.

الرابع: هو المسحة الأدبية التى تغلف الكتاب كله. صحيح أن العمل هو سيرة شخص وجمتمع ووقائع، وأن كاتبه هو مؤرخ يتحرى الحقيقة والواقع لا الخيال والوهم والتحليق، لكن ذلك لم يحرم النص من مسحة أدبية بادية أنقذته من الجفاف والخشونة والزعيق، وما يلتصق عادةً بمثل هذا النوع من الكتب. تتجلى هذه المسحة الأدبية فى ثلاثة ملامح: الأول، هو التتابع السردى المتنامى للأشخاص والأحداث. بما يشبه السياق الدرامى المتصاعد، مع ما ينطوى عليه ذلك من تشابك خطوط وخيوط. والثانى، هو "بلاغة الدقة" لا بلاغة التهويم و"الدقة" نوع صعب من أنواع البلاغة، فضله بعض حكماء العرب الأقدمين على الاندياح والبطانة والكلام الذى لا يودى. فى موضوع يقتضى لغة الدقة التى تصيب مبتغاها؛ خاصة إذا اتصل الأمر بالوقائع والمبادئ والمصائر. والثالث، هو الأداء التصويرى المليء بالشجن الذى يكاد يكون شعريًا، فى مواضع عديدة من الكتاب، لا سيما تلك السطور التى ختم بها عمله البديع حينها تحدث عن بعض أمنياته المستقبلية: "وآخر الأمنيات أن يموت كالأشجار واقفًا، وألا يسقط القلم من يده".

تحية لهذا المؤرخ الصادق الذى يعرف أن الحقيقة ذات وجوه عديدة، وأنه لا احتكار للصواب، فأكد أن رصده "لا يعنى أن صاحبنا كان دائمًا حكيمًا، خاليًا من العيوب والأخطاء، فلا يوجد قديسون بين البشر وبل جميعهم خطاءون".

وتحية لهذا المؤرخ المنجز "الشَّغِيل" الذى يدل عنوان سيرته على أن الجوهرى عنده هو "الخطوات لا الوصول و أى "الطريق" لا الهدف، أى "السمى" لا الحصول. والحكمة هنا أنه: كلما كانت الخطوات نظيفة، والطريق مبدئيًا والسمى عادلاً، كان الوصول رفيعًا، والهدف جليلاً، والحصول زهرة يانعة.

رؤوف عباس في سيرته الذاتية (*)

عباده كجيله

مادامت الأنا حاضرة، فلدى الإنسان - أى إنسان - ميل فطرى لأن يتحدث عن نفسه، وليس الكاتب بنجوة من هذا الميل الذى يصل به إلى أن يتقنع وراء شخصياته، وهو ما نلمسه بوضوح في "ثلاثية محفوظ" (بين القصرين وقصر الشوق والسكرية)، ونلمسه كذلك في "ثلاثية الحكيم" (عودة الروح، وعصفور من الشرق، ويوميات نائب في الأرياف)، كما نلمسه عند العقاد في "سارة"، والمازنى في "إبراهيم الكاتب".

على أن الكاتب في أحيان أخرى يفارق قناعه ليتعمى أمام قارئه فيما يعرف بالسيرة الذاتية، ومع أنها فن قديم في تراثنا الإنساني، إلا أن الأمثلة عليه قليلة قبل عصرنا هذا الحديث، بين هذه الأمثلة "اعترافات القديس أوغسطين" التى نشأ بها من وجوه عدة اعترافات الإمام الغزالي في كتابه "المنقذ من الضلال".

وتذهب الكثرة الغالبة من الباحثين إلى أن أول سيرة ذاتية في عصرنا الحديث هي سيرة جان جاك روسو، وقد حفلت بجرأة وبها كانت غريبة في زمانها، وقد عاصرت هذه السيرة سيرة الدكتور جونسون لبوزويل، وتعد أول سيرة غربية في الآداب الغربية.

في تراثنا العربى لدينا نموذجان مهمان للسيرة الذاتية هما سيرة ابن خلدون التى سجلها في كتابه "التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً"، وهى أشبه بتقرير عن حياته وتفسير - وفي أحيان تبرير - لتحولاته، ويعيها أن ملكة الوصف عنده خافية وأحاسيسه فاترة، كما إنه مولع بالاستطرادات التى تعتور السياق، وكان أجل به أن يختصر فيها، بخلاف ما كانت عليه الحال في السيرة الأخرى، سيرة الشاعر والفارس العربى أسامة بن منقذ في كتابه "الاعتبار" فهى أشبه برواية متعددة الأحداث والأجواء والمناظر، صاغها بأسلوب بسيط يقترب في أحيان من اللغة المحكية، ويبعد في أحيان أخرى عن الزخارف اللفظية.

إذا نحن انتقلنا إلى عصرنا هذا الحديث، نجد أن فن السيرة الذاتية قد تَخَلَّف في نشأته عن قرينه في الغرب، فهذا الأخير سبقنا إلى نهضة، جعلت كتاب هذه السيرة من الأفراد المتميزين، بعد أن كانوا من الحكام والمتنفذين.

تعود الإرهاصات الأولى للسيرة الذاتية في شرقنا العربي إلى أحمد فارس الشدياق في كتابه "الساق على الساق"، لكن البداية الحقيقية لها كانت مع طه حسين في "الأيام"، وبعده تتابعت السير الذاتية عند أحمد أمين في "حياتي" وتوفيق الحكيم في "زهرة العمر" و"سجن العمر" وزكي نجيب محمود في "قصة نفس" و"قصة عقل"، ثم تبلغ السيرة الذاتية قمةً عاليةً عند لويس عوض في "أوراق العمر"، فكان أكثر صدقيةً وأوفر صراحةً، تطرق إلى ما كان مسكوتاً عنه؛ مثل علاقاته الجنسية وعلاقاته بأسرته وأشقائه.

قبل أشهر صدر كتاب في السيرة الذاتية لكاتب متميز ومؤرخ مرموق هو رءوف عباس حامد؛ عنوانه: "مسيناها خطي"، وقد أثار هذا الكتاب لدى صدورهِ ضجةً داخل وطنه وخارج وطنه، ونفدت أبعاده فأعيد طبعه غير مرة.

إذا نحن طالعنا "مسيناها خطي" نجد الكاتب قد التزم فيه بالشرط الأول للسيرة الذاتية، فقد كتبها بعد أن بدأ مرحلة الشيخوخة (65 عامًا)، صحيح أن نيشه كتب سيرته في مرحلة عمرية مبكرة نسبيًا، وعلى نهجه سار طه حسين في "الأيام" إلا أن الدارج في هذا الفن أن يكتب المرء عن نفسه، وقد بلغت تجربته الحياتية مرحلة نضجها، عركته وعركها، وشرع في تأمل مجرياتها بنظرة فاحصة إليها، كابد فيها ما كابد، وعاند فيها ما عاند.

من هذه الشرائط أن يكون الكاتب ذا تميز في منحنى من المناحي، أضاف إليه وترك بصمة واضحة عليه.. وهو ما يتحقق في شخص رءوف عباس، وقد كتبت عنه ذات يوم أصفه بأنه "بقية باقية من جيل البنايين العظام الذين تمتاز بهم جامعاتهم اعتزازهم بهذه الجامعات. فقد خلف في علم التاريخ مدرسةً ترددت أصداؤها في وطنه، وجاوزته إلى وطنه العربي الكبير. واجتمع فيه إلى كونه عالمًا كونه إنسانًا مضى به قطار العمر شائعًا مترفعًا عن الدنيا، لم تعرف عنه زلة في صبوته، ولا هفوة في سنوات كهولته، وهو في تعامله مع عالما هذا الردي، كان العهد به وما يزال شجاعًا، يقول قولة حق ومقالة صدق، لا يقيم وزنًا لمال ولا جاه، ومناط المرء عنده عطاؤه.. عطاؤه فحسب".

حدد الكاتب الهدف من كتابه في إهدائه "إلى الشباب.. عساهم يجدون فيه ما يفيد.. وإلى الذين يسمون أمامهم الأبار.. لعلهم يتعظون"، كما حدد منهجه في أنه "إذ يروى حكايته، لا يتقيد إلا بآراءه وسمعه وعاشه، وكان شاهد عيان عليه، دون مبالغة في الوصف، أو تزيين أو تزيف، التزاماً منه بأمانة الكلمة، مهما كانت دلالتها، ومهما كان وقعها".

إذا نحن تعمقنا الكاتب نجده قد التزم على مدار كتابه بهذه القاعدة الذهبية، فهو لا يخجل من الحديث عن فقره الذي كان رفيقه الأثير، منذ مولده في العام 1939، ابناً أكبر لعامل بسيط فقير، بعث به إلى القاهرة - وهو بعد طفل صغير - ليعيش مع جدته الفقيرة بدورها، في عزبة هرميس، وهي عزبة لا تصلها الكهرباء ولا الماء، قد حذف من قاموسه مصطلح العشاء، وأضاف إليه في مرحلة تالية مصطلح الإفطار، ويعترف بأن جدته حرمته من تذوق طعم اللحم، فقد احتكرته لنفسها، وحين اختلس ذات يوم قطعةً منه، لعنته وأمه لأنه "مفجوع" مثلها.

لا يقف الفقر عند هذا الحد، بل إنه أوعز لأبيه، بأن يلحقه بالكتاب، علّه يصبح عالماً أزهرياً، إذ ليس في إمكانه أن يتنقذ عليه في مدرسة. وشاء القدر أن يتدخل في هيئة شخص كريم حل هذه المشكلة، وصار "صاحبنا" تلميذاً في مدرسة "حنيفة السلحدار"، لكنها عاودته مرة ثانية، حين فكر في الالتحاق بالجامعة، لولا شخص آخر كريم، أقرضه قرضاً حسناً، وسيدة كريمة أعطته مبلغاً كانت قد ادخرته، ليعينها على تصارييف الزمن.. وفي المقابل كان على "صاحبنا" أن يسير إلى كليته في كل يوم خمسة كيلو مترات في الذهاب ومثلها في الإياب.

وإذا كان المرمي الأول للسيرة الذاتية هو أن يجدد لنا الكاتب ملامح شخصيته، نجده إنساناً بسيطاً يجلس وهو "الأفندي" خريج الجامعة مع العمال في مطعمهم، وليس مع الموظفين، يشاركهم همومهم، ويدافع عن حقوقهم، غير مكترث بعسف يناله من الإدارة، وفياً لأساتذته يعترف بفضلهم، حتى من أساء منهم الظن به "وسيطل هذا موقفه إلى أن يلقاهم جميعاً في رحاب الله، عندما تفرغ كأس الأجل" معتداً بنفسه بتفرقه الصميدى، عند أول إساءة، وكذا كانت حاله مع عميله، حين إهارته للخارج، فيلوح له باستقالته، عقلياً منذ نعمة أظافره، يمزق حجاباً، وضعمه له بعد حادثة أفضت إلى عاهة مستديمة، سوف تصحبه إلى قبره، يصر على أن يفهم القرآن الكريم لا أن يستظهره فحسب، معطاء لا ينتظر ثواباً لعطائه، قيادر إبان مقامه في اليابان، ودون تكليف من أحد إلى المساهمة في تأسيس قسم للغة اليابانية بجامعة، ويمهد السبيل لابتعاث زملاء له إلى هناك، ولدى عودته إلى وطنه يعيد بناء قسم التاريخ، وقد صار قاعاً

صفتها، ليعين فيه معيدون ومدرسون (كاتب هذه السطور أحدهم)، شجاعاً يعرض عن كتابة بحث لابنة الرئيس الراحل، وأوراقه لدى لجنة الترقيات، دون أن يتعظ بما جرى لزميله حسن حنفي، مغامراً لكنها المغامرة المحسوبة، فيضحي من أجل استكمال دراسته بوظيفة مستقرة، مقابل منحة مؤقتة، عتيداً يصبر على التعيين في جامعة غير جامعته، مادام هذا حقّه، متساعاً مع إخوانه الأقباط، باعتبارهم جزءاً من نسيج هذا الوطن شأنهم شأن المسلمين، متصدّياً للدفاع عن حقوقهم، غير أبه بما قد يترتب على ذلك من تبعات، وطنياً يشارك قبل أن يبتعد عذاره في مظاهرات الأربعينيات ومطالع الخمسينيات، رغباً عن تأنيب جدته لانصياعه إلى "العيال البطالين" ويتطوع مرتين (1956 و 1967) للذود عن الوطن ضد أعداء الوطن.

ومع انحياز الكاتب إلى "نظام يوليو" لانحيازه إلى الفقراء، وما طرحه من مشروع نهضوي، كانت له إنجازاته التي لا ينكرها غير جاحد، فإنه لم يكن من دراويشه، يتوجه إليه بسهام النقد، ولكن من داخله، فيعيب عليه افتقاره إلى الديمقراطية، وحكمه بأساليب أمنية، عانى هو نفسه منها، وعليه فلم ينضم إلى أي من تنظيماته السياسية التي غلب عليها النفاق والانتهازية، وأثر أن يكون من الأغلبية الصامتة.

لكن الكاتب لا ينظر إلى نفسه - بعد هذا العمر - على أنه مبرأ مما يصيب البشر من أوجه القصور فيقول: "ولا معنى ذلك أن صاحبنا كان دائماً حكيماً خالياً من العيوب والأخطاء، فلا يوجد قديسون بين البشر، فجميعهم خطاءون، وكثيراً ما يتأمل صاحبنا هذه المواقف التي مرت به ويعيد تقييمها، فيأخذ على نفسه أنه بالغ في سوء الظن بمواقف أطراف بعينها، ولكن ليس كل الظن إثماً على أي حال، حسبه أنه لم يتخذ موقفاً - يوماً ما - بدافع شخصي محض، وكثيراً ما يكتشف أنه وضع ثقته في غير أهلها، وظن أن كل ما يلزم ذهب".

كاتب السيرة لا يقف عند وصف صورته، إنها يصف أيضاً صور من عاصروه، لأنه في علاقاته بهؤلاء يتكشف الصراع الذي يعطي السيرة الذاتية حيويتها، فهو ضرورة لها، مثلما هو ضرورة للرواية، فهناك أخيار وأشرار ودرجات بين هذا وذاك وبكل ألوان الطيف، وإذا نحن تعمقنا الكاتب في سيرته نجده مولعاً برسم صور للشخصيات التي صادفها عبر رحلة حياته، خصوصاً من شغل منها مواقع في هيئة التدريس بالجامعتين، اللتين درس في إحداها ومارس عمله في الأخرى.

بين هذه الشخصيات ذلك الموظف بدرجة أستاذ الذي صعد في مناصب جامعته ليصل إلى أعلاها، ليس بما توافر لديه من علم، فلم يكن لديه سوى اليسير، وإنما بما توافر لديه من صفات

ذمية ودس ونيمية، وشبكة علاقات مع هم على شاكلته، تجمعهم المصلحة ولا يجمعهم الواجب. فكان يقف ضد تعيين المعيدين في قسمه، والمرة الوحيدة التي وقف فيها مع تعيين أحدهم كانت دون وجه حق ولمصلحة ارتأها، وحين كانت تتاح له فرصة الإشراف على طلاب في مرحلة الدراسات العليا، كان يتلذذ بإذلالهم ويتعمد تأخيرهم في الحصول على درجاتهم، بخلاف ما كانت عليه حاله مع طلاب عرب وغير عرب، وهو يقف حجر عثرة ضد تطوير الدراسة في قسمه، حتى يضمن توزيع كتيبه ومذكراته، وعهد عنه تعصبه ضد الأقباط، ووقوفه دائماً في معسكر الفساد، واستغلاله منصبه في لجنة الترقيات، دون صعود عناصر جادة وشريفة (وكتب هذا المقال أحدهم أو بالأحرى أحد ضحاياها).

لم يستخدم الكاتب الأسلوب التقريرى المباشر في تصويره هذه الشخصيات، إنما هو يحكى قصصاً له شهود عليها بأسلوب فيه من المتعة قدر ما فيه من المرارة؛ بحيث يستطيع أن يوصل فكره إلى قارئة على نحو سلس وشائق، وقد يلجأ أحياناً إلى التصوير الكاريكاتيرى، فعندما توجه في زيارة إلى جدته، بعد أن تركها ليعيش مع أبويه؛ ولأحظت عليه ما أصابه من زيادة في وزنه قالت إن هذا سوف يؤدي إلى "نخن غمه وخيبته في الدراسة بإذن واحد أحد"، وعندما يصف أحد زملائه من الذين طالتهم تهمة الفساد بقول إنه "برئ من شبهة القدوة"، ويستعيد ذكرياته عندما كان صبياً فيحكى عن "عربجى" الخطور الذى يشرب من "قرعة" البيوظة ويسقى حصانه معه، ويجيد في وصف شخصية أستاذه إبراهيم نصحى "بك" وهو التركى الذى يترفع على أبناء الفلاحين، وينظر إليهم بازدراء، ويعنى على الجامعة أنها "برطشت".

على أن الكاتب في عرضه تلك الصور يستدرك فيقول إنه "في تقديمه لما مر به من تجارب، يحرص على تلك التى يقوم عليها شهود معاصرون (أمد الله في أعمارهم)، حتى لا يظن أحد أن بعضها أملتة الأوهام وأحلام اليقظة وتصفية الحسابات، فكلها وقائع ثابتة، اكتفى بالإشارة إلى مناصب أصحابها أحياناً، وذكر بعضهم بالاسم أحياناً أخرى، لا يقصد التشهير بهذا أو ذاك، ولكن بفرض دق ناقوس الخطر لمن خدعتهم المظاهر، فأخفت عنهم الجوهر".

ولأن سيرة الكاتب لا تنفصل عن سيرة عصره، فإن من واجبه أن يكون شاهد عيان على هذا العصر، وهو ما التزم به في هذا الكتاب بحيث إننا نستمد منه بعضاً مما كانت عليه صورة مصر خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين. وقد كان في هذه الشهادة منفعلاً بمشاكل وطنه وهموم وطنه، كما كان طرفاً في بعض من هذه المشاكل والمهموم، مشاركاً فيها أو منفعلاً بها أو مراقباً جيداً لها.

أنظر إليه وهو يرسم صورة لعزبة هرميس التى عاش فيها صبيًا خلال الأربعينيات ومطالع الخمسينيات، وسكانها وكيف كانوا يعيشون حياتهم مسلمين ومسيحيين، لا يشعرون بأنهم مسلمون ومسيحيون قدر ما يشعرون بأنهم فقراء ومصريون.

يقول: "وكان سكان العزبة موزعين توزيعًا متساويًا بين الإسلام والمسيحية في بعض البيوت، بينما كان المسلمون أقلية في البعض الآخر من تلك البيوت، ولعل تجمع الأقباط النياويين الفقراء في هذا المكان يعود إلى قربه من كنيسة مارى جرجس التى تقع في نهاية شارع الجيوشى. وكان فناء الكنيسة مرتعًا لأطفال العزبة من المسلمين والأقباط، فيذكر صاحبنا تلك الأيام التى شارك فيها أترابه اللعب في فناء الكنيسة، وتناول معهم لقمة القربان من يد "أبونا" القمص، ويذكر "عمته" أم جرجس، جارة جدته التى كانت تناديا "يا أمى"، وكانت تخاطب والد صاحبنا عند زيارته لأمه "يا خويا"، وظل صاحبنا حتى بلغ الثامنة من عمره، يعتقد أن "عمته" أم جرجس شقيقة لوالده وابنة لجدته، وخاصة أن أبأ جرجس كان ينادى الجدة "ياحماتى"، وعندما كان يحدث سوء تفاهم بين أبوى جرجس، كانت الجدة تعنف الزوج، فيسترضيها ويقبل رأسها.

"لذلك كانت عزبة هرميس "مصر الصغرى" عاش سكانها معًا وكأنهم أسرة واحدة، يأكلون معًا من طبق واحد، فرغم فقرهم الشديد، كانوا يتبادلون أطباق الطعام والحلوى، ولم تكن أيام صيام الأقباط العديدة عائقًا أمام استمرار هذه العادة، بل كان الجميع مسلمين وأقباطًا صائمين معظم العام بالمفهوم القبطى للصيام، لا تعرف "طبايهم" اللحوم إلا في المواسم والأعياد. وكانت النسوة المسلمات والقبليات يتبادلن إرضاع أطفال بعضهن البعض، إذا اضطرت إحدى الأمهات إلى السفر إلى قريتها فجأة لأمر طارئ، والجميع لا يفوته واجب عيادة المرضى، وتقديم التحية في الأفراح، والتعازى في الأتراح".

الأهم من ذلك كله تطرق صاحبنا إلى المسكوت عنه.. بصريح العبارة السلطة، حتى في عهدھا الناصرى الذى يتحمس له، ويعتبر نفسه واحدًا من المستفيدين منه، فيتحدث عن المباحث التى طاردها في الشركة التى عمل بها عقب تخرجه من الجامعة، وطارده وهو معيد جعل أطروحته لدرجة الماجستير عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية، وكاد يكون واحدًا من ضحاياها لولا أستاذه أحمد عزت عبد الكريم.

يصل الكاتب بنا إلى ذروة التوتر الدرامي، إذا شئنا أن نستعير شيئاً من مصطلحات الأدب في الفصل الذى عقده عن الجامعة بعنوان " تحت القبة وهم " وإن كان قد تناولها على نحو أو آخر في فصول سابقة، ويتضح لنا أن الجامعة كانت بالنسبة له حلماً وردئياً، عندما كان طالباً في جامعة عين شمس، فكان فيها أساتذة يتعاملون مع طلابهم على أنهم أبناءهم، يعلمونهم ثم هم يعلمونهم كيف يتعلمون.. لكن هذا الحلم تبدد لدى التحاقه بجامعة القاهرة معيداً، ثم عضواً بهيئة التدريس، فالأساتذة غير الأساتذة، ولم يكن العلم في جملة أولوياتهم، وكانوا في جلساتهم الخاصة لا حديث لهم إلا في النسيمة.

ومادام لكل شيء سبب، فالسبب يكمن - أولاً وقبل كل شيء - في تدخل السلطة في شئون الجامعة، وجامعة القاهرة على نحو خاص باعتبارها الجامعة الأم، خصوصاً أنها لوحت لأساتذتها بمناصب الوزارة، فهرع الكثيرون منهم إليها وجعلوا أنفسهم في خدمتها وخدمة أمنها، الذى صار مديره في الجامعة يفوق في سلطاته سلطات رئيس الجامعة، ويأتى لنا بمهازل عن انتخابات الاتحادات الطلابية، ومهازل أخرى عن انتخابات الاتحاد الاشتراكي في كليته، وكيف تحول بعض من كبار الأساتذة إلى عملاء للمباحث وكتبه تقارير. ثم هو يأتى بصور عما أفرزه هذا المناخ الفاسد، منها أنه أتاح الفرصة لزواج الرئيس السابق وبناتها لأن يلتحقن بالجامعة دون وجه حق، فتحصل هذه الزوج على أعلى الدرجات وتعين معيدة، بل تحصل على درجة الماجستير (وبعدها الدكتوراه) في وقت قياسي، وقد أحاطت بها جوقة من الأساتذة المنافقين الذين كوفئوا على " خدماتهم الوطنية " بأعلى المناصب، كما يأتى بصور أخرى عن جهلاء وفاسدين وصلوا إلى مناصب الجامعة العليا، لدرجة أن أحدهم كان يجهل من هو أحمد لطفي السيد أول رئيس مصري لجامعته وأستاذ لأجيال متعاقبة من المصريين، وأخيراً وليس آخراً تعديل شروط الإعارة، لخدمة أغراض شخصية لا علاقة لها بالعلم.

يتحدث الكاتب بعد ذلك عن أليات الفساد التي تتمثل في دعم الكتاب الجامعي، والصناديق الخاصة، ولجان המתحني، ولجان الترقى التي حرمت الجامعة من أستاذ جليل ذى سمعة عالمية، هو أيمن فؤاد سيد، بعد أن تحكم في مصيره من لا يصلحون لأن يتعلموا على يديه.

لكن الكاتب مع حزنه الشديد على ما آلت إليه حال الجامعة. إلا أنه وهو العالم الذى يؤرخ لأزمة سابقة على زمانه بمنهج علمي صارم ورؤية نقدية موثقة، يعلم جيداً أن الجامعة مؤسسة لا تفصل عن المجتمع الذى تنتمى إليه، وهو مجتمع يمر بخلل بنوى خطير، فيقول وهو محمور:

" هذا غيظ من فيض، عايشه صاحبنا تحت قبة الجامعة التي ظنّها يوماً مثلاً للنزاهة والنقاء خلت من الآفات التي يعانىها المجتمع. كان يظن أن الجامعة " بيت الحكمة "، العقل المفكر الذي يرسم للأمة خطاها، فكتشف أنه كان واهماً، وتبين له أن الجامعة خلية من خلايا المجتمع، تأثر بها يصيب بقية الخلايا من عطب ومن أمراض، وأدرك أن الجامعة مرآة تنعكس على صفحتها صورة المجتمع بما فيه من تناقضات، وما يعاينه من علل وأوجاع ".

يبقى بعد ذلك أن نسأل.. لماذا كانت الصور التي تتابع عبر صفحات الكتاب في معظمها صوراً قاتمة كابية وحزينة، مع أن الواقع لا يخلو من صور أخرى وضيئة؟.. لا نجد لذلك من تعليل إلا أن الكاتب تملكته - كما قال شللى - " شهوة إصلاح العالم " .. هذه الشهوة التي جعلته يلتفت إلى هذه الصور الحزينة ويعرض عما سواها، ويحضرنا في هذا الشأن تلك السطور من " حياتي في الشعر " حين يقول صلاح عبد الصبور: " يصفني نقادى بأننى حزين، ويديني بعضهم بحزنى، طالباً إبعادى عن مدينة المستقبل السعيدة، بدعوى أننى أفسد أحلامها وأمانيتها، بما أبدوه من بذور الشك في قدرتها على تجاوز واقعها المزدهر (في رأيه) إلى مستقبل أزهر. وقد ينسب هذا الكاتب أن الفنانين والفقران هم أكثر الكائنات استعارة للخطر، ولكن الفقران حين تستشعر الخطر تمدو لتلقى بنفسها في البحر، هرباً من السفينة الفارقة. أما الفنانون فإنهم يظلون يقرعون الأجراس ويصرخون بملء الفم، حتى يتقدوا السفينة أو يفرقوا معها ".

لنا في النهاية عتاب على الكاتب ورجاء.. عتاب لأنه لا يسترسل كثيراً في ذكرياته عن حياته العائلية، ومنها حياته العاطفية، وربما اعتذر عن هذه بشغله وأسرته بطلب القوت، ثم شغله هو بطلب العلم، وربما كان السبب زواجه في سن مبكرة من زميلة له، اطمأن إليها، وكانت عند حسن ظنه في الحال والاستقبال، وخير معين في رحلة الحياة، لكننا نحسب أن ليس له عذر حين لا يتحدث باستفاضة عن علاقاته بأبيه وأمه وأشقائه وأصدقائه ورفاق الصبا، لأن هذه العلاقات وما يترتب عليها، تشكل عنصراً أساسياً في بناء شخصيته، وفي تفسير مواقف عديدة وحادثات عرضت له.

كذلك فمن اللازم لمؤرخ مرموق ترك بصماته واضحة على علم التاريخ، وهى بصمات غير منكورة، أن يسهب في الحديث عن موارد ثقافته، فمعروف عن رءوف عباس ثقافة موسوعية، أعانت في فهمه للتاريخ وإحاطته بتفصيلاته وبواعثها.. هذه الثقافة لا تنأى إلا بمطالعات في مجالات شتى؛ لكنه يكتفى بذكر ولعه بمشاهدة الأفلام السينمائية في صباه ومطالعة " البعوضة "

و"سندباد" ثم قراءة بعض الكتب للرافعى (المؤرخ) وبعض الكتب لطفه حسين وسلامة موسى وجرجى زيدان (لا حديث عن العقاد) ولا يذكر لنا ماعدا ذلك وأظنه كثيرًا.

أما عن الرجاء فهو أن يتحفنا الكاتب بكتاب آخر عن الشخصيات التى عرفها، وعرض للمحات من حياتها.. وهكذا فعل غيره من سابقه، وبينهم العقاد وطه حسين وهىكل والبشرى وفتحى رضوان وغيرهم، فيصير شاهدًا على رجال عصره، مثلما كان شاهدًا على عصره.

ضمير مؤرخ (*)

أبينة الفقاش

تحفل السيرة الذاتية للمؤرخ الدكتور رءوف عباس "مشيناها خطى" بقيم عليا كادت تندثر من حياتنا في العقود الأخيرة، وتبدو كأنها تنتمي لعالم لم تعد ركانزه موجودة الآن.

عاش رءوف عباس في ظل أسرة من الأسر المصرية المحدودة الموارد، فاستطاع بصبره الذى لا ينفد وتساعده الأصيل أن يتغلب على انطوائه على نفسه وخجله من ناحية، واستطاع بإرادته الحديدية، أن يتغلب على ظروف الفقر والشقاء وقلة الإمكانيات والموارد من ناحية ثانية، فتنتقل في مراحل دراسته المختلفة في الوظائف الإدارية في الحكومة ليدخر المال لينفق على تعليمه ويمد يد المساعدة لأسرته. وفي ظل ظروف صعبة كتلك التى عاشها، يمكن للإنسان أن يصبح مجرماً، أو يكون رءوف عباس العالم والمؤرخ والأستاذ، الذى نجح بالدأب والإصرار وقوة الإرادة أن يعلم نفسه، وساعده مجتمع ثورة يوليو التى انتمت لعالم الفقراء، على أن يصعد مهتياً ومكانياً بكفاءته وحدها، دون سواها.

وخلال رحلته الشاقة، يكشف رءوف عباس بضميره الحى، ونزوعه الدائم إلى العدل واستقامته ونزاهته آفات الواقع الاجتماعى في الحقل الأكاديمى وفي خارجه، ويضع يده على التناقض بين الأقوال والأفعال، وبين الشعارات المرفوعة والواقع المؤلم خلال المهود الجمهورية الثلاثة.

وتفضح السيرة الفساد الأكاديمى والعلمى الذى تغفل في الحياة الجامعية والذى خاض المؤرخ معارك باسلة لمكافحته والتصدى له، فرفض أن يتربح أو يصمت على مرتكبيه، وتكشف كيف أسهم هذا الفساد في تبديد أموال المنح التى تمنح للجامعات وأموال الصناديق الخاصة التى أنشئت ولا تخضع لأى مساءلة أو مراقبة، والدور الذى لعبته المتاجرة بالمحاضرات وملخصاتها، في تخريب الروح الأكاديمية وإضعافها، وإرهاق الطلاب، والفقراء منهم على وجه

الخصوص. كما تبرز السيرة الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في ترقية الأساتذة واختيار المعيدين وتعيين العمداء ورؤساء الأقسام؛ لتتحول الجامعات بعد ذلك من معقل لحرية العلم والفكر والبحث الأكاديمي إلى مواطن للفساد تسيره المصالح والعلاقات العامة.

ولعل معركة رءوف عباس في التصدي للمتعبب الديني المؤسسي داخل الجامعات المصرية تعد واحدة من أنبل معاركه، حيث فضح المؤرخ هذا التحالف غير المقدس بين أجهزة الأمن وبعض رؤساء الجامعات، لاضطهاد الأقباط وحرمانهم من فرص يستحقونها في الترقى العلمي والمهني في السلك الأكاديمي والجامعي، والذي يزرع في الصروح العلمية بذور الفتن والفرقة بين أبناء الوطن الواحد ويعرض الوحدة الوطنية للخطر.

هذا التكوين الوجداني الوطني المتسامح، لم يكن ليأتى من فراغ. فقد أمضى رءوف عباس طفولته وصباه في عزبة هرميس بحى شبرا، ذى الأغلبية المسيحية في زمن جميل وئى، حيث كان السكان المسلمون والأقباط يعيشون معاً كأسرة واحدة، يتبادلون برغم فقرهم أطباق الطعام، وكانت النسوة المسلمات والقبطيات يتبادلن إرضاع ورعاية أطفال بعضهن البعض.

هذه سيرة ذاتية تزخر بتجارب إنسانية وعلمية صالحة للقراءة في كل زمان ومكان، كما أنها تقدم للجيل الجديد نموذجاً للإرادة الصلبة التى تصعد بصاحبها مهتياً وعلمياً حين يأخذ حياته مأخذ الجد، لكن الأهم أنها صرخة في وجه أمراض الفساد العلمى والأكاديمي الذى يستشري في جامعاتنا، التى كادت تستعصى على العلاج، لعلها تجد ممن يعينهم مستقبل هذا الوطن أذاناً صاغية.

رمضان.. وعباس.. والرئيس (*)

محمد الفيطي

تابعت، وكلى أسى وأسف، المعركة الدائرة على صفحات الكتب والصحف، بين المؤرخين الكبارين: الدكتور عبد العظيم رمضان، والدكتور رءوف عباس، والأسى والأسف نابعان عندي من فروق التوقيت والمناخ العام بين المعارك الفكرية والسياسية "زمان والآن"، والتي لا بد أن تجعلك "قلقان" على مستقبل هذا البلد وشبابه، ويقتنى أن الدكتور رمضان انحرف بالسجل إلى مستوى لا يليق بمكانته واسمه، وجعله أشبه بـ "الرّذح" في حارة شق الثّعبان، أو موقف أحمد حلمي.

وأنا مندهش من قدرة رمضان على التنكر لطبقته الاجتماعية، و"معايرة" عباس بالبيئة التي نشأ فيها، والتي ذكرها في "مذكراته الصادقة، التي أعتبرها شهادة موثقة على قدرة الطبقة المتوسطة" التي كانت "باعتبارها قاطرة التقدم لأى مجتمع"، وهى مذكرات ثرية، وتعمى كثيراً من الظواهر السياسية الفاسدة في الحكم والنظام، منذ الملكية وحتى الجمهوريات الثلاث، فى عهود: ناصر، والسادات، ومبارك، وهى فى كشفها وتعريه صاحبنا نفسه بنفسه، إنما تقدم لنا نموذجاً لما يجب أن تكون عليه السيرة الذاتية، ليس للمشاهير فقط، لكن لأحاديث الناس أيضاً، الذين يملكون تجارب وخبرات نحتاج إلى معرفتها بكل الصدق، وعدم الكذب أو التجمل، كما يفعل الحكام والساسة، عندما يكتبون مذكراتهم، وهم فى سدة السلطة.

لقد ذكرت سيرة رءوف عباس "مسيناها خطى"، بـ "أوراق العمر" للدكتور لويس عوض، وقبلها "أيام" طه حسين، بل إن مذكرات فنانة عالمية مثل "جين فوندا" يمتزج فيها العام بالخاص، تكشف من كواليس التاريخ ما لا يستطيع المثور عليه أعظم المؤرخين.. لذلك فإننى أعتبر كتاب رءوف عباس من أهم وأخطر المذكرات، التى تكشف علاقة أنظمة الحكم بالجامعة وأساتذتها، وتؤكد ما نقوله حركة 9 مارس، من أن الجامعة يحكمها الأمن والعسكر منذ القدم، وهو ما ستطرق له لاحقاً.

لكننى أعود للدهشتى من الدكتور رمضان، الذى " يُعبر " عباس بيئته، ورمضان " طلع من البيئة نفسها، وربما أدنى منها، فوالده كان مثل والد عباس عاملاً بالسكة الحديد، ورمضان نفسه عمل كمساريًا، ليتفق على نفسه، وهو ليس عيباً أبداً.. إنه يذكرنى بقول الشاعر عن التى عبرته بالمشيب، عندما قال:

عبرتنى بالمشيب وهو وقار ليتها عبرتنى بما هو عار

أما أساس الخلاف بين المؤرخين، فيورده عباس فى مذكراته المنشورة بدار الهلال قائلاً: عندما توليت الإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر كان المركز تحت إشراف عبد العظيم رمضان لعدة سنوات، لم ينتج فيها شيئاً سوى ما كان ينشره من مذكرات سعد زغلول، التى كان يتولى أحد موظفى المركز كتابتها على الآلة الكاتبة، نقلاً عن الأصل الذى كتبه سعد زغلول بخطه، ويتولى رمضان كتابة مقدمة لكل جزء، بعدما أعاد ترتيب المادة بصورة تختلف عن الأصل، وتخل بقواعد التحقيق والنشر، وكانت علاقة عبد العظيم رمضان بالباحثين على درجة عالية من السوء، بسبب ترك معظمهم بلا عمل، وحرمانهم من المزايا المادية، لمجرد معارضتهم له فى رأى.

" ثم يستكمل ": أما عن المجلس الأعلى للثقافة، فقد استقال الدكتور عباس من لجنة التاريخ بالمجلس، التى يرأسها رمضان، لأنها تحولت إلى " مكلمة " على يد رمضان، حيث يعضى الأعضاء فيها الوقت، ليستمعوا إلى أمجاده، حيث يحشر فى كل مناسبة حديثاً مزعوماً دار بينه وبين الرئيس مبارك و الذى يستمد منه الحكمة دائماً - حسب قوله.

والمذكرات مليئة بالمواقف التى تعرى موقف المفكرين والأساتذة من السلطة والرئيس، أما مايتعلق برمضان، فأنا أشهد من خلال لقاء مبارك بالمتقنين والكتاب، فى " مولد الكتاب السنوى "، أن رمضان لم يكن " يفوت ولا لقاء " إلا ويكيل فيه المديح للرئيس مبارك.

وإذا كان هذا حال رمضان مع الرئيس ؛ بينما كان عباس يهرب من أى عرض رئاسى، أو إغراء حكومى، فإننى لا بد أن أرفع له القبة، وأصفق لكل من يتبنى لحزب عباس، وهو يورد موقفاً فى مذكراته من السادات، عندما " شتم " الصحفيين ونعتهم بـ " الأوساخ " فى لقاء غير مذاع عام 1978، مما يعنى أن تيار السادات ورمضان تجاه كل من يختلف مع النظام، تيار أصيل فى البنية التحتية للمتقنين.

واللهم اكفنا شر حزب رمضان، وانصر حزب عباس من غير مشعل المباخر، والمهاجرين،
الذين نجدهم كـ"الهاموش" هذه الأيام، في "زفة" المبايعات "المطرخة" والميمونة.. آمين..
وصح النوم.

رءوف عباس .. سيرة عظيمة لأستاذ جليل (*)

حمدى بطران

قليلون أولئك الذين كتبوا سيرتهم الذاتية، ومن بين القليلين من كتب سيرته متوخياً الحقيقة. أما أقلية الأقلية فهم الذين يتوخون الصراحة المطلقة، ومن أقلية الأقلية تلك خرج الدكتور رءوف عباس أستاذ التاريخ الحديث بسيرته الذاتية التى صدرت عن دار الهلال فى سلسلتها المتميزة كتاب الهلال، ولم يكن غريباً على رئيس تحرير السلسلة مصطفى نبيل أن يلتقط الكتابات المتميزة؛ لينشر لها فى السلسلتين اللتين يرأس تحريرهما، سلسلتا كتاب الهلال وروايات الهلال.

فى القراءة الأولى لسيرة رءوف عباس تجد نفسك تسير مع الرجل على أشواق الحياة القاسية، ونعاني معه من مشاكلها، مشكلاته الشخصية البدنية، وتربيته مع جدته، ومشكلاته العامة مع وطنه وبلده. وخلال كل مرحلة من مراحل حياته لا يخجل الرجل من شيء، ولم ينكر كالكثيرين معاناته فى التعليم، وسيره على الأقدام خمسة كيلومترات من محطة الحامول إلى منوف، دون أن يضيق بوضعه البائس أو يجعل أحداً من زملائه يعرف عنه شيئاً، بل كان حريصاً على أن لا يبدو مظهره مختلفاً عن زملائه، وجاءت ملاعجه الصارمة وجديته فى الدراسة لتجمل زملاءه الذين يقتربون منه يعاملونه بقدر من الاحترام.

وجاءت السيرة فعلاً لتجعلنا نخرج منها وقد عاملناه باحترام، دون أن نقرب منه شخصياً أو نتعرف عليه.

الأخطر فى مذكراته هو تمرده على قسم التاريخ بسبب يعتبره البعض تافهاً، ولكنه اعتبره - ونحن معه - سبباً بالغ الخطورة. وما زاد فى خطورته أن السبب يدخل فى إطار المحرمات أو المسكوت عنه، وهى الأشياء التى نتعامل معها فعلاً فى حياتنا اليومية ولكننا نخجل من كتاباتها أو التصريح بها أو حتى مجرد مناقشتها، وهو العلاقة مع الأقباط.

كانت أولى المشاكل التي واجهت الدكتور رءوف عباس، عندما عين رئيساً لقسم التاريخ بآداب القاهرة، هي المعارضة المستميتة من بعض عناصر الحرس القديم لانتداب أستاذ مرموق في تخصصه هو الدكتور يونان لبيب رزق لكونه قبطياً، وبلغ الاعتراض حد التصادم، وصاح أحدهم به إن الله لن يغفر له هذا الجرم، وقال أشد الناس معارضةً للرجل أنه سيفير في الدرجات للمسيحيين على حساب المسلمين. ولكن رءوف عباس كان في منتهى الصرامة في مواجهة عنصرية المعارضين. وجاء من يهمس في أذنه "وماله.. مفيش داعي نعكر جو القسم. في غيره كثير". وأعلن رءوف أنه لا يقبل التمييز بين المصريين، وأنه مستعد أن يخسر القسم كله، ولا يضحى بمبادئه التي تربي عليها. وقد حرص أحد أولئك المعارضين على أن تسند إليه لجنة رصد درجات الامتحان للفرقة التي قام الدكتور يونان بالتدريس لها. وعندما أنهت لجنة الرصد أعمالها جاء المعارض وأبدى اعتذاره على ما بدر منه في حق الدكتور يونان، ولم يقبل الدكتور رءوف منه الاعتذار إلا بعد أن لقنه درساً في الأخلاق.

الغريب أن تكون تلك هي الروح التي تحكم أقدم صرح تعليمي (علماني) في مصر، وربما كانت تلك هي الروح التي تسببت في تأخرنا العلمي وخسارة جامعاتنا لعدد كبير من الكفاءات التي طاردها لعنة التعصب. سواء كان هذا التعصب هو التعصب الديني كما في حالة الدكتور يونان مع قسم التاريخ، أو التعصب العلمي كما حالة الدكتور مجدى يعقوب وفاروق الباز وأحمد زويل وغيرهم من العلماء الذين تركوا الجامعة إلى الخارج، حيث برعوا بعميداً عن تلك العقلية المدمرة.

وتكررت المشكلة نفسها بصورة أخرى عندما كان من بين أوائل الخريجين بإحدى دفع التخرج طالبة قبطية تربيها الثاني بين ثلاثة خريجين حصلوا على تقدير جيد جداً. وكان الدكتور رءوف يتولى التدريس لتلك الدفعة ويعرف الخريجين معرفة جيدة من خلال مستواهم العلمي. فتقدم إلى عميد الكلية باقتراح تكليف الثلاثة الأوائل معيدين بالقسم، الأمر الذي لاقى اعتراض وكيل الكلية وكان أستاذاً في القسم نفسه، وطلب الاكتفاء بواحدة فقط، وعندما نبه صاحبنا أنه أستاذ التخصص وهو الأدرى بحاجة قسمه، انقلب الوكيل وقال: إن القسم تخلص من هؤلاء منذ ما يزيد على خمسين عاماً، وكان الوكيل يقصد التخلص من أحد الأساتذة الأقباط عام 1944 بنقله إلى آداب الإسكندرية، وعندما ضاقت به السبل هناك هاجر إلى أمريكا، وبعد هناك من أعظم علماء العالم وبعد برنارد لويس (أستاذ وكيل الكلية) نكرة مقارنة بهذا الأستاذ القبطي،

وأفهمه الدكتور عباس بالخسارة التى لحقت بالقسم وتدهور القسم نتيجة التخلص منه على أيدى من خلّفوه فيه. وقال عباس أنه لو وجد أستاذًا قبطيًا يرغب فى النقل إلى القسم فسوف يحارب من أجل ضمه للقسم، إذا كان على درجة كافية من الكفاءة.

المهم أن معركة تعيين المعيدين لم تنته عند حد موافقة القسم على تعيين معيدة قبطية، فقد تحفظ وكيل الكلية فلم يعترض أو يوافق.

ولاكتمال إجراءات التعيين ينبى أن تدرج موافقة القسم على جدول أعمال مجلس الكلية للموافقة، وعندما عرضت الأسماء الثلاثة على مجلس الكلية وجد صاحبنا أن المذكرة التى عرضت على مجلس القسم تضم اسمين فقط ليس من بينهما الطالبة القبطية، وأخبروه أن وكيل الكلية أرجأ ترشيحها لمزيد من الدراسة، واستجاب له عميد الكلية.

كان هذا التصرف من جانب العميد مخالفًا للقانون تمامًا، لأن قرار مجلس القسم يجب عرضه على مجلس الكلية دون تغيير أو تبديل، وللمجلس الكلية وحده الاعتراض مع بيان الأسباب، كما أن التقاليد الجامعية تقتضى أن يراجع العميد رئيس القسم، إذا شاء فى أى قرار يصله من القسم، وإذا تمسك رئيس القسم بقرار القسم وجب عرضه على مجلس الكلية كما هو.

لم يحتمل رءوف عباس هذا الوضع وقدم استقالته بسبب التمييز بين المصريين على أساس الدين واحتجاجًا على واقعة عدم تعيين المعيدة القبطية، وكان أن سلم الاستقالة على السركى لتطيرها "وكالة أنباء النسيمة". وبحكم القانون لا يمكن قبولها دون التحقيق فى الأسباب الواردة فيها، لم تمض نصف ساعة حتى وجد عميد الكلية يقف أمامه وفى يده الاستقالة، مزق العميد الاستقالة ووافق على تعيين المعيدة القبطية.

لم يكن موقف رءوف من مسألة الأقباط مسألة شخصية، ولكنها كانت موقفًا ضد الفساد بمجموعه. فهو يحدثننا عن موقفه من أبناء الأساتذة الذين تكال لهم الدرجات من أجل تعيينهم معيدين بالجامعة. وهذا الموقف اضطر عددًا من الأساتذة إلى اللجوء إلى القضاء.

أما عن موقفه من السلطة، فإنه يحكيه ببساطة متناهية، فهو قد تلقى مكالمة تليفونية بتكليفه لحضور اجتماع على مستوى عال له صفة السرية، وأن عليه أن يحضر ما يكفيه من ملابس لمدة يومين أو ثلاثة، لم تكن للدكتور رءوف أى صلة بأحد. كان الاجتماع فى معهد الدراسات الاشتراكية بمصر الجديدة وفيه حشد من أساتذة الجامعات فى تخصصات الاجتماع والعلوم

السياسية والاقتصاد والتاريخ. تم شحن الجميع في سيارات تابعة لإحدى شركات السياحة إلى الإسماعيلية، وهناك اجتمع بهم الرئيس السادات، وطلب منهم أن يعدوا برنامجاً تثقيفياً لتدريسه في معهد الدراسات الوطنية، الذى أنشئ بديلاً عن معهد الدراسات الاشتراكية في مصر الجديدة، وطلب منهم ترشيح عدد من الدارسين الأكفاء ليتولوا عملية إعداد الدارسين والتدريس لهم. رشح صاحبنا اثنين من الأقباط، وعندما عرض صاحبنا الأساء على المختص قاله " بلاش من دول، شوف حد تانى"، كان من الحاضرين مع صاحبنا الدكتور عبد الملك عوده والذى يبدو أنه رشح عددًا من الأقباط مثل صاحبنا. لأنه تضامن مع رءوف عباس في موقفه. وأسام إصرار الأستاذين رءوف وعبد الملك تأجل افتتاح المعهد المذكور ستة شهور دون أن يشاركا فيه.

مواقف كثيرة دافع فيها الدكتور رءوف عباس عن الأقباط؛ الأمر الذى ضيَّع عليه فرصة المشاركة السياسية بالقرب من الرئيس، منها رفضه وضع امتحان للثانوية العامة وترشيح أحد الأساتذة الأقباط، ورد عليه وكيل وزارة التربية والتعليم قائلاً " إنت مش عارف إن الأمن مانع أهل الذمة من وضع الامتحانات". كلام غريب لا يمكن أبداً أن يصدر عن مسئولين يقودون دولة تتلمس طريقها للوقوف بجوار الدول العظمى، وتريد أن ترسى قيم التسامح والمودة والإخاء وتعلم مكانة الكفاءة والجودة، دون النظر إلى تلك التقاليد التى عفا عليها الزمن والتى ساهمت كثيراً فى تفهقرنا إلى المرتبة الخلفية فى كل المحافل الدولية.

كان لا يجب أن تمر السيرة الذاتية للدكتور رءوف عباس مرور الكرام. فهى ليست رواية يتجاهلها النقاد عندما لا يعجبهم شخص الكاتب، أو لا ترضى عنها الدولة فتحيلها مع صاحبنا إلى النسيان. إنه كتاب كتبه أستاذ عظيم تولى تدريس أجيال من الطلاب قيم الحق والعدالة والوطنية، التى من شأنها أن تعلى قيم النبيل والتسامح.

ولا شك أننى أتمنى أن يحذو إخواننا أساتذة الجامعة حذو الدكتور رءوف عباس ليكتبوا عن مشاهداتهم ومعاناتهم مع تلك النوعيات، التى شاء حفظها أن تكون فى مواقع المسئولية وابتليت بداء التعصب المقيت الذى يطل علينا بين حين وآخر ليخرب ما بنيناه، وفى كل مرة نعيد تركيب أسطوانة جناحى الأمة والحفاظ على الوحدة الوطنية وتقام مآذب الإفطار التى يعقبها العناق. ويعود كل واحد إلى شأنه فى انتظار كارثة جديدة.

ومشيناها خطى (*)

سليمان عربيات

"ومشيناها خطى" سيرة ذاتية للدكتور رءوف عباس، صدرت ضمن سلسلة كتاب الهلال. وعباس رجل أكاديمي وأستاذ التاريخ في جامعة القاهرة لزمان طويل. وسيرة الرجل الذاتية تعج بالأحداث الشخصية والعامة، وسجلها بروح المؤرخ تارةً، وبروح الأديب الواقعي المتمرد تارةً أخرى، بتوصيف دقيق وهو يتحدث عن طفولته عندما يستدعي الماضي ومعاناته المبكرة وحياته في "عزبة هرميس" وتلميذ في المدارس وطالب في الجامعة. ولم يمنعه الفقر من متابعة تحصيله والحصول على درجة الدكتوراه ثم العمل في جامعة القاهرة، بينما كان هواه وحلمه أن يعمل في جامعة عين شمس. إن قراءة السيرة الذاتية، لرجل أكاديمي تستحق الاهتمام؛ وبخاصة إذا كان من الطيور المفردة خارج السرب.

ويبدو أن صاحبنا عباس، ربما كان "ماركسيًا" في انتباهه الإيديولوجي من خلال التعبير عن إنكاره أو بحكم صداقاته، أو هكذا ظن من هم في السلطة. وهو في أحاديثه يتنقل من دور الأديب إلى دور المحلل السياسي إلى الأستاذ الجامعي الباحث عن فضائل للحرية، أو الرافض للواقع الجامعي أسير السلطة السياسية. وقد تحدث عن الحقبة الساداتية وتأثيرها على حرم الجامعة واستقواء الأجهزة الأمنية، كما انتقد تصرفات السادات في لقاء جمع بين نخبة من أساتذة الجامعات المصرية والرئيس بحضور مكثف لأجهزة الأمن السرية. واعترف بأنني أحياناً لا أكاد أصدق ما يقوله الرجل، وهو صادق فيما يقول، عندما يتحدث عن حادثة ما.

ما لفت انتباهي في السيرة الذاتية، الفصل الخاص بمرحلة معينة من تاريخ الجامعات المصرية تحت عنوان "تحت القبة وهم"، والقبة هنا هي قبة جامعة القاهرة التي تعتبر في تصوري أجمل معلم معماري لجامعة عربية عريقة وتستطيع أن تميزها من بين مئات "القباب"، جاء الفصل مليئاً بالحوادث والحكايات حول الجامعة المصرية. وقد اعتبرت شهادة الدكتور رءوف عباس، من النصوص المرجعية عند الحديث عن حالة التردى لأوضاع الجامعات المصرية أو العربية في

مراحل سابقة وحتى في المشهد الراهن. ولا يستطيع الباحث الأكاديمي العادل إلا أن يقف أمام ما ذكره الرجل بطريقة تمرى حقيقتنا الأكاديمية وبخاصة إننا نسير في مقدمة النخب.

مضمون الفصل "تحت القبة وهم" يمكن أن نقرأه من عدة زوايا، أولاً المناخ الجامعي حيث وصف اهتمامات الأساتذة في جلساتهم الخاصة "بالنسيمة" وتناقل أخبار معسكر الأعداء.. داخل الأقسام وإهمال القضايا العلمية. والزاوية الثانية "استيزار أو استوزار" الثورة لأساتذة الجامعات والتركيز على جامعة القاهرة، مما أدى إلى تآكل استقلال الجامعة، وتقييد الحريات وإخضاع الجامعة لسلطات أجهزة الأمن. وهنا يصف أوضاع أساتذة الجامعة وحرصهم على التواجد في الكليات أيام التعديل الوزاري.

ويواصل حديثه عن الجامعة في عصر السادات، عندما عدلت، حسب قوله، قواعد القبول بالجامعات حتى يتسنى لزوجة الرئيس وبناته الالتحاق بالجامعة، وفي النهاية تحصل جيهان على الماجستير وتعين معيدة بقسم اللغة العربية. أما الزاوية الثالثة فهي المتعلقة بتعيين عميد الكلية ورئيس الجامعة، وهنا يدخل زميلنا في تفاصيل مثيرة، ولكنه كما أرى بأنه لا يدخل في لب القضايا وإنما يثير الجدل والشكوك ويشن الهجوم على الجميع، إلا ما ندر، دون هوادة. وتشتد مبالغته عندما يتهم رئيس الجامعة الذي ذكره في حوار خلافي، بأنه يجلس على كرسي أحد لطفى السيد، لم يكن يعرف من هو أحد لطفى السيد، مما يثير الشكوك حول طروحات صديقتنا التي قد تصل إلى حد المبالغة والله أعلم. ويتحدث عن قضايا جامعية مختلفة وامتداد الفساد المزعوم إلى نواح متعددة مثل شروط الإعارة، ودعم الكتاب الجامعي، وسوء معاملة الطلبة من قبل أساتذتهم. وللحقيقة أقول: فإننى لا أعتقد أن الجامعات المصرية قد وصلت إلى هذا الحد من الواقع الرديء، فجامعات مصر، كما عرفت في السابق وأعرفها اليوم، وأساتذتها عندما كنت طالباً وأساتذتها اليوم وهم أصدقاء وزملاء من خيرة العلماء ولا أعتقد أن الوهم، الذي وقع فيه زميلنا يمكن تميمه، عندما تكون الأغلبية صالحة للعمل والنوايا.

وعلى الرغم مما قال الرجل وقلت أنا، فإننى تمتعت كثيراً بقراءة فصول الكتاب. ومع إننى عرفت صاحبنا من خلال قراءة سيرته الذاتية، التى أعتقد بأن عليه أن يعز بها سيرة ونصاً أدبياً وأكاديمياً وتاريخياً، وأتمنى لو استطاع بعضنا على الأقل، تسجيل سيرهم الذاتية بهذا العمق وهذه الصراحة لتكون عوناً للأجيال القادمة "الذين نعدم لزمان غير زماننا ونعلمهم علوماً غير علومنا".

مشيناها خطى.. شهادة يجب التوقف أمامها (*)

عمام العريان

لا تكاد تبدأ في قراءة هذه السيرة الذاتية حتى تنهمك فيها، ولا تتركها حتى تنتهي منها، ولا تفارق الابتسامة الساخرة شفتيك بينما يوشك الدمع أن ينهمر من عينيك على أحوال آلت إليها مصر في عهد الجمهورية. سواء في ثورة ناصر، أو انفتاح السادات أو عصر مبارك الذى لأجد له تسمية إلا سطوة الأمن على كل شيء.

درست التاريخ في كلية الآداب بجامعة القاهرة، ولم يسمدنى الحظ بالتلمذ على الأستاذ الدكتور رءوف عباس لسببين، الأول: أننى كنت متسبباً من وراء القضبان أثناء قضائى مدة عقوبة خمس سنوات من المحكمة العسكرية، والثانى: أن الدكتور ترك رئاسة القسم وتفرغ للجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ولكنى التقيته في موسمه الثقافى لعام 2004 عندما تفضل واستضافنى في ندوة مع آخرين.

هذه السيرة الممتعة بأسلوبها السهل الممتنع تشدك إلى نصف قرن من الزمان يشهد عليه د. رءوف، بدءاً من نشأته في بيت مصرى مكافح بسيط، وانتهاءً بانتقاله إلى العيش بالعاشر من رمضان ليتفرغ لبحوثه ولنشاط الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مروراً بدراسته وعمله وحصوله على الدكتوراه ونشاطه في الجامعة كأستاذ للتاريخ الحديث ورحلاته الخارجية.

هذه شهادة مهمة جداً، وتكمن أهميتها في أنها تأريخ لدور ثورة يوليو الاجتماعى، لأنها تأتى من إنسان يشعر بعظيم الامتنان ليوليو ودورها، بينما هو ليس من دراويشها - كما يصف نفسه- ولذلك يكشف ويعزى كثيراً من السليات القاتلة في جميع المجالات: الاقتصادية؛ حيث عمل في القطاع العام، والسياسية؛ حيث راقب النشاط السياسى عن قرب، والتعليمية؛ حيث كان في أكبر جامعة مصرية، والاجتماعية؛ حيث كانت رسالته العلمية في الماجستير والدكتوراه عن العمال والطبقة العمالية والتقابلات العمالية والأمنية؛ حيث استدعى لمقابلة أمن الدولة بسبب لقاءاته المتكررة للقيادات النقابية ورعايته لإحداها.. إلخ

بدأ د. رءوف سيرته تحت إلحاح أصدقائه الذين كان يحكى لهم بأسلوبه الشائق بعضًا من أطراف هذه السيرة والمواقف الطريفة ذات الدلالة التى مر بها فى حياته، ونشط للكتابة بعد إحجام، رغم اعترافه بأن تجربته فى الحياة غنية بمرها وحلوها.. وقد كانت كذلك بالفعل.

وختم سيرته باعتزافه بأنه لو أطلق قلمه العنان لتحول هذا العمل القيم - الذى يصفه بالمواضع - إلى سفر ضخيم، الأهم - من وجهة نظرى - تجربته الجامعية، والشخصيات التى عايشها.

وهنا أطلب د. رءوف - كأحد طلابه وكمواطن مصرى - بأن يتفرغ الآن لتحويل هذه السيرة الذاتية إلى تاريخ لهذه الفترة من حياتنا، وهى من أهم الفترات التى مرت بها مصر، لأطالبه بكتابة تاريخ ثورة يوليو - وهو من الأهمية بمكان - ولكنى أطلبه بمزيد من التفصيل لكثير من الأمور التى مر عليها عابراً، لعل هذا التفصيل يفتح شهية آخرين لكتابة شهادتهم على التاريخ والعصر؛ فيجتمع لنا - ونحن على أبواب الألفية الثالثة - حصيلة تمكن جيلنا نحن وجيل أولادنا أن يقيّما - بإنصاف - تجربة أثرت فى تاريخ مصر كل التأثير.

آن لأستاذ التاريخ أن يتخفف من القضايا الإدارية - وهى المتعلقة بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية - لينجز ما يطمناه هو بتقديم الأعمال العلمية التى خطط وأعد مادتها، وأن يكف على هذا العمل الشامل الذى يغطى تطور المجتمع المصرى فى العصر الحديث.

كانت هذه السيرة الذاتية اللذيذة شاهدة على كثير من القضايا:

- المجتمع المصرى قبل يوليو ومعاناة الفقراء فى الحياة والتعليم.

- التدهور الذى أصاب الجامعات المصرية، والفساد الحلقى الذى نخر فى البنية الأكاديمية المصرية.

- الانحراف السياسى الذى أصاب جميع التنظيمات السياسية التى أنشأها ثورة يوليو؛ فلم تغن عنها شيئاً.

- الفساد الضخم الذى صاحب أكبر حركة تأميمات ومصادرات اقتصادية تمت لصالح الشعب، فإذا بالشركات المؤممة تصبح - كما وصفها - "عزباً لرؤسائها".

- تأميم الحركة النقابية وتجميد دورها وغياب الرقابة الشعبية.

- مصادرة العمل الأهلى والاجتماعى وابتزاز موظفى الشئون الاجتماعية وفساد كثير من

الجمعية الأهلية.

- إرهاب أجهزة البوليس السياسي (أمن الدولة) الذي وصل إلى الباحثين، هذا في الستينيات فما بالك اليوم !؟

- الوحدة الوطنية وما طرأ عليها في عهد الثورة.

وأهم من ذلك كله رحلة كفاح بإصرار وعزيمة وإيمان قوى واعتزاز بالنفس قل أن نجد لها في هذا العصر.

وهي لذلك مثال للشباب في عصرنا هذا يجدر أن يقتدى بها؛ حتى لا يصاب باليأس والقنوط وهو يرى مصادرة حقه في التعبير والنشاط.

ولم ينس الكاتب أن يغطي تجاربه في الحياة خارج مصر سواء في اليابان التي أعجب بها كل الإعجاب ونشر عنها دراسة لا أدري لماذا لا نجد لها الآن وقد عانى هو في توزيعها، أو في الخليج بالدوحة، أو في رحلة علمية بهتم بها جدًا إلى أمريكا. وهنا أهمل.. مطالبًا د. رءوف بنشر نص المحاضرة، التي ألقاها في أمريكا حول "عوامل قيام الحركة الإسلامية السياسية بمصر" باللغة العربية.

لقد خسرت الحركة الإسلامية المصرية نصيرًا قويًا - كما أحس من خلال الحديث - لصالح الحركة اليسارية بسبب احتكاك الدكتور باليسار أكثر منه بالإسلاميين؛ حيث كانت رسالتنا الماجستير والدكتوراه سببًا لذلك، وبسبب غياب الحركة في السجون أثناء فترة التكوين الرئيسية التي شكلت وجدانه، لكن ما تزال هناك فرصة.

د. رءوف أمتعني شخصيًا، وأزعج الكثيرين، وأنا من هواة قراءة التراجم للاستفادة من تجارب حياة الآخرين قديمًا وحديثًا، وأمتع كل القراء والمحبين له، الذين تناولوا هذه السيرة بالتعليق. وإنني أشكر أستاذ مصطفى نبيل - رئيس تحرير كتاب الهلال - على نشر هذه السيرة الذاتية في سلسلة "كتاب الهلال" وإتاحتها بسمر معقول للشباب الذين أهدى إليهم الكاتب عمله.. متمنيًا أن يجدوا فيه ما يفيد، كما أهداه إلى الذين يسمعون أمامهم الآبار لعلمهم يتعظون، وأظن - وبعض الظن إثم - أنهم لن يتعظوا.

هؤلاء وغيرهم سينزعجون جدًا من هذه السيرة الذاتية؛ لأنها شديدة القسوة، كاملة الصراحة، فهو لم يتوان عن ذكر الناس بأسئلتهم في مرارة واضحة على تدهور القيم الأكاديمية وانهار الأخلاق، خاصة في الجامعة.

ولقد سمعت من بعض الذين احتكوا بروايات ذكرها الكاتب ما يخالف ما قاله، واتهامًا صريحًا له بأنه يسمى للانتقام، ويظهر نفسه بطلًا بينما الحقيقة غير ذلك.. وأدعو هؤلاء وغيرهم أن يكتبوا سيرهم وذاكراتهم لكي تكتمل أجزاء الصورة أمام الجيل الذي عاش متفرجًا؛ فهذا هو حق الأجيال على الرواد.

كانت النشأة لأسرة فقيرة لعامل بالسكة الحديد، وشابها اغتراب مبكر ليعيش مع جدته لأبيه الغاضبة دائمًا، التي لم يتوان عن وصفها بصفات شديدة القسوة لأنها كانت قاسية عليه بسبب خلافها مع أمه، في صراحة نادرة قلَّ أن نَجدها في السَّير والتراجُم. وكانت معاناته في صباه امتدادًا لمعاناة والده نفسه، الذي كان سلبياً في حياة صاحبنا؛ فلم يقدم له إلا العون المادي في حدود استطاعته، ولم يشعر الطفل لا بحنان الأب والأم ولا بالدفء الأسرى.. نظرًا لضيق ذات اليد والفقر الشديد، وأيضًا لكثرة التنقلات التي مر بها الأب، ولكراهية جدته لأبيه التي نشأت في كنفها لأمه. وهكذا نشأ عصاميًا تقريبًا، ونحت في الصخر حتى يعلم نفسه ويستمر في مسيرته العلمية، حتى أنه يذكر كيف تحولت حياته عندما قدَّم له موظف طيب - اسمه عبد الحكيم أفندي - معونة مادية عندما زاره ليساعده في الحصول على عمل، وعندما ألقي نظرة على استمارة نجاحه في الثانوية العامة بمجموع 61.5٪ قال: خسارة تضيق فرصة دخول الجامعة، وبعد أن شرح له ظروفه قدَّم الرجل - بعد الإطراق والحوقة - مظهرًا صفيًّا فيه رسوم تقديم للجامعة (3 جنيهات).. قائلًا: هذا قرض حسن أقدمه لك اليوم لترده لي حين ميسرة، وأقسم بالطلاق ألا يسمح له بالانصراف إلا إذا قبل القرض. فاضطر إلى القبول وانصرف حزينًا باكياً غارقًا في إحساس عميق بالمعجز وقلة الحيلة.

ويسجل جواب والده الذي كان مصرًّا على البحث عن عمل وعدم الالتحاق بالجامعة بصورة صريحة: "لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.. لا شأن لي بك، حسبى الله ونعم الوكيل"، وفي بقية المسيرة لا نجد ذكرًا لهذه الأسرة الصابرة إلا عندما يشير الكاتب على مساعدته لهم ببعض المال، ومساعدته لشقيقه الأصغر في السفر في بعثة دراسية.. هل كان ذلك لأن أقاربه أيضًا تنكروا له، ولم يقدم له أحد مساعدة تذكر سوى ابنة خاله أبيه؟

هذا الجو الأسرى الصعب - الذي نشأ فيه الكاتب - كان له انعكاس على حياته كلها فيما بعد، فلا نجد إلا صداقات محدودة يمكن حصرها، ولا نجد حياة اجتماعية للكاتب، ولكن نجد صدامات متعددة طوال سيرته العلمية التي لا يذكر بالخير فيها إلا ثلاثة أساتذة تقريبًا خاصم

أحدهم (د. محمد أنيس) طوال حياته العلمية، وكذلك لا نجد تلاميذ يذكرهم بالفخر إلا واحدًا أو اثنين.

للنشأة أثر كبير في حياة الإنسان، كانت تلك هي البداية التي أثمرت عصاميةً واعتزازًا شديدًا بالنفس.

في احتفال المكتبة الأكاديمية " دار نشر " السنوى تحدث العالم الجليل أ.د. محمد القصاص.. مشيرًا إلى سؤال يؤرقه وهو: لماذا تخلقت مصر في الخمسين سنة الماضية ضاربًا المثل بـ3 وقائع:

* أقامت كلية العلوم بجامعة القاهرة مرصد القطامية، وكان الثالث في العالم قبل أمريكا الشمالية، كان ذلك عام 1950 م

* ساعد الاتحاد السوفيتى مصر في إقامة المفاعل الذرى جنبًا إلى جنب مع الهند عام 1954، أين الهند الآن وأين المشروع النووى المصرى ؟

* الهند لديها أسلحة ذرية وهيدروجينية، ومصر تحول المشروع النووى في الضبعة إلى منطقة سياحية.

* كان ترتيب قسم الكيمياء بعلوم القاهرة عام 1960 تقريبًا العاشر على مستوى العالم، والآن ليس له ترتيب تقريبًا.

المقارنة كانت في حضور السيدة الدكتورة هدى جمال عبد الناصر بمناسبة إصدار الدار للمجلد الأول من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مشروع توثيقى ضخمة. اكفهر وجهها وتغير أثناء الحديث الصريح للدكتور القصاص الذى لا يجادل أحد في إخلاصه وعلميته ومنهجيته ؛ فهو العالم الدولى وأحد أبرز علماء البيئة في العالم كله.

عقب أ.د. يونان لبيب رزق - أستاذ التاريخ الحديث - الذى كرمته دار النشر بمناسبة حصوله مع آخرين على جائزة مبارك.. محاولًا الإجابة عن سؤال د. القصاص، وعزا ذلك إلى عدة عوامل منها: غياب روح الفريق الجماعية، والأنانية، وعدم القدرة على المثابرة والمتابعة.

هذا السؤال وتلك الإجابة يضيفان إلى ما قاله د. رءوف عباس في سيرته عن التدهور الحاد الذى أصاب الجامعات المصرية والمجتمع المصرى عامة، ويعيد سؤالاً آخر للدكتور جلال أمين - عالم الاقتصاد المشهور - : ماذا حدث للمصريين في خمسين عاما ؟

مذكرات وذكريات (*)

نبيل صديق

في قسم التاريخ.. بكلية الآداب.. جامعة القاهرة.. عرفت الدكتور رءوف عباس حامد، وتعلمت على يديه.. فقد كان رئيساً للقسم آنذاك، ودرس لنا تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وتعلمنا منه معنى الوطن والوطنية، والانتفاء، فهو عاشق لمصر ولتراب مصر، دائماً كان يناقش الطلاب أثناء المحاضرات في الأحداث الجارية لي طرح وجهة نظره، وحتى يعرف ماذا يدور في عقول الطلاب، وأتذكر في إحدى المحاضرات أنه توقف فجأة وسأل الطلاب.. من منكم شاهد مسرحية "الملك هو الملك"، وكانت المسرحية تعرض على مسرح السلام بشارع قصر العيني، وكانت مثاراً للجدل وللمناقشة آنذاك لجرأة نص سعد الله ونوس المكتوب، والأداء العالي لمحمد منير وصلاح السعدني وباقي أبطال المسرحية.

وفوجئ الدكتور رءوف عباس بنصف الطلاب الموجودين في المدرج يرفعون أيديهم وقالوا لقد شاهدنا المسرحية، فابتسم الدكتور رءوف وقال: "والله كويس.. ده انتو مصححين ومتابعين". لقد كان مثلاً يحتذى به للأستاذ الجامعي المحترم، الكل يباه به ويحترمه وفي الوقت نفسه يحبونه، وكان قريباً من الطلاب يسمعهم ويحاورهم كأب حنون، حريص على مصلحة الطلاب وكان كل واحد منهم ابناً من أبنائه.

وفي سيرته الذاتية "مشيناها خطى" حاول الدكتور رءوف عباس أن يطرح خلاصة تجربته موجهاً كلامه إلى الشباب.. عساهم يجدون ما يفيد، وإلى الذين يسمون أمامهم الآبار.. لعلهم يتعطلون.. وفي سيرته الذاتية نجد محطات رئيسية لحياته، كل محطة تركت بصماتها على شخصيته، وكان صريحاً في عرض كل محطة بعمق ووضوح بصورة لم نألفها في السير الذاتية؛ لأن أغلب أصحاب السير الذاتية، كانوا يحاولون تجميل أنفسهم والدفاع عن أنفسهم في الملاحظات والانتقادات التي وجهت لهم، ولم أجد هذا في سيرة د. رءوف عباس.. عرض لنا لحظات العناد والإصرار والصبر، وأيضاً لحظات الإحباط والمعجز وخيبة الأمل.. بكل صراحة.

والمحطة الأولى في سيرة الدكتور رءوف عباس.. كانت النشأة والطفولة، بكل ما فيها من صعوبات ومعاناة وإصرار على تحدى الظروف.. ففي أحد مساكن عمال السكة الحديد ببورسعيد ولد رءوف عباس حامد، وبالتحديد في أغسطس 1939، وتلك المساكن تطل على معسكر القوات البريطانية ببورسعيد وولد في ظل ظروف دولية ملتفة، أشعلت نار الحرب العالمية الثانية فقد كانت أسرته شأنها شأن السود الأعظم من المصريين عندئذ، كان والده عاملاً بالسكة الحديد يشغل أدنى السلم الوظيفي للعمال، وجده أيضا كان عاملاً بالسكة الحديد، نزح من جرجا - سوهاج إلى القاهرة عام 1910.

وتنقل الأب في العمل ما بين بورسعيد والسويس حتى نقل إلى القاهرة، فلم تستطع الأسرة الحياة فيها بالراتب الضئيل الذي يتقاضاه الأب، فسارع بطلب النقل إلى " أوسيم ". ولكن الجدة رفضت ترك القاهرة، فوافق ابنها ورصد لها ريع دخله وترك معها طفله الصغير " رءوف " في عزة هرميس في شبرا، واستمر الوضع هكذا حتى الثانوية، ولعبت الجدة دوراً سلبياً في شخصية رءوف عباس لقسوتها وإصرارها على إرهابه انتقاماً من أمه في شخصه لأنها لا تحبها، وكانت تحرمه من الطعام ولا تعطيه إلا أقل القليل، ويحكى رءوف عباس، عندما تجمرأ وأكل - سراً - قطعة من اللحم ظناً منه أنها لن تكتشف الأمر، واتضح أنها تحمل معها " محضر الجرد " فاكشفت السرقة، ولعنته وأمه لأنه " مفجوع " مثلها. ولم يتخلص من كراهيته لجده.

ومن البصمات المؤلمة التي تركتها محطة النشأة والطفولة، عندما سقط من الطابق الثاني من فوق درج البيت ليهوى على رأسه في صحن البيت، وظل صوت الارتطام بالأرض يذوي في أذنيه عدة سنوات، وأصيب بكسر في الفك الأيسر، ولم ينتبه إليه أحد إلا بعد نحو خمس سنوات من الحادث، ترتب عليه عدم استطاعته فتح فمه باتساع يزيد على نحو واحد ونصف سنتيمتر، وأورثته هذه العاهة - التي لازمته طوال حياته حتى الآن - متاعب نفسية شديدة في فترة المراهقة على وجه التحديد، فكان لا يتناول طعاماً أمام الغرباء وأورثته الميل إلى الانطواء والحذر الشديد في الاختلاط مع أقرانه، وحرصه الشديد في اختيار من يتخذه صديقاً، وصاحبه الكثير من أعراض هذه الحالة النفسية حتى التحاقه بالجامعة، فبدأ يتخلص تدريجياً منها، فلم يبق منها إلا الحرص الشديد في انتقاء الأصدقاء.

البصمة الثانية في هذه المرحلة جاءت من صديق والده " محمد أبو زيد " عندما أنقذه من العمل في إحدى الورش التي أصر والده على الالتحاق بها بعد أن أخبره شيخ الكتاب أن ابنه

لا يحفظ القرآن ويجد صعوبة في ذلك، رغم أنه تعلم القراءة والكتابة وقواعد الإملاء والحساب في السنوات الثلاث التي قضاها بالكتاب، وكان رءوف يطلب من الشيخ أن يفهمه الآيات أولاً حتى يحفظها، واعتبر الشيخ هذا الكلام تطاولاً من هذا الطفل المتمرد، وأقنع والده أنه لا يصلح للتعليم، ففكر في دفعه للعمل في إحدى الورش، ولكن محمد أبو زيد أقنعه بأن يقدمه لامتحان القبول بإحدى المدارس الابتدائية وتجاوز عقبة الوساطة ودخل المدرسة.. وبدأ مرحلة جديدة حتى أصبح واحداً من أبرز مؤرخي التاريخ الحديث في مصر.

المحطة الثانية.. بدأت بالالتحاق بالجامعة رغم رفض والده الفكرة وطلب منه البحث عن عمل ولكنه لم يجد، فالتحق بالجامعة مما أغضب والده.. ولكن سرعان ما تلاشى هذا الغضب، ولأنه حاصل على 61.5٪ في الثانوية العامة، أعفى من المصروفات مما أزال آخر عائق بينه وبين الجامعة، ويرصد الدكتور رءوف عباس الأساتذة الذين تعلم على أيديهم منهم د. أحمد فخري ود. سعيد عبد الفتاح عاشور ود. رشيد الناضوري ود. عبد اللطيف أحمد على ود. محمد عواد حسين، وكيف ترك هؤلاء أثراً ملحوظاً في تكوينه، وكيف مر آخرون من حياته مروراً عابراً دون أن يتأثر، ولكنه أفرد صفحات ليحكي عن تأثيره البالغ بالمدرس الشاب د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ابن سواهج، لأن هذا المدرس الشاب كان يحث التلاميذ على التفكير ونبذ المسلمات ما لم يقيم الدليل العقلي على صحتها، وأن الحقيقة التاريخية ليست كاملة، وأن الموضوعية مسألة نسبية، ووجد رءوف عباس في د. أحمد عبد الرحيم مصطفى القدوة التي يتشدها واتخذها مثلاً أعلى له؛ لأنه كان أستاذاً عظيماً ومربياً عبقرياً قبل أن يكون أستاذاً، التحم بتلاميذه ولم يترك مسافة بينه وبينهم.

وفي مرحلة الدراسات العليا، تأثر رءوف عباس بالأستاذ العملاق أحمد عزت عبد الكريم، ويقول عنه: لقد كان محاضراً متميزاً يستقرئ المادة التي يقدمها في صورة تساؤلات يستخلص منها الإجابات المحتملة، جاعلاً من موضوع المحاضرة قضية، يتفحص شواهدا مع طلابه، ويبحث معهم عن دلالتها، يسمح بالمناقشات في حدود إذا كان السائل يطرح سؤالاً وجيهاً يعكس درجة استيعابه لما سمعه من الأستاذ.

وتأثر رءوف عباس بأستاذين عملاقين بشكل غير مباشر، هما: الدكتور عبد اللطيف أحمد على أستاذ كرسى علم البردي، وكرسى التاريخ القديم بكلية الآداب جامعة القاهرة ورئيس قسمي التاريخ والدراسات القديمة بها، فقد كان محاضراً رائعاً يشرح الدرس بأسلوب مسرحي

فيجعل الطالب يكون صورة ذهنية للأحداث التي يعرضها الأستاذ، وأيضًا الدكتور أحمد فخرى عالم الآثار العظيم، وكان رءوف عباس مبهورًا بأبوته وإنسانيته، وقارن بينه وبين أستاذه إبراهيم نصحي أول عميد لكلية الآداب جامعة عين شمس، حيث كان إبراهيم نصحي يعامل الطلاب بتأنف واشتمناط، ويلقى المحاضرة ويرسم على وجهه علامات التقزز، ويقول "الجامعة برطشت"، والويل لمن يجرؤ على طرح سؤال على الأستاذ الذي يسرف في توبيخه ويمسح الأرض بكرامته، بينما الدكتور أحمد فخرى يعاملهم بإنسانية وأبوية عكس من عاملهم دائمًا باشمئزاز واحتقار، وعدم من فصيلة "الحشرات" !!

المحطة الثالثة.. بدأت بفتح صفحة جديدة في حياته عندما حصل على الليسانس عام 1961 وتعيينه في "المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية" في كفر الزيات، مما بعث الأمل عنده وعند أسرته، فقد زوده العمل في شركة صناعية من الشركات التي تم تأميمها في يوليو عام 1961، بتجارب وخبرات جديدة، كان لها أثر في تكوينه، بل وفي تحديد حقل دراسته العليا التي بدأها عام 1962 - 1963، وفي هذه الفترة اعتذر مرتين عن حضور دورة تدريبية في "منظمة الشباب" بحجة انشغاله بالدراسات العليا، فقد كان يرى فرقًا شاسعًا بين الشعارات المرفوعة، وما يراه واقعًا أمامه على أرض الواقع، وعندما أنهى السنة التمهيدية للماجستير، بالنجاح بتقدير جيد جدًا، شغل باله الموضوع الذي سيعد فيه رسالة الماجستير، وحسنت التجربة التي عاشها بين عمال كفر الزيات اختباره، فقد لاحظ أن أولئك العمال الذين نجحوا في إسقاط اللجنة النقابية وراءهم خبرة نضالية لم تأت من فراغ، وراح يبحث عن كتاب في تاريخ الحركة النقابية في مصر، فلم يجد سوى كتابات لا تغنى ولا تسمن، ووجد عشرات الكتب الإنجليزية عن الحركة العمالية في أوروبا عامة، وبريطانيا خاصة، وعقد العزم على دراسة الحركة العمالية منذ نشأتها حتى قيام ثورة يوليو 1952، فعرض الموضوع على أستاذه أحمد عبد الرحيم مصطفى، فرحب بالموضوع ولكنه اعتذر عن عدم الإشراف، وعرضه على د. أحمد عزت عبد الكريم فوافق.

ويبدأ رحلة جمع المادة فذهب إلى الإسكندرية وقابل النيبيل عباس حليم صاحب الدور في الحركة العمالية، ومحمد حسن عمارة سكرتير عام اتحاد نقابات عمال القطر المصري، وسيد قنديل رئيس نقابة عمال الطباعة في الثلاثينيات والأربعينيات، كما استطاع الاتصال بالنقائين الماركسيين محمد يوسف المدرك - محمود العسكري - أحمد طه - سعد صمويل الفيشاوي، وحصل منهم ومن غيرهم على بعض الأوراق المهمة، والدوريات العمالية المجهولة، واستعان بخطيبته "سماء

الدبيري" في تجميع بعض ما احتاجه البحث من مادة الدوريات من دار الكتب، وبذلك اكتملت المادة التي أعد منها رسالته التي نوقشت في نوفمبر 1966، واستقال من شركة كافر الزيات في أبريل 1967، وسجل موضوعاً لرسالة الدكتوراه "الملكيات الزراعية الكبيرة وأثرها في المجتمع المصري" 1837-1914، فكان لابد من التفرغ للدراسة، ونجح أستاذه أحمد عزت عبد الكريم في تدبير منحة تفرغ، وحصل على الدكتوراه في يناير 1971، ونجح في التسلل إلى آداب القاهرة في وقت كان القسم مقسمًا شيئاً وأحزاباً لا علاقة للعلم ومدارسه به، بل كان العلم لا يظهر على السطح إلا لخدمة غرض شخصي إن إيجاباً أو سلباً، ولكن البحث العلمي والمنافسة في مجاله، كانا غائبين في هذا القسم، أحقاد وصراعات قديمة بدأت بين جيل الرواد، أورها كل منهم لتلاميذه الذين أجادوا الزلفى والتعلق حتى يستطيعوا الحياة في ذلك المناخ غير الصحي، فالويل كل الويل لمن يكتشف أستاذه بأن له صلة بمعسكر خصمه، كما يحدث في الخصومات السياسية، وأجاد بعض هؤلاء لعبة "العمل المزدوج" حتى يضمن مساندة الجميع له بحسبانه من أتباعهم، فإذا كشفت لعبته كان في ذلك نهايته.

واعتبروا رءوف عباس دخلياً هبط على القسم من دون استئذان، حاول في البداية أن يقيم علاقة طبيعية مع الجميع، فلم يلق استجابة سوى من الدكتور سعيد عاشور، أما الدكتور عبداللطيف أحمد على الذي تأثر به علمياً فكان لا يطبق رؤية ذلك المعيد الذي أفسد عليه فرصة تقديم خدمة لصديقه مدير جامعة الإسكندرية، حتى أنه حاول - ذات مرة - إهانته على الملأ بعد إحدى المحاضرات بمقر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، فناداه "إنت يا..... إنت" فلم يرد عليه وتجاهله، فكرر النداء "إنت يا عباس.. إزاي تكون بتشتغل عندي وما بتجيش الكلية؟" فرد عليه بصوت جهورى: "أنا مش شغال عند سيادتك" .. أنا معيد بجامعة القاهرة، ورئيسي المسئول عن متابعة عملي هو أستاذ التخصص، "فرد المعيد" د. عبد اللطيف أحمد على: "لكن عليك واجبات للقسم لازم تعملها.. تعال قابلى بكره الساعة عشرة".

وكان رءوف عباس ملازماً للدكتور محمد أنيس يوم وجوده بالكلية، وكان لا يحضر سوى يوم الخميس لإلقاء محاضراته لطلبة اللسانس، وفي مجلس محمد أنيس تعرف رءوف عباس على كل من أحمد عباس صالح - سعد زهران - إبراهيم صقر - حسام عيسى - حلمي شعراوي - جلال السيد، وعرف عن طريقه كامل زهيرى وعمود العالم وغيرهما، وأتاح له محمد

أنيس فرصة الكتابة بمجلة " الكاتب "، ثم أشركه في "قسم الأبحاث" الذى أقامته جريدة الجمهورية ردًا على إقامة جريدة الأهرام لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وترك أنيس قسم الأبحاث بعد خلاف مع فتحي غانم "رئيس التحرير عندئذ" وأصبح فتحي عبدالفتاح مشرفًا على القسم، فاشترك رءوف عباس فى المجموعة التى تدرس أوضاع القطاع العام، وجاء النشر مهينًا لكل من يحرص على سمعته، بعدما أطاح مقص الرقيب أو قلم التحرير بمعظم الفقرات التى تكشف السليبيات المترتبة على أسلوب إدارة القطاع العام، فأثر ترك القسم.

وبعد ذلك أشركه د. محمد أنيس معه فى "مركز تاريخ مصر المعاصر" التابع لدار الكتب والوثائق المصرية منذ تأسيسه على يديه، وشهدت فترة العمل فى المركز فتور العلاقة بينهما، وتوترت لأسباب تتعلق بشخصية رءوف عباس الحساسية جدًا لما يرى فيه استغلالًا مائسًا بكرامته، وواجهه بذلك ورفض أنيس هذا الأسلوب ووصل الأمر أنه يصف رءوف عباس - كلها سمع اسمه - بأنه "عميل للمباحث" "دُسَّ عليهم دسًا".

وبعد حصول رءوف عباس على الدكتوراه تقدم بطلب للدكتور محمد جمال الدين سرور رئيس قسم التاريخ بأداب القاهرة يطلب تعيينه مدرسًا بالقسم فرفض بحجة أنه حصل على الليسانس من جامعة عين شمس وقال له: "وكيان الدكتور محمد أنيس مش عايزك!! فذهب يشكو إلى أستاذه أحمد عزت عبد الكريم فوجده على علم بالتفاصيل عن طريق يحيى هويدى عميد الكلية، ومحمد جمال الدين سرور رئيس القسم، ونصحه عبد الكريم بصرف النظر عن المطالبة بالتعيين بأداب القاهرة والانتظار إلى إبريل" بعد ثلاثة أشهر" ليتم الإعلان عن درجة مدرس بأداب عين شمس يتقدم لها، ويعود بعد ذلك إلى بيته العلمى بعد الاغتراب إلا أنه رفض، وأصر على الحصول على حقه كاملاً لأن التراجع يعنى "الإهانة والانكسار"، فرد عليه د. أحمد عبد الكريم: "يعجبني فيك الاعتداد بالنفس والتمسك بحقوقك، حاول معاهم، فإذا لم توفق مكانك محفوظ بأداب جامعة عين شمس".

وبالفعل عين مدرسًا بعد سبعة شهور من الحصول على الدكتوراه ولم يتخذ القرار إلا بعد عودة د. محمد أنيس من إعاره إلى الجزائر، وظل منبؤًا فى القسم حتى سفره إلى اليابان فى مهمة علمية، فكان نصيبه من أعباء التدريس مادة واحدة "تاريخ مصر الحديث" لطلبة ليسانس المكتبات، وعندما عاد من اليابان قام بتدريس المادة نفسها مدة عامين حتى أعيير إلى قطر، ولم ينل فرصة كاملة للتدريس بالقسم إلا بعد عودته من الإعاره، وكان قد أصبح أستاذًا مساعدًا.

المحطة الرابعة.. العلاقة مع السلطة.. لم يحتك رءوف عباس بالسلطة إلا في عصر السادات، واستطاع في البداية أن يتجو بنفسه من ورطة التعاون مع السادات - على حسب تعبيره - بالفرار من الانضمام لحزب خدم السلطان "حزب مصر". ولكنه سرعان ما واجه مأزقاً جديداً يقول عنه في سيرته الذاتية: "فقد استدعاه عميد الكلية يوماً لمقابلته وقال له: "السيدة جيهان السادات عازية تشوفك". فسأله رءوف عباس عن السب فقال له العميد: "يبدو أنها تريد استشارتك في مسألة تاريخية تتصل بدراستها، وأن بعض من تثق بهم زكاك لها وعليك الحضور لمقابلتها يوم الثلاثاء" فرد رءوف قائلاً "أنا لا أحضر إلى الكلية إلا أيام السبت والاثنين والأربعاء، وأنه أستاذ مساعد يجب أن يسمى إليه العميد، وهي معيدة بقسم اللغة العربية وبالتالي تستطيع مقابلتي في مكتبي في أحد تلك الأيام الثلاثة كما يفعل غيرها من المعيدتين"، وأدار ظهره للعميد وانصرف. ويوم السبت استدعاه العميد مرة أخرى وقال له: "جيهان السادات تريد الاستعانة بك في أمر يتصل بابنتها التي تدرس الماجستير في تاريخ الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية"، وطلب منه تحديد موعد الذهاب إلى بيت الرئيس. فكرر رءوف عباس على العميد ما قاله في المقابلة السابقة، وأكد على أن من يريد استشارته يأتي لمكتبه بالقسم في الأيام التي يتواجد فيها بالكلية، وأدار ظهره للعميد مرة أخرى وانصرف.

وفي يوم السبت التالي استدعاه العميد في الحادية عشرة، وعندما دخل إلى مكتب العميد، كانت هناك فتاة سمراء نحيفة القوام قدمها له "السيدة نهي السادات"، ثم غادر حجرة المكتب وتركها معها.. فقالت له: أنا أدرس الماجستير بالجامعة الأمريكية، وأعد بحثاً عن "حزب الوفد"، وأنا بحاجة إلى استشارة أستاذ متخصص، ولا يوجد نظيره في الجامعة الأمريكية، فنصحها باللجوء إلى د. عبد العظيم رمضان أو د. يونس لبيب رزق فهما المتخصصان بهذا المجال، ولكنها قالت: أنها متأكدة من أنه أنسب المتخصصين لمساعدتها، فاعتذر وقال لها استمعي يوالدك "لأنه الوحيد في مصر الذي يعرف حقيقة حزب الوفد" وتركها في حجرة العميد وانصرف، وبعد نحو ساعتين، بينما كان يتأهب للانصراف، استدعاه العميد وذهب للقائه، فوجد الغرفة خالية - على غير العادة - إلا منه، وشكره العميد على لقائه بالسيدة نهي، ثم تردد قليلاً وقال على استحياء "إن اختياريها لك يعود إلى أنك الوحيد الذي له كتابات بالإنجليزية، وأنها في حاجة إلى من يكتب لها البحث" !!! فهب رءوف عباس واقفاً وانفجر في العميد قائلاً: "إنست عارف قاعد فبن.. قاعد على كرسي طه حسين، وبشتغل نخاس، بتبيع أساتذة الكلية في سوق العميد!!!" وخرج من الغرفة صافحاً الباب خلفه، حدث هذا في ربيع 1981، وكان رءوف عباس

يتأهب لتقديم أوراقه إلى لجنة الترقيات للحصول على درجة الأستاذية، وكان قياس الأمور بمعايير المصلحة الشخصية يسوقه إلى مdahنة العميد وليس إهائته إلى هذا الحد، وخاصة أن زميله د. حسن حنفى تأخرت ترقيته لما يقرب من العامين لأنه اعترض فى مجلس الكلية على حصول جيهان السادات على درجة الليسانس بتقدير امتياز، رغم أنها لم تظهر بقاعة الدرس إلا أياماً معدودة طوال العام الدراسى، ولكن شيئاً من هذا لم يدخل فى حسابه، فقد أحس هو نفسه بذروة الإهانة عندما طلب منه العميد أن يكتب البحث لبنت الرئيس.

ومضت الشهور وجاء سبتمبر 1981 ونكبت كلية الآداب بتقل عدد من أساتذتها خارج الجامعة فى أحداث سبتمبر الشهيرة، وفى أول مجلس كلية يعقد بعد هذه الكارثة بأسبوع واحد، عرض على مجلس الكلية طلب مقدم من السيدة جيهان أنور السادات، "البنت الصغرى للرئيس" - المعبدة بكلية التربية فرع الفيوم - تطلب فيه نقلها إلى قسم اللغة الإنجليزية بالكلية لقرىها من مكان منزلها، فاستشاط رءوف عباس غضباً "وكان عضواً بالمجلس عن الأساتذة المساعدين"، وقال للعميد إن عرض هذا الموضوع فى امتهان للمجلس وأعضاء هيئة التدريس بالكلية واستفزاز لمشاعرهم، والأحرى بالمجلس أن يرجئ النظر فيه لأجل غير مسمى، وردَّ العميد بأن مجلس قسم اللغة الإنجليزية وافق على الطلب، ونحن أمام حالة روتينية متكررة ولا يجب أن نزر وزرة وزير أخرى، فأصر رءوف عباس على طرح الموضوع للتصويت، ففوجئ بموافقة الأغلبية على الطلب !!

كانت أوراق ترقية رءوف عباس إلى الأستاذية بين يدى اللجنة المختصة، وكانت هناك شائعة قوية أن هناك قرأاً آخر سيصدر بعد احتفالات السادس من أكتوبر بإيعاد الآخرين خارج الجامعة، ولكن رءوف عباس كان يعانى الحسرة والاكتئاب، ويرى أن جو الجامعة قد سممه الفساد، والتذلل إلى السلطة، وأنه لو بقى بالجامعة أو طرد منها سيان.

واغتيل السادات فى السادس من أكتوبر وعاد الزملاء المبعدون إلى أعمالهم، واستقالت - فيما بعد - جيهان السادات - الأم والبنت - وبدأت العناصر الانتهازية تعيد ضبط موافقها. وحصل رءوف عباس على الأستاذية فى ديسمبر واختاره نفس العميد رئيساً لقسم التاريخ فى أبريل 1982، بعد وفاة رئيس القسم رغم كونه أحدث الأساتذة الثلاثة الموجودين بالقسم، لاعتبارات رأى فيها الرجل أن من مصلحة القسم أن تسند أموره إليه، وعندما ترك العميد العبادة، جمعه برءوف عباس فرصة لقاء فقال: "أنا مدين لك بالاعتذار عن واقعة بنت الرئيس"، فرد رءوف

بأنه هو الذى يجب أن يعتذر عن الطريقة التى رد بها، وظلت علاقته بالأستاذ الجليل وديةً إلى أبعد الحدود.

لم يستطع رءوف عباس أن يخفى حزنه على حال الأساتذة فى الجامعات وتأكل استقلال الجامعة، نتيجة تملك أعضاء هيئة التدريس للسلطة، وقبولهم لما فرضه القانون الخاص بالجامعات من ضوابط قيدت الحرية، وأخضعت الجامعة لسلطان أجهزة الأمن، وهان الأساتذة على السلطة عندما هانت عليهم أنفسهم، فلم يستطع الحريصون على استقلال الجامعة وتقاليدها تنظيم حركات احتجاجية على ما يجرى للجامعة

ويحكى رءوف عباس عن واقعة شهدا بنفسه، أثناء الحملة الانتخابية لوحدة الاتحاد الاشتراكي بالكلية، عندما وقف أحد المرشحين من الأساتذة على السلم الرئيسى المؤدى إلى مكتب العميد، يعرض برنامجاً فى خطبة عصماء، ركز فيها على المطالبة بتحسين الأوضاع المادية لأعضاء هيئة التدريس، وأنهى خطابه بتحذير الأساتذة من إعطاء أصواتهم لعميد الكلية يحى هويدى، لأن أخاه "أمين" كان رئيساً للمخابرات، وردَّ عليه العميد من الشرفة المطلّة على السلم بصوت جهورى: يا دكتور فلان أنا لى الشرف أن يكون أخى رئيس المخابرات، لكن تحب أقول للناس دى مين اللى بيكتب تقارير عن زمايله للمخابرات وغيرها من أجهزة الأمن؟ فلم ينس الدكتور بينت شفة، واختفى عن الأنظار!

ويقول د. رءوف عباس: بلغ تملك أعضاء هيئة التدريس للسلطة مداه فى عصر السادات، فعدلت قواعد القبول بالجامعات لتسمح لحملة الـ G.C.E. وهى شهادة التعليم العام البريطانية التى تعادل الإعدادية من حيث المستوى العام، حتى يتسنى لزوجة الرئيس وبناتها الالتحاق بالجامعة، فكانت كلية الآداب وجهتهن وكال الأساتذة الدرجات لهن، وكانت رسالة الماجستير التى تقدمت بها زوجة الرئيس فضلاً محزناً فى تاريخ الجامعات المصرية. فقد حضرها الرئيس، وجاء عل لسان أحد أعضاء اللجنة بعد أن ألقى قصيدة مدح من نظمه، أن الرسالة تستحق عن جدارة درجة الدكتوراه وليس الماجستير، ونعى على القانون قصوره فى هذه الناحية، واضطرت سهير القلهاوى إلى أن تتدارك الموقف، وتفسر ما قاله الأستاذ المتناقض بأنه شكل من أشكال التعبير عن الإعجاب بالرسالة!!

ويضيف رءوف عباس: لم يكن أسلوب اختيار القيادات الجامعية وحده أبرز مظاهر الفساد الجامعى الذى بدأ مع عهد السادات، وترعرع بعده واستشرى واستوحش، فقد ابتدعت آليات

للفساد هي دعم الكتاب الدراسي والصناديق الخاصة ولجان المتحنيين.

وعندما وصل رءوف عباس إلى منصب وكيل الكلية للدراسات العليا أقنع مجلس الكلية بضرورة تطوير الدراسات العليا بالكلية، وشكلت لجنة لهذا الغرض استمر عملها لمدة شهور ووضعت مشروعاً يضع من الضوابط والقيود ما يكفل رفع مستوى الدراسات العليا، ولقى المشروع حنقه عند عرضه على مجلس الكلية بالحذف والإضافة مما أفقده 50٪ من قيمته، وعندما أجاز بعد عام آخر كان هم الأقسام الأساسي التحايل للالتفاف حول الضوابط التي وضعتها اللائحة الجديدة، ولم يرتح لهم بال إلا بعد إلغاء العمل بها عام 2003.

وهنا أدرك رءوف عباس أن الجامعة مرآة تنعكس على صفحتها صورة المجتمع بها فيه من تناقضات وما يعانيه من علل وأوجاع.

خطي نعتز بها (*)

سهير إسكندر

لا أعرف من أين أبدأ مع هذه "الخطي" المجاهدة الصادقة للدكتور رءوف عباس. لم يكن الأستاذ الكبير بالنسبة لي شخصاً أعرفه ولا رأياً أتبعه وأنا مغمضة العينين، بعض كتاباته عن تاريخ الوفد كانت تقع مني موضع المخالفة أو التحفظ، من هذا الموقع بدأت أقلب صفحات كتابه "مشيناها خطي".

هذا الكاتب يقيناً أعرفه إنه ليس المهم اتفاقك في الرأي أو المعتقد مع إنسان ما.. الأهم أن تتفق معه في الإنسانية والوطنية، ما هذا الشلال النقي الذي هطل علينا يا دكتور رءوف، ونحن نقرأ لك هذا الكتاب المخلص الشجاع؟!، أى نفس واثقة نعمت بصحبته معك.. نفس مستقيمة تزهق الباطل حين تراه متمسكة بالحق وتعمل من قيمة العلم والعلماء، وتحتفى بمصر عظيمة متوحدة لا يجرؤ عليها التعصب أبداً.

نقطة بداية لا بد أن نسجل قبل أن أطلع القارئ على بعض كنوز الكتاب، أعتقد أن هذا الأسلوب في الكتابة الصريحة المسئولة يعد سابقة قد لا يكون لها مثيل فيما نقرأ لكبارنا، أجل قد نجد الأكثرية تمجد العلم والعلماء، لكن أحداً لا يشير إلى المخطئ المتجاوز بهذا الحسم.

كلنا نؤمن بالوحدة الوطنية وبالنسيج الواحد الذي يجمع المصريين إلى يوم الدين، لكن أحداً لم يجدد بالأساء من انخرطوا في التعصب عن قصور أو نفاق، كلنا يكره النفاق والوصولية لكن د. رءوف هو الذي يشير بيد ثابتة إلى من اختاروا ذواتهم على حساب المصلحة العامة.

يسجل الكتاب بيد مؤرخ كبير قصة التحول الاجتماعي في مصر في نصف القرن الماضي، طبيعة "الحكاء البارع" واكتب التأريخ الدقيق لصورة حياة خاصة وعامة دون تزويق، فصل المؤرخ نفسه عما هو شكل من دواعي الوجاهة والادعاء، أطلق قلمه على فطرته يحيطنا بأسلوب

حياة ثرية وبطرق مكابدة مصرية صميمة. بانياته أسريًا إلى الطبقة العاملة، يشعر د. رءوف عباس بنوع من الدين الكبير لثورة يوليو، 1952 أحدثت هذه الثورة نقلة جوهرية بالنسبة لحقوق كل العمال وأشاعت مناهجًا من المساواة.

إذا كانت الثورة "جمال عبد الناصر" لم تضاف كثيرًا إلى أبناء الطبقة الوسطى، فالأمر كان مختلفًا مع أبناء الطبقات العاملة، كانت نصيرة للعمال ومثلة لمصالحهم ذلك كان رهانها الأول، ووعداها الدائم. إذا كان ثمة تعليق تاريخي لا يمكن فصله لشخص "جمال عبد الناصر" إنسا يعود إلى هذا الجانب الذى ينحو إلى الإنصاف والموازنة والإحساس بمحنة الطبقة الكادحة.

أفرد د. رءوف عباس فصولًا طويلةً يحكى لنا قصة طفولته الصعبة والمناخ الذى عاش فيه والمصاعب الاجتماعية التى لاقاها وقهرها، بكتابه المهم يريد د. رءوف عباس لمصر نهضةً بعد عثرة، وإباءً بعد عذاب وصدقًا بعد طول الكذب عليها.. يريد لها مثله مستعيلةً على المحن، كبيرةً فى وجه التحدى.. متصرةً وإن طال الظلام.

حينما عرض د. رءوف عباس لخطى حياته الرئيسية، رسم فى الوقت نفسه صورة واضحة للحياة المصرية فى أربع مراحل: الملكية ثم عبد الناصر ثم السادات وحسن مبارك.

أضاف د. رءوف عباس إلى تقييمه العام للأحداث والشخص دورًا رائدًا. حدد بالأسماء بعض من ظنوا أن صولة الدكتاتورية تكفل لهم الحماية أبد الدهر. رفض المؤرخ الكبير بعرضه المركز للمسرح السياسى والعلمى أن يجعل الحقائق تقيم والحقوق تدفن فى رمال النسيان. بصفته العلمية أصدر أحكامًا للتاريخ تدق مسارًا غليظًا فى أسلوب التفاضى عن ملاحقة المخطئين فى حق العلم والوطن والإنسانية.

عشنا مع الكاتب الحكاء إطلالته على ربوع مصر وأزمانها.. استشعرنا مناخ الفترة الناصرية بلمحات من وصفه الصادق. إلى جانب الانحياز إلى الفقراء، كان هناك الجو البوليسى والأمنى المتضخم للجاثم على صدور المصريين. نتذكر من ناحية أخرى أن التعليم والبحث العلمى لم يكن قد تهمد فى تلك الفترة. كانت المدرسة نافذةً تطل منها على عالم أوسع.. الفنون والهوايات والرياضة كلها كانت أنشطةً حقيقية للمدرسة. الدقة الوطنية العارمة أيام عبد الناصر.. عدوان 1956 ثم نكسة 1967. المظاهرات التى خرجت تهدر لأول مرة احتجاجًا من الطلبة على المحاكمات الهزيلة لمن تسببوا فى النكسة.. يسجل الكاتب معارضة لأسلوب الزعيم عبد الناصر فى الحديث عن حرية المصريين مركزًا فقط على الأمان الاقتصادى والعدل الاجتماعى.

في الفصل الخاص بفترة أنور السادات، وعلى الرغم من نصر أكتوبر 1973 والفرح الغامر به، فقد راع د. عباس موقف السادات الناتج عن هذه الحرب.

يقول بحرارة متحدثاً عن نفسه بصيغة الغائب " تمنى لنفسه الموت قبل أن يرى رئيس مصر معتلياً منصة الكنيست بالقدس واضعاً 99٪ من أوراق اللعبة بيد القوى الإمبريالية المساندة للصهيونية ". حرص أنور السادات على ضرب اليسار والاشتراكية، وفي استخدامه للتيار الديني سياسة غير حكيمة أطلت أول فتنة طائفية في مصر منذ حقب طويلة.

أشار كاتب " مشيناهما خطي " إلى بعض الشخصيات الأكاديمية والسياسية التي اتخذت مواقف متعصبة طاعنة لحق المواطنة نفاقاً واتباعاً.

ترعرع الفساد الجامعي في هذه الفترة وما تلاها حتى الآن، تمثل ذلك في أسلوب اختيار القيادات الجامعية بشكل يغلب عليه الطابع الأمني والسياسي. تجسد الفساد كذلك في ظواهر عديدة أهمها الصناديق الخاصة الممولة من الطلاب. استخدمت أموالها لمنح مكافآت شخصية للبعض لتلميع رؤساء الجامعات. أدى الحق في إضافة درجات تعويضية للطلاب إلى التأثير على العدالة بشأن النوابغ الحقيقيين، ثم استبدالهم بمتفوقين زائفين، يتم تصعيدهم للسلك الجامعي تحقيقاً لمآرب مختلفة.

صفر الجامعة وشهادة أستاذ التاريخ (*)

أحمد عز العرب

خيرًا فعل وزير التعليم العالي باعترافه بتردى الأوضاع في جامعاتنا. وكانت قد تعرضت لموقف يشبه واقعة (صفر المونديال الشهير) عندما طلبت الصين الشعبية من نحو ألف عالم وأستاذ يتنمون إلى 88 دولة أن يختاروا أفضل جامعات العالم وفقًا لمعايير علمية محددة. وجاءت اختياراتهم تضم 500 جامعة ليس من بينها أى من الجامعات المصرية، وهو ما يعنى تراجع هذه الجامعات عن مكانتها التى كانت تشغلها عند الأوساط العلمية الدولية من قبل.

وتعليقًا على هذه النتائج أقر د. عمرو عزت بموضوعة معايير الاختيار وعدم انطباقها حاليًا على أى من جامعاتنا.

يشكل اعتراف الوزير موقفًا عقليًا مختلفًا عن ردود الأفعال الانفعالية لغيره من المسؤولين عن مجالات أخرى في حالات مماثلة؛ إذ غالبًا ما يرفضون الاعتراف بواقع تخلفنا في هذه المجالات، ويميلون إلى إنكار الحقائق والتفنى بالريادة التاريخية، أو يتهمون الآخرين بالانحياز والتأمر ضدنا. وهى لغة لا نتخذ أحدًا غيرنا.

والواقع أن جامعاتنا لا تحتاج لشهادة من خارجها بتخلفها العلمي؛ فقد سبق أن انتقد عدد من أساتذتها أوضاعها ونهبوا إلى خطورة استمرار الأوضاع وأثرها على كفاءة الخريجين وقيمة وجدوى أبحاثها العلمية. وهنا يجدر الإشارة إلى شهادات منشورة لعدد منهم: حامد عمار أستاذ التربية، ومحمد أبو الغار أستاذ الطب، وعبد العظيم أنيس أستاذ الرياضيات، ورشدى سعيد أستاذ الجيولوجيا وغيرهم. وأحدث تلك الشهادات قدمها أستاذ التاريخ رءوف عباس وضممتها سيرته الذاتية المنشورة في كتاب (مشيناها خطي) الصادر عن كتاب الهلال هذا الشهر.

وتجمع تلك الشهادات على أن السبب الجوهرى في تردى أوضاع الجامعة، هو نظرة النظام لها وطريقة تعامله معها. فبدلًا من النظر إليها كمؤسسة علمية وطنية تعمل وفقًا للمنهج العلمى

القائم على الحيدة والموضوعية، فإن النظرة الرسمية للجامعة تنصورها مؤسسة جماهيرية يجب أن تكون بطلانها وأساتذتها تحت السيطرة. ومن هنا يتألف كثيرًا في هواجسها الأمنية تجاهها وتسمى لإخضاع كل نشاط فيها لتوفير استقرار الحال القائم وأمنه.

والعلم في جوهره سعى دائم للخروج من إसार الواقع لتطويره، بينما الأمن لا يشغله إلا بقاء الحال على ما هو عليه. وبينما ينتعش العلم بتعدد الأفكار والإجتهادات مهما كانت درجة شططها، فإن الأمن يرفض كل تغيير ويصادر كل اجتهد جديد.

لكن بعض من صدمهم (صفر الجامعة) كما صدمهم من قبل (صفر الموندالي) تجاهلوا تلك الشهادات الوطنية، وتوقفوا فقط عند تواضع أجور الأساتذة، وكأنها السبب الوحيد لتدهور المستوى العلمي للجامعة. وتلك رؤية قاصرة وتعجيزية. فهي من جانب تختزل القضية في عنصر ثانوي التأثير. فصحيح أن هذه المرتبات أقل من دخل بعض ممن لم يلتحقوا أصلاً بأى دراسة جامعية، أو غيرها، لكن الصحيح أيضًا أن هذه الأجور لم تكن يوماً أفضل مما هي عليه الآن. فلماذا إذا وقع التراجع؟ كما أن هذا الخلل في توزيع الأجور مرتبط بجوانب الاختلال الاقتصادى الاجتماعى القائم فهل لا سبيل لحله وإنقاذ الجامعة قبل إصلاح جميع أوضاع المجتمع؟

فضلاً عن إن تواضع الأجور لم يكن هو الدافع الوحيد لهجرة عدد كبير من الأساتذة.

في شهادته يشير رءوف عباس من واقع خبرته العلمية كأستاذ للتاريخ بجامعة القاهرة إلى مناخ التسلط الاستبدادى على جميع العلاقات الداخلية في الجامعات، والغياب التام لفكر وثقافة الديمقراطية عنها باعتباره السبب الرئيسى في فساد المناخ الأكاديمى ونزيف الكفاءات، بإعلانه من قيمة الولاء الشخصى قبل وفوق كل اعتبار علمى أو موضوعى ويضيف: "لم يكن أسلوب اختيار القيادات الجامعية وحده أبرز مظاهر الفساد الجامعى الذى بدأ مع عهد السادات وترعرع وبعده، واستشرى واستوحش، فقد ابتدعت في العقدى الأخيرين من القرن العشرين آليات للفساد، هى: دعم الكتاب الدراسى والصناديق الخاصة، ولجان المتحنيين.. وكانت ثالثة الأثافي التى أشاعها نظام السادات وتركها تنفول من بعده وتستشرى، فكان تسخير أساتذة الجامعات لإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه لزوجات كبار المسئولين وأبنائهم ليحرزوا المجد من أطرافه".

وقد التزم رءوف عباس كمؤرخ أمين بذكر وقائع ما جرى له أو عاصره. لكن هناك وقائع أخرى لم يذكرها لأنه لم يعاصرها، وهي تؤكد أن بنور الفساد الأكاديمي لم تقتحم الجامعة فقط في عصر السادات، وإنما قبله منذ بدأ إخضاع الجامعة لاعتبارات (الأمن) ومعاييره وفقدت الجامعة استقلالها الذي دافع عنه لطفى السيد وطه حسين.

وعذر رءوف عباس في عنوان كتابه (سيرة ذاتية) وقد كتبها بوعى المؤرخ لوظيفة علم التاريخ وهي أن يساعد الإنسان على رؤية واقعه والنظر إلى مستقبله، لذلك لم يشغله الجانب الذاتي والشخصي كثيرا بقدر ما شغله أن تكون سيرته شهادة عصر تعكس تجربته كأستاذ جامعي. لعلها تنفعنا ونحن ننظر إلى ما آلت إليه أحوالنا.

تاريخ أستاذ التاريخ (*)

نصار عبد الله

لكل شىء تاريخ، ولأستاذ التاريخ أيضًا تاريخ !! إنه مثل أى شخص فى الدنيا، بل ومثل كل شىء فى الدنيا له بالضرورة تاريخ.. قد يكون تاريخًا عاديًا أو مملًا من وجهة نظر البعض، ولكنه ممتع ومثير من وجهة نظر آخرين، وقد يراه البعض مستفزًا وباعثًا على الغيظ والغضب، لكن غيرهم قد يراه تاريخًا مثيرًا حافزًا للهمة وجديرًا بالاحترام.. وبالنسبة لى شخصيًا فقد كانت ساعات تمتعًا حقًا تلك التى طالعت فيها السيرة الذاتية لواحد من أبرز الأساتذة المتخصصين فى تاريخ مصر الحديث، وأعنى به الأستاذ الدكتور رءوف عباس الذى سرد سيرته الذاتية فى كتاب ظهر مؤخرًا عن دار الهلال بعنوان: "مشيناها خطى" والذى أعده واحدًا من أروع كتب السيرة الذاتية فى تاريخ الكتابة العربية (رغم تلك الأخطاء النحوية التى ما كنت أتمنى أن ينطوى عليها الكتاب بهذا القدر من الجمال والعمق والنصاعة)..

وفى تقديرى، فإن من أهم المزايا التى يتسم بها الكتاب أن الدكتور رءوف عباس لا ينتكر لأصوله الطبقية ولا ينحاز لأعدائهما فى الداخل والخارج بعد أن صعد وضعه الاجتماعى (مثلما يفعل البعض سعيًا إلى ما يتصورونه مزيدًا من الصعود)، بل إنه يعبر من خلال سيرته الذاتية عن هموم الطبقة التى شبَّ فيها وأوجاعهم أو التى هى فى النهاية هموم الأغلبية الغالبة من أبناء الشعب المصرى وأوجاعهم. وهكذا فإن الدكتور رءوف عباس لا يروى لنا السيرة الشخصية فحسب، (رغم أن كتابه على المستوى الشخصى مفعم بالدراما الإنسانية الكفيلة وحدها بجذب القارئ إلى سطورها)، ولكنه يروى لنا فى الوقت ذاته قصة تطور اجتماعى طرأ على وطنه بأكمله، وقصة تحول سياسى شمل أمة بأسرها خلال النصف الثانى من القرن العشرين، ومنذ السطور الأولى من الكتاب نعرف أن والده كان عاملاً بالسكة الحديد يشغل أدنى درجات السلم الوظيفى الخاص بالعمال، وأن أقصى وظيفة شغلها هى وظيفة ملاحظ بلوك، وأنه بمرتبه الضئيل

كان مطالبًا بأن يعول سبعة أبناء بالإضافة إلى زوجته والدة (أى والدة رءوف وجدته)، وكان هذا كافيًا بأن يسد أمام رءوف أبواب التعليم، لولا ثورة يوليوس التي راحت تتوسع فى منح المجانية إلى أن وصلت بها إلى الجامعة لغير المقتدرين أولًا (وقد كان رءوف عباس واحدًا منهم)، ثم لجميع طلابها فى مرحلة لاحقة.

وهكذا قدر لرءوف عباس أن يلتحق بالجامعة، وأن يصبح فيها بعد واحدًا من أعضاء هيئة التدريس فيها، وأن يحقق ذلك الحلم الذى كان يبدو له من بعيد حلمًا ورديًا بعيد المنال وهو أن يلتحق بتلك القلعة التى تبدو من بعيد وكأنها محصنة مما ينتخر فى المجتمع الخارجى من أمراض وعلل، حتى إذا ما انضم إليها تبين له أنها خلية من خلايا جسد كبير ينعكس عليها، ما أصاب الجسد بأكمله من ضعف وفساد، وهل أدل على ذلك من أن تقبل الجامعة بين طلابها الجامعيين تلميذة حاصلة على شهادة معادلة للإعدادية فحسب؟!، ثم تلتحق تلك التلميذة بقسم اللغة العربية وتتخرج بتقدير ممتاز!!، وتعين معيدة بالقسم!، ثم تعد رسالة للحصول على شهادة الماجستير فتذاع المناقشة على الهواء!!، كل ذلك (وهو قليل من كثير) لأن التلميذة سألقة الذكر واسمها جيهان صفوت رءوف، كانت زوجة لرئيس الجمهورية!!.

مشيناها خطي كُتبت علينا (*)

عبد المنعم سعيد

تركت القاهرة إلى باريس، وكان في صحتي - كما هي العادة - كتاب من كتب المذكرات بعنوان " مشيناها خطي " للدكتور رؤوف عباس، أستاذ التاريخ والمفكر المعروف والزميل في مركز الأهرام للدراسات لسنوات طويلة. وخلال أربع ساعات من الرحلة استحوذت الصفحات على عقلي بما فيها من سرد لأحداث وانجاسات كنت أعرف الكثير منها، ولكن روايتها بعين شخصية مؤرخ يبدو لها طعم ونكهة خاصتان . وبشكل ما بدا الكتاب نوعاً من الذاكرة التي سوف يعتمد عليها المؤرخون في المستقبل للحديث عن مرحلة مرت في تاريخ مصر وتاريخنا الشخصي، وبينما كان استرجاعها نوعاً من اللذة الفكرية، فإن النتيجة الحتمية لها هي أن الأيام مرت ولم يبق منها سوى التاريخ يحكم لها أو عليها.

وكما هو معروف فإن القول الذائع جاء فيه: " مشيناها خطي كُتبت علينا.. ومن كتبت عليه خطي مشاها " تدليلاً على قدر محتوم وقضاء نافذ يحكم حركة الإنسان، ولكن الدكتور رؤوف عباس لم يكن من هذه النوعية . فقد مشاها خطي بالفعل، ولكن مع كل خطوة كانت هناك معاندة صلبة لظروف قاسية لو تركت لحال تأثيرها لما وصل رجلنا إلى ما وصل إليه من علم ومعرفة ومكانة . فمن قلب الظروف الصعبة لأسرة عامل مصري فقير، بزغ إلى الوجود واحد من أهم المؤرخين العرب المعاصرين، وأكثرهم تأثيراً في الفكر التاريخي الاجتماعي . ودون مبالغة فإن رجلنا مع مجموعة قليلة من المؤرخين المحدثين أبرزهم الدكتور يونان لبيب رزق لم يتقذوا عملية التأريخ المصرية فقط، بل أسهموا في إنقاذ بعض من شرف الأكاديمية المصرية التي انهارت بتأثير النظرة التعبوية للثورة المصرية التي لم ترق في الأكاديمي إلا مبرراً ونصيراً، والحقبة النفطية التي أخذت الأكاديمي المصري وأفقده الكثير من عزته وكرامته.

وكننت قد تعرفت إلى مؤرخنا لأول مرة في خريف عام 1982، عندما عدت من فترتي الدراسية في الولايات المتحدة، حيث تزامنا في مجلس الخبراء في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، وحيث كانت تجري مناقشات حية، كان رجلا لا يتحدث فيها إلا قليلاً، فإذا ما تحدث كان قوله قيماً مثيراً للتأمل في أحوال المدرسة اليسارية الاجتماعية وطريقتها في فهم التاريخ والعالم. وكان هذا الاتجاه في العموم من الاتجاهات المتميزة في المركز، ولم يكن الأستاذ سيد ياسين - مدير المركز في ذلك الوقت - وحده فيها، بل عدد غير قليل من الباحثين كان بينهم كاتب السطور حتى قام بمراجعتها وتبين ما فيها من إشكاليات، أبرز ما فيها تلك الفجوة الهائلة بين نبل المقاصد وفساد الطرق من ناحية، والمفارقة بين النظرية والتطبيق من ناحية أخرى.

وكانت هذه الفجوات والمفارقات موضوع نقاش دائم ما بين المدارس الفكرية المختلفة، فبينما رأى أنصار المدرسة الاجتماعية دوماً أن الدولة هي القادرة على تحقيق العدل الاجتماعي وتحقيق المصلحة العامة، أما ما يجري على أرض الواقع فهو نتيجة فساد الأفراد وتناقضات الظروف، فإن أنصار المدارس الفكرية الأخرى رأوا في النظرية عوازاً هيكلية لا يجعلها تفرز إلا ما أفرزته من نواقص وكوارث. ولعل كتاب "مشيناها خطى" يقدم أفضل الأدلة على ذلك، فلم يمتك صاحبنا بمؤسسة عامة في مصنع أو في جامعة إلا إذا كان الفساد والهوى هما القاعدة العامة للممارسة، وما جرى من إصلاح أحياناً كما حدث عندما قاد صاحبنا قسم التاريخ في جامعة القاهرة، فقد كان جملة اعتراضية على واقع ممتد ما لبثت الفضائل فيه أن ذرعا الرياح؛ لأن التطبيقات المؤسسية للنظرية الاجتماعية لم تكن لها أن تفرز إلا دماراً أخلاقياً وعملياً.

وبالطبع فإن عرض هذا الخلاف الفكري ليس مكانه هنا، ولكن تجربة الكاتب تجعلنا تتعاطف مع تجربته الشخصية، ونتعجب بعد ذلك من ثباتها على وجهة نظر تم اختيار عقمها مع كل صفحة من صفحات الكتاب. بل إننا نلمس بقدر كبير من الإشفاق حاجة رجلا إلى الخلاص حينما يتضح الصفحة حزناً - ص 223 - لأن عبدالناصر أهدر ظرفاً تاريخياً جلبته هزيمة يونيو 1967 حيث كان في استطاعته الاستفادة منه بإجراء إصلاح سياسي حقيقي، نتخلص فيه البلاد من فساد التنظيم السياسي، والمؤسسات البيروقراطية، وتوحش أجهزة الأمن، ويصحح التجربة كلها. هذا النوع من الحسرة على ضياع الفرص يكاد يكون السمة الغالبة لكتاب مؤلفنا، ومعه الغالبية الساحقة من اليساريين النبلاء الذين يرون إمكانية تصحيح المسار من خلال أفراد طبيين ولهم نوايا طيبة، رغم أن الفكر الاجتماعي كله يقوم على الحقائق الموضوعية المرتبطة بالحرركات والطبقات الاجتماعية.

ويصبح الكتاب متعة خالصة عندما يتعرض الكاتب لتجربته مع اليابان واليابانيين، وقد نمودنا كثيراً أن نقرأ لدارسين عرب ومصريين كتبوا عن تجربتهم في الدراسة والبحث في العالم المتقدم، وحظيت باريس ولندن بقدر ملحوظ من هذه الكتابات حيث تتلاقح الأفكار وتتصادم الثقافات في أحيان كثيرة. ولكن قلة قليلة فقط هي التي كتبت لنا عن الجانب الآخر من الأرض حيث يكون الاتجاه شرقاً، وكانت تجربة الدكتور رءوف عباس تجربة تروى بها فيها من لحظات تنوير واكتشاف لعقل متفتح على المعرفة والعلم، وما فيها من مفارقات حزينة أحياناً وباسمة أحياناً أخرى.

ولكن أهم ما في هذه التجربة لم يكن ما عرفه رجلنا في اليابان، ولكن ما عرفه في مصر بعد عودته من بلاد الشمس المشرقة، فقد تغيرت قياساته ومعارفه ومناهجه، وتوصل في غمضة عين إلى الفجوة بين تخلفنا وتقدمهم، ليس على مستوى الآلات والتكنولوجيا وإنما على مستوى الأفكار والمعرفة وحتى الأخلاق العامة. ولا يخجل الكتاب من كثير من المראה خاصة ما تعلق بما جرى ويجري في قسم التاريخ في جامعة القاهرة، وما حدث فيها من انبهار للحياة الأكاديمية المصرية، خاصة ما تعلق فيه بأخلاق الأساتذة ومستوياتهم العلمية. بل يمكن القول إن الكتاب هو في حقيقته صرخة تدعو إلى إنقاذ مؤسسة الجامعة مما آلت إليه من تخلف مهني وفساد أخلاقي.

ولكن كثرة المראה أحياناً ما تدفع الإنسان للضرب في غير موضع، فقد كانت تجربة رجلنا في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام غنية في عمومها، ولكن الرواية عن تفاصيلها لم تكن دوماً إخلاصاً للدقة. فإشارة صاحبنا إلى حضوره اجتماعات مجلس الخبراء، التي شارك فيها د. بطرس غالي عن المفاوضات مع إسرائيل، ومعارضته بتشدد ممن أصبحوا بعد ذلك من مهندسي جماعة كوينهاجن، والمقصود كاتب هذه السطور، جانبها الصواب. والحقيقة أنه لم يحدث أبداً أن شاركت في مثل هذه الاجتماعات بسبب أنني كنت أدرس في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1977-1982، وبالتالي لم أحظ بفضل المعارضة المتشددة التي تحدث عنها المؤلف، ولا بإبعاطه حالة إضافية للانقلاب الفكري.

والحقيقة أيضاً أنه لم يتغير شيء بالنسبة لمكانة الدكتور رءوف عباس في مركز الدراسات بسبب كوينهاجن أو غيرها، ولكن الحياة دوماً من مقام الأساتذة هو الذي كان مانعاً من متابعة أعماله وأبحاث خاصة بعد تقاطع عمل الوحدة التاريخية مع عمل وحدة الثورة المصرية. ولكن هذه قصة أخرى لا تؤخذ من كتاب تمتع !.

رؤوف عباس صاحب الوجه العلماني (*)

عبد المنعم رمضان

في الثمانينيات قابلت الدكتور رؤوف عباس - أستاذ التاريخ الحديث - مرتين، كانت الأولى في مدينة نصر تحديداً في مقر "دار فكر" التي أسسها الراحل طاهر عبد الحكيم، وكنت برفقة صديقي الشاعر أحمد طه، آنذاك كان كلاهما يعمل بالدار المذكورة، الدكتور رؤوف مستشاراً للدار أو ما يشبه ذلك، وأحمد طه ضمن الشغيلة، هذا التمييز ضروري لأن ناصر الأنصاري عندما تولى رئاسة دار الكتب المصرية أخطأ في حق الدكتور ولم يفرق بين الموظفين والأساتذة الذين يخدمون الهيئة بدافع وطني وليس نفعياً، والدكتور كان يقوم بالإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر التابع لدار الكتب. المرة الثانية التي قابلته فيها مازالت أحداثها غائمة في ذاكرتي، اللقاءان هابران، ولكنهما منحاني ثقة كبيرة في الرجل، وألزماني بتقديره واحترامه ذلك التقدير والاحترام اللذان هو جدير بهما، خاصة أن اللقاء الأول جاء بعد إطلاعي على مساجلة له حول المأسوف عليه هنري كوربيل، أيامها شارك الناقد إبراهيم فتحى في المساجلة، وربما أيضاً رفعت السميد، وكان الكاتب الجميل "هنري كوربيل رجلاً من طراز فريد، الحركة الشيوعية المصرية بمنتصف القرن"، تأليف جيل بيرو، ترجمة كميل قيصر داغر.

الحقيقة أن كميل داغر ترجم الفصل الأول فقط من ذلك المؤلف الضخم الذي تناول حياة كوربيل ونضاله في مصر ثم بعد طرده منها عام 1950، كنا أيامها نقرأ الكتاب بشغف واهتمام لنؤكد لأنفسنا صحة آرائنا ومواقفنا، ومن أجل أن نستمتع بالمذاق اللغوي للترجمات اللبنانية حتى الأخطاء الجغرافية التي ارتكبها كميل داغر فيما يتعلق بأسماء شوارع القاهرة كانت ممتعة، هذه الخلفية حفزتني أثناء تجوالى وتوقفى أمام أكشاك وبيعة الصحف على شراء ثم قراءة كتاب الدكتور رؤوف عباس "مشتياها خطي: سيرة ذاتية"، الصادر عن سلسلة كتاب الهلال ديسمبر 2004 ثم الصادر في طبعات أخرى لشدة رواجه، العنوان والتوصيف وصورة غلاف

الطبعة الأولى حيث وجه المؤلف بحثل المساحة الأكبر، كل هذا استوقفى، وتذكرت بسرعة الممثل المرحوم حسن البارودى، بملابسه الفقيرة وأسماله وهياته التواكلية المعتمدة على الله، تذكرته يردد بيته الشعري أو بيانه الشعري:

مشيناها خطى كتبت علينا

ومن كتبت عليه خطى مشاها

كان يردده ببطء، باستطعام، بيقين، بصوت عميق، وقدرية وتسليم وأشياء أخرى غير مستغربة من حسن البارودى، ولكنها مستغربة من رءوف عباس، أقصد الدكتور رءوف عباس، صاحب الوجه العلماني، والنظارتين، ونجمايد الجبهة، أذكر أن الكاتب القاص عباس خضر أنشأ - ربما في سبعينيات القرن الماضي، أو بعدها قليلاً - سيرة ذاتية تحمل مقلوب العنوان "خطى مشيناها"، وكان عباس خضر أكثر قدرية من حسن البارودى لأنه جعل الخطى المكتوبة تسبق فعل المشى.. المهم أن الاثنين حسن البارودى وعباس خضر لها الحق كله في التسليح بتلك القدرية وذلك التسليم، أما عنوان الدكتور رءوف عباس فهو يتميز دون قصد بعبارات تتخلل سيرته وتمتصها ذلك التسليم العفوى الذى ينزف من حروف العنوان، يقول الدكتور على سبيل المثال عن أساتذته الذين أسهموا في تكوينه العلمى، يقول إنه مدين لثلاثة من أعظم أساتذة التاريخ الحديث في مصر والوطن العربى هم أحمد عزت عبد الكريم وأحمد عبد الرحيم مصطفى ومحمد أحمد أنيس، "وسبظل هذا موقفه إلى أن يلقاهم جميعا في رحاب الله عندما تفرغ كأس الأجل"، العبارة ليست مجازية، مرة لأنها طويلة هكذا، ومرة لأنها مسنودة بعبارات قليلة متناثرة في الكتاب تأتى وكأنها القرار الموسيقى للحن التسليم، يقول الدكتور في موضع ما، "وعندما يحتفل أعضاء الجمعية باليوبيل المئوى لها عام 2045 يومها سيكون الجميع في رحاب من يغدق الجزاء على من أحسن عملاً، وآخر الأمنيات أن يموت صاحبنا - يعنى الدكتور - كالأشجار واقفاً ولا يسقط القلم من يده، والله الأمر من قبل ومن بعد وهو على كل شيء قدير". إنصافاً للدكتور يجب أن تنتبه إلى أن تسليمه العفوى جاء في كل مرة موصولاً بالموت، عموماً الرجل لم يزعم أى زعم، إنه لم يشترك في أى حزب سياسى، لم يشترك في أى تنظيم، ولكنه يميل إلى اليسار إلى اليسار القومى إذا جاز لنا أن نصفه.

مشيناها خطى، سيرة ذاتية، كنت بحاجة إلى قراءة الكتاب كله لأتمكن من عبور العنوان عندما كان توفيق الحكيم يعمل نائباً عاماً في الأرياف، وأثناء اشتراكه في جلسة عملة في إحدى

حاكم الأقاليم، ظل يغالب النوم لكنه تنبه فجأة على صوت غريب لرجل غريب، كانت جنحة تشر، "قال القاضي للرجل الغريب: أنت متهم بالتشرد، فاستنكر الرجل: أنا متشرد عيب، أنا حاوي يا سعادة البك، ويستمر الحوار بين القاضي والرجل الغريب إلى أن يقول الرجل: أنا فنان، رد القاضي: فنان، ثم التفت إلى توفيق، وهنا يتكلم الحكيم: البراعة شرط من شروط الفن الحاوي بارع، ولكن هل البراعة وحدها يمكن أن تصنع فناناً، إن الفن هو الشيء الزائد على البراعة، والفنان هو الذى يبقى بعد البراعة"، تذكرت توفيق الحكيم، وتذكرت أيضاً أن فنون السيرة قد أصبحت واحدة من الفنون التى لارتفاعها تبدو وكأنها مستحدثة وكأنها بدعة، وأنها ابتعدت كثيراً عن أشكالها البائدة، إن السيرة الآن أصبحت هى الشيء الزائد على مجرد رواية الأحداث، على مجرد الصدق، وإلا كنا أمام شىء آخر يشبه السيرة مثلها ألعاب الحاوي أو براعته تشبه الفن.

وكتاب الدكتور على الرغم من فوائده العميمة، وشجاعته وتشريحه للفساد في مؤسسة التعليم ليكون دالاً على فساد عام انتشر وذاع وعم الوطن، هذا الكتاب أقرب إلى دفتر الجرد، إنه جردة صادقة وأمانة وناقمة أكثر من سيرة بقنوتها وما تراكم داخلها من أساليب وصيغ وأشكال وهو ليس جردة حياة، إنه جردة أستاذ جامعي، ابتدأت وانتهت وقد رسمت لنفسها إطاراً لم تخرج عليه، لم تشأ أن تخرج عليه، جردة أستاذ منذ بداية تعلمه وتكوينه حتى أصبح رئيساً للمجموعة التاريخية، لم يعد مقبولا رغم شيوعه ذلك الخلط بين فنون السيرة وكتب المذكرات والجردات التي يكتبها رجال السياسة ورجال الأعمال والفنانون والأكاديميون، كتاب الدكتور يبدأ بعد المقدمة بسنوات الطفولة، ولأنه شاء أن يصنع مسافة موضوعية أثناء حكيه لحكاياته، فقد قرر الاستغناء عن ضمير المتكلم والاستعانة بضمير الغائب، في المقدمة أطلق على نفسه اسم الشيخ، وفي الكتاب كله سمي نفسه صاحبنا، وهذه الحيلة الشيخ والفتى وصاحبنا، التي انغمست فيها منذ سيرة طه حسين "الأيام" وأصبحت تقليداً يمارسه أدعياء كتابة مثل الدكاترة سمير سرحان، أو كاتب محدود الخيال، حتى أنني تمنيت لو أن الدكتور وجد حيلة أخرى بدلاً من الشيخ وصاحبنا، فالكتابة مثل التاريخ اجتهاد في سبيل الخروج على السائد.

كتاب الدكتور يبدأ بعد المقدمة بسنوات الطفولة، ومثل أغلب كتب المذكرات والجردات، ومثل أغلب السير أيضاً تظهر فصول الطفولة باعتبارها الفصول الأجل والأكثر عذوبة، وهي في كتابنا كذلك، خاصة أنها تحملت بصدق لم يتجمل من أى أصول اجتهادية، لم يتجمل من أب كان عاملاً بالسكة الحديدية، وجدة تعمل خياطة لجيرانها، وفقر يكاد يوقفه عن التعليم، ومنذ سرده لحوادث الطفولة عثر الكاتب على نعمته الرئيسة التي ستحكم الكتاب كله، والتي ستصحب فيها

بعض النغبات الفرعية، لنخرج من نشيد الجردة بإحساس غير مشتب في دقته، إحساس بأن الكاتب يسعى إلى تصوير رحلة حياته العلمية منذ بدايتها على أنها رحلة صعبة معوقة جداً، لولا أن صاحبها استطاع أن يقوم بعبور البحار السبعة التى حاولت دائماً أن تعوقه، الفقر والوضع الطبقي في الطفولة والصبا، والفساد بصوره وآلياته المختلفة منذ التخرج وحتى نهاية الكتاب، فالطفولة والصبا في فصولها الخمسة الأول منذ استدعاء الماضي، حتى التسلسل إلى الجامعة، هذه الفصول الجميلة بصراحتها وبؤسها، كل كائناتها وأحداثها كانت مشدودة ومعلقة بحبل وحيد، حبل الإصرار على التعليم، لذلك لم نتعرف على هذه الكائنات بعيداً عن هذا الحبل، لم نتعرف عليها ككائنات حية، قدرة الدكتور هائلة في السيطرة على الأحداث والشخصيات، لم يسمح لأى منها بالحرية والظهور في مشهد خاص. هذه النغمة الرئيسة ظلت تعمل بالحدة ذاتها وهى تروى ما بعد التخرج، إنها مشدودة ومعلقة بالحبل إياه حبل أستاذ الجامعة.

نستمع كثيراً ونحن نقرأ مواقف الدكتور ومعاركه مع الفساد، نفرح كثيراً بعدم سقوطه، نؤيده في استخدامه للأسلحة العلنية المتاحة مثل الاستعانة بالصحافة إن لزم الأمر، والترتيب مع شرفاء مثل حلمى النمنم وعبد العال الباقورى ومجلة المصور وصحيفة الأهلئ إلا إذا صدرت لها تنبيهات من جهات سيادية.

ستوقف طويلاً أمام ذلك التعنت غير الرسمي ضد الأقباط، سواء عند التعمين، وعند عضوية اللجان، واستبعادهم من وضع امتحانات الثانوية العامة، وافترضهم أنهم أهل ذمة، وأن أهل الذمة ينبغي الاحتراس وعدم الثقة الكاملة فيهم، نساءل كيف تكونت هذه الروح وتفشت في تلك القنوات غير الرسمية، أذكر عندما كنت أعمل باحثاً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، واتبع لمديرة مسيحية مستنيرة اسمها أنطوانيت، وعندما شرع السيد وكيل الوزارة ورئيس الإدارة المركزية في إعادة تسكين العاملين الذين تزايدوا وضاق بهم المبنى، وأصبح ضرورياً أن يتشارك كل اثنين من المديرين في غرفة واحدة، وتحددت غرفة أنطوانيت مع مديرة أخرى محجبة اسمها سميحة، تشع بالتعصب.

فور معرفة التوزيع المكاني ذهبت سميحة إلى وكيل الوزارة، وبعد أن خرجت، أمر الوكيل بإعادة النظر في تسكين أنطوانيت، أئتمت زملائي أن الاستهانة بأنطوانيت سوف تعنى الاستهانة بنا نحن التابعين لها، وعدم مراعاة حقوقنا، لذا اتفقنا على كتابة طلب نقل جماعى بسبب الاضطهاد الدينى الواقع على السيدة أنطوانيت، ارتجج وارتحف وكيل الوزارة وتراجع فوراً عن

قراره. خيوط نسيج ما حكاه الدكتور يتصل بغيوط نسيج هذه الحكاية، مما يجعلنى أعيد السؤال، ما الذى حدث للمسلمين المصريين، الأصح أقلية منهم، لكى تشيع مشاعر عدم الثقة فى الأقباط، خاصة عند هؤلاء الأقرب فى توصيفهم الطبقي لأن يكونوا من شرائح الطبقة المتوسطة، ربما شراتحها العليا.

تظل نعمة الدكتور رءوف عباس الرئيسة تعمل حتى تصل إلى لحنها الختامى، فبعد عبور البحار السبعة المليئة بالطين والتباسيح والقراصنة وبقية العوائق، بعد عبورها دون بلل، كان لابد أن نقرأ هذا الفاكس الذى كتبه البطل فى إحدى نوبات احتجاجه، يقول: احتجاجا على أسلوبك غير اللائق فى التعامل مع الأساتذة ذوى القامات العلمية العالية، لا يشرفى استمرار التعاون معكم، انتهت موسيقى الكريشندو، فيما كانت موسيقى التواضع العالى تنكمش وتحتجب كأنها شمس يضاء مهانة، أو كأنها شمس سوداء.

جردة الدكتور رءوف عباس جهرة ذات صوت شديد الوطء، ذات جلجلة تشبه ضجيج الجبل، تشبه جلجلته، تمتليء الجردة بأكاديميين صغار وكبار، مجهولين ومعروفين، كومبارس ونجوم، والكومبارس أسماء معتمة، بينما النجوم أسماء شفاقة، وكلما تعلقست الحادثة بنجم من النجوم، ازداد فضولنا لأن اسم النجم يزيد من حدة مفعول الحادثة التى تفتتح على مجال واسع غنى بحوادث ماثلة بطلها هو ذلك الشخص نفسه، تأمل وانظر إلى الدكتور وهو يحكى عن محمد حسنين هيكل، لا أنكر أنه تجاوز حد استشارة الفضول إلى حد الشعور الحثيث بالرضا، ورغم خبثه الطاعن لا تأباه النفس.

يقول الدكتور: "بعد افتتاح المقر الجديد للجمعية التاريخية بشهر تقريبا، تم اللقاء مع هيكل بناء على طلبه، وذلك بمكتبه الخاص على شارع النيل، أبدى الأستاذ اهتمامه برسالة الجمعية وقال إن الشيخ سلطان القاسمى يشكر على مكرمه يعنى تأسيسه للمبنى الجديد وبناءه وترعاه الأخرى، ولكن رعاية الجمعية ماديا يجب أن تكون من واجب المصريين، ورأى الأستاذ أن تكون هناك مجموعة من الرعاة المصريين فى حدود العشرة أفراد يتبرع كل منهم للجمعية بمبلغ عشرين ألفا من الجنيهات سنوياً ولمدة خمس سنوات، ووعد بأن يتولى نفسه تكوين مجموعة من الرعاة وأن يكون أول المتبرعين، ووافق من حيث المبدأ على أن يلقى محاضرة فى الموسم الثقافى القادم محذراً من أن ذلك قد يجير المتاعب على الجمعية.

في اليوم التالي للمقابلة حل الدكتور رءوف مجموعة من مطبوعات الجمعية وخطاب شكره ليكل على المقابلة، بعد نحو أسبوع اتصل الأستاذ ليعلم عن شكره على الكتب المهداة، ثم قال إن لديه سؤالاً مهماً حول الجمعية، قد يبدو نافعاً ولكنه مهم بالنسبة له، هل لمن يسمى عبد العظيم رمضان علاقة بكم؟ أجاب الدكتور رءوف: إن رمضان كان عضواً منذ سنوات، ولكن أسقطت عضويته لانقطاعه عن سداد اشتراكات العضوية، وأنه لا هم له إلا الهجوم على الجمعية ورئيسها، فقال الأستاذ: يعني مثل سايب حد، على العموم شكرًا، وظل الدكتور يتصل بمكتبه ليكل على فترات متباعدة، فكان يتلقى ردًا بأن الأستاذ غير موجود أو أنه نبه إلى عدم إزعاجه"، باختصار هرب الأستاذ.

أعود وأقول إن حكايات الدكتور عن النجوم والكومبارس ظلت محصورة تقريباً في مجالها الأكاديمي في مجال أستاذ الجامعة، وكان جردة الدكتور لا تتسع لحيواته الأخرى، حتى الذين اشتغلوا بالتاريخ الحديث من غير الأكاديميين لا نكاد نسمع عنهم كلمة واحدة، صلاح عيسى ورفع السعيد ومحمد عودة وظاهر عبد الحكيم وغيرهم، كما أن حياة الجامعة خارج قسم التاريخ تبدو منعقدة وضائعة، الرجل أثر أن يكتب عما يعرف، وتكاد آراؤه في زملائه وأساتذته وتلاميذه أن تنحصر في الإجرائي والعمل والإداري واليومي، وتبتمد بالحاح عن الفكري والنظري إلا فيما ندر. فعندما يذكر عزيز سوريال عطية الذي أجبره الاضطهاد على أن يترك جامعة القاهرة إلى الإسكندرية ثم يترك مصر ويهاجر إلى أمريكا، يقول عنه الدكتور عبارة يظن أنها وافية، "ويعد برنارد لويس نكرة مقارنة بعزيز سوريال عطية".

قلنا من قبل إن نعمة رءوف عباس الرئيسية تدخلها نفحات فرعية تتكرر فتصنع للنشيد العام ملاحه الخاصة، سأضرب مثلاً على إحدى هذه النفحات، يحكى الدكتور عن أنه بعد أن استقال من الشركة التي عمل بها كمراجع حسابات عقب حصوله على ليسانس الآداب وتفرغ للدراسة، تصادف في الشهر الثالث من تفرغه، أن نشر إعلان في الصحف عن شغل وظيفة معيد تاريخ حديث في كلية الآداب جامعة القاهرة، الدكتور حصل على الليسانس والمجستير من جامعة عين شمس، نص في الإعلان على تفضيل من يحمل درجة الماجستير في التخصص، فسارع بتقديم أوراقه، ولكنه فوجيء بأستاذه أحمد عزت عبد الكريم يطالبه بسحب أوراقه لأن هذا الإعلان محجوز لشخص بعينه، وبعد فاصل حريف من الإصرار على الحق وعدم التنازل عنه، ودون خوض في تفاصيل المعركة يتقرر تعيين رءوف عباس في الوظيفة. تتكرر الحكاية مرة ثانية بعد

الحصول على الدكتوراه التى تكفل له الترقية فى حالة إجازة لجنة الترقيات لأعماله بطريقة آلية دون الحاجة إلى إعلان، لكن أستاذة أحمد عزت عبد الكريم يعرض عليه أن ينتظر ثلاثة أشهر لينم الإعلان عن درجة مدرس بأداب عين شمس يتقدم لها ويعود إلى بيته العلمى، إلا أنه رفض وأصر على عدم التنازل عن حقه الذى كفله له القانون. وبعد صراع طويل حريف أيضًا عين مدرسا فى جامعة القاهرة.

هذه النعمة التى يسميها يحيى حقى الازدواجية، وهى إحدى الخصائص المميزة للاستاتيكية تظهر فى مثال آخر، قسم التاريخ فى كلية الآداب جامعة القاهرة دمره الفساد وخربه ووصل به إلى الدرك الأسفل، وبعد أن يتولى الدكتور رئاسة القسم ينشط فى سبيل إعادة إنتاجه وفق القيم والمعايير العلمية والأخلاقية، كذا ستصل الجمعية التاريخية إلى الدرك الأسفل من الانهيار والتخبط، وبعد أن يتولى الدكتور رئاسة الجمعية ينشط فى سبيل إعادة إنتاجها وفق القيم والمعايير العلمية والأخلاقية، هذه النعمة الحاكمة تظهر فى مثال ثالث، فعندما يصطدم الدكتور بمعيد كلية الآداب بسبب السيدتين جيهان ونهى السادات وبسبب حرصه على كرامته، يقول للمعيد، أنت تجلس على الكرسي الذى جلس عليه طه حسين ويتشتغل نخاس، وعندما يصطدم برئيس الجامعة سوف يقوله له: أنت تجلس على الكرسي الذى جلس عليه أحمد لطفى السيد.

يكتب يحيى حقى عن الاستاتيكية فى رواية الثلاثية لنجيب محفوظ ويقول: فنحجب يريد لنا خلق الأب عبد الجواد فى الثلاثية فيحكى لنا قصة مخادنته لواحدة شهيرة من العوالم المغنيات، ويطلعنا فى تفاصيل عديدة على صورة دقيقة لدخيلة نفسه وعجائب طبعه، فيحس القاري أنه شيع وفهم السيد عبد الجواد حق الفهم من هذه الناحية، وأنه ليس فى حاجة إلى مزيد، فإذا بنا نرى نجيب بعد قليل بحكم التبع الزمنى وحده يجعل عبد الجواد يهجر هذه العالمة وينتقل إلى عالمة ثانية هى نسخة مكررة للأولى، أقصد تكرار الدلالة، وكل هذا قد عرفناه بالكمال والتمام من المغامرة الأولى، فأنت قد توهم أن قصد الرواية هو أن نحكى لنا لا من هو عبد الجواد فحسب، بل كل الذى جرى له فى حياته أيضا، فهى أشبه بالسيرة، وسيرة الابن الأكبر يس الذى نقل الجانب الحسى عن أبيه، يصفه لنا بنجيب وهو يحاول الاعتداء على خادمته، ويطلعنا كذلك فى تفاصيل عديدة على صورة دقيقة لدخيلة نفسه وعجائب طبعه، فإذا بنجيب وبحكم التبع الزمنى وحده يجعله يحاول الاعتداء مرة أخرى على خادمة ثانية. إذا ما هو الحد الختمى الذى يجب الوقوف عنده، كان سؤال يحيى حقى يخص الرواية، وأنا أحب أن أجعله يخص الرواية والسيرة معا

باعتبار السيرة نتاجاً فنياً، ولكنه بالتأكيد لا ينحصر الجردة التي يمكن أن تحدث هذا التكرار إلى ما لا نهاية.

أرغب أن أشير إلى أن هاجس الدكتور الأول في كتابه، هاجس الصراع واجتياز البحار السبعة من الفقر والفساد هو الذي استدعى هذه الحوادث التكرارية وأيقظها، وأرغب أيضاً أن أشير - على الرغم من أنني لا أكف عن محبة طه حسين كأحد أهم الذين لعبوا دوراً في تغيير مسارات الأدب العربي في النصف الأول من القرن الفائت - إنه المحول إلى الأول، أرغب أن أشير إلى أنه كإداري قد يكون أردأ كثيراً مما تتصور، ويكفي أن نتذكر معا ما فعله مع الأساتذة محمد غنيمي هلال وعبد نجيب البهيتي ومع صديقه أحمد أمين وسواهم. وبالتالي تصبح عبارة الدكتور التي وجهها لعميد الكلية، أنت تجلس فوق مقعد طه حسين، مجرد شقشقة من شقشقات الكلام الموروث. وإذا كان النجوم والكومبارس الذين ظهروا في كتاب رءوف عباس قد حظى بعضهم بالذم - أو على الأقل كانت صورهم سلبية في بعض الأحيان - مثل محمد أنيس، فإن النجوم والكومبارس الذين أظهرهم الكتاب في صورة إيجابية يجبروننا على افتراض أنه قد غلبت على الدكتور محبة لنفسه فجعلته يتصالح مع من أطلقوا يده ويجلوه ووقروه، خاصة من مسئولى وزارة الثقافة الذين أشاعوا فيها فساداً بائلاً الفساد الشائع في الجامعة. لذا سأفضل اعتبار أحكام الدكتور على شخصيات تنتسب إلى ما يجب أن تنتسب إليه الأحكام في فنون السيرة، أي تكون أحكاماً شخصية غير تابعة للأحكام الموضوعية، لأننا بمجرد النظر إلى أسماء ممدوحيه من العاملين في وزارة الثقافة، سنكتشف إلى أي حد يغفل الدكتور ما يعرفه عن كل شخصية.

إن معركة الدكتور من أجل كرامة الأستاذ، والتي لا يجب أن يتنازل عنها أمام زوجة رئيس الدولة أو ابنته، جيهان أو نهي السادات، وهي معركة لا بد أن تمنحها حقها من واجب التصديق، لا بد أن تتغافل الشكوك الكثيرة التي تحيطها، لكي تصبح الحادثة النموذجية التي تدور حول شخصية أصبح اسمها علامة على خصلة أخلاقية أو صفة من الصفات، هذه المعركة هي قابلة - كلما سنحت لها الفرصة - أن تمتلئ بمضامين جديدة، وهذا الامتلاء يجب أن يمنع صاحبها عن الحذر في أحكامه وتعاملاته مع شخصيات مزيفة لا يجد عددها حد، ولا يميزها عن الحقيقة بميز. أرادت امرأة أن تنحت صورة الشيطان على حليها، وعندما تعذر الأمر على الصائغ خرجت المرأة إلى الطريق، ولما وقعت عينها على الجاحظ أتت به إلى الصائغ قائلة: مثل هذا. كنت أتمنى أن أقول أراد الدكتور أن ينحت في كتابه صورة للفساد ولما وقعت عينه على ذلك المسئول الذي

عمل في معية السيدة الأولى أيام السادات، ورغم تغيير الأسماء والشخصيات مازال يعمل العمل ذاته، وكأنه أستاذ وخادم في آن، يكتب لكل سيدة نافذة الرسائل العلمية أو الخطب، ويمجد الانحناء، كنت أثنى للدكتور إذا وقعت عيناه على ذلك الرجل أن يصبح: مثل هذا بدلاً من أن يمدحه.

كتاب الدكتور رءوف عباس شهادة يكتمل بها احترامنا له، ويكفيه أن يجعل من جائزة الدولة التقديرية الممنوحة له ولا يذكرها أحياناً، وأعد الدكتور أنني سأنسى أنه منح هذه الجائزة حتى يظل ثوبه التنظيف نظيفاً وأبيض، ويكفيه أنه في تقديره للمناقب العالية لم يتردد خشية النيمة، وامتدح في صدق مريم بنت خليفة بن حمد آل ثان، وسلطان القاسمي وأجزل القول، حتى الدكتور إبراهيم نصحي رئيس الجمعية التاريخية لمدة 23 عاماً (1976-1999)، والذي أوشكت الجمعية في نهاية عهده على الإفلاس المالي والعلمي، يظهر لنا كيطل تراجيدي نبيل يحيرنا، فعندما اقترح الدكتور رءوف الرئيس الجديد للجمعية ضرورة الكتابة إلى الشيخ زايد بن سلطان، والسلطان قابوس، والشيخ سلطان القاسمي ووافق أعضاء الجمعية، نجد إبراهيم نصحي الذي هاله أن تلجأ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية إلى هؤلاء تطلب عونهم، ومصر هي التي كانت تفيض عليهم بخيراتها، ورأى في تنفيذ الاقتراح إهانة لا تفتقر، وغادر غاضباً ليمتنع نهائياً عن الحضور فيما بعد.

ما كنت أحب أن أهرس به خفية هو تلك الأخطاء اللغوية التي أصبحت فساداً آخر في جامعة اللغة يفوق الفساد في جامعتي القاهرة وعين شمس وغيرها، وأنا أعلم أن الروائيين بعضهم أخطاؤه اللغوية تزيد كثيراً على أخطاء الدكتور عدداً وعدة، انظر روايات الفلاح القصيح والروائيين الجدد، كذا بعض الشعراء الذين كانوا حراس اللغة وناقضاً أبواقها حسب المفاهيم القديمة رحماً الله. هناك أمر آخر أحب أن أهرس به لنفسى، كتاب الدكتور يتبع خطأ كرونولوجياً محدداً، ولقد وقع الاختيار على أن يحتوى الغلاف صورة فوتوغرافية للمؤلف تشير إلى أنه سيكون النعمة الرئيسية في الكتاب، أهرس لنفسى، لماذا ظهر لي الكتاب وكأنه لا يضم حساً ثقافياً عاماً، وكأنه محشور في خانة التخصص، لماذا ظهر الكتاب على هيئة رصيف صغير في حياة تحب أن تتمرّد وتمشي في نهر الشارع، في حياة أكبر من التاريخ، الدكتور رءوف عباس إننى أنتظر الآن سيرة حنان الشيخ التي كتبتها عن أمها، أنتظر أن أعود بعدها إلى مشيناها خطي، وأقرأها قراءة كتب التاريخ ثم أطويها طي السجل.

مرايا (*)

سعيد الشحات

أجل ما في السيرة الذاتية: مشيناها خطى للمؤرخ القدير، الدكتور رءوف عباس، أنها احتوت على صراحة واضحة، وصلت إلى حد أنه قال للأعور: أنت أعور في عينيك.. كما احتوت على تواضع العلماء، فالرجل يلخص تاريخه الوطنى المشرق في بند المحاولة، رغم ما قدمه من أدوار رائدة في مجاله العلمى كمؤرخ وطنى بارز، وما قدمه في المجال العام من خدمات وطنية جليلة حسب ما أناحت له الظروف.

صدرت سيرة مشيناها خطى قبل شهور، وتناولها الكثيرون، ولم أستطع مقاومة شوقى للكتابة عنها بعد قراءتها مؤخراً، خاصة أنها لمست جزءاً من وجداني تمثل في أن صاحبنا تحدث عن جزء من مرحلة نشأته في مدينة طوخ بالقليوبية وهى مسقط رأسى، كما أنه التحق بمدرستها الثانوية وهى مدرستى. وأهم من دافعى هذا الوجدانى أن د. رءوف الذى سعى نفسه في السيرة بصاحبنا لم يكن يوماً في سلطة سياسية، ولم يسهل إليها، وبالتالي ليس مديناً لأحد في هذا الشق سوى ما أملاه عليه ضميره الوطنى.. وظل هذا الضمير - منذ تفتح وعيه - بوصلته الرئيسية في اختياراته العامة، وأضفى تحرر صاحبنا من الارتباط بالسلطة على سيرته طابعاً شعبياً، تمثل في التقاطه لتفاصيل التفاصيل التى عاشها بين جنبات المجتمع المصرى من قاعه إلى قمته.. وجمعها فيما يشبه اللوحة التشكيلية التى تخطف بصرك أولاً في منظرها الكلى، ثم تجبرك على تأمل تفاصيلها المتداخلة التى صنعت مشهدها النهائى.. وفي التفاصيل أشار إلى الكثير والكثير وجمعه في منمنمات جاذبة، غير أن بيئة الفقر التى ولد وعاش مراحلها الأولى فيها، هى أكثر ما استوقفنى.

ولم تكن تلك البيئة خاصة به، وإنما خاصة بوطن كامل يشن أبناؤه من ضيق الحال.. وإذا كان هو قد استطاع هزيمة هذه الحالة بالعبور إلى العلم بموهبة إرادة صلبة، فكم يا ترى من هم كانوا في مثل موهبته لكن الفقر أماتهم؟. وبطريقة واضحة يفسر هذا البعد لماذا ارتبط الشعب المصرى

بنورة يوليو وقائدها جمال عبد الناصر الذى أشهر أسلحة كثيرة لمحاربة الفقر، أبرزها مجانية التعليم، وهذه القضية واحدة من التفاصيل التى يتحدث عنها د. رءوف مشيرًا إلى ما أحدثته من حراك فى المجتمع المصرى،.. أما التعليم الجامعى فيظل أكثر المواقع التى ينقلها د. رءوف من واقع تجربته كأستاذ فى الجامعة.. فالفساد يتمكن منه والذى يأتى انعكاسًا طبيعيًا عن مناخ عام فاسد خارج أسوار الجامعة..

ومن واقعة إلى أخرى، يكتب صاحبنا بأسلوب حكاء عظيم، لا يهمل معلومة ضرورية، ولا يعظم أخرى سلبية، ويذكر بالفضل أساتذته وزملاءه المؤرخين، ويكشف فى المقابل هؤلاء الذين يبيعون الحقيقة لأجل منافعهم الذاتية وفى الإجمال أعطى لنا الدكتور رءوف عباس سيرة مدهشة، أخطأت فى تأجيل قراءتها عدة أشهر.

المؤرخ والبطل التاريخي (*)

حسين نصار

سؤال يلح في الأيام الأخيرة على ذهني إلحاحًا شديدًا لا هوادة فيه: هل يجب على كل من يتقلد منصبًا كبيرًا في مصر أن يشتغل بالسياسة، أو أن يكون له اشتغال بها؟ والسبب في هذا الإلحاح أن أحد الزملاء في كلية الآداب - أعني أ.د. رءوف عباس - قذفني أنا وبعض زملائه من المؤرخين خاصة ببعض التهم المشينة، في كتاب له، ثم في عدد من اللقاءات العامة، وفي مجلات متعددة دون أن أدري سببًا لذلك.

ولن أتحدث عن الزملاء وإنما ألقى بعض الضوء، الذي أرجو أن يكون كاشفًا وصادقًا. لقد كررت في أكثر من لقاء مع صحفيين مختلفين إنني لست سياسيًا، وإنني لم أنتم إلى أي حزب سياسي، ولم أمارس نشاطًا سياسيًا البتة.

واحتزرت، فقلت إن موقفي لا يعني أنني أدين الجامعيين المشتغلين بالسياسة، بل أرى ذلك فرضًا على كل قادر منهم لرفع مستوى الفكر السياسي المصري، وأرى أن ذلك يجب أن يباح للطلاب الجامعيين الذين يستطيعون الموازنة بينه وبين طلبهم العلم، وذلك لبث الدفء والنشاط والتجدد في حياتنا السياسية.

ولا يعني ذلك الموقف أنني أفتقد الوعي السياسي الوطني. فلأنني لیسر إلى يؤمن أن الديمقراطية الحققة هي التي تنقذنا من مشاكلنا الداخلية التي يستغلها المستغلون، وتسبب بنا نحو مجتمع النجاح والتقدم والرخاء، وأؤمن بأن القومية العربية الحية الواعية هي أملنا في البقاء أعزة. وعلى الرغم من هذا الموقف الواضح لم أسلم من القذائف مرة بعد أخرى. فعندما كنت رئيسًا لأكاديمية الفنون أخبرني الصديق المرحوم بهي الدين زيان أن هناك من يوزع في (السويد) منشورًا دون فيه أسماء الساداتيين في مصر، وأن اسمي مدون فيها.

وبعد إخراج الرئيس السادات من أخرج من أساتذة الجامعات في (أيلول) سبتمبر الأسود، وكان نصيب كلية الآداب بجامعة القاهرة أضعاف غيرها من الكليات، لجأ أحد الزملاء من العمداء، حين حصره طلبة البعثات هناك، إلى التخلص منهم بأن ذكر أن صاحب القرار أطلقه على أسماء من يريد إخراجهم من كليته فأبى وجادل إلى أن أقبلح، فلم يطرد أحدًا، وأن بقية العمداء عرضت عليهم الأسماء، فممنهم من وافق على إخراجهم، ومنهم من أضاف إليهم أسماء من عنده، ومن الطبيعي أنني كنت واحدًا من هذا الفريق أو ذاك. ويعلم كل من اتصل بهذا الحادث من السياسيين والجامعيين أن شيئًا من هذا لم يقع، وأن أحدًا لم يعرف الأسماء قبل إعلانها إلا من اشتركوا في تدوينها.

وعندما كنت في الأكاديمية، رمتني شكوى أرسلت إلى الرئيس السادات رأسًا أنني احتضنت الشيوعيين، ومنحتهم الرئاسة. ولن أتبع كل ما قذفت وأنا أعطيت هذه الأمثلة، لذلك الذي جعل كل هذه الأحداث تعود إلى الذاكرة وتثير ما تثير من أفكار.

ذكر أ.د. رءوف عباس أنني استدعيته ذات يوم، وأنا عميد للكلية. فجاء وانتظرنا إلى أن خلا المكتب، فأعلمته أن حرم السيد رئيس الجمهورية. وكانت حينذاك معيدة بالكلية.. تريد أن تلتقي به وأنها تأتي يوم الأحد للقاء محاضراتها. فغضب واستنكر منى أن أجعله - وهو الأستاذ المساعد - يأتي في يوم لا محاضرات له فيه، ليلتقي بمعيدة. وخرج غاضبًا. ثم ذكر أنني رتبته الأمر بحيث تم اللقاء في اليوم الذي أراده، وأننى تركتها وحدها وخرجت، ولكن اتفاقًا لم يتم.

ثم ذكر أنني طلبت لقاءه بعد ذلك في يوم ثالث. وعندما التقينا متفردين طلبت منه (ق) استحياء والحمد لله) أن يكتب رسالةً عن حزب الوفد، ليقدمها إلى ابنة الرئيس، لتقدمها إلى الجامعة الأمريكية، وأن ذلك كان سبب الرغبة في الالتقاء به.

وأشكر كل الشكر المؤرخ الكبير أ.د. عبد العظيم رمضان الذى كتب مقالاً قيماً في مجلة أكتوبر، فند فيه أقوال أ.د. رءوف عباس كلها، وكشف عن زيفها. ولكنى أحب بالنسبة لى أن أقول: هى كلمتى التى تنكر ذلك جملة وتفصيلاً في مقابل كلمته التى تحمل هذا الإثم، وأقول أنني أدع الأمر بين من يعرفوننى ومن يعرفونه من القراء والزملاء، وأدعو الحق أن يحق الحق.

ثم أقول إنه رمانى بتهمتين لا واحدة، دون أن يدري. رمانى بالهبل إذ رأته يأنف أن يأتى في غير يومه، ويتنفض غضباً وكبرياءً وتفشل رئاسة الجمهورية معه، أيمقل بعد غضبه من هذا الإثم

الحفيف أن أطلب منه الإثم الأعظم، إلا إذا كنت عظيم المبل. لقد جاء بها متوارية أنه كان خائفًا على ترقيته، جاء بها كلمة ليخضع القارئ؛ لأن كل من يعرف النظم الجامعية يعرف أن العميد لاشأن له بالترقيات، وأن ذلك في يد لجنة تتألف من كبار رجال التخصص في جامعات مصر، وليس جامعة واحدة. قد يعطل العميد الأوراق، ولكن ذلك على حين قصير، إن لم يكن قصيرًا جدًا.

والتهمة الثانية أنني أردت التقرب من رئاسة الجمهورية لأحظى بمنصب ما. لقد كنت في ذلك الوقت رئيسًا لأكاديمية الفنون، وهو منصب معادل لمنصب رئيس جامعة، وأود أن أطلب للزميل المؤرخ أن يذكر لى مقالًا واحدًا تقربت فيه من الرئيس السابق أو الرئيس الحالي. قد يذكر مقال (ابنة مصر) الذى نشر فى الأهرام 14 / 11 / 1981 ولكن تاريخه يعلن أنه كان بعد مقتل زوجها.

أما فأشير إلى مقالاتى صراع الأجيال (25 / 10 / 1982) وحتمية الوحدة (25 / 10 / 1982) والوحدة المفقودة (23 / 2 / 1983) وذلك الإنسان (28 / 6 / 1991) والديمقراطية والمجتمع (8 / 4 / 1994) والحوار الذى أثرته بمناسبة تصريح أ.د. حسين فوزى فى إسرائيل بأن المصريين ليسوا عربًا، وكلها مقالات منشورة فى الأهرام. ونشرت فى جريدة الوفد، الديمقراطية التى أعرفها (19 / 9 / 2001) وأنقذوا الإنسان (10 / 10 / 2001) وليس فيها أى مقال يهالى رئيسًا إن لم يكن فيها ما يعارض بعض الأعمال والاتجاهات.

لقد ارتدى أ.د. رءوف عباس فى كتابه زى من هاله الفساد الذى انتشر وخاصة فى كلية الآداب، وأخذ على عاتقه محاربته. ولست أدري لماذا لم يفعل ذلك عندما كان وكيلًا للكلية. لقد ضل الطريق إلى الإصلاح غفلةً أو قصدًا، ليمسك بمعول يهوى به على من يشاء. وأشير عليه أن يحارب ما يعتقده فاسدًا فى الجامعة من نظم، فالنظم هى الباقية، والأفراد زائلون، وكثيرًا ما يخطئ الإنسان فى التعرف عليهم.

فإن لم يدر الطريق إلى ذلك أشير عليه بقراءة مقالاتى فى الأهرام التى نقدت فيها نظام الاستثناءات (21 / 3 / 1979) والدراسات الجامعية والعليا والبحوث (21 / 7 / 1989، 29 / 9 / 1989، 24 / 11 / 1989، 23 / 2 / 1990، 16 / 4 / 1993) والأستاذ الجامعى وتعيين العمداء (14 / 12 / 1990، 13 / 9 / 1991) وغير هذه المقالات (12 / 2 / 1979، 11 / 3 / 1981، 22 / 6 / 1982).

قد يتساءل متسائل: لماذا توجه لى الاتهامات ؟ فأقول ظناً يشبه اليقين: بسبب صلتى بالرئيس السادات والسيدة زوجته. أما السيدة جيهان فقد كنت أحد أساتذتها مثل معظم أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية. وأذكر أن أحد أعضاء القسم الأحياء هو الذى أنبأنى بالتحاقها بالقسم بعد أن كانت فى قسم اللغة الإنجليزية، لأننى كنت فى ذلك الوقت أستاذًا زائرًا فى العراق لمدة شهر. فكان تعليقى: لا أدري أتبشرنى بخير كثير أم بشر كثير. وقد حدث الأمران. وليس ذلك بسببها مباشرة، وإنما بسبب أن عيون الرقباء وضعت جميع أفراد القسم تحت رقابة دائمة حماية لها، فعرفوا كل خباياهم.

وأما الرئيس السادات فقد وصلنى به التحاق السيدة زوجته بالقسم، وتعيينى رئيسًا لأكاديمية الفنون. وقد التقيت به أكثر من مرة، وطال جلوسنا معًا أحيانًا. وأشهد أننا لم نتبادل حديثًا سياسيًا قط، إلا عندما دعا جميع أعضاء القسم بعد الصلح مع إسرائيل.

ويبقى تساؤل: لماذا يتهمنى أ.د. رءوف عباس أنا وبقية زملائه بما اتهمنا به ؟ أما هو فيدعى أن رغبته فى محاربة الفساد هى التى دفعته إلى ذلك. وأما أنا فأظن أن شيئًا آخر هو السبب.

لقد قضى الرجل عمره يشتغل بالتاريخ، يقف خارجه ويكتب عمن خلدتهم الأحداث. وأخيرًا أراد أن يكون واحدًا من الأبطال، فيدخل دائرة أبطال التاريخ، فابتكر لنفسه بطولةً وهمةً، غافلاً عن أن المؤرخين العظام هم تاريخهم الخاص الذى لا يقل إشراقًا عن تاريخ هؤلاء الأبطال، والذى أبقي أساءهم تردها ألسنة الإعزاز والتعجيد من قرن على قرن، وفى قطر بعد قطر، سواء كانت أصولهم إغريقية مثل هيرودوت، أو بريطانية مثل توينبى، أو عربية مثل المسعودى، والقائمة طويلة أكثر الطول. أظن أن هذه الرغبة العارمة هى التى ساقته إلى اتهام زملائه واتهامى.

وأضيف إلى ذلك - فى حالتى وفى حالة بعض زملائه أيضًا - أننى لست من قسمه، ولا تخصصه، ولم نتنافس فى يوم على شيء مشترك؛ أضيف أن من الأسباب - ربما - كان إحسانى إليه إذ اخترته رئيسًا لقسم التاريخ، مفضلًا إياه على زملائه، وكتابه يكشف أنه يحمل ضغينةً كبرى على من أحسن إليه، ولو كان من أقرب أقربائه، وصدق القول المأثور " اتق شر من أحسن إليك".

وطنى مصرى فى أواخر عهد مبارك يستيقظ متسائلاً:

ماذا حدث لنا؟ (*)

بقلم: يوافادى كافو

ترجمه عن العربية: محمد عبود

رءوف عباس، من أهم المؤرخين المصريين، يروى فى كتابه الجديد - "مشتباها خطي" - قصة إفساد الجامعة المصرية، ويفتح نافذة مهمة لفهم العلاقة الديناميكية بين المثقف والمجتمع والسلطة.

فى شهر نوفمبر من العام 1978 تلقى المؤرخ المصرى رءوف عباس رسالة عاجلة من مكتب الرئيس السادات، للمثول صباح اليوم التالى فى مكان محدد، ومعه حقيبة ملابس تكفيه ثلاثة أيام. فى المكان المحدد انتظر عشرات من المثقفين وكبار الباحثين من جميع التخصصات الأكاديمية. كان يعرف كثيرين منهم، ورويداً ورويداً أدرك أن الوجوه التى لم يتعرف إليها كانت لرجال مخبرات تنكروا فى هيئة أساتذة جامعيين. حُشدوا فى سيارات، وبعد فترة وجيزة وصلوا إلى الإسمايلية، حيث استقبلهم وزير الثقافة بترحاب، وقادهم إلى قاعة اجتماعات فسيحة داخل المبنى، الذى كان فى السابق مقراً للإدارة البريطانية لشركة قناة السويس. وكان اختيار هذا المكان الرمزي مقصوداً، ليعلم الضيوف أن المسألة تتعلق بمهمة وطنية رفيعة.

وبعد مقدمات وخطب التى تحدث أصحابها عن "الساعات المصرية"، و"المهمة الصعبة المعقدة" صعد الرئيس السادات إلى المنصة، وأوضح بالتفصيل طبيعة المهمة: "لقد قررت أن أقيم أكاديمية وطنية يتعلم فيها خيرة الشباب حب الوطن. وأطلب منكم أن تعدوا برنامجاً دراسياً تفصيلياً خلال اليومين التاليين. ونلتقى مجدداً". وكلف عباس بالإشراف على دراسات التاريخ المصرى المعاصر، وهو مجال حساس للغاية.

(*) نشر بملحق الثقافة والأدب بجريدة (هآرتس)، كاتبه باحث إسرائيلى من أصول فرنسية، متخصص فى الأدب العربى، مهتم بمجال الدراسات الاجتماعية للأدب، وقد نشر المقال فى 26 من يونيو 2005 تصدره صورة غلاف كتاب "مشتباها خطي".

هذا المشهد العارض يرمز في السيرة الذاتية لرءوف عباس، "مشيناها عطى"، للمكانة الثقافية المتدهورة للمؤسسة الأكاديمية، التي أصبحت مؤسسة فاسدة مشلولة بحلول نهايات القرن العشرين. واليوم، ومع بلوغه سن التقاعد، ويعد أن حصل على الجائزة المصرية التي تقابل "جائزة إسرائيل"، قرر رءوف عباس فتح ملف الحساب. محاسبة للنفس والمجموع، بقلم شخص وطنى بارز، شأنه شأن كثيرين في مصر التي تشهد نهايات عصر مبارك استيقظ فجأة متسائلاً: ماذا حدث لنا ؟

بالنسبة لكثير من المصريين، خاصة هؤلاء الذين يسكنون في المدن الكبرى، فإن هذه الأيام الأكثر ملاءمة لإجراء محاسبة من هذا القبيل. ففي السنوات الثلاث الأخيرة صدرت عدة مؤلفات نقدية جادة سرعان ما احتلت خانة الأكثر مبيعاً في مصر وخارجها. أحد أشهر هذه المؤلفات، الكتاب شبه التأريخي، للاقتصادي جلال أمين، "ما الذى حدث للمصريين ؟"، الذى يستعرض فيه التحولات التى طرأت على المجتمع المصرى في النصف الثانى من القرن العشرين، وخصوصاً منذ سقوط الحقبة الناصرية. وبالرغم من كونه كتاباً قرائياً متمماً، إلا أن جلال أمين لم يدخر سياط النقد التى هوت على الطريقة التى أديرت بها الدولة المصرية في عهدهى السادات وخليفته.

المعادلة التى تتبناها هذه الموجة الأدبية الجديدة بسيطة للغاية: الحكم المطلق = مسئولية مطلقة. أو بعبارة أكثر وضوحاً، لقد آن الأوان لإحداث تغيير راديكالى في التركيبة الاجتماعية المصرية. ويوجد أيضاً حركة احتجاج سياسى عالية الصوت تطالب بالتغيير، اسمها "كفاية". وقسم كبير من شعاراتها وجد طريقاً للتعبير عن نفسه في الأعمال الأدبية، والفكرية في الآونة الأخيرة.

لكن الأمر الذى يجعل مذكرات عباس بمثابة الكلمة الأخيرة والأكثر انتقادية في هذه السوق الفكرية الصاخبة، هو طبيعة عمله كمؤرخ، أى إنه الشخص الذى يرسم حدود الإجماع الجماهيرى بمصطلحات علم التاريخ التى قد تضيف المشرعية السياسية. ولا يطرح عباس في سيرته الذاتية أسئلة معقدة حول كتابة التاريخ، أو تحطيم الأساطير القومية التى عفا عليها الزمن، فقد تقدمت به السن بما لا يسمح له بذلك، كما أنه شخصياً أحد المؤمنين المتحمسين لعدد من هذه الأساطير. لذلك بدلاً من مراجعة وتدقيق المفزى التاريخى، يكشف عباس لقرائه، بقسوة بالغة، دهاليز مؤسسات الإبداع الفاسدة في مجال التأريخ بمصر. وأى مؤرخ شاب وشجاع

يستطيع أن يترجم هذه القصة ويخضعها للتفسير التاريخي الحديث، الذي قد يهدم الأنساب القائمة.

بأسلوب كتابة مباشرة، وببساطة شديدة، يضع عباس أدوات العمل على المنضدة، وبالرغم من أنه ليس عضواً بأى من حركات الاحتجاج السياسى، إلا أنه قرر أن يروى قصة حياته.

ولد رءوف عباس فى صعيد مصر عام 1939 لأسرة كبيرة العدد، محدودة الموارد. كان أبوه عاملاً بهيئة السكك الحديدية، جاب جميع أنحاء مصر ينتقل بين فروع الشركة المختلفة. وبعد أن طلق زوجته، وتزوج من أخرى، ترك عباس لدى جدته فى حى قاهرى فقير، يسكنه المسلمون والأقباط جنباً إلى جنب. ولم ينس عباس طيلة حياته حالة التضامن الاجتماعى التى تميز بها الحى. وبوصفه مسلماً، أرسل عباس فى صباه للدراسة فى "كتاب" الحى ليحفظ القرآن. وعند بداية الدرس الأول سأله الشيخ عن اسمه. ورد الطفل: "اسمى رءوف". وعلى الفور هوى عليه الشيخ بلطمة مدوية، ثم قال له "الرءوف هو الله". ونتيجة لهذه القسوة المرضية، ولأنه رفض أن يحفظ الأشياء التى لم يفهمها، انتهت قصة عباس مع ما يمكن أن نعمم ونسميه "الإسلام"، فهو لا يكتب كلمة مجدداً إلا عن الدين، ولا عن تجلياته السياسية، والاجتماعية والفكرية.. مصر التى تراها عبر صفحات الكتاب هى كيان علمانى خالص.

لو ولد عباس قبل عشر سنوات، كان المفترض أن تنتهى تجربته الدراسية بهذه اللطمة المدوية، ولم يكن ليحظى بالتعليم الأساسى، وما بعد الأساسى. غير أن الإصلاحات التعليمية فى الأربعينيات أتاحت تعليماً مجانيّاً للأقلية القادرة. وبصعوبة بالغة نجح فى مواصلة تعليمه. وفى تلك الأثناء حدثت "ثورة الضباط" عام 1952، وتمكن أبناء الشرائع الاجتماعية الفقيرة من دخول الجامعات بسهولة نسبية. لذلك حفظ الجميل دائماً للحقبة الناصرية، وأبى فى كتابه أن يقول كلمة نقد فى حق هذه الحقبة.

وفى عام 1957، بدأ دراسة التاريخ فى كلية العلوم الإنسانية حديثة العهد بجامعة عين شمس، وإلى جوار الدراسة التحق بعمل وظيفى بأحد المصانع، ولأنه ابن عامل، انجذب لحياة العمال، وبالذات لتاريخ الحركة العمالية المصرية، ذلك المجال الذى سيصبح بؤرة تخصصه فيما بعد.

وسارت حياته الأكاديمية فى هدوء وسكينة حتى نهاية الخمسينيات. لكن سرعان ما اندلعت الخلافات الفكرية والأيدولوجية، والشخصية، بالطبع، بين الأساتذة بجامعة القاهرة التى عمل

بها مدرّساً من الخارج، والأساتذة بجامعة عين شمس، التى كان يعد فيها رسالة الدكتوراه.

تمسك المحاضرون في جامعة عين شمس، بزعامة المؤرخ عزت عبد الكريم، بالمدرسة التاريخية الليبرالية التى ازدهرت في المعهد الملكى. وفي المقابل، في جامعة القاهرة قاد المؤرخ الشاب محمد أنيس المدرسة التاريخية الماركسية، التى بالرغم من الدوجانية التى تنطوى عليها، إلا أنها كانت مدرسة حديثة وذات مغزى سياسى بعيد المدى.

عباس صار مزمقاً بين المدرسة الليبرالية الإنسانية النزاعة للشك التى تربى عليها في عين شمس، وبين الخيار الاشتراكى بجامعة القاهرة، الذى أعلن أصحابه أنه من خلال تحديد القوانين التى تحكم مسار التاريخ المصرى سيتمكنون من إعداد مصر المستقبل.

الالتزام السياسى الذى نتج عن هذه الفلسفة، والاقتراب من مراكز القوى الحاكمة التى أيدت هذا الاتجاه، سحرت عدداً كبيراً من الشبان، وخاصة المؤرخين الذين ألهتهم معرفتهم بالتاريخ المصرى بميزات عديدة عندما أنيط بهم تعبئة الإطار النظرى الماركسى بالمضمون المناسب من المواد التاريخية. وتمكن عباس، بصعوبة بالغة، من شق طريقه بين هذه المدارس الفكرية المعارضة، ومع انتهائه من الدكتوراه عُيِّن محاضراً بجامعة القاهرة.

قصة عباس حتى هذه النقطة مكتوبة بأسلوب جميل يثير التعاطف، لكن الأحداث معروفة، وقيمتها الجماهيرية ليست بالغة. وفي مقابل ذلك، فإن وفاة عبدالناصر، وانحياز الاشتراكية العلمية، واستبدالها بالرأسمالية السلطوية في عهدى السادات ومبارك، عجلت بالنضج الفكرى والسياسى لدى رءوف عباس، وفتحت عينيه؛ فاعتباراً من عام 1967 انتهى، من وجهة نظره، عصر السذاجة، ومن ثم شرعت هذه السيرة الذاتية في إثارة الانتباه.

باختصار - هذه هى التجربة التى عاشها عباس في الجامعة، وبين مراكز القوى الثقافية بمصر خلال الثلاثين سنة الأخيرة: المحسوبة، وتعيين الأقارب والمقربين دون إعلان، أو بواسطة إعلانات مفصلة حسب المقاس، أساتذة جامعيون يظلمون طلابهم بالجباية غير القانونية للأموال، والابتزاز (بيع ملخصات الامتحان)، فساد في اختيار الأساتذة وترقيتهم، سرقات علمية منتشرة بين الأساتذة والطلبة، معايير أكاديمية متدنية، يحاسب بناءً عليها الطلبة القادمون من إمارات النفط، الذين يشتررون بأموالهم الحق في نشر أبحاثهم في المجلات العلمية، قلة عدد الأساتذة بالنسبة لعدد الطلاب، تدخل شمولى تقوم به المخابرات فيما يتعلق بإدارة الحياة

الأكاديمية داخل الجامعة، " طبخ " انتخابات اتحاد الطلبة، وشاية الأساتذة والطلاب ضد زملائهم لصالح الأجهزة الأمنية، علاقات عمل عكسة، تمييز منهجي ضد الباحثين الأقباط بالمقارنة مع أقرانهم المسلمين، عمولات، وإعارات للأساتذة الذين تعاونوا مع الأجهزة الأمن... إلخ.

خصص عباس صفحات كاملة لتاريخ عائلة السادات، وبالذات لزوجته المكروهة جيهان السادات وبناتها، وللطرق الكثيرة التي أفسدوا بها الجامعة. وبالإضافة إلى كل ذلك، يفتح عباس نافذة مهمة لفهم الديناميكا التي تحكم العلاقة بين المثقف، والمجتمع والسلطة. وتعد شروط عمل المؤرخ نموذجاً ممتازاً لفهم هذه الديناميكية. يرتبط المؤرخون، بصورة مطلقة، بالنيات الحسنة للدولة في كشف مواد أرشيفية معينة أو إخفائها. ولأن قيمة الشفافية، وضرورة تقديم الحقائق للجماهير ليست جزءاً من هذه العلاقة، يعاني المؤرخون من نقص دائم في مادة البحث العلمي؛ فأرشيف الدولة له وظائف متعددة، لكن يبدو أنه لا يؤدي الوظيفة الرئيسية التي أقيم من أجلها. وعملياً، لكتابة تاريخ مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، يمكن فقط الاعتماد على المصادر الصحفية، والمقابلات الشخصية، وأرشيفات الدول الغربية. وبسبب النفقات الباهظة التي يتكلفتها السفر في مهام بحثية للخارج، فإن مجموعة محدودة للغاية من أساتذة الجامعات والطلاب يتمكنون من ذلك. بل أن عباس نفسه اكتشف وفوجئ، أن عدداً من المصادر التاريخية المحدودة أصلاً، سرقة " محاضرون " من مكتبة الجامعة.

يشكو عباس حالة الجمود المنهجي والفكري التي ضربت الدرس التاريخي في مصر. ومع ذلك فهو لا يفسح مجالاً واسعاً لمناقشة هذه القضية المعقدة، ويبدو أنه من الصعب عليه أن يثبت براءته في هذه المسألة، خاصة أن تشبه - عبر السنين - بطريقة التفسير القومية الكلاسيكية لتاريخ مصر الحديث، يعد أحد الأسباب الرئيسية لهذا الجمود الفكري. على أية حال، فإن الصورة الناتجة هي أن الدورة الطبيعية للتفسير التاريخي لا تعمل كما ينبغي: (الميلاد، والمجور من الهوامش الثقافية إلى الإجماع الشعبي والسياسي، ثم الانهيار، وفقدان الدور).

لذلك تبدو كل هذه الانتقادات مبالغاً فيها بعض الشيء. ففي نهاية المطاف، لا يعرض عباس هذه الانتقادات بكل هذا التكثيف. كما أن هناك إنجازات لا بأس بها تحققت عبر السنين، خاصة في مجال الأدب، والحوار الثقافي (وهما المجالان الرائدان في الفكر المصري العلماني). وكذلك الأمر في ميدان الدراسات التاريخية.. تحققت إنجازات لا بأس بها (عباس ينسب

معظمها لنفسه)، مثل إحياء الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لتكون هيئة مستقلة نسبيًا، والنهضة التي كانت من نصيب دراسة العهد العثماني، التي أسفرت عن تعظيم عدد من المسلمات التاريخية المختلفة (مثل الاهتمام بتاريخ البغاء).

الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهي جزء لا يتجزأ من النسيج الفكرى، تقف كقلعة صامدة من حيث الأخلاقيات المهنية والأبحاث التاريخية المتميزة. ومع ذلك فإن الأمور ما زالت على ما هى عليه.

عباس هو شخص وطنى، ومن هذا المنطلق فإنه يتبنى موقفًا معاديًا لإسرائيل، ويقف بمتمهى الحزم ضد أى شكل من أشكال التطبيع. وهذه المواقف في حد ذاتها تعد مواقف مشروعة وشائعة بمصر، إلا أنها تغذى إطارًا من وجهات النظر المهالكة والإشكالية، لا تنطوى على أى شكل من أشكال التعددية الثقافية والكزموبوليتانية. أى إن عباس وأمثاله يتنازلون، مقدمًا، عن أى إمكانية لدراسة واقع الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط بعيدًا عن الشعارات القومية والتجربة المصرية الضيقة المشتقة منها.

إن الالتزام الشامل بالهوية المصرية هو العنصر الباعث على اليأس في عمل رءوف عباس. فالتمحور الثقافى الذى يمتدحه عباس (أين اختفى الإيطاليون، اليونانيون، الماسطيون، اليهود، والأرمن الذين عاشوا في مصر حتى الستينيات؟)، ليس اختيارًا أيديولوجيًا، وإنما حالة نفسية غير مرتبطة بالظروف. وبهذا المعنى، فإن عباس مخلص للتراث العلمانى الذى يمثله جيل الستينيات. وبطريقة باعثة على اليأس، كلما نقلب في صفحات الكتاب المهم، نطالع مشاعر الألم والحب، والإظلام، والحنين، والفخر أحيانًا، وتلوح خطوط واهنة من الأمل، بالكاد يمكن أن نطلق عليها محاولة للمواساة.

بل هي خطي مشاها خطأ (*)

عبد العظيم رمضان

قد اغتفر الكذب في أي إنسان ولكني لا اغتفره في المؤرخ بالذات! فالمؤرخ - في اعتقادي الخاص - هو ضمير عصره، وهو مرآة عصره! ولا يجتمع في إنسان أن يكون مؤرخاً وكاذباً في الوقت نفسه! فالكذب يسلب من المؤرخ صفته وأهليته لكتابة التاريخ!

بل لقد ذهبت إلى أن كذب المؤرخ هو بمثابة صحيفة دعوى ضد من يكذب عليهم أو يفترى عليهم الكذب، ينشرها دون أن تتاح الفرصة لمن أطلق عليهم ادعاءاته الكاذبة للرد!

ومن هنا فإني غاضب لما أقدم عليه الدكتور رءوف عباس! - وقد كان صديقاً قديماً - من ادعاءات وكذب وافتراءات ملأ به ما أسماه مذكراته، التي نشرت تحت اسم "مشيناها خطي"! وفي البداية فقد دهشت عندما علمت بأنه كتب مذكراته! فلم أعرف للدكتور رءوف عباس دوراً وطنياً في خدمة بلده، يستحق عليه أن ينشر هذا الدور على الشعب المصري أو يستمر به الشعب المصري!

أقول ذلك وأنا أعرف جيداً متى تكتب المذكرات، فلي كتاب معروف، طبع أكثر من مرة، تحت اسم "مذكرات السياسيين والزعماء"! ولم أعرف عن الدكتور رءوف عباس أنه كان زعيماً أو سياسياً! كما أنه لم يكن له دور وطني نضالي في أي صورة من الصور!

ثم أدركت السبب في تصدي الدكتور رءوف عباس لكتابة مذكرات لا تهم الجماهير في شيء، ولا تفيد تاريخ بلدنا في شيء، عندما تصاعدت الشكوى من زملائه في الجامعة بأنه يصفى حسابه معهم تحت اسم مذكرات!

ولم أصدق في البداية، فلست أعرف للدكتور رءوف عباس صراعات بينه وبين زملائه، أو نضالاً من أجل قضايا جامعية عامة، توقعه في مشاكل مع زملائه الأساتذة أو حسابات تلزمه بأن يصفىها معهم في شكل مذكرات!

وعندما شككت في ذلك أمدنى الأساتذة زملاء بقائمة طويلة من الإساءات التى أساء بها إليهم، والافتراءات التى افترى بها عليهم!

وقد أزعجنى خاصة ما أخذ يتناول به على أساتذة عظام أموات وأحياء يشغلون مناصب علمية رفيعة، ويقدمون فيها خدمات لوطنهم مصر تتوارى إلى جانبها أية خدمة قدمها هذا الأستاذ لوطنه!

نعم لقد ذهلت عندما قرأت أنه وصف أستاذًا جليلًا، وهو محل احترام الجميع، وهو الأستاذ الدكتور حسين نصار - الذى يشغل حاليًا منصب نائب رئيس المجالس القومية المتخصصة - وصفًا بشعًا بأنه نخاس!!!

ولو كان هذا الوصف قد وجه إلى الأستاذ الدكتور حسين نصار بحق، لربما اعتبرنا ذلك شجاعة من الدكتور عباس، وتصديقًا لفساد جامعى، ولكننا سوف نذهل حقًا حين نكتشف أن هذا الوصف البشع، مبنى على افتراءات وعلى أكاذيب حاكها الدكتور عباس، ضد الأستاذ الدكتور حسين نصار! ومن السهل إثبات هذه الأكاذيب والافتراءات من الوقائع الثابتة الدامغة!

فقد نسب إلى الدكتور حسين نصار عندما كان عميدًا لكلية الآداب - أنه استدعاه إلى مكتبه لمساعدة السيدة نهى كريمة الرئيس السادات، في بحث عن حزب الوفد باللغة الإنجليزية، لأنه - حسبما يدعى - " الوحيد الذى له كتابات باللغة الإنجليزية، وأنها في حاجة إلى من يكتب لها البحث "!!!

وهنا ينسب إلى نفسه أنه هبَّ من هول ما سمع، وانفجر في العميد: "إنت عارف إنت قاعد فين، قاعد على كرسى طه حسين، ونشتغل نخاس، بتبيع أساتذة الكلية في سوق العبيد، وخرج من الغرفة صافعًا الباب خلفه "!!!

وفضلاً عن إنكار العالم الجليل الدكتور حسين نصار هذه الرواية من أصلها، واعتبارها افتراءً وكذبًا، فإن المتخصصين في تاريخ مصر، يعرفون جيدًا أن الدكتور عباس كان متخصصًا في الحركة العمالية، ولم تكن له دراسات في تاريخ الوفد، تدفع إلى الاستعانة به في بحث عن الوفد، تجر به ابنة الرئيس السادات، وهو ما يعترف به بنفسه، فيقول إنه طلب منها أن تستعين إما بعبد العظيم رمضان أو يونان لبيب رزق!

وإذا كان الأمر كذلك، فما الذى يدفع عميد الكلية إلى الاستعانة بغير متخصص فى تاريخ الوفد، لكى يساعد ابنة السادات فى بحثها، خاصة أنه لم يكن حتى ذلك الحين قد حصل على درجة الأستاذية!

والمهم هو أن الأستاذ الدكتور حسين نصار ينكر هذه الواقعة بمرمتها، وينسبها إلى افتراءات الدكتور عباس!

ويستشهد الدكتور حسين نصار على ذلك، بأنه لو صَحَّ كلام الدكتور عباس، بما يترتب عليه من حرمان الدكتور نصار من رضاء الرئيس السادات، فكيف يستقيم ذلك مع ما قام به الدكتور نصار بعد أربعة أشهر فقط من هذه الواقعة الكاذبة، من تعيين الدكتور عباس رئيساً لقسم التاريخ مفضلاً إياه على أستاذين آخرين هما الأستاذ الدكتور سيد الناصرى، والأستاذ الدكتور أمين صالح!

وهكذا نرى أستاذًا كبيرًا مثل الدكتور حسين نصار، يطعن فى شرفه، وفى سمعته العلمية، ويوصف بأنه نخاس بغير وجه حق، وبغير أى سبب موضوعى! ولكن هذا هو ما سوف نراه فى طول مذكرات الدكتور عباس، من الإساءة لكل من أحسن إليه!

ولكن هذا هو واحد من افتراءات عديدة أصاب بها الدكتور عباس رفاقه من أساتذة الجامعات المصرية، لا يتجرأ على توجيهها أى عدو لمصر وللجامعة المصرية، بل لم يتجرأ عليها أستاذ إسرائيلى، فى طعنه للعلماء المصريين، وللجامعة المصرية! فهو يروى قصصاً خيالية يتظاهر فيها بالبطولة على حساب زملائه، وينسب إلى نفسه وقائع، يعلم هو قبل غيره أنها وقائع غير صحيحة!

وأنا شخصيًا حتى اليوم لا أستطيع أن أفهم كيف تجرأ الدكتور عباس على زملائه ورفاقه وأساتذته بتلك التهم الشنيعة، التى لم يكن لها أى مبرر، غير رغبة دفينية فى التشهير، وحقد أسود ضد هؤلاء الأساتذة الذين لم يسيئوا إليه فى يوم من الأيام!

ولست شخصيًا قادرًا على تفسير سبب هذا الانقلاب الغريب من أستاذ جامعى على زملائه، وطعنهم فى سمعتهم وشرفهم! وربما تولى هذا التفسير علماء النفس وعلماء الأجناس!! وربما كان فى سرد الدكتور عباس لنشأته ما يساعد علماء الأجناس على تفسير غدره بزملائه، وإهانته البالغة التى وجهها إلى رفاق المسيرة، الذين يفوقونه علمًا وفضلًا، والذين يملأ علمهم وفضلهم على وطهم الأفاق، ولا يستطيع أن ينكره جاحد!

لقد كان في وسع الدكتور عباس، أن يوجه هذه الإهانات في حينها لرفاقه من العلماء والأساتذة العظام في وقتها، ولكنه آثر أن يحتفظ بسخائمه وأكاذيبه ليشرها بعد وقت تحت اسم "مذكرات!"

وما شاهدت في حياتي - وقد حققت كل مذكرات السياسيين والزعماء التي كانت متاحة لي في ذلك الوقت - مذكرات تكونت معظمها من أكاذيب وضلالات كهذه المذكرات! وهو ما سوف نوضحه للقارئ، ولن خدعوا في هذه الأكاذيب، وتصورها مذكرات حقيقية! والمؤسف حقاً أن يكافئ الدكتور عباس المؤرخين، الذين انتخبوه رئيساً للجمعية التاريخية بكل هذا الجحود والكران، فيصورهم في صور نخاسين، وبأنهم تتملكهم المقد النفسية التي لا يصاب بها إلا ضعاف النفوس!

وربما هذا ما يفسر انقلابه على أستاذه، الأستاذ الدكتور إبراهيم نصحي رحمه الله، الذي رعى الجمعية التاريخية كرئيس لها وكانت في عهده بيتاً لكل المؤرخين المصريين والعرب، بعد أن أصبحت خاوية إلا من الدكتور عباس ويطانته، بعد أن فصل منها كبار المؤرخين!!

وهنا أود أن أقول أن ما دفعني لكتابة هذا المقال، هو معرفتي التامة بأن من واجب المؤرخ أن يصحح للجمهور المصري، أية أكاذيب تشوه صورة المجتمع المصري، وتشوه صورة الوطن، وصورة الجامعة المصرية وعلمائها، التي أخرجت لنا أحمد لطفي السيد وطه حسين وغيرهما.

ففسر على النفس حقاً أن يصدق أن هذه الجامعة اليوم هي جامعة الأساتذة النخاسين والمنافقين والمضللين، التي صورها الدكتور عباس في مذكراته كأنها حقائق، وما هي إلا أكاذيب وافتراءات وانهايات باطلة، لا تستند إلى أي واقع! كما أنها لا تستند إلى ضمير وطني سليم!

فلقد نسب إلى أستاذ كبير، هو الأستاذ الدكتور يونان لبيب الحائز على جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية، أنه وقف موقفاً غير أخلاقي، عندما قيل أن يخلف الدكتور عباس في رئاسة اللجنة العلمية المشرفة على مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر! وينسى أنه سبق أن قيل أن يخلفني في المركز نفسه!

وقد كذب عندما اتهم مستشار وزير التعليم المصري، في عهد الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم السابق، بأنه في عام 1992، رفض أن يتولى أستاذ قبطي هو الأستاذ الكبير الدكتور يونان لبيب وضع امتحان الثانوية العامة، بحجة أن تعليمات الأمن تمنع "أهل الذمة" - على حد قوله - من وضع الامتحانات!

ولم نسمع في حياتنا مثل هذا الافتراء عن وزارة التعليم، التى تقود العملية التعليمية لشعب مصر كله بمسلميه وأقباطه! كما لم نسمع عن الدكتور حسين كامل بهاء الدين يمنع الأقباط من وضع الامتحانات! ولو كان ذلك صحيحًا لظهر أثره فى امتحانات وزارة التربية والتعليم السابقة واللاحقة!

وما يوضح تمامًا كذب هذا الأستاذ وافتراءه على وطنه وعلى المؤسسة التعليمية، أنه لو كانت هذه بالفعل هى سياسته الدولة المصرية تجاه الأقباط، لانعكس ذلك عند تكوين لجنة كتابة مناهج التاريخ، التى كنت أتشرف برئاستها! فقد كانت هذه اللجنة تشتمل على اثنين من كبار الأساتذة الأقباط هما الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق و الأستاذ الدكتور إسحاق عبيد، ثم ضم إليها الأستاذ الدكتور ميلاد حنا! وقد صححت بالفعل هذه اللجنة المناهج الدراسية التى تدرس اليوم فى المدارس!

وقد كانت هذه اللجنة، هى التى أدخلت اسم العصر القبطى فى منهج التاريخ، بدلًا من الاسم القديم، الدولة البيزنطية!

وقد تجاوزت افتراءات الدكتور عباس زملائه، إلى رجل فاضل عرف عنه دماثة الخلق، والأدب الجم، وهو الأستاذ الدكتور ناصر الأنصارى رئيس هيئة الكتاب الحالى، ورئيس دار الكتب ثم دار الأوبرا، ثم معهد العالم العربى بباريس سابقًا؛ حيث نسب إليه أنه وضع تعليقات متعسفة تقضى بأن من يريد مقابلته عليه أن يقدم طلبًا كتابيًا قبل الموعد بثلاثة أيام!

وهو أمر غير معقول وأنا شاهد على التاريخ. فلم يعرف عن الدكتور ناصر الأنصارى هذا السلوك الشاذ! ولا يعلم السبب فى هذا الافتراء من جانب الدكتور عباس على الدكتور ناصر الأنصارى!

ولن أتناول فى هذا المقال الافتراءات والأكاذيب التى ألصقها بعالم كبير هو الأستاذ الدكتور حسين ربيع أستاذ تاريخ المصور الوسطى، ونائب رئيس جامعة القاهرة السابق، ورئيس لجنة التراث الحضارى بالمجالس القومية المتخصصة حاليًا. حيث نسب إليه العديد من الوقائع الملفقة، التى نسى إلى سمعته العلمية، وإلى إدارته لكلية الآداب ومنها أنه انحاز إلى صف الفساد فى كلية الآداب، وتسلق المناصب الجامعية فى ادعاءات ناسيًا أن القضاء المصرى التزبه أثبت كذبها وافتراءها!

ثم اتهمه للدكتور حسنين ربيع بالتطرف الدينى، ويأته اعترض على تعيين معيدتين بالقسم، لأن إحداها قبطية! قائلًا "إن القسم تخلص من هؤلاء منذ خسين عامًا فلا يجب أن يسمح لهم بدخوله!" وهو اتهام يسى إلى وطنية الدكتور حسنين ربيع، ويوصمه بتهمة العنصرية والعداء للأقباط!

ونلاحظ هنا إصرار الدكتور عباس على اتهام النظام المصرى، فى عصر السادات ومبارك باضطهاد الأقباط، دون وجه حق!

وهى وسيلة دنيئة للتقرب من أقباط المهجر، وللحفاظ على استمراره للتدريس فى الجامعة الأمريكية!

والخير فى هذا الشأن إصرار الدكتور عباس على اتهام النظام المصرى باضطهاد الأقباط! وحرمانهم من المشاركة فى النشاط العلمى!

فيذكر أنه عندما تقدم بأسماء الأساتذة الذين أسند إليهم التدريس فى معهد الدراسات الوطنية المزعم إنشاؤه، وعرض اسم الدكتور يونان لبيب، والدكتور إسحاق عبيد، اعترض الدكتور مصطفى السعيد "مش لازم دول شوفوا حد تانى الأساتذة كثير!" وأنه اعترض قائلًا: "هل معنى هذا أن من يختارون للدراسة لن يكون منهم أقباط؟ وما معنى الاعتراض على اثنين من الأساتذة الأكفاء دون سبب سوى ديانتهم؟"

بل يتهم أساتذة التاريخ بأنه "عندما انتدب الأستاذ الدكتور يونان لبيب بالقسم اعترض أساتذة التاريخ لكونه قبطيًا!"

وهو إصرار غريب للغاية من أستاذ من المفروض فيه أنه يعرف جيدًا أن مصر لم تكن فى يوم من الأيام عنصرية، وأن الأقباط والمسلمين يعيشون جنبًا إلى جنب ويتولون المناصب دون أية تفرقة!

ولقد ادعى أن تعيين الدكتورة إيمان عامر بقسم التاريخ، إنما كان لصداقة تربط بين والدها، ورئيس القسم! وهو أمر مضحك! لأن التعيين بالجامعات لا يكون بسبب الصداقة، وإنما بمعايير علمية صارمة ليس فيها ابنة فلان ولا علان!

ولا يفوتنى فى هذا الصدد أن أكون بنفسى شاهدًا على كذبة كبيرة وافتراء محض، ولكنها تصور أسلوب الدكتور عباس فى تفتيق الحقائق!

والواقعة الحقيقية التى حدثت وشهدها مازالوا أحياء، وعلى رأسهم الدكتور رفعت السعيد، والأساتذة أعضاء لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة، هو أننى كنت قد ضمنت الدكتور عباس إلى لجنة التاريخ، ولكنه كان يتقاعس عن الحضور، الأمر الذى دعانى إلى استبدال أستاذ آخر به، ولكن الصديق الدكتور رفعت السعيد أقنعنى أمام بقية أعضاء اللجنة بأن فصل أستاذ من لجنة التاريخ على هذا النحو، سوف يكون إهانة كبيرة له! واقترح أن يتصل هو شخصياً بالدكتور عباس لكى يقدم بنفسه استقالته من اللجنة!

وقد وافقت بطبيعة الحال، وقام الدكتور رفعت السعيد بالفعل بالاتصال بالدكتور عباس، وحصل منه على الاستقالة. ولكنه لم يكن أميناً! فقد كتب الاستقالة بالشكل الذى يظهره بأنه صاحب موقف دفعه إلى تقديم استقالته!

ولم أهتم بطبيعة الحال، فقد كان يهمنى فى ذلك الوقت الحرص على كرامة الدكتور عباس! ولقد كان السبب الحقيقى فى امتناع الدكتور عباس عن حضور اجتماعات اللجنة، هو ذلك الغضب المفتعل حن طالبته بصفته رئيساً للجمعية التاريخية، بأن ترشح الجمعية كبار أساتذة التاريخ، الذين لهم فضل علمى كبير، من أمثال الدكتور حسن حبشى، ودكتورة سيده كاشف وغيرهما، لجائزة الدولة التقديرية، بدلاً من الأساتذة سيئى السمعة، الذين بصر على ترشيحهم فى كل عام، ورغم عدم حصولهم على أية أصوات فى المجلس الأعلى للثقافة!

لقد أصر الدكتور عباس على ترشيح البعض من الفاسدين، بدلاً من ترشيح الأساتذة العظام، الذين يستحقون بالفعل هذا الترشيح!

ولقد كان مما قلته له بخصوص الأساذ الدكتور حسن حبشى: إذا لم ترشح الجمعية التاريخية هذا الأساذ الكبير، فهل ترشحه نقابة المهندسين؟ وهو ما استفزه وخرج غاضباً ولم أر وجهه حتى اليوم! ويشهد على هذه الواقعة كل أساتذة لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة! فلماذا بالله إصرار الدكتور عباس على ترشيح بعض الأساتذة الفاسدين، الذين منعتهم جامعاتهم من الإشراف على السيدات؟ وللقارئ أن يفهم ما بين السطور!

ولقد احترت كثيراً فى فهم غدر الدكتور عباس بزملائه ورفاقه، ولكنه أجاب عن ذلك بالفعل فى مذكراته، حين تحدث عن نشأته وطفولته بأوصاف بشعة لم يسبقه إليها سابق! حيث اتهم جدته بأنها كانت تحرمه من الطعام عندما أقام عندها، وأنه تصور أن دخوله المجلس وإقامته عندها سوف يضع حداً "لعقده النفسية"!

ويقول إنه "منذ وعيه كان يسمع جدته تحتتم صلواتها بالدعاء على أمه، سائلة الله أن يحرق قلبها على أولادها!!" وأنها كانت "إذا طبخت لحماً أكلته وحدها!!" "وعندما تجرأ وأكل سرّاً قطعة من اللحم ظناً منه أنها لن تكتشف الأمر، اتضح أنها تحمل معها محضر الجسد، فاكتشفت السرقة ولعنته وأمه، لأنه "مفجوع" مثلها!

على كل حال، فإن هذه الاعترافات الخطيرة عن نشأة الدكتور عباس التي طعن فيها أقرب الناس إليه بما لم يسبق له مثيل في التاريخ كله، ربما يكون فيه توضيح كاف لما ساقه من افتراءات وانقلابات وتشهير بزملائه وأصدقائه!

فلقد حفظ لنا تاريخ الأمثال المصرية العريقة هذا المثل الكبير "كل إناء بما فيه ينضح!!"

وقفه الحيران في أحوال - رمضان - (*)

رؤوف عباس حامد

نشر مقال الدكتور عبد العظيم رمضان مقالاً في مجلة أكتوبر (19 مارس 2000)، اختار له عنوان "بل هي خطيَ مشاها خطأ!" هاجني فيه هجوماً مقذعاً، وسبني على رءوس الأشهاد، واتهمني بالكذب وجردني من الوطنية، وعرض بأصل الاجتماعي، وطلب رأى علماء النفس وعلماء الأجناس في شخصي، فاتهمني بذلك بالخلل العقلي، وأخرجني من زمرة الإنسانية، طالباً تحديد النوع الذي أنتمى إليه.

ولا أظن أن أحداً بلغ هذه الدرجة من خرق كل الضوابط والمعايير المتصلة بما يجب توافره في خطاب موجه إلى الرأي العام، على صفحات دورية، وتجاوز كل الحدود القانونية، فكان قدفاً وتشبيهاً واضحاً للعيان، مكان النظر فيه ساحة القضاء العادل، فلا أحد فوق القانون، وليس مكان مناقشة هذه التهم هنا.

ولكن أريد هنا أن أصوب بعض ما ورد في المقال من معلومات تفتقر إلى الصحة؛ فقد استهل صاحب المعالي مقاله باستنكار إقدامي على كتابة "مذكراتي" لأسباب تدخل في إطار ما أبقيناه لحكم القضاء العادل النزاهة. وصحة الأمر أنني لم أكتب "مذكرات"، وإنما كتبت "سيرة ذاتية"، والسيرة الذاتية هي قصة حياة إنسان يكتبها بقلمه، وهي جنس من أجناس الكتابة الأدبية. وتزداد السيرة الذاتية قيمة كلما بلغت درجة عالية من الصدق والصراحة، وقدمت تصويراً للوسط الاجتماعي الذي تربى فيه صاحبها، والعوامل المؤثرة في تكوين شخصيته، والمصادر التي استمد منها ثقافته، ومحصلة تجاربه في الحياة. فالسيرة الذاتية ذات بعد إنساني ذاتي يمتزج فيها الاجتماعي بالثقافي، وربما السياسي. وهو ما يختلف عن طبيعة المذكرات التي يكتبها أهل السياسة.

وفي الأدب العربي عديد من التراجم الذاتية كتبها عمالقة الفكر والأدب: طه حسين، وعباس العقاد، وأحمد أمين، وسلامة موسى، وزكي نجيب محمود، ولويس عوض، وشوقي ضيف،

(*) مجلة أكتوبر - العدد 1488 - 30 من إبريل 2005 م

(*) جريدة العربي - العدد 957 - 1 من مايو 2005 م

وسيد عويس، والشيخ يوسف القرضاوى، وغيرهم. وهى فى الأصل فن من فنون الأدب الغربى. ولحسن حظ هؤلاء جميعاً أن معالى الدكتور رمضان لم يقرأ سيرهم، وإلا استنكر عليهم الاجترار على كتابتها دون أن يكونوا من أرباب السياسة، ودون أن يكون لهم "دور وطني"!

وما فعلته فى "مشيناها خطى" هو من قبيل ما فعله هؤلاء الكتاب العمالقة، ولكن مع درجة أعلى من الصدق، وجرأة أكبر على البوح، فتناولت طفولتى وصباى وتربيتى، وتجاربى فى الحياة بصراحة تامة دون تزيف أو تزيين. ولعل ذلك يفسر الترحيب الهائل فى الوسط الثقافى المصرى بالسيرة منذ صدورها فى 5 ديسمبر 2004، فصدر حتى نهاية فبراير 28 مقالاً بالصحافة القومية (الأهرام، أخبار الأدب مجلة الإذاعة والتليفزيون، صباح الخير، القاهرة) وصحف المعارضة (الوفد، العربى، آفاق عربية، الأهالى)، والصحف المستقلة (الأسبوع، صوت الأمة) كما نشرت مجلة "وجهات نظر" فصلاً من الكتاب. وبعض هذه الصحف نشرت مقالين وثلاثة مقالات لكتاب مختلفين. كذلك نشرت عشرة عروض للكتاب بالصحف المغربية و الخليجية، وثلاثة عروض بالصحف العربية اللندنية، وتناوله أحد كتاب الأعمدة بالجارديان اللندنية.. كل ذلك على مدى زمنى لم يزد عن شهرين ونصف الشهر بيعت خلاله عشرة آلاف نسخة من الكتاب وقرأها خمسة أضعاف هذا العدد من القراء على أقل تقدير.

كذلك نوقش الكتاب فى أنيلييه القاهرة يوم 21 ديسمبر، ثم نوقش فى صالون النديم بتقابة الصحفيين بعد ذلك بأسبوعين، وأعلنت الصحف عن المناسبتين. كما خصصت إذاعة الشباب والرياضة سهرة ليلة 21 ديسمبر للاحتفاء بالكتاب، ودارت - ولا تزال - حوارات حول الكتاب على الإنترنت فى موقع "إيلاف" وغيره من المواقع العربية.

ولعل مرجع هذا الاهتمام الواسع، ما يتضح به الكتاب من صدق، فعندما تناولت تجربتى الجامعية، كشفت عن المساوئ المتصلة بالتعيينات والترقيات والدراسات العليا، ومستوى الدراسة الجامعية بمختلف مراحلها وأوجه القصور فيها، وأسلوب اختيار القيادات الجامعية وآثاره السلبية، وما طرأ على الجامعات من آليات تخدم الفساد فى العقدين الأخيرين. وهى كلها أمور يعرفها كل من اتصل بالوسط الجامعى تمام المعرفة، ولكن أحداً لم يجرؤ على تسجيلها على الورق، وهو ما فعلته فى الكتاب لأدق ناقوس الخطر، وأنبه إلى ضرورة إصلاح التعليم والبحث العلمى إذا كنا نشهد لوطننا مكاناً لاثقاً به فى عالم متغير.

وما كاد الكتاب يصدر حتى حلت الأنباء ما جاء بالتقرير الدولى عن الخمسةائة جامعة البارزة فى العالم، فإذا بجامعةانا تقع فى خانة "الصفر". وبدأت الصحف تناول تدهور مستوى الجامعات والبعث العلمى عندنا، واهتمت الدولة رسميًا - رئيسًا وحكومة - بهذا الأمر، وراحت تتحدث عن ضرورة رفع مستوى البعث العلمى والنهوض بالتعليم الجامعى، ربما لاحتواء الآثار السلبية للصفر الجامعى.

كم أتمنى على صاحب المعالى الدكتور عبد العظيم رمضان أن يتحفنا بسيرة الذاتية، فقد قص على أطرافًا كثيرة منها قبل أن يخرج من زمرة الغلاية أمثالى، ويدخل فى زمرة أصحاب المعالى. لو حقق لنا معاليه هذه الأمنية لقدم للشباب هدية قيمة، ففى قصة حياته ما يفيد الشباب بعشرات الأضعاف مما قد تفيدهم به سيرتى. أتمنى على معاليه أن يحدثنا عن طفولته، وينقلنا إلى البيت الذى تربى فيه، والقيم الاجتماعية التى نشأ عليها، والتعليم الذى تلقاه. وكيف كانت الأحوال فى بيت والده الكريم العامل الشريف الكادح، الذى كان يعمل بشركة ترام القاهرة الذى عرفه زملاؤه بالشيخ محمد إبراهيم رمضان، وأن يكشف لنا عن نوع الحياة التى كان يجيها عمال الترام، فعملها كانت أرغد من حياة عمال السكك الحديدية التى تناولتها فى سيرتى، ولعل عبد العظيم الطفل كان يتناول اللحم صباح مساء.

نتمنى أن يعرفنا عبد العظيم عن الوسط الاجتماعى الذى عاش فيه، ويقدم لنا أسرته بقدر من الصراحة يقرب مما فعلت. وأن يبين لنا لماذا اضطرت أسرته إلى الدفع به إلى سوق العمل ليعمل كمساريًا بالترام، ويتزوج وينجب طفلين، ولكنه يتمرّد على واقعه الاجتماعى ويتطلع إلى أن ينال حظًا أوفر من التعليم. وكيف كان يرقب الجامعة من بعيد وهو واقف على سلم ترام (30) ويتطلع أن يكون من طلابها، وكيف أتاحت له الفرصة مع قدوم ثورة يوليو، فحصل على الإعدادية، ثم الثانوية العامة، فى عامين متتالين، ثم التحق بالجامعة، وكيف كان أول ما فعله الوقوف على سطح قسم التاريخ ليرقب ترام (30) وهو يمر من بعيد، ويتأمل ما حققه نتيجة إصراره وطموحه.

أليس فى هذا كله دروس للشباب؟ تكتمل بالحديث عن تزاؤم عبد العظيم رمضان مع ظروفه الجديدة بعد الحصول على الليسانس وظيفيًا وعائليًا، والتطلع إلى الحصول على الماجستير ثم الدكتوراه. ولعل ذلك يحجره إلى الحديث عن الأسباب التى دعت محمد أنيس (أستاذه) أن يرفض تعيينه بأداب القاهرة، وأولئك الذين ساعدوه على العمل بالجزائر، وساعدوه أيضًا على

التعين بجامة المتوفية. كلها تجارب هامة تنفع الشباب، ولا تنقص من قدر صاحبها. ولعله يتم شرح الكيفية التي دخل بها عالم الصحافة، ويحدثنا عن حكاية "قفة" المقالات التي كان يسرح بها على الصحف (على حد قول أحد الكتاب الكبار منذ نحو العشرين عاما)، وكيف تناول قلمه هموم الشعب المصرى من أسعار البطيخ، إلى سكرية السيارات ومغالاتهم فى الأجور، إلى أحاديث باهتة فى السياسة. وربما أغرته هذه المناسبة ليحدث قراءه المتعطشين عن الصحف والمجلات التي أغلقت أبوابها فى وجهه، ولماذا؟!.

ولما كنا نعيش عصر العولة، وتفكيك وحدة الأوطان، وطمس الهويات الوطنية، لعل الشباب أحوج ما يكون إلى معرفة الوصفة السرية لتغيير المبادئ كما تغير الجوارب، ومعرفة أصول التلون بجميع ألوان الطيف، وفنون المشى على الحبال المتعددة كما يهولونات، وربما فاض كرمه على قراء سيرته عندما يؤصل لمبدأ "الثبات على المبلغ"، وكيفية استبدال الكشرى بالكوشير.

لقد التقيت بعبد العظيم عام 1967 عن طريق أحد الأصدقاء، يومها أبدى رغبته فى التعرف على واستعارة رسالتي للماجستير عن الحركة العمالية، فوعده بأن أهديه نسخة من الكتاب فور صدوره، وحصلت على عنوان عمله بمخزن النقل العام (بالمظلات آخر شبرا). وذهبت إليه فعلا، وسعدت به باعتباره نموذجاً للعصامية والإصرار على تحقيق الهدف كشخصى تماماً، كما أنه من أبناء طبقتى الاجتماعية.

ولعبت دوراً متواضعاً فى تغيير وجه التاريخ بالنسبة له، عندما أنقذته من غضب محمد أنيس الذى لم يكن ينوى مناقشته للدكتوراه، وعرضت بذلك مستقبل المهنى للخطر. وعندما أصبحت رئيساً لقسم التاريخ بأداب القاهرة، فتحت له أبواب القسم عندما انتدبته للتدريس إلى جانب يونان لييب رزق وصلاح العقاد. ولكنى اضطررت إلى إنهاء انتدابه بعد عامين لأسباب لا يجب ذكرها، واستمر انتداب صلاح العقاد لعام ثالث، واستمر يونان لييب معنا خمس سنوات.

وكان القسم خالياً من أعضاء هيئة التدريس فى التخصص (عندئذ)، على نحو ما أشرت فى سيرتى الذاتية، وقمت ببذل جهد كبير لتعيين عدد من المعيدى والمدرسين. وفى تلك الأيام كتب عبد العظيم مقالا على صفحات "أكتوبر" مشيدا بجهودى، متوهماً بما قدمه لى عميد الكلية محمد الجوهرى من عون لإعادة بناء الهيكل الأكاديمى للقسم، مقدماً التحية لحسن حمدى رئيس الجامعة، وزن المقال ثلاث صور، واحدة لى وثانية للجوهرى وثالثة لحسن حمدى، وخصص نحو نصف المقال (الذى احتفظ به) للهجوم على سياسة تجميد القسم التى اتبعها الرؤساء

السابقون للقسم وبعض أساتذة التخصص، ومن بينهم من وصفهم في مقاله الأخير بالأساتذة الأجلاء.

وفي تلك الأيام - أيضًا - حاول عبد العظيم رمضان أن يجندني للاشتراك معه في حلقات الحوار التي كانت تتم مع أطراف إسرائيلية، وجاءني بخطاب دعوة رسمي للاشتراك في اجتماع يعقد في سالسبورج بالنمسا (مازال محتفظًا به) فاعتذرت عن عدم قبول الدعوة لموقف مبدئي من القضية القومية، ورفض للتطبيع مع الصهيونية، لا أحيد عنه ما حييت.

لقد أراد عبد العظيم بمقاله المعنى هنا أن يوجه ثلاث رسائل: أولها لناصر الأنصارى، فراح يتملقه بعدما أصبح رئيسًا لهيئة الكتاب التي يحصل منها رمضان سنويًا على عشرات الآلاف من الجنيهاً، لقاء مطبوعات تكتظ بها المخازن ولا تجد من يشتريها. ولا أدري لماذا لم يتصد للدفاع عن الأنصارى عندما حدثت الواقعة التي أشرت إليها بالسيرة الذاتية وتداولتها الصحف عندئذ، وعبد العظيم لا يقرأ سواها! إلا إنه كان عندئذ رئيسًا لدار الكتب التي انقطعت سبوتيتها بتنحية عبد العظيم عن الإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر؟

والرسالة الثانية، بلاغ قدمه عنى للحكومة، منها إياي بادعاء أن الحكومة المصرية في عهدي السادات ومبارك تبنت سياسة التفرقة بين المواطنين على أساس الدين، وهو ما لم يرد مطلقًا في سيرتي الذاتية. لقد تناولت ظاهرة التعصب الديني في إطار سلوكيات فردية من بعض من تولوا مناصب ذات تأثير في اتخاذ القرار، ولا يعنى ذلك أن هناك "سياسة" رسمية تتبعها الدولة في هذا الصدد. ولا شك أن عبد العظيم يعرف تمامًا أن لدى الدولة أجهزة أمنية تعرف تمامًا اتجاهات الشخصيات العامة، ومن بينها معاليه وشخصي. ولكن ما لا يفهمه معاليه أن تغطية النار التي تسرى في المجتمع تحت الرماد، والتي نتجت عن ممارسات غيبة، بالقول أن "كله غمام"، وأن ما يثار مجرد دعوى فتات "حاقدة"، سوف يقود هذا البلد إلى مأساة، ما لم يتم تدارك هذه السياسات.

لقد أثرت هذه القضية في سيرتي الذاتية من واقع تجربتي، وسلطت الضوء عليها حرصًا على الوطن، وليس خطبًا لود أقباط المهجر حتى استمر في التدريس بالجامعة الأمريكية (وهذا طعن آخر في وطنيتي) فليست لي صلة بأى قوى خارجية سوى الهيئات العلمية المحترمة، والعلماء البارزين في شؤون الشرق الأوسط، وكان انتدائي للتدريس بالجامعة الأمريكية لمدة أربع سنوات (1991 - 1995) مبعثه حاجة الجامعة إلى خبرتي، ولا صلة لي بالجامعة الأمريكية منذ 1995.

وقد استنكر عبد العظيم ما سجلته من موقف معلن من انحاء وزارة التعليم إلى إسقاط الأقباط من مهام وضع الامتحانات العامة، رغم أن المسألة أثبتت على صفحات الجرائد في وقت كان باستطاعته أن يساهم فيه بقلمه كاشفاً " كذبي "، ولكنه أثر الصمت والعافية، وعاد الآن إلى نفي الواقعة مراهناً بذلك على نسيان الرأي العام للموضوع، وهو ما لم يحدث. ولعل عبد العظيم يستطيع أن يقدم لنا من الأرقام ما يصبو ما ذكرت، فيحدد لنا عدد الأساتذة المسيحيين الذين شاركوا في وضع الامتحانات العامة خلال ربع القرن المنصرم، وحذا لو أضاف إليهم من شارك في تأليف الكتب الدراسية الحكومية من الأساتذة الأقباط.

أما الرسالة الثالثة فموجهة إلى وزارة الثقافة طعنًا في ترشيحات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لجوائز الدولة في العلوم الاجتماعية، واتهامي بأنني - بحكم رئاستي لمجلس إدارة الجمعية - أرشح من هم دون المستوى مما يجعلهم لا يحصلون على الجوائز عند التصويت عليها في المجلس الأعلى للثقافة. وراح يطعن في خلق جميع من رشحتهم الجمعية متهمًا إياهم بالفساد، ونسى الحكمة القائلة "من كان بيته من زجاج". حقيقة الأمر أن عبد العظيم رمضان كان يتطلع إلى ترشيح الجمعية له لجائزة الدولة التقديرية، وما يزال يتطلع إلى ترشيحه له لجائزة مبارك، وهو ما لم تستطع الجمعية عمله في الماضي (بالنسبة لترشيحه للتقديرية) ولا تستطيع عمله في الحاضر.

فما لا يفهمه عبد العظيم رمضان أن الترشيحات يقترحها أعضاء مجلس الإدارة، ويراعى فيمن يرشح أن يكون له عطاء مميز للتخصص، وأن يكون ممن يخدمون رسالة الجمعية، ثم يتم التصويت على المرشحين بالاقتراع السري، ومن يحصل على أعلى الأصوات يتم ترشيحه للجائزة. وقد رشحت الجمعية لجائزة مبارك عمدة مؤرخي العصور الوسطى الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور مرتين (2001-2004) ورشحت المؤرخ المعروف يونان لبيب رزق (2002) وأخيرًا رشحت إسمايل صبري عبد الله المفكر والحجة في اقتصاد التنمية لنيل الجائزة هذا العام (2005).

وبالنسبة لجائزة الدولة التقديرية رشحت الجمعية المؤرخ البارز وأحد أعمدة التاريخ الاجتماعي عاصم أحمد الدسوقي عن عامي (2000، 2004) وعمدة مؤرخي الخليج العربي جمال زكريا قاسم عن العام 2001، والحجة في تاريخ فلسطين عادل حسن غنيم عن العامين (2002، 2005). وأبرز أساتذة تاريخ العصور الوسطى إسحق عبيد عن العام 2003.

وبالنسبة لجائزة التفوق رشحت الجمعية المؤرخ المتميز محمد صابر عرب (2000)، والعالم الجليل والمحقق العمدة أيمن فؤاد سيد (2001) والمؤرخ الحجة في تاريخ الأندلس عبادة كُحيلة (2002) والمؤرخ المتميز في تاريخ مصر الحديثة أحمد زكريا الشلق (2003)، والمؤرخ البارز في تاريخ التعليم والثقافة عبد المنعم الجميى (2004، 2005).

وكل مرشح لجائزة من هذه الجوائز في السنوات (2000-2005) التي شرفت فيها برئاسة مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، يشرف الجائزة التي رشح لها، ولكن المشكلة أننا نرشح أناسا محترمين من العلماء المبرزين الذين لا ينزل أى منهم إلى مستوى ذباب الصحراء، فيطارد أعضاء المجلس الأعلى استجداء لأصواتهم، كما أن آليات التصويت التى يعرفها عبد العظيم جيداً مسئولة عن ذهاب الجوائز إلى بعض من هم دون مستواها، وحرمان من يستحقونها منها.

أما عن قصة انسحابى من لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة التى يرأسها عبد العظيم رمضان منذ ما يزيد على العشر سنوات، فمرده إلى عجزه عن تحقيق الهدف الذى قامت اللجنة - وغيرها من اللجان - من أجله، وهو رعاية النشاط الثقافى في مجال التاريخ من خلال المحاضرات العامة والنشر وتنظيم الندوات، فكانت لجنة التاريخ أكسل لجان المجلس على الإطلاق، تكتفى بندوة واحدة سنوياً في موضوع أكل عليه الدهر وشرب.

وكانت طريقة عبد العظيم في إدارة اللجنة سبباً في عدم انتظامى وغيرى من الأعضاء في الحضور. فهو يبدأ الاجتماع - عادةً - بحديث عام في السياسة، يحرص فيه على الزج باسم السيد رئيس الجمهورية، ويزعم أن السيد الرئيس يتصل به يومياً، و يحرص دائماً على استلهامه الحكمة. وغالباً ما يستغرق ذلك أكثر من ساعة. وليقل لنا معاليه لماذا انقطع عن حضور اجتماعات اللجنة في الدورة السابقة المؤرخان الكبيران عمر عبد العزيز ومصطفى العبادى، ولماذا انقطع المؤرخان البارزان محمود إسماعيل وقاسم عبده قاسم عن حضور اجتماعات هذه الدورة. ومن الطريف أن عبد العظيم لم يعد يذكر أحاديثه اليومية مع الرئيس منذ صدور سيرتى الذاتية.

ولقد كان لقائى الأول بعبد العظيم رمضان بجراج النقل العام بالمظلات، وسوف يكون لقائى الأخير معه قريباً في ساحة القضاء العادل، وثقتى نامة في عدالة القضاء المصرى ونزاهته وهو الذى يحق الحق، ويؤكد قول العزيز الحكيم "فأما الزيد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض".

أخلاقيات عباس (*)

عبد العظيم رمضان

ربما كان الدكتور رءوف عباس أقرب الأصدقاء إلى قلبي عندما كان يظهر لي الود، ولذلك فقد اخترته عضواً في كل اللجان العلمية التي ترأسها، ودافعت عنه في كل مجال من المجالات التي تعرض فيها لأية محنة أو مشكلة. وفي الوقت نفسه كنت أكتب عنه في كل مناسبة تستحق الكتابة، وقد ظل كذلك حتى فوجئت بكتابه الذي أصدره مؤخراً تحت عنوان "مشيناها خطي" فكشف فيه عن خبيثة نفسه، التي تبينت أنها كانت تمتلئ بالغل والحقد، مما جعلني أعيده حساباتي!

وللأمانة فلم أكن أنا وحدي الذي خدع فيه. فقد خدع فيه كل أصدقائه من الأساتذة الجامعيين، والذين أولوه بالغ رعايتهم، وظل الأمر كذلك حتى صدر كتابه المذكور، فأدرك الجميع أن خبيثة هذا الرجل غير ما يظهر، خصوصاً عندما أخذ يلدغهم جميعاً بدون سابق خصومة! ومن هنا فإنني أود في البداية أن أعذر للقارئ الكريم، والذي سوف يقرأ في هذا المقال لوناً آخر من الكتابة لم يعتد عليها مني، ولكن جرتني إليها الرد على ما تضمنه رد الدكتور رءوف عباس المنشور في "العربي" من مستوى كنت أتمنى لو ارتفع عنه كثيراً!

كنت قد ذكرت في مقال بتاريخ 9 مارس بمجلة "أكتوبر" بعنوان بل هي خطي مشاها خطأ إنني أكتب هذا المقال لسببين:

السبب الأول، دفاعا عن الجامعة المصرية التي لوئها عباس، وعن الأساتذة المصريين الذين لوئهم بانهاهم لهم بالفساد والتعصب ضد الأقباط وغير ذلك، مما يعلم هو نفسه كذبه!

أما السبب الثاني، فهو أنه إذا لم تلق هذه الأكاذيب والاعتمادات التي حشا بها كتابه ما تستحق من تكذيب، فإنها تثبت مع الزمن!

ومن هنا كنت أتمنى أن يكون رد السيد عباس على مقالى متسماً بما يحفظ كرامته وكرامة الأستاذية التى مرغها بكتابه فى الرغام! فيفند فى رده ما اهتمته به من تجاوز فى حق زملائه، وفى حق الجامعة! ولكن أتر أن يضمنى إلى قائمة المفترى عليهم، وأن ينزل بنفسه فى هذا الصدد إلى مستوى اليم من "الروح" الذى كان يجب أن يترفع عنه، والذى لا أستطيع القوص معه فيه!

لذلك أبداً بالرد على تساؤلاته عن نشأتى وأسرتى - وهو ما قد لا يهم القارئ فى كثير أو قليل! ولكنى مضطر إليه اضطراراً ما دمت أرد على ما كتبه السيد عباس! فلقد أثر السيد عباس أن يكون مجال الحوار بيننا على مستوى التنايد بالألقاب، وبالأسر والعائلات، وأراد أن يذكرنى بأصل الاجتماعى، وهو ما أترفع عنه! فلم أدع فى يوم من الأيام أننى من الطبقة الأرستقراطية، ولكنى فى الوقت نفسه، لم أنكر أبداً لأسرتى المتواضعة، أو أصفها بما وصف به أسرتى، من أوصاف بشعة تنزل به إلى أحط المستويات!

وفىما يتصل بنشأتى فمن يتتبع مشوار حياتى النضالى، فى الحقل الوطنى والعلمى والسياسى - وهو مدون بالفعل فى مقالاتى وكتبى التى وصلت إلى ثمانين كتاباً - يعرف جيداً أننى نشأت فى أسرة متوسطة فى قرية دقادوس بالدقهلية، وهى أسرة دينية ينتسب معظم أعضائها إلى الأزهر، وكانت جدة المرحوم الشيخ محمد متولى الشعراوى هى شقيقة جدة والدى، وحين زار الشيخ الشعراوى مجلة أكتوبر فى عهد رئيس تحريرها السابق الأستاذ صلاح منتصر، حكى أمام بعض المحررين ومنهم الأستاذ محمود فوزى كيف كان يسمى أهل قريتنا للذهاب إلى بيت جدى لمشاهدة جمال نقوش سقفه، وأن كل مساجد القرية كانت مزودة بساعات حائط ضخمة مهداة من جدى رحمه الله!

وقد أثر والدى أن أخذو حذو الشيخ الشعراوى وحذو بقية أفراد العائلة، فحفظت القرآن الكريم بالفعل وعمرى أحد عشر عاماً، وتفوقت فيه وحصلت على جائزة من جمعية المحافظة على القرآن الكريم، والتحق بالأزهر الشريف، حيث حصلت على شهادة الابتدائية منه فى عام 1937.

ولكن تأثراً بما فعله طه حسين فإنى قطعت دراستى بالأزهر، لاستكمال تعليمى المدنى، وهو ما سبب لى ثورة ورفضاً من والدى، مما دفعنى إلى الاستقلال والعمل والاعتداع على نفسى، ولم تدفعنى إلى ذلك أسرتى كما يزعم عباس، وهو مصدر فخر لى حتى اليوم!

وبالفعل فقد التحقت بالتعليم المدني، وقطعت المرحلة الدراسية الأولى في عامين، والتحقت بقسم التاريخ بالجامعة المصرية، التي انتهت فيها بحصولي على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى، مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة.

أما والدي رحمه الله عليه، فقد كان من قيادات الحركة النقابية في مصر، التي كانت تعمل تحت لواء " المجلس الأعلى " الذي كان يشرف عليه الوفد، ولو كان عباس قد تعمق جيداً في دراسة الحركة العمالية، التي ألف فيها كتاباً سطحياً، لعرف الدور النضالي لوالدي من تتبعه لصحف تلك الفترة!

وأذكر ذلك حين كان يصطحبني والدي وأنا صغير لزيارة عزيز ميرهم بك في قصره بمصر الجديدة، حيث كان يشرف على الحركة النقابية الوفدية!

على كل حال، لقد كنت أنتمي بالفعل لأسرة مصرية متواضعة، لكنها متكاثفة متحابية تحمل قيماً وأخلاقاً أثرت في حياتي، فلم أطمع في زميل أو أخرج صديقاً، أو أدعى كذباً على أحد في يوم من الأيام! بل علمتني أن أكون مناضلاً من أجل الآخرين، ومن أجل ما أؤمن به، وهو ما كان سبب خلافي مع عباس!

لقد احترمت دائماً أسرتي المتواضعة، ولم أذكرها إلا بكل خير، ليس تصنعاً وإنما عن حق، ولم أتهم جدتي على سبيل المثال، بما أتهم به جدته من أوصاف بشعة لا يمكن أن يصدقها عقل، استدراجاً لعطف القراء، وتصنعاً للموضوعية! اللهم إلا إذا كانت بصيرة هذه السيدة الطيبة قد كشفت لها مقدماً، وقد كان أمامها على فطرتها الحقيقية، ما خفى من طباع عن زملائه وأقرانه وأصدقائه، وهو ما حدث معي شخصياً!

فنعلم جميعاً أن الجدة هي أكثر الناس حناناً وحباً لأحفادها، ولكنه يصور جدته في الشكل الذي كانت تحسده الفنانة الراحلة نجمة إبراهيم في أدوار الشر وتعذيب الأطفال! فيذكر أنها كانت " تصب عليه وعلى أمه اللعنات "، وكانت تحرمه من وجبة العشاء، وتتناول وحدها العشاء وهو يراقبها، وإذا طبخت لحماً أكلته وحدها، وعندما تجرأ وأكل سراً قطعة من اللحم ظناً منه أنها لن تكتشف الأمر، اتضح أنها تحمل معها محضر الجرد، فاكشفت السرقة، ولعنته وأمه لأنه مفجوع مثلها إلى آخر ما أورده في هذا الصدد. على كل حال، فهذا فيما يتصل بما يريد عباس أن يعرفه عن حقيقة نشأتي وأسرتي بعيداً عن التضليل أو محاولات التشويه!

لقد كنت أتمنى لو أن عباس قصر رده على تفنيد ما أوردته عنه في مقال، ورد عليه بموضوعة عن طريق إنكاره أو إثباته بالوقائع الدامغة، ولكنني فوجئت به ينقل رده إلى ساحة مهاترات ضد شخصي، وآثر أن يضمني إلى ساحة من افتري عليهم من زملائه الأساتذة بالكذب والدس الرخيص!

لقد أراد عباس أن يبرر ما ارتكبه في حق الجامعة، وفي حق زملائه بأن ما كتبه هو نوع من السيرة الذاتية، الذي يختلف تماما عن نوع المذكرات التي يقول إنها تختلف تماما عن تلك التي يكتبها السياسيون والزعماء! وقد ضرب مثلا بذلك بما كتبه كتاب السيرة الذاتية من أمثال طه حسين، والمعاد وأحمد أمين وسلامة موسى وزكي نجيب محمود ولويس عوض وشوقي ضيف والشيخ يوسف القرضاوي.

وكنت أود أن يتواضع قليلا فليعرف الفرق بينه وبين تلك الشخصيات العملاقة اللامعة، التي احترمت الوطن واحترمت الجامعة، وأثرت حياتنا الفكرية بغزير من الإنتاج، وبين شخصية عباس الذي لم يلعب دورًا ثقافيًا يذكر في حياتنا الاجتماعية، والذي لا تتجاوز كتبه أصابع اليد الواحدة! في مقابل على سبيل المثال ثمانين كتابا قدمها صاحب هذا القلم للمكتبة العربية!

فلم يعرف عن أحد من أصحاب هذه السير الذاتية، أنه تطاول على أستاذ كبير مثل الأستاذ الدكتور حسين نصار، ووصفه كذبا بأنه "نحاس" - هكذا! - أو أنه أتهم الجامعة بالتعصب ضد الأقباط! فقد كانوا جميعا مثالا يحتذى به في الترفع عن الدنيا وعفة اللفظ، والنأي بأنفسهم عن الصفات والمهاترات!

ولقد كان بودنا أن ينكر عباس وقوعه في هذه السقطة، والتي دفعت الدكتور حسين نصار إلى كتابة مقال في مجلة "المصور" في عدد 20249 بتاريخ 22 أبريل 2005، يدافع فيه عن نفسه مبشًا عكس كل ما قاله عنه عباس، حتى إنه ختم مقاله بعبارة "اتق شر من أحسنت إليه"!

وقد أدهشني انتهاز السيد عباس فرصة الرد، ليحشوه بدعاية لكتابه، عن طريق ذكر المقالات التي كتبت عنه، وينسى أن هذه المقالات قد كتبت قبل أن يظهر للمؤرخين زيف ما كتبه عنهم، مما دفعهم إلى الفرز إلى القضاء دفاعًا عن أنفسهم وشرفهم! ولقد كان هذا في الواقع ما دعانا إلى كتابة مقالنا دفاعًا عن الجامعة وعن أساتذة الجامعة، حتى لا تثبت الافتراءات التي حشا كتابه بها!.

وقد كان فى إمكان مجلة "أكتوبر" الغراء أن تحذف هذا الكلام لخروجه عن موضوع الرد، ولما تضمنته من كذب ومبالغات تنكرها أرقام التوزيع الحقيقية فى دار الهلال! ولكنى رحبت أن ينشر رده كما هو، حتى لا تبقى له حجة يفترى بها على هذه المجلة المحترمة، فيزعم أنها نشرت رده مبتورًا!!

على كل حال كنت أتوقع أن يدافع السيد عباس عن نفسه بطريقة علمية، تقوم على تفنيد الاتهامات التى وجهتها له، ولكنه لجأ إلى هذا الأسلوب الرخيص، الذى لم ينف فيه شيئاً مما وجهته إليه من اتهامات من واقع ما أورده فيها أسماه "سيرة ذاتية"!!

فلقد كان فى وسعه تناول كل ما يدعيه من مظاهر الفساد، دون ذكر أسماه ليرتفع بعمله إلى مستوى السير الذاتية الحقيقية، ولكنه اختار الأسلوب الوحيد الذى يستبعد عمله من قائمة السير الذاتية، ويدخلها فى باب تصفية الحسابات!!

وهو ما لاحظته كاتب كبير هو الأستاذ السيد يس فى مقاله بجريدة "القاهرة"، منذ بضعة أسابيع، انتقد فيه إيراد أسماء الأساتذة، واعتبره يدخل فى باب "تصفية الحسابات"!! لا مجال إذًا لأن يقحم السيد عباس عمله فى سلك السير الذاتية، فمكانها الحقيقية هو كتب تصفية الحسابات!!

أما ما ذكره عن شخصى فهو لا يختلف كثيراً أو قليلاً عما أورده عن زملائه أساتذة الجامعات من طعن وافتراءات! فقد زعم على سبيل المثال أن علاقته بأستاذى الدكتور محمد أنيس رحمة الله عليه، كانت علاقة سيئة، حتى أنه كان رافضاً مناقشة رسالتى!!

وهو أمر يثير الدهشة، فقد نسى عباس فى هذه الكذبة الكبيرة أننى وبلا أى غرور كنت ألمع تلاميذ الدكتور محمد أنيس! وكانت تربطنى به علاقة فريدة، صورتها فى إهدائى له كتابى الأول "تطور الحركة الوطنية فى مصر"، وينسى أيضاً أن الدكتور محمد أنيس كان على رأس لجنة المناقشة التى منحتنى درجة ألاجستير، بتقدير ممتاز مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة، ثم كان على رأس لجنة المناقشة التى منحتنى درجة الدكتوراة بمرتبة الشرف الأولى! ولو كان كلامه صحيحاً لانعكس ذلك على علاقته بالدكتور أنيس التى استمرت حتى آخر رفق فى حياته، بل وبعد مماته حين توليت رئاسة تحرير سلسلة تاريخ المصريين، كان أول ما حرصت عليه، هو إعادة طبع أحد أعماله! ولكن عباس فى هذا الصدد يكذب ثم يكذب ثم يكذب حتى يصدق نفسه!!

فما ذكره غير معقول لسبب بسيط: أولاً لم يكن السيد عباس، وهو مازال بعد معيدا صغيراً، له أن يتدخل في العلاقة بينى وبين أستاذى!

ثانياً: إنه خريج جامعة عين شمس، وأنا خريج جامعة القاهرة ويعلم الجميع انحياز كل جامعة لأبنائها!.

ثالثاً: لم يكن من مصلحته يحال من الأحوال حتى لو حدث ذلك بالفعل أن يصلح بينى وبين أستاذى لأن هذا يعنى فقدته وظيفته كمعيد بجامعة القاهرة! بل ربما كانت مصلحته تتحقق بالدس والوقية بينى وبين أستاذى، وهو ما كنت أعلم عن طريق الدكتور أنيس نفسه أنه يفعله ولكنى لم أكن أبه!.

ومن هنا إذا كان قد حصل على وظيفة معيد في جامعة القاهرة، فعليه أن يعترف بفضل فى ترك هذه الوظيفة له! فالحقيقة أننى فى ذلك الحين كانت تملكنى نزعة دينية، تمنعنى من التنافس مع زملائى، اعتقاداً فى أن الله سبحانه وتعالى سوف يجازينى على خير ما أفعل! وهو ما حدث بالفعل، ففى حين توقف اعتلاء عباس المناصب الجامعية عند حد وكيل كلية، فقد حصلت على منصب عميد لكليتين هما الآداب والتربية بجامعة المنوفية قبله بوقت طويل!.

أما ما ذكره عن رفض الدكتور محمد أنيس لتعيينى فى جامعة القاهرة فهو نوع من الكذب الرخيص، ولا يملك السيد عباس دليلاً واحداً عليه، وعلى العكس من ذلك قد استعان بى الدكتور محمد أنيس فى الدراسة التى كنا نעدها لجريدة الأهرام عن "مصر فى الحرب العالمية الثانية"، ولم يستعن بعباس!.

وفى الوقت نفسه فهناك الكثير من أوجه التعاون بينى وبين أستاذى، مما أربأ بذكره عن علاقتى به، ولكن يشهد عليها صديقى وزميل الأستاذ الدكتور عادل غنيم، الذى كان يرسله لى فى مجال التعاون العلمى بينى وبينه!.

ولقد كان من التلميحات الرخيصة التى دأب عباس على توجيهها لزملائه، ما لمح به حول إنهاء انتدابى للتدريس فى جامعة القاهرة، أثناء عمادتى لكلية التربية جامعة المنوفية، ويعلم هو جيداً أن السبب فى ذلك يرجع إلى أنه لم يطق التفاف الطلبة حولى، بعد أن شاهدوا لونا من التحليل العلمى، والنشاط العلمى لم يعتادوا عليه على يديه! فقد نقلتهم إلى حقل الدراسة الميدانية الصحيحة، وهو ما سجلته فى مقدمة كتاب الوزارات، الصادر عن مركز وثائق وتاريخ مصر

المعاصر! ولا أظن أن عباس يبلغ به الطمع إلى الحد الذى يتصور فيه مساواته كأستاذ جامعى لاتعدى مؤلفاته أصابع اليد الواحدة، بأستاذ مثل تبليغ مؤلفاته ثمانين كتابا بالإضافة إلى مئات المقالات والدراسات التى نشرتها الجامعات الأجنبية، وعلى رأسها جامعة شيكاغو التى اعتبرتنى واحداً من أهم أربعين مؤرخاً فى العالم!

ويستمر السيد عباس فى كذبه واقترائه، ويزعم أن هناك صحفا قد أغلقت أبوابها فى وجهى، ويكتفى بهذا التجهيل، فلا يذكر أساء هذه المجلات!

لقد بدأت الكتابة فى الصحف عندما اتصل بى الصديق أحمد عباس صالح، وطلب منى كتابة مقال فى مجلته اليسارية الشهيرة "الكاتب"، كما كتبت فى "الأهرام" ومجلة "روزاليوسف" فى عصرها الذهبى أيام عبد الرحمن الشراوى وصلاح حافظ، وكانت مقالاتى تحتل أغلفة "روزاليوسف" و"صباح الخير"، ثم طلب منى الأستاذ محسن محمد كتابة مقال أسبوعى فى جريدة "الجمهورية"، وقد قلت له كيف أترك "الأهرام"، وأكتب فى جريدة ذات توزيع أقل، وقد أقنعنى بأن ذلك سوف يساعدى على أن أنشر كل آرائى دون تدخل!

واستمرت كتابتى فى "الجمهورية" وفى مجلتى "روزاليوسف" و"صباح الخير"، حتى طلب منى الأستاذ أنيس منصور الكتابة فى مجلة "أكتوبر"، وعندما صدرت جريدة "الوفد" ظلمت أكتب فيها مقالا أسبوعيا منذ صدورهما وحتى اليوم!

ومازلت أكتب إلى اليوم فى ثلاث صحف هى "أكتوبر" و"الجمهورية" و"الوفد". ولكن السيد عباس يكذب كعادته، فما هى إذا تلك الصحف التى يكذب فيدعى أنها أغلقت أبوابها فى وجهي! ثم ما له هو والكتابة الصحفية، التى لا يدرى عنها شيئا ولم يمارسها فى حياته المحدودة علمياً وثقافياً!

أما تدنيه إلى حد الطعن فى وطنيتى وفى ذمتى عندما يطالبنى بأن أوصل عن طريق سرد سيرتى لمبدأ "الثبات على المبلغ، وكيفية استبدال الكوشير بالكشري" (فهو هنا يلمح تلميحاً رخيصاً بالعمالة لإسرائيل!) حيث إن "الكوشير" طعام إسرائيلى، و"الكشري" طعام مصرى، وهو اتهام وضيع دفعنى إلى الانضمام إلى الدعوى القضائية التى أقامها ثمانية من زملاى الأساتذة ضد المذكور!

أما اتهامه لى بتغيير المبادئ كتغيير الجوارب، فربما كان أفضل من يقوم بهذا العمل هو السيد عباس نفسه! بعد أن انتقل من شقته المتواضعة فى مدينة نصر، إلى فيلته فى العاشر من رمضان، وهو الأستاذ الذى لا يملك كتباً تدر عليه عائداً مادياً، ولا ميراثاً من أسرته التى لم تكن باعتزافه المثير عن جدته تملك شروى نقير! فمن هنا الذى عليه أن يعلم الشباب كيفية الثبات على المبلغ، وكيفية استبدال المهرجر الأمريكى بالقول المصرى؟

ثم يعرفها أكثر السيد عباس حين دبر انقلاباً ضد أستاذه المغفور له الأستاذ الدكتور إبراهيم نصحي، انتقل به من عضوية الجمعية التاريخية إلى رئاسة الجمعية التاريخية!

وقد كنت - بكل أسف - أحد الذين خدعهم عباس، وساعدوه فى هذا الصدد عندما كتبت مقالاً فى جريدة "الأهرام"، عن أوضاع مقر الجمعية التاريخية، وصلت أصداءه إلى وزارة التعليم العالى التى تبرعت بمبلغ من المال للجمعية، وإلى أمير الشارقة الأستاذ الدكتور الشيخ سلطان القاسمى، الذى تبرع بمبنى جديد للجمعية التاريخية، كما تبرع بوديعة للصرف على الجمعية!

ومن المثير فى هذا الصدد، ومما ينسجم مع طبيعة عباس، أنه لم يكذب يصل إلى رئاسة الجمعية التاريخية، حتى قام على طريقة الانقلابات العسكرية، بفصل كل الأعضاء الذين يخشى منهم على رئاسته للجمعية، بحجة عدم دفعهم اشتراكات الجمعية دون أن يوجه إليهم أية إنذارات!

ولم تكن لذلك سابقة، وكنت أحد هؤلاء الأساتذة، ومعى عدد كبير من أساتذة التاريخ منهم الأساتذة الدكاترة سيدة كاشف، وحسن حبشى، وزبيدة عطا، ورفعت السعيد وغيرهم، مما أتاح له الفرصة لتحويل الجمعية إلى عزة خاصة!

وأما الأعضاء الباقون فعمد إلى الاصطدام بهم وتوجيه العبارات النابية إليهم على نحو ينفرهم من البقاء فى الجمعية! وهو ما حدث - على سبيل المثال - مع المؤرخ المرموق الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق، الحاصل على جائزة مبارك، الذى نهزه قاتلاً: "أقعد عوج واتكلم عدل!!" مما صدم الدكتور يونان وتسبب فى دخوله العناية المركزة إثر أزمة قلبية!

والعجيب فى هذا الصدد ما نسيه من أن الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق حصل على أعلى الأصوات وكان الأول فى انتخابات الجمعية التاريخية، فى حين كان ترتيب عباس هو السابع! ثم تنازل له عن رئاسة الجمعية! ولكن هذا هو أسلوب عباس فى رد الجميل! وهو الأسلوب الذى وصفه الدكتور حسين نصار فى مقاله سالف الذكر: "اتق شر من أحسن إليه!"

أما ما ذكره عن أنني قدمت له دعوة لزيارة سالزبورج، فكل هذه اللقاءات كانت بالتنسيق مع الحكومة المصرية، ممثلة في وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور من أمثال الأستاذ الدكتور محمود محفوظ، والسفير تحسين بشير، وغيرهم وكانت لقاءاتنا للتنسيق حول هذه المؤتمرات تتم في مكتب الدكتور بطرس غالي بوزارة الخارجية! ومن ثم فليس للسيد عباس أن يفخر بأنه لم يكن له أي دور في حقل الجهود الوطنية التي أسفرت عن تحرير سيناء!

أما ما أورده عن الأقباط، فيؤسفنا كثيرا في هذا الصدد، أنه ما زال يصر على اتهام نظامنا السياسي المصري، الذي يصفه بأنه يقف موقف الانحياز ضد الأقباط، ويطالبني بأن أذكر له عدد الأساتذة المسيحيين الذين شاركوا في وضع الامتحانات العامة خلال الربع قرن الأخير وهو اتهام بشع وحقير، يريد به أن يضحك على عقل القارئ! فهو يضل في هذا الصدد عمداً، فهو يعلم أن ميدان التعليم ميدان واسع جداً لا يقتصر على وضع الامتحانات، وإنما يتعداه إلى تعيين المدرسين وتعيين النظار والمديرين والإداريين وغير ذلك، مما يعلم هو جيداً أن الدولة في مصر لم تقف أبداً ضد تعيين مدرس أو ناظر لأنه قبطي، ولكن عباس يبرهن على وطنيته الخالصة بإعطاء أقباط المهجر الذين يهاجون مصر الذخيرة اللازمة، التي يعلم هو جيداً أنها ذخيرة فاسدة!

أما ما أورده عباس من أكاذيب عن تطلعي لترشيح الجمعية التاريخية لجوائز الدولة، فأقول مافيه أنه يثير السخرية، فأنا أستاذ في جامعة المنوفية، وقد كانت هذه الجامعة هي التي قامت بترشيحي لجائزة الدولة التقديرية، ولم تكن الجمعية التاريخية التي لم أكن في حاجة إلى ترشيحها كما فعل هو، حين كتب بيده مبرات ترشيحه!

أما محاولته الإيقاع بيني وبين زملائي الذين رشحتهم الجمعية التاريخية لنيل جوائز الدولة، فهي أكذوبة أخرى من أكاذيبه يطلقها! فلم أتعرض إلا لحالة واحدة هي إصراره على ترشيح الجمعية التاريخية لأستاذ منعه جامعتي من الإشراف على السيدات والآنسات! وهو ما نشر في مجلة "المصور" في حينه، ولم يتعرض للتكذيب من الجامعة المعنية، وهو ما يعلمه جيداً! في حين أن أساتذة أجلاء آخرين لا ينكر علمهم أحد تجاهلهم في ترشيحات الجمعية التاريخية، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور حسن حبشي، والأستاذة الدكتورة سيدة كاشف وآخرون!

وقد كان لومي لـ "عباس" بعدم ترشيح الجمعية التاريخية لهؤلاء، هو ما أغضبه وجعله ينسحب إلى غير رجعة من لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة!

أما عن طعنه في نشاط لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة التى أشرف برئاستها، فهو هنا يضحك على نفسه! فاللجنة حتى لحظة كتابة هذه السطور تشرف بعضوية أكبر أساتذة التاريخ في مصر، منهم خمسة يحملون جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية، وأستاذ يحمل جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية، ولا يطاول قاماتهم أحد في الجمعية التاريخية، بعد أن تخلص عباس من كل الأعضاء الكبار بحجة عدم دفع الاشتراكات! وجميع هؤلاء الأعضاء يشاركون بجهدهم العلمى حتى لحظة كتابة هذه السطور!

وبعد هذا كله، فمن المؤسف حقاً، أن يزج عباس باسم السيد رئيس الجمهورية في رده، فيزعم أنني كنت أزج باسم الرئيس مبارك، في اجتماعات اللجنة، مدعياً أن "الرئيس يتصل بى يومياً ويحرص على استلهاهم الحكمة منى"!! وهو كذوب ودس رخيص، بل هو إفراز عقلية مباحثية، لا تفرق كثيراً عن عقلية رجال صلاح نصر الذين كانوا يلفقون التهم ضد الأبرياء، فيشهد على كذبه واقترائه في هذا الصدد كل أعضاء لجنة التاريخ، بالمجلس الأعلى للثقافة، وهم أكبر مؤرخى مصر، والذين يملكون ضميراً حيّاً لست أظن أن عباس فيما كتبه وادعاه يملكه!

ثقافة أم شلاضيمو (*)

رؤفاه عباس حامد

كانت "أم شلاضيمو" امرأة تسكن عزبة هرميس، المنطقة العشوائية الشعبية بشبرا التي عشت فيها طفولتي، ووصفتها في سيرتي الذاتية "مشيناهما خطي" كانت "أم شلاضيمو" تكسب عيشها من يستأجرونها للردح عند اللزوم، وكان الناس يخشونها، وعندما طفح الكيل لجأوا إلى "فتوة الحنة" فطردها، وخلص الناس من شرها.

جال بخاطري طيف "أم شلاضيمو" عندما قرأت مقال عبد العظيم رمضان الذي نشره بأكثوبر رداً على مقال: "وقفة الحيران في أحوال رمضان"، واختار له عنوان "أخلاقيات عباس"، وشحنه بخلاصة ثقافة أم شلاضيمو. وقد تنبه إلى ذلك الأستاذ محمد الغيطي في عموده بالمصرى اليوم الذي حمل عنوان: "رمضان... وعباس.. والرئيس" وصف فيه أسلوب رمضان بالردح على طريقة حارة شق الثعبان وموقف أحمد حلمي.

ولم أشأ أن أرد على مقال رمضان المنشور بأكثوبر محدودة التوزيع والمصادقية، ولكن نشر المقال بالعربي الغراء واسعة الانتشار يقتضي إيضاح الأمور التي أوردتها رمضان في المقال، دون تناول ما اتصل بثقافة أم شلاضيمو، اكتفاءً بطرحه في عريضة الدعوى أمام القضاء العادل.

لقد لاحظ كل من قرأ المقال تبرؤ رمضان من الطبقة الاجتماعية التي خرج منها، طبقة الكادحين الفقراء، الذين أناحت لهم ثورة يوليو فرصة التعليم، وفتحت أمامهم الباب على مصراعيه لخدمة الوطن في مختلف المواقع، فادعى أن نزوله إلى ميدان العمل بعد حصوله على ابتدائية الأزهر عام 1937 كان ثمتاً لخروجه على تقاليد الأسرة الكريمة في الانصراف إلى التفقه في الدين على درب الشيخ الشعراوي، وأن عشقه للتعليم المدني كان وراء ذلك. وهنا يتساءل القراء: أين كان عبد العظيم من 1937 (تاريخ حصوله على ابتدائية الأزهر) حتى عام 1954 (تاريخ حصوله على الثانوية العامة والتحاقه بالجامعة)، ولماذا لم يستطع تحقيق حلمه قبل يوليو 1952؟.

إن عبد العظيم رمضان يراهن على ظاهرة النسيان التي تغلب على البشر، ولا يدرك أن "كل ما هو مكتوب خالد"، وأن الكثير من كتاباته في الستينيات تشي بالمرابدة على أشباع الثورة، فارتدى مسوح الناصرية، وبالف في ادعاء الانتهاء إلى اليسار، حتى إذا انتهى عهد عبد الناصر، وجاء أنور السادات ليصفى الناصريين، هرول عبد العظيم رمضان إلى خندق "السيد" الجديد، وراح يستمد من "ثقافة أم شلاصيمو" مفردات مقالاته التي أهال فيها التراب على تراث عبد الناصر، فكانت سلسلة مقالاته في أكتوبر التي اختار لها عنوان "تحطيم الآلهة"، والتي جمعت في كتاب بالعنوان نفسه.

وكما أفرط في الولاء الزائف لثورة يوليو وجمال عبد الناصر، بالف في الدفاع عن سياسات السادات، ولبس عمامة إمام التطبيع، ودخل مع "لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية" في سجال حول حق إسرائيل في المشاركة في معرض القاهرة الدولي للكتاب، استخدم فيه ألفاظاً متقاة من قاموس "أم شلاصيمو". ولم يكتف بالاشتراك في حلقات الحوار مع الإسرائيليين (الذي يزعم في مقاله أنه جاء بتكليف من بطرس غالي)، بل لعب دور المقاتل في تجنيد بعض المثقفين، على نحو محاولته معي التي ذكرتها في مقالتي، للمشاركة في حوارات المطبعين.

ولما كان يحرص دائماً على أن يكون ملكياً أكثر من الملك، أهال التراب على حرب الاستنزاف بعد نصر أكتوبر 1973، فاعتبرها جريمة كبرى في حق الوطن، وكرر المقولات نفسها في المحاضرات التي دعي لإلقائها على الضباط من أعضاء دورات القادة، فقوبلت من الدارسين بالسخط الشديد؛ مما أدى إلى استبعاده من المشاركة في تلك الدورات. ورد المشير طنطاوي على اقترائه في حديث متلفز بمناسبة احتفالات أكتوبر، أكد فيه على أهمية دور حرب الاستنزاف في الإعداد لحرب أكتوبر، وفي تدريب القوات المسلحة على جو المعركة.

وهكذا جاء رد عبد العظيم رمضان على صنيع ثورة يوليو التي غيرت مجرى حياته، والتي لولها لما بلغ سن التقاعد في شركة ترام القاهرة، الشركة البلجيكية التي كانت لا ترعى حقوق عياله، وإذا بلغ سن التقاعد لكان على أحسن الفروض قد أصبح مفتشاً للتذاكر بالترام أو ناظرًا لإحدى المحطات.

وكان هذا شأنه مع كل من شمله بمكرمة، ففي معرض رده على ما ذكرته من فتح أبواب قسم التاريخ بأداب القاهرة أمامه عندما انتدبه للتدريس، رغم ما عانيت من معارضة من يصفه في مقاله بالأستاذ الجليل، وأنتي اضطررت لإنهاء انتدابه بعد عامين لأسباب عف قلمي

عن ذكرها، راح يدعى أن السبب في ذلك يعود إلى المستوى الرفيع لأدائه أمام الطلاب وإلى اتجاهه إلى "الدراسة الميدانية"، ورغم أنه لم يحدد نوع "الدراسة الميدانية" في حقل التاريخ، ولماذا خص بها طالبين من بين نحو 250 طالبًا وطالبة، لقد أساء بذلك إلى زميلين فاضلين هما صلاح العقاد ويونان ليبب، فقد امتد ندب الأول لثلاث سنوات، وندب الآخر لخمس سنوات، إذ يفهم من كلامه أنه فاقهم أداءً وعلمًا وكفاية، وإلا لما استمر انتدابهم، وهي فرية لا مبرر لها، فصلاح العقاد هو الذي عين ابنته معيدة بكلية البنات جامعة عين شمس عندما رفضت الآداب تعيينها، وشاركه الاهتمام "بالدراسات الميدانية" ويسر له مجال ممارستها، كما أن يونان ليبب صديقه الحميم وزميله بمجلس الشورى والمجلس الأعلى للثقافة، وهو بإجماع الناس أستاذ فاضل ومؤرخ مرموق، عيبه الوحيد أنه مثلي لا تدخل "الدراسات الميدانية" ضمن اهتماماته.

وإذا كان عبد العظيم قد أنكر موقف الدكتور محمد أنيس منه، فللرجل مقال مشهور كتب رأيه فيه صراحةً، كما أنني أعددت مفاجأة لعبد العظيم سيرها في قاعة المحكمة عندما يشهد أقرب الناس إلى أنيس على صحة ما جاء بمقالى. وعلى كل، إذا كان عبد العظيم قد تعفف عن مزاحمتي في وظيفة معيد، فلماذا لم يعينه أنيس مدرسًا بعد حصوله على الدكتوراه؟ لقد كان الانضمام إلى هيئة التدريس بجامعة القاهرة حلًا ظل يرادو عبد العظيم حتى بلوغه سن الستين ونحوه إلى أستاذ متفرغ، فسمى سعيًا حثيثًا للنقل إلى قسم التاريخ بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، واستخدم كل أسلحة الضغط على رئيس الجامعة وعميد المعهد، ولكن قسم التاريخ بالمعهد رفض قبوله، ربما لخشيتهم من علمه الغزير بتاريخ إفريقيا، وجهلهم "بالدراسات الميدانية".

بقيت نقطة واحدة جاءت في مقاله تحتاج إلى تصحيح. ففى معرض متابعتي لأسلوب "أم شلاصيمو" في الهجوم على، اتهمنى بأننى بنيت "قصرًا" في العاشر من رمضان أنفاخر به، ويشير فضول الناس وعجبهم من أين أتيت بهذا القصر المنيف، في إيجاء واضح للطعن في شرفي وذمتي المالية. ورغم أن هذه السقطة مكان الحساب عليها ساحة القضاء، إلا أن "القصر المنيف" بيت متواضع مساحته 186 مترًا يقع في حى الياسمين، اشتريته من شركة يملكها محمد فريد خميس (زميله بمجلس الشورى)، ومعظم جبراني من موظفى "الناجون الشرقيون". وقد شرفنى بالزيارة بعض الأصدقاء هم الدكتور يونان ليبب وحرمة، وكان بصحبتهما الدكتور جمال زكريا قاسم والدكتور محمد صابر عرب. وكان باستطاعة رمضان أن يسأل خميسًا عن الملايين التى

دفعتمها له ثمنًا "للقصر" المزعوم، وكان يستطيع أن يسأل يونان ليبب عن الخدم والحشم الذين كانوا في خدمته ورفاقه عندما شرفونا بالزيارة، والتحف والرياش والفانس التي رأوها في "قصرى". ولكنها ثقافة "أم شلاصيمو" قاتلها الله.

ولقد نصحتني أصدقاء أعزاء في مقدمتهم المحامى الوطنى الدولى المعروف الدكتور على الغنيت ألا أرد على تخرصات رمضان حتى لا أنزل إلى مستواه السحيق، فعدزًا للأصدقاء، وأعدهم بترك الأمر للقضاء العادل، ليقول كلمته، وليصدق قول العزيز الحكيم: " فأما الزيد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ".

حوار مع مجلة المصور (*)

أجرته: إيمان رسلان

كتاب د. رعوف عباس " مشيناها خطي " الذي نشرته " دار الهلال " أثار اهتمامًا واسعًا داخل الأوساط الجامعية وخارجها، صحيح أنه كان سيرة ذاتية لصاحبه، إلا أنه لمس من خلال سيرته الذاتية أوجاع الجامعة والمجتمع كله.

وهذا الحوار مع د. رعوف عباس سوف يثير أيضًا اهتمامًا واسعًا بين أساتذة الجامعة وطلابها والمسؤولين عن التعليم.. فهو يتحدث بصراحة شديدة عن أوجاع جامعاتنا التي خرجت للأسف في آخر تقييم من مضار المنافسة العالمية!

هنا بروح الأستاذ الجامعي ومنطق المؤرخ، يفضح الدكتور رعوف عباس العديد من الأكاذيب التي راجت حول التعليم الجامعي، والتي ساهمت في تراجع جامعاتنا، وتردى أحوالها، وسوء مستوى خريجها.

تبرير سوء حال التعليم الجامعي بالأعداد الكبيرة في جامعاتنا أكذوبة لأن اليوم الدراسي - بسبب مصالح الأساتذة - غير مستغل بالكامل مثل كل جامعات العالم، والكتاب الجامعي أكذوبة أخرى هدفها استنزاف بعض الأساتذة لجيوب الطلاب إلى آخر مدى.

ويقترن بذلك النظام الوحيد السائد في تقييم الطلاب وهو نظام " الترم " والذي يسميه الدكتور رعوف امتحان البرشامة، الذي يعتمد فيه الطالب على المذكرات المتواضعة.

واللجان العلمية الخاصة بترقيات الأساتذة هي أكذوبة أخرى لأنها تفتقر للجدية، فضلًا عن أنها لجان ملاكي تحكمها الشللية وليس المعايير العلمية.

وأزمة التمويل أكذوبة أيضًا وحجة لتبرير الأخطاء، فالجامعات لديها أموال الصناديق الخاصة، والإنفاق من أموالها حق لرئيس الجامعة فقط وبأوامر منه، وهذه الصناديق غير خاضعة لرقابة أية جهة في الدولة.

ورغم كل ذلك فإن إصلاح الجامعة كما يرى د. رءوف عباس ليس صعباً ولدينا الأدوات، فقط المطلوب أن نخلص النيات، وأن تراجع المصالح الشخصية.

- قصرت حديثك في السيرة الذاتية التي كتبتها على جامعة بعينها.. فهل هي الجامعة الوحيدة التي تستأثر بوجود مشاكل دون غيرها؟

- لقد تحدثت في كتابي عن المشاكل والمعوقات التي قابلتني من خلال واقع معاشتي له داخل هذه الجامعة " القاهرة " وهذا ليس معناه أن هذه المشاكل توجد فيها فقط، ولكنه مجرد مثال، وحينما تحدثت عما حدث معي تحدثت عن واقع جامعاتنا في الخمسينيات والستينيات وليس الآن، أما الآن فالوضع تراجع في جامعاتنا كافة بدون استثناء، والإحصاء العالمي الذي جرى إعلانه أخيراً يؤكد حقيقة أننا خرجنا خارج المنافسة وأنها لا تطبق الأسس العالمية المتعارف عليها للتعليم والبحث والجودة.

- ما هي أسباب هذا التراجع الذي وصلت إليه جامعاتنا؟

- الجامعة لها وظيفتان هما: التعليم والبحث العلمي.. ونحن الآن أصبح دورنا في معظمه يقتصر على الشق الأول وهو التعليم، وحتى في إطاره لم نعد نهتم بمعايير التقييم والجودة في حين أن المعيار عالمياً أصبح قياس كفاءة الطالب، وللأسف نحن أصبحنا نهتم فقط بالأعداد التي تخرج سنوياً وأرقام هذه الأعداد بصرف النظر عما يدرس ليؤهل هذه الأعداد التي يتم تخريجها سنوياً.

- وما السبب في هذا القصور؟

- القصور يأتي من أننا نعتمد على نظام وحيد فقط وهو تقييم الطالب من خلال امتحان الترم وهو ما أطلق عليه لفظ امتحان " البرشامة " ففيه يستذكر الطالب بعض المعلومات من خلال الاعتماد على الملخصات والمذكرات " الحقيبة "، بل إن بعضها متقول من بعضه، وبالتالي أصبحت مدارك هذا الطالب ومعارفه قاصرة للغاية، ومستواه لا يرقى إلى مستوى الطالب الحقيقي كما يتم في الخارج.. وأنا هنا لا أقصد في الخارج الجامعات الغربية فقط، إنما أتحدث عن مستوى جامعات في الكونغو، زيمبابوي، وموريتانيا. وعلى سبيل المثال لقد صادفت على مدار سنوات عديدة متصلة حينما كنت أدرس في معهد البحوث العربية طلاباً لمنح من موريتانيا، وفوجئت بمستواهم المنهجي المرتفع بل ومستوى إجادة اللغات الأجنبية، وقبلها إجادة اللغة

العربية حديثاً وكتابة، والمعنى الذى أستخلصه هو أن هؤلاء الطلاب وهم حاصلون على درجة الليسانس فقط أفضل من عديد من طلاب البحث لدينا، بل وأفضل ممن يحملون درجات علمية من أعضاء هيئة التدريس، وأنا لا أتحدث عن حالات فردية معينة ولكن عن ظاهرة عامة.

• وهل الأعداد الكبيرة التى تقبلها جامعاتنا سنوياً أحد أسباب هذه الأزمة؟

- تلك أكذوبة أخرى تقال لتبرير استمرار الأوضاع كما هى، فالأعداد الكبيرة لها حل، والإحصائيات العالمية لا تقاس بأعداد الطلاب الكبيرة التى تقبل فقط، ولكنها تقاس بنسبة أعداد الطلاب إلى هيئة التدريس التى تدرس للطلاب.. إذا نحن يمكن أن نتغلب على هذه المشكلة بزيادة أعداد أعضاء هيئات التدريس وكفاءتهم، كما أننا لا نطبق الاستخدام الأمثل للأماكن وأقصد قاعات الدرس والمعامل وغيرها، ففى كل جامعات العالم الكليات تعمل من الصباح الباكر حتى الثامنة مساء. وحتى أساتذتنا أنفسهم حينما يسافرون إلى الخارج فى إجازة يلتزمون بالمواعيد التى تحددها الإدارة لعملية التدريس طبقاً للجدول الموضوع لذلك. ولكن عندنا لا يحدث ذلك، ففى بداية كل عام دراسى وعند إعداد الجداول الدراسية نجد الطلبات والمعارك والاشتراطات من الأساتذة لاختيار المواعيد المناسبة لهم، وغالباً ما يتم اختيار المواعيد صباحاً فقط، لذلك نجد النتيجة هى ازدحام شديد فى أوقات محددة من اليوم وتصبح جامعاتنا مثل سوق عكاظ، فى المقابل فراغ كامل فى أوقات أخرى يصل إلى حد أن جامعاتنا تبدو كما لو كانت قد هجرها الطلاب. وحتى هذه المشكلة للأسف تواجه بمعوقات لمن يريد الإصلاح، فلو وجد مثلاً عجز فى قسم أو تخصص ما وقررنا تعيين معيدين فى هذا التخصص لمزيد من الأعداد للمستقبل، نواجه بمعارضة شديدة من أساتذة القسم وقد واجهت هذه المشكلة كثيراً أثناء عملى كوكيل لكلية الآداب للدراسات العليا.. رغم أن تعيين معيدين جدد بالأقسام لن يمثل خطراً على الأساتذة، لأنه يلزمهم فترة لا تقل عن عشر سنوات للأعداد العلمى للتدريس، ولكنه خوف الأساتذة على مصالحهم من توزيع الكتب التعليمية والمذكرات وليس صالح التدريس أو الطلاب أن يقف فى طريق ذلك.

• تقول إن الكتاب الجامعى بدعة، وفى العالم كله يوجد الكتاب الجامعى الذى يدرس للطلاب، فكيف تفسر هذا التناقض؟

- ما يطبق فى جامعات العالم هو الكتاب الجامعى المرجعى، وهو الكتاب الذى يشمل الأسس أو المبادئ فى التخصص، أما ما يطبق عندنا فهو الكتاب المقرر وما يصاحبه من مذكرات

فى نهايته أسئلة وأجوبة، وغالبًا ما تكون بألوان مختلفة حتى يضمن الأستاذ أن الطالب قد اشترى الكتاب، وهذا ما أقصده بفساد وبدعة الملخصات والمذكرات. ومن هنا برزت ظاهرة تآزم العلاقة بين الطالب والأستاذ، وطالب الجامعة اليوم لم يعد يحترم الأستاذ، وأصبحت النظرة إليه أنه مثل التاجر الذى يبيع بضاعته والطالب ملزم بشرائها، لذلك أصيبت العلاقة بين الطرفين بالدمار والبوار.

• رفضت النظام الذى كان مطبقًا فى الخمسينيات والستينيات فى تعيين الأساتذة ورجحت بالتعديلات التى حدثت على هذا النظام فى السبعينيات ثم عدت وانتقدت هذا النظام مرة أخرى... لماذا ؟

- نعم هاجمت النظام السابق لأن تطبيقه كان يصاحبه مشاكل، خاصة تمتعت الأساتذة فى عمل إعلانات الوظائف، ورجحت باخفاء ذلك وإعطاء الأولوية فى التعيين للأوائل، ولكن الآن علينا أن ننظر حولنا لما يتم تطبيقه فى جامعات العالم.. فهذه الجامعات تطبق نظام المنح الدراسية، فهم لا يلجأون إلى التعيين "الأوتوماتيك" للمتفوق فور تخرجه وإنما يعطون الطلاب المتفوقين منحة دراسية، أى يعمل الباحث بشكل مؤقت لمدة محددة، وإذا أثبت تفوقه يتم تعيينه، ولكن عندنا لأن النظام الاجتماعى مختلف والوظيفة لدينا دائمة على مدى الحياة حتى وفاة صاحبها لا يمكن تطبيق هذه النظم بسهولة، خاصة أن تطبيق هذه المنح هناك يصاحبه إجراء اختبارات شفوية للمتقدمين، ونحن فى مصر لا نتق فى مثل هذه الاختبارات. لذلك اقترح الآن حلًا وسطيًا بين النظامين وهو إعطاء الأوائل الأولوية فى المنح الدراسية، وأن ينص على أنها تكون قابلة للمدد والتجديد متى ثبت كفاءة الخريج، وبعد فترة محددة من العمل والبحث يحددها القانون يعين بعد ذلك. بالإضافة إلى أنه يمكن الاستمانة أيضًا بتطبيق نظام الإعلان عن الوظائف ووضع المعايير المحددة لذلك. والعبرة ليست فى النصوص القانونية التى يتضمنها أى قانون، وإنما فى تطبيق هذه النصوص نفسها، فنحن قد نملك أفضل النصوص القانونية فى العالم ولكن مع التطبيق الرديء تكون النتيجة سلبية ونصل إلى ما وصلنا إليه.

وللعلم، قانون الجامعات المصرية الحالى به نصوص تسمح بتطبيق نظام المنح الدراسية أو مايسمى " منح بحث " مقابلها المادى ضعيف للغاية ولا يعتمدى مائتى جنيه فقط، أى إننا نعاقب الطالب الذى يريد التفرد للبحث العلمى، فالمكافأة المرصودة له لا تكفيه حتى مواصلات الذهاب إلى الجامعة ويصبح من الأفضل الهروب منها، بل نحن لا نكتفى بإحباط الشباب فقط

فلا يحرص على التفرغ وإنتاج بحث علمى جاد، وإنما الأمر امتد أيضًا لأعضاء هيئات التدريس أنفسهم، فالقانون يسمح بعام تفرغ للبحث العلمى لمن يعمل لمدة 6 سنوات متصلة، ولكن خلال هذا العام الذى يمنحه القانون لا يمنح الأستاذ إلا مرتبه الأساسى فقط أى أقل من 400 جنيه مصرى، مع أنه لو استمر بعمله بدون التفرغ للبحث العلمى يحصل على مرتبه كاملاً، وهو فى حالتى مثلاً قد وصل إلى 2100 جنيه فى العام 1999، فى حين أنه عادة يحصل المتفرغ فى الخارج على مرتبه كاملاً داخل بلده بالإضافة إلى "تمويل إضافى" لتسهيل مهمته فى جمع المادة العلمية اللازمة لإجراء بحوثه، والخارج الذى نتحدث عنه ليس أمريكا والغرب، بل إنه فى جامعات إفريقيا والبلاد العربية وآسيا أيضًا، بل إن الأمر وصل الآن إلى عدم وجود بنود مالية للصرف على قضية مهمة وهى الاحتكاك العلمى بالخارج أى السماح للأستاذ بالسفر والإطلاع وحضور المؤتمرات العلمية فى الخارج وهى قضية رئيسية لازمة للعمل العلمى الجاد.

والغالبية العظمى من أعضاء هيئات التدريس لا يتوافر لهم طوال حياتهم فرصة السفر والاحتكاك العلمى الخارجى، وأنا بعد أن وصلت إلى سن 65 عامًا لم أسافر إلى مهمة علمية واحدة على حساب الجامعة، كما لم أحصل على مقابل لتذكرة سفر، وكل المؤتمرات الدولية التى حضرتها تحملت الجهة الداعية نفقات سفرى وإقامتى.. فما بالنا بأوضاع المدرسين والأساتذة المساعدين، ولن أقول شباب الخريجين؟

• ما رأيك فى البحوث العلمية؟

- بحوثنا العلمية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، ونحن لكى ننشر بحوثاً علميةً جادة ترقى لمستوى النشر الخارجى لا بد أولاً من أن نطلع ونعرف ما هو الذى ينشر بالخارج، وهذه النقطة غائبة الآن فى حياتنا الجامعية، فنحن لدينا فقر مدقع فى المكتبات وفى الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وإذا سألنا عن أسباب ذلك كانت الإجابة هى عدم توافر بند العملة الأجنبية للمكتبات والمجلات العلمية وفروق الأسعار إلى آخره، وهى الأسباب التى أراها - من وجهة نظرى - واهيةً وحجباً "فاضية". بالإضافة إلى أن النشر الذى يتم الآن هو نشر داخلى لا يعرف عنه أحد بالخارج شيئاً، فنحن لا نسعى خاصةً فى التخصصات النظرية إلى النشر الخارجى، بل لانسعى لتسجيل مجلاتنا العلمية فى الخارج وفق الأسس العالمية المعترف بها للتسجيل، وعلى الجميع أن يسعى لأن تكون مجلاتنا على مستوى راق. ومعترفاً به حتى لو كانت البداية بعداد ضئيل. أليس هذا أفضل من وجود العشرات من المجلات العلمية التى تصدرها الأقسام المختلفة

بجامعاتنا ولا يعرف أحد عنها شيئاً ؟

- هل هذا خطأ من الأستاذ الجامعي أم خطأ القواعد والقوانين التي لا تلزم الأستاذ بالنشر العلمي الجاد كما يقول الأساتذة الآن إن القواعد أصبحت مهلهلة.

- نعم قواعد العمل باللجان العلمية وخاصةً لجان الفحص والترقيات أصبحت تفتقر إلى الجدية الكافية، لذلك يجب إعادة النظر في هذه القواعد لأنها تمثل نقطة أساسية ومحورية في أي تطوير جاد نريد أن نصل إليه في جامعاتنا، بمعنى ألا يكون التطوير شكلياً أو تحكمه العلاقات الشخصية والشللية والمجاملات، بل والنفوذ الشخصي للمسؤولين في المناصب الجامعية. فمثلاً ينص قانون تنظيم الجامعات على ضرورة الابتكار في الرسائل الجامعية، ولكن هذا لا يحدث ولا يطبق الآن. وبداية التدهور حدثت في اللجان التي تقيّم الأبحاث والرسائل الجامعية وأصبح كثير من هذه اللجان الآن تطلق عليها اللجان "الملاكي" التي تحكمها الشللية أكثر من المعايير العلمية الموضوعية، وأعتقد أن العدوى قد وصلت أيضاً إلى الرسائل العلمية، فنظرة سريعة على قوائم الأسماء للجان الحكم على الرسائل سوف تجد تكراراً وتواتراً لأسماء بعينها..

ففي جامعات الخارج، هناك نظام متبع للتقييم والترقي، فعلى سبيل المثال في بريطانيا بعد أن ينتهي الطالب من إعداد رسالته العلمية يرسل الأستاذ المشرف عليه إلى الجامعة، يجربها بانتهاء الباحث من عمله وتقوم الجامعة باختيار لجنة الممتحنين أو المُقيِّمين من خلال قائمة لديها في كل تخصص، وترسل إلى الطالب والأستاذ بالأسماء التي تم اختيارها، فإذا لم يعترض الطالب أو الأستاذ خلال فترة محددة يعتبر قرار مجلس الجامعة نافذاً، وتستمر الإجراءات. وبهذا ابتعدوا عن المصلحة والشللية، بالإضافة إلى أن هناك قواعد صارمة تحكم الوقت الذي تستغرقه الرسالة والنسبة والعدد الذي يشرف عليه الأستاذ من رسائل علمية وهي في أفضل الأحوال في الخارج لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، وليس كما هي الحال عندنا تجاوز لدى البعض عشرين رسالة، حتى أنه في بعض الأحيان ينسى الأستاذ اسم الباحث لديه وموضوع البحث من كثرة تكرار إشرافه، الذي يكون بجانب قيامه بعمله الأصلي داخل الجامعة وخارجها أيضاً.

- هل السبب المادي وراء تكالب الأساتذة على الإشراف على الرسائل ؟

- العكس هو الصحيح فالمقابل المادي لإشراف الأستاذ على الرسالة محدد بـ 300 جنيه فقط لا غير، وهو كما نرى مقابل زهيد للغاية، وحتى هذا المبلغ لا يتم صرفه مقدماً للأستاذ بل يصرف

فقط بعد اعتماد الرسالة ونجاح الطالب وإذا فشل الطالب في استكمال رسالته لا يحصل الأستاذ على أى مقابل.

• تحدث كثيرًا عن التدخل الأمنى في الجامعات، وكأن هذا الأمر هو السبب الرئيسى وراء التدهور الذى حدث فيها.

- هذه الظاهرة واقع بالفعل في جامعاتنا ومتوغلة للغاية في الأنشطة والحياة الجامعية كافة ويكفى أن الأمن هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في اختيار القيادات الجامعية بدءًا من أصغر المناصب وحتى أعلاها شأنًا وهو منصب رئيس الجامعة.

• الجميع متفق على وجود المرض وأعراضه بل وأسبابه أيضًا ولكن السؤال الآن هو هل يمكن الإصلاح أو وقف هذا التدهور أم أصبحت جامعاتنا حالة ميؤوسًا منها ؟

- كل شيء في الحياة يمكن إصلاحه، وفي قضية التعليم الجامعى يمكن الإصلاح، ونحن لدينا الأدوات فقط نخلص النيات، فمثلاً يمكن لكل جامعة أن تبدأ في وضع الخطط مثل ميزانية دعم الكتاب الجامعى ومويله (والتي كانت تأتى حتى وقت قريب من أموال المعونة الأمريكية) هذه الميزانيات يمكن أن تذهب إلى بند طبع الكتب المرجعية في التخصص، وهذا ممكن أن يتم من خلال تطبيق شرط التأليف الجامعى كما هو مطبق في جامعات العالم، أى إنه ليس بدعة جديدة فمن خلال المطبعة والتي تمتلك أغلب جامعاتنا مطابع خاصة بها يمكن أن تطبع هذه الكتب المرجعية وتباع للطلاب، بجانب أنه يمكن لكل قسم وكلية أن يأخذ مجلسها قرارًا بأنه لن يتم تدريس إلا أسماء محددة من الكتب المرجعية التى سيتم الاتفاق عليها. ولكن هذه الكتب أيضًا لابد من وضع الشروط لها بحيث تكون كتبًا مرجعية وعلمية وعلى مستوى الجودة المطلوبة طبقًا للمواصفات العالمية في التخصص، وليس من أجل المظاهر فقط ومن أجل الشللية والأصدقاء، أى أن توضع القواعد بحيث لا يساء تطبيقها لصالح البعض.. وليس غريبًا بل ومحبلاً أيضًا أن العديد من الجامعات العربية تلجأ إلينا كمحكمين للكتب والمقررات العلمية التى تدرس لطلاب هذه الجامعات، ولا تطبق المعايير نفسها في جامعاتنا ؟

• المجلس الأعلى للجامعات أصدر توصية بإنشاء جهاز لطبع الكتاب الجامعى ودعمه. هل تكفى هذه الخطوة ؟

- بالتأكيد كانت هذه خطوة جيدة للإصلاح، ولكن أين هو الآن هذا الجهاز ؟ للأسف لقد تمت محاربته من قبل الأساتذة لأنه يقف ضد مصالحهم.. فالمشكلة ليست في وجود الأطر التى

تنظم العمل أو حتى في النصوص القانونية ولكن المشكلة في النظام المؤسس نفسه لجامعاتنا. بمعنى أن الجامعة كمؤسسة لديها قواعد تحكم هذا العمل، ولكن هذه القواعد للأسف في أغلب الأحيان معطلة والقانون سمح بذلك عندما أضاف إلى قواعده كلمة " يجوز " وهى الكلمة السحرية التى يتم من خلالها التجاوزات التى نسمع ونقرأ عنها كل يوم، والتى وصلت صفحة الحوادث بالصحف اليومية.

• لماذا نظلم جامعاتنا وهى تعاني من نقص حاد في التمويل، وعلى سبيل المثال جامعة القاهرة نقص اعتمادها هذا العام مقدار الثلث في بند واحد فقط ؟

- أزمة التمويل أيضًا حجة لتبرير ما يحدث وإنى أتساءل لماذا لم يتوقف الكثيرون ويسألون أين تذهب أموال الصناديق الخاصة التى تمثل بها جامعاتنا وفي أى البنود تصرف، ولماذا يحق فقط لرئيس الجامعة الصرف منها وبأوامر منه، ولماذا لا تراقبها أجهزة الدولة مثل الجهاز المركزى للمحاسبات.. للأسف الدولة لا تراقب هذه الصناديق الخاصة، الدولة تحصل فقط الرسوم الرسمية للتعليم في حين أن الطالب يدفع ما بين 160، إلى عدة مئات من الجنيهات كمصروفات دراسية، الدولة تحصل منها نسبة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة والباقي تحصله الجامعة تحت صناديق دعم مختلفة، وهذه الصناديق للأسف كما قلت خارج رقابة الدولة أى ليست إيرادات عامة.. أليست هذه الأموال التى يدفعها الطلاب كمصروفات يجب أن تذهب لدعم العملية التعليمية، وأن تراقبها الدولة؛ فالبناء المؤسسى لجامعاتنا جيد جدًا، ولكن به ثغرات أصبحت أكبر من الثقوب.

• لماذا هاجمت نظام انتخابات العمداء الذى كان مطبقًا ؟

- أبدًا لم أهاجم نظام الانتخابات أو تطبيق الديمقراطية في جامعاتنا أو في أى مكان في العالم؛ لأن الديمقراطية هى الآلية الأفضل لمحاربة الفساد، ولكنى هاجمت وتحفظت على أسلوب الانتخابات الذى كان مطبقًا في جامعاتنا، فهو ليس نظامًا انتخابيًا بالمعنى الصحيح، فالأستاذ لم يكن يتقدم لترشيح نفسه، ولكن المتبع عندنا أن الأساتذة المقيدين في مجلس الكلية يتم توزيع كشف عليهم يتضمن أسماء الأساتذة طبقًا للأقدمية المطلقة، وعلى كل أستاذ منهم أن يختار ثلاثة أسماء من الأسماء التى يتضمنها الكشف ويعطيها صوته؛ أى لم يكن هناك ترشيح ولكن كان كل أستاذ اسمه بالقائمة يسمى ويتحالف؛ لكى يكون اسمه واحدًا من الثلاثة الذين سيتم الاختيار من بينهم لمنصب العميد، وهنا حدثت المشاكل والتجاوزات لأن القانون أعطى لرئيس الجامعة

حق اختيار واحد من بين الثلاثة، الذين حصلوا على أغلبية الأصوات، ولا يلزمه بتعيين صاحب أعلى الأصوات عميداً الكلية.

• وهل التعيين هو الأفضل ؟

- لا التعيين كان خطأ أيضاً، وأنا سمعت من بعض الأساتذة الذين تم تعيين بعض العمداء منهم أنه يحمد الله أنه تم إلغاء هذا النظام السابق؛ لأنه بدلاً من كسب "ود" خمسين شخصاً في الكلية، سيسعى لكسب ود شخص واحد فقط هو رئيس الجامعة. لذلك أنا أنادى بتطبيق الديمقراطية فعلياً في جامعاتنا وأن يكون هناك انتخابات حقيقية، وتشترك فيها القاعدة من أعضاء هيئة التدريس، ولا يكون أمرها مقصوراً على اشتراك النخبة في التصويت كما كان متبعاً، وأن تمتد الانتخابات لتشمل المناصب القيادية بالجامعات كافة وليس منصب العميد فقط. ولماذا نذهب بعيداً فالجامعة الأمريكية بالقاهرة تطبق هذا النظام وهو الانتخاب لكافة المناصب القيادية بما فيها منصب رئيس القسم في التخصص؛ أي الديمقراطية الكاملة التي تساعد على تطور المناخ العلمي والتي نحد من انتشار الفساد ونفوذ الأفراد أيضاً، وعلينا أن ننظر حولنا ونرى ماذا يفعل الآخرون؛ مما جعلهم يتقدمون بيننا تخلفنا نحن عن اللحاق بهم.

• أخيراً كيف كنت تقرأ نتيجة التقييم الأخير الذي أعلن وخرجت منه جامعاتنا وهل هو مؤامرة كما يقول البعض من الأساتذة ؟

- لا أفسر ما حدث بأنه مؤامرة، بل علينا أن ننظر إلى واقعنا الذي نعلمه جيداً، وقد قرأت للدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق أن أساس نهضة ماليزيا حالياً هو التعليم والبحث العلمي، وقال إنه دون قاعدة علمية صحيحة لا يمكن النهوض بالبلد.

واعتقد أن هذه المقولة صحيحة مائة بالمائة، وقد آن الأوان لإعطاء الأولوية القصوى للتعليم بدءاً من التعليم العام - وهو حجر الزاوية في التطوير - وحتى الجامعات والبحث العلمي، وأن نترك قضية التعامل " بالقطعة " في قضايا إصلاح التعليم وأن ننظر للمنظومة بأكملها، فنحن نحتاج إلى إصلاح شامل في التعليم وهذه الإصلاحات يجب أن تقوم بها لجنة إنقاذ وطني، لا تكون قراراتها مفاجئة كما يحدث الآن، وإنما يكون التطبيق متدرجاً وبعد تجربة، خاصة في مجال التعليم العام.. وأن تضم هذه اللجنة خبراء من العقول والتخصصات كافة، وألا يقتصر عملها على خبراء الوزارة وحدهم.

حديث مع جريدة - نهضة مصر - (*)

أجراه: أحمد حسن

أثار كتاب الدكتور رءوف عباس أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة القاهرة ورئيس الجمعية التاريخية عاصفة من ردود الفعل المختلفة؛ فالكتاب الذى يحى في إطار كتابة السيرة الذاتية كشف الكثير والكثير عن أوضاع الحياة الجامعية بجميع أبعادها من تدريس ومناهج وتدخل أمنى في الجامعة وأوضاع الأساتذة والكتاب الجامعى والسياسة في الجامعة، وصولاً إلى أحوال التعليم في مصر. والكتاب يقدم بشجاعة فائقة رسالة إلى الشباب فحواسها أنه مهما كانت الصعاب التى يمكن أن تواجه أى فرد فعليه أن يتغلب عليها ويثق في قدراته ويطورها من أجل المستقبل؛ فالظروف الحياتية التى عاشها الدكتور رءوف عباس في بداية حياته لم تكن ترشحه أبداً لأن يتبوأ أعلى المناصب الجامعية، وأن يصبح واحداً من أهم كتاب الوطن ومثقفيه الآن. كما تكشف مذكرات د. رءوف عباس عن أحوال المجتمع المصرى بأكمله، وماذا حدث لذاكرة الأمة وتاريخها وكيف يكتب هذا التاريخ، تاريخ حكام على حساب حياة الشعوب وتاريخهم الاجتماعى والاقتصادى والثقافى.

هذا الحوار مع الدكتور رءوف عباس في مقر الجمعية التاريخية الأكثر من رائع، وبصفتى أحد خريجي قسم التاريخ في كلية آداب القاهرة.. فقد أحسست بالسعادة لوجود هذه الجمعية بمقرها الجميل الذى أهده لمصر الشيخ سلطان القاسمى خريج جامعات مصر، والذى أراد من خلال هذه الهدية، كما يقول رد بعض الدين لهذا البلد.

- نحن أمام مؤرخ ومثقف وسيرة ذاتية تجمع ما بين أحوال التعليم والثقافة والسياسة والطبقة العاملة والفلاحين وأحوال الأمة عامة.. والسؤال الأول الذى يطرح نفسه.. من الجمهور المستهدف وراء هذا كله.. هل قصدت أن تكتب مذكرات أم رؤى في أحوال المجتمع كله؟

- أولاً هي ليست مذكرات، فقد قصدت أن أكتب رسالة إلى الشباب وهم الجمهور المستهدف، وأن أقول لهم لا تدعوا الإحباط أو الظروف الصعبة سواء على مستوى الحياة الشخصية في البيت أو في المدرسة أو في الجامعة وياانتظار العمل أن تهزمكم، لا تدعوا أى ظروف مها كانت أن تؤدي إلى إحباطكم.

وقد أبدت اهتماماً خاصاً بأن يكون الكتاب في حجم صغير حتى يتاح للقراء الشباب خاصة وأوسع جمهور وبسعر منخفض حتى تصل الرسالة إلى الجميع.

• وكيف تقيم نظام التعليم الآن، هل تأخرنا، هل تقدمنا، وما هو موقعنا من مختلف دول العالم ورأينا أخيراً أن الجامعات المصرية لم يرد ذكرها ضمن أفضل 500 جامعة في العالم؟

- المؤكد أن نظامنا التعليمي يتعرض لمصاعب كثيرة، وهناك أسباب متعددة منها نظام كليات التربية التي لا تخرج مدرّساً مكتملاً ولا تربوياً مكتملاً، وأحوال المدرس وهو عماد العملية التعليمية.. معروفة، وأصبح التركيز على الدروس الخصوصية كمخرج لحل مشاكله، وحالة الإحباط التي تتبته بسبب السياق خاصة الاجتماعي، وهناك أحوال المدارس نفسها وتجهيزاتها من معامل وملاعب وقاعات للمحاضرات والفصول. وهنا نحن نركز على التعليم العام لأنه أساس القضية، وأذكر عندما كنت تلميذاً أن قام أحد مدرسينا بعقاب تلميذ لأنه حصل على درجات ضعيفة قائلاً له: "بعد عشرين سنة في التعليم عاوز تهر سمنى ويقولوا في تلميذ سقط عندي" ذلك عندما كان المدرس صاحب رسالة.

وهناك دول كثيرة بدأت نهضتها بإصلاح نظام التعليم، الولايات المتحدة عندما وجدت القفزة اليابانية كلفت عدداً من كبار الخبراء في جميع المجالات بدراسة الموقف وخرجوا بتقرير "أمة في خطر"، وبناء عليه تم إصلاح نظام التعليم بأكمله.

ونحن بدأنا قبل دول كثيرة في العالم.. بدأنا قبل اليابان نفسها، ولتر كيف تطور نظام التعليم عندهم وأصبح قائماً على منظومة جماعية، الاهتمام بالتعليم والثقافة الجماعية، وتنمية مهارات يومية فيطلب من كل تلميذ صغير أقل من عشر سنوات أن يكتب في مفكرته اليومية انطباعاته والأشياء التي استلقت نظره في اليوم السابق ويعرضها في المدرسة. ولذلك تجد كل ياباني لديه مفكرة يومية يستخدمها في تدوين معلومات، وليس مجرد حسابات ومواعيد.

تنظيف المدرسة والفصول وطلاؤها عملية جماعية، والأهم هناك إذا أردت أن تعنف تلميذًا تقول له: الولد الياباني لا يقوم بذلك، لا مجال للفردية والأنانية وإنما تربية على الأداء والتعاون والتكامل مع التنافس للوصول إلى الأفضل.

بينما عندنا تجارب مستمرة وعن استقرار الابتدائي 5 سنوات ثم 6 سنوات، الثانوية العامة فصل واحد ثم فصلين، ثم يتم تطبيق هذه التجارب على المستوى الوطنى والضحايا مئات الآلاف، وعندما يتم إصلاح النظام يكون جيل كامل قد ضاع.

وهناك التركيز على الحفظ والتلقين والتسميع في أوراق الإجابة، وهذا ينعكس على علاقة التلاميذ بالكتب، وبعد الامتحانات في كل عبارة تجد مئات الكتب ملقاة أمام أبواب الشقق، حيث يتم التعامل مع الكتاب كأنه زبالة، يضاف إلى ذلك نوعية المدرس وإعداده، بالإضافة إلى وجود فئة في وزارة التربية والتعليم تحكر الكتب ونظام الدراسة لمصالح خاصة.

وفي الجامعات فإن تطوير أى لائحة يأخذ سنوات طويلة، وهناك مشكلة الكتاب الدراسى وتقنياتها، وأصبحت الجامعة تبني الكتاب الدراسى حيث يتم تحديد سعر الكتاب والمُلزمة، وبعض الأساتذة يقومون بتسويق الكتب بطرق رخيصة.

المستوى المتدنى للكتاب الدراسى، وأسلوب التلقين، وعدم وجود فرصة أن يتلقى الطالب تدريباً عملياً على كيفية كتابة بحث وتكوين رأى، وهذا كله مرتبط بالمجتمع نفسه.

فإذا كان هناك قمع للمواطن وكبت لقدرة الشخص على إبداء رأيه، فذلك سينعكس على الجامعة بجميع عناصرها، وبدلاً من أن تدفع الجامعة المجتمع حدث العكس، فالسليبات الموجودة بالمجتمع انعكست على الجامعة.

• أين وثائق تاريخ مصر الحديث ؟

- التاريخ لا تكتبه لجنة رسمية، ولو عدنا إلى التجربة اليابانية نجد الاهتمام بالدراما التاريخية التى تظهر تغير الأفكار الحراك الاجتماعى، تربية الأجيال، تحقق التواصل بين الأجيال.

تاريخ أسرة محمد على مثلاً اهتم به الملك فؤاد، وأنشأ دار الوثائق الملكية في عابدين، وجمع وثائق محمد على والحديوى إسماعيل، وأحضر المؤرخين من أوروبا، وشجع كتابة تاريخ محمد على في الجامعة المصرية لهدف سياسى، لإظهار منجزات الأسرة العلوية الحاكمة.

ومع هذا تمت كتابة كتب كثيرة هامة جدًا وتنظيم الوثائق بشكل علمي، فلما جاءت ثورة يوليو اعتبرت الماضي لاغيًا، والبدء بتاريخ الثورة، ونقلوا الوثائق إلى مخزن مهممل حيث تم إنشاء دار الوثائق القومية ثم نقل الأرشيف إلى القلعة، وحدثت عملية إهدار كبيرة للوثائق بسبب هذه النظرة الضيقة لنظام الثورة.

تاريخ يوليو ليس لدينا وثائق تتعلق بالثورة في الأرشيف المصري، لا أحد يعلم أين ذهبت الوثائق التي جمعتها لجنة تاريخ الثورة التي أنشأها السادات، ولا أوراق جمال عبد الناصر التي يستخدمها هيكل. بالتالي فالبحث عن الوثائق عن الثورة أصبح بالغ الصعوبة.

• هل الوثائق غير موجودة ؟

- بالطبع هي موجودة ولكن أين نجدها هذه هي المشكلة هناك قانون للحفظ يحدد مدة حفظ الوثائق، وكل الوزارات السيادية لا تلتزم بهذا القانون، الخارجية عندما ضاق بها نظام حفظ الوثائق أعطت بعضها لدار الوثائق، واشترطت أن يكون الاطلاع بتصريح منها.

وأذكر أن الدكتور محمد أنيس رحمه الله جمعنا وكنّا في مركز تاريخ مصر المعاصر، وجمعنا تبرعات واشترينا أجولة وذهبنا إلى قصر عابدين عندما تحول إلى مقر محافظة القاهرة، وجمعنا وثائق العصر الملكي، ونقلناها على عربة نقل وجمعها الدكتور أنيس بعد إنشاء مركز تاريخ مصر، وكانت هذه الوثائق على وشك تسليمها لشركة صناعة الورق لإعادة تدويرها.

حتى عندما أرسلوا للمركز وثائق المشير عبد الحكيم عامر وجدنا أوراقًا غير مهمة على الإطلاق، أوراق خاصة بحرب فلسطين والوثائق الأساسية أخفيت. ولا يستطيع الباحث أن يطلع على الوثائق في أرشيف الوزارات، فكلها تضع خاتم "سرى جدًا" ويستمر هذا إلى الأبد.

وطالبنا مرات بأن تكون دار الوثائق جهازًا تابعًا لرئاسة الجمهورية مثل الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء؛ حتى تقوم الوزارات بنقل وثائقها إلى هذا الجهاز الذي سيحظى بدعم هيئة الرئاسة، ومعظم دول العالم يكون أرشيفها القومي تابعًا لهيئات سيادية وله سلطة ملزمة، ولا بد أن يكون قانونًا ملزمًا بالاطلاع على الوثائق.

• استقلال الجامعة شعار دائم منذ إنشاء أول جامعة إلى الآن.. ولم يتحقق استقلال الجامعات.

- الجامعة لم تكن مستقلة لا قبل الثورة ولا بعد الثورة، ولكي نكون موضوعيين كان هناك دائماً نضال من أجل استقلال الجامعة، وعدا أحمد لطفى السيد فمعظم رؤساء الجامعات هم من رجال الحكومات.

والثورة تعاملت مع الجامعة كمصدر للقلق الأمنى.. كمؤسسة لا بد من احتوائها، وبالتالي بدأت سلطة الأمن تطفئ بدايةً من 1954 وقتل إن مدير الأمن في التعليم العالى كان أهم من العميد، ثم كان هناك المجلس الأعلى للجامعات كجهاز تحكم ورقابة، وهذا كله أفقد الجامعات استقلالها إذا كان لديها استقلال أصلاً.

وعندما جاءت مرحلة استوزار الجامعيين كان لذلك أثر سلبي كبير، عندما أريد أن ألقت نظر السلطة أكتب تقارير في زملائي، فيه ناس من كتاب التقارير وصلوا لقوق، وفيه طلبة بدأوا هذه اللعبة وهم طلبة في البعثات، وهذا أجهض أى محاولة لأن تكون الجامعة مركزاً للتفكير الحر.

عبد الناصر كان عارف إن الجامعة بؤرة للحياة السياسية، ولكي تحتوى الحياة السياسية تحتوى الحركة الطلابية، ولما جاء السادات كمل باللائحة وأصبح الأمن مسيطراً على الأوضاع وتم تفرغ الجامعة من السياسة.

وهناك الأثر السلبي للتوسع في الإعارات والجرى وراء العمل في الدول العربية، وانقطعت الصلة بين المدرس وجامعته وطلابه وأصبح يتم بمعرفة سعر الدولار واليورو والدينار وأنواع السيارات والجارك، وانتهى البحث العلمى، وانهارت المكتبات والمعامل إلى درجة أن هناك مدرسين ظلوا في الخليج أكثر من 15 سنة، وتحولوا إلى آلات لجمع الأموال واستثمارها في أنشطة غير علمية.

ومن هو موجود ويدرس محبط، ويحاول أن يجمع أكبر أموال من الداخل من خلال الملزمات والكتب، وتوقف معظم أعضاء هيئات التدريس عن أداء واجبهم، والمدرج ملئ بألاف والمدرس يلقى المحاضرة بلغة ركيكة، ومدرس وصلت به الحال إلى تعذيب الطلبة قائلاً: " وحياة أمى إذا الكتاب ما تبعش.. محدش حينجح"، والزائر في الجامعة يحمد الطلبة في الطرقات بين

الكليات والكافيتريا، وتغير حتى شكل الجامعة وقديستها، والحرم الجامعي، وأصبحت الجامعة مثل السوق: مطاعم ومقاه ولغة جديدة للطلبة بعيداً عن أصول التعليم.

• كيف ترى كمؤرخ أحوال المجتمع المصري الآن ؟

- هناك احتقان في المجتمع مع غياب مشروع وطني، والضياع الذي يعانيه الشباب، والبديل أصبح الانتفاء الديني بشكل تعصبي، وهذا انعكس على الجانبين، وبحكم تربيتي يقلقني جداً ما يتعرض له هذا الوطن من أخطار بالغة نتيجة التهوين من هذه المشكلة، ولا يكفي إفطار الوحدة الوطنية في رمضان والقبيلات، هناك مشكلة حقيقية يجب تداركها والتعامل معها بشكل جدي.

التهوين من هذه المشكلة خطر جداً ويجب البحث عن حلول فعلية لحلها والمسألة واضحة جداً في النقابات المهنية، والمناصب الرئيسية التي تتم بالاختيار ما بين السطور مواقف تعصبية، يجب أن نعالج مصدر الداء بشكل جدي.

هذه أسوأ فترة في تاريخ مصر تعاني فيه المناخ الطائفي الخطير، هناك سياسات حمقاء كثيرة مهينة وإدارية تضخم من المشاكل الصغيرة.

• وما الحل: هل هناك خبرة تاريخية للإنقاذ ؟

- نحن أحوج ما نكون إلى جبهة وطنية تضم كل القوى المنظمة في أحزاب أو غير المنظمة في أحزاب للبحث عن خطة عمل مستقبلية سياسية شاملة لإنقاذ هذا الوطن تستمر لعقدين قادمين من الزمن. إذا لم نمض في هذا الاتجاه ستعرض لضغوط وتدخلات خارجية.

• إصلاح الجامعة يؤدي إلى إصلاح المجتمع أم العكس ؟

- إصلاح الجامعة أن تكف السلطة يدها عن الجامعة، وأن تكون هناك خطة لإصلاح التعليم العام، وأن يتم الاستعانة بالأكفاء، والأهم أن تستمر الخطط ولا تتغير بتغير كل وزير. السياسة يجب أن تستمر، ولا يأتي كل وزير بخطة إصلاح التعليم فيهدم ما قبله وكأننا نبدأ من الصفر. مؤتمرات لتطوير التعليم تبيل الزراب على الماضي وتبدأ المهرجانات التي سرعان ما تتوقف بتغير الوزير. الخطة القومية للتطوير والإصلاح التعليمي لا يجب أن يرتبط بمجى وزير وذهاب آخر، وأن يستمر سنوات حتى يحقق نتائجه؛ فالإصلاح يبدأ من التعليم ولا حل آخر غير ذلك.

حوار مع جريدة آفاق عربية^(*)

أجراء: عبد الفتاح مغاوري

بمرداد من حظفل قدم الدكتور رءوف عباس - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القاهرة ورئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - تشریحاً دقیقاً للواقع الاجتماعی المریر الذی نعيشه، وبلور من خلال سيرته الذاتية " مشيناها خطي " حجم الفساد الحكومي الذی سيطر على عديد من قطاعات الدولة مثل القطاع العام وقطاعات الثقافة، فضلاً عن المؤسسة التعليمية التی أوضح فیها أن أجهزة الأمن سيطرت بالكامل علیها، فتم قتل الحركة الطلابية وضاعت قدوة الأساتذة، واستشرى الفساد السياسي فی المجتمع.

" ثقافة وفکر " حاورت المؤرخ الدكتور رءوف عباس حول سيرته الذاتية التی تعتبر وثيقة تاريخية شاهدة على فترة مهمة من تاريخ مصر.

• من وجهة نظرك، ما الأسباب التی جعلت هذه السيرة تحظى بالتفاعل معها من قبل المثقفين ؟

- اعتقد أن كم الصراحة فی الكتاب هو السبب، على الرغم من أننی لم أقل شيئاً مجهولاً على أحد؛ فما ذكرته عن الفساد الجامعی أساتذة الجامعات يعرفون ما هو أشد قسوة ومرارة منه.

• هل هناك ما هو أقسى مما ذكرت عن الفساد الجامعی ؟

- نعم، ولكننی لم أره بعینی ولكن أخبرنی به الأصدقاء، ولم أشهده ولا أستطيع أن أكتب عن أشياء استودعها صديق فی مكن أسراری، ولكن الذی ذكرته شاهدته بعینی سواء كنت طرفاً فی الموضوع أو قريباً منه، وأی شخص فی الوسط الجامعی يعرف أن هناك مهازل أكثر من هذا، ولكن لا أحد يجرؤ على الكلام.

• وهل ما كتبه عن دور الأمن في الجامعة أو دور الأمن في اتحاد الطلاب يعد سراً؟!

- مؤكداً لا، ولكن لم يجرؤ أحد على الكتابة عنه، وعندما أكتب أضع عيني على الجامعة كمؤسسة، وعيني على الوطن، فلا يمكن أن أنتظر من شباب مصر الذين يمثلون ثلثي السكان، وسيرفعون على أكتافهم وعي هذا الوطن في القرن الحالى، أن يكونوا إمعات وليس لديهم وعى سياسى ويخشون من الأمن؛ فهاذا أنتظر من هذا المواطن عندما يكون في موقع؟ وبالتالي نحن في طريق الضياع.

• ولكن دائماً ما يقول النظام: إن الجامعة ليست مكاناً للعمل السياسى؟

- ليس صحيحاً أن السياسة تكون خارج الجامعة؛ لأن الوعي السياسى قد تعلمناه على مقاعد الدراسة في المدارس الثانوية والابتدائية، فأين الجامعة؟!

• ذكرت أن نظام يوليو عمل على "استوزار" أساتذة الجامعات، فهل هذا هو الذى يجعل الأمن مسيطراً على مجريات الأمور في الجامعات، وخروج التقارير الأمنية منها؟

- ثورة يوليو كانت تعلم أن الحركة الطلابية هي "الدينامو" المحرك للعمل الوطنى السياسى على مر تاريخها، والثورة تريد أن يكون كل العمل السياسى من خلالها وبالتالي لا تسمح لأى شخص بالخروج عن هذا النطاق، فلم تسمح بمجرد الرأى وبالتالي كانت لابد أن تسيطر على الحركة الطلابية، وكذا الحركة العمالية وذلك من خلال جهاز الأمن، وإرهاب كل من يحاول أن يتحرك خارج إطار التنظيم السياسى المعتمد، حتى من كانوا داخل التنظيم السياسى التابع لهم مثل منظمة الشباب التى تعرض عدد من كوادرها للتعذيب عندما بدأوا يتكلمون بغير ما تلقنوه، وهذا ما كتبه عبد الغفار شكر. ولذلك بعد السيطرة على الحركة الطلابية والحركة العمالية عُيِّت القوى الفاعلة، وتم عزل سياسى لكثير من العمال، وعندما يدبر هذا كله - من وراء الستار - جهاز الأمن فهذا يربى عند الناس أشياء غير أخلاقية - خاصة الوصوليين - فينتظعون بكتابة التقارير على زملائهم، وكذلك كان الأمر عند أساتذة الجامعة.

• هل وصل الحد إلى أن يصبح أستاذ الجامعة مجنناً لدى الأمن؟

- الأستاذ هو الذى يجند نفسه، وأنا أزعم أن الذى اشتغل لحساب الأمن بدأ متطوعاً طمعاً في الوصول إلى المناصب، فالمعاصر التى تتطلع إلى المناصب تقدم نفسها لا من خلال عمل وطنى ولكن من أقصر الطرق.

• وما الذى أوصلنا لهذه المرحلة ؟

- عدم السماح بالرأى الآخر - حتى اليوم - هو السبب فى هذه الحالة، وقد تلقيت تحذيرًا من أناس يجوبونى بأن هذا الكتاب سيسبب لى مشكلات كبيرة ؛ لأن الناس لا تصور أن أحدًا يقول هذه الحقائق وينجو.

• إلى أى مدى يمكن أن ينصلح الحال فى الجامعات المصرية بعد هذه الصورة التى رسمتها عن هذا الفساد الهائل ؟

- الإصلاح ممكن فى كل شيء، ولكن لا يتم هذا إلا فى إطار إصلاح سياسى عام ؛ لأن الجامعة خلية من خلايا المجتمع، فإذا فسد المجتمع فسدت الجامعة، فانعكاس الفساد داخل الجامعة يأتى من المجتمع. وعندما يكون معيار اختيار القيادات هو الأداء لصالح الوطن وليس المحسوبة لأجهزة معينة أو قرابة من فلان أو غيره، سيحتاج هذا إلى إعادة صياغة لنظامنا السياسى.

• الآن تمت السيطرة على العمل الطلابى بالكامل ولم يسمح لأى تيار معارض أن يكون له نشاط خاصة التيار الإسلامى، فما تعليقك على هذا ؟
- هذا الأمر بدأ فى نهاية عهد السادات، ولو استمر لكان على الحال نفسها، وما أريد أن أقوله: إن أجهزة الأمن هى التى كانت وراء كل هذا.

• بمعنى ؟

- أجهزة الأمن هى التى تشير على أجهزة السلطة بأن إتاحة الفرصة هؤلاء غير مفيدة، ولكن علينا أن نأتى بالطلاب ونقوم نحن بتدريبهم، وهو ما تحدثت عنه من تشكيل كوادى من الحزب الوطنى من خلال ما يسمى بمعهد الدراسات الوطنية الذى أشرت إليه من قبل. وكل هذه الأمور تؤثر على العمل الوطنى، ودائمًا من يجلس على كرسي السلطة يزعمه أن تقول له: إن التيار القلائى سبب قلقًا فى مكان ما.

• ولكن الملاحظ باستمرار أن المحارب هو التيار الإسلامى، فهل لا توجد رؤية لاستيعاب هذا التيار كأحد مكونات المجتمع ؟

- عندما نتحدث عن التيارات سيكون هناك التيار الإسلامى، وكذلك التيار الشيوعى، على الرغم من اختلاف الأوزان كأغلبية لصالح الإسلامى، وهناك وجهة النظر الليبرالية، وصالح

هذا البلد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا فُتح العمل الوطنى أمام المصريين، ويكون الترمومتر الذى يقاس به هو مدى الإخلاص الوطنى لما يطرح، فلماذا لا نجتمعنا مؤسسات الدولة بجميع الاتجاهات ؟

• من وجهة نظرك متى تتحرر الجامعة المصرية من سيطرة الأمن ؟

- عندما تتحرر الحركة السياسية فى مصر .

• عودة إلى الدراسات التاريخية.. هناك تشكك فيمن يكتبون التاريخ لأن الكاتب قد يتبع السلطة أو أيديولوجيا معينة أو غير ذلك، فما المعايير التى بها نطمئن لكتابة التاريخ ؟

- أولاً كتابة التاريخ ذات شقين: الأول يتعلق بهادة التاريخ كمعلومات ومادة خام، وهى الأحداث التى حدثت والشواهد الموجودة لها سواء أكانت هذه الشواهد وثائقية أم لا. الشق الثانى يتعلق بإعادة رسم صورة الماضى من خلال الكتابة التاريخية؛ بمعنى أن يتم تفسير آليات الحركة بالنسبة للحدث التاريخى. وهنا على المؤرخ أن يتمثل هذه المادة فهو يقدم رؤيته لما يكتب عنه، وهذه الرؤية تكون مرتبطة بثقافته وتكوينه، ومن هنا فدراسة التاريخ لا تنتهى. فليست هناك صيغة من الكتابة التاريخية معتمدة، فكل واحد يقدم رؤيته للحدث والتلقى يُعمل عقله أيضاً.

فى كتابك أثنت على سمير غريب - رئيس دار الكتب الأسبق - على الرغم من أن عهده شهد ضياع كثير من الوثائق والمخطوطات، لماذا ؟

- أنا أحكم على الأشخاص من خلال تجربتى معهم، وأما مسألة اختفاء وثائق من دار الكتب فهذا غير صحيح، وأنا على صلة بهذه الدار من سنة 1980 وأعمل منذ ذلك التاريخ رئيساً للجنة المسئولة عن الضم والاستفتاء، ولم يحدث اختفاء للوثائق من هذه الدار.. ولكن الوثائق التى تختفى تكون من دار المحفوظات الموجودة بالقلمة " وهى تتبع مصلحة الأموال المقررة "، وهذا يرجع إلى أنهم عند ضيق المكان بالوثائق يقومون بعمل لجان داخلية وتقوم غالباً بدشت هذه الوثائق، وحدث أن تاجرًا من الإسكندرية اشترى من دار المحفوظات وثائق على أنها "دشت" ثم جاء إلى دار الكتب ليبيعهما عندما عرف قيمتها التاريخية، وقد نبهنا دار المحفوظات لهذا دون جدوى، فالإهمال من دار المحفوظات وهناك تجار قناصون يتاجرون بهذا أما دار الوثائق فلا يخرج منها شيء.

• لاحظ قارئ " مشيناها خطى " أنك كنت قاسيًا على أسرتك، فلماذا كل هذه القسوة؟

- ليست قسوة ولكنها واقع، فأنا لست ناكراً للجميل الأسرة فلم ألق باللائمة على الأسرة في شيء، وإنما أصور واقعاً لقطاع عريض من المصريين كيف يعيشون، ومع ذلك عندما يكون هناك هدف واضح للإنسان يمكنه التغلب على كل ظروفه حتى لو كانت بهذه القسوة.

• في بعض الأحيان استعملت رموزاً لأساء كانت في مناصب ومع مرور الوقت يصعب التوصل إليها، مع أن هذا الكتاب يسجل شهادة وثائقية من مؤرخ اجتماعى مرموق؟

- أنا في البداية لم أكن أقصد أفراداً بعينهم، ولكن كنت أناقش ظواهر، وهذه الظواهر إما كنت طرفاً فيها أو سمعتها بأذننى، وما يتعلق بقسم التاريخ، تكلمت عن الناس بأسانهم بحكم أن هذه الظواهر موجودة في كل الأقسام، وعندما تكلمت عن ظواهر أخرى على مستوى الكلية أو حتى على مستوى الوطن في اختيار قيادات، فقد ذكرت التواريخ فهى مفتاح لمن يريد أن يتحرى الحقيقة، ولكن ليست المسألة الأشخاص... يعنى مثلاً العميد الذى طلب منى كتابة بحث لابنة " السادات " اعتبر أنه مر بلحظة من لحظات الضعف الإنسانى، فلم أجبد الإشارة إليه بالاسم وأنا أحترمه، فلا أقصد التشهير بالناس وقد قلت إنه في وقت كذا وأى شخص يعرف ينظر في سجلات الكلية سيُعرف من هو العميد المقصود، وأى شخص وقت مناقشة جيهان السادات سيرف العميد.

• إذا ما دام هذا الأمر متاحاً للقارئ ويستطيع التعرف على هذه الرموز، فلماذا لم تذكرها؟
-حتى لا تكون المسألة نصفية حسابات شخصية، ويصعب على أن أفعل ذلك.

• الدكتور رءوف عباس المؤرخ الاجتماعى حتى الآن لم يقدم تشريحا لما أحدثته ثورة يوليو 52 وآثارها الاجتماعية الخطيرة إيجاباً أو سلباً ولم يتضح هذا في الكتاب؟

- هذا الموضوع هو مشروعى الكبير، وعندى المادة العلمية الجاهزة له ولكن لا أجد الوقت له حتى الآن، لأننى مرتبط بأعمال علمية كثيرة، وكلها غير مجلبة للريح، وأتمنى أن أفرغ من الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ثم أعكف ستين أو أكثر لأخرج ما لدى، لأن تجربة مصر في القرن العشرين مهمة جداً لتعرف موطئ أقدامنا في القرن الحادى والعشرين؛ فلكل نظام إيجابيات وسلبيات، وقد قدمت شيئاً من النقد مثل نقد القطاع العام والتنظيم السياسى، ولكن

هذا النقد في حدود المسموح لظروف نشر الكتاب في دار الهلال ؛ لأننى لو تركت العنان للقلم لجاءت السيرة في مجلد كبير وبالتالي يرتفع سعره، ولا يصل إلى القارئ خاصة الشباب الذى أتمنى أن يستفيدوا منه. وإن كنت أعتبر أن الرسالة قد نجحت إلى حد كبير، فأنا لم أمر مرور الكرام قاصداً وإنما أعطيت ومضات مهمة فيما يتعلق بنظام يوليو بإيجابياته وسلبياته، ومن قبل أخرجت كتاباً بعنوان " ثورة يوليو .. ما لها وما عليها " ومع ذلك لم يلتفت إليه الكثيرون.

حديث مع جريدة الخليج الإماراتية (*)

أجرته: هالة البدرى

م تثر ضجة على كتاب فى الآونة الأخيرة بقدر ما أثار كتاب " مشيناها خطي "، الصادر عن دار الهلال فى القاهرة، للمؤرخ الكبير د. رءوف عباس، الغريب أن الكتاب ليس كتابًا تاريخيًا يضيف إلى رصيده الكثير بعد أن عاش حياته يهتم بتاريخ الحركة العمالية فى مصر، والملكيات الزراعية، ويتبع حركة النهضة، وبعد أن أعطى لليابان مساحةً كبيرة من وقته وجهده العلمى، وأصدر أكثر من خمسة عشر بحثًا تاريخيًا باللغة الإنجليزية، ترك الجمهور كل هذا الجهد العلمى الرائع، واحتفوا بحياته احتفاءً خاصًا، وبمذكراته التى تحدث فيها بصراحة موجعة عن نشأته الفقيرة، وتطوره العلمى، ورأيه فى الأصدقاء والزلاء والمواقف، ورأيه أيضًا فيما يراه من فساد أوصل الجامعات إلى ما وصلت إليه من تردى العلم جعلها تخرج عن الترتيب الخمسة فى العالم لأنها لم تضاف إلى العلم ما يؤهلها للدخول فى قائمة الخمسة جامعة علمية، هكذا جاء كتابه كأنفجار لم تخفت توابعه حتى الآن.

عن رد الفعل تجاه كتابه " مشيناها خطي " يقول د. عباس: معظم الضجيج يعكس حسن استقبال الكتاب، وأدهشنى هذا، فقد كتب عنه ستة وعشرون مقالًا فى الصحافة المصرية والعربية حتى الآن، بالإضافة إلى الصحافة العربية فى لندن، ومنها ثلاث صحف نشرت عروضًا له، كما كتبت عنه المواقع الإلكترونية أيضًا، والكل اعتبره شهادة على العصر الذى عشته، لكن الاهتمام الكبير كان عن الجزء الخاص بالجامعة لأننى تكلمت عن ضعف المستوى العلمى، والفساد وسيطرة الأمن عليها، وهو الجزء نفسه الذى أثار د. عبد العظيم رمضان، فشن هجومًا على، كما أثار الذين رفعوا قضايا على سواء من جاء ذكرهم فى الكتاب بالاسم أم الذين أشرت إليهم دون اسم، وأعجبتنى كلمة تقول إن الكتاب قذف حجرًا فى بركة آسنة فأخرجت ما بها، " دار الهلال " طبعت منه خمسة عشر ألف نسخة بيعت فى شهر ونصف الشهر، ثم طبعت خمسة آلاف

نسخة أخرى، وهذا له مغزاه، فنحن دائماً ما نلوم الناس لأنهم لا يقرأون، لكن الناس حين يجدون ما يستحق القراءة، خصوصاً إذا كان يتناول بصدق الواقع المصري، فإنهم يقبلون عليه فوراً.

كما أن ظروف الكتاب جعلتني أكتشف معادن الناس، فلقد تلقيت مكالمات تليفونية من مواطنين لا أعرفهم، وعندما نشر خبر الدعاوى القضائية المرفوعة ضدي جاءني مجموعة من الشباب يعرضون علي أن يجمعوا مبلغاً من المال للإنفاق على القضية، بل إن مجموعة من كبار المحامين الوطنيين في مصر أبدوا استعدادهم للتطوع للدفاع عني، واكتفيت بخمسة منهم.

بالفعل لم أكن أتوقع أن يتم أحدياً أكتب، أنا مثل طبّاخ شاطر أقام مائدة عامرة بالطعام ثم عمل طبق "سلطة" فأقبل عليه كل الناس وتركوا ما على المائدة من أطباق أخرى، فهذا شيء يغيظ لأنني أكتب في التاريخ منذ العام 1967، ولّي أعمال مهمة في التاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي، وأعمال أخرى عن اليابان: (الحركة العمالية في مصر، الملكيات الزراعية الكبيرة في مصر، جماعة النهضة القومية، المجتمع الياباني في عصر مييجي، التنوير في مصر واليابان - يوكوشي ورفاعة الطهطاوي)، بالإضافة إلى أحد عشر كتاباً مترجماً، وكنت مشرفاً على تحرير مجموعة من الكتب في التاريخ السياسي صدرت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وترك الناس كل هذا وأمسكوا بطبق "السلطة".

• لماذا عشقت التاريخ ؟

- أنتمي إلى أفكار طبقات المجتمع الفقير، والذي عامل في السكة الحديد، والوسيلة الوحيدة لأبناء الفقراء هي الدراسة في الأزهر، ذهبت إلى الكُتّاب ولم أنفع، وكنت في الرابعة من عمري، وكانت مشكلتي أنني أريد أن أفهم معنى الكلام حتى أحفظه، جلس معي صديق لوالدي وكان رقيقاً ويعزف على العود، وسألني لماذا يشكو منك الشيخ ؟ وكنت قد حفظت في ثلاث سنوات ثلاثة أجزاء من القرآن، وبعد الحديث معي نصح والدي بأن أدخل مدرسة عادية، فدخلت مدرسة "السيدة حنيفة السلحدار" بشبرا، وهي سيدة أقامت وقفاً لتعليم أبناء الفقراء المسلمين، عشت مناحاً مختلفاً في فصول صغيرة تضم ثمانية وعشرين طالباً، وتفتحت مداركي على أشياء كثيرة منها الحركة الوطنية، واشتركت في المظاهرات وضربت من جنود الأمن وأنا طفل عند اشتراكي في المظاهرات.

وذهبت إلى مدرسة شبرا الثانوية ولم يكن فيها الانضباط الذي عرفته في مدرستي الأولى، فربست في الرياضيات واللغة الفرنسية، فنقلني والدي إلى مدرسة طوخ الثانوية، وهناك أعجبت

بمدرس اللغة العربية محمد البجيرمي، ومدرس اللغة الفرنسية ملاك عبد المسيح، ومدرس التاريخ الذي نسيت اسمه رغم أنه كان مبدعًا في إلقاء الدروس، وكان إقبالاً على القراءة في هذا الوقت على كتب التاريخ خاصة كتب عبد الرحمن الرافعي وموسوعة سليم حسن وكتب أخرى.

• هل كان مدرس التاريخ سبب شغفك به ؟

- كنت أتعلم وأنا غير متأكد أنني سأكمل المرحلة التالية، أي أنني لم أكن متأكدًا من دخولي الجامعة، ولم أحلم بها، لكن أحد معارف والدي أرسلني إلى موظف شركة تأمين لكي أعمل معه، فقال لي الرجل أنت خسارة، قدم أوراقك للجامعة ثم يأتي العمل تاليًا لأن البلد كان يعاني من بطالة شديدة، وأقرضني الرجل ثلاثة جنيهات قلت له أنا لا آخذ صدقة فقال لي هذا قرض حسن، سأسترده منك، وبالفعل دخلت الجامعة وبحثت عن عمل طوال أربع سنوات، لكنني كنت أعمل في أعمال مؤقتة صيفًا، عملت سبائكًا، ونجارًا، ورددت لصديق والدي الجنيهات الثلاثة، وعملت أيضًا في مصنع لصناعة الشنط الورق والأكياس في عطلتين دراسيتين.

• هل لك صداقات من بين هؤلاء العمال ؟

- لا، كان لي صديق من جيراننا اسمه " جرجس " كان ميكانيكيًا في شبرا، وامتلك ورشة بعد ذلك، وكنت أذهب إليه بعد أن امتلكت سيارة لأصلحها عنده، وكنت أزوره لأشرب معه الشاي ونحدث.

• بمن تأثرت في الجامعة ؟

- بالدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، وكان عائدًا من بعثته في إنجلترا، وكان يعطي الدرس على شكل قضايا وتساقلات، وكان يشجعنا على إبداء رأينا، وكان هذا غريبًا في ذلك الوقت الذي حرص فيه الأساتذة على ترك مسافة بينهم وبين الطلاب، تأثرت أيضًا بالدكتور أحمد عزت عبد الكريم، وهو من أشرف على رسالتي في الماجستير والدكتوراه، وهو أستاذ أحمد عبد الرحيم مصطفى.

• من هم أصدقاء هذا الوقت ؟

- د.عاصم الدسوقي وهو صديقي حتى الآن، ود.عبد الرحيم عبد الرحمن، وحسن شعبان زعفان، رحمة الله عليه.

• ما أسباب اختيارك لهم ؟

- كان عاصم زميلاً لى فى الكلية، وبعد أن أنهينا دراسة الصف الأول ذهبت إلى مدينة منوف حيث يعمل أبى، وكنت مشغولاً بالعمل صيفاً حتى جاءنى خطاب من عاصم الدسوقي يخبرنى فيه بأننا نجحنا بتقدير جيد، ويسألنى أين أنا، وبعد أن عدنا إلى الدراسة فوجئت بأنه اشترى لى كتاباً عن تاريخ أوروبا الوسيط وكان ثمنه جنيتها، وهو ثمن لم يكن فى مقدورى دفعه، قائلًا إنه اشترى نسختين. ذهبت إلى البيت وأخبرت أمى بأننى لا أستطيع الذهاب إلى الكلية دون أن أدفع لزميلى الجنيه، ولا أستطيع أن أطلبه من أبى، فخلعت الحلق من أذن أختى الطفلة وأعطته لى كسى أبيعه وأعطى عاصم الجنيه، منذ أسابيع ذكرت هذه الواقعة لعاصم فلم يتذكرها، ومع ذلك فقد اشترى صداقتى له بهذا التصرف الجميل النبيل.

وكان د. عبد الرحيم عبد الرحمن "صعيدى جدع" يعمل مدرساً للمرحلة الابتدائية ومنتسباً للجامعة فى ذات الوقت، وكان يستعير منى كشاكيل المحاضرات وكان حريصاً على تحقيق ذاته، ويربطنى بأصدقائى دائماً لهم العام والدراسة وهى الأشياء التى دعمت صداقتنا مدى الحياة.

• أريد أن نحدثنا عن الحب ؟

- هى حالة واحدة، زوجتى سعاد الدميرى، وهى زميلة دراسة، وكان لها ثلاث أخوات فى قسم اللغة الإنجليزية، أحببتها من بعيد ولم أصارحها إلا بعد التخرج.

• كيف بدأتم الحياة وكانت إمكاناتك صعبة ؟

- فى فبراير / شباط 1962 صدر قرار جمهورى بتعيين الخريجين الذين تخرجوا ابتداءً من العام 1956 وحتى العام 1961، وكان زملائى يعتبروننى محظوظاً لأننى تعينت فور تخرجى فى الشركة المالية والصناعية بكفر الزيات، وكانت تنتج أسمدة وحامض كبريتيك، عينت مراجعاً للحسابات، وكان راتبى ثمانية وعشرين جنيتها، بينما عين زملائى فى الحكومة بخمسة عشر جنيتها، وكنت أدفع لأبى عشرة جنيهات فى الشهر، وكان أول قرار لى هو إكمال الدراسات العليا.

اشترت ثلاث بدل بالتقسيط على ثلاثة أشهر، كل شهر أربعة جنيهات، واشترت ستة قمصان بستة جنيهات على دفعات، كل شهرين قميص، وكنت أسافر إلى القاهرة كل أسبوع لكى أحضر السمنار، واستمتعت لأول مرة بشراء الكتب.

• نعود إلى الحب ؟

- قبل تعييني في الشركة ذهبت إلى سمسار يعين المدرسين في المدارس، وطلبت منه عملاً، فقال لي أحتاج إلى معلومات وسأبحث لك عن فرصة أخرى، قلت له عندي معلمة وذهبت إلى الكلية وقابلت أخت سعاد، وطلبت منها أن تخبرها بالأمر فجاءت مع والدها لتقابل السمسار الذي قدم لها عملاً في مدرسة بسبعة جنيهات شهرياً، وعملاً لي بخمسة جنيهات شهرياً، وبعد أن سافرت إلى كفر الزيات أرسلت كارت معايدة لوالدها ثم التقيتها بعد سنة، بعد أن راسلتني وأخبرتني بأنها عينت في بنك، وكنت قد حصلت على خمسين جنيهًا من أرباح الشركة فتقدمت على الفور للزواج منها، ووافق والدها على أن أدفع مائة جنيه مهرًا وألبستها الدبلة وأعطيتها خمسين جنيهًا لتشتري أشياء للبيت، وأثت والدها ثلاث غرف شحنتها على كفر الزيات، واقتصصر الفرح على العائلة واستمعنا إلى الأغاني من شريط تسجيل واصططحبتها في تاكسي ودفعت له خمسين قرشًا إلى المصور، ثم بعد انتهاء الحفل ركبنا القطار إلى كفر الزيات.

وافقت زوجتي على ألا نتجب أطفالاً لأن لي سبعة أخوة، ثم ضحكنا على وفوجئت بأنها حامل وأنجبنا ولداً وحيداً هو " حاتم " الذي يعمل خبيراً في تكنولوجيا المعلومات بشركة بترو، وأنا الآن جد لنور وأميرة.

• ما أهم صفات الزوجة ؟

- هي متفهمة تماماً لظروفي وطبيعة عملي، ورغم هذا كنا نذهب إلى السينما مرة في الشهر، وكنا نتابع الحركة المسرحية، وفي الصيف نذهب إلى بلطيم أو مرسى مطروح، وهي مدبرة جداً لاتهمها المظاهر، أي أنها وزيرة مالية محترمة جداً، ولأنني مسؤول عن أسرتي، ولعبت دوراً في مساعدة أبي فلم تتأفف، بل على العكس هي حتى اليوم التي تنبهني لاحتياجات أفراد الأسرة، لهذا تحبها عائلتي جداً، وكلهم أصبحوا أطباء ومهندسين وأساتذة جامعة، والبنات يخبرنها بأسرارهن لأنها تلعب معهم دور الأم.

• ما لحظات الفرح التي مررت بها ؟

- ذهابي إلى اليابان، فقد كان فتحاً في حياتي العلمية، وبدأ بموقف محرج؛ إذ بعد أن عرضت نتائج الدكتوراه في سيمتار في اليابان التي انتهت فيها إلى أن النظام الموجود في مصر في نهاية القرن التاسع عشر كان يمثل تحولاً رأسالياً من حيث المظهر لكنه من حيث الجوهر كان نظاماً إقطاعياً

لأن علاقات الإنتاج في الريف المصري ظلت إقطاعية، قال لي اليابانيون إنك متأثر بـ "موريس دوب" قلت لهم من هو "موريس دوب"؟ وهم أناس مؤدبون، فنظروا إلى وقالوا لي هذا مؤرخ إنجليزي كتب كتاباً في تطور الرأسمالية، ونقد الماركسية في أشياء كثيرة من بينها فكرة الصراع الطبقي، وقال إن المعيار للحكم على أي نظام اقتصادي اجتماعي هو علاقات الإنتاج به، وكلامك يصب في هذا، قلت أنا آسف لم أقرأه، قالوا أقرأه وتناقش، وأحضروا الكتاب (وقد قمت بترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية ونشر عام 1979 حتى لا يتعرض غيري للموقف نفسه) وقرأته في أسبوع وناقشتهم.

تعلمت في اليابان الكثير في المنهج في نظريات التطور الاقتصادي، ونظريات التنمية، وأهم من هذا اللغة التي كنت أستخدمها سواء في العروض التي أقدمها أم في الكتابة، وهو ما أعطاني فرصة للتعبير بالإنجليزية، وكنت قد طلبت منهم أن يساعدني أحد في مراجعة أول دراسة كتبتها بالإنجليزية، فأرسلوني إلى صحافي أسترالي يعمل في "اليابان تايمس" فطلب مني الحصول على ثلاثمائة دولار فوافقت بشرط أن يجلس معي لكي يرشدني إلى أخطائي، وساعدتني هذه التجربة في إتقان اللغة، وأنا الآن أنجزت أكثر من خمسة عشر بحثاً بالإنجليزية، كما أنني أستطيع أن أحاضر بهذه اللغة، وفتح لي هذا نوافذ كثيرة في الخارج.

• ماذا عن السفر؟

- أول سفر لي كان إلى اليابان، وعلى طريقة القروي الساذج الذي يسافر لأول مرة، كان ممنوعاً أن يسافر المصري بأكثر من خمسة جنيهات، وساعدتني زوجتي على مضاعفة المبلغ لأنها كانت تعمل في بنك وأرشدتها رئيسها لهذا، فذهبت إلى اليابان بثلاثين دولاراً ولم أرسل برقية، ونزلت مطار طوكيو في الثانية عشر والنصف ليلاً، وطلبت تاكسيًا يوصلني إلى فندق بجوار المعهد الذي سأذهب إليه، ودفعت كل ما أملك، وتبقى معي بعض "الفكة"، وأصبت بالرعب لأنني أفلست قبل أن تبدأ رحلتي الفعلية، وفي الصباح عندما سألت موظف الفندق عن العنوان اكتشفت أنني لا أستطيع أن أدفع ثمن التاكسي إليه، وأنقذني شخص كان ذاهباً إلى مكان قريب منه، واصطحبني في سيارة إليه، وهناك قابلت الزملاء وأول شيء قلته لهم إنني لا أملك إلا هذه الفكة فصرفوا لي قرضاً من حساب المنحة وأنزلوني في فندق آخر، هكذا بدأت رحلتي إلى اليابان.

• أين ذهبت بعد ذلك ؟

- إلى قطر، معارًا إلى كلية التربية للمعلمين والمعلمات التى أصبحت جامعة قطر بعد ذلك، وهنا حصل لى موقف طريف ؛ إذ عند دخولى المحاضرة للبنات فوجئت بضحكات تتصاعد فويختهن بشدة، لكن إحدى الطالبات قدمت شكوى وطلبنى العميد د. محمد إبراهيم كاظم، فقلت له إن ما حصلت عليه منكم هو تذكرة السفر وأريد تذكرة العودة وسأدفع ثمنها فور عودتى، حاول العميد أن يثنىنى عن موقفى ثم جاء إلى بيتى واصطحبنى إلى بيته، وهناك أقنعتنى زوجته د. صفاء الأعصر بأنهم بذلوا جهدًا كبيرًا لإقناع الجامعة بأن يقوم مدرس رجل بالتدريس للبنات، وعدت إلى التدريس ومضت السنوات الأربع على خير، واكتسبت صداقات كثيرة، وأنا دائمًا ما أتعرض لمواقف صعبة بسبب حرصى على كرامتى التى لا أملك غيرها.

• أعرف أنك تحب السفر ؟

- عشقت الترحال وأصبح لى وأسرتنى رحلة سنوية، فذهبت أولًا إلى النمسا ثم رومانيا فإيطاليا فالولايات المتحدة التى عاشت فيها أخت زوجتى، لكن أجمل ما رأيت كان فى منطقة جبال الألب بالنمسا، لأننى أحب جمال الطبيعة.

• وماذا عن عملك فى الجامعة ؟

- عينت فى جامعة القاهرة، ولم أنشط إلا بعد عودتى من قطر، ونظرًا لغياب د. محمد أنيس، وكان معارًا، فأشرت على تسعة طلاب منهم إسماعيل زين الدين، أحمد الشربيني، أحمد الدماصى، سامى أبو النور، واشتركت فى تكوين محمد عفيفى، وكنت أشعر ذلك الوقت أنه لا يوجد اهتمام كاف بتكوين الكوادر العلمية فأستت سيمينار للتاريخ يتم فيه تأسيس الطلاب علميًا وعملت مجلة علمية للمؤرخ المصرى، من هنا ساعدت فى تكوين عدد كبير من الطلاب بعضهم يدرس مع غيرى.

• ما جوائزك ؟

- وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى، ليس لأننى رءوف عباس، بل لأن جامعة القاهرة كانت تحتفل بالعيد الماسى وطلبوا من رئاسة الجمهورية منح العمداء ورئيس الجامعة ونوابه ولجنة الإعداد للاحتفالية هذا الوسام، وكنت عضوًا فى هذه اللجنة، وكنت أصغرهم سنًا وأخذت هذا الوسام معهم، ثم حصلت على تكريم من جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا

الشمالية "الميسا" في نوفمبر / تشرين الثاني 1990، وكانوا قد كرموا جاك بيرك، وألبرت حوراني، وبرنارد لويس، واختاروا تكريم واحد من الشرق الأوسط، وكانت المنافسة بيني وبين أمنون كوهين من إسرائيل، وجاء التصويت لصالحى، ولهذا لم يحضر اليهود الموجودون في المؤتمر حفل الاستقبال الذى أقيم على شرفى، ثم حزت جائزة الدولة التقديرية عام 2000.

• حدثنا عن الجمعية التاريخية ودورك بها ؟

- بدأت علاقتى بها أيام كان رئيسها د. أحمد عزت عبد الكريم أستاذى في الستينيات، دخلت مجلس الإدارة للمرة الأولى عام 1979، ثم أميناً للصندوق فأميناً عاماً، ف رئيساً عام 1999، وكنا نمر بأزمة طرد من المكان، واستجاب لنا صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى، حاكم الشارقة، وبنى لنا المكان الذى يضم مكتبة وقاعة من طابقين، وقاعة مؤتمرات 130 كرسيًا وقاعة سينما، ومكتبة إلكترونية وهى التى أسسها الجيش، وقد تكلف المبنى ثلاثة ملايين جنيهه مصرى، ثم قدم لنا وديعة قدرها 870 ألف جنيهه مصرى نفق من ريعها الآن.

• هل لك هوايات غير القراءة ؟

- أنا " راجل دقة قديمة " أحب أم كلثوم وعبد الوهاب، ولم أحب عبد الحليم، لكن بعد وفاته تذوقته أكثر، أحب نجاة، وأحب عروض المسرح القومي، وعلمنى صديقى يوسف السيسى تذوق الموسيقى الغربية، وأذهب أحيانًا لحضور الكونشرتو.

• ما فلسفتك في الحياة ؟

- فلسفتى في الحياة أنه لا يصح إلا الصحيح، وهذا انعكاس لنظرتى للأمور فلا أرى مجالاً لأنصاف الحلول أو المجازاة فليس عندى سوى الأبيض والأسود، وأنا لا أحب أن أمتلك شيئاً، وهذا من بين المعارك الكبيرة مع زوجتى عندما صممت على أن يكون بيتى في مدينة العاشر من رمضان باسم زوجتى.

وفلسفتى عن المال أن ما لا أحته من نقود لا أسعى إليه، ومع ذلك أنا مستور جداً والحمد لله، لأننى دائماً ما أرزق من سمى بالمال الذى يقينى شر الحاجة.

ومن ضمن النعم العظيمة التى أنعم بها الله على أننى ضمن أسرة مصرية مترابطة جداً، تعيش معاً وتقف مع بعضها، وأنا أحب أن أصنع المعروف، ولا أنتظر جزاءً.

• ما أهم عيوبك ؟

- التوتر، والعصبية، والتمسك بالأبيض والأسود، لا أعرف المجاملة، أهم عيوبى أننى أحياناً ما أتبنى أناساً وأدفعهم إلى الأمام ثم لا يصبحون عند المستوى الذى أثناءه، أى إننى لأحسن اختيار الناس أحياناً، من بين عيوبى أيضاً أن أصدقائى معدودون، لأننى حريص جداً فى اختيار الصديق.

• أريد أن تلخص لى جامعة القاهرة فى جملة ؟

- هى فى حالة يرثى لها، وهذا راجع إلى التدهور العام الذى تعيشه مصر فى هذا العصر، ولذلك عندما كتبت فى سيرتى تحت عنوان " تحت القبة وهم " كان هذا معبراً تماماً عن الواقع.

ويكفى أن التقرير الدولى عن أهم خمسمائة جامعة فى العالم لم تكن فيه جامعة واحدة عربية، بها فيها جامعة القاهرة، أم الجامعات العربية، لأن المعيار هو حجم ما أضافته الجامعة إلى العلم وقيمتها، وليس بعدد الطلاب الذين أخرجتهم.

• أرى فى الصور سيدات، لماذا لم تذكر أى سيدة من بين الأصدقاء ؟

- أعرف الكثير منهن على الصعيد المهنى كزميلات، ولكن لم تربطنى بأى منهن علاقة صداقة من النوع الذى تظنين.

• لماذا ؟

- لم تسمح ظروفى بأن أمر بتجارب من هذا النوع فى مرحلة المراهقة أو الشباب، لكن لا بد أن أذكر الزميلات اللاتي أكن لهن مشاعر الصداقة والأخوة د. لطيفة سالم، د. نلى حنا، د. منى بدر، د. نجوى كير، ومن الأجانب جيلان الوم من فرنسا، وأشرفت عليها جزئياً فى الدكتوراه، وهى فرنسية كانت مديرة للسيداج، وربما تترجم " مشيناها خطى " للفرنسية فى عام 2006.

• من المؤرخ ؟

- يدرس المؤرخ المجتمع فى حقبة زمنية سابقة، وهناك فرق بين المؤرخ والإخبارى الذى يروى الحوادث، لأن المؤرخ يرى كيف تحرك الحدث ولماذا، ويحاول أن يخلله، وكيف حدث بهذا الشكل، ثم يعيد تركيب الحدث الذى حدث فى الماضى فى إطار مجتمعه.

• من أهم مؤرخ في الماضي وفي العصر الحديث ؟

- المؤرخ ليس عمله وحده وإنما من قام بتريبتهم، مثل أحمد عزت عبد الكريم، أحمد عبد الرحيم مصطفى، أهم مؤرخ فى تاريخ الأندلس والمغرب مختار العبادى فى الإسكندرية وعُبادَة كُحيلة فى القاهرة، وفى التاريخ القديم أحمد فخرى وعبد العزيز صالح، وكان فى تاريخ البطالة إبراهيم نصحي، ونلى حنا فى العصر العثماني، وترجت لها كتاب " ثقافة الطبقة الوسطى "، ومن العرب عبد العزيز الدورى فى التاريخ الإسلامى ونبية عاقل، ومن السوريين عبد الكريم رافق، وكثيرون غيرهم.

• أصعب موقف ؟

- عندما ساءت علاقتي بالدكتور محمد أنيس، لأننى كنت أحبه جدًا، وهو أساء فهم طبيعتي فى التعامل، لأننى حين أشعر بأن شيئًا ما مس كرامتي يكون رد فعلى عنيفًا، وساعد الناس فى توسيع المسافة بيننا، وعندما عينت معيّدًا طلب منى د. محمد أنيس أن أحول الإشراف على دراستي للدكتوراه إليه.. لكننى رفضت وقلت له لو أننى ليس لى خير فى أساتذتي الذين علموني لن يكون لى خير فيك، ثم أصبحنا صديقين، ثم ساءت العلاقة للأسف بعد ذلك.

الموقف الثانى الصعب كان حين وجدت فى الأوراق التى أراجعتها فى شركة كفر الزيات مايشير إلى تلاعب، قلت لمدير الشركة هذا فقال لى أمامك أوراق سليمة وقمها وكفى، قلت: لا، إن لى مصلحة فى هذه الشركة التى يمتلكها الشعب، وأنا من الشعب، قال لى لقد صدقت كلام عبد الناصر الذى يضحك به على الأغبياء مثلك، فأرسلت شكوى بهذا إلى جمال عبد الناصر وبعد أسبوعين عادت الأوراق إلى مدير الشركة، فأفاد بأننى عامل مهمل ووقع على خصمًا قيمته خمسة أيام وحرمانًا من العلاوة، وقال لى أنت بالفعل صدقت كلام عبد الناصر وهذا هو جزاؤك، وأصابنى هذا الحديث بصدمة كبيرة لأننى واجهت فجوة كبيرة بين ما أوّمن به وما يحدث على أرض الواقع.

الصدمة الثالثة، عندما حصلت على الماجستير وحصل لى د. أحمد عزت عبد الكريم على منحة لدراسة الدكتوراه، وكان لابد على الحصول على موافقة جهة العمل فرفضت فقدمت استقالتى، وكانت المنحة تعطينى تسعة عشر جنيهًا، وانقطعت بعد ستة شهور؛ أى إننى تركت راتبى الكبير لأننى كنت أحلم بأن أكون عالمًا، وهنا تأتى عظمة زوجتى التى وقفت بجوارى فى هذه المحنة..

فى غضون هذا نزل إعلان من جامعة القاهرة لتعين معيدى فتقدمت إليها ونجحت. وعندما دخلت إلى قسم التاريخ أردت أن أصبح مثل د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، وأن أهتم بالتاريخ الحديث.

وأنا أقابل المواقف الصعبة بالمقاومة، ومن عيوبى الشديدة أننى شديد التطرف، وحياتى هى أبيض أو أسود، ولا أنحو نحو الحلول الوسط، وهو يسبب لى الكثير من المشكلات مع الناس.

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب

الدكتور حسنين عبيد

الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

المحامى بالنقض والإدارية العليا

إنه في يوم الموافق / 2 / 3 / 2005

بناء على طلب السادة /

(1) الأستاذ الدكتور/ حسنين محمد ربيع - الأستاذ المتفرغ بكلية الآداب جامعة القاهرة، والمقيم
برقم 10 شارع سمير مرسى - مدينة نصر.

(2) الأستاذ الدكتور/ حامد زيان غانم زيان - الأستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة، والمقيم
برقم 6 شارع توفيق شمس - المتفرع من شارع فاطمة رشدى - الهرم - العمرانية.

(3) الأستاذة الدكتور/ زبيدة محمد عطا - الأستاذة المتفرغ بكلية الآداب جامعة حلوان، والمقيمة
برقم 34 شارع الملك الصالح - مصر القديمة.

(4) الأستاذة الدكتورة/ إيمان محمد عبد المنعم عامر - أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة
القاهرة، والمقيمة برقم 45 شارع سحاب - الهرم.

ومعلمهم المختار مكتب الأستاذة الدكتور/ حسنين عبيد، ومحمد علاء الدين محمد، وإسماعيل
السيد إبراهيم بركه، وعبد الله عبده الشويكى - المحامين 28 شارع مراد / الجيزة.

انتقلت أنا

محضر محكمة مدينة نصر الجزئية إلى حيث:

1- الأستاذ الدكتور/ رءوف عباس حامد، رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ويعلمن بالقطعة رقم 4 بلوك 7 خلف مدارس المنهل / خلف خزان المياه، المنطقة التاسعة، الحى الثامن، بمدينة نصر / قسم مدينة نصر - القاهرة.

مخاطبًا مع.

أ/ إيهاب أحمد على نصر

وأنا

محضر محكمة السيدة زينب الجزئية انتقلت إلى:

2- السيد الأستاذ/ مكرم محمد أحمد بصفته رئيس مجلس إدارة دار الهلال، ويعلمن برقم 16 شارع محمد عز العرب السيدة زينب، قسم السيدة زينب

مخاطبًا مع.

وأنا

محضر محكمة

الجزئية انتقلت إلى:

3- السيد الأستاذ/ رئيس نيابة مدينة نصر ويعلمن سيادته بسراى النيابة

مخاطبًا مع.

الموضوع

بتاريخ شهر ديسمبر سنة 2004 أصدرت دار الهلال التى يرأس مجلس إدارتها السيد المعلن إليه الثانى، كتاب الهلال الذى تضمن السيرة الذاتية للمعلن إليه الأول للدكتور/ رءوف عباس حامد بقسم التاريخ تحت عنوان " مشتبها خطي " حيث تناول فى هذا المؤلف سيرته أثناء عمله أستاذًا بكلية الآداب/ جامعة القاهرة، مسندًا إلى بعض الأساتذة بالقسم، بعض الأمور، ومنهم المدعون بالحق المدنى الذين علموا بمحتوى هذا الكتاب عند نشره من دار الهلال بتاريخ 26/ 2/ 2005، بمقتضى فاتورة صادرة عنها.

أولاً: بالنسبة للمدعى بالحق المدنى الأول الدكتور/ حسين محمد ربيع:

1- أن المعلن إليه الأول قد رمز إلى نفسه بكلمة " صاحبنا "، وقرر أنه لدى عودته من الإعارة مارس صلاحياته كاملة كأستاذ مساعد، من حيث التدريس لمرحلة الليسانس والدراسات العليا، وتولى رئاسة لجنة امتحان الفرقة الرابعة عام 1979/ 1980، ولجنة رصد الدرجات،

وعند إعلان النتيجة ثار رئيس القسم لوجود ثلاثة أوائل حصلوا على تقدير جيد جدًا موجهاً اللوم إلى "صاحبنا" على إظهاره النتيجة على هذا النحو، وعدم إبلاغه قبل إعلانها، وعندما استفسر منه عما كان يمكن عمله طالما أن الطلاب يستحقون هذه التقديرات بجهدهم، كشف رئيس القسم المستور، فقال أن رئيس لجنة الرصد في السنوات السابقة (أستاذ مساعد العصور الوسطى الذي أعير للسعودية) كان يتبهنه دائماً إلى أنه في حالة وجود طلاب يستحقون النجاح بتقدير جيد جدًا، فإنه يتعين إنقاص درجات أعمال السنة بالقدر الذي يحول دون حصولهم على تقدير يؤهلهم للتعين في وظيفة معيد (ص 204 من المؤلف).

والمقصود هنا أن المدعي بالحق المدني الدكتور/ حسين محمد ربيع، حيث كان في ذلك الوقت أستاذاً مساعداً للعصور الوسطى وأعير للسعودية، وحقيقة الأمر أنه لم يكن في تلك الفترة رئيساً للجان الرصد، بل ولم يكن رئيساً لها في أى وقت من الأوقات، وكان مسئولاً فقط عن مطبعة أسئلة الامتحانات بالكلية.

2- أن المعلن إليه الأول قرر بأنه أصبح رئيساً لقسم التاريخ بعد وفاة رئيسه السابق في إبريل سنة 1982، وتصادف أثناء رئاسته للقسم أن قرر مجلس الكلية تطوير لائحة الكلية، فوضع برنامجاً جديداً لقسم التاريخ اهتم بإعداد الطالب إعداداً عصرياً، فتم التركيز على العلوم الإنسانية اللازمة لتكوين طالب التاريخ (مثل الاقتصاد، والاجتماع، وفلسفة التاريخ) ولكن معظم رؤساء الأقسام لم يرتاحوا لتلك اللائحة، فأعيد النظر في اللائحة عام 1989، أثناء وجوده أستاذاً زائراً بجامعة طوكيو لمدة عام انتهى في 1990، فألغيت كل المواد المساعدة، وتقلصت المواد المنهجية، وحلت محلها مواد وضعت لتخدم المصالح الشخصية لأعضاء هيئة التدريس..... وهي لائحة يتحمل وزرها عميد الكلية عندئذ - د. حسين ربيع - (ص 208 من المؤلف)

وحقيقة الأمر أن الدكتور/ حسين ربيع لم يكن عميداً لكلية الآداب في ذلك الوقت، بل كان وكيلها، مما أوقع المعلن إليه الأول في مغالطة أوصلته إلى نسبة أمور إلى المدعي بالحق المدني غير صحيحة على الإطلاق

3- أن المعلن إليه الأول قد اتهم المدعي بالحق المدني بالمنصرية والتعصب الديني، حين قرر بأنه كانت بين أوائل الخريجين بدفعة 1986 طالبة قبطية ترتيبها الثاني بين ثلاثة حصلوا على تقدير جيد جدًا، فتقدم إلى مجلس القسم باقتراح تعيينهم معيدين بالقسم، على أن تكون

الأولى والثانية في فرع التاريخ الحديث والثالث في فرع التاريخ الإسلامى، وهنا اعترض حنين ربيع (أستاذ تاريخ المصور الوسطى، ووكيل الكلية عندئذ) على تعيين معيدتين بالتاريخ الحديث، طالباً الاكتفاء بواحدة، وعندما نبهه "صاحبنا" إلى أنه أستاذ التخصص وهو الأدرى بحاجته، انفل ربيع وقال: أن القسم نخلص من هؤلاء منذ ما يزيد عن خمسين عاماً، فلا يجب أن يسمح لهم بدخوله على يد "صاحبنا"، وكان يقصد التخلص من عزيز سوريال عطيه عام 1944.

وأضاف أنه تحسب لموقف ربيع، فهو يعرفه جيداً منذ وطأت أقدامه القسم معيداً بالمجستير، وكان ربيع - عندئذ - مدرساً عاد لتوه من البعثة بلندن، ويعرف أيضاً طريقه في الدس، وحشد من هم على شاكلته من أعضاء مجلس الكلية لإحباط مساعي صاحبنا لتطوير القسم، وكان يدرك تماماً أنه بحكم موقعه كوكيل للكلية سوف يدبر مكيده معينة لمنع إصدار قرار تكليف الطالبة القبطية (ص 215-218 من المؤلف).

4- أن المعلن إليه الأول - صاحبنا - قد اتهم المدعى بالحق المدني بالوقوف في صف الفساد، مقررًا بأنه لم ينس لصاحبنا ما فعله بالقسم من تشويه - تعيين الطالبة القبطية معيدة بالقسم - وظل يتخذ دائماً في كل مسألة الموقف المعارض له، مقررًا بأن صاحبنا عندما فضح حامد زيان وضغوطه على أعضاء هيئة التدريس، أثناء رئاسته للقسم، لتحصل ابنته على أعلى الدرجات، ويتم تعيينها معيدة، كان الموقف الطبيعي لربيع في صف الفساد، ولعب الدور الأكبر في الحيلولة، دون إجراء تحقيق في الموضوع الذى كانت أدلته واضحة، مستغلاً في ذلك صلته الشخصية بنجيب الهلالى جوهر رئيس الجامعة، الذى اتخذ منه مستشاراً له، فتم تعيين ابنة رئيس القسم، ولم يعد أمام صاحبنا والعناصر الشريفة من أساتذة القسم سوى اللجوء إلى القضاء (ص 219-220).

5- أن المعلن إليه الأول اتهم المدعى بالحق المدني أنه تسبب في تعطيل ترقية د. عبادة كحيلة دون سند قانونى، حتى تمت ترقية د. ليلي عبد الجواد، وأصبحت الأخيرة هى الأقدم وتأهلت لرئاسة القسم، وأن ربيع استغل في ذلك رئاسته للجنة الترقيات وتعاون بعض أعضائها معه وسلبية البعض الآخر (ص 220).

6- أن المعلن إليه الأول أساء إلى اللجنة العلمية للترقيات التى يرأسها المدعى بالحق المدني، حيث قرر بأن اللجنة وأربعة على الأقل من أعضائها السبع من فصيلة الموظفين بدرجة

أستاذ، ذوى الإمكانات العلمية المتواضعة، وأنه عندما تقدم الدكتور/ أيمن فؤاد سيد لوظيفة أستاذ في التاريخ الإسلامى، أعلنت عنها جامعة حلوان، اختاروا له لجنة فحص من أناس لا يصلحون للتلمذة على يديه، أو لعدم صلاحيته للأستاذية (ص 274 - 275 من المؤلف).

7- أن المعلن إليه الأول نسب إلى المدعى بالحق المدني أنه كان يعامل المعيدين معاملة الخدم، ويعطل المعيد سبع سنوات في رسالته، ويكلف المعيد بجمع المادة العلمية لطلاب سعوديين، وأن الطالب الخليجى لا يستغرق أكثر من عام في رسالة الماجستير، وعامين بالنسبة للدكتوراه، ويعطل تأخر المعيد في رسالته بأنه يريد افتتاح المعيد خدمة للتخصص، وفي حقيقة الأمر ينشد إذلاله، وإبقائه مطية لأطول فترة ممكنة (ص 276 - 277 من المؤلف).

8- أن المعلن إليه الأول اتهم بعض الحاصلين على جوائز الدولة التقديرية، بأنهم حصلوا عليها دون جدارة أو استحقاق، وأن ذلك أضر بالقيمة الأدبية للجائزة، وقد قصد من بين هؤلاء الدكتور حسنين محمد ربيع المدهى بالحق المدني (ص 298 من المؤلف).

9- أن المعلن إليه الأول قد نشر أيضًا بمجلة وجهات نظر الصادرة في يناير 2005 تحت عنوان (تحت القبة وهم) ما يسي إلى أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب / جامعة القاهرة، ومنهم المدهى بالحق المدني بالتلميح، حيث أسند إليهم الفساد والتقرب إلى السلطة وأجهزة الأمن، وصولاً إلى مآربهم في تقلد المناصب العليا بالجامعة (ص 26 - 31 من المجلد).

10- أن المعلن إليه الأول تناول ما سبق أيضًا في الحديث، الذى أجراه لجريدة العربى الصادرة يوم 13 فبراير 2005 العدد 946 (بالصفحة 15).

ثانيًا: بالنسبة للمدعى بالحق المدني الثانى الدكتور/ حامد زيان غانم:

1- أن المعلن إليه الأول قرر أن عندما عاد من الإغارة سنة 1978، كانت حال قسم التاريخ بأداب القاهرة تدعو إلى الرثاء، فقد خرج معظم أساتذة القسم في إعارات إلى الكويت والسعودية، واستقال بعضهم حتى يستطيع التغلب على قواعد الإغارة، واضطر هؤلاء أن يعينوا على عجل من لم يكتمل تكوينهم العلمى بعد مثلما فعل أستاذ المصور الوسطى للتغلب على مشكلة نسبة الإغارة، فكلف مدرسًا بمساعدة المعيد (الدكتور/ حامد زيان) على صياغة مالىديه من مادة خلال شهر، وناقش الرسالة وحصل على الدكتوراه، وهو لا يعرف

المبادئ المنهجية للبحث العلمي، وتدرج في السلك الأكاديمي حتى وصل إلى الأستاذية دون أن يحسن من مستواه العلمي، ودون أن يقدم عملاً مبتكراً، بل كانت كل أعماله إعادة إنتاج لموضوعات قتلت بحثاً (ص 203).

2- أن المعلن إليه الأول قرر بأنه حاول أن يوجد لقسم التاريخ مكاناً في القسم الأكاديمي - الوطني والعربي - فوضع خطة ذات اتجاهين أولها: تنظيم سيمينار للتاريخ يجمع بين مختلف فروع التخصص ويعقد مرتين في الشهر..... وثانيها: عقد ندوة على مدى ثلاثة أيام كل عامين، وأنه قبل انتهاء رئاسته للقسم - قسم التاريخ - أصدر مجلة " المؤرخ المصري " وصدر منها العدد الثاني قبل انتهاء مدة رئاسته للقسم التي كانت نهاية لسينار التاريخ.

وأضاف أن خلفه - الدكتور / حامد زيان - لم يرتح لهذه " البدعة " التي تمثل تبيد العهد دون عائد مادي، كما اختفت الندوات السنوية بعدما أصابها الهزال، واستخدمت في غلق السعوديين والخليجيين، ولكنه أوى المدعى بالحق المدني الدكتور / حامد زيان، قد حافظ على مجلة المؤرخ المصري التي تحولت إلى مصدر للكسب، حيث كانت تنشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس السعوديين والخليجيين مقابل مبالغ تدفع بالدولار، كما نسب إليه بأن في عهده عادت إلى القسم لعبة التشرذم والتخرب (ص 209:211).

3- أن المعلن إليه الأول نسب إلى المدعى بالحق المدني الثاني، أنه إبان كان رئيساً لقسم التاريخ كان يضغط على أعضاء هيئة التدريس، لتحصل ابنته على أعلى الدرجات، ويتم تعيينها معيدة، كما اتهم المدعى بالحق المدني الأول الدكتور / حسين محمد ربيع بالوقوف بجانبه (بجانب الفساد) وتم تعيين ابنة الدكتور حامد زيان معيدة، وأن صاحبنا والعناصر الشريفة من أساتذة القسم لم يكن أمامهم سوى اللجوء إلى القضاء (ص 219: 220).

ولا شك أن ما نسبته المعلن إليه الأول إلى المدعى المدني الثاني، ينم على اهتمام صريح له بالبحث عن المال بأي طريق، وأنه لا يهيمه نشر العلم والأبحاث التاريخية التي يتقدم بها من هم في هذا المجال، وإنما يهيمه فقط نشر الأبحاث التي سيحصل عن طريق نشرها على مبالغ بالدولار من أعضاء هيئة التدريس السعوديين والخليجيين.

كما أن ما نسبته المذكور إلى المدعى المدني الثاني، إنما يتطوى على التحقير والخط من قدره، نسب إليه عدم المعرفة بالمبادئ المنهجية للبحث العلمي، وحصوله على الدكتوراه رغم ذلك وعدم تحسینه من مستواه العلمي، بل وسرقة مجهود الآخرين، وأخيراً.... نسب إليه الضغط على

أساتذة قسم التاريخ والتسول لديهم في سبيل منح ابنته أعلى الدرجات لتعيينها معيدة دون أن تستحق ذلك، وهذا الذي أسند إليه، إنما يوجب احتقاره لدى أهل وطنه.

ثالثاً: بالنسبة للمدعية بالحق المدني الثالثة - زبيدة محمد عطا:

1- أن المعلن إليه الأول قرر أنه برغم ما يفترض أن يضيفه الحصول على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية على صاحبنا من شرف، إلا أنه لم يشعر عند حصوله على الجائزة سنة 2000 بذلك القدر من السعادة الذي شعر به عندما حظى بشرف اختياره كأول أستاذ من الشرق الأوسط ليكون ضيف شرف في المؤتمر العلمي لجمعية دولية مرموقة.

2- أن حصول بعض من لا يرقى عطاؤهم العلمي على مستوى جائزة الدولة التقديرية على هذه الجائزة، أضر ضرراً بالغاً بمن حصلوا عليها عن جدارة واستحقاق، كما أضر بالقيمة الأدبية للجائزة (297: 298).

وقد قصد بذلك الحديث أن يتبرأ من جائزة الدولة التقديرية، نظراً لأن من حصلوا عليها ليسوا جديرين بها، لأن عطاءهم العلمي - على حد قوله - لا يرقى إلى مستواهم، وفي هذا القول تلميح لبعض الزملاء الذين حصلوا عليها، ومنهم المدعية بالحق المدني الثالثة، إضافة إلى المدعى الأول، كما سلف القول في موضعه.

وهو ما ينطوي على إساءة بالغة لها ولزملائها الذين حصلوا على تلك الجائزة، ونسب إليها أن عطاها العلمي لا يرقى ومستوى الجائزة، وأن حصولها عليها قد أضر بالقيمة الأدبية للجائزة ضرراً بليغاً، مما يحط من قدرها ومستواها العلمي، ويوجب احتقارها لدى أهل وطنها.

رابعاً: بالنسبة للمدعية بالحق المدني الرابعة الدكتورة/ إيهان محمد عبد المنعم عامر:

1- أن المعلن إليه الأول قرر أن قسم التاريخ لم يكن به سوى أربعة معيدتين، وهو منهم، وعندما حصل المعيدون على الدكتوراه لم يعد بالقسم معيد واحد، ولم يفتح رئيس القسم الباب لتعيين جدد، بل واره قليلاً لتعيين ابنة أحد الأساتذة بالقسم والمعار لكويت.

2- وأن المعيدة الثانية (المدعية بالحق المدني) والتي تم تعيينها كانت ابنة أحد أصدقاء رئيس القسم (ص 133).

وهذا القول الذي نسبته المذكور، سواء إلى رئيس قسم التاريخ، ثم للمدعية بالحق المدني، إنما ينطوي على اتهام بالحسوبة، حيث قرر بتعيينها لأنها ابنة أحد أصدقاء رئيس القسم، وهو ما يؤدي إلى حرمان الآخرين من التعيين كعميدين بالقسم؛ أي إنه تم تعيينها مجاملة لوالدها، ولم تكن ذات كفاءة تؤهلها لشغل هذه الوظيفة، وحقيقة الأمر أن رئيس قسم التاريخ آن ذاك لا يعرف المدعية بالحق المدني الدكتورة/ إيمان عامر، أو والدها، ولا تربطه بها صلة صلة، وإنما جاء تعيينها معيدة بالقسم، طبقاً للقوانين واللوائح التي تنظم ذلك، ودرجاتها في الليسانس تؤهلها لشغل وظيفة معيدة بكلية الآداب / جامعة القاهرة، حيث حصلت على تقدير جيد جداً والأولى على دفعتها.

وحيث إن ما أسنده المعلن إليه الأول إلى المدعين بالحق المدني يعد قذفاً في حقهم، الأمر الذي ينطبق عليه نص المادتين 302، 303 من قانون العقوبات، حيث عرفت أولاًهما: القاذف بأنه "كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المينة بالمادة 17 من هذا القانون، أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسند إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً، أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه".

بينما تحدثت الثانية عن العقوبات المقررة لجريمة القذف بقولها: "وعاقب على القذف بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألفين وخمسمائة جنيه، ولا تزيد عن سبعة آلاف وخمسمائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين".

"أما عن الفقه فقد عرفه بأنه إسناد واقعة محددة تستوجب عقاب من نسب إليه أو احتقاره إسناداً علنياً عمدياً، فقيام القذف فعل الإسناد الذي ينصب على واقعة محددة من شأنها عقاب المجنى عليه أو احتقاره"، كما استمر قضاء النقض: "على أن القذف الذي يستوجب العقاب قانوناً، هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية، أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه".

أما عن العلانية التي اشترطتها المادة 302 عقوبات والتي تقع بإحدى الطرق المينة في المادة 171 عقوبات، فقد توافرت في حق المعلن إليه الأول، حيث ضمن مؤلفه المكتوب الوقائع التي أسندها للمجنى عليهم، وقد قصد المعلن إليه الأول من ذلك إذاعة الوقائع التي ينسبها إليهم الأمر الذي تتوافر به العلانية الواجب توافرها في جريمة القذف.

حيث تم توزيع الكتاب بين الكافة ودون تمييز، وانتوى المعلن إليه الأول إذاعة ما هو مكتوب سواء بالنسبة للمجنى عليهم أو غيرهم ممن تناولهم فى كتابه.

ولا مرأ فى أن ما أسنده المعلن إليه الأول إلى الطالبين، إنما ينطوى على تشويه لصورتهم، وإساءة إليهم فى نظر الغير، حيث ينسب إلى المدعى بالحق المدنى الأول العنصرية والتعصب الدينى - عند حديثه فى مؤلفه عن تعيين طالبة قبطية معيدة بقسم التاريخ - واستخدام الدس، وحشد من هم على شاكلته من أعضاء مجلس الكلية، كما نسب إليه تدبير المكائد لمنع تعيين الطالبة القبطية، ومعاملة المعيدىين معاملة الخدم إلى غير ذلك من الوقائع التى أسندها إليه على النحو السابق تفصيله فى هذه الصحيفة، وهو ما يوجب احتقاره لدى أهل وطنه.

وكذلك الأمر بالنسبة لباقى المدعين بالحق المدنى على النحو السابق تفصيله فى هذه الصحيفة.

أما عن القصد الجنائى فهو متوافر بعنصريه - الإرادة والعلم - فى حق المعلن إليه الأول، حيث اتجهت إرادته إلى الخط من قدر المجنى عليهم واحتقارهم لدى أهل وطنهم وعشيرتهم، كما توافر لديه العلم بأن ما ارتكبه من أفعال ضمنها مؤلفه تتحقق به جريمة القذف، ولا عبرة بالبوأى؛ لأن القذف ضار بذاته، حيث يترتب عليه حتاً بمجرد وقوعه تعريض سمعة المجنى عليه للقلل والقال، ولا يتصور إمكان تخلف الضرر، سواء تعمد القاذف الإضرار بسمعة المقذوف أو لم يتعمده فقد كان فى وسعه أن يدرك أن فعله منتج للضرر حتاً، وهو مسئول عن هذه النتيجة على كل حال، وليس له أن يدرك المسئولية عن نفسه بادعاء حسن القصد أو شرف الغاية.

- نقض 3 مارس سنة 1900 محكمة النقض والإبرام مجلة المجموعة الرسمية للمحاكمة الأهلية رقم 2 ص 3.

هذا وقد علم المدعين بالحق المدنى بأمر المؤلف الذى أصدره المعلن إليه الأول من المجلات والجرائد، خاصة جريدة العربى الصادرة بتاريخ 13 / 2 / 2005 فى الحديث الذى أجراه مع المحرر (ص 15)

وكذلك مجلة وجهات نظر الصادرة فى يناير 2005 حيث تناول ما يسيء إلى هيئة التدريس بكلية الآداب / جامعة القاهرة، تحت عنوان (تحت القبة وهم) فاشتري نسخة من مؤلفه (مشتباها غلطى) بتاريخ 26 / 2 / 2005 من دار الهلال للتأكد من صدق ما نشر فى حقهم، وتبين

لهم الوقائع التى أسندها إليهم والتى تعد قذفًا فى حقهم، ومن ثم تكون الدعوى الماثلة قد رفعت فى الميعاد المحدد طبقًا لنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية.

أما بالنسبة للمعلن إليه الثانى، فتوافر المسئولية فى جانبه لنشره المؤلف وإصداره من دار الهلال التى يرأس مجلس إدارتها، رغم ما حواه المؤلف من قذف فى حق المسئولين بالجامعة وهيئة التدريس بكلية الآداب / جامعة القاهرة، ومنهم المدعين بالحق المدنى.

وحيث إن الغرض من إدخال السيد المعلن إليه الثالث هو تحريك الدعوى الجنائية ضد المعلن إليها الأول والثانى ومباشرتها.

بنساء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه أعلاه إلى حيث المعلن إليهم وسلمت كلاً منهم صورة من هذه الصحيفة، وكلفت المعلن إليهما الأول والثاني بالحضور أمام محكمة مدينة نصر الجزئية دائرة الجناح الكائن مقرها..... في يوم الأربعاء الموافق 18 / 5 / 2005 الساعة التاسعة صباحاً وما بعدها لسمع المعلن إليهما الأول والثاني الحكم عليهما بالعقوبة المقررة طبقاً للمادتين 302، 303 من قانون العقوبات، وبأن يدفعوا للطالب مبلغ 2001 جنيه على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن فيما بينهما، مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة.

ولأجل

مكتب

الدكتور حسنين عبيد

الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

المحامى بالتقضى والإدارية العليا

دعوى عبد العظيم رمضان

أنه في يوم السبت الموافق 4/ 6/ 2005 الساعة 8 سراًى النيابة

بناء على طلب الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان - عميد كلية التربية
جامعة المنوفية سابقاً، والكاتب الصحفى - المقيم برقم 2 عمارات طارق نديم - ترعة المريوطية -
الهرم.

ومحله المختار مكتب الأساتذة/ حسنين عبيد، ومحمد علاء الدين محمد، وإسماعيل السيد
إبراهيم بركة، وعبد الله عبده الشويكى، وأسامة صلاح الدين داوود - المحامين 28 شارع مراد
الجيزة.

انتقلت أنا أسامة صقر محضر محكمة مدينة نصر الجزئية، إلى حيث:

1- الأستاذ الدكتور/ روف عباس حامد، رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات
التاريخية، ويعلمن بالقطعة رقم 4 بلوك 7 خلف مدارس المنهل / خلف خزان المياه، المنطقة
التاسعة، الحى الثامن، بمدينة نصر / قسم مدينة نصر - القاهرة.
مخاطباً مع السيد / مأمور قسم مدينة نصر

وأنا..... محضر محكمة السيدة زينب الجزئية، انتقلت إلى:

2- السيد الأستاذ / مكرم محمد أحمد بصفته رئيس مجلس إدارة دار الهلال، ويعلمن برقم 16 شارع
محمد عز العرب / السيدة زينب، قسم السيدة زينب مخاطباً مع ..

وأنا

محضر محكمة مدينة نصر الجزئية انتقلت إلى:

السيد الأستاذ / رئيس نيابة مدينة نصر وعلن سيادته بسرأى النيابة مخاطباً مع سيادته

الموضوع

بتاريخ شهر ديسمبر سنة 2004 أصدرت دار الهلال التى يرأس مجلس إدارتها السيد المعلن إليه الثانى، كتاب الهلال الذى تضمن السيرة الذاتية للمعلن إليه الأول للدكتور/ رءوف عباس حامد بقسم التاريخ تحت عنوان " مشيناها خطي " حيث تناول فى هذا المؤلف سيرته أثناء عمله أستاذًا بكلية الآداب/ جامعة القاهرة، مستندًا إلى بعض الأساتذة بقسم التاريخ، وغيرهم من الأساتذة والشخصيات ذات القيمة العلمية فى بعض المجالات بعض الأمور، ومنهم المدعى بالحق المدنى الذى علم بمحتوى هذا الكتاب وما نسب إليه فيه وكذلك ما تناوله ونسب إليه على صفحات مجلة أكتوبر فى العدد رقم 1488 بتاريخ 30/4/2005، وتفصيل ذلك:

1- أن المعلن إليه الأول أساء إلى اللجنة العلمية للترقيات، والتى كان يرأسها الأستاذ الدكتور / محمد حسنين ربيع - الأستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة الأسبق، وقرر أن رئيس اللجنة المذكور وأربعة على الأقل من أعضائها السبع من فصيلة الموظفين بدرجة أستاذ، وذوى الإمكانات العلمية المتواضعة، وكان المدعى بالحق المدنى أحد أعضاء هذه اللجنة، وأضاف المعلن إليه الأول أنه لما تقدم الدكتور/ أيمن فؤاد سيد لوظيفة أستاذ فى التاريخ الإسلامى أعلنت عنها جامعة حلوان، اختاروا له لجنة فحص من أناس لا يصلحون للتلمذة على يديه وقرروا عدم صلاحيته للأستاذية (ص 274-275 من المؤلف).

2- أن المعلن إليه الأول، قد قرر بأنه تولى الإشراف على مركز تاريخ مصر المعاصر التابع لدار الكتب عندما تولى جابر عصفور رئاسة الهيئة..... وأن المركز كان تحت إشراف عبد العظيم رمضان - المدعى بالحق المدنى - لعدة سنوات لم ينتج فيها شيئاً سوى ما كان ينشره من مذكرات سعد زغلول، كما توقفت على يديه السلسلة التى تولى الإشراف عليها يونان لييب بعنوان "مصر المعاصرة" وكانت تنشر بحوثاً دون خطة محددة، لكل من لديه بحث، وكانت علاقة الباحثين بعبد العظيم رمضان على درجة كبيرة من السوء، بسبب ترك معظمهم بلا عمل، وحرمانهم من بعض المزايا المادية لمجرد معارضتهم له فى الرأى (286-287).

وهذا القول غير صحيح، فالسلسلة التي يدعى المعلن إليه الأول توقفها على يد المدعى إليه بالحق المدني، لا تمت للحقيقة بصلة ذلك أنه ليست له ثمة سلطة في هذه السلسلة، ولو كان الأمر صحيحاً لانتقلت إلى المعلن إليه الأول هذه السلطة بعد تقلده رئاسة اللجنة المشرفة على المركز سالف الذكر، وقام بإعادة إصدار تلك السلسلة ونشرها.

3- أن المعلن إليه الأول، يقرر بأن سبب انسحابه من لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة التي يرأسها عبد العظيم رمضان، مرده إلى عجزه - أى المدعى بالحق المدني - عن تحقيق الهدف التي قامت اللجنة من أجله، وهو رعاية النشاط الثقافي في مجال التاريخ، وكانت اللجنة أكسل اللجان على الإطلاق، تكفى بندوة واحدة سنوياً في موضوع أكل عليه الدهر وشرب.

وأضاف أن طريقة عبد العظيم رمضان في إدارة اللجنة كانت سبباً في عدم انتظامه وغيره من الأعضاء في الحضور، فقد كان يبدأ الاجتماع عادة بحديث عام في السياسة، وكان يحرص على الزج باسم السيد / رئيس الجمهورية، ويزعم أن سيادته يتصل به يومياً لاستلهم الحكمة منه.

(ص 294 من المؤلف، وص 21 من مجلة أكتوبر)

وهذا القول فيه من الافتراءات والأكاذيب وأساليب الدس الرخيصة، وهو الأمر الذي لم يقل به أحد من أعضاء لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة، وجميعهم من أكبر الأساتذة ومؤرخي مصر.

4- أن المعلن إليه الأول نسب إلى المدعى بالحق المدني أنه بغير مبادته، ويمجد المشي على الحبال، حيث قرر " ولما كنا نعيش عصر العوالة، وتفكيك وحدة الأوطان، وطمس الهويات الوطنية، لعل الشباب أحوج ما يكون إلى معرفة الوصفة السرية لتغيير المبادئ كما تغير الجوارب، ومعرفة أصول التلون بجميع ألوان الطيف، وفنون المشي على الحبال المتعددة، كما البهلوانات وربها فاض كرمه - المدعى بالحق المدني - على قراء سيرته عندما يؤصل لمبدأ " الثبات على المبلغ " وكيفية استبدال الكوشير بالكشري ".

(ص 20 من مجلة أكتوبر 30 إبريل 2005)

وهذا القول تردى بقاتله إلى حق اتهام المدعى بالحق المدني بتغيير المبادئ حسب العصر الذي يعيشه، وابتغاء جمع الأموال بشتى الطرق، بالإضافة إلى اتهامه بالعمالة لإسرائيل، وهو طعن

صريح في وطنية المدعى بالحق المدني، وذلك من عبارة استبدال الكوشير وهو طعام إسرائيلي، بالكشري وهو الطعام المصرى المشهور.

وحيث إن ما أسنده المعلن إليه الأول إلى المدعى بالحق المدني يعد قذفًا في حقه، الأمر الذى ينطبق عليه نص المادتين 302، 303 من قانون العقوبات، حيث عرفت أولاًهما: القاذف بأنه "كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة 171 من هذا القانون، أمورًا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسند إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونًا، أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه".

بينما تحدثت الثانية عن العقوبات المقررة لجريمة القذف بقولها:

"ويعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ويفرأمة لا تقل عن ألفين وخمسمائة جنيه، ولا تزيد عن سبعة آلاف وخمسمائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين".

"أما عن الفقه فقد عرفه بأنه إسناد واقعة محددة تستوجب عقاب من تسبب إليه أو احتقاره إسنادًا علنيًا عمديًا، فقوم القذف فعل الإسناد الذى ينصب على واقعة محددة من شأنها عقاب المجنى عليه أو احتقاره"، كما استقر قضاء النقض: "على أن القذف الذى يستوجب العقاب قانونًا، هو الذى يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية، أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه".

أما عن العلانية التى اشترطتها المادة 302 عقوبات والتى تقع بإحدى الطرق المبينة فى المادة 171 عقوبات، فقد توافرت فى حق المعلن إليه الأول، حيث ضمن مؤلفه المكتوب ومقاله المنشور بمجلة أكتوبر بتاريخ 30/4/2005 الوقائع التى أسندها للمجنى عليه، وقد قصد المعلن إليه الأول من ذلك إذاعة الوقائع التى ينسبها إليه الأمر الذى توافر به العلانية الواجب توافرها فى جريمة القذف.

حيث تم توزيع الكتاب بين الكافة ودون تمييز، وكذلك مجلة أكتوبر، وانتوى المعلن إليه الأول إذاعة ما هو مكتوب سواء بالنسبة للمجنى عليه أو غيره ممن تناولهم.

أما عن القصد الجنائى فهو متوافر بعنصره - الإرادة والعلم - فى حق المعلن إليه الأول، حيث اتجهت إرادته إلى الخط من قدر المجنى عليه واحتقاره لدى أهل وطنه وعشيرته، كما توافر لديه العلم بأن ما ارتكبه من أفعال ضمنها مؤلفه وما نشره بالمجلة المذكورة، تتحقق به جريمة

القذف، ولا عبرة بالبواعث، لأن القذف ضار بذاته، حيث يترتب عليه حثماً بمجرد وقوعه تعريض سمعة المجنى عليه للقليل والقال، ولا يتصور إمكان تخلف الضرر، سواء تعمد القاذف الإضرار بسمعة المقتدوف أو لم يتعمده، فقد كان في وسعه أن يدرك أن فعله منتج للضرر حثماً، وهو مستول عن هذه النتيجة على كل حال، وليس له أن يدرك المسئولية عن نفسه بادعاء حسن القصد أو شرف الغاية.

نقض 3 مارس سنة 1900 محكمة النقض والإبرام مجلة المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية رقم 2 ص 3.

أما بالنسبة للمعلن إليه الثاني فتوافر المسئولية في جانبه لنشره المؤلف وإصداره من دار الهلال التي يرأس إدارتها، رغم ما حواه المؤلف من قذف في حق كل من تناولهم المعلن إليه الأول، ومنهم المدعين بالحق المدني.

وحيث إن الغرض من إدخال السيد المعلن إليه الثالث هو تحريك الدعوة الجنائية ضد المعلن إليها الأول والثاني ومباشرتها.

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه أعلاه إلى حيث المعلن إليهم وسلمت كلاً منهم صورة من هذه الصحيفة، وكلفت المعلن إليهما الأول والثاني بالحضور أمام محكمة مدينة نصر الجزئية دائرة الجند الكائن مقرها.....

في يوم الاثنين الموافق 27 / 6 / 2005 الساعة التاسعة صباحاً وما بعدها ليسمع المعلن إليهما الأول والثاني الحكم عليهما بالعقوبة المقررة طبقاً للمادتين 302، 303 من قانون العقوبات، وبأن يدفعاً للطالب مبلغ 2001 جنيه على سبيل التمويل المؤقت بالتضامن فيما بينهما، مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

أ. أحمد نبيل الهلالى ود. صلاح صادق

أ. محمد الدماطى

المحامون

بالنقض والإدارية العليا والدستورية العليا

دعوى بتعويض د. رءوف عباس حامد

إنه في يوم.....الموافق / 6 / 2005

بناء على طلب الأستاذ الدكتور / رءوف عباس حامد محمد المقيم في 21 ش إسماعيل القباني
مدينة نصر بالقاهرة ومجله المختار مكتب الأساتذة / أحمد نبيل الهلالى ومحمد فهمى الدماطى
والدكتور صلاح الدين محمد صادق (صلاح صادق) المحامين بالنقض، ومقرهم العبارة رقم 2
من عمارات المريلاند بشارع جسر السويس قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة

أنا.....المحضر بمحكمة.....الجزئية قد انتقلت في تاريخه
وأعلنت:

الأستاذ / رجب مرسى متولى البنا بصفته رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مجلة أكتوبر
ومقره المبنى رقم 10119 كورنيش النيل

الموضوع

أولاً: بتاريخ 19/ 3/ 2005 نشرت مجلة أكتوبر في عددها الرقم 1483 مقالاً بقلم الدكتور/
عبد العظيم رمضان، حيث تناول المقال كتاباً أصدره الطالب بعنوان (مشتياها خطي/ سيرة
ذاتية)، وقد خصص المقال المعلنون (بل هي خطي مشاها خطأ) للتعليق على كتاب الطالب،
وبدلاً من أن يمارس المذكور حقه في النقد الموضوعي كرس مقاله للسب والقذف في حق الطالب
والتشهير به.

ثانيًا: وقد تضمن المقال الآتي:

(1) اتهام الطالب بالكذب: فقد صدر المذكور مقاله بقوله " قد أغتفر الكذب في أي إنسان ولكني لا أغتفره في المؤرخ بالذات.. ولا يجتمع في إنسان أن يكون مؤرخًا وكاذبًا. ويستطرد المقال بأن الطالب ملأ مذكراته " بالادعاءات والافتراءات، وأضاف " ما شاهدت في حياتي من مذكرات تكونت معظمها من أكاذيب وضلالات كهذه "، واتهم المقال الطالب " بالافتراء على وطنه وعلى المؤسسة التعليمية وتلفيق الحقائق ". ويتأدى المقال بقوله إن الطالب " أثر أن يحتفظ بسخائمه وأكاذيبه لينشرها بعد وقت تحت اسم مذكرات ".

(2) تجريد الطالب من الوطنية: فقد زعم المقال بأنه " لم يعرف للدكتور / رءوف عباس دورًا وطنيًا في خدمة بلده، يستحق عليه أن ينشر هذا الدور على الشعب المصري أو يستم به الشعب المصري "، واسترسل المذكور في التحقير من شأن الطالب قائلاً " لم أعرف عن الدكتور / رءوف عباس أنه كان زعيمًا سياسيًا كما أنه لم يكن له دور وطني نشالي في أي صورة من الصور " ويتأدى المذكور في وصف الطالب " بأنه وجه إلى رفاقه افتراءات عديدة لم يتجرأ على توجيهها أي عدو لمصر وللجامعة المصرية ".

(3) الطعن في أخلاقيات الطالب: لقد شوه المذكور في مقاله " أخلاقيات عباس " سلوكيات الطالب بأن اتهمه كذبًا " بالإساءة لكل من أحسن إليه، وبأنه يضرر حقًا أسود ضد أساتذته لم يسيئوا له في يوم من الأيام " وأشار المقال إلى " غدر الطالب بزملائه ". وزعم المقال أن الطالب " لجأ إلى وسيلة دنيئة للتقرب من أقباط المهجر وللحفاظ على استمراره في التدريس في الجامعة الأمريكية "، وادعى المقال أن الطالب " يصبر على ترشيح بعض الأساتذة الفاسدين الذين منعهم جامعاتهم من الإشراف على السيدات ؟ وللقارئ أن يفهم ما بين السطور " كما يتابع المذكور وصفه الطالب بأنه " لم يكن أمينًا في موضوع الاستقالة التي تقدم بها ".

(4) اتهام الطالب بالخلل العقلي والنفسى: وإمعانًا في التشهير بالطالب وتحقيره عند أهل وطنه اتهمه المقال من معاناة من خلل عقلي، فكتب يقول " لست شخصيًا بقادر على تفسير سبب هذا الانقلاب الغريب من أستاذ جامعي على زملائه ووطنهم في سمعتهم وشرفهم، وربما تولى هذا التفسير علماء النفس وعلماء الأجناس ".

(5) الترميض بأصل الطالب الاجتماعي: ولم يتورع المذكور من الذهاب بعيداً عن نقد مؤلف الطالب للتطرق إلى أصل الطالب الاجتماعي والتجريح في نشأته بأن قال: "وربما كان في سرد الدكتور/ عباس لنشأته ما يساعد علماء الأجناس على تفسير غدره بزملائه". واستطرد قائلاً: "لقد احترت كثيراً في فهم غدر الدكتور/ عباس بزملائه ورفاقه، لكنه أجاب على ذلك بالفعل في مذكراته حين تحدث عن نشأته وطفولته بأوصاف بشعة".

ثالثاً: وعندما أرسل الطالب إلى مجلة أكتوبر بمقال تم نشره في عدد 30/ 4/ 2005 الرقم 1488 رد فيه الطالب على الهجوم المقذع الذي تعرض له مقال المذكور سالف الذكر، فأبى المذكور إلا أن ينشر مقالاً ثانياً في ذات العدد الصادر في 30/ 4/ 2005 واصل فيه حملة السب والقذف والتشهير في حق الطالب تحت عنوان (أخلاقيات عباس) وقد ضمنَ المذكور مقاله الثاني قائمة جديدة من السب والقذف والتشهير بالطالب على التفصيل التالي:

1- إنكار مكانة الطالب الثقافية ودوره: فقد زعم المذكور أن الطالب "لم يلعب دوراً ثقافياً يذكر في حياتنا الاجتماعية، ولم تتجاوز كتبه أصابع اليد الواحدة"، وأنكر المذكور على الطالب "الدراية بالكتابة الصحفية التي لا يدرى عنها شيئاً ولم يمارسها في حياته المحدودة علمياً وثقافياً".

2- الإصرار على اتهام الطالب بالكذب: واصل المذكور اتهام الطالب بالكذب بأن زعم أن الطالب "يكذب ثم يكذب ثم يكذب حتى يصدق نفسه".

(6) مواصلة الطعن في سلوكيات الطالب: لقد صدرَ المذكور المقال المشار إليه بأن "الأساتذة الجامعيين قد أدركوا خبيثة هذا الرجل عندما أخذ يلدغهم"، واتهم المقال الطالب بالدس والوقعية بين المذكور وأستاذه الدكتور/ محمد أنيس "وهو ما كنت أعلم عن طريق الدكتور/ أنيس نفسه أنه يفعله". وختم المذكور مقاله الثاني باتهام الطالب بانعدام الضمير قائلاً: "كل أعضاء لجنة التاريخ... وجميعهم أكبر مؤرخي مصر والذين يملكون ضميراً حياً لست أظن أن عباس فيما كتبه وادعاه يملكه". وكان المذكور قد استهل هذا المقال بأنه "يكتبه دفاعاً عن الجامعة التي لوئها عباس" وأن الطالب "مجرد من الضمير الحى".

رابعاً: ولما كان ما نسبته المذكور إلى الطالب في كتاباته المشار إليها تشكل جريمة القذف المعاقب عليها بموجب المادة 302 من قانون العقوبات، والتي تنص على أن: "يعد قاذفاً كل من أسند لغيره.... أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه"، كما تشمل جريمة السب المنصوص عليها في المادة 306 من قانون العقوبات التي تنص على معاقبة "كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار"

خامساً: وحيث إن ما سطره قلم الدكتور/ عبد العظيم رمضان في حق الطالب يخضعه لحكم المادتين سالفتي الذكر، ويعتبر في الوقت ذاته خطأ يستوجب تعويض الطالب عما سببه من أضرار، وذلك إعمالاً لحكم المادة 163 من القانون المدني التي تنص أن "كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض". وحيث إن الطالب - إيماناً منه بحرية الرأي وعزواً عن الرغبة في توقيع العقاب الجنائي على المذكور رغم إمكانه - فلإن الطلب لا يتخذ الإجراءات القانونية التي رسمها القانون للملاحقة المذكور جنائياً اكتفاءً باللجوء إلى القضاء المدني للمطالبة بتعويض عادل وراذع، كل ذلك رغم ما اتسمت به كتابات المذكور من شطط وتجاوز لحدود الرأي الموضوعي والنقد البناء. ويقدر الطالب هذا التعويض بمبلغ خمسمائة ألف جنيه جبراً لكل الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بالطالب من جراء ما ارتكبه المذكور في حق الطالب.

سادساً: وقد صار إدخال المعلن إليه الحال كمستول عن الحقوق المدنية نظراً لمسئوليته عن السماح بنشر المقالين محل هذه الدعوى وذلك استناداً إلى قواعد المسؤولية عن عمل الغير (المادة 174 وما بعدها من القانون المدني)، وذلك لكي يكون مسئولاً مسئولية تضامنية مع محرر المقالين بأن يؤدبا للطالب المبلغ الذي عساه أن يحكم به لصالح الطالب، ونظراً إلى أن المذكور قد تم إعلانه بالدعوى التي أقيمت تحت رقم 349 لسنة 2005 أمام محكمة جنوب الجيزة الكلية وتحدد نظرها يوم الأربعاء الموافق 20/ 7/ 2005.

بناء عليه

أنا المحضر.....سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه أعلاه وأعلنت المعلن إليه بصورة من هذه الصحيفة وسلمته نسخة منها وكلفته الحضور أمام محكمة جنوب الجيزة الابتدائية الدائرة 32 مدني بجلستها العلنية التي ستعقد صباح الأربعاء الموافق 2005 /7 /20 لسماع الحكم بإلزام المدعى عليها بأن يؤدي للطالب متضامين مبلغ خمسمائة ألف جنيه على سبيل التعويض مع إلزامها بالفوائد القانونية والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة، ولأجل.

د. صلاح صادق أ. محمد الدماطى

المحاميان

بالنقض والإدارية العليا والدستورية العليا

مذكرة

بدفاع الأستاذ الدكتور/ رءوف عباس حامد مدعى

ضد

الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان وآخر مدعى عليهما

فى الدعوى رقم 3648/ 2000

المنظورة أمام الدائرة 17 مدنى كلى جنوب الجيزة

والمحدد لنظرها جلسة يوم الأحد 29 من أكتوبر 2006

الموضوع

أولاً: المدعى يشغل مكانة مرموقة أكاديميًا ومهنيًا على الأصعدة المحلية والعربية والدولية وهى ما أهلهت لكى يكون بؤرة إشعاع علمى رصين تتسم بالعلمية والموضوعية والوطنية الخالصة. وكان قد صدر له عن دار الهلال عام 2005 كتيب فى حجم كف اليد بعنوان " مشيناها خطى - سيرة ذاتية " ويقدر صغر حجم الكتاب مادياً، إلا أنه حوى كنوزاً من الرؤى والأفكار للمدعى وهو بصدد سرد سيرته الذاتية ومسارات حياته منذ الطفولة الباكورة وفى أحضان أسرته بكل مكوناتها وتفاعلاتها، وما اعترأها من مواقف وتصرفات كمثل ملايين من الأسر المصرية المستورة التى تعتمد على كد وكفاح عائلها وما تلقاه من صعاب فى تربية أبنائها وتلبية احتياجاتهم المادية والاجتماعية، وكان المدعى أميناً غاية الأمانة فلم يتعمد إخفاء حقائق مهما كانت قسوتها، وذلك عملاً بمنهج العالم الأكاديمى الذى لا يجيد عن الحق مهما كانت مرارته والتى تحطها بكل صبر ودأب لمواصلة رحلة العلم حتى حصوله على أعلى درجة علمية وهى الدكتوراه فى تخصصه الذى انكب عليه منذ الصغر وهو التاريخ الحديث.

ثانياً: تابع المدعى رحلته فى أحضان الجامعة حتى وصل إلى موقع وكيل كلية الآداب - جامعة القاهرة، رحلة طويلة استغرقت من عمره المديد أكثر من أربعة عقود تخللتها علاقات وخبرات، نجاحات وإخفاقات للمؤسسات الأكاديمية، وهو ما دفعه إلى أن يأتي فى سياق سرد حياته الجامعية إلى بعض مواقع الحلل ومواطن الزلل فى الأداء الجامعى سواء من حيث النواحي التنظيمية أو علاقات المصالح والشللية والتى لم تزل حتى الآن تمكّر صفاء الرؤية للجامعة على أنها منارة العلم وشمس المعرفة. وكان - وبكل موضوعية وصراحة لا تنقيد غيرها فى إصلاح أحوالنا - يتطرق إلى بعض المواقف والأشخاص الذين كانت لهم تصرفات تأباها الأعراف الجامعية، بل وحتى ترفضها القوانين الجامعية ذاتها. وما كان هدف المدعى إلا ابتغاء المصلحة العامة متمثلة فى أن يتم أداء الجامعة بصورة مؤسسية تبعد عن الشخصية السائدة وهى وباء قاتل وشر مستطير. هذا فضلاً عن حتمية التخلّى عن المحسوبية فى التعيينات والترقيات وشغل المواقع القيادية داخل الجامعة، وهى الآفات التى لم نزل نشكو منها ونستصرخ كل المستويات فى الدولة وفى الجامعات للعمل على تلافيتها حتى يعود للجامعة بريقها وسمعتها الراقية الرائدة

ثالثاً: لم يرق للمدعى عليه الأول بعد ما جاء في السيرة الذاتية التي حظيت بإعجاب كل الأعلام الشريفة، وكانت مثار تعليقات إيجابية في أغلب الصحف وكتاب الأعمدة في الصحف القومية والمستقلة، فقام بكتابة مقال موقع منه في عدد مجلة أكتوبر الرقم 1482 بتاريخ 19/ 3/ 2005 وعنوانه "بل هي خطي مشاها خطأ"، وبدلاً من أن يبارس حقه في النقد الموضوعي، كرس مقاله للقذف والسب في حق المدعى متضمناً اتهام المدعى بالكذب، وتجريده من الوطنية، والطمع في أخلاقياته، واتهامه بالخلل العقلي والنفس، والتعريض بأصوله الاجتماعية. كما نشر المدعى عليه الأول مقالاً ثانياً بذات المجلة في عددها الرقم 1488 بتاريخ 30/ 4/ 2005 عاود فيه الإساءة إلى المدعى وتحقيره بين أهل وطنه وخدش حياته واعتباره لدى الآخرين بل أمام ذاته، وحيث أنكرك مكانة المدعى الثقافية ودوره الاجتماعي والأكاديمي، ثم الإصرار على توجيه الاتهام له بالكذب ومواصلة الطعن في سلوكياته. (نرجو مراجعة عريضة الدعوى في معاني ومفردات وألفاظ القذف والسب).

رابعاً: كان في مكنة المدعى أن يقيم جنحة مباشرة ضد المدعى عليه الأول لطلب توقيع عقاب جنائي عليه طبقاً لنصوص المواد 171 و 302 و 303 و 3006 من قانون العقوبات حيث كانت فترة تقديم الشكوى (ثلاثة أشهر) مفتوح معها مباشرة هذا الحق، لكن المدعى أثار أن يلجأ إلى القضاء المدني إيماناً منه بصورة قاطعة بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر، بل حتى تجريمها وذلك اكتفاء بما قد يقضى به القضاء المدني من تعويض عادل استناداً إلى المادة 163 من القانون المدني - كل هذا رغم ما اتسمت به كتابات المدعى عليه الأول من شطط وتجاوز لحدود الرأي الموضوعي والنقد البناء - وذلك على سند من تحقق أركان المسؤولية التقصيرية وهي خطأ المذكور الذي تمثل في عباراته الشائنة والحادشة لشرف واعتبار المدعى، والضرر الذي تسببت فيه هذه الإهانات والتي كانت من العلنية بحيث أحاط بها كل زملاء وتلاميذ وأقران ومعارف المدعى، هذا فضلاً عن علاقة السببية غير المنكورة بين ركني الخطأ والضرر.

خامساً: وكان القضاء العادل بالمرصاد للمدعى عليه الأول الذي أقام الجنحة المباشرة رقم 18250 لسنة 2005 والتي نظرت أمام محكمة جنح مدينة نصر الجزئية بطلب عقاب المدعى عن جريمة قذف مزعومة عما ورد بالكتاب إياه ومقتراً بطلب التعويض. وقد نظرت هذه الدعوى على مدى خمس جلسات منذ 27/ 6/ 2005 حتى تم الحكم فيها بجلسة 30/ 1/ 2006 بالآتي:

عدم قبول الدعويين المدنية والجناية بالنسبة للمتهم الأول (المدعى الحالى) لبطلان التكليف بالحضور.

عدم قبول الدعويين المدنية والجناية بالنسبة للمتهم الثانى (رئيس مجلس إدارة دار الهلال الناشر للكتاب).

وحتى الآن لم يصل إلى علمنا أى تطور فى هذا الشأن بما يؤكد صيرورية الحكم نهائياً وقطعياً وباتاً. ومن جهة ثانية كانت هناك مجموعة من الأساتذة الذين وردت أسماؤهم فى كتاب المدعى أقاموا اللجنة المباشرة رقم 12353 لسنة 2005 أما محكمة جنح مدينة نصر بطلب توقيع الجزاء الجنائى على المدعى والتعويض وقد تم نظر هذه اللجنة على مدى سبع جلسات فى الدرجة الأولى من 18/5/2005 حتى الحكم فيها بالإدانة بجلسة 1/3/2006 ثم أمام محكمة جنح مستأنف مدينة نصر على مدى ثلاث جلسات من 9/5/2006 حتى حكم فيها بجلسة 25/7/2006 بإلغاء الحكم الابتدائى وبراءة المدعى مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية. والدلالة الظاهرة الواضحة لهذه الأحكام النهائية الباتة الحائزة على قوة الأمر المقضى -والتي لا تخفى على علم وفطنة الهيئة الموقرة- هى سلامة موقف المدعى وتطهير موقفه من أى مأخذ كان يمكن أن تلصق به وأن ما سجله فى كتابه لا يعدو أن يكون نقداً بريئاً خالصاً لوجه الله والوطن، وأن هدفه من كتابه لم يكن سوى أن يكون بمثابة قرع أجراس الخطر الذى يتهدد الجامعات وحتى يكون نذيراً لمن عملوا على تدهورها وانزلاقها إلى هاوية لا يعلم إلا الله مدى عمقها ووهبتها.

سادساً: إذا كان لنا إن نختم مذكراتنا بتسليط بعض الضوء (وليس كله) على شخصية المدعى، فإن ذلك يتم بدافع من اعتبارين أولهما إيضاح الوزن الأدبى والمكانة العلمية المرموقة له سواء من الناحية الأكاديمية البحثية البحتة أو من ناحية المحافل المحلية والإقليمية والدولية التى تحفى به وتضعه على أعلى مستوى. والاعتبار الثانى أنه كلما أرتفع قدر المقذوف فى حقه كلما انخفض سقف التجاوزات التى قد يسمح بها قذفاً أو سباً، وبالتالي يتسع هامش التأييم والعقاب. ومن حزمة المستندات المقدمة من المدعى فى حافظته يتضح أنه حصل على أعلى الدرجات العلمية فى تخصصه ألا وهو التاريخ الحديث عام 1971 مع مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع رسالته على نفقة الجامعة، وتدرج فى مراتبه الوظيفية حتى وصل إلى موقع رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة القاهرة ثم إلى منصب وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث حتى 1999 تاريخ بلوغه سن التقاعد، ولم يزل يعمل أستاذاً متفرغاً بذات الكلية. وعن

أنشطته الأكاديمية فقد تراوحت ما بين الأستاذ الزائر في الجامعات العربية واليابانية والسوريون وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وما بين عضوية لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة بمصر ورئاسة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وغيرها من الجمعيات العلمية الرائدة في مجالات تخصصه. هذا فضلاً عن عشرات المؤتمرات والندوات التي جال فيها المدعى وصال بعلمه الفزير. أما عن المؤلفات والرسائل التي أشرف عليها فحدث ولا حرج، حيث بلغت العشرات سواء باللغة العربية والإنجليزية. (نرجو مراجعة ملخص السيرة الذاتية بحافظة المستندات). ولا شك أن شخصية يمثل هذا الثقل والمقام العلمى الرفيع كان جديرًا بأن يحصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى عام 1983 (أى منذ حوالى ربع قرن) وصورة البراءة الموقعة من رئيس الجمهورية مرفقة بالحافظة المقدمة من المدعى. ناهيك عن اختيار المدعى محكمًا للعديد من الأبحاث المنظورة بالجامعات الأجنبية من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت، والإسهامات العلمية في الفعاليات العلمية في إندونيسيا وإنجلترا وإلقاء المحاضرات في كافة أرجاء العالم.

والآن لنا أن نتساءل عما يساويه الطعن في شخصية يمثل هذا الوزن والاعتبار ؟ الحق أن مال الدنيا لا يكفى لجبر بعض الأضرار التي لحقت بالمدعى جراء ما ارتكبه المدعى عليه الأول. وكان إدخال المدعى عليه الثانى كمستول عن الحقوق المدنية طالما كان هو الذى سمح بنشر المقالين محل هذه الدعوى التي يتضامن في أدائها مع المدعى عليه الأول.

الطلبات

يلتمس المدعى من الهيئة الموقرة الحكم بالطلبات الواردة في صحيفة الدعوى

وكيلا المدعى

د. صلاح صادق أ. محمد الدماطي

المحاميان

محكمة مدينة نصر

بسم الشعب

محكمة مدينة نصر بجلستها العلنية المنعقدة في يوم 30 / 1 / 2006 تحت رئاسة السيد / أحمد ماهر (القاضي)، وبحضور السيد / أحمد نصاح (النيابة)، والسيد / حافظ سيد (أمين السر). أصدرت الحكم الآتي بيانه:

في قضية النيابة العمومية رقم 18250 جنح مدينة نصر عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان مدعى مدنى بمبلغ 2001 جنيها

ضد

رءوف عباس حامد

مكرم محمد أحمد

بعد مطالعة الأوراق وسإاح المرافعة

وحيث إن المدعى بالحق المدني حرك دعواه بطريق الادعاء والمباشرة بصحيفة مستوفاة لشرائطها الشكلية ويعلن ما تقدم لما لهم بالمساءلة العامة ومخالفة بعض ما جاء بالمواد 302، 303 عقوبات والتمس في حالها بالزام المتهم بأن يؤدي له مبلغ 2001 على سبيل التعويض المؤقت وعلى سبيل القول بأنه بتاريخ شهر ديسمبر 2004 أصدرت دار الهلال التي يرأس إدارتها المعلن الثاني كتاب تحت عنوان "مثنياها خطي" سرد في هذا المؤلف سيرته أثناء عمله بكلية الآداب جامعة القاهرة ما تناوله على صفحات مجلة أكتوبر العدد 1488 بتاريخ 30 / 4 / 2005 لأنه قد أساء إلى أ.د. حسين محمد ربيع وإلى المدعى بالحق المدني بصفته عضواً باللجنة المذكورة وأنهم أناس لا يصلحون للتلمذة على يد من ورد عدم صلاحيته للأستاذية ص 274 - 275 من المؤلف إلخ مما ورد بالعريضة.

وقد تداولت الدعوى بالجلسات على النحو المين بمحاضر جلساتها ومثل عن المتهم الوكيل عنه وقدم مستنداته وبين أنه قد ادعى مدنيًا بالدعوة المدنية المقابلة بمبلغ 2001 جنيهًا على سبيل التعويض المؤقت، ومثل عن المدعي المدني الوكيل عنه وقدم مستنداته وحوافظه ومذكراته ودفاعاته، وقد حجزت الدعوى للحكم الذي صدر اليوم.

وحيث أن الدفع المدعى عليه بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لرفعها على غير ذي صفة فمردود عليه بأن المتهم الأول والثاني ثبت اسمه بصحيفة الدعوى وثابت للمحكمة أنه مؤلف كتاب مشيناها خطي محل الاتهام نرى أن المتهم هو مؤلف الكتاب ومن ثم لا يقلل من ذلك أن المدعى بالحق المدني ربط بين اسم المتهم الأول بشخصه وبين صفته كرئيس لمجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

وحيث إن الدفع بطلان صحيفة الادعاء المباشر الإعلان، وحيث إن أول شروط قبول الدعوى المدنية أن يكون التكليف بالحضور قد تم صحيحًا وأن أول شروط قبول الدعوى أن يكون طبق الأصل من قانون المرافعات المدنية (م 234 أ. ح)، وهي أن يعلن المتهم بشخصه في محل إقامته دون محل عمله حتى لو كانت الجريمة تتعلق بعمله.... وإذا لم يكن التكليف صحيحًا فلا تتحرك الدعوى المدنية ولا الجنائية ويتعين الحكم بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لبطلان التكليف بالحضور.

(شرح قانون القواعد العامة للإجراءات الجنائية - د. عبد الرءوف مهدي، ص 748 وما بعدها).

وحيث إن الثابت للمحكمة أن المتهم الأول أعلن بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية ولم يعلن بشخصه أو في محل إقامته مما يظل معه التكليف بالحضور وأنه وجب الحكم بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية على النحو الذي سيرد بالمنطوق.

وحيث إن المتهم الثاني كانت المحكمة اطلعت على الشهادة المقدمة بجلسته 2005 / 6 / 27 (صورة ضوئية) والمؤرخة 2005 / 4 / 2 من أنه يشغل منصب عضو مجلس الشورى منذ عام 2001 وحتى تاريخ تحرير الشهادة مما يوضح الدعوى بعدم القبول لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو العرض على النحو الذي سيرد بالمنطوق.

وحيث إن المحكمة وعن الادعاء المدني المقابل والتي كانت المحكمة قد انتهت بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية الأمر الذي يحيل بعد الحكم الدعوى المدنية المقابلة إلى المحكمة المدنية

المختصة وذلك عملاً بنص المادة 304/2 إجراءات جنائية لأن الفصل في الدعوى أمر يعتبر حاصل.

ولهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوراً للأول والثاني:

أولاً: بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية بالنسبة للمتهم الأول لبطلان التكاليف بالحضور.

ثانياً: عدم قبول الدعوى المدنية والجنائية بالنسبة للمتهم الثاني لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وإلزام رافعها إجمالاً مبلغ خمسون جنيهاً مقابل أتعاب محاماة.

ثالثاً: وفي الدعوى المدنية المقابلة أمرت المحكمة بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة.

رئيس المحكمة

(توقيع)

بسم الشعب
معكمة الجيزة الابتدائية
الدائرة (16) مدنى
حكم

بالجلسة المدنية المنعقدة علناً بسرائى المحكمة فى يوم الأحد الموافق 26 / 11 / 2006 برئاسة السيد الأستاذ / حاتم محمود حسن (رئيس المحكمة) وعضوية الأستاذين / الحسين النحاس، فوميل نجيب (القاضيان) وبحضور السيد / سيد إبراهيم عبد الجواد (أمين السر)

" صدر الحكم الآتى "

فى الدعوى المرفوعة من:

الأستاذ الدكتور / رءوف عباس حامد محمد المقيم فى 21 شارع إسماعيل القبانى مدينة نصر - القاهرة ومحل الاختار مكتب الأستاذة / أحمد نبيل الهلالى ومحمد فهمى الدماطى والدكتور صلاح الدين محمد صادق (صلاح صادق) المحامين بالنقض ومقرهم بالمهارة رقم 2 من عمارات المريلاند بشارع جسر السويس قسم مصر الجديدة - محافظة القاهرة.

" ضد "

1 - الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان المقيم 3 عمارات طارق نديم عمارات المربوطية - الهرم

2 - الأستاذ / رجب مرسى متولى البنا بصفته رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مجلة أكتوبر ومقره المبنى رقم 10119 كورنيش النيل

" الواردة بالجدول برقم (3648) لسنة 2005/ مدنى كلى الجيزة "

" المحكمة "

بعد الإطلاع على المرافعة وسماع المدادولة قانونا:

حيث أن وقائع الدعوى وحسبما يستبان من مطالعة سائر أوراقها ومستنداتها بأن أقامها المدعى بموجب صحيفة مستوفاة لشرائطها القانونية أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ 27/ 6/ 2005 وأعلنت قانوناً طالباً في ختامها الحكم بإلزام المدعى عليها بأن يؤدي له مبلغ وقدره خمسمائة ألف جنبية تعويضاً عن الأضرار التي أصابته والفوائد فضلاً عن المصروفات والأتعاب والنفاد.....

وذلك على سند من القول أنه بتاريخ 19/ 3/ 2005 نشرت مجلة أكتوبر في عددها الرقم 1482 مقالاً بقلم المدعى عليه الأول تناول كتاباً أصدره المدعى تناول هذا المقال سباً وقذفاً في حقه المدعى أعقبه بمقال آخر في عدد مجلة أكتوبر الصادر بتاريخ 30/ 4/ 2005 وإذ أصاب هذا المقال المدعى بأضرار مادية وأدبية الأمر الذي حدا به لإقامة دعواه إبقاء الحكم له بما سلف من طلبات.

وإذ تناولت الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضر جلساتها مثل خلالها المدعى بوكيله وقدم حافظة مستندات طويت على: صورة ضوئية من المقالين المنشورين بقلم المدعى عليه الأول وبجلسة 19/ 3/ 2005 قررت المحكمة -بهيئة مغايرة - بحجز الدعوى للحكم بجلسة 28/ 5/ 2005 وإبان حجز الدعوى للحكم تقدم المدعى عليه الأول بطلب إعادة فتح باب المرافعة في الدعوى كما تقدمت المؤسسة المدعى عليها الثانية بذات الطلب مرفقاً به حافظة مستندات طويت على: صور عدد من المقالات التي قام بعض الأشخاص الآخرين بنشرها ردّاً على كتاب المدعى وأعيد تداول الدعوى بالجلسات وبجلسة 22/ 1/ 2006 قررت المحكمة شطب الدعوى بيد أن المدعى جدد دعواه من الشطب بموجب صحيفة مستوفاة لشرائطها القانونية وأعيد تداول الدعوى بالجلسات وبجلسة المرافعة الأخيرة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم الصادر بجلسة اليوم.

وحيث إنه عن موضوع الدعوى: فلما كان من المقرر طبقاً لنص المادة 163 من القانون المدني (أن كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض) ويبين من هذا النص أن المسؤولية التقصيرية تقوم بتوافر أركانها الثلاثة من خطأ ثابت في جانب المسؤول وضرر واقع في حق المضرور وعلاقة سببية تربط بينهما بحيث أن هذا الضرر قد نشأ من ذلك الخطأ ونتيجة لحدوثه

وهذا هو ما يتعين على المحكمة المدنية بحثه فالخطأ هو انحراف عن السلوك المألوف للشخص العادي مع إدراكه لهذا الانحراف ومن المستقر عليه بقضاء النقض أنه (استخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمستولية يخضع لتقدير محكمة الموضوع ما دام سائفاً) (الطعن رقم 306 لسنة 59 ق جلسة 29/4/1993) أما الضرر فقد يكون مادياً وهو ما يصيب المضرور في جسمه أو ماله فهو إخلال بمصلحة المضرور ذات قيمة مالية ويشترط فيه أن يكون محققاً وقد يكون أدبياً يصيب في عاطفته أو شعوره أو كرامته أو شرفه ومن المقرر بقضاء النقض أنه (الأصل في المسألة المدنية وجوب تعويض كل من لحقه ضرر يستوي في ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى سواء ترتب على العمل غير المشروع الموت أو أقتصر الأمر على مجرد الإصابة) (الطعن رقم 755 لسنة 59 ق جلسة 29/4/1993 السنة 44 صفحة 301) أما علاقة السببية فقد اشترط المشرع لحصول المضرور على التعويض أن يكون الخطأ قد سبب ضرراً أى لا بد من وجود علاقة سببية بين الخطأ والضرر ومن المقرر بقضاء النقض أنه (استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر أو انقطاعها وعلى ما جرى بقضاء هذه المحكمة - ومن مشائب الواقع التى يقدرها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض إلا بالقدر الذى يكون فيه استخلاصه غير سائغ) (الطعن 522 لسنة 45 ق جلسة 13/1/1983).

ولما كان ذلك وكان من المقرر بنص المادة 302/ ثانياً من قانون العقوبات " يعد قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة 171 من هذا القانون أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه " ونص المادة 306 من قانون العقوبات " كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالهادة 171 بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين " ونص المادة 171 من ذات القانون " يعتبر القول أو الصياح علنياً إذا حصل الجهر به أو ترديده بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو في مكان آخر مطروق أو حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو بأى طريقة أخرى ويكون الفعل أو الإساءة علنياً إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان وتعتبر الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون

في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان " وعلى ذلك فجريمة السب تقوم على ركنين مادي ومعنوي، والركن المادي قوامه عنصران أولهما نشاط يتمثل في تعبير عن رأى المتهم في المجنى عليه يكون من شأنه خدش الشرف أو الاعتبار أى بما ينال من المكانة التي يحتلها الشخص في المجتمع وما يتفرع عنها من حق في أن يعامل على النحو الذي يتفق مع هذه المكانة أى أن يعطى الثقة والاحترام اللذين تقتضيها وذلك بأى رأى أو وجه من الوجوه فإذا كان من شأن فعل المتهم المساس بأحد هذه العناصر على نحو من شأنه الإقلال من المكانة الاجتماعية للمجنى عليه أو الإقلال عما يحق له أن يحظى به من ثقة واحترام في المجتمع كان هذا النشاط خادشاً لشرفه واعتباره ويمكن رد صور خدش الشرف والاعتبار إلى الحالات التالية على سبيل المثال: نسبة عيب أو نقصية معينة بما يكون من شأنه لصق عيب أخلاقي معين بالشخص بأى طريقة من طرق التعبير كالقول بأن المجنى عليه لص أو نصاب أو فاسق نسبة عيب غير معين بما يتضمن التعبير عن الازدراء كأن يقال عن المجنى عليه أن شر الناس أو لا يعتمد عليه تمنى الشر كتمنى الموت أو الخراب الغزل الموجه للمرأة سواء اتخذ صورة الإطراء المجرّد أو جاوز ذلك إلى حثها على سلوك محل لكون هذا الفعل يتضمن ابتذالها وللعرف دور رئيسي في تحديد مدلول الأفعال والعبارات بما يفيد كونها خادشة للشرف أو الاعتبار من عدمه إذ أن للقاضي افتراض الدلالة العرفية للعبارات أو الأفعال المنسوب للمتهم إتيانها.

ويشترط أيضاً لتحقيق جريمة السب أن تتضمن عبارات المتهم تحديداً للشخص المجنى عليه؛ إذ إن الجريمة تقع على الشرف الذي هو أحد الصفات الملازمة للأشخاص فلا يتصور وقوع الجريمة إذا أطلقت عبارات السب دون تحديد الشخص المنسوبة إليه ولكن لا يلزم تحديد شخص المجنى عليه بالفاظ أو عبارات معينة بل يكفي أن تكون الأحداث تفيد توجيه العبارات إلى شخص معين ولو لم يتعرف على ذلك إلا بضع أشخاص وثانيهما هو توافر صفة العلانية في فعل المتهم فلا تقوم جريمة السب إلا إذا كانت أقوال أو أفعال المتهم قد تضمنت " إسناداً علنياً " ومن ثم كانت علانية الإسناد أحد عناصر الركن المادي للسب وعلتها أنها وسيلة علم أفراد المجتمع بعبارات السب وشرط لتصور إخلالها بالمكانة الاجتماعية للمجنى عليه وقد أحال المشرع في بيان صور العلانية إلى المادة 171 من قانون العقوبات التي أوردت بعض صور العلانية بما مؤداه التحقق من توافر العلانية في كل حالة على حده بما يتفق وظروف الواقعة فهي قد تكون بالقول أو الفعل أو الكتابة ويمكن أن تقع بطريق التليفون حسبما ورد بنص المادة 308 مكرراً من قانون العقوبات.

وأخيراً عن الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي والقصد في السب قصد عام عنصريه العلم والإرادة وليس من عنصريه باعث معين أو نية متجهة إلى غاية ليست في ذاتها من عناصر الركن المادي في السب فيتعين لتوافر القصد الجنائي توافر العلم بمعنى الألفاظ التي صدرت عن المتهم وإدراكه ما يتضمنه هذا المعنى من خدش لشرف المجنى عليه واعتباره وإذا كانت هذه الألفاظ تحمل معنيين أحدهما يمس الشرف والاعتبار وثانيهما لا يمس فإنه يتعين علم المتهم بالمعنى الذي يتضمن خدشاً لشرف المجنى عليه واعتباره ويفترض هذا العلم إذا كانت الألفاظ في ذاتها شائعة وإذا كانت الألفاظ غير شائعة في ذاتها فتعين إثبات علمه بدلالاتها الماسة بالشرف وإرادته هذه الدلالة وكذلك لا يتوافر القصد إلا إذا علم المتهم بعلائية النشاط وأيضاً يتعين أن تتوافر لدى المتهم الإرادة المتجهة إلى النطق بعبارات السب أو تدوينها وإرادة إذاعتها (راجع في هذا المعنى شرح قانون العقوبات للأستاذ الدكتور / محمود نجيب حسنى طبعة 1987 من ص 697 إلى ص 721) ... لما كان ذلك وكان من المقرر قضاء أن النقد المباح هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهيرية أو الحط من كرامته "الطعن رقم 2666 لسنة 58 في جلسة 28/2/1992 السنة 43 ص 766 ع 1".

كما قضى كذلك بأن المساس بالشرف والسمعة متى ثبت عنصريه - وضرب من ضروب الخطأ الموجب لمسئوليته يكفي فيه أن يكون المعتدى قد انحرف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد بعدم التأكد من صحة الخبر "الطعن رقم 527 لسنة 58 في جلسة 29/11/1994 السنة 45 ص 1512 ع 2".

لما كان ذلك وكان المبرر أن المدعى عليه تعمد الإساءة إلى شخص المدعى متعمداً بذلك حق النقد المباح الأمر الذي تستخلص معه المحكمة أن الخطأ في جانب المدعى عليه وأن الضرر الناتج للمدعى كان من فعل المدعى عليه ونتيجة لخطأه لتوافر بذلك أركان المسؤولية المنصوص عليها بنص المادة 163 من القانون المدني في حقه.....

وحيث إنه من مسؤولية المدعى عليه الثاني بصفته عن تعويض الأضرار الناتجة عن خطأ تابعيه.. فلما كان نص المادة 174 من القانون المدني يجرى بأنه (يكون المتبوع مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه خلال وظيفته أو بسببها.. وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقبته وتوجيهه) وكان قضاء النقض يجرى بأن "مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه تتحقق كلما هيأت له وظيفته بأى

طريقة كانت فرصة ارتكاب الخطأ سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي" (نقض مدني جلسة 24/ 10/ 1985 الطعن رقم 52 لسنة 52 ق)... كما أن مسؤولية المتبوع عن أفعال تابعه غير المشروعة هي مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل التضامن كفالة مصدرها القانون (نقض في 12/ 3/ 1970 السنة 21 العدد الأول ص 449)....

حيث كان الثابت من الأوراق أن المدعى عليه الأول من تابعي المدعى عليه الثاني فإن مسؤولية المدعى عليه الثاني قد توافرت بجميع أركانها لثبوت الخطأ في حق التابع. وحيث إنه عن طلب المدعى تعويضاً عن الأضرار المادية: فمن المقرر قانوناً أن الضرر المادي هو الإخلال بمصلحة مالية للمضرور ويشترط للحكم به أن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً (نقض جلسة 27/ 3/ 30 عدد 1 ص 941 مشار إليه بقضاء المحاكم الجزئية والابتدائية للمستشار السيد خلف ص 251)

..... ولما كان ذلك وكان المدعى قد أصيب بأضرار مادية تتمثل فيما أصابه من الاتهامات الموجهة من المدعى عليه الأول إليه مما أثر بطبيعة الحال على سمعته مما يفيد الثقة في تعامل الآخرين معه ومن ثم فإن ضرراً مادياً محققاً قد لحق به الأمر الذي يكون معه المدعى محققاً في ذلك الشق من الطلبات وتقضي به المحكمة وتقدره وعلى نحو ما سيرد بالمنطوق.....

وحيث إنه عن طلب التعويض عن الضرر الأدبي فمن المقرر قانوناً وعلى ما جرى به قضاء نقض أن مؤدى نصوص المواد 170 - 221 - 222 من القانون المدني أن الأصل في المسائلة المدنية أن التعويض عموماً يقدر بمقدار الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي على أن يراعى القاضي في تقدير التعويض الظروف الملابسة للمضرور دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبي (نقض جلسة 8/ 4/ 1972 سنة 23 ص 970 مشار إليه بالمرجع السابق ص 251) وكل ضرر يؤدي الإنسان في شرفه أو اعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه ومشاعره يصلح أن يكون محلاً للتعويض فيندرج في ذلك العدوان على حق ثابت لأن ذلك من شأنه أن يحدث لصاحب الحق حزناً وغماً وأسى وهذا هو الضرر الأدبي الذي يسوغ التعويض عنه (نقض في الطعن رقم 308 لسنة 58 ق جلسة 15/ 3/ 1990) ويكفي في التعويض عن الضرر الأدبي أن مواسيا للمضرور ويكفل رد اعتباره وهو ما يتوافر بما يراه القاضي مناسباً تبعاً لواقع الحال والظروف الملابسة دون غلو في التقدير ولا إسراف (طعن رقم 1368 لسنة 50 ق جلسة 8/ 1/ 85)...

وحيث إن ما أتاها المدعى عليه يمثل اعتداءً على سمعة المدعى وكرامته بين أقرانه وما ألم بها من حزن وأسى نتيجة ذلك وهو ما يشكل ضرراً أدبياً يستوجب التعويض عنه فإن المحكمة تقضى به وتقدره وعلى ما سيرد بالمتطوق.

وحيث إنه عن تقدير التعويض: فلما كان من المستقر عليه أن "تقدير التعويض هو من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسباً مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملايسات في الدعوى وبحسب الحكم أن يكون قد بين عناصر الضرر الذي يقدر التعويض عنه" (الطعن رقم 1458 لسنة 49 ق جلسة 1994/4/30) كما قضى بأن (عدم وجود نص قانوني يلزم باتباع معايير معينة لتقدير التعويض أثره لقاضى المحكمة السلطة التامة في تقديره دون رقابة من محكمة النقض متى كان قد بين عناصر الضرر وأحقية طالب التعويض فيه " (نقض 1301 لسنة 52 ق)..... فإن المحكمة وحسبها وقفت عليه من ظروف الحادث وملايساته تقدر قيمة التعويض المادى والأدبى وتقضى به على نحو ما سيرد بالمتطوق.

وحيث إنه من المقرر قانوناً أيضاً أنه لا يعيب الحكم أن يقدر التعويض عن الضرر المادى والأدبى جملة بغير تخصيص لمقدار كل منها إذ ليس هذا التخصيص بلازم قانوناً (طعن رقم 1709 لسنة 50 ق جلسة 1984/3/27)

وحيث إنه عن المصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المدعى عليه عملاً بالمادتين 1/184 من قانون المرافعات و 187 من قانون المحاماة 10.

وحيث إنه وعن التنفيذ المعجل فإن المحكمة لا ترى موجباً له في الدعوى الماثلة ومن ثم تقضى برفضه.....

" فل هذه الأسباب "

حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليها الأول والثاني (بصفته) متضامين بأن يؤديا للمدعى مبلغ خمسة آلاف جنيهها تعويضاً أدبياً وإلزامها بالمصاريف ومبلغ خمسة وسبعون جنيهها مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات.....

رئيس المحكمة

أمين السر

حكم بسم الشعب محكمة شرق القاهرة

بجلسة الجنع والمخالفات المستأنفة المنعقدة علناً بسرأى المحكمة فى 25 / 7 / 2006 برئاسة السيد/ حازم وجيه رئيس المحكمة وبحضور سيادتى خالد هتدى، محمد المنشاوى القاضيين، وحضور السيد/ جورج يوسف النيابة، والسيد/ أسامة محمد أمين السر.

صدر الحكم الآتى:

فى قضية النيابة العمومية رقم 827 لسنة 2006

ضد

رهوف عباس حامد

اتهمت النيابة العامة المذكور فى القضية رقم 353 جنح مدينة نصر لسنة 2005 بأنه سب وقذف وطلبت عقابه بالمواد 302، 303 وادعى حسين محمد ربيع بحق مدنى بمبلغ 2001 جنيه قَبِلَ المتهم. ومحكمة أول درجة الجزئية حكمت حضورياً بتاريخ 1 / 3 / 2006 غرامة المتهم خمسة آلاف جنيتهاً + 2001 جنيه تعويض مدنى مؤقت + الأتعاب والمصاريف فاستأنف المتهم فى 9 / 3 / 2006 وبالجلسة طلبت النيابة التأييد وطلب المدعى بالمدنى التمسك بحقه. والمتهم لم يحضر، حضر بوكيل عنه.

المحكمة:

وبعد سماع التقرير الذى تلاه السيد/ عضو اليسار وطلبات النيابة والمدعى بالحق المدنى السابقة وبعد الإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً:

حيث أن الاستئناف مقدم في الميعاد القانونى فهو مقبول شكلاً.

حيث أن وقائع الدعوى سبق وأن أحاط بها الحكم الصادر من محكمة مدينة نصر الجزئية الصادر فى 1/ 3/ 2006 والذي نحيل إليه فى شأن بيانه منعاً للتكرار، إلا أنه بمطالعة المحكمة لسائر أوراق الدعوى استبان لها أن المتهم كان قد سرد فى الكتاب موضوع الاتهام تجربة شخصية له مع التعليم الجامعى كأستاذ لمادة التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة، موضحاً به سيرته الذاتية وما بها من علامات فى إطار عمله فى محراب الجامعة المقدس، وما شاب تلك النظرات من مسائل من بدايتها حتى نهايتها، الأمر الذى يكون معه المطبوع موضوع الاتهام ما هو إلا تعبير عن وجهة نظر المتهم نفسه فى الشأن الجامعى، وأنه لم يحدد أشخاصاً صراحة فى مطبوعته أسند إليهم وقائع بذاتها بوصف لأمر يتوجب معاقبتهم عليها، الأمر الذى لا تطمئن معه المحكمة لصحة ما ادعى به المدعون بالحق المدنى، ولم يضمنوا صحيفة دعواهم ما يفيد ذات التهم فى المطبوع صراحة، الأمر الذى تتشكك معه المحكمة فى اكتماله بغياب الركن المعنوى للجريمة ويقتضى بالبراءة مما سلف.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف، والقضاء ببراءة المتهم مما هو منسوب إليه، ورفض الدعوى المدنية، وإلزام رافعها بالمصاريف ومائة جنيه أتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة



مشيناها خطى

"جدارية مصرية تشع حبا وأملًا ... وحرية"

أسامة عرابي .

"واحد من أزوع كتب السيرة الذاتية فى تاريخ الكتابة العربية"

نصار عبد الله .

"شفاف كندى الفجر الوديع ... قوى كصخور المقطم المطلة على القاهرة فى حنو ... عنيد كمن تجرى فى شرايينهم دماء الجنوب الساخنة الطيبة، وديع عاصف، ساخر وألمعى"

أسامة عفيضى .

"تترك شهادة أخلاقية رفيعة عن دور المثقف فى الدفاع عن الحق، ومحاربة الفساد"

فيصل دراج .

"سيرة مدهشة أخطأت فى تأجيل قرائتها عدّة أشهر"

سعيد الشحات .

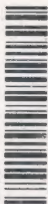
"ما هذا الشلال النقى الذى هطل علينا يادكتور رؤوف، ونحن نقرأ لك الكتاب المخلص الشجاع"

سهير إسك

"هذه مصر وأنت ابنها فتدققا معا، فكلكما نهر"

عبد العال الباقو

Bibliotheca Alexandrina



0666018



الدار المصرية اللبنانية



6222006315511